

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الاستعمار الفرنسي الحديث

دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر

قانون رقم 2005/158

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : علاقات دولية

إشراف

د. سرير عبد الله رابح

إعداد الطالب

محمد رزيق

السنة الجامعية 2011/2010

الإهداء

إلى الذين دفعوا دمائهم رخيصة ليحيا هذا الوطن...

إلى الشهداء الذين واجهوا أعتى قوة مدمرة في ظرف قل فيه الصديق والنصير...

إلى كل الشرفاء والأحرار في عالمنا العربي والإسلامي الذين ما زالوا يميزون بين الدفاع عن الأوطان باعتبارها أمانة مقدسة والاستسلام للقدر المحتوم تحت غطاء أسماء ومسميات لم يسمع بها الأولون.

إلى أمي وأبي، حفظهما الله.

إلى زوجتي وإلى أفراد أسرتي الصغيرة والكبيرة، رعاهم الله.

إلى الشهيدين: عمي محمد رزيق الذي تشرفت بأن أطلق اسمه الكريم عليّ، و جدي عبد القادر نايلي دواودة، المحافظ السياسي لجبهة التحرير الوطني خلال الثورة الذي تحمل ما لا تتحمله الجبال من أجل الجزائر في وقت قلّ فيه الصديق والحميم.

إلى أخوالي الذين غادروا هذه الحياة دون الاستفادة من مما كان يجب أن يستفيدوا منه لأنهم أثروا الحياة الآخرة على الدنيا، إلى خالي ساعد نايلي دواودة الموسوعة التاريخية للثورة الجزائرية ، الذي مات شريفا عفيفا محتسبا.

إلى عمي أحمد رزيق المحكوم عليه بالاعدام خلال الثورة المباركة.

إلى المرحوم المغفور له بإذن الله الأستاذ الدكتور منصور بن لرنب رئيس المجلس العلمي سابقا لكلية العلوم السياسية والإعلام والمشرف الأول على هذه الدراسة .

إلى الاساتذة و على رأسهم ألك الذين غادروا هذه الدار: الأستاذ عروش منصور والاستاذ وزري و عبد الكريم بن تومي و سعيد تاوصار...

إلى الشباب الجزائري الذي عليهم أن يحافظوا على الأمانة ويصونوا الوديعة.

إلى الجزائر التي اعتبرت قبلة الأحرار و مستودع الثوار عبر تاريخها الطويل.

كلمة شكر وتقدير

بداية أتقدم بكلمة عرفان وتقدير إلى كل من أسدوا إليّ المساعدة والنصح لوصول هذه الدراسة إلى النور بعدما ظلت فكرة تخامرني لعدة سنوات.

وأقدم شكرا خاصا إلى الأستاذ: الدكتور عبد الله سرير الذي تفضل بالإشراف على أنجاز هذه الدراسة كأطروحة للدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فقد أعطى من وقته وجهده الكثير كما كان لرعايته وتوجيهاته وتشجيعه لي ومتابعته للمشروع وسير عملية البحث والوقوف على أدق التفاصيل كبير الأثر في خروج هذه الدراسة إلى حيز الوجود.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل أساتذتي الذين درست عندهم من لدن المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية وأخص بالذكر أساتذتي في المرحلة الثانوية المرحوم بإذن الله الأستاذ بوطمين أستاذ التاريخ ب ثانوية عقبة بن نافع بباب الوادي بالجزائر الذي غرس فينا حب الجزائر عن طريق دروسه التي كنا ننتظرها بفارغ الصبر تلك الدروس الشيقة و القيمة التي كان من خلالها يفضح جرائم الاستعمار الفرنسي ويغرس فينا حب الجزائر والوفاء لثورة المليون ونصف مليون شهيد، وعبر الليسانس ومرحلة ما بعد التدرج بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية حيث تعلمت منهم أنا وغيري الكثير فجزاهم الله عنا بخير وبارك الله فيهم

مقدمة

مقدمة:

منذ المصادقة على القانون 2005/158 الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية في 23 فيفري 2005 والقاضي باعتراف الأمة الفرنسية وتقديرها للرجال والنساء الذين ساهموا في المهام التي اضطلعت بها فرنسا في مستعمراتها بشمال إفريقيا والهند الصينية ... وضرورة تثمين الدور الإيجابي الذي لعبه الدور الفرنسي في المناطق التي تعرضت للاحتلال وتجريم كل من يعترض للحركى أو الذين شاركوا في القوات الإضافية أو الاحتياطية... فإن توقيت صدور هذا القانون في هذه الظروف، فقد استوقف الباحث الذي سعى من خلال هذه الدراسة للوقوف على دوافع وأهداف فرنسا من خلال هذا القانون. خاصة وأن بريطانيا كانت هي الأخرى قد أشادت بالدور الاستعماري الذي لعبته في العديد من المناطق عبر العالم.

1- مبررات اختيار الموضوع:

إن الدافع من وراء هذا الموضوع يتمثل فيما يلي:

أ- المبررات الذاتية:

« السعي لدراسة الأعمال التي قامت بها فرنسا في مستعمراتها السابقة مع التركيز على الجزائر تحديدا وخاصة في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871 باعتبارها أخطر مرحلة مرت بها الجزائر منذ الاحتلال، نظرا للمجهود المادي والمعنوي الذي قامت به فرنسا لإرساء دعائم مستوطنة فرنسية في شمال إفريقيا كمقدمة للتوسع في القارة الإفريقية.

وذلك من خلال التعرض للسياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا بالجزائر باعتبارها الدولة التي نالت أكبر نصيب من البطش الاستعماري. ذلك أنه ليس هناك دولة تعرضت لما تعرضت له الجزائر في العصر الحديث من سلب ونهب ومحاولة لطمس شخصيتها وتقتيل جماعي وحرب إبادة...

« فهم المنطق الذي انطلقت منه فرنسا لتبرير الاستعمار بل وتمجيده والعمل على حماية مرتكبيه من أي انتقاد أو عتاب أو محاكمة عن الجرائم التي ارتكبوها خلال

أدائهم لواجبهم الاستعماري. ومحاولة إبراز هذا المنطق الذي يكيل بمكيالين في قضايا مشابهة أو أقل من ذلك في مناطق أخرى في العالم: فلسطين، العراق، أفغانستان، السودان....

◀ كشف المنطلقات والدعاية الاستعمارية، با اعتبار أن الاستعمار جريمة في حق الإنسانية والحضارة الإنسانية. وأن الاستعمار وإن كان قد زال في شكله الفاضح والمكتشف، فإنه ما زال قائما كفكرة ونظرية وإستراتيجية صالحة في حق الشعوب المستضعفة. وهذا من خلال العديد من النماذج في العالم ولا سيما البلاد العربية والإسلامية وفي إفريقيا وآسيا....

ب - المبررات الموضوعية:

◀ التعرض للأطروحة الفرنسية من خلال المنطلقات أو الركائز الفكرية والنظرية والإيديولوجية التي كانت الدافع للاستعمار الأوروبي الحديث عامة، والاستعمار الفرنسي خاصة. وذلك بالرجوع إلى القرن 19، ذلك القرن الذي يعتبر واحد من أهم قرون التاريخ تأثيرا على العصور الحديثة اللاحقة به، وخاصة الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871، والتي اعتبرها أهم وأخطر مرحلة مرت بها الجزائر، وأنا هنا لا أقلل من الفترات اللاحقة الأخرى والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقلل من شأنها أو أن نبخسها حقها في مسار القهر والبطش الاستعماري .

◀ أن السياسة الفرنسية بالجزائر وكذا بالمغرب العربي والتي سوف تكتمل في فترات لاحقة ومازالت في طور التحسين والتتقيح والتعديل... إنما بدأت تتضح معالمها في القرن 19 لذا كان لا بد من العودة إلى هذا القرن باعتباره قرن الاستعمار بامتياز وباعتباره القرن الذي حُدَّت فيه بوضوح معالم التطورات العميقة التي سيشهدها توزيع القوى والأوزان السياسية بين الدول والكتل والقوات في القرن 20 وهذه الانقلابات الكاملة في الإستراتيجية الكوكبية في ظل العصر النووي.

◀ التعرض لنقيض الأطروحة الفرنسية وذلك من خلال التعرض للواقع المتعدد الجوانب: العسكرية - السياسية - الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية التي عايشتها الجزائر خلال العهد الاستعماري وخاصة الفترة الممتدة من 1830-1871. والآثار

التي لحقت بالجزائر شعبا من حيث حرب الإبادة التي تعرض لها واقتصادا من حيث تغيير نمط اقتصاده الزراعي الغذائي إلى الاقتصاد التجاري الرأسمالي وتفتيت بنيته الاجتماعية وتفكيكها من خلال القضاء على نواتها: القبيلة والعرش والأسرة بهدف تطويع الشعب الجزائري وتدجينه كمقدمة لاستعباده واستغلاله وتوظيفه في خدمة المشروع الاستعماري، وثقافة من خلال تغيير اللغة والدين والقضاء والبنية الثقافية والفكرية والمنظومة التعليمية والهوية الوطنية بهدف القضاء على روح المقاومة التي واجه بها الشعب الجزائري المحتل منذ دخوله وإلى غاية إخراجه مذموما مدحورا عام 1962.

◀ محاولة صياغة نظرية مفادها أن الاستعمار جريمة مكتملة الأركان في حق الإنسان والحضارة. وبالتالي العمل على إدانة الاستعمار والتبرؤ منه حاضرا ومستقبلا، لأن الاستعمار ظاهرة مستمرة في الزمان والمكان وأنه لم يختف أو يندثر بل إنه تكيف مع المعطيات الجديدة ليلبس لها ثوبا جديدا يليق بها تحت أسماء جديدة: حماية حقوق الأقليات، حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية، حق الاختلاف وخصوصيات الغير...، واعتباره مرحلة سوداء في تاريخ البشرية يستوجب العمل على عدم معاودته مستقبلا تحت أي شكل من الأشكال وأي مسمى من التسميات البراقة الخادعة والتمويهية التي تستقطب الغافلين والموهومين وتستثير العملاء والمأجورين كما حدث في العراق والسودان وأفغانستان والعديد من البلاد العربية.

◀ تنبيه الرأي العام الوطني والدولي أن اختلال التوازن في القوة من شأنه أن يؤدي مستقبلا لتكرار الظاهرة الاستعمارية في أي مكان في العالم، لأنها كظاهرة لم تنتهي ولن تنتهي وهذا ما يستوجب العمل على إيجاد الآليات والميكانيزمات للحيلولة دون تكرار هذه الظاهرة مستقبلا. وذلك من خلال إنشاء هيئات دولية تضطلع بترصد هذه الظاهرة والتنبيه لها والعمل على وضع حد لها. خاصة بعدما عاود الاستعمار الظهور في شكله السافر والمباشر في العديد من البلدان وعلى رأسها العراق والسودان وأفغانستان... بعد فترة ركود وجمود أعقبت انتشار الحركات التحريرية في العالم الثالث وميلاد حركة عدم الانحياز والدعوة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يأخذ

بعين الاعتبار مصالح دول العالم الثالث التي كانت غائبة عند صياغة النظام الاقتصادي في مؤتمر برلين وودز بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944.

2- الإشكالية: الإشكال المطروح في هذه الدراسة يقوم على تحليل مضمون القانون الفرنسي رقم 2005/158 الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) في 23 فيفري 2005 وذلك من خلال التطرق للأسئلة الآتية:

1-2- إلى أي مدى كان للعامل الديني والثقافي والفكري دورا في تحديد ملامح إستراتيجية الدول الاستعمارية الكبرى عامة والدولة الفرنسية خاصة في الجزائر؟ وما هي الروابط العضوية للعاملين الثقافي والسياسي في تحديد سلوكيات الدول ورسم سياساتها و تصميم خططها المستقبلية؟.

2-2- هل كان للوجود الفرنسي بالجزائر دور إيجابي، وما هي أعراض ذلك من الواقع العسكري - السياسي- الاقتصادي والاجتماعي- والثقافي...للجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871 خاصة باعتبارها أخطر وأهم فترة شهدت فيها الجزائر انقلابا جذريا مس جميع مفاصل الحياة العسكرية الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية؟.

2-3- هل استفاد الجزائريون (المسلمون) تمييزا لهم عن الجزائريين الآخرين الذين قدما مع المستعمر (المستوطنون) بحسب الأدبيات الاستعمارية التي اعتبرت أبناء المستوطنين جزائريين بالمولد والموطن، في حين أطلق على أبناء البلاد الأصليين اسم " الأهالي"، هل استفاد هؤلاء من الإيجابيات التي تحدث عنها القانون الفرنسي موضوع الدراسة؟.

2-4- ما الواقع العام الذي كان يعيش فيه أبناء الجزائر من جراء تطبيق فرنسا لمشروعها الاستعماري في الجزائر والقائم على تغيير معالم الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وفوق كل ذلك تطيعها عسكريا حتى ولو اقتضى ذلك إبادة شعبها واقتراف أبشع الجرائم في حقه ...؟

2-5- هل كانت فرنسا مدركة لهذا الواقع الصعب؟ وما هي تحركاتها للقضاء على هذا الواقع الصعب الذي حوّل الجزائريين إلى متسولين ومرضى و جوعى و أميين

فقدوا معالمهم الفكرية والحضارية والثقافية ... بعدما كان مستواهم بشهادة الفرنسيين أنفسهم وعلى جميع المستويات مقبولة بل وحسنة؟ وعلى أي مستوى كانت هذه القضايا مطروحة؟.

2-6- ما هي أبعاد وأهداف صدور هذا القانون في هذه الظروف وفي هذا التوقيت خاصة إذا ربطنا ذلك مع تزامن صدور ما يشابه ذلك في بريطانيا؟.

2-1- حدود المشكلة:

المجال الزمني: يدخل الحيز الزمني للإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والمتعلقة أساسا بتحليل القانون 2005/158 المتعلق بتمجيد الاستعمار والإشادة بدوره الإيجابي في المناطق التي احتلت من قبل فرنسا في الإطار الزمني الممتد من سنة بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 إلى سنة 1871 وهي السنة التي قامت فيها آخر ثورة وطنية قبل ثورة نوفمبر 1954 ونالت فيها الجزائر استقلالها من فرنسا بعد دفع فاتورة غالية جدا من الخسائر البشرية والمادية. باعتبار هذه الفترة أهم وأخطر مرحلة عرفت الجزائر، حيث لجأت فرنسا خلالها إلى قلب الموازين وبذر البذور لإقامة دعائم "الجزائر الفرنسية" وهي عماد المشروع الاستعماري الفرنسي وأساسه والذي آمنت به فرنسا ومازالت تؤمن به ما لم تتغير موازين القوى وتسترجع الجزائر عافيتها وتضطلع بدورها في المعركة المصيرية بين العالمين القوي والضعيف، المتقدم والمتخلف، المستكبر والمستضعف.

المجال الموضوعي: لما كان القانون 2005/158 المتعلق بتمجيد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا والهند الصينية... وثيقة قانونية ذات بعد تاريخي، سياسي واستراتيجي.. هامة بالنسبة للدارس والباحث في العلاقات الجزائرية - الفرنسية، فقد سعينا للتوصل إلى حقيقة مفادها أن الاستعمار كنمط و ظاهرة ليس مرتبطا بفترة زمنية بعينها كما درسنا ذلك في كتب التاريخ المدرسية. وإنما الاستعمار حقيقة أزلية تأخذ لكل عصر لباسا وتتكيف مع جميع المعطيات والتقلبات والظروف. وأن مقاومته حتمية وواجب على كل إنسان وشعب وأمة... وهذا ما يتطلب ضرورة التنسيق والتكامل بين دول المنطقة في الحاضر أو المستقبل بهدف تحقيق الأمن بمفهومه

الواسع: السياسي، الاقتصادي، الأمني. والثقافي... في مواجهة القوى الكبرى التي ما زالت تحن للماضي الاستعماري وتعتبره وصمة شرف في جبينها بدليل سننها للقوانين التي تمجد هذه الفترة باعتبارها أمجادا وجب تخليدها وتأريخها ولما لا العودة إليها؟؟؟.

3- الفرضيات:

هذا وقد ارتأينا أن نبرهن على مدى صحة الفرضيات التالية:

3-1- إلى أي مدى يؤثر العامل الثقافي والديني والحضاري في تحديد سلوكيات الدول ورسم سياساتها و تحديد خططها المستقبلية؟ أو هل للعامل الثقافي دور في توجيه السياسة الفرنسية المعتمدة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1871؟.

ما هي أهم الدلائل و الشواهد و القرائن التي تدل على ذلك؟ من خلال النصوص والوثائق المتفق عليها أو على الأقل الموثوق فيها؟.

3-2- إلى أي مدى يمكن اعتبار الوجود الاستعماري في الجزائر إيجابيا؟ وما هي معالم هذه الأدوار الإيجابية وانعكاسها على الجزائر شعبا ودولة كما ينص على ذلك قانون 2005/158 على المستوى العسكري والاقتصادي- الاجتماعي والسياسي والثقافي...؟

3-3- إلى أي مدى تأثر الجزائريين بالوجود الاستعماري الفرنسي؟ وما هو الأثر الذي تركه هذا الوجود في الجزائر، إن كان إيجابيا أو سلبيا، خاصة في الفترة المصيرية 1830 – 1871 التي استخدمت فيها فرنسا ترسانتها العسكرية والمادية والمعنوية لمسح الجزائر وتحويلها عن وجهتها وتحويلها إلى قاعدة متقدمة للمشروع الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي والبلاد العربية وإفريقيا.

3-4- ما هي انعكاسات المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر والسياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في الجزائر على المستوى العسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الفترة الممتدة من 1830-1871؟.

3-5- ما مدى حقيقة أن الاستعمار يلبس لكل عصر لباسه؟ وأنه ما كان صالحا بالأمس يصلح حاليا. وهو فحوى الدعاية الاستعمارية في ثوبها الجديد، تحت مسميات

كثيرة أهمها: التعاون وتصدير التكنولوجيا وضرورة إصلاح البرامج التعليمية والمناهج المدرسية، حقوق الإنسان و حقوق الأقليات وحق الاختلاف مع الغير....

3-6- إلى أي مدى يمكن اعتبار الدول الاستعمارية مسؤولية عن الأوضاع الصعبة للغاية التي تتخبط فيها الدول الحديثة الاستقلال؟ وهل على الدول الاستعمارية سابقا أن تقوم بدور للأخذ بيد هذه الدول مستقبلا للخروج من واقعها الصعب باعتبار ذلك جزء من الدين؟.

4- أدبيات الدراسة:

سعيانا من خلال هذه الدراسة – تحليل مضمون وثيقة قانونية ذات أبعاد سياسية، تاريخية... تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع من جهة والمفاهيم المتعلقة بالأطراف التي مارست الاستعمار أو تعرضت له، وهذا من خلال المصطلحات التالية:

4-1- حرب الإبادة: و هي تلك الحرب العنيفة و المدمرة التي استخدمت فيها فرنسا أرمادتها العسكرية للقضاء على المقومات الديمغرافية للشعب الجزائري والتي وضفتها دون رحمة و لا شفقة على الجزائر ابتداء من 1830 بهدف تأسيس مستعمرة فرنسية في شمال إفريقيا و التي ألحقت من خلالها خسائر فادحة بالشعب هددت بانقراضه على غرار ما حصل للهنود الحور في أمريكا على يد الرجل الأبيض.

4-2- سياسة الأرض المحروقة: وهي السياسة التي تبناها الجنرال بيجو الذي رفع شعار "بالسيف و بالمحراث" لتركيع الجزائر التي استعصت على من سبقه والذي تميز عهده 1841-1847 بالسلب والنهب على نطاق واسع و حرق المحاصيل الزراعية وقطع الأشجار ومصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وعلى رأسها الأراضي والعقاب الجماعي في حق من ثبت ولم يثبت مقاومتهم للاستعمار، مع تشجيع الهجرة الأوروبية عامة والفرنسية خاصة نحو الجزائر بهدف تغيير المعادلة الديمغرافية ومن ثم الثقافية والدينية للجزائر الثائرة.

4-3- العقاب الجماعي: و هو الأسلوب الذي اتبعته فرنسا في الجزائر ضد من قاومها ومن لم يقاومها لأسباب خاصة، بهدف ترويع الجزائريين و التأثير على معنوياتهم وشل قدراتهم النفسية والعقلية، حتى لا يفكروا مستقبلا في مقاومتها، وحتى يدفعوا الشعب الجزائري على التنصل من مهامه الوطنية وعدم تقديم الدعم المادي والمعنوي للثوار الجزائريين تحت طائلة الانتقام الفرنسي من كل أولئك الذين أيدوا وناصروا المجاهدين.

4-4- التفكيك الاجتماعي: وهو الأسلوب الاستعماري الذي اعتمدته فرنسا في الجزائر وذلك من خلال عملها على تفتيت القبيلة باعتبارها نواة المجتمع الجزائري بهدف القضاء على روح المقاومة الجزائرية التي كانت تتغذى من خلال التنظيم الاجتماعي المحكم، فالقبيلة اعتبرت خزان الجزائر من المجاهدين وعليه كان لا بد من تفتيتها وتفكيكها بهدف تجريد الفرد الجزائري من كل دعم وتحويل ولاءه للسلطة الاستعمارية.

4-5- القضاء على الموروث الثقافي والحضاري: لقد اتضح لفرنسا أن استمرار المقاومة الجزائرية لوجودها في الجزائر كان بدافع الروح الإسلامية التي تحرم على المسلم أن يستكين للمحتل الذي جاء ليفسد في الأرض، وهذا ما التمسته في شدة بأس الجزائريين الذين رفضوا المساومة على استقلالهم وحريتهم. وانطلاقا من هذا الإدراك سعت فرنسا للقضاء على الجذوة التي ظلت مشتعلة في صدور الجزائريين من خلال محاربة الدين الإسلامي واللغة العربية وسعيها لنسج الأساطير والخرافات على أساس أن المجتمع الجزائري هو في الحقيقة مجتمعات تختلف من حيث الانتماء والثقافات وهذا في إطار سياسة " فرق لكي تسود"، ومن ذلك سعيها للتنصير في العديد من المناطق الجزائرية: الشلف، القبائل، الصحراء...

ولهذا الغرض سنقوم بمسح لمختلف المراجع و المواضيع المتعلقة بهذه الفترة 1830-1871 وخاصة تلك التي كتبها أو أملاها من كانوا في سدة الحكم، ونخص بالذكر منهم القادة العسكريون الميدانيون الذين كتبوا الكثير من الرسائل لأهلهم ومعارفهم يتفاخرون فيها بذبح شعبي وإبادة أمة ذنبها أنها قاومت الاستعمار ووقفت له

بالمرصاد ونافحته عن أملاكها وأعراضها وبلادها، ومن أمثلة هذه الكتابات " رسائل جندي" للوسيان دو مونتانيك الذي كان يتلذذ بتقتيل الجزائريين والتفاخر بذلك إلى درجة الهلوسة، وسانت آرنو في " رسائل سانت آرنو" والتي تحدث فيها عن التقتيل الجماعي وسياسة الأرض المحروقة وحرب الإبادة، والجنرال بيجو من خلال خطابه في الجمعية الوطنية الفرنسية ورسائله إلى جنوده وظباطه و التي كان يحثهم فيها على القضاء على الجزائريين كالجرذان، والكونت هيريسون من خلال كتابه " صيد الإنسان" الذي لم يكن يختلف عن سابقه وعن لاحقيه في التلذذ بالقتل والترويع والإبادة... أو أولئك المنظرين الذين صاغوا النظريات حول الديمقراطية والحكم الراشد في العالم عموما وأمريكا وأوروبا خصوصا، والذين تحولوا إلى دعاة السيطرة والإبادة والسلب والنهب في الجزائر، وعلى رأسهم ألكسي دو توكفيل صاحب كتاب "حول الديمقراطية في أمريكا" والعالم ارنست رينان والأنثروبولوجيان دو غوبينو ودو لابوج والرحالة جيرارد دو نيرفال وفولني والأديب غي دو مونباسون وفكتور هيغو وثلة من الأدباء الذين زينوا للاستعمار أفعاله وبرّوها وسعوا لإعطائها مفاهيم مغلوطة ومحرّفة ومشوهة. كما تطرقنا لخطابات الملوك والرؤساء والوزراء والسياسيين الذين بينوا خريطة الطريق للحكام العامون في الجزائر ولضباط الجيش العامل بالجزائر أو " الجيش الإفريقي" الذي تعوذ به ألكسي دو توكفيل، كما تعرضنا للوثائق والنصوص الموثقة الجزائريين من خلال ما عثرنا عليه مجموعا أو متناثرا في المراجع لنثبت بها الجرائم التي تعرض لها الجزائريون وإدراكهم للخطر الوجودي الذي كان يهددهم نتيجة للسياسة والمشروع الفرنسي في الجزائر، والتي تشكل في مجموعها المراجع والمؤلفات التي تتوزع إلى: مصادر ومراجع ودوريات، باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية.

5-الإطار النظري:

وعموما فإن الكثير من المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة - تحليل وثيقة قانونية ذات بعد سياسي وتاريخي... يجب أن توضع في إطارها وسياقها

التاريخي 1830-1871 وهي الفترة التي بدأت فيها القوى الأوروبية تسعى للهيمنة على العالم .

ضف إلى ذلك أننا حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نقف على أهمية النظريات التي صيغت خلال هذه الفترة فيما يتعلق بتمجيد الاستعمار وإبراز وجهه الإنساني. لتوجيه وتحديد العملية السياسية بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن للمنفعة ذلك أن هذه الفترة هي من أغنى الفترات التي صيغت فيها أهم النظريات الاستعمارية. حيث نشأت فيها العديد من المدارس والمذاهب السياسية، والاقتصادية التي وجهت سياسات الدول الكبرى التي سعت إلى اقتسام العالم فيما بينها إلى مناطق نفوذ ومستعمرات مع ما صاحب ذلك من تنافس وصراع كبير بينها، أفرز الكثير من الأزمات الدولية التي أدت إلى قيام الحرب العالمية الأولى 1914-1918 بعد ذلك.

فإذا كانت **الدولة الإقليمية** هي نتاج اتفاقية وستفاليا عام 1648 حيث صارت الدولة تعتبر وحدها السلطة المطلقة على وحدة ترابية محددة بعد أن كانت تشترك معها الكنيسة في أوروبا. فإنها شكلت الخطوة الأساسية للتحل نحو **الدولة القومية** الذي يتسم بها النظام الدولي منذ القرنين السابع عشر و الثامن عشر.

وعلى هذا الأساس شهدت أوروبا قيام العديد من الدول القومية في القرن التاسع عشر بعد انفصالها عن دول إمبراطورية مثل اليونان و النرويج (**القومية الانفصالية**)، ألمانيا، إيطاليا (**القومية التوحيدية**) الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر والتي يطلق عليها ريمون آرون اسم **القومية المناهضة لأوروبا الاستعمارية**.

6- الإطار المنهجي:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والبرهنة على مدى صحة أو نفي الفرضيات فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المناهج التي فرضتها علينا طبيعة الدراسة - تحليل وثيقة قانونية- التالية:

1-6- منهج التحليل الوثائقي:

وهذا من خلال تسليط النقد على الوثيقة القانونية ذات البعد السياسي والتاريخي الذي يؤصل للاستعمار ويعتبره قد لعب دورا إيجابيا في المستعمرات عموما وفي شمال إفريقيا خصوصا والجزائر بصفة أخص.

2-6- المنهج التاريخي- التحليلي :

يتبع هذا المنهج لدراسة الحالات التي أصبحت في ذمة التاريخ. وذلك بقصد الاستفادة من تجارب الماضي لفهم الحاضر والتخطيط للمستقبل حتى يتمكن الفرد من تطوير أساليب حياته. يختص هذا المنهج بإدخال الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة أو تعزيزها أو ضعفها أو اختفائها.

تتمثل أهمية هذا المنهج في التالي:

◀ أنها تساهم في الكشف عن النظريات العلمية و الأساليب التي يعتمد عليها السابقون لحل مشاكلهم و التغلب على الصعاب التي واجهتهم آنذاك.

◀ أنها تساعد على فهم الجوانب الإيجابية و الجوانب السلبية بالنسبة لحياة الناس في الماضي، وبالتالي يستفيد الإنسان من نقاط القوة في الماضي ويسعى للاستعانة بها في حل مشاكله الحالية.

إلا أن هذا المنهج لا يخلو من الجوانب السلبية والتي يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

◀ أن العوامل التاريخية والأشخاص والظروف البيئية التي أدت إلى بروز ظواهر اجتماعية معينة لا يمكن أن تتكرر لأن اختلاف الظروف يترتب عنه اختلاف العقليات والتأثيرات الاجتماعية.

◀ أن آراء المؤرخين التي تنقل إلينا بواسطة الكتب والسجلات التاريخية لا يمكن اعتبارها موضوعية و منزهة عن الخطأ.

« أن الجوانب الغامضة في التاريخ والثغرات التي يصادفها الباحث في كتاباته، تدفع بالإنسان أن يلتجئ إلى الاستنتاج والتأويل لفهم ما حدث.

ذلك أنه لما كان النشاط مرتبط بالبشر المتمثل هنا في قيادة قوات الاحتلال وقيادة مقاومة الاحتلال، فإن المنهج التاريخي كان لازما لا غنى عنه في هذا المجال كما كان المنهج التحليلي لازما لفهم الأحداث.

3-6- المنهج المقارن:

يختص هذا المنهج بدراسة مواضيع شتى واسعة النطاق كما أنه يختص بمقارنة الأشكال المختلفة. كما أنه يستعمل للمقارنة بين شيئين مختلفين أو في إجراء المقارنة الزمنية لشيء معين في فترات زمنية مختلفة. استخدمنا هذا المنهج نظرا لأهميته في إبراز الواقع الذي عاشته الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ومقارنته بالأنطروحات الاستعمارية.

7- تفصيل البحث:

تتضمن هذه الدراسة وفق التصور ارتئيناه إلى أربعة فصول وهي:

1-7- الفصل الأول: " المرتكزات الثقافية والدينية للاستعمار عامة والاستعمار

الفرنسي خاصة "

وتعرضنا فيه إلى مدى التأثير الذي يلعبه العامل الثقافي والديني والفكري في تحديد السياسات ورسم الخطط المستقبلية للدول وكيف أنه يسبق أحيانا العامل السياسي والعسكري أو يصاحبهما أو يأتي بعدهما باختلاف الظروف والمعطيات. وقد تبين لنا من خلال هذا الفصل أن العامل الديني والثقافي الذي تنفي الدول الاستعمارية تأثيره عليها في مشروعاتها الاستعمارية الذي باشرته في العديد من المناطق وخاصة في الجزائر قد كان المحدد الرئيسي والدافع الأهم في المشروع الاستعماري سواء بالنسبة لبريطانيا أو فرنسا أو أية قوة استعمارية بالأمس أو اليوم أو غدا فالمعركة بين المستضعف والمستكبر بين القوي والضعيف بين الحق والباطل بين التقدم والتخلف هي معركة متكاملة الأركان لا يمكن فهمها والإحاطة بها بمعزل عن العامل الثقافي

والديني والاقتصادي والسياسي.... كما ستعرض لأهم النظريات التي صاغها المفكرون الاستعماريون، والتي جاءت لتبرر العمل العسكري والسياسي والثقافي... الذي شنته أوروبا على إفريقيا والبلاد الإسلامية والجزائر خصوصا.

2-7- الفصل الثاني: " الأعمال العسكرية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830-

1871": وفيه تطرقنا للأعمال العسكرية التي شنتها فرنسا على الجزائر بعدما اتضح لها اشتداد المقاومات الشعبية التي كادت أن تجهض المشروع الاستعماري وتفشله خاصة في عهد الأمير عبد القادر الذي أجبر فرنسا على الاعتراف به كأمر للمؤمنين للشعب الجزائري وذلك من خلال معاهدي دو ميشال الموقعة في 26 فيفيري 1834 ومعاهدة التافنة الموقعة في 30 ماي 1837، والتي كانت فرنسا أول من اخترق هاتين المعاهدتين كما اخترقت من قبل معاهدة التسليم ليوم 05 جويلية 1830 الموقعة بين الداي حسين والجنرال دو بورمون قائد الجيش الفرنسي لإفريقيا. وقد كانت الأعمال العسكرية التي باشرتتها فرنسا في الجزائر ضارية، قاسية عنيفة إلى درجة أنها كادت أنها شكلت خطرا وجوديا على الشعب الجزائري وذلك من خلال الإبادة التي تعرضت لها شرائح واسعة من المجتمع الجزائري في العديد من المناطق شمالا وجنوبا شرقا وغربا. كما أن فرنسا قد اعتمدت سياسة التقتيل الجماعي والقتل عن طريق أسلوب الخنق بالدخان لأولئك الفارين بجلدهم إلى الكهوف والمغارات هربا من الجحيم الفرنسي. سيتم التركيز على الطرح المناقض المستمد من الحقائق التاريخية والواقعية التي مر بها الشعب الجزائري. مستشهدين بالشهادات الميدانية التي تركها رجالات الاستعمار أنفسهم مثل الجنرال فالازييه، والجنرال مونتانيك سانت أرنو... إضافة للدراسات الجادة لإيفون توران و بيار بورديو...

3-7- الفصل الثالث: " الأعمال الاجتماعية و الاقتصادية بين 1830- 1871 ":

وفيه تعرضنا للمشروع الفرنسي المحكم لتغيير المعادلة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر وذلك عن طريق تقتيت المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته المتوارثة منذ عشرات القرون والتي كانت العامل الحافظ له من التشرذم والتفكك نتيجة لما عرفته الجزائر من اعتداءات عبر تاريخها الطويل مع القوى الاستعمارية الأوروبية: اسبانيا، البرتغال، فرنسا، بريطانيا... فرنسا كانت تريد القضاء على المقاومة بالأسلوب

العسكري وهو ما تعرضنا له في الفصل الأول وكذا عن طريق تجفيف منابعه وذلك عن طريق تفتيت القبيلة والعرش والدوار وتجريد الفرد الجزائري من انتمائه وربطه بالمشروع الاستعماري من خلال الولاء لفرنسا وفرنسا فقط. أما على المستوى الاقتصادي فقد عملت فرنسا على تغيير معالم الخريطة الاقتصادية التي كانت بسيطة وفعالة تمثلت في إقامة اقتصاد زراعي غذائي ضمن للجزائريين أمنا غذائيا وجعلهم في مأمن من كل الهزات الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي. حيث عملت فرنسا على ربط الاقتصاد الجزائري بها وبالتالي بمنظومتها الاقتصادية التي تختلف جذريا مع المنظومة الاقتصادية الجزائرية ومنه أصبحت الجزائر حلقة تدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي التجاري العالمي عامة والأوروبي والفرنسي بصفة خاصة.

4-7- الفصل الرابع: " الأعمال الثقافية في الفترة ما بين 1830- 1871 "

وفي هذا الفصل تعرضنا فيه للمشروع الاستعماري الفرنسي في تغيير المعادلة الثقافية من خلال اعتماد خطة، تمثلت في القضاء على مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية والمتمثلة أساسا في التعليم الذي وجهت له ضربة شديدة من خلال مصادرة الأوقاف/ الحبوس والتي كانت هي مصدر دخله ومعين موارده المادية والمالية، وسعي فرنسا لإقامة مدرسة فرنسية الهوى مسيحية الروح أوروبية الانتماء لا علاقة لها بالموروث الحضاري للجزائر والمتمثل في العروبة والإسلام، كما قامت فرنسا في هذه الفترة الحساسة في تاريخ الجزائر بوضع منظومة قضائية تستجيب للتطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لفرنسا وتخدم مشروعها الاستعماري وذلك عن طريق تجريد القاضي المسلم من كل صلاحياته ومن خلاله إبعاد التشريع الإسلامي عن المنظومة القضائية الجزائرية. أما أخطر شق في المشروع الاستعماري في شقه الثقافي فقد تمثل في فقح فرنسا الباب واسعا أمام الكنيسة الكاثوليكية وذلك بمباركة البابا وتشجيع السياسيين والعسكريين لها للأخذ بيد الجزائريين وإعادتهم إلى أحضان الكنيسة بعدما أجبروا على اعتناق الإسلام منذ القرن السابع الميلادي بحسب أساطين الكنيسة

وعلى رأسهم الأسقف الأول للجزائر دو بوش و خلفه باقي و خاصة أمير المبشرين و
سلطانهم لافيجري مؤسس فرقة الآباء البيض و الأخوات البيض.

الفصل الأول

المرتكزات الثقافية والدينية للإستعمار عامة والاستعمار الفرنسي خاصة

- المبحث الأول: – المرتكزات الثقافية.
- المبحث الثاني: – المدرسة الأنثربولوجية.
- المبحث الثالث: – المدرسة التاريخية.
- المبحث الرابع: – المدرسة الاستثنائية.
- المبحث الخامس: – المدرسة التنصيرية.

الفصل الأول

المرتكزات الثقافية والدينية للإستعمار عامة

والاستعمار الفرنسي خاصة

مدخل:

- القرن التاسع عشر: قرن الاستعمار:

يعتبر القرن التاسع عشر من أخطر القرون مقارنة بما سبقه، ذلك أنه القرن الذي أرسيت فيه دعائم الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى وعلى رأسها الإمبراطورية البريطانية والفرنسية.

وإذا كانت بريطانيا هي تلك الإمبراطورية التي فرضت هيمنتها على العديد من أصقاع العالم حتى أنها لقبت بالإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وأنها استطاعت بعد هزيمة نابليون بونابرت النهائية عام 1815م أن تحدث دمجا بارعا بين " السيادة البحرية والاستقرار المالي والخبرة التجارية ، ودبلوماسية التحالفات⁽¹⁾. مما جعل الاقتصادي جفونس في سنة 1865 يقول " لنا في سهول أمريكا الشمالية وروسيا حقول القمح، وتحتضن شيكاغو وأوديسا مخازنه، وفي كندا والبلطيق غابات أخشابنا، وتضم أستراليا مراعي أغنامنا، وفي مروج الأرجنتين وغربي أمريكا الشمالية تقع مراعي ثيراننا وتلك بيرو ترسل فضتها، فيما تستقبل لندن ذهب جنوب إفريقيا وأستراليا، وهناك الهنود والصينيون يزرعون الشاي لنا، والهند تقيم لنا مزارع القهوة والسكر والبهارات. أما إسبانيا وفرنسا فهما مزارع كرومنا، وحوض المتوسط حديقة فواكهنا، ومزارعنا من القطن التي ملأت الولايات المتحدة الجنوبية لوقت طويل مضى قد امتدت الآن إلى جميع أصقاع الأرض الحرة."⁽²⁾

(1) بول كيندي، نشوء و سقوط القوى العظمى (ترجمة مالك البديري)، ص 225، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان 1994.

(2) نفس المرجع، ص 226.

فإذا كانت بريطانيا قد وصلت إلى هذا المستوى السياسي والاقتصادي، فإن فرنسا وبالرغم من خسائرها في الحروب النابليونية 1805 - 1815 ظلت في وضع أفضل بكثير من العديد من القوى الأوروبية وعلى رأسها بروسيا والنمسا، من حيث الدخل القومي الأكبر وتوفر رأس المال وتفوق سكانها عددياً... واستطاعتها أن تتحمل تكاليف جيش عظيم بيسر أكبر وكذلك مقدراتها على الإنفاق لبناء بحرية ضاربة⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس فقد تحولت أنظارها إلى الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وتحديدًا الجزائر التي اعتبرت منذ عام 1518 م خط الدفاع الأمامي للدولة العثمانية في غرب البحر المتوسط⁽²⁾، نظراً للصراع الذي احتدم بينها وبين إسبانيا والبرتغال في القرن 15م و16م و17م، حيث جعلت الدولة العثمانية من الجزائر حربة في وجه إسبانيا والمجال المسيحي⁽³⁾.

اعتبرت الجزائر الهاجس الذي نقض مضاجع الملوك والساسة الأوروبيين لفترات طويلة وعلى رأس هؤلاء الحكام حكام فرنسا، مما جعل الجزائر تتعرض في الفترة الممتدة من 1622م إلى 1830م إلى 20 هجوماً من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾.

سعت فرنسا من خلال اهتمامها بالجزائر إلى التعويض عما فقدته من مستعمرات في أمريكا الشمالية و الهند أمام بريطانيا في الفترة الممتدة من 1756 إلى 1764⁽⁵⁾، أين تحطمت إمبراطوريتها الاستعمارية على يد بريطانيا تلك الإمبراطورية التي كونتها بموجب اتفاقية 1713 و 1763 وفي 1814⁽⁶⁾. كما سعت لاستعادة مكانتها أوروبياً وعالمياً بعدما تلقت ضربات موجعة من طرف التحالف الرباعي الأوروبي (بريطانيا، بروسيا، النمسا، روسيا) في معركة واترلو عام 1814. لذا فقد اعتبرت

(1) نفس المرجع ، ص 250.

(3) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العهد العثماني 1517 - 1798، ص 18، منشورات المجلة التاريخية المغربية، تونس 1982.

(3) Jean Manlaù, Les états barbaresques, P.U.F, 1964, p57.

(4) Ibid, p 119.

(5) محمد عبد الشفيق، قضايا التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ص70، دار الوحدة، بيروت لبنان 1981.

(6) Louis Vignon, l'expansion de la France, librairie Guillaumin et cie 1891, p 116.

الجزائر حجر الزاوية للنظام الإمبراطوري الفرنسي الثاني ورمزا لرسالتها الإمبراطورية⁽¹⁾.

وبغض النظر عن التبريرات الرسمية لفرنسا عن سبب احتلال الجزائر عام 1830، فإنه على الدارس للسياسة الفرنسية بالجزائر في العصر الحديث أن يعود إلى مرتكزات ومنطلقات هذه السياسة وأهدافها والوسائل التي استخدمتها لتحقيق غاياتها الإستراتيجية، ذلك أن العلاقات الدولية وما ينجر عنها من أزمات وصراعات وحروب وثورات... فإنها تخضع لقواعد وضوابط وأبعاد حضارية، اقتصادية، دينية، سياسية....

ولما كان القرن التاسع عشر - من أوله إلى منتهاه - واحد من أهم قرون التاريخ سطوة و نفوذا على العصور الحديثة اللاحقة به⁽²⁾، و ذلك من خلال سعي القوى الأوروبية الكبرى إلى بناء إمبراطوريات عبر اللجوء إلى احتلال العديد من البلدان والأقاليم في مختلف مناطق العلم وضمها إليها قهرا وقسرا. فقد ارتأيت أن أخصص موضوع أطروحتي هذه على موضوع قديم متجدد ألا وهو: تمجيد الاستعمار الفرنسي للجزائر 1830-1871، حيث أن المصادقة على القانون 2005/158 الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية في 23 فيفري 2005 والقاضي باعتراف الأمة الفرنسية وتقديرها للرجال والنساء الذين ساهموا في المهام التي اضطلعت بها فرنسا في مستعمراتها بشمال إفريقيا والهند الصينية... وضرورة تثمين الدور الإيجابي الذي لعبه الدور الفرنسي في المناطق التي تعرضت للاحتلال و تجريم كل من يتعرض للحركة أو الذين شاركوا في القوات الإضافية أو الإحتياطية...

حيث أن صدور هذا القانون " **تمجيد الاستعمار** " قد استوقف الباحث، نظرا لما ينطوي عليه من مغالطات تاريخية ومحاولات مشبوهة لتبييض الأعمال والسياسات الفرنسية في هذه المستعمرات.

(1) Hartmut Elsenhans, la guerre d'Algérie 1954 – 1962, la transition d'un France à une autre, Publisud, Paris 1999, p63.

(2) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص 27، دار الشروق، ط 10، القاهرة- بيروت، 2001.

وسوف يتم التركيز على الجزائر تحديدا كعينة من المستعمرات الفرنسية و ذلك من خلال التعرض للسياسات الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871 باعتبارها الدولة التي نالت أكبر نصيب من البطش والظلم الاستعماري.

وسوف نناقش هذه القضية من خلال ما يلي:

1- الوقوف على المرتكزات الثقافية والفكرية والإيديولوجية والدينية للاستعمار الفرنسي.

2- التعرض إلى الغايات الإستراتيجية للدولة الفرنسية والمبررات السياسية لأهم الفاعلين على المستوى الرسمي.

توضيح وفضح الأعمال العسكرية التي انتهجت بالجزائر وخاصة في الفترة الأولى التي أعقبت احتلال الجزائر و التي دامت إلى غاية القضاء على ثورة 1871، باعتبارها أعظم ثورة بعد ثورة الأمير عبد القادر 1832-1847. مناقشة السياسة الفرنسية بالجزائر و التي سعت إلى تغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر، بعدما استطاع الجيش الفرنسي أن يقضي على الثورات الشعبية.

وبذلك أكون قد تطرقت إلى تحليل مضمون قانون 23 فيفري 2005 من جوانبه:

- الإستراتيجية والسياسية
- الجانب العسكري
- الاقتصادية والاجتماعية
- الثقافية والدينية

وبناء على ما سبق، فسوف أتعرض إلى تحليل مضمون هذا القانون وفق المعلم الذي سبق توضيحه وهذا من خلال مايلي:

القانون رقم 158/2005 لـ 23 فيفري 2005 المتعلق بالعرفان الأمة وبالمساهمة الوطنية لفائدة الفرنسيين المرحلين.

القانون تبنته الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ وصادق عليه رئيس الجمهورية.

(الجريدة الرسمية لـ 24 فيفري 2005 رقم 0046.)

بعد مصادقة الجمعية الوطنية و مجلس الشيوخ

- رئيس الجمهورية يصدر نص القانون التالي:

المادة 1: تعبّر الأمة عن عرفانها للنساء و الرجال الذين ساهموا في الأعمال المنجزة من طرف فرنسا في المستعمرات الفرنسية القديمة: الجزائر المغرب و تونس وفي الهند الصينية، وكذلك في الأقاليم التي كانت خاضعة للسيادة الفرنسية.

تعترف بالمعاناة والتضحيات الجسيمة التي عاشها المستوطنون، وقدماء عناصر التجنيد الإضافي وما شابههم و المفقودين و الضحايا المدنيين والعسكريين جراء الأحداث المرتبطة بمسار استقلال المستعمرات القديمة والأقاليم، وتقر لهم بالعرفان والتكريم بمعية عائلاتهم.

المادة 2: إن مستوطني إفريقيا الشمالية، المفقودين و الشعوب المدنية الذين كانوا ضحايا للقتل أو الانتهاكات المقترفة خلال حرب الجزائر، وبعد 19 مارس 1962 خرقا لاتفاقيات إيفيان، وكذلك الضحايا المدنيين للكفاح في تونس والمغرب، يدمجون ضمن التكريم المقام يوم 5 ديسمبر للمكافحين الذين ماتوا من أجل فرنسا بإفريقيا الشمالية.

(1) اعتمدنا على جزء من النص الذي ورد في كتاب:

- كلود ليوزو، جيل منصور، الاستعمار والقانون والتاريخ، مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، ص 199-201، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصة للنشر، الجزائر 2007.
- وترجمة النص الفرنسي الأصلي لقانون 158/2005 الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية الممجد للاستعمار.

المادة 3: تنشأ مؤسسة من أجل ذاكرة حرب الجزائر والكفاح في المغرب وتونس بمساعدة الدولة، يحدد مرسوما صادرا عن مجلس الدولة كيفية إنشاء هذه المؤسسة.

المادة 4:تولي برامج البحث الجامعي إلى تاريخ التواجد الفرنسي فيما وراء البحار، خاصة بإفريقيا الشمالية المكانة التي تستحقها.

تعترف البرامج المدرسية خاصة، بالدور الإيجابي للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار، خاصة بإفريقيا الشمالية، وتولي لتاريخ وتضحيات مكافحي القوات الفرنسية المنبثقة من هذه الأقاليم، المكانة البارزة التي يستحقونها.

يشجع التعاون في هذا المجال قصد الربط بين المصادر الشفوية والمكتوبة المتوفرة بفرنسا و في الخارج.

المادة 5: تمنع الأمور التالية:

- كل شتم أو قذف في حق شخص أو مجموعة أشخاص بسبب صفتهم الحقيقية أو المفترضة كحركي أو أعضاء سابقين في التشكيلات الإضافية أو في حق المدمجين .
- كل تمجيد للجرائم التي ارتكبت ضد الحركي وأعضاء التشكيلات الإضافية بعد اتفاقيات إيفيان .

تضمن الدولة احترام هذا المبدأ في إطار القوانين السارية.

المادة 6:

1- المستفيدون من منحة العرفان المذكورة في المادة 67 قانون المالية المعدل (رقم 1576-2002 لـ 30 ديسمبر 2002) يمكنهم الاختيار بين:

- الاحتفاظ بمنحة العرفان البالغة سنويا 2800 أورو ابتداء من أول جانفي 2005 .
- الاحتفاظ بمنحة العرفان التي يقدر مبلغها حسبما تم إقراره في أول جانفي 2004 مع دفع رأسمال بـ 20.000 أورو .
- الاستفادة من منحة عرفان برأسمال 30.000 أورو.

في حالة اختيار دفع رأس المال، فإن منحة العرفان تقدم بناء على المبلغ الساري منذ أول جانفي 2004 حتى دفع هذا الرأس مال، ومن باب التحفظ وفي انتظار ممارسة حق الاختيار، فإن منحة العرفان تدفع بنفس هذا المبلغ . في حالة الوفاة بتاريخ دخول هذا القانون حيز التطبيق، للجندي الإضافي أو المدمج سابقا أو وفاة زوجتيهما السابقتين والذين كانوا أحياء حينما كانوا يتوفرون الشروط التي تنص عليها المادة 2 من قانون 94-488 لـ 11 جوان 1994، المتعلق بالمرحلتين، قدماء الأعضاء بالتشكيلات الإضافية والمدمجين أو ضحايا الأسر في الجزائر، فإن منحة بـ 20.000 أورو توزع بالتساوي على أبناء المنحدرين من زواجهم، إذا كانوا يحوزون الجنسية وقيمون في فرنسا أو في دولة الإتحاد الأوروبي في أول جانفي 2004 .

الأشخاص الذين يعتبرون يتامى الأمة، اليتامى من أب وأم من جنسية فرنسية، وقيمون في فرنسا أو بدولة في الإتحاد الأوروبي في أول جانفي 2004، والذين كان أحد والديهم حركيا أو عضوا في تشكيلة إضافية لم تتم الإشارة إليهم في الفقرة السابقة، يستفيدون من منحة بـ 20.000 أورو توزع بإقساط متساوية على الأطفال من هذا الزواج . كفيات تطبيق هذه المادة، ولا سيما الأجل الخاص بالممارسة الاختيار وكذا مدة التسديدات التي يؤخذ فيها على سن المستفيد بعين الاعتبار، محددة بمرسوم على مستوى مجلس الدولة .

2- التعويضات في شكل رأس مال غير خاضعة للضريبة.

المادة 7:

1- المواد 7، 8 و 9 من القانون 488-94 لـ 11 جوان 1994 المتعلق بمرحلتين وبالأعضاء القدامى في التشكيلات الإضافية والمدمجين وضحايا الأسر في الجزائر فإن تاريخ 31 ديسمبر 2004 م تم تعويضه بتاريخ 31 ديسمبر 2009.

2- الفقرة الثانية من المادة 7 لذات القانون عوضت بهاتين الفقرتين (تقدم هذه المساعدة للأشخاص المذكورين أنفا الذين يناط بهم أن يصبحوا ملاكا بالاسم الشخصي أو الاشتراك مع أبائهم بشرط أن يسكنوا في العقار الواحد المكتسب .) تتراكم مع أي شخص آخر للمساعدة حسبما ينص عليه قانون البناء والسكن).

3- في الفقرة الأولى من المادة 9 لذات القانون الكلمات (أنجزت قبل أول جانفي 2005).

المادة 8:

بعد الفقرة السابعة من المادة الأولى، 302-5 من قانون البناء والسكن تم إدخال الفقرة التالية ((تعتبر سكنات كراء اجتماعية بالمعنى الوارد في الفقرة الثالثة، كل تلك التي متولها الدولة أو المجموعات المحلية والمشغولة بصورة مجانية، باستثناء السكنات الوظيفية أو تلك التي منحت لشاغلها أو حصل عليها قدماء الجنود الإضافيين بالجيش الفرنسي بالجزائر أو المدمجون بفضل مساعدة قدمتها الدولة في صيغة تعويضات تخصهم)).

المادة 9:

- في إطار إجراء استثنائي وحسب الشروط الخامسة بالاستفادة من منحة العرفان والمساعدات الخاصة بالسكن، والمنصوص عليها في المادتين الـ7 والـ8 ، فإن الوزير المكلف بالمرحلتين يمنح فائدة هذه المساعدات لقدماء الحركى وأعضاء التشكيلات الإضافية الذين خدموا في الجزائر وكذا لأراملهم، البالغين سن الستين وأكثر، والذين بإمكانهم تبرير حيازتهم لسكن بفرنسا أو بدولة في الإتحاد الأوروبي منذ 10 جانفي 1973، والذين اكتسبوا الجنسية الفرنسية قبل أول جانفي 1995. وقد قدم الطلب الخاص بهذا الإجراء الاستثنائي خلال مهلة سنة بعد نشر المرسوم الخاص بتطبيق هذه المادة.

المادة 10:

- أطفال الأشخاص المذكورين في المادة 6 من قانون رقم 488-94 لـ 11 جوان 1994، والذين ذكروا سابقا كمستفيدين م منح التربية الوطنية يمكن أن يحصلوا على مساعدات تحدد كفاءات دفعها من خلال المرسوم

المادة 11:

- ترفع الحكومة للبرلمان عاما بعد دخول هذا القانون حيز التطبيق تقريراً حول الحالة الاجتماعية لأطفال قدماء الأعضاء بالتشكيلات الإضافية في الجيش الفرنسي وكذا المدمجين ومن أجل حصر حاجات هؤلاء في مجالات التكوين، الشغل والسكن.

المادة 12:

- ترجع للمستفيدين من التعويضات أو في حالة وفاة ذوي الحقوق المبالغ المتقطعة على التعويضات من طرف الوكالة الوطنية لتعويض فرنسي ما وراء البحر، والموجهة للتسديد الجزئي أو الكلي للقروض وذلك حسب الترتيبات التالية

1- المادة 46 من القانون رقم 632-70 ل 15 جويلية 1970 المتعلق بمساهمة وطنية لتعويض الفرنسيين الذين سلبت ممتلكاتهم داخل الأراضي في الفترة التي بقت وضعها تحت السيادة أو الحماية أو الوصاية الفرنسية.

2- الفقرات الثالثة، الرابعة والخامسة من القانون رقم 1-78 ل 2 جانفي 1978، المتعلق بتعويض الفرنسيين المرحلتين من وراء البر الذين سلبت ممتلكاتهم.

3- ترجع أيضاً للأشخاص الذين استفادوا من تعويض تطبيقاً للمادة 2 من القانون رقم 549-87 ل 16 جويلية 1987، المتعلق بتسوية تعويض المرحلتين أو لذوي حقوقهم، المبالغ المتقطعة من القروض المهنية، ومن المساعدة الخام النهائية الممنوحة خلال التنازل عن الأملاك الفلاحية في إطار البروتوكولات الفرنسية التونسية ل 13 أكتوبر 196 و 2 مارس 1963.

- عمليات الإرجاع المذكورة في 1 و 2، ولا تخضع للضريبة.

4- يحدد المرسوم على مستوى مجلس الدولة شروط تطبيق هذه المادة لاسيما كميّات دفع المبالغ المرجعة وكذا المدة الخاصة بذلك مع الأخذ بين الاعتبار سن المستفيدين من لتعويض .

5- الطلبات الخاصة بهذا الإرجاع تقدم في مهلة سنتين ابتداء في نشر المرسوم المذكور في 4.

المادة 13:

- يمكن أن يتقدم للاستفادة من تعويض جزافي الأشخاص الذين يحملون الجنسية الفرنسية.

في تاريخ نشر هذا القانون، والذين كانت لهم علاقة مباشرة بالأحداث الجزائر من 31 أكتوبر 1954 حتى 3 جويلية 1962 أو كانوا محل إدانات أو عقوبات تم العفو عنها، أو إجراءات إدارية بالطرد أو السجن الإقامة الجبرية، مما أدى بهم إلى توقيف نشاطهم المهني، وهم غير مذكورين بين لمستفيدين المشار إليهم في المادة الأولى من القانون 82-1021 لـ 3 ديسمبر 1982، المتعلق بتسوية عدد من الحالات الناجمة عن الأحداث شمال إفريقيا حرب الهند الصينية و الحرب العالمية الثانية. التعويض الجزافي المذكور في الفقرة السابعة لا يخضع للضريبة.

يحدد مرسوم على مستوى مجلس الدولة مبلغ هذا التعويض الذي يراعي بالشكل خاص فترة لا عمل المبررة، كما يحدد كفيات دفع هذه المنحة. يقدم الطلب الخاص بهذا التعويض خلال عام بعد نشر المرسوم الخاص بتطبيق هذه المادة وسيطبق هذا القانون كقانون دولة.

حرر بباريس يوم 23 فيفري 2005 من طرف:

- جاك شيراك : رئيس الجمهورية
- الوزير الاول: جان بيار رافاران
- وزير التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث: فرانسوا فيون
- وزير الدفاع: ميشال أليوت ماري
- وزير الإقتصاد المالية ، الصناعة : هيرفي غيمار
- الوزير المنتدب للميزانية الناطق باسم الحكومة: جون فرانسوا كوبي
- الوزير المنتدب لقدماء المحاربين حملوي ميكاشرة .

أولاً: المرتكزات الثقافية والدينية للاستعمار الفرنسي:

لا يمكن فهم سلوكيات الدول والحكومات وأدائها السياسي سواء على المستوى الداخلي (سياسة داخلية) أو الخارجي (سياسة خارجية) إلا بالعودة إلى منظومة القيم والأفكار السائدة في المجتمع والتي يمكن اعتبارها المرتكزات الثقافية والفكرية والتي غالباً ما تكون وليدة العقيدة الدينية والموروث الحضاري الذي نشأ وتكون منذ عهود طويلة لعبت فيها الحروب والأزمات والأحداث دوراً في بلورتها وتشكلها.

فثقافة شعب، ماهي إلا جملة من المعطيات الروحية والمادية تمازجت وكونت بمرور الزمن قاعدة مقبولة ومتعارف عليها من طرف هذا الشعب إلى حدّ العقيدة التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكك فيها أو ترفض من قبله اللهم إلا طرف فئة قليلة هي فئة الباحثين والعلماء الذين استطاعوا أن يصلوا إلى نقائص هذه "الحقائق الثقافية و الفكرية " نتيجة لأبحاث موسعة أعمل فيها أسلوب البحث العلمي بكل تقنياته وحيثياته.

وبناء على ذلك يمكن إدراج عملية احتلال فرنسا للجزائر في إطار الصراع الذي كان دائراً بين عالمين مختلفين بل ومتناقضين: دينياً، ثقافياً، فكرياً... إلى درجة نشوء العداوة بينهما والتي تحولت بمرور الأيام إلى صراع ديني أو فكري أو سياسي أو عسكري أو اقتصادي أو جميعها في فترات تاريخية كبرى اصطلاح المؤرخون والعلماء والباحثون على تسميتها بالحروب الصليبية.

فمنذ ظهور الإسلام في القرن السادس الميلادي وما أتبعه من فتوحات إسلامية كبرى وصلت إلى بكنين شرقاً والأندلس غرباً وسيبيريا شمالاً وأواسط إفريقيا جنوباً وهذا في الفترة الممتدة من 613م (وفاة محمد صلى الله عليه و سلم) إلى القرن العاشر والحادي عشر (عصر الفتوحات الكبرى) وما تبع هذه المرحلة من ظهور للدولة العثمانية عام 1299 م التي واصلت زحفها نحو أوروبا لتهدد عاصمة الإمبراطورية النمساوية في العديد من المرات أهمها عام 1683⁽¹⁾، كما استطاعت هذه الدولة بفضل

(1) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، (ترجمة نبيه أمين فارس و منير البعلبكي) ص 520، دار العلم للملايين، ط11، بيروت 1988.

التنظيمات التي اتبعتها على المستوى العسكري والسياسي أن تصبح أكبر منافس للقوى الأوروبية وعلى رأسها إسبانيا، البرتغال، الممالك الإيطالية (البندقية والولايات البابوية) في البحر المتوسط.

وعموما فإنه منذ ظهور الإسلام وما تبعه من فتوحات إسلامية بعد ذلك جعلت المسلمين يتبعون سدة القيادة العالمية : وصلوا إلى العمق الفرنسي وحاصروا فيينا وفتحوا منطقة البلقان... فإن كل ذلك أدى إلى ظهور "عقدة المسلمين" في أوروبا، مما جعل رهبان الكنيسة يرفعون لواء محاربة الإسلام ، وهذا ما أدى إلى تراكم العداء المغلوط⁽¹⁾.

وعليه فإن التراكم العدائي المغلوط بحساب تعبير عبد الله يوسف سهر محمد اتجاه العرب والمسلمين سيؤدي إلى دخول أعلام الأدب والفلسفة الأوروبية: شكسبير توماس الإكويني، فولتير، مونتيسكيو⁽²⁾، على الخط ليتحولوا إلى منظري وموجهي وملهمي المدرسة الكولونيالية فيمل بعد بالرغم من الفروقات الفكرية التي تفصل بعضهم عن بعض من منطلقاتهم الفكرية سواء كانت لاهوتية أو علمانية.

لقد كان لدخول هؤلاء المفكرين والعلماء والأدباء ورجال الدين في دائرة الصراع أن جعلهم يجتمعون على رأي مشترك تنتهي خلاصته بالصورة السلبية تجاه المسلمين⁽³⁾. ولعل هذه الصورة السلبية التي تكونت بمرور الزمن في اللاوعي المسيحي الأوروبي تعود إلى حد كبير إلى الدور والتأثير الذي مارسه رجال الدين المسيحيين الذين هيموا وسيطروا على الحياة السياسية في أوروبا قتل عصر النهضة الذي يمتد من القرن 13م إلى القرن 16م.

إن بلورة الموقف العدائي الذي اضطلع به رجال الدين خاصة لما كان لهم من دور سياسي محوري في أوروبا يومئذ سيؤدي إلى إحداث قولبة جماعية لدى الخواص

(1) عبد الله يوسف سهر محمد، مؤسسات الإستشراق و السياسة الغربية اتجاه العرب و المسلمين، ص09، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية العدد 57، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

(2) نفس المرجع، ص10 .

(3) نفس المرجع، ص 11.

والعوام في أن معا يمكن أن نصفها بالهالة الفكرية المسيطرة (paradigm) على الفكر الأوروبي السياسي في تلك الفترة⁽¹⁾.

لقد كان لظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي في محيط تميز بتأثره الروحي بالتقليد اليهودية - المسيحية، أن حطّم النظام البنيوي - اللاهوتي، الذي كان مهيمنا في التصورات المسيحية (لا سيما في العصر الوسيط) حول التكوين الإلهي للتاريخ وحول التقديس، وتجسيد الإله ذاته. ولهذا كان ظهور الإسلام بالنسبة للديانتين اليهودية والمسيحية نوعا من التحدي الديني - التاريخي⁽²⁾. وهذا ما جعل بعض المفكرين والمستشرقين (المستشرق الألماني كارل بيكر) يرون أن الإسلام لما انبسط في العصور الوسطى أقام سدا في وجه انتشار النصرانية ثم امتد إلى البلاد التي كانت خاضعة لصولجانها⁽³⁾. ذلك أن منطقة المغرب العربي التي خضعت للرومان منذ 146 ق.م إلى غاية 429 م وللوندال من سنة 429 م إلى 533 م وللبيزنطيين من سنة 533 م إلى 647 م وهو ما يعني قرابة ثمانية قرون قد تركت بصماتها واضحة على واقع هذه المنطقة الاقتصادية والثقافي والديني.... حيث أصبح المغرب بسرعة إحدى الأراضي المفضلة للمسيحية كما استطاع أن يتفاخر أنه شهد ميلاد أحد آباء الكنيسة، القديس أوغسطين⁽⁴⁾.

إلا أن ظهور الإسلام وبداية الفتوحات الإسلامية التي توجهت نحو المغرب قد وضعت حدا للتواجد البيزنطي بالمغرب ابتداء من سنة 647 م وذلك بمقتل قائد البيزنطيين بالمغرب باتريس غريغوار قرب تبسة وقد كان ذلك إيذانا ببداية زوال المسيحية التي تلقت ضربة قاسية بعد اعتناق سكان المنطقة للإسلام وهو الشيء الذي جعل بعض مسيحيي المنطقة يهاجرون نحو إيطاليا أو شمال إسبانيا في حين اعتنق الباقون الإسلام. وعليه فإنه مع مطلع الألفية الثانية فقد بقية بعض الأسقفيات في علاقة

(1) نفس المرجع، ص 12.

(2) ألكسي جورافسكي، الإسلام و المسيحية (ترجمة خلف محمد الجراد) ص 39، عالم المعرفة، العدد 215، الكويت نوفمبر 1996.

(3) مصطفى الخالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، ص 36، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت 1986.

(4) Pierre Montagnon, la guerre d'Algérie, pygmalion Gérard Watelet, Paris 1984, p16.

مع روما. ومع القرن 12 خيم السّكون، فقد اندثرت اللاتينية⁽¹⁾. وستغدو الجزائر تحت ظل الإسلام والغزات القادمون من المشرق⁽²⁾ بحسب الأدبيات الأوروبية - المسيحية.

هذا وقد سعت دول أوروبا للسيطرة على البلدان العربية سواء في المشرق عبر الحروب الصليبية التي كانت في ظاهرها دينية إلا أنها كانت بالإضافة إلى ذلك سبيلا للسيطرة على الشرق الإسلامي بما فيه من خيرات اقتصادية ومراكز حربية⁽³⁾.

أما في المغرب العربي فقد لعبت البرتغال وخاصة إسبانيا في الفترة الممتدة من 1492 - 1571 دورا في بسط هيمنتها على المنطقة وذلك بعد اختلال التوازن وسقوط آخر معاقل الأندلس في 1492. حيث تعرضت منطقة المغرب العربي لسلسلة من الهجومات العسكرية التي طالت مدنها الساحلية المطلة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.

إلا أن استنجد سكان الجزائر بالأخوين عروج وخير الدين اللذان خلصا المنطقة من الهيمنة الإسبانية بعد معارك طاحنة أدى إلى دخول هذه المنطقة في كنف الدولة العثمانية منذ سنة 1518 حيث ستصبح الجزائر ابتداء من هذا التاريخ القاعدة الأمامية للدولة العثمانية وخط الدفاع الأمامي في غرب البحر المتوسط⁽⁴⁾.

هذا وقد نالت الجزائر حصة الأسد من البطش الإسباني وذلك من خلال احتلال مدنها الساحلية: المرسى الكبير في 1505، وهران في 1509، بجاية في 1510، عنابة 1510 كما سيطروا على صخرة الجزائر عام 1511 ومستغانم 1511⁽⁵⁾. حيث أنها تعرضت هذه المدن بعد احتلالها للمذابح والتخريب والنهب ومصادرة ممتلكاتها التي نقلت غنيمة إلى إسبانيا⁽⁶⁾. وقد لعب رجال الدين دورا بارزا في الدعوة لهذه الحملات

(1)Ibid, p20.

(2)Ibid.

(3) عمر فروخ، التبشير والاستعمار، مجع سابق ذكره، ص114.

(4)عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العهد العثماني 1517 - 1798، ص18.

(5)أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، 1492 - 1792، وثائق و دراسات، ص96 - 151، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر د.ت.ن.

(6) نفس المرجع، ص 122.

والتشجيع عليها على غرار الراهب خمينيس، أسقف طليطلة الذي لعب دورا في دفع إسبانيا لتجهيز جيش نحو المغرب العربي⁽¹⁾، حيث كان البابا اسكندر الرابع (بورجيا الشهير) قد أصدر سنة 1494، عندما ابتدأ التفكير في احتلال المغرب العربي، عهدا يبارك به الصليبية الإسبانية بإفريقيا⁽²⁾. وهذا ما جعل المؤرخ الفرنسي بربروجر يصرح في كتابه: " صخرة مدينة الجزائر " le pénon d'Alger يقول:

"إن الراهب خمينيس ، يستحق كل تقدير، من أجل تفكيره على الأقل في إنقاذ شمال إفريقيا من الوحشية الإسلامية، لكي تنتصر فيها المسيحية والحضارة"⁽³⁾.

أما المؤرخ بروديل فإنه يرى: "أن التعصب الديني، والرغبة الجامحة في محاولة تنصير المسلمين وإرادة إبعاد حدود الإسلام، كل ذلك قد دفع الإسبانيين منذ أواخر القرن 15 وطيلة القرن 16 إلى التدخل في بلاد المسلمين بإفريقيا الشمالية. ولتحديد هذه الأعمال فإن الكلمة المعبرة عن هذا المعنى هي بالبداية كلمة صليبية " ثم يقول: "إن حرب إفريقيا (بالنسبة لإسبانيا) قد أخذت أشكالا صليبية خاصة بالنظر للدور الذي لعبه رجال الدين في ذلك. فالكنيسة الإسبانية قد تحمست واهتمت بهذه المعركة ضد مسلمي إفريقيا بل إنها اعتبرت هذه المعركة معركتها... إن خمينيس (أسقف طليطلة) قد قدم ماله الخاص لتمويل الأرمادا كما استنجد كرم الكنائس في إسبانيا... لهذا نستطيع أن نقول أن حملة خمينيس كانت صليبية وأنه يعتبر بكل صدق آخر عظماء الصليبيين⁽⁴⁾."

بالرغم من تحرير بلاد المغرب العربي من الاحتلال الإسباني وخاصة الجزائر: جيجل 1514، بجاية 1555، شرشال 1516 وتنس 1517 ومقل صخرة الجزائر (البنيون) 1529⁽⁵⁾ لتصبح الجزائر بعد ذلك جزء من الدولة العثمانية عام 1518. فإن 1518. فإن الحملات الإسبانية لم تتوقف بشأنها ولعل أكبر وأخطر غزوة عرفتھا

(1) نفس المرجع، ص 300.

(2) نفس المرجع، ص 81.

(3) نفس المرجع، ص 82.

(4) Fernand Braudel, Les espagnoles et l'Algérie du nord de 1492 à 1577 in Revue Africaine, N° 69 Année 1928, pp 198-202.

(5) أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، ص 215.

الجزائر خلال هذه الفترة هي: حملة شارلكان الصليبية عام 1541 م بهدف تحطيم مدينة الجزائر أين أمده البابا يحنا الثالث بعون أدبي عظيم، علاوة عن العون المادي، إذ نشر في البلاد الأوروبية كلها أمرا بابويا، يعلن فيه أن هذه الحملة إنما هي حملة صليبية، وأن واجب كل مؤمن بالمسيح مخلص للنصرانية أن ينضم إليها، وأن يشارك في محاربة "الكفار"⁽¹⁾.

هذه الحملة التي أرادت أن تقوّض أركان ودعائم دولة ناشئة أثار نظامها الجديد في العالم المسيحي من حيرة وما لفته من أنظار لدى الساسة والقادة ورجال الكنيسة والمسؤولين على البحريات. ذلك أن خروج المغرب الأوسط (الجزائر) في أوائل القرن السادس عشر من عزلة أنهكته وتقوقع أنسى الناس وجوده وما هي إلا سنوات معدودة حتى تحول إلى دولة ذات حدود مرسومة وعاصمة حصينة وجيوش عديدة وبحرية ناشطة أكسبته وزنا دوليا مرموقا⁽²⁾.

بل إن الجزائر ستبرز بصفة نهائية كأحدى أكبر دول البحر المتوسط⁽³⁾ أو بحسب أرمسترونغ فإن الجزائر كانت تتمتع بنظام عسكري وبحري كامل وبقوة هجومية الأكثر سرعة وحركية في العالم⁽⁴⁾ لتتحول بذلك إلى زعيمة المقاومة الإسلامية في الحوض الغربي من البحر المتوسط، حيث نجحت في رد العدوان واسترجاع ما تبقى من مراكز مسيحية على الساحل فاكتست الجزائر مكانة خاصة جعلتها بمثابة القلعة الأمامية في مواجهة المد الصليبي الذي كان يهدد سواحل المغرب فاستحقت بذلك تسمية "دار الجهاد" و"قلعة الإسلام" الصامدة في وجه القوة المسيحية المعادية⁽⁵⁾.

إن المتتبع لسياسة الدول الأوروبية خلال هذه الفترة (القرون الوسطى وبداية العصر الحديث) يتبين له مدى التكامل والتعاون بين العاملين الديني والسياسي، ذلك أن

(1) نفس المرجع، ص ص 280-281.

(2) مولاي بلحميسي، موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائر في العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخامس، السنة 1988، ص 101.

(3) Sir Godfrey Fisher, Légende Barbaresque, traduit et annoté par Farida Hellal, O.P.U Alger 2000, p88.

(4) Ibid, p95.

(5) بشير سعيديوني، صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحرية الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، سنة 1997، ص 29.

واقع الحال قد بين أن الصلة بين العامل الديني: دعوة إلى إبادة الكفار والقضاء عليهم، والعامل السياسي وذلك من خلال تمهيد العامل الأول الطريق للنفوذ الأجنبي سواء في إفريقيا، آسيا وأمريكا.

وهذا ما بينته الأحداث في العديد من مناطق العالم المشار إليها سالفاً حيث ثبت بالبرهان أن التنصير والاستعمار ووجهان لعملة واحدة، ويكفي أن نبين ذلك على مستوى القارة الإفريقية ومنها الجزائر، ذلك أنه لما تبين لأوروبا الرأسمالية أنه عليها أن توقف عملية استرقاق الأفارقة وهو العمل الذي باشرته منذ عصر الاكتشافات الجغرافية في القرن 15 م، حيث أنه بعد أن تمكن فاسكو دي جاما من الدوران حول الرأس الذي أصبح اسمه فيما بعد رأس الرجاء الصالح ووصله إلى الهند، فإن رحلات البرتغاليين والأسبان عادت بعد كل مرة محملة بالمنتجات الهندية والعبيد لبياعون في أسواق النخاسة بأوروبا وقد برّر الأوروبيون ذلك أن المسيحية إنقاذ لأرواح هؤلاء الزوج أما أجسادهم فتبقى في الرق، كما اعتبر المرسوم البابوي الصادر عام 1455 م غير النصارى كفار يجوز استرقاقهم⁽¹⁾.

إن المبشرين يمزجون الدين بالسياسة جاعلين الدين هو الوسيلة أما السياسة فقد كانت الهدف الحقيقي والسياسة هنا معناها استعباد الغرب للشرق⁽²⁾.

وفي الوقت الذي نرى فيه على سبيل المثال فرنسا دولة علمانية في بلادها نجدها الدولة التي تحمي رجال الدين في الخارج، إن اليسوعيين المطرودين من فرنسا خصوم فرنسا في الداخل وأصدقائها الحميمين في مستعمراته إيطاليا التي ناصبت العداء وحزرت البابا في الفاتيكان كانت تبني جميع سياساتها الاستعمارية على جهود الرهبان والمبشرين⁽³⁾، بل إن العسكريون من الانكليز حضوا حكوماتهم على بث المبشرين في العالم، كما نصح الجنرال هايف الحكومة البريطانية أن ترسل مبشريها

(2) ر.د.ج.سيمونز، لون البشرية و أثره في العلاقات الإنسانية (ترجمة علي عزت الأنصاري) سلسلة الألف كتاب عن الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم، مركز نشر الشرق الأوسط 1964، ص 90.

(2) مر فروخ، التبشير والاستعمار، ص 38.

(3) نفس المرجع، ص 34.

إلى شبه جزيرة العرب⁽¹⁾، ثم إن المبشرين قد تحولوا في كثير من الأحيان وفقا لتبادل الأدوار إلى مستشارين وعيون لدولهم حيث أن الكاردينال لافيغري يرى أنه "وبينما كان الإسلام على وشك أن ينهار في أوروبا مع عرش السلاطين (من آل عثمان) كان لا يزال ناشطا في تقدمه وفتوحه على أبواب مملكتنا الإفريقية"⁽²⁾.

ولعل الدور الذي لعبته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا... خير دليل على ذلك. حيث كان لليسوعيين صولة في الإمبراطورية العثمانية تحميهم الدول الغربية عموما وفرنسا وإيطاليا والبابوية خصوصا وتؤيدهم وتنفق عليهم في الخارج ملايين الفرنكات ذهباً. حيث استخدمت فرنسا رجال الدين (اليسوعيين) في الخارج عمالا سياسيين لها ودعامة اجتماعية لآرائها وخالقي مشاكل في سبيل مصالحها.

هذا وقد اعتبر اليسوعيين فرنسا خارج بلادهم الصنم الذي يعبدونه وكانوا يعدون كل تعرض لفرنسا تعرضا للبابا نفسه⁽³⁾. وإن المتأمل في هذا التعاون والتنسيق بين رجال الدين وحكوماتهم سوف يجد أن الدافع من وراء ذلك هو أن هذه الحكومات وقبل أن تباشر في استعمار البلدان التي وقع الاختيار عليها، فإنها تقوم بإرسال هذه البعثات أو الإرساليات الدينية والتي يمكن اعتبارها كطليعة لترصد وترقب وجمع المعلومات حول هذه البلدان متخذة في ذلك العديد من العناوين: كالتعليم والتطبيب والمساعدات الإنسانية... وعليه فإنه رغم ادعاء العديد من السياسيين أنهم علمانيون إلا أنهم تعاملوا مع هذه الإرساليات ودافعوا عليها عندما اشتدت المراقبة حولها أو ضيق الخناق عليها، على أساس أنهم مبشرين بل كمواطنين انكليز أو فرنسيين أو أمريكيين. أي أنه تم الدفاع عنهم كأجانب من حقهم على دولهم الحماية ورعاية مصالحهم.

ثمة صورة أخرى لمدى التنسيق والتعاون بين رجال الدين والحكومات الغربية ذات التطلعات الاستعمارية، ألا وهي اتخاذ هذه الدول في كثير من الأحيان للمبشرين قناصل وسفراء وهذا ما أبرزه الراهب دولا فوريسست وهو أول سفير لفرنسا في

(1) Henri Harris Jessup, Fifty three years in Syria N.Y 1910,P 530.

(2) Pattier René, Le cardinal Lavigerie, paris 1947, p113.

(3) عمر فروخ، مرجع سابق ذكره ، ص 121.

الأستانة والأب اليسوعي ميبز⁽¹⁾ عندما أجمل سياسة فرنسا الدينية في الشرق من جميع جوانبها. وهذا ما يبين لنا بوضوح التداخل بين العامل السياسي والديني أو هذا التبشير الممزوج بالسياسة، بل هذه السياسة المغلفة بالتبشير وهو ما يمكن وصفه بالاستعمار. كما مارس المبشرون لحساب دولهم التجسس سياسيا وعسكريا.

من خلال ما سبق فإن المبشرين المسيحيين بكل أطيافهم ومدارسهم وخاصة اليسوعيين منهم قد لعبوا أدوارا محورية من حيث التجسس وجمع المعلومات بكل أنواعها لتمكين حكومات بلدانهم من رسم سياساتها واتخاذ قراراتها المصيرية شأن البلدان التي وقع الاختيار عليها لتكون مستعمرة أروبية وعلى هذا الأساس فإنه يمكن رصد تحركات هؤلاء المبشرين على النحو التالي:

1- دخول المبشرين أولا ثم دخول الجيش على إثرهم: ويمكن إدراج هذا النشاط في المرحلة التي كانت فيها الدول الاستعمارية بحاجة إلى أخبار ومعلومات جيوسياسية تستخدمها بهدف تسهيل عملية الاحتلال ثم الاستعمار بعد ذلك. وهذا ما جعل الحكام الوطنيين "يعتقدون أن مجيء المبشرين ينتهي دائما بتدخل الدول النصرانية في بلادهم وبخسارتهم جزءا من استقلالهم"⁽²⁾.

2- دخول الجيش أولا ثم دخول المبشرين على إثره: وقد لجأ المبشرون إلى هذا الأسلوب بعد أن دانت لهم البلدان وخضعت لهم بعد معارك وثورات شعبية كان فيها ميزان القوى لصالح القوى الأوروبية بفضل عتاها وعدتها التي كانت نتاجا للثورة الصناعية منذ النصف الثاني من القرن 18م. حيث أن دخول الجيش كان بمثابة الممهد المسهل لمهمة المبشرين. ذلك أن المبشرون كانوا يرغبون أن تتدخل الدولة بقوتها أولا ثم يأتون هم فيجدون الطريق ممهدة للتصير وذلك للحيلولة دون انتشار الإسلام بين

(1) مرجع سابق، ص 127.

(2) E.M. Wherry, S.M. Zwemer and C.G. Myirea, Islam and missions. N.Y 1911, p172.

القبائل الوثنية في إفريقيا⁽¹⁾. وهذا ما يثبت وحدة الهدف للطرفين الحكومات - الجيوش من جهة والمبشرين من جهة أخرى مع تبادل للأدوار بحسب المقتضيات والظروف.

وعلى هذا الأساس فقد رأى المبشرون بوضوح أن السيادة الغربية في قطر إسلامي معناها تسهيل انتقال المسلمين إلى النصرانية. أما فقدان هذه السيادة فينتج حركة عكسية تماما⁽²⁾.

بعد هذه اللمحة حول التنسيق بين السياسيين والمبشرين وتبادل الأدوار بينهم لتحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية والمتمثلة في احتلال البلدان والأقاليم خاصة في إفريقيا وآسيا.... ومن ثم التمهيد للاستعمار أو سيطرة الغرب على الشرق. فإننا سنحاول في ما يلي إسقاط ذلك على الجزائر مبينا المرتكزات الفكرية والثقافية والدينية التي اعتمدت أو ارتكزت عليها فرنسا لتبرير احتلالها للجزائر. ذلك أن احتلال الجزائر من قبل فرنسا وإن تمّ رسميا عام 1830 م وتحديدا في 05 جويلية أي منذ توقيع معاهدة استسلام الجزائر، إلا أن نوايا فرنسا الاستعمارية للجزائر قد اتضحت قبل هذا التاريخ بفترة طويلة عندما كانت فرنسا في حرب مع بريطانيا⁽³⁾، حيث اتفق نابليون مع القيصر الروسي ألكسندر الأول للاستيلاء على الجزائر حيث قال لنابليون بونابرت: "تأمل، حملة الجزائر كتب الإمبراطور لوزير بحريته الأميرال ديكراس في أفريل 1808، سواء على وجهة النظر البحرية أو البرية. رجل على إفريقيا يجعل بريطانيا تفكر"⁽⁴⁾.

وقد حاول نابليون من خلال ذلك إحياء سياسة لويس الرابع عشر⁽⁵⁾ الاستعمارية ليرسل الرائد بوتان قائد كتيبة الهندسة في مهمة سرية للجزائر بهدف وضع خطة لمدينة الجزائر ودفاعاتها وبهدف البحث عن القوة العسكرية التي يتمتع بها الداوي. حيث حرّر تقريرا متكاملا عنونه: "لمحة تاريخية، إحصائية ووطبوغرافية حول دولة

(1) Ibid, p 192.

(2) عمر فروخ، مرجع سابق ص 146.

(3) جون ب. وولف، الجزائر و أوروبا (ترجمة أبو القاسم سعد الله)، ص 443، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

(4) Henri Alleg, la guerre d'Algérie, tome 1, éditions Messidor, Paris 1981, p25.

(5) شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية ج2 (تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة) ص 380، الدار التونسية للنشر، تونس 1978.

الجزائر استطلاع عام حول المدن، الحصون، ومدفعية الجزائر بهدف استخدامها للإنزال والاستقرار النهائي في هذا البلد"⁽¹⁾.

وواقع الحال أن نابليون بونابرت لم ينس هزيمته أمام الجزائر ودفعه الجزية لها، حيث اعتبر ذلك هزيمته الوحيدة حتى موسكو عام 1812.⁽²⁾ إلا أنه سيعزف عن احتلال الجزائر بسبب انشغاله بمحاربة بريطانيا⁽³⁾.

بل إن المتمعن في دراسة التاريخ و الوقوف على العلاقات الجزائرية - الفرنسية يتبين له جليا أن فرنسا كانت لها أطماع مبكرة في الجزائر وهذا منذ القرن 16 نتيجة للامتيازات التجارية التي فازت بها في إطار التحالف الفرنسي - العثماني الذي ظهر على مسرح السياسة الدولية لمواجهة الخطر الإسباني ممثلا في شارل الخامس (شارلكان). حيث استفادت فرنسا من هذا التحالف من امتيازات في المجال التجاري على وجه الخصوص ف أراضي الدولة العثمانية بمنحهم مختلف التسهيلات والتشجيعات، من بينها السماح لهم بشراء القطن والصوف والشمع والجلود و تصديرها إلى الخارج مع إعفاء في دفع الرسوم الجمركية في الموانئ العثمانية. ولما كانت الجزائر جزء من الدولة العثمانية فقد حاول الفرنسيون تطبيق معاهدة الامتياز على الجزائر، إلا أن السلاطين العثمانيين نصحوهم بتسوية هذا الموضوع مع بايلربايات الجزائر أنفسهم لأن ذلك يدخل في صميم اختصاصهم و ضمن صلاحياتهم⁽⁴⁾، إضافة إلى تمسك حكام الجزائر على موقفهم القائم على استقلاليتهم بخصوص عدم جدوى المساعي التي كانت تبذلها لإرغام الجزائريين على تنفيذ معاهدة الامتيازات وهو ما جعلها تقرر الدخول في علاقات مباشرة مع الجزائر والتي توجت بتوقيع أول معاهدة بينهما عام 1619⁽⁵⁾.

(1) Henri Alleg, op cit, p25

(2) إميل لودفيغ، البحر المتوسط (ترجمة عادل زعيتير) ص 740 - 741، دار المعارف، مصر 1952.

(3) Mattarer, la prise d'Alger ,récit d'un officier français 1830, édition Attabyin-Al djahidhiya,Alger 2000,p 07.

(4)Ernest Watbled , Aperçu sur les premiers consulats français dans le levant et les états barbaresques, Revue Africaine N° 16 Année 1872,pp 20- 34.

(1) جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 - 1830، ص45، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.

إلا أن حادثة مذبحه الوفد الجزائري بمرسيليا في 14 مارس 1620⁽¹⁾ قد كشفت نوايا فرنسا التي كانت تعدّ العدة للقيام بهجوم على القالة للاستيلاء على الباستيون بالقوة واستغلاله بدون مقابل. وأشرف الدوق دي قيز نفسه على إعداد هذه الحملة وتوجيهها إلى الساحل الجزائري تطبيقا للتعليمات الحكومية. ذلك أن الملك لوويس الثالث عشر كان قد أصدر أوامره في هذا الاتجاه بمجرد سماعه بحوادث مدينة مرسيليا⁽²⁾.

ورغم تأديب الجزائر لفرنسا وأسر عدد كبير من الفرنسيين ومن بينهم قائد الحملة نفسه⁽³⁾، إلا أن فرنسا ستحاول مرة ثانية عام 1664 إثر حملتها على جيجل والتي لم تكن عملية محدودة ولا ضربة انتقامية ضد الجزائر، وإنما كان الهدف منها الإستقرار والبقاء بها واتخاذها قاعدة لعملياتها المقبلة في منطقة المغرب، وأيضا لعملياتها البحرية من أجل الفوز بالسيطرة على المتوسط⁽⁴⁾.

تجدر الإشارة هنا أن هذه الحملة (على جيجل عام 1664) جاءت بعد أن عرفت الجزائر الطاعون عام 1663م والذي أودى بحياة ما يزيد عن ثلثي سكانها، الشيء الذي جعل لوس الرابع عشر يستغل الفرصة. إلا أن هذه الحملة كسابقتها انتهت بفشل ذريع أمام القوات الجزائرية الرسمية والشعبية.

- المرتكزات الثقافية والدينية التي اعتمدتها فرنسا لتبرير احتلالها للجزائر:

أشرنا فيما سبق أن سياسات الدول واستراتيجياتها هي وليدة الأفكار والنظريات والمقاربات التي يضطلع بها المثقف والمفكر ورجل الدين نظرا لما يتمتع به هؤلاء من بعد نظر ونفوذ معنوي على المجتمعات والحكومات مما جعل البعض يرى أنه: "على الشرعيات الفكرية أن تتقدم الشرعيات السياسية والاقتصادية وأن تؤسسها"⁽⁵⁾ في حين

(1) نفس المرجع، ص 57.

(2) E.Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France 1579 - 1833, Paris 1889. volume 2, p 12.

(3) Ibid, pp 20 - 22.

(4) جمال قنان، نفس المرجع، ص 76.

(5) إحسان نراغي، من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ص 13، من مقدمة لمحمد أركون، دار الساقى، بيروت لبنان 1993.

حين رأى العض أن الأفكار لم تعبّد الطريق للاستعمار الغربي فحسب، بل أعطته مسوّغا ووازعا نفسيا وحضاريا و سياسيا وأخلاقيا⁽¹⁾ وأن المثقفون والمستشرقون (في معظمهم) هم الذين أسسوا المعرفة التصورية الأوروبية عن المسلمين في عهد الاستعمار. وأعطوا غطاء فلسفيا وأخلاقيا للتوجه الغربي المعلن نحو الشرق، وشاركوا في إستراتيجية السيطرة عليه⁽²⁾. و أنه بحسب إدوارد سعيد فإنه: "لولا الكلمات ما كانت الأفعال"⁽³⁾ وأن هناك ارتباطا و تعاونا وثيقين بين الدراسة العلمية والغزو العسكري الاستعماري المباشر⁽⁴⁾. وهذا ما ذهب إليه إيمي سيزر عندما وجّه اتهامها شاملا للإيديولوجية الاستعمارية موضحا أن هذه الإيديولوجية لم تقتصر على عتاة العسكريين والإداريين، بل شملت الباحثين والفلاسفة الأوروبيين أنفسهم الذين أسهموا مباشرة في الفكرة القائلة بأن الملونين يستحقون العقاب والاضطهاد لأنهم أقل حضارة من الأوروبيين⁽⁵⁾.

ولإبراز هذه المرتكزات، فسوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

- المرتكزات الثقافية.
- المرتكزات الدينية: التبشير.
- المستشرقون.

- المبحث الأول: المرتكزات الثقافية:

وقبل التعرض إلى المسوّغات الثقافية والفكرية التي برّرت الاستعمار ودعت إليه بصفة عامة وإلى الثقافة والفكر الفرنسي بصفة خاصة حول موضوع المستعمرات عموما والجزائر خصوصا. يجدر بنا قبل ذلك أن نحدد مفهوم المصطلح الوارد في هذا المبحث وهو: مصطلح "الثقافة".

(1) عبد الله يوسف سهر محمد، مرجع سابق، ص12.

(2) نفس المرجع، ص 16.

(3) إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، (ترجمة محمد عناني) ص 40، رؤية للنشر والتوزيع، 2006.

(4) نفس المرجع.

(5) إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، ص12، دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت لبنان 2002.

فما المقصود بمصطلح الثقافة ؟ و ما هو الدور الذي تلعبه الثقافة في تبرير سياسة أو خطة أو منهج؟ و كيف ذلك؟:

1 - مفهوم الثقافة: لقد أصبحت الثقافة إحدى مشكلات علم الاجتماع منذ أن وضع ابن خلدون معالم الطريق. فقبل ابن خلدون كان التاريخ ضرباً ن "الأحداث المتتابعة"، ومنذ ظهوره (ابن خلدون) فإنه أضفى على التاريخ نظرة جديدة، حيث أنه وصله بمبدأ السببية ليدرك بذلك تتابع الأحداث من حيث كونه عملية تطور، كما حدّد معنى الواقع الاجتماعي من حيث كونه مصدراً لتلك الأحداث ولتطورها.

وبناء على هذه الديناميكية طرح السؤال التالي: ماهي الثقافة؟ ذلك أن تصور الثقافة على ما كان عليه في عصر النهضة (القرن 13 - 16 م) على أنها "مجموع ثمرات الفكر في ميادين الفن والفلسفة والعلم والقانون الخ" ⁽¹⁾ أصبح لا يتفق كثيراً مع طبيعة الفكر في القرن 19 م باعتباره قرن التشريح والتحليل الكيماوي ومنه فقد نشأت محاولات تهدف إلى وضع تعريف جديد للثقافة.

إلا أن التوسع الاستعماري الذي دشنته أوروبا الصناعية بصفة مدروسة ومنهجية في القرن 19م واطلاعتها بذلك على ثقافات المجتمعات البدائية بحسب المصطلحات والتعابير الاستعمارية جعل العديد من علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع يربطون بين الثقافة والمجتمع باعتبار أن الثقافة تلعب دوراً مهماً في حياة الإنسان الذي يعتبر عضواً في المجتمع. ومنه فقد حاول الكثير من العلماء الاجتماعيين منذ القرن 19م تعريف أو تحديد مفهوم الثقافة، مما أدى إلى بروز كم هائل من التعاريف، أقدمها وأكثرها ذيوها هو تعريف إدوارد تايلور الذي ورد في أواخر القرن 19 م في كتابه عن "الثقافة البدائية" 1871 E. Taylor : Primitive culture. London, John Murray والذي يرى فيه أن الثقافة هي "كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون

(1) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، ص 28، دار الفكر، ط2، دمشق 1981.

والأخلاق، والقانون والعرف وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع".⁽¹⁾

فمن خلال هذا التعريف تبرز العناصر اللامادية لحياة الناس في جماعة، كالأخلاق والقانون والعرف التي تنشأ نتيجة للتفاعل الاجتماعي، وتأخذ طابعا إلزاميا، إلى جانب العنصر المادي للثقافة، علاوة على العلاقات بين الناس، وبين العناصر المكونة للثقافة⁽²⁾.

للإشارة أن مختلف تعاريف ومفاهيم الثقافة تصب في أربعة اتجاهات وهي⁽³⁾:

-الاتجاه الأول: يرى أن الثقافة هي حالة من حالات الذهن التي تؤهل من يمتلكها للوصول إلى الكمال الإنساني.

-الاتجاه الثاني: يرى أن الثقافة هي حالة من النمو والتطور الفكري والأخلاقي للمجتمع ككل.

-الاتجاه الثالث: يرى أن الثقافة هي صرح من الأعمال الفنية والفكرية.

-الاتجاه الرابع: الثقافة هي طريقة حياة متكاملة، مادية وفكرية و روحية، لمجتمع معين.

وهذا ما ناقشه في دراسة مستفيضة مالك بن نبي في كتابه "مشكلة الثقافة"⁽⁴⁾ حيث تطرق لأصل الكلمة اللاتيني *cultivare* ومدلول الكلمة في عصر النهضة ثم مدلولها في القرن 19م مع ما للمصطلح من مجالات وهي :

-الثقافة المادية: وهي بحسب وليام أوجبرن: مجموع الأشياء و أدوات العمل والثمرات التي تخلقها.

(1) مجموعة من المؤلفين، نظرية الثقافة، (ترجمة علي سيد الصاوي) ص 09، عالم المعرفة، العدد 223، جويلية 1997.

(2) نفس المرجع.

(3) محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الثقافة، جامعة الكويت 1993/1994، ص 275-276.

(4) مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، مرجع سابق ذكره.

- الثقافة المتكيفة adoptive culture: وتضم الجانب الاجتماعي كالعقائد والتقاليد والعادات والأفكار واللغة والتعليم، وهذا الجانب الاجتماعي هو الذي ينعكس في سلوك الأفراد⁽¹⁾.

أما ألفريد كروبير Alfred Kroeber وكلايد كلوشهون Clyde Kluchhohn فإنهما حررا قائمة بها أزيد من 200 تعريفا مختلفا لكلمة الثقافة⁽²⁾.

هذا وقد انفرد الإنسان دون غيره من المخلوقات بالثقافة بعدما كان مجرد حيوان، يعيش تماما كما تعيش سائر الحيوانات، ولكنه نظرا لقدرته على الكلام وتبادل الأفكار مع غيره، فقد تمكن بحسب لويس مورجان Lewis Henry Morgan (1881-1818) أن يرتفع بنفسه عن مستوى الحيوان مستخدما في ذلك الأدوات والأسلحة التي اخترعها والتي ساعدته على زيادة سيطرته على الطبيعة والاتقاء بنفسه، وعليه فإن التقدم التقني يؤدي إلى حدوث تغيرات جوهرية في النظم الاجتماعية السائدة مثل العائلة، الملكية، والحكومة....⁽³⁾

فالثقافة إذا خاصية تميز بها الإنسان عن باقي الثدييات والحيوانات جميعا. ومن أهم عناصر الثقافة⁽⁴⁾:

- اللغة: التي تنتقل مضمون الثقافة من جيل إلى آخر.

- اللباس، الآلات و الأدوات و الأسلحة التي يستخدمها.

- العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الإنسان وأخيه الإنسان (النظم الاجتماعية).

وعليه فإن هذه التعاريف تبرز لنا الصيغة التأليفية للثقافة لتصبح ظاهرة مركبة، باعتبار الثقافة بحسب إدوارد تايلور (1832 – 1917) " كل مركب" تتكون من عناصر وهي:

- العنصر الفكري.

(1) نفس المرجع، ص 31.

(2) Alfred Kroeber and Clyde Kluchhohn and others , Culture, A critical Review of concepts and Definitions, Museum, 1952.

(3) علي محمود إسلام الفار، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية والقروية والحضرية، ص 32، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية 1978.

(4) عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ص 14، دار النهضة العربية، بيروت، د س ن.

- العنصر السلوكي.

- العنصر المادي.

وحتى لا نغوص أكثر في مدلول الثقافة ومختلف عناصرها، ونظرا لتعدد تعريفات الثقافة – وهذا دون التطرق إلى كلمة ثقافة ومتى استخدمت في اللغة العربية⁽¹⁾ - فإنه يمكننا أن نبرز من خلال ما سبق أن هذه التعاريف قد ركزت على اتجاهين واضحين وإن كان بينهما تنافس وهما⁽²⁾:

-الاتجاه الأول: وينظر للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والإيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية.

-الاتجاه الثاني: وهو يربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما، والعلاقة التي تربط بين أفرادها، وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم.

كما تجدر الإشارة أن معظم هذه التعاريف: تعريف إدوارد تايلور، لويس مورجان،... هي ثمرة عصر النهضة وما تلاها من تطور تقني وصناعي شهدته أوروبا مما أدى إلى اختلال التوازن العالمي بين أوروبا من جهة "الصاعدة" وبقية أنحاء العالم "المراوح في مكانه" من جهة أخرى. وهو ما يعني أن المدارس النظرية الأنثربولوجية التي اضطلعت في البحث عن مدلول الكلمة وجوهرها وكنهها وعناصرها هي وليدة هذا العصر، أي عصر التفوق الأوروبي وتبوؤه مركز القيادة والصدارة العالمية تاركا بقية مناطق العالم يعيش واقعها وتتراوح فيه.

فهذه المدارس النظرية الأوروبية لم تكن في نهاية المطاف سوى انعكاسات للتيارات الفكرية السائدة في أوروبا المتفوقة والزاحفة.

على أننا سوف لا نتوقف عند تعاريف الثقافة المتعددة ولا عند معناها الإتيمولوجي على أساس أنها كلمة لاتينية، بل سوف نتطرق في الفصل المقبل إلى مضمون كلمة

(1) يمكن العودة إلى مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، الذي حاول أن يبين أن الكلمة وإن كانت أوروبية الأصل فإن المصطلح عند العرب يقصد به سرعة العلم و الحظ، ص 19 – 26.
(2) مجموعة من المؤلفين، نظرية الثقافة، مرجع سابق ذكره، ص 10.

ثقافة عند الغربيين أو عند من صاغوا مفاهيم هذه الكلمة وكان يدور بخاطرهم وهم بنظرون ويحددون عناصر الثقافة.

2 - مضمون الثقافة عند الغربيين:

عادة ما تختلف تعاريف مصطلح أو كلمة ما من جهة إلى أخرى ومن مستوى إلى مستوى آخر، ذلك أنه وكما بينا في المبحث السابق، فإن التعريف والمفهوم قد يختلفان اختلافا جذريا بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

فمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومبدأ تم تأكيده في كل المواثيق الدولية إلا أن واقع الحال يدل بما لا يرقى إليه الشك أن هذا المبدأ أصبح له عدّة مفاهيم وشروحات. حيث أن الدول ومنذ القدم تدخلت في شؤون بعضها البعض تحت غطاء ضمان نظام سياسي مولي لها في الحكم يكون أكثر ارتباطا وولاء لها، أو منعاً له من الضعف والانهيار بما يترتب على ذلك من إخلال بالتوزيع القائم لعلاقات القوى.⁽¹⁾

كما أن حدود الدول لم تعد تلك الحدود المتعارف عليها إقليمياً والمسجلة في هيئة الأمم المتحدة، بل أصبحت مصالح الدول هي التي تحدد حدودها وهذا ما جعل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية تمتد إلى حيث تمتد مصالحها الحيوية والإستراتيجية⁽²⁾.

ونفس الشيء يمكن إسقاطه على مبدأ حقوق الإنسان الذي أصبح مبدأ فضفاضاً قابلاً للتمدد إلى درجة التدخل العسكري والمقاطعة الاقتصادية والانقلاب العسكري.... كما أنه قد يضيق إلى درجة أن المذابح ترتكب والإبادة تمارس على شعب أو أقلية أو عرق دون تدخل أو حتى دون إدانة أو تشجيب كما هو الحال في قضية تيمور الشرقية بالنسبة للحالة الأولى والعدوان الصهيوني على لبنان عام 2006، وعلى قطاع غزة عام 2008/2009، بالنسبة الحالة الثانية.

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ص 276، منشورات ذات السلاسل، ط 4، الكويت 1985.

(2) ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن حدودها ليست محددة بحدود جغرافية أو فلكية وإنما تمتد حيث تصل مصالحها الحيوية والإستراتيجية.

مما سبق، يتبين لنا أن المفاهيم والتعاريف تختلف بين الجهات الرسمية: الحكومات، الأحزاب، المنظمات،... وبين تلك التي وردت في العلوم الإنسانية والتي كثيرا ما تكون تحمل منظومة قيمية تختلف عن تلك التي تمارس من قبل الحكومات والمنظمات.

ويمكن إسقاط ذلك على موضوع بحثنا أي على الثقافة.

فهل الثقافة هي واحدة من حيث مفهوما وأهدافها ومستواها؟

-هل هناك ثقافة واحدة أم ثقافات متعددة ومتنوعة؟

-هل هناك ثقافة متفوقة وثقافة متفوق عليها أم ثقافة دونية؟.

للإجابة على هذه الإشكالية لا بدّ أن نضع التعاريف والمفاهيم في إطارها التاريخي وسياقها الظرفي الذي وضعت فيه، إذ لا يمكن فهم مضامين ومدلولات الأشياء والأفكار إلا بالعودة إلى الفترة التاريخية التي وضعت فيها وفهم المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... لتلك المرحلة، ذلك أن التاريخ قد علّمنا الكثير من المغالطات التي أصبحت اليوم شائعة ومتواترة ومقبولة إلى درجة معيّنة عند العامة واجتماعيا، ولعلّه من المفيد أن نذكر بعض الحقائق التي شوّهت أو حرّفت أو أدخلت عليها بعض الإضافات والتي لم تكن موجودة في الأصل أو في البدء. وعلى سبيل الحصر، يمكن ذكر الحضارة اليونانية باعتبارها حضارة ضاربة الجذور في الثقافات المصرية والسامية وغيرها من الثقافات الجنوبية والشرقية. إلا أنه أعيد تصميم هذه الحضارة كحضارة آرية خلال القرن التاسع عشر، وتم تطهيرها من جذورها السامية والإفريقية، أو حجب هذه الجذور عن الأنظار. ولأن الكتاب اليونانيين أنفسهم اعترفوا صراحة بماضي ثقافتهم المهجّن، فقد اكتسب فقهاء اللغة الأوروبيون العادة العقائدية المتمثلة في المرور عل تلك المقاطع المحرّجة دون تعليق، من أجل (تأسيس) نقائها الآري⁽¹⁾.

وفي موضوع آخر يتعلق بفلسطين، فقد بين كيث وايتلام في كتابه "اختلاق إسرائيل القديمة" - إسكات التاريخ الفلسطيني - أن سرد التاريخ يكون مرتبط بشكل وثيق بحقائق الحاضر، ويؤدي إلى استبعاد أي تمثيلات أخرى محتملة للماضي أو أي تصور

(1) إدوارد سعيد، الثقافة والامبريالية، ص 86، (ترجمة كمال أبو ديب)، ط3، دار الآداب، بيروت 2004.

مختلف له⁽¹⁾. وهذا في إطار شرحه لأكذوبة اختلاق إسرائيل القديمة وكيف لعب المؤرخون التوراتيون الدور الرئيسي في تسويق فكرة إعادة بعث "إسرائيل التاريخية"، وقد أكد هذا الطرح قضية اختلاق إسرائيل المؤرخ توماس طومسون Thomas L. Thompson الذي أوضح أن مجموع التاريخ الربّي لإسرائيل والإسرائيليين يستند إلى قصص من العهد القديم من صنع الخيال⁽²⁾.

من خلال ما سبق، فإنه علينا أن نحتاط وأن نكون حذرين من كل ما يكتب ويقال، وأن لا نأخذ ذلك على أنه حقائق مطلقة ونهائية، ذلك أننا أصبحنا نعيش في عالم يدّعي فيه القوي والمنتصر أنه يملك الحقائق المطلقة التي لم تعد قابلة للنقاش أو إعادة طرحها للتأكد من مدى صحتها حتى ولو تبين أن هناك عناصر جديدة لم تكن مطروحة بالأمس القريب. فعلى أن نعيد دراسة الفكر الغربي دراسة نقدية، متأنية حتى يتبين لنا الخيط الأبيض من الخيط الأسود ذلك أن الغرب قد حشد قواه كلها لاحتواء الشعوب من أجل استدامة سيطرته ونفوذه و قد حضر نفسه لهذه الغاية على نحو واسع وعميق و ذلك من خلال نقل مفاهيمه وقيمه وغرسها في عقول المستعمرين، لتكون بديلا له عند خروج احتلاله العسكري⁽³⁾.

وبعدتنا إلى موضوع الثقافة لا من حيث تعريفها لغة واصطلاحا ولكن من حيث مدلولها ومضمونها وغاياتها، يتبين لنا من المؤلفات والمصادر الغربية نفسها أو من تصريحات رجال السياسة الغربيين أن هناك فرقا واضحا و جليا بين تعريف الثقافة كما ورد في العلوم الإنسانية ومدلولها السياسي وهذا من خلال ما يلي:

3- ارتباط الثقافة بالإمبراطورية و الإمبريالية:

للدولة أهدافا ثقافية، فهي تسعى دائما إلى تدعيم تراثها الثقافي والمحافظة عليه باعتبار ذلك أحد المقومات الرئيسة التي تستند إليها في إثبات وجودها.

(1) كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني، ص 204، (ترجمة سحر الهندي)، سلسلة عالم المعرفة، العدد 249، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 1999.

(2) نفس المرجع، ص 11.

(3) أنور الجندي، الفكر العربي دراسة نقدية، ص 13، الكويت 1987.

وبناء على ذلك تختلف الوسائل التي تتبعها الدول للحفاظ على تراثها الثقافي. إلا أننا في هذا المبحث سنركز ليس على الدولة ككيان سياسي في الحفاظ على موروثها الثقافي، وإنما على الدولة التي تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها، وأن تفرضها على الآخرين، ونقصد بذلك الدولة الاستعمارية التي دأبت على ترديد أن رسالتها الإنسانية هي نشر الحضارة و العلم في مستعمراتها وإدخالها في المدنية الحديثة بحسب معايير هذه الدولة.

ونقصد هنا بالإمبراطورية حسب تعبير مايكل دويل "الإمبراطورية هي علاقة رسمية أو غير رسمية تتحكم فيها دولة ما بالسيادة السياسية الفعالة لمجتمع سياسي آخر. ويمكن تحقيق هذه العلاقة بالقوة، أو بالتعاون السياسي، أو بالتبعية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية"⁽¹⁾، أو هي " دولة تظهر في طورها بشكل كتلة رئيسية حاکمة تضم وتخضع لسيطرتها عقب فتح مظفر، قبائل وشعوب"⁽²⁾. والإمبراطورية لا يمكنها إلا أن تقوم على الفنون والعلوم، أزلهما أو حط من قدرتهما تختف الإمبراطورية. إن الإمبراطورية لتتبع الفن لا العكس⁽³⁾ بحسب وليام بليك.

ففي سبيل المحافظة على الثقافة القومية انتهكت حرمة المواطنين وفي سبيلها شنت الحروب الثقافية، ذلك أن العلماء والمفكرين الغربيين قد توصلوا منذ فترة طويلة إلى حقيقة مفادها أن هناك ثقافة وحضارة واحدة وأنه لا مستقبل للعالم دون استمرار هذه الثقافة والحضارة والتي هي نهاية المطاف سوى الثقافة والحضارة الغربية ذات الأصول اليونانية – اللاتينية، والمسيحية – اليهودية.

ومما يدعم حقيقة ارتباط الثقافة بالإمبراطورية أن الحملة الفرنسية أو حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1789م جاءت نتيجة للأحلام الإمبراطورية لنابليون الذي كان مأخوذاً بسحر الشرق متأثراً بكتابات عالم المصريات والإسلاميات الفرنسي كلود سافاري الذي عاش في مصر وتعلم اللغة العربية وترجم القرآن الكريم وكتب خلاصة دراساته في كتابي "حياة محمد" و"رسائل عن مصر"، حيث أمر نابليون بتوزيع

(1) إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، مرجع سابق ذكره، ص 80.

(2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 1، ص 285، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1985.

(3) نفس المرجع، ص 83.

الكتاب الأخير الذي صدر عام 1786م على جنوده ليشحذ همهم ويغريهم بالعالم الذي سوف يغزونه.

كما تأثر نابليون بكاتب قسطنطين فولني "رحلة إلى مصر وإلى سوريا" الذي لم يكن سوى إعداد للغزو الفرنسي للمشرق⁽¹⁾. هذا الكتاب الذي صدر عام 1787، واعتبره تورا مغامراته الإسلامية في مصر. مما جعل أحد ضباط نابليون يقول عن هذا الكتاب "رحلة إلى مصر وسوريا": "إنها كانت دليلا للفرنسيين في مصر، فهو الوحيد الذي لم يخدعهم أبدا".⁽²⁾ ثم إن نابليون إثر حملته على مصر قد سحب معه بعثة علمية ضمت حوالي 175 عالما في مختلف العلوم والفنون: رياضيات، كيمياء، فلك، علم الحيوان، الجغرافيا، هندسة المناجم والهندسة المعمارية، والرسم والنحت وموسيقيين وفني الطباعة ومتخصصين في المتفجرات وأطباء وأدباء، إذ كانوا يشكلون "كتيبة لغزو" معرفي ولم يكونوا أقل أهمية من الجيش نفسه.

وهذا ما جعل الفرنسي شارل رو مؤلف كتاب "بونايرت حاكم مصر" يصف حملة نابليون بقوله: "لم يحدث من قبل إطلاقا لجيش ذاهب لغزو أحد البلاد أن أخذ معه دائرة معارف حيّة مثل هذه". أما المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي، فقد وصف بعثة نابليون بونايرت في كتابه الشهير: "عجايب الآثار في التراجم والأخبار"⁽³⁾ بصدمة الغرب.

وفي هذا الإطار فقد لعبت الرحلات نحو بلدان المسلمين دورا لا يستهان به إذ قبل ترويض هذه الأقاليم فقد كانت الرحلة وسيلة الاستطلاع والفضول وسوف تقضي لاحقا إلى محاولات جمع منهجي للمعرفة الخاصة بالشرق مثل "المكتبة الشرقية" الشهيرة أو المعجم الشامل الذي يشمل كل ما يختص بمعرفة شعوب الشرق، تواريخها، وتقليدها الحقيقية أو الخرافية، دياناتها، مللها وسياساتها، علومها وفنونها... بقلم مسيو دربلو. هذه "الرحلات" المنشورة حول الشرق في القرن السابع عشر هي في معظمها "رحلات

(1) تيري هنتش، الشرق المتخيل، رؤية الغرب إلى الشرق المتوسطي، ترجمة غازي برّو و خليل أحمد خليل، ص 233، دار الفارابي، المجلس الأعلى للثقافة، بيروت لبنان 2004.

(2) Volney, voyage en égypte et en syrie, Paris et la Haye, Mouton 1959, P16.

(3) عبد الرحمن الجبرتي، عجايب الآثار في التراجم والأخبار، إعداد وتحقيق عبد العزيز جمال الدين، ص 153-160 الجزء 4، مكتبة مدبولي، القاهرة 1997

خاصة "لكن بعضها سينتهي به الأمر إلى الدولة التي تطلبه⁽¹⁾ ذلك أن المعلومات الواردة في هذه الرحلات إضافة إلى سبر أغوار النفسية المسلمة كل ذلك كان كنزا لا يقدر بثمن في أيدي الدول الأوروبية ذات النزعة الإمبراطورية والامبريالية . وعلى هذا الأساس فقد بلغت على سبيل المثال لا الحصر حوالي 600 عنوانا من القرن 15 إلى أواخر القرن 18 منها أزيد من 200 في القرن 17⁽²⁾.

لعبت الثقافة والمعرفة دورا في دعم الاستعمار والتوجه الإمبراطوري من خلال إظهار دونية الآخر، الثقافية، العلمية، والسياسية للبلدان المستهدفة من قبل البلدان الأوروبية الغربية منها بالخصوص ذات التوجه الإمبراطوري الامبريالي وعلى أسسها فرنسا و بريطانيا...ويمكن إبراز ذلك من خلال:

أ – الازدراء والاحتقار:

إن الدارس لمؤلفات الرحالة والأدباء والفلاسفة والأنثروبولوجيين... الغربيين والمتعلقة بكل ما هو إسلامي، عربي، مشرقي، شرقي،...يتبين له أن هذه المؤلفات في جزء معتبر منها تنظر إلى الآخر أي المشرقي أو المسلم أو العربي نظرة غزراء واحتقار وهذا ما يستشف من كتاباتهم، سواء عند فولني الذي يرى أن "العقل التركي" ينطوي على "تدمير أعمال الماضي وأمل المستقبل"⁽³⁾، أو عند إرنست رينان الفيلسوف الفرنسي (1823 – 1892) الذي بخس إسهام العرب العلمي ونفى كل حقيقة للحضارة العربية ودعى إلى أن حقيقة هذه الحضارة هي الحضارة اليونانية والساسانية⁽⁴⁾ وأن عبقرية الإسلام قد أجهضت لأنها لا عرق ناقص "بسبب فطرته بالذات"⁽⁵⁾، وأن العربي هو الكلب الذي يعضّ إذا تراجعنا أمامه، والذي يقوم بلعق اليد المرفوعة

(1) تييري هنتش، الشرق المتخيل، مرجع سابق ذكره، ص 168.

(2) Jean Thévenot, voyage de levant, introduction choix de textes et notes de Stephane Yerasimos, Paris FM/ la découverte 1980, p05.

(3) Volney, voyage en Egypt, op cit, p 28.

(4) Ernest Renan, Avertissement (rédigé en 1861) à Averroès et l'Averroïsme, œuvres complètes, Paris, calmann- lévy 1949, tome III, pp 13-14.

(5) Ernest Renan, l'Islamisme et la science, Paris, calmann- lévy 1883, p11.

أمامه⁽¹⁾. أما جول هارمند Jules Harmand صاحب كتاب "السيطرة الاستعمار" فإنه يرى أن: "أن نقبل كمبدأ و نقطة انطلاق حقيقية أن ثمة تراثية بين الأعراق والحضارات، وأنا ننتمي إلى العرق والحضارة المتفوقين، مقررين مع ذلك أن التفوقية، فيما تمنح(نا) حقوقا، تفرض بالمقابل واجبات صارمة. إن المشروع الأساسية للفتح والغلبة على شعوب أصلانية تكمن في الإيمان بتفوقيتنا، لا الآلية، و الاقتصادية، والعسكرية، فحسب، بل الأخلاقية أيضا وإن كرامتنا وعزتنا لترتكزان إلى هذه الخصوصية، وهي ما يتبطن حقنا في أن نوجه بقية البشر و نقودهم. وما القوة المادية سوى وسيلة إلى تلك الغاية⁽²⁾."

أما إرنست رينان فإنه يرى: "أن شعوب الشرق وإفريقيا، ذو وعقول مغلقة أمام العلم، وليسوا بقادرين على الانفتاح على أي شيء جديد⁽³⁾"، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول: "إن الروح الآرية هي التي خلقت كل شيء آخر وذلك من خلال أن الذين أكملوا العلوم الإغريقية ليسوا العرب " بل الفرس واليونانيون الذين اعتنقوا الإسلام. وهذا يعني أن الذين قاموا بها هم الشعوب الآرية، والديانة المسيحية، بشكلها المتطور، هي كذلك من صنع الأوروبيين. وبالتالي فإن مستقبل البشرية تحتضنه أيدي الشعوب الأوروبية⁽⁴⁾، أما جيرار نيرفال و فولني ومارك بلوك... فقد أجمعوا على تفوق كل ما هو أوروبي وأن الشرق بما يحتويه من ثقافة وإنسانية ما هو إلا سقوط خارج أطواق التاريخ المتحضر⁽⁵⁾."

و من الأوصاف و العبارات و النعوت التي تمتلئ بها كتب الأدباء والرحالة والعلماء و الفلاسفة الأوروبيين حول كل ما هو عربي و مسلم و مشرقي... والتي يمكن إدراجها في خانة الإحساس بالتفوق التي أصبحت ميزة و خاصية ثابتة عند هؤلاء حول كل ما

(1)Ernest Renan, Histoire générale et comparée des langues sémitiques, œuvres complètes tome VIII ,Paris 1948, P 156.

(2) إدوارد سعيد، الثقافة و الإمبريالية، مرجع سابق ذكره، ص 87.

(3)Ernest Renan, Histoire générale et comparée des langues sémitiques, œuvres complètes tome VIII ,Paris 1948, P 585.

(4)Ernest Renan, " de la part des peuples sémitiques dans l'histoire de la civilisation" in œuvres complètes vol II , Paris 1948, p 333.

(5) هشام جعيط، أوروبا و الاسلام، صدام الثقافة و الحداثة ، ص 10-30، دار الطليعة، بيروت 1995.

هو ليس أوروبي وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالنظرة الدونية لكل ما هو ليس أوروبي- مسيحي، مهما كانت مزاياه. هذه العقلية: أي "النظرة الدونية للغير" التي صاغها هؤلاء المثقفون بمختلف أطيافهم و توجهاتهم، سوف تصبح نقطة ارتكاز للحكومات والدول التي ينتمي إليها هؤلاء في تعاملها مع الغير.

ب - التفوق على الغير:

بعد إبراز عنصر الازدراء والاحتقار، في مؤلفات العلماء والفلاسفة والرحالة والأدباء... الأوروبيين فيما يتعلق بكل ما هو شرقي - إسلامي، فإن المتمعن في هذه المؤلفات يتبين له جليا إيمان هؤلاء بتفوقية الحضارة الغربية على غيرها. وهذا ما يستشف من مقولة جول هارمند Jules Harmand: "...إننا ننتمي إلى العرق والحضارة المتفوقين⁽¹⁾، أو غي دو مونباسون de Guy Maupassant (1850-1893) الذي تعج مؤلفاته بمصطلحات: "القارة البدائية" ويقصد بها إفريقيا، "البرابرة"⁽²⁾ وهو بصدد حديثه عن الجزائريين. فمن خلال هذه القائمة من المصطلحات والنعوت والأوصاف والانطباعات، إنما يريد أن يمرر رسالة مفادها أن أوروبا وهي القارة التي ينحدر منها هذا الأديب وفرنسا تحديدا هي نقيض "البدائية" ويعني ذلك المتطورة، المتحضرة، المتمدنة،... في حين أن نقيض "البرابرة" الذي استخدمه في نعت الجزائريين هو المتحضرون، المتمدنون، المتطورون... وهو ما يعكس الصورة النمطية للغربي على الشرق وهي أن الغرب متطور، متحضر، متعلم... وأن الشرق: متوحش، بدائي، منحط بعد التعرض إلى الدور الذي لعبته وما زالت تلعبه الثقافة والمعرفة في دعم الاستعمار والتوجه الإمبراطوري وهذا نتيجة لارتباط الثقافة بالإمبراطورية والإمبراطورية بالثقافة فكلاهما لا يستطيع أن يستغني عن الآخر. وبعد إبراز محتوى المضمون الثقافي الذي ترسله الثقافة عن الآخر (كل ما هو ليس أوروبي - مسيحي) والمتمثل أساسا في إبرازه بالدونية من جهة وبالتفوق الأوروبي عليه من جهة أخرى، فإن العمل الثقافي بذلك يكون قد أسهم إسهاما كبيرا في تبرير الاستعمار

(1) Jules Harmand, domination et colonisation, Ernest Flammarion, Paris 1910, p

(2) Guy de Maupassant, sur les chemins d'Algérie, textes rassemblés et présentés par Jean Emmanuel, Magellan et Cie, Paris 2003, pp 23, 48 .

والتمهيد له والتمكين له، وإيجاد المبررات الفكرية، التاريخية، الحضارية بل والأخلاقية له، ذلك أن هذه المبررات المتنوعة سرعان ما تجد آذانا صاغية عند السياسيين ورجال المال والأعمال...الذين سوف يوظفونها بهدف تحقيق مخططاتهم ومشاريعهم في إفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. معتمدين على آراء وأقوال وقناعات هؤلاء المفكرين والمؤرخين والأنثروبولوجيين والفلاسفة والأدباء.

وعليه فإن الاستنتاج الأولي الذي يمكن أن نصيغه بعد مناقشة دور الثقافة في تبرير الاستعمار وارتباطها بالإمبراطورية هو أنه: "لولا الكلمات ما كانت الأفعال"⁽¹⁾، أي أن المخططات والمشاريع السياسية والإقتصادية (وما ينجر عنها من نتائج وآثار) هي نتاج فكر وتصور ذهني أولا قبل أن تتحول إلى خطة قابلة للتنفيذ. ذلك أن الثقافة وكما جاء في تعريفها أنها "كل مركب" (تعريف تايلور) وأنها تتكون من عناصر هي:

- العنصر الفكري
- العنصر السلوكي
- العنصر المادي

بعد إبراز دور العامل الثقافي في رسم السياسات ووضع الخطط، وبعد أن أوضحنا مدى ارتباط العامل الثقافي بالإمبراطورية قبلها وأثناءها وبعدها لنصل إلى حقيقة مفادها " أنه لولا الكلمات ما كانت الأفعال"، يجدر بنا الآن أن نجري عملية إسقاط على الجزائر أو ما سوف يعرف بعد 1830 بـ: " الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا" بحسب الأمر الملكي الفرنسي الصادر في 22 جويلية 1834⁽²⁾. وذلك من خلال إبراز الدور الذي اضطلع به رجال الثقافة بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية والإيديولوجية في وضع أسس ودعائم ومرتكزات الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962. ذلك أن للاستعمار أذرع ثقافية، إقتصادية، سياسية، عسكرية...مع العلم أن العامل الثقافي عامل يسبق ويمهد الطريق للاستعمار بل ويحث عليه ويبرره

إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، ص40. (1)

(2) Achille Fillias, Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie (1830-1860) Paris 1860, p 157.

من خلال إيجاد المبررات و الذرائع الذهنية، الفكرية والأخلاقية التي يمكن اعتبارها المرتكزات الفكرية والثقافية للظاهرة الاستعمارية.

وحتى لا نغرق في المجال الثقافي الفرنسي وعلاقاته بالاستعمار كظاهرة و علاقة هذا الأخير كبلد واسع الثرى، ارتأينا أن نتعرض إلى عينة عشوائية من فكر هؤلاء المفكرين والعلماء والمتقنين الذين لعبوا دورا في إيجاد المبررات والذرائع الفكرية والثقافية لفرنسا كدولة سوف تستخدم ذلك في تبرير استعمارها للجزائر وغيرها من المستعمرات في إفريقيا وآسيا وأمريكا على أن التركيز سوف يكون بصفة أساسية حول الجزائر.

هذه العينة العشوائية من رجال الفكر والثقافة الفرنسيين سوف تشمل:

- المدرسة الأنثربولوجية: آرثر غوبينو، جورج فاشي دو لابوج...
- المدرسة التاريخية: ألكسي دو توكفيل
- الرحالة الفرنسيون.

-المبحث الثاني: المدرسة الأنثربولوجية:

الأنثربولوجية هي كلمة مركبة يونانية وهي:

- أنثروبوس: Anthropos بمعنى الإنسان .

- لوجوس: Logos بمعنى العلم.

و من ثمّ فالترجمة الحرفية لكلمة أنثربولوجية هي: "علم الإنسان".

إلا أن المصطلح يستخدم بمعنى أكثر تحديدا، إذ يعني علم المجتمعات البدائية والفطرية، و ذلك من حيث كونه جزء من الطبيعة والظواهر الطبيعية، أي أنها تدرس نشأة الإنسان وتطوره وتميّزه عن المجموعات الحيوانية⁽¹⁾.

إلا أن الملاحظ أن علماء الأنثربولوجية نادرا ما يوجهون اهتمامهم إلى الحضارة الغربية. ولكنهم يهتمون بصفة رئيسية بتاريخ الشعوب التي "لا تاريخ لها"...

(1) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، مرجع سابق ذكره، ص 345.

وبسيكولوجية الشعوب "غير الغربية"⁽¹⁾، التي يغلب عليها طابع المجتمعات "الفطرية" أو التي لا تزال أقرب إلى الفطرة. وذلك في تمايزها عن العلوم الاجتماعية الأخرى، حيث تعتبر دراسة الإنسان المتطور ودراسة المجتمعات المتطورة أو المتحضرة – بالمعنى الحضري لهذه الكلمة – ليست من مهام الأنثربولوجيا بل هي من مهمة عالم الاجتماع⁽²⁾.

هذا وقد استقى الأنثربولوجيون مصادر معلوماتهم من مؤلفات الرحالة والمبشرين ورجال الإدارة الذين جابوا العديد من المناطق والأقاليم في إفريقيا وآسيا وأمريكا، أوقيانوسيا، والتي لم تلتزم بخطة محدّدة سلفا للكيفية التي تتسق بها كل الوحدات من السلوك⁽³⁾.

تعتبر المدرسة الأنثربولوجية البريطانية والفرنسية، الألمانية والأمريكية ... من أهم وأشهر المدارس نظرا للدراسات الميدانية التي أنجزتها في العديد من مناطق العالم "غير الأوروبية".

ومن أشهر الأنثربولوجيين الفرنسيين الذين ساهموا بمؤلفاتهم في تطوير علم الأنثربولوجية وأعطوه دفعا قويا في القرن 19 والذين كان لآرائهم ومواقفهم ونظرياتهم أثر لا يستهان به على دولهم وعلى سياساتهم الذين تبوّأوا أفكارهم بطريقة أو أخرى وعملوا على تجسيدها في أرض الواقع:

1- جوزيف آرثر غوبينو (1816 – 1882): و هو دبلوماسي وكاتب فرنسي اشتهر بمؤلفه ذائع الصيت: دراسة في التفاوت بين الأعراق Essai sur l'inégalité des races humaines (1853- 1855) والذي ضمّنه أفكاره ومبادئه وطروحاته مما جعله إنجيلا لكل العنصريين والفاشييين في أوروبا ، إضافة إلى كتاب ثلاث سنوات في آسيا عام 1859. وهو ما جعله يصنف من أهم وأشهر منظري الفكر العنصري الحديث. وبعد أن قام آرثر غوبينو بشرح وجهة نظره مستندا في ذلك " لحقائق علمية

(1) محمد عبده محجوب، مقدمة في الأنثربولوجيا، المجالات النظرية و التطبيقية، ص 36، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1987.

(2) نفس المرجع، ص 37.

(3) نفس المرجع، ص 67.

" باهرة وخاصة في الفصل الحادي عشر وإلى غاية الخامس عشر. فإنه لخص وجهة نظره هذه في الفصل السادس عشر. قسم غوبينو البشرية إلى 3 أعراق وهي ⁽¹⁾:

-**العرق الأسود**: وهو الأبسط، ويوجد ف أدنى درجات السلم. وهو محدّد في ذكائه وإمكاناته العقلية. وبالتالي فلا يمكن لهذا العرق أن يخرج من محدوديته وتخلّفه مهما حاول.

-**العرق الأصفر**: وهو نقيض الأسود. وهو مزوّد بالميل نحو النشاط إلا أنه يميل طبيعيا نحو الرّدائة. وهو يستطيع أن يحقق بعض الإنجازات بفضل حبه للنظام وخضوعه للقواعد الاجتماعية وميلهم نحو المنفعة والفائدة. ولكنه لا يستطيع أن يتجاوز حدا معيناً في الحضارة. وهذا العرق أسمى من العرق الأسود.

-**العرق الأبيض**: وهو أفضل الأعراق وأجملها، يمتاز بالنشاط والذكاء وحاسة المنفعة التي تفوق عند العرق الأصفر، وغريزة النظام، وحب الحياة، يملك حس الشرف وميلا حضاريا راقيا. هو سيد العالم دون منازع وكل الابتكارات والاختراعات العلمية من صنعه. وفي المحصلة لا توجد حضارة إلا عند الأمم التي يسود فيها العرق الآري.

بل إن غوبينو سيذهب إلى أبعد من ذلك حينما عدّد محاسن الديانة المسيحية وأنها تدفع إلى التحضر ⁽²⁾. وأن أكبر الحضارات الإنسانية العشر هي نتاج العرق الأبيض ⁽³⁾ وحتى لا نبقى أسرى لكتاب غوبينو حول التفاوت بين الأعراق لا بدّ أن نشير إلى تأثير المستشرق الفرنسي الشهير سلفستر دي ساسي على غوبينو وكذا المؤرخ والكاتب دو توكفيل، الذي عيّن غوبينو سفيرا في بيرن بسويسرا، إثر توليه وزارة الخارجية عام 1849. وقد لعب دو توكفيل دورا في بلورة نظرية غوبينو العنصرية، هذه النظرية ذات الخلفيات العرقية سوف تُشرعن الاحتلال ما دام المستعمر أدنى من المستعمر. وهذا ما سعى المستعمر إلى تأكيده.

(1) De Gobineau, essai sur l'inégalité des races humaines, tome 1, librairie de Firmin-Didot et cie, Paris 1884, chapitre XI, XII, XIII, XIV, XV et XVI et notamment chapitre XVI, pp 214- 216.

(2)Ibid, p 64.

(3)Ibid, p222.

بل إن هذا التفكير سيمهّد لبلورة الفكر العنصري في أسمى صورته ويمكن أن نعود إلى القاموس الكبير le grand Larousse universel لسنة 1866 حين عرّف مصطلح Nègre بما يلي: هناك شيء غير قابل للشك و الذي سيطر على الآخرين ألا و هو أنه يملك مخا صغيرا و أكثر خفة و أقل حجما مقارنة بالعرق الأبيض⁽¹⁾.

إن الزخم الذي شهدته أوروبا منذ عصر النهضة عامة والثورة الصناعية خاصة وما رافقها من اكتشافات جغرافية قد أفرزت ظهور العديد من التيارات والاتجاهات الفكرية التي شرعت الهيمنة والاحتلال خارج أوروبا، ذلك أن العديد من العلماء والمفكرين الذين جابوا أصقاع العالم بحثا عن ما يبرر اتجاهاتهم قد أثروا على بعضهم البعض وأثروا على حكوماتهم وساساتهم. فغوبينو قد عاصر شارل داروين (1809- 1882) و هوستون ستيفارت تشامبرلان (1855 – 1927) ، وفاشي دو لابوج (1854 – 1936) ، وإدوارد دريمون (1844 – 1917) ، وبول بروكا (1824 – 1880) ، وهؤلاء هم أقطاب المدرسة الأنثربولوجية في القرن 19. علما أن هؤلاء بدورهم هم نتاج مؤلفات الرحّالة والمبشرين والمستشرقين، والمغامرين وهذا ما سوف نتعرض له بالتفصيل لاحقا.

إن المدرسة الأنثربولوجية و مصادرها الأساسية: الرحّالة، المبشرين والمستشرقين، كل ذلك سوف يؤسس لميلاد العديد من الأطروحات العنصرية التي تمجد العنصر الأبيض عامة والآري خاصة على غرار:

-نظرية الأنماط العرقية: غوستاف لوبون.

-فلسفة القوة الخالصة : إرنست سيلر.

-نظاميات الممارسة الاستعمارية: ألبير سارو و بول لوروا.

-مبدأ السيطرة: جول هارمند.

(1) Grand Larousse universel, tome11, 1874, p904.

هذه النظريات قادت خطى الإستخطاطيين (الإستراتيجيين) الإمبرياليين الفرنسيين لمعاملة المستعمرين وأراضيهم كمتلكات يجب إخضاعها دون إلغاء للرسالة الحضارية⁽¹⁾.

2- فاشي دو لابوج (1854- 1936) Georges Vacher De Lapouge :

فقد ساهم مساهمة كبيرة في الأنثروبولوجية الإجتماعية وهي إحدى الفروع الرئيسة للأنثروبولوجية، تعني بدراسة المبادئ العامة للسلوك الإنساني⁽²⁾، وذلك بتحليل البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية وخاصة المجتمعات شبه البدائية التي يظهر فيها بوضوح تكامل ووحدة البناء الاجتماعي⁽³⁾.

كما يعتبر فاشي دو لابوج منظرا لعلم تحسين النسل Eugénisme، ونقصد بذلك مجموع المناهج والممارسات التي تهدف لتحسين المعطيات الوراثية للعنصر البشري.

تأثر فاشي دو لابوج بشارل داروين (1808 – 1882) وهربرت سبنسر (1820 – 1903)، من أهم مؤلفاته: العرق والوسط الاجتماعي عام Race et milieu social، مقالات في الأنثروبولوجيا عام 1909 Essais d'anthroposociologie والذي ضمّنه أفكاره وتصوراته المتعلقة بالأجناس البشرية التي ترث سمات ثابتة تتجاوز مراحل التطور التاريخي للمجتمع، وأن تلك السمات الوراثية هي المسؤولة عن اختلاف التطورات الاجتماعية⁽⁴⁾. جدير بالملاحظة أن هذه التصورات والأفكار قد تأثرت بالكشوفات التي توصل إليها داروين بخصوص علم الأجناس الحيوانية، ثم عمّمت النتائج على الأجناس البشرية تحت مسمى الطبائع العرقية. وأن التفاوت بين الأعراق موافق لنظام الطبيعة، أن هناك أعراق دنيا وهي غير مؤهلة للحضارة، وأنها

(1) إدوارد سعيد، الثقافة و الإمبريالية، مرجع سابق ذكره، ص 231 .

(2) محمد عبده محجوب، مقدمة في الأنثروبولوجيا، مرجع سابق ذكره، ص 46.

(3) عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ص 16.

(4) Vacher de Lapouge, Race et milieu social, essais d'anthroposociologie, Paris, librairie Marcel Rivière, 1909, pp 289-309.

خُلقت لكي تكون في خدمة الأعراق العليا و هذا ما قرّره فولتمان عندما قال "العرق الشمالي هو بالجوهر مستودع الحضارة الأمين"⁽¹⁾.

المبحث الثالث: المدرسة التاريخية:

و قد مثلها بامتياز:

- **ألكسي دو توكفيل (1805 – 1859)**: الذي يعتبر أحد أهم المنظرين والمفكرين السياسيين الذين عرفتهم فرنسا في القرن 19، من خلال مؤلفاته العديدة والمتنوعة التي اهتمت بتحليل الثورة الفرنسية والديمقراطيات في أمريكا والديمقراطيات الغربية بصفة إجمالية. من أشهر مؤلفاته: عن الديمقراطية في أمريكا De la démocratie en Amérique لعام 1835، الجزء الأول (أما الجزء الثاني فقد ألفه عام 1840)، العهد القديم والثورة ... L'ancien régime et la révolution

ففي كتابه " **عن الديمقراطية في أمريكا** " فقد انتصر فيه للحرية ضد الاستبداد، كما ساند " **النظم العادلة** " ضد " **النظم الظالمة** "⁽²⁾. إلا أن هذا المفكر والمنظر وصديق الكونت دو غوبينو الذي اختاره ليكون رئيس ديوانه بوزارة الخارجية عام 1849 ومن ثمّ سفيرا في بيرن بسويسرا، وصديقا الجنرال كافينياك (سفاح الجزائر) والذي ناصره ليتولى الرئاسة عام 1852، كتب حول الجزائر ما يلي:

- الرسالة الثانية عن الجزائر 1837، والتي نشرت في 22 أوت 1837.

- عمل عن الجزائر في أكتوبر 1841 (بعد تجدد القتال مع الأمير عبد القادر ابتداء من نوفمبر 1839).

- تقرير عن الجزائر 1847⁽³⁾، (الذي صاغه في إطار أشغال اللجنة البرلمانية حول الجزائر).

(1) عبد الله إبراهيم، المطابقة و الاختلاف، بحث في نقد المركزية الثقافية، ص35، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2004.

(2) Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique in œuvres complètes, tome premier et second, Paris, Michel Levy frères 1864.

(3) ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان (ترجمة إبراهيم صحراوي)، الجزائر 2008.

من خلال هذه الكتابات التي يمكن اعتبارها عصارة الفكر التوكفيلي حول الجزائر ذلك أنه ضمن هذه الكتابات وجهة نظره حول ما يجب تطبيقه من سياسات في الجزائر بهدف فرض السيطرة التامة وتحقيق التهدة الكاملة و إنجاح عملية الاستيطان والاستيلاء على الممتلكات والأراضي بهدف تغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر، حيث ورد في هذه الكتابات الكثير من الرؤى ووجهات النظر التي تدعو السلطات الاستعمارية إلى تبنيها بهدف تحقيق النصر بأقل التكاليف.

يرى دو توكفيل في "رسالته عن الجزائر" لعام 1837، مايلي:

أنه بالرغم من الأعمال التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر وعلى رأسها:

-إزالة آثار الأتراك و ذلك بتمزيق كل الوثائق المكتوبة والسجلات الإدارية.

-هدم لعدد كبير من شوارع مدينة الجزائر لكي يعاد إنشاءها على الطريقة الفرنسية.

-إعادة تسمية شوارع الجزائر التي لم تهدم بأسماء فرنسية.

-الاستيلاء على الممتلكات دون احترام للحق أو القوانين، فقد كان ذلك شيء لا بد

منه لأنه لم يكن بإمكان (فرنسا) فعل أحسن من هذا⁽¹⁾.

رغم ما اعترف به من أعمال تهديمية ارتكبتها فرنسا في حق الجزائر والجزائريين فإنه يرى أنه على فرنسا أن تسلك علاقات هادئة من شأنها أن "تجذب المتوحشين نحو الإنسان المتحضر"⁽²⁾، ذلك "أن شعبا قويا و متحضرا مثل شعبنا يمارس فقط بواقع تفوق أنواره تأثيرا يكاد لا يُهزم على تجمعات بربرية تقريبا"⁽³⁾.

وعليه فإن دو توكفيل من خلال هذه الرسالة يحاول أن يجد مبررا أخلاقيا لمل اقتصرته يد فرنسا بالجزائر بعد احتلالها بحجة أن "المتحضر"، عليه أن يجذب إليه "المتوحش" والدلالة هنا واضحة في أن المتحضر هو الشعب الفرنسي - المنتصر - وأن المتوحشين هم الجزائريون - المنهزمون - متناسيا أن معاهدة الاستسلام التي وقعها الداوي في 05 جويلية 1830، تنص على ضمانات منحها دو بورمون قائد الحملة

(1) ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 16.

(2) نفس المرجع، ص 23.

(3) نفس المرجع، ص 25.

الفرنسية ومن خلاله فرنسا، تتعلق بضمان الممتلكات والأرواح واحترام الدين⁽¹⁾. وهذا ما أكدّه الجنرال فالازي Valazé وأموند هان A.Han حيث قال هذا الأخير: "لقد كنا متعجلين لوضح يد جارحة في كنوز القصبة العظيمة"⁽²⁾ on était pressé de plonger une main rapace dans les immenses trésors de la cassaba. ذلك أن فرنسا لم تكن ملزمة باحترام هذا الاتفاق لأنه لم يكن في نظرها سوى لعبة حرب⁽³⁾.

ثم إن ألكسي دو توكفيل كان من الداعين لنقل الحرب التي تخوضها فرنسا في اليونان نحو الجزائر منذ 1828 من خلال مراسلته مع قريبه وصديقه الكونت لويس كيرفورلاي L. Kergolay⁽⁴⁾.

يمكن تتبع فكر وتنظير ألكسي دو توكفيل من خلال ما كتبه عن الجزائر سواء كنائب في الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) أو كناصح أمين من خلال رسائله المفتوحة أو تدوين يومياته التي كتبها بعد رحلته إلى الجزائر عام 1841 و1846 وهذا من خلال:

1- الرسالة الثانية عن الجزائر 1837:

وهي من بواكير أعماله حول الجزائر جاءت في شكل رسالة مفتوحة نشرت عام 1837، وهي السنة التي ترشح فيها دو توكفيل للانتخابات التشريعية. وبالتالي فإن هذه الرسالة هي مساهمة دو توكفيل في النقاش السياسي الدائر يومئذ في فرنسا وفي الوقت نفسه نصا دعائيا كان الغرض منه إظهار معرفته الدقيقة بالشأن الجزائري وسعة إطلاعه عليه. علما أن هذه الرسالة قد سبقها رسالة أولى لخص فيها دو توكفيل مراحل التاريخ الجزائري⁽⁵⁾.

أهم الأفكار التي وردت في رسالته الثانية عن الجزائر عام 1837 هي:

- أن فرنسا بعد احتلالها للجزائر عام 1830، سعت لمحو آثار الأتراك العثمانيين في الجزائر من خلال حرق و تمزيق الأرشيف والوثائق الإدارية: " وحتى نزيل بشكل

(1) جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، ص 303-304، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1987. أنظر كذلك حمدان خوجة "المرأة"، ص 167-168.

(2) Michel Habart, Histoire d'un parjure, éditions A.N.E.P. 2002, p 20.

(3) Si Hamdan ben Khodja par G. Yver, revue africaine, n° 57 année 1913, p 138.

(4) Alexis de Tocqueville, œuvres complètes d'Alexis de Tocqueville, tome 5, Paris Michel Lévy, libraire éditeur 1866, p 307.

(5) ألكسي دو توكفيل، نصوص، ص 10.

جيد آثار حكم العدو، اهتمنا قبل ذلك بتمزيق أو بحرق كل الوثائق المكتوبة والسجلات الإدارية، وكل القطع الأصلية وغيرها مما كان بإمكانها تخليد أثر ما أنجز قبلنا"⁽¹⁾ وهذا ما يتطابق مع شهادة الضابط الفرنسي بيليسي دو رينو Pellissier de Reynaud في كتابه "حوليات جزائرية" الذي روى فيه - وهو شاهد عيان - أن الإدارة المدنية الفرنسية التي أسندت للسيد دونيي Denniée وهو المقتصد العام للجيش الفرنسي تحت إمرة الجنرال دو بورمون قد قامت بأخذ و تهريب تقريبا كل الدفاتر والوثائق الهامة للجزائر⁽²⁾، بل إن هذا الضابط يروي أنه شاهد جنودا يشعلون غليوناتهم بوثائق الحكومة الجزائرية المبعثرة على الأرض هنا وهناك ليقرر بعد ذلك⁽³⁾: "أنه أبدا لم يحدث أن تمت عملية احتلال بنفس الفوضى كما حدث في الجزائر، حتى في القرون الأكثر بربرية"⁽⁴⁾. حيث قارن في النهاية بين جيش الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830 وجيش الوندال الذين احتلوا روما⁽⁵⁾.

ملاحظة: إذا كان دو توكفيل قد أكد على اتلاف الوثائق المكتوبة والسجلات الإدارية العائدة للجزائر خلال العهد العثماني من خلال التمزيق والحرق، فإن بيليسي دو رينو وهو ضابط شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر وبالتالي شاهد عيان من موقعه كضابط يقول أن الإدارة المدنية الفرنسية بالجزائر قد قامت بتهريب كل الدفاتر الوثائق الهامة للجزائر.

وعليه فإن الإدارة الفرنسية التي لا تجهل قيمة الوثائق والسجلات والدفاتر قد أخذت هذه الثروة وهربتها نحو فرنسا للاستفادة منها في طريقة و كيفية تسيير الشؤون الإدارية و التجارية للجزائر وهذا ما سوف تعتمد عليه لاحقا في رسم السياسة الإدارية للجزائر حيث أنها سوف تقوم بإبقاء بعض النظم الإدارية مع إدخال بعض التعديلات الإضافات التي تتماشى ومصحتها العامة.

(1) نفس المرجع، ص 19.

(2) Pellissier de Reynaud, Annales Algériennes, tome 1, Paris librairie militaire, oct 1854, p 74.

(3) Ibid, pp 74-75.

(4) Ibid, p75.

(5) Ibid.

- يرى دو توكفيل أن الجزائر يسكنها عرقين كبيرين وأنه إذا كانت بلاد القبائل لم تُحتل بعد وهي بالتالي مغلقة أمام فرنسا "ألا أن أرواحهم مفتوحة لنا وليس مستحيلا علينا دخولها" (1). و"و مع أن القبائل يمنعوننا من دخول بلادهم أكثر مما يفعل العرب إلا أنهم يظهرون أقل منهم ميلا بكثير إلى محاربتنا" (2). وعليه فهو يرى أن على فرنسا أن تركز في تعاملها مع العنصرين مايلي:

أ - مع القبائل ينبغي الاهتمام خصوصا بقضايا العدالة المدنية والتجارية.

ب - مع العرب ينبغي الاهتمام بالقضايا السياسية والدينية (3).

وواضح من خلال هذه النصيحة التي يقدمها دو توكفيل للحكومة الفرنسية هو اللعب على وتيرة الانقسام العرقي والتعامل مع العنصرين من منطلقات مختلفة على أساس أن الأول (القبائل) "أرواحهم مفتوحة لنا" في حين أن الثاني (العرب) "أكثر تعقيدا صعوبة" وبالتالي فيجب على فرنسا أن تكون لها سياسة خاصة بالقبائل وأخرى بالعرب وهذا ما يعني اتباع "قاعدة فرق لكي تسود" من جهة، لأنه حسب دو توكفيل لا يجب لهذه العناصر أن تتحد وتشكل حكومة واحدة (4) لأن ذلك سيكون فيه خطر على الوجود الفرنسي كما يجب على فرنسا أن تمنع أي محاولة اصطفاف ضدها في الجزائر.

ثم إن دو توكفيل من خلال هذا الطرح يكون قد ساهم مع مجموعة أخرى من المفكرين والمنظرين الفرنسيين في بلورة نظرة فرنسا نحو هاذين العنصرين "القبائل" و"العرب": نظرة ايجابية للعنصر الأول، ونظرة سلبية للعنصر الثاني، بناء على الاختلافات السوسولوجية والدينية بينهما. وقد كان ذلك مقدمة لبلورة فرنسا لسياستها "القبائلية" بالجزائر منذ البدايات الأولى للاحتلال ذلك أن هدفها كما سيتضح لاحقا هو تحقيق سياسة الإدماج مع القبائل باعتبارهم أكثر العناصر قابلية وذوبانا "إن مصلحتنا

(1) ألكسي دو توكفيل، نصوص، ص 22.

(2) نفس المرجع، ص 23.

(3) نفس المرجع، ص 24.

(4) نفس المرجع، ص 25.

تفرض علينا أن نبادر إلى إدماجهم⁽¹⁾، أما هدفها على المدى البعيد فقد كان إذكاء نار العداوة والشقاق بينهما من خلال سياسة فظيعة تقوم على مبدأ الاستغلال المنهجي للعداوة التي تفرّق بين العرب والقبائل، والسعي إلى إدماج القبائل والقضاء على العرب⁽²⁾، إذ أن الغاية كانت إضعاف الجزائريين تمهيدا لابتلاعهم جميعا، وذلك نظرا لشدة المقاومة التي لقيتها من الجزائريين بمختلف عناصرهم.

2- عمل عن الجزائر 1841:

إذا كانت رسالة دو توكفيل الثانية عن الجزائر عام 1837 قد وُضعت بعد توقيع معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر أميرا للمؤمنين وسيدا على ثلاثة أرباع الجزائر نظرا للسياسة التي انتهجها في تجسيد مشروعه الوطني القاضي بتوحيد البلاد من جهة واستتباب الأمن ومحاربة كل معتد على أرض البلاد⁽³⁾. فإن عمل عن الجزائر قد وضعه عام 1841 وذلك بعد تجدد القتال بين الأمير عبد القادر وفرنسا بعد أن خرقت هذه الأخيرة معاهدة التافنة باجتياز الدوق دورليان ابن الملك لويس فليب والجنرال فالي الحاكم العام للجزائر أبواب الحديد في نوفمبر 1839⁽⁴⁾، وقد كان ذلك خرقا فاضحا لمعاهدة التافنة.

وعليه فإن أسلوب الرسالة الثانية عن الجزائر 1837 يختلف عن أسلوب عمل عن الجزائر 1841 من حيث:

- حث دو توكفيل فرنسا على عدم التفكير جديا في مغادرة الجزائر باعتبار أن ذلك سيلحق بفرنسا مساوئ أمام منافستها بريطانيا وأن ذلك سيظهر فرنسا في العالم أنها انحنت أمام عجزها لقلة شجاعتها⁽⁵⁾. لذا فقد سعى من خلال هذا العمل لتوضيح وتبيان إيجابيات الاحتفاظ بالجزائر وعدم مغادرتها إذ " أنه لو استطعنا الوصول إلى السيطرة

(1) شارل روبير آجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ترجمة حاج مسعود و أ. بكلي، ص 506، الجزء الأول، دار الرائد الكتاب، الجزائر 2007.

(2) نفس المرجع، ص 496.

(3) اسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ص 23، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

(4) شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ص 181، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

(5) ألكسي دو طوكفيل، نصوص، مرجع سابق ذكره، ص 33.

بإحكام على شاطئ إفريقيا هذا وامتلكناه بيسر، فإن تأثيرنا في الشؤون العامة للعالم سيكون أكثر قوة وانتشاراً⁽¹⁾ وأن ذلك سيزيد بلا شك في قوة فرنسا.

- أنه دعى إلى احتلال الجزائر واستيطانها عن طريق الغزو واستخدام القوة في سبيل تحقيق ذلك. حيث قام بتوضيح وشرح هذه الفكرة الداعية إلى الاحتلال والاستيطان محذراً من ترك العرب وشأنهم "إن تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا، فلا مستقبل إطلاقاً لمبادرتنا في إفريقيا⁽²⁾". وقد حذر في هذا الإطار من الأمير عبد القادر الذي قال فيه: "هو بطبيعة الحال عقل من أندر أنواع العقول وأخطرها⁽³⁾". ينبغي عدم تركه يكمل مشروع.

ولكي تحقق فرنسا أمنها بحسب دو توكفيل فلا بد "على إبقاء كل الموانئ في قبضتنا، وإبقاء الشاطئ كله تحت مراقبتنا. وإذا تركنا أية نقطة مهمة منه بين أيدي العرب فذلك يعني تهئية مكان آمن وملجأ لأول قوة مسيحية سندخل في حرب معها⁽⁴⁾". وهذا ما يعني السيطرة التامة على التجارة الخارجية وقد كانت هذه القضية إحدى أهم نقاط الخلاف بين فرنسا والأمير عبد القادر بعد توقيع معاهدة دو ميشال في 1834، المادة الرابعة "حرية التجارة ستكون كاملة وشاملة"⁽⁵⁾، وهذا ما جعل فرنسا تعيد النظر بخصوص حرية التجارة في معاهدة التافنة الموقعة عام 1837، حيث نص الشرط الثالث عشر منها: "الأمير يلزم نفسه أن لا يسلم من مراسي البلاد لجنس من لجنوس إلا بإذن فرنسا⁽⁶⁾".

معلوم أن فرنسا التي وقعت معاهدة التافنة عم الأمير عبد القادر وصادق عليها الملك لويس فليب أصبحت بحكم العرف والأخلاق والقانون الدولي ملزمة بالتقيد والالتزام بما جاء في نصها حرفياً. وأنه على ألكسي دو توكفيل وهو العالم ورجل القانون المتشبع بالنزعة الأخلاقية أن يحث حكومته على الالتزام بمعاهدة التافنة، إلا أن واقع

(1) نفس المرجع ص 34.

(2) نفس المرجع ص 39.

(3) نفس المرجع ص 40.

(4) نفس المرجع.

(5) محفوظ قداش، الأمير عبد القادر الجزائري، ص 23، فن وثقافة، وزارة الإعلام، الجزائر 1982.

(6) M. Emrit et H. Pèrès, le texte arabe du traité de la TAFNA, revue africaine n° 94, année 1950, O.P.U Alger 2000, pp 85- 100.

الحال أنه ظهر بمظهر مختلف تماما في عمله هذا عن الجزائر عام 1841 عندما دعى إلى القضاء على الأمير عبد القادر مستغلا في ذلك الإنشقاق بين العرب، حيث دعى إلى⁽¹⁾:

- استمالة بعض القادة العرب المناوئين لعبد القادر وذلك بإعطائهم وعود وهبات سخية.

وبالتالي يكون دو توكفيل قد شرع عن سياسة "فرق لكي تسود" لضرب الأمير عبد القادر وتقويض دعائم دولته واضعا مخططا لزرع بذور الشقاق وإحداث التفرقة بين الجزائريين مستغلا في ذلك بعض قادة القبائل الذين رفضوا الامتثال لعبد القادر أو تأمروا عليه نظرا لجشعهم ولطموحاتهم الشخصية الضيقة التي زادت فرنسا في تنميتها والتفخ فيها. وفي هذا الصدد ينصح دو توكفيل: "... ألا نياس في استمالتهم إما بالنفخ في طموحهم، وإما بتوزيع المال عليهم"⁽²⁾.

كما أنه يرى أن الوسيلة الوحيدة للتعامل مع عبد القادر هي الحرب وليست الدبلوماسية حيث يقول: "أنا متأكد أنه كان ممكنا قبل أن تولد قوة عبد القادر وقبل أن تتشكل، اللجوء فقط إلى الاستفادة من شهوات العرب بمعارضتهم بعضهم ببعض، ومنع أن يكون أي منهم زعيما، وإبقائهم كلهم تحت سيطرتنا بالضبط دون حرب.

فإن أوان ذلك منذ وقت طويل، اليوم عبد القادر على رأس جيش قوي وموحد دائما... ليس بالإمكان تأميل ارتداد إلا بشرطين:

- الأول هو احتلال مواقع عسكرية تتيح لنا الدفاع بفعالية عن الذين يلتحقون بنا...
- الثاني هو إعطاء القادة الذين يرغبون في الاتحاد معنا دعم القبائل التي نفذ صبرها من نمط الحياة التي تفرضه عليهم سيطرة عبد القادر.
- لا يتحقق هذان الشرطان إلا بالحرب⁽³⁾.

(1) ألكسي دو توكفيل، نصوص، مرجع سابق ذكره، ص 45.

(2) نفس المرجع، ص 46.

(3) نفس المرجع، ص 46-47.

ويمضي دو توكفيل شارحا لفكرته الداعية للاحتلال والاستيطان وتقويض دعائم دولة الأمير عبد القادر وتأكيد خرق فرنسا لمعاهدة التافنة، حيث يرى أنه لا يمكن تحقيق ذلك دون "إحراق الغلال وإفراغ المطامير وأخيرا الاستيلاء على الرجال العزل من السلاح والنساء والأطفال هذه بالنسبة لي ضرورات مزعجة...⁽¹⁾"

أما حجته في ذلك أن الحرب في الجزائر هي ليست ضد حكومة وإنما هي حرب ضد السكان وبالتالي لا يخضع السكان إلا بضرب وحرق مصادر رزقهم: الحقول، المطامير، وشل تجارتهم.

أكثر من ذلك فإن دو توكفيل يدعو إلى نهب البلد مدّعيًا " أن قانون الحرب يسمح لنا بنهب البلد، وأنه يمكننا فعل ذلك إما بإتلاف المحاصيل في موسم الحصاد، وإما في كل وقت وذلك بالقيام بهجمات سريعة تسمى غارة والتي هدفها هو الاستيلاء على الرجال أو على القطعان"⁽²⁾.

كما ينبه دو توكفيل من خطر إنشاء العرب للمدن لأنها في نظره "ستصبح نقاطا حربية مهمة..."⁽³⁾ وعليه فـ: "كل الحملات التي يكون الهدف منها احتلال المدن القديمة أو الناشئة وتهديمها، تبدو لي مفيدة"⁽⁴⁾.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن دو توكفيل يدعو صراحة إلى ما يلي:

- اعتماد الحرب بدل الدبلوماسية لتحقيق الاحتلال الشامل والاستيطان.
- التركيز على حرق المحاصيل وإفراغ المطامير.
- أخذ الرجال والنساء والأطفال رهائن.
- تدمير المدن القديمة أو الحديثة لخطورتها على الوجود الفرنسي بالجزائر.
- ومبرر ذلك أن هذه الأعمال: الحرب، الحرق، التدمير، هي ضرورات مزعجة!!!
- أي أن تحقيق الاحتلال الشامل والاستيطان وهو الغاية يتطلب هذه الوسائل والقنصيات، وعليه فإن دو توكفيل يكون قد دعى إلى أن "الغاية تبرر الوسيلة" في الجزائر

(1) نفس المرجع، ص 48.

(2) نفس المرجع، ص 49.

(3) نفس المرجع، ص 51.

(4) نفس المرجع، ص 52.

متناسيا إعجابه بالديمقراطية في أمريكا ودعوته إلى الليبرالية والحرية في فرنسا أوروبا.

كما يرى دو توكفيل أن تحقيق هذه السياسة في الجزائر لن تتأتى إلا ببناء جيش فرنسي يتكون من الزواف (الزواوة) و فرق إفريقية تكون مشكلة من عناصر مختارة للقيام بهذا العمل وتتمتع بالشجاعة و الإقدام هذا الجيش الذي يتفّن دو توكفيل في إبداء رأيه حول كيفية تكوينه, إنشائه يرى فيه في نهاية المطاف "من زاوية نظر عسكرية، أنا معجب بهؤلاء الرجال، لكنني اعترف أنهم يخيفونني وأسأل نفسي عما نفع بعدد كبير من أمثال هؤلاء الرجال إن عادوا إلينا... ليحفظنا الله من رؤية فرنسا مسيرة من ضابط من ضباط إفريقيا"⁽¹⁾.

فبناء على ما سبق فإن دو توكفيل يرى أن الحرب و الحرب فقط هي الكفيلة بتحقيق المشروع القائم على الاحتلال الكامل و الاستيطان و أن ذلك لن يتحقق دون جيش قوي هو جيش إفريقيا الذب لا يخفي إعجابه به من جهة و تخوفه منه من جهة ثانية، أي أن دو توكفيل يدعو إلى تكوين قوات خاصة تكون قاسية، صلبة، متكيفة مع مناخ إفريقيا على غرار قوات الزواف أو الزواوة التي يساوي فيلق واحد منها، فيلقين من فرنسا⁽²⁾ وهذا حتى يتفادى هذا الجيش ارتفاع في المرضى والموتى بسبب التعب والمناخ، (وهذا ما سوف يتحقق على يد لوسيان دو مونتانيك الذي سوف نأتي على ذكره بالتفصيل في الفصل الثاني).

أما ما يحدثه هذا الجيش سواء فيلق الزواف أو جيش إفريقيا شديد المراس المتعود على الشدائد و قساوة المناخ، المقاوم للتعب والإعياء الشديدين في أواسط النجتمع الجوائي، فإن دو توكفيل يدرجه تحت خانة "ضرورات مزعجة لا بدّ منها"، ذلك أنه بحسبه "ينبغي اللجوء إلى كل الوسائل التي بإمكانها تدمير القبائل، لا أستثني سوى تلك التي لا تقبلها الإنسانية أو قانون الأمم"⁽³⁾.

(1) نفس المرجع، ص 57

(2) نفس المرجع، ص 54

(3) نفس المرجع، ص 48.

والسؤال المطروح بعد استعراض وجهة نظر دو توكفيل حول الوسائل الواجب استخدامها في الجزائر (إفريقيا كما يسميها في أعماله حول الجزائر) بهدف احتلالها واستيطانها هو: - ما هي هذه الوسائل التي أضفى عليها الشرعية لضرورات مزعجة؟

من خلال رصد ما كتبه دو توكفيل في عمل حول الجزائر لعام 1841، يمكن الوقوف على الوسائل التي على فرنسا أن تقوم بها وهي:

- الحرب بدل الدبلوماسية.
- حرق المحاصيل وإفراغ المطامير.
- أخذ الرجال والنساء والأطفال رهائن.
- تدمير المدن القديمة أو الحديثة و التجمعات السكانية الكبرى لما تنطوي عليه من خطر على الوجود الفرنسي بالجزائر...

هذه الوسائل التي دعى دو توكفيل حكومة بلاده لانتهاجها في الجزائر بهدف تحقيق الاحتلال الكامل والاستيطان والتي كان يرى فيها أنها مسائل يجب على فرنسا أن تعتمدها لأنها بحسب نظره "ضرورات مزعجة" وبالتالي هي من الناحية السياسية والإستراتيجية مقبولة ما دامت تحقق غاية فرنسا في الجزائر: البقاء فيه واتخاذها جزء لا يتجزأ من فرنسا، بل إنه يرى أن فرنسا يجب أن تقضي على الأمير عبد القادر الذي استطاع أن يوحد القبائل الجزائرية تحت رايته و بالتالي فقد وقف في وجه المشروع الاستعماري الفرنسي وهو لذلك يدعو فرنسا "لجعل حياة القبائل المنضوية تحت لوائه لا تطاق، فتنفض عنه"، مستخدمة جميع الوسائل المشار إليها سالفاً "لا أستثني سوى تلك التي لا تقبلها الإنسانية أو قانون الأمم".

والسؤال المطروح هو ما المقصود بالإنسانية وقانون الأمم التي أشار إليها دو توكفيل هنا؟ وما مدى تطبيقها في الجزائر من قبل الطرفين المتحاربين خلال هذه الفترة التي أنجز فيها هذا العمل من قبل دو توكفيل؟ علماً أن هذا العمل جاء في ظروف الحرب المتجددة بين الطرفين الجزائري لفرنسي بعد اختراق فرنسا لأبواب البيبان في

نوفمبر 1839، وهذا ما جعل الأدبيات المستخدمة في هذا العمل تختلف تماما عن أدبيات "الرسالة الثانية عن الجزائر" لعام 1837.

ففي غلب أسلوب التهذئة على رسالة 1837 والدعوة إلى العيش في سلام مع العرب والتركيز على قضايا العدالة المدنية والتجارية وعدم إثارة العرب، والدخول بينهم بهدوء... فإن عمل عن الجزائر لعام 1841، قد غلب عليه أسلوب الإثارة والحرب من خلال مصطلحات قوية: الحرب، الحرق، مصادرة الأراضي بالقوة، الإختطاف، التدمير،... وحتى لا نغوص في أدبيات رسالة 1837 عن الجزائر وعمل عن الجزائر لعام 1841، يجدر بنا أن نجيب على السؤال المطروح سابقا وهو : **ما المقصود بالإنسانية و قانون الأمم التي أشار إليها دو توكفيل؟**

- الإنسانية وقانون الأمم:

بالعودة إلى النص الأصلي لألكسي دو توكفيل "عمل عن الجزائر" 1841، فإن الاستثناء الوحيد الذي وضعه في سبيل تحقيق فرنسا لغاياتها في الجزائر هو: « Je n'excepte que ceux que l'humanité et le droit des nations réprouvent. » المقصود بالإنسانية وما القصور بقانون الأمم؟

في سبيل الوقوف على مدلول الكلمتين، فقد قمنا بالرجوع إلى القاموس الكبير الشامل لعام 1869 Grand Dictionnaire Universel du XIX siècle par Pierre Larousse, Paris.

- الإنسانية l'humanité: الجزء 9 ص 447:

- الطبيعة الإنسانية: لقد تقمص المسيح إنسانيته: لقد أخذ إنسانيتنا.
- بعد أن آوى أحد الحكماء، إليه أحد الناجين من الغرق و قد كان لص بحر فقد تعرض للعتاب: " ليس الإنسان قال الحكيم هو ما أراه فيه و لكن الإنسانية "
- يجب أن تكون عاقلا في حدود الإنسانية و الطبيعة
- البشر عموما، الجنس البشري
- التعاطف مع مصائب الآخرين
- اللطف و حب الخير و الود و الرفق و اللين.

- قانون الأمم Droit des nations

قد تولى القانوني السويسري إيمر دو فاتل 1714-1767 شرحه و تعريفه من خلال كتابه الشهير: Emer de Vattel, le droit des gens, ou principe de la loi naturelle 1758 وهو كتاب يقع في جزئين وقد ترك أثرا قويا على القانون الدولي والعلوم السياسية في القرن 19. وقد بلغت نظرية القانون الطبيعي أوجها في القرنين 18 و 19 بدليل تأثيرها على الثورة الفرنسية التي رفعت شعار "الدفاع عن الحريات و الحقوق الطبيعية للإنسان" وعليه فقد أصبح القانون الطبيعي مذهباً رسمياً تضمّنه "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" غداة نجاح الثورة الفرنسية عام 1789 و صدور تصريح عن الجمعية الوطنية الفرنسية في 19 نوفمبر 1792 ورد فيه مساعدة فرنسا لكل الشعوب التي تريد التحرر⁽¹⁾.

يرى إيمر دو فاتل في كتابه المشار إليه آنفاً: "قانون الأشخاص أو مبادئ القانون الطبيعي" أن كل البشر يستمدون من الطبيعة الحرية والاستقلال وأنه لا يمكن فقدانها إلا برضاؤهم. المواطنون لا يتمتعون بهما بصفة كاملة ومطلقة في إطار الدولة لأنهم تنازلوا عن جزء منها للحاكم. إلا أن تجسيد الأمة، الدولة، تبقى بصفة مطلقة حرة ومستقلة في مقابل كل البشر والأمم الأجنبية طالما لم تخضع بصفة إدارية لها"⁽²⁾.

أما الأمة في نظر دو فاتل فإن "إرادتها المشتركة ما هي إلا نتاج الإرادات المجتمعة للمواطنين، تظل خاضعة لقوانين الطبيعة، وهي مجبرة على احترامها في كل خطواتها. وبما أن الحق يتولد عن الواجب، كما رأيناه في الفقرة 3، فإن الأمة تتمتع بنفس الحقوق التي منحها الطبيعة للبشر... يجب إذا تطبيق قواعد القانون الطبيعي على الأمم لاكتشاف واجباتها وحقوقها، وبالتالي فإن حقوق الأشخاص ما هي في الأصل إلا الحق الطبيعي مطبق على الأمم"⁽³⁾.

(1) إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات الدولية، ص25، الدار الجامعية، بيروت 1985

(2) De Vattel, le droit des gens, ou principe de la loi naturelle, tome 1, Londres 1758, p02.

(3) Ibid, p 02- 03.

كما يرى أن "الأمم حرة ومستقلة عن بعضها البعض، ما دام البشر أحرارا ومستقلون طبيعيا، أما القاعدة العامة الثانية لهذه الشراكة فهي أن الأمة يجب أن تتمتع بصفة طبيعية بهذه الحرية التي استمدتها من الطبيعة..."⁽¹⁾

وبناء على ما سبق، يتضح لنا أن مفهوم الإنسانية وقانون الأمم اللذان استخدمهما ألكسي دو توكفيل في موضوعه تحت عنوان "عمل عن الجزائر" عام 1841، قد تمّ الحياد عنهما في الجزائر وعدم التقيد بمدلولهما ومعناهما وذلك نتيجة للتطورات التي شهدتها أوروبا منذ مؤتمر ويستفاليا عام 1648 عامة ومنذ اختلال التوازن بين أوروبا وبقية أنحاء العالم لصالح أوروبا منذ القرن 18 نتيجة للثورة الصناعية في أوروبا الغربية واختراع المحرك البخاري الذي أعطى دفعا قويا للعملية الإنتاجية، وهو ما جعل حكومات أوروبا الغربية تتجه نحو إفريقيا وآسيا وأمريكا بحثا عن الموارد الطبيعية لتزويد مصانعها بها بعدما نفذت أو قلة مواردها في العديد من المناطق نتيجة لاستخدامها المكثف، وسوف تسعى أوروبا بعد ذلك لإيجاد الأسواق الخارجية لترويج بضائعها... وتصدير فائضها نحو إفريقيا وآسيا وأمريكا وفي هذه الظروف أي ظروف اختلال التوازن التكنولوجي والإقتصادي والعسكري، فقد سادت العالم المسيحي خلال هذه الفترة فكرة ترى أن الجماعة الدولية قاصرة على الدول المسيحية وحدها والأوروبية تحديدا. ولعل خير دليل على ذلك ما قرره دي ستوتا وهو كاثوليكي-دومينيكاني بشأن حق الشعب المسيحي في حرق أعدائه الكفارن وهو ما تضمنه كتاب دي فيتوريا، وهو من كتب القانون الدولي والفكر السياسي الكاثوليكي، عندما قرّر حق الجيوش المسيحية في قتل أسرى الحرب المسلمين واستعباد نسائهم وأطفالهم⁽²⁾.

ثم إن ما أحدثته الثورة الفرنسية 1789 من زلزال على المستوى الأوروبي قد أحدث اختلال في ميزان القوى في القارة بسبب الحروب النابليونية 1805-1815، مما جعل العديد من الدول الأوروبية تتكتل ضد فرنسا نابليون وعلى رأسها كبريطانيا، النمسا، بروسيا، روسيا، والتي تمكنت في نهاية المطاف من هزيمة نابليون

(1)Ibid, p09.

(2) إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 24.

بونابرت في واترلو عام 1814 وقد كان ذلك فرصة مناسبة للدول الأوروبية أن تجتمع للنظر في إعادة ترتيب البيت الأوروبي وإعادة تقسيم الخريطة الأوروبية بما يحقق التوازن الذي اختل بسبب الثورة الفرنسية وحروب نابليون، وهذا ما أدى إلى انعقاد مؤتمر فيينا من سبتمبر 1814 إلى جوان 1815، وقد أعقب ذلك صدور معاهدة التحالف المقدس la sainte alliance الموقعة في 27 سبتمبر 1815 بين روسيا، بروسيا، النمسا و التي كان الهدف منها:

- قمع الثورات الداخلية

- الحفاظ على العروش

- الحفاظ على الأوضاع الإقليمية في أوروبا.

وقد انضم إلى هذه المعاهدة بعد ذلك كل من فرنسا بعد عودة الملكية إليها والسويد والنرويج، إسبانيا والبرتغال وهولندا والدانمرك. وفي 20 نوفمبر 1815 ظهر الحلف الرباعي الذي ضم كل من بريطانيا، روسيا، النمسا وبروسيا، يتضمن التشاور للحفاظ على السلام في القارة الأوروبية ليمتد نشاطه إلى خارج أوروبا التي أعطت لنفسها الحق في الإشراف وحماية الأمن والنظام بين الدول. وهذا ما يمثل الأساس الحديث للتفرقة بين الدول و توزيعها بين دول كبرى ودول ليست كذلك. و قيام هذه الدول الأربعة بهذا الدور يظهر في قيامها بتفتيت وتحطيم الدولة التركية خلال الفترة 1825-1918⁽¹⁾.

وفي هذه الأجواء: الثورة الفرنسية 1789، حروب نابليون 1805-1815، مؤتمر فيينا 1815، وما تلاه من مؤتمرات وتوقيع معاهدات: التحالف المقدس، الحلف الرباعي...ظهرت فكرة الجماعة الدولية la communauté internationale وهي فكرة قاصرة على الدول المسيحية على أساس أنها وحدها الدول المتحضرة، ولم يسمح لأي

(1) Claude Albert Colliards, les institutions internationales, Dalloz, Paris 1967, pp 36-37.

دولة غير مسيحية بالتمتع بعضويتها، حيث أن المجتمع الدولي كان يعني الدول المسيحية⁽¹⁾.

وعليه فإن ألكسي دو توكفيل وهو الذي ينتمي إلى أسرة أرستقراطية تنحدر من إقليم النورماندي والذي نشأ على تربية مسيحية كان لأثره الكبير في ذلك، إضافة إلى الأب لوسيور l'abbé Lesueur⁽²⁾ إضافة إلى تكوينه القانوني وتأثره بالمدارس الفكرية السائدة يومئذ في فرنسا و أوروبا والتي تصب جميعها في بوتقة التفوق الأوروبي المسيحي على بقية أنحاء العالم وضرورة تفكيك لدولة العثمانية وتصفية ممتلكاتها في أوروبا و هو ما اصطلح على تسميته أوروبيا " بالمسألة الشرقية "، واعتبار الجزائر جزء من الدولة العثمانية، فقد صبّ دو توكفيل كل معارفه وعقيدته السياسية والدينية على الجزائر باعتبار فرنسا الدولة المتحضرة والشعب الفرنسي شعب متحضر أما الجزائريون فقد وصفهم بالبربر barbares والمتوحشين والكثير من المصطلحات التي سنعود إليها في إطار الأدبيات التي استخدمها العديد من منظري الاستعمار بجميع مشاربهم وأطرافهم.

إن دو توكفيل الذي يدعو مبكرا ومنذ عام 1828 إلى توجيه الحرب نحو الجزائر بعد اليونان⁽³⁾ القضاء على قوة الأمير عبد القادر الناشئة وذلك من خلال تأليب زعماء القبائل عليه وشراء ذممهم بالمال ونفخ كبريائهم، بهدف إحداث روح الشقاق بينهم وبين الأمير مما سيؤدي إلى سقوط هذا الأخير⁽⁴⁾ كان معجبا بالجنرال لاموريسيار وبنظامه "الغزوات" Razzias⁽⁵⁾ هذا النظام الذي يعتبر الجنرال ييجو أول من اعتمده بهدف تحقيق الصدمة والانهيار في أوساط الجزائريين المقاومين للاحتلال الفرنسي وذلك من خلال تنظيم هجوم مباغة على القبائل المقاومة وتشيتت شملها ومصادرة أملاكها والاستيلاء على مصادر قوتها وتفريغ مطاميرها وسلب ونهب نقودها ومجوهراتها واختطاف نسائها وأطفالها والقضاء على رجالها وحرق زرعها... وقد لجأ إلى ذلك

(1) إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، مرجع سابق ذكره، الهامش رقم 2، ص 26

(2) Alexis de Tocqueville, œuvres complètes, t5, op cit, p 06.

(3) Ibid, p 307.

(4) Ibid, p 362.

(5) Ibid, p 364.

بعدما فشل في القضاء على المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، حيث اتسع نطاقها في كل الأقاليم الجزائرية وهذا ما أرق الجيش الفرنسي وألحق به خسائر فادحة في الأرواح والعتاد. مما جعل الجنرال بيجو يتبنى هذه السياسة: الحرب الشاملة وعملية الإبادة بهدف إنهاء المقاومة باتباع كل الأساليب واستخدام جميع الوسائل بغض النظر عن شرعيتها وقانونيتها وأخلاقيتها⁽¹⁾.

ورغم إعجاب دو توكفيل بالأساليب العسكرية التي تبنتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة في الجزائر ورغم دعوته إلى إنشاء فيلق يكون على غرار فيلق الزواف فإنه يكون بذلك قد شرع في هذه الأعمال والأساليب في حق شعب بكامله، إذ أن هذه الأعمال مست الذين قاوموا فرنسا ومن لم يقاوموها، كما مست الذين اصطفوا خلف الأمير عبد القادر والذين لم يصطفوا، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن دو توكفيل الذي رفض السلوب الدبلوماسي في إدارة القضية الجزائرية مفضلا أسلوب الحرب والتدمير والاستيلاء على الأرض ضاربا عرض الحائط القانون والشرع واحترام المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع الطرف الجزائري وعلى رأسها معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830 ومعاهدة التافنة في 30 ماي 1837...

فنفس المكر والمنظر والموجه نراه في موضع آخر بنكر على الإدارة الفرنسية في الجزائر أنها لا تحترم قانوننا ولا عرفنا ولا منطقا مع الرعيل الأول من المستوطنين الذين دعى دو توكفيل إلى تشجيعهم للإستقرار بالجزائر⁽²⁾ لأنه حسب نظره لادوام لفرنسا في الجزائر إذا لم تستول على الأرض قوة وبجميع الوسائل والأساليب المتاحة والممكنة⁽³⁾ وما لم توزع وتسلم هذه الأراضي على المستوطنين الذين يجب تشجيعهم للمجيء للجزائر حيث دعى في "عمل عن الجزائر" لعام 1841 إلى ضرورة تقديم الإدارة الفرنسية ل ضمانات ينبغي إعطاؤها للمواطنين لتحفيز المستوطنين بهدف الإستقرار في الجزائر من خلال

(1) سنتعرض في الفصل الثاني من هذه الدراسة إلى هذا الأسلوب الذي اعتمده الجنرال بيجو و أتباعه من الضباط في الجزائر.

(2) Alexis de Tocqueville, œuvres complètes, t9, op cit, p425.

(3) ألكسي دو توكفيل، نصوص، ص 69-71.

- إغرائهم بجمع الثروة

- مشاركتهم في إدارة شؤونهم العامة

مذكرا بحقوق الفرنسيين في فرنسا، ذلك أنه في فرنسا لا يوقف المواطن إلا بأمر قضائي ولا يسجن إلا بمحاكمة، وأن الملكية مضمونة⁽¹⁾...

كما أنه انتقد القوانين السارية المفعول في الجزائر بعد الاحتلال حيث أنه يرى أن "من هذه القوانين ما يخرج مُعدا من وزارة الحربية دون المرور على مجلس الدولة والباقي مرتجل في مدينة الجزائر من الحاكم العام⁽²⁾."

كما أنه يتباكى على تجريد المستوطنين من ملكيتهم تحت طائلة المنفعة العامة أو لشق الطرقات⁽³⁾ ليصل إلى قناعة مفادها أن الوضع سيئ للغاية في الجزائر أمام تعسف الإدارة وسلطات الحاكم العام الواسعة إلى درجة أنه قال: "أصرح بكل وعي وبعد ملاحظة ناضجة، أنه إن كان محكوما علي العيش في الساحل الإفريقي، فإنني أفضل أن أذهب للسكن في إيالة تونس على أن أسكن في إيالة الجزائر⁽⁴⁾."

والسؤال المطروح بعد تعرضنا للانتقادات التي وجهها دو توكفيل للإدارة الفرنسية في الجزائر وعلى رأسها الحاكم العام بخصوص سوء معاملة المستوطنين والتعسف في استخدام الحق والقانون هو: لماذا تغاضى عن حقوق وملكية الأصحاب الشرعيين والأصليين لهذه الأراضي والعقارات والدور ونقص بهم الجزائريين؟ وهل الحق يكتسب بقوة السلاح؟ بعدما جرّدوا منها و طردوا من قبل الجيش الفرنسي ليستولي المستوطنون عليها بمباركة السلطات الفرنسية وتشجيعها لهم.

يجيب دو توكفيل عن هذا السؤال من خلال دعوته إلى وضع تشريعان متميزان في الجزائر نظرا لوجود مجتمعان منفصلان كثيرا عن بعضهما البعض وهما: المسلمون والمسيحيون⁽⁵⁾ بل إنه يبدي ملاحظة مفادها أن عدد المسلمين في تناقص بالجزائر

(1) نفس المرجع، ص 83-84.

(2) نفس المرجع، ص 85.

(3) نفس المرجع، ص 89.

(4) نفس المرجع، ص 93.

(5) نفس المرجع، ص 101.

طبعاً أمام تزايد أعداد المستوطنين دون أن يحاول – وهو الملاحظ الفطن والنابه – أن يعلل هذه الظاهرة والوقوف عندها.

وعموماً فإن دو توكفيل من خلال موضوعه الذي بين أيدينا يكون قد بلور فكرة رئيسية بخصوص التواجد الفرنسي بالجزائر تتمثل في الدعوة إلى احتلال الجزائر وعدم الاكتفاء بالمناطق الساحلية فقط وذلك بإكمال السيطرة على المناطق غير الخاضعة لفرنسا بهدف استيطانها وغرس نواة المجتمع الأوروبي بالجزائر حيث يرى: " أن نجعل الاستيطان والحرب يسيران معاً إذا كان ذلك ممكناً". ذلك أن هؤلاء الأوروبيون " عند إحلالهم سيجعلون الحرب أكثر سهولة وأقل تكلفة وأكثر حسماً لأنهم سيكونون قاعدة صلبة لعمليات جيشنا"⁽¹⁾.

أما الجهة التي يرى فيها دو توكفيل أنها الأكثر قابلية في الظروف الراهنة (ظروف تجدد الحرب مع الأمير عبد القادر منذ 1839 واستمرار المعارك ضد أحمد باي في القسم الشرقي من الجزائر) للاستيطان فهي ليست المنطقة الغربية حيث "الأحاسيس الأكثر عنفاً ضدنا"⁽²⁾ ولا المنطقة الشرقية تجنّباً لأي ثورة للأهالي هناك التي "ما إن يظهر الفلاح وراء الجندي حتى يفهموا أن الأمر لا يتعلق فقط بغزوهم بل بتجريدتهم من أملاكهم أيضاً"⁽³⁾ وإنما على فرنسا أن تنقل كل مواردها وكل عنايتها ناحية مقاطعة الجزائر ونواحي هذه العامة.

أما الوسيلة التي يتم بها الاستيلاء على الأرض في إقليم الجزائر فهي:

- بالغزو
- بالشراء
- بنزع الملكية بالقوة⁽⁴⁾.

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع، ص 63.

(3) نفس المرجع، ص 64.

(4) نفس المرجع، ص 71.

على أنلا يفهم من ذلك أن فرنسا تبقى مكتوفة الأيدي في المناطق التي يسيطر عليها الأمير عبد القادر بل يجب أن تقوض دعائم هذه الدولة وذلك باستخدام جميع الوسائل: الحرب، الحرق، الإختطاف، تدمير التجمعات السكنية الكبرى... وبالتزامن مع ذلك فعلى السلطات الفرنسية أن تقدم التسهيلات المادية للمستوطنين قصد تحفيزهم للمجيء إلى الجزائر وأن تشجع العملية الزراعية في هذه المستوطنات وأن تفتح الأسواق الفرنسية للمنتجات الجزائرية حتى لو تطلب ذلك إنشاء جسر من ذهب⁽¹⁾

3- تقرير عن الجزائر 24 ماي 1847:

كُتب هذا التقرير من قبل دو توكفيل باعتباره مقرر لجنة القروض غير العادية لإفريقيا المتكونة من 18 عضوا. وقد وضع هذا التقرير قبل 7 أشهر من نهاية مقاومة الأمير عبد القادر التي كانت في ديسمبر 1847، والتي توقفت بمبادرة من الأمير الذي ضاقت به السبل نتيجة للإعتبارات التالية:

أ - لمتهاج فرنسا لحرب شاملة مفتوحة مع الأمير عبد القادر بقيادة الجنرال بيجو الذي اعتمد سياسة الأرض المحروقة والتقتيل الجماعي وحرب الإبادة بهدف الوصول إلى نتائج حاسمة و سريعة مع المقاومة الجزائرية التي أرهقت القوات الفرنسية وشتت شملها.

ب - استسلام العديد من القبائل الجزائرية لفرنسا نتيجة لهذه الضربات التي قضت على الأخضر واليابس وبالتالي تحولها إلى مناطق متقدمة للجيش الفرنسي في محاربة الأمير عبد القادر.

ج - تحول سلطان المغرب الأقصى من مساند ومدعم للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير إلى مناوئ له متربص به الدوائر وسعيه للقضاء عليه بكل الوسائل والأساليب.

(1) نفس المرجع.

وأمام هذه الأوضاع وضع الأمير سلاحه بشروط أهمها خروجه من الجزائر وتوجهه نحو الإسكندرية أو عكا بفلسطين⁽¹⁾، وقد استجابت له فرنسا التي لم تصدّق أن الأمير عبد القادر قد وضع السلاح، إلا أنها لم تحترم ما تعهدت به للأمير بعد ذلك، حيث سُجن الأمير في قصر أمبواز بفرنسا وبمختلف مناطقها لمدة 5 سنوات، ولم يطلق سراحه إلا عام 1852 على يد نابليون الثالث، حيث سُمح له بالخروج من فرنسا والتوجه نحو تركيا ومن ثم إلى سوريا التي توفي بها عام 1883.

إذا فإن "تقرير عن الجزائر" 1847، جاء في هذه الظروف، ألا وهي ظروف وضع عبد القادر للسلاح مقابل خروجه من الجزائر نحو المشرق وليس استسلام عبد القادر لفرنسا كما أرادت فرنسا أن تظهره وتشيعه. فالأمير عبد القادر لم يستسلم لفرنسا وإنما فلوّضها للخروج من الجزائر نحو المشرق، فغدرت به فرنسا وهذا بعد أن ضاقت به السبل وتكر له حلفاؤه (المغرب) وإخوانه (القبائل المستسلمة التي ارتمت في حضن فرنسا) واعتماد فرنسا حرب الإبادة في حق الشعب الجزائري عامة والمقاومين لها خاصة.

إن تقرير عن الجزائر 1847 يختلف عن الرسالة الثانية عن الجزائر 1837، وعمل عن الجزائر 1841، حيث أن الرسالة الثانية 1837، كتبت بعد توقيع معاهدة التافنة 30 ماي 1837، حيث كان أسلوبها هادئا، حذرا، يدعو فيه دو توكفيل إلى توخي الحذر والحيلة في التعامل مع الجزائر، في حين كان أسلوب رسالة عن الجزائر تحت عنوان عمل عن الجزائر 1841، مختلف تماما عن رسالة 1837، حيث غلب أسلوب التهويل والحرب والدعوة إلى استخدام القوة والحرق والتدمير وقد مرّ شرح هذه الملاحظات⁽²⁾.

أما تقرير عن الجزائر 1847، فقد وضع في السنة التي انتهت فيه مقاومة الأمير عبد القادر (وليس استسلامه كما عودنا الخطاب الكولونيالي الفرنسي). وبالتالي فإن الروح

(1) Eugène de Civry, Napoléon III et Abdelkader, charlemagne et witikind, étude historique et politique, Paris, P.Martinon, libraire- éditeur 1859, pp 230-239.

(2) ارجع إلى صفحة 36 و 37.

المنبثقة من هذا التقرير هي روح المنتصر المظفر وهذا من خلال تأكيد دو توكفيل لما يلي:

"خضوع القسم الأكبر من البلاد، بعد حرب قمنا بها ببراعة، وانتهت بانتصارنا"⁽¹⁾.
ليقرر بعد ذلك: "لا نستطيع دراسة الشعوب البربرية إلا والسلاح في اليد. لقد هزمنا العرب قبل أن نعرفهم"⁽²⁾. ليؤكد بعد ذلك أن "المجتمع المتحضر والمسيحي أصبح قائما"⁽³⁾.

ينقسم هذا العمل "تقرير عن الجزائر" 1847 إلى قسمين رئيسيين وهما:

- القسم الأول: السيطرة و حكم الأهالي.

- القسم الثاني: الإدارة المدنية، حكومة الأوروبيين.

والذي يعنينا في هذا التقرير لعام 1847، هو القسم الأول منه، الذي من خلاله صاغ دو توكفيل تقريراً وضعه بين يدي الحكومة الفرنسية ضمّنه وجهة نظره وتصوراته حول تحقيق السيطرة التامة في الجزائر بهدف استيطانها وتعميرها بالعنصر الأوروبي هو موضوع القسم الثاني من التقرير.

للتذكير هنا أن دو توكفيل قد شرع في بلورة مشروعه الذي يستند أساساً على فكرتين محوريتين وهما:

- السيطرة

- الاستيطان

حيث أنه كان في تقريره لعام 1841 "عمل عن الجزائر" قد نصّح بضرورة تحقيق السيطرة بهدف تسهيل عملية الاستيطان أي إحلال العنصر الأوروبي محل العنصر الجزائري من خلال سلب الأراضي عن طريق الغزو أو شرائها بأبخس الأثمان أو بنزعها عن طريق القوة.

(1) Alexis de Tocqueville, œuvres complètes, t9, p 423.

(2) Ibid, p 424.

(3) Ibid, p 42.

وإذا كان دو تو كفيل قد دعى حكومته وجيشها بقيادة الجنرال بيجو في تقريره "عمل عن الجزائر" 1841 إلى التريث في استيطان القسم الغربي من الجزائر حيث المقاومة شديدة والأحاسيس الكثر عنفا ضدنا في ذلك القسم، وكطا في القسم الشرقي خوفا من هيجان القبائل الجزائرية في حالة ظهور الفلاح وراء الجندي الفرنسي. والإكتفاء في الوقت الراهن (1841) بالقسم الأوسط أي الجزائر وذلك بعد تجريد العشائر هناك من أراضيها. فإنه في تقريره عن الجزائر لعام 1847 وفي القسم الأول منه دعى حكومته والجيش الفرنسي إلى تجسيد المشروع التالي:

- وجوب الإبقاء على سيطرتنا على إفريقيا بصرامة⁽¹⁾ لأنه كما سبق وأن بين تقرير "عمل عن الجزائر" 1841، أنه لا استيطان دون سيطرة.

- تقسيم سكان الجزائر الذين يطلق عليهم دو توكفيل اسم "الأهالي" les indigènes إلى ثلاث مجموعات أساسية (يستند هذا التقسيم عند دو توكفيل من التقسيم الجغرافي للجزائر) هطه المجموعات هي⁽²⁾:

أ - سكان الصحراء الصغرى: يبدوهم أي أولئك الرُّحل غير المستقرين. إضافة إلى السكان المستقرين وهم سكان الواحات.

ب - بلاد القبائل المستقلة: والقبائل هم أولئك السكان الذين يسكنون الجبال المقابلة للبحر. وهم مستقلون ولكنهم محاصرون بمؤسسات فرنسا.

ج - التل: وهم سكان السهول حيث المدن والعشائر الكبرى من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية. وفي هذا القسم توجد أجود الأراضي وأكبر المؤسسات الفرنسية.

- اعتراف دو توكفيل أن الجيش الفرنسي لم يكن يواجه جيشا حقيقيا منظما على غرار الجيوش الأوروبية وإنما كان يواجه السكان أنفسهم. وهذا ما جعله يبرر ويُشرعن ضرورة اللجوء إلى مصادرة محاصيل هؤلاء السكان ومصادرة قطعانهم وتوقيف الأشخاص⁽³⁾. وحجة دو توكفيل أنه ما دام أن سكان الجزائر مناوئين لنا

(1) Alexis de Tocqueville, op cit, pp 425-426.

(2) Ibid, pp 426-427.

(3) Ibid, pp 430-431.

واقفين في وجه المشروع الفرنسي، فقد وجب قهر هذا الشعب وتجويعه والاستيلاء على ممتلكاته ومحاصيله.

- إشادته بالمكاتب العربية التي وضع الجنرال بيجو حجرها الأساسي بهدف إنجاح عملية السيطرة. مع توجيه تنبيه للجيش الفرنسي أنه لا يجب أن تسند المهام السياسية للعرب بل يجب أن تبقى في يد الفرنسي على أن تسند السلطات الثانوية للعرب، خاصة أصدقاء فرنسا⁽¹⁾.

- اعترافه بسياسة السلب والنهب التي لجأت إليها فرنسا والمتمثلة في افتكاك الأراضي الخصبة من أصحابها الشرعيين وتسليمها للأوروبيين، وعدم احترام الشروط المتفق عليها مع القبائل العربية، وغرس فرنسا في ذهن هؤلاء أن ملكية الأرض ووضعية سكانها قضايا معلقة سيتم حسمها بحسب حاجة فرنسا إليها⁽²⁾.

- اعتراف دو توكفيل أن المجتمع الإسلامي في إفريقيا (الجزائر) لم يكن غير متحضر، بل كانت له حضارة متخلفة وغير مكتملة، إذ كان يوجد في هذا المجتمع عدد من المؤسسات الخيرية هدفها تقديم المساعدة للفقراء والتعليم العمومي، حيث وضعنا يدنا على عائداتها وحولناها عن مقاصدها السابقة... وتخلينا عن المدارس... فانطفت الأنوار من حولنا ليتحول المجتمع الإسلامي إلى مجتمع يشتد فيه البؤس، الفوضى، الجهل والبربرية⁽³⁾.

- عدم موافقة دو توكفيل لنظرية القائلين بأن السكان الأهالي (الجزائريين) أصبحوا غير قابلين للتعليم والإصلاح نظرا لانتشار الفساد بينهم. وعليه يجب حسب هذه النظرية أن يُجرّد هؤلاء من أراضيهم وأن يبقوا خاضعين، ولا يتم ذلك إلا باستخدام القوة⁽⁴⁾.

إلا أن الملاحظ أن دو توكفيل الذي يتظاهر أو يدّعي برفض هذه النظرية ويندّد بها هو في الحقيقة يدعو لها بأسلوب أكثر تهذيبا عندما يعترف أن الحرب الدائرة رحاها في

(1) Alexis de Tocqueville, op cit, p 434.

(2) Ibid, p 436.

(3) Ibid, pp 436-437.

(4) Ibid, p 437.

الجزائر هي ليست بين جيش و جيش منظمان أو حكومتان بل هي حرب بين حكومة/جيش وسكان، وأنه وجب تركيع هؤلاء السكان عن طريق مصادرة ممتلكاتهم ومحاصيلهم وتوقيفهم أو خطفهم...

والسؤال المطروح هو: ما الفرق بين دعوة غلاة المستوطنين ورجال الاستعمار الذين برّروا السيطرة واستخدام القوة مع " السكان الأهالي"؟ نظرا لعدم قابليتهم للإصلاح وانتشار الفساد فيهم على نطاق واسع؟ وبين من ادعى إلى اعتماد مبدأ الحرب عوضا عن مبدأ الحل السياسي والدبلوماسية مع السكان الأهالي وحرقت محاصيلهم ومصادرة ممتلكاتهم، و اختطاف رجالهم ونسائهم وأطفالهم وتدمير مدنهم وأي تجمع سكاني كبير باعتباره مُهدّدا للأمن وللوجود الفرنسي في الجزائر؟

- دعوة دو توكفيل إلى "معاملة الشعوب نصف المتحضرة... بعدالة صارمة كقاعدة في التعامل مع الأنديجان لما يقتربون جُرما في حقنا"⁽¹⁾. وهو بعبارة أخرى لا يمكن إدارة العرب إلا والسلاح في اليد.

من خلال استعراضنا للأعمال الرئيسية لألكسي دو توكفيل حول الجزائر:

- الرسالة الثانية عن الجزائر 1837، والتي نشرت في 22 أوت 1837.
- عمل عن الجزائر في أكتوبر 1841 (بعد تجدد القتال مع الأمير عبد القادر ابتداء من نوفمبر 1839).
- تقرير عن الجزائر 1847 القسم الأول، (الذي صاغه في إطار أشغال اللجنة البرلمانية حول الجزائر) .
- فقد نبين لنا أن العالم والمفكر والمنظر والنائب السياسي ألكسي دو توكفيل صاحب كتاب:
- عن الديمقراطية في أمريكا.
- تاريخ النظام القديم.

(1)Ibid, p 438.

قد لعب دورا كبيرا في شرعنة الاحتلال الفرنسي للجزائر، بل إنه دعى أن السيطرة لا تعني شيئا وسوف تظل ناقصة ما لم تدعم بالاستيطان الذي تفتن في شرح خطواته وكيفية تحقيقه خاصة في "عمل عن الجزائر" 1841، و"تقرير عن الجزائر" 1847 بقسميه الأول والثاني خاصة حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام أقسى الوسائل والأساليب، إذ لا يهم ذلك ما دام أن الهدف أو الغاية تبرر الوسيلة.

والملاحظة الثانية من خلال استقراء هذه الأعمال الثلاثة حول الجزائر هو المصطلحات والكلمات والأسلوب المستخدم فيها والذي لا يمكن بثره عن إطاره العام والمتمثل في إلغاء "الآخر"، ويمكن شرح ذلك من خلال ما يلي:

4- أدبيات أعمال دو توكفيل الخاصة بالجزائر:

أ- أدبيات " الرسالة الثانية عن الجزائر " 1837 :

إن الدارس لهذه الرسالة يتبين له أنها تزخر بكم هائل من المصطلحات والعبارات التي تصب في خانة الانتصار الثقافي والحضاري والديني ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- بعد انتقاده للإجراءات التي اتبعتها فرنسا في الجزائر بعد دخولها عام 1830، والمتمثلة في طرد الأتراك وتهميش الكراغلة واستبدال الإجراءات الإدارية (الفرنسية) بالإجراءات (التركية) فإنه ينصح بـ: "ثم بعد أن نعرف اللغة وتصورات العرب المسبقة وعاداتهم، وبعد وراثة الاحترام الذي يوفره الناس دائما للحكومة القائمة يكون مسموحا لنا العودة شيئا فشيئا لإجراءاتنا وطرقنا، وفرنسة البلاد من حولنا"⁽¹⁾.

إذا فالهدف هو فرنسة البلاد تم خلال:

- تهديم عدد كبير من شوارع مدينة الجزائر و إعادة إنشائها بطريقتنا و إطلاق أسماء فرنسية على الشوارع التي تركناها قائمة⁽²⁾.

- استبدال إجراءاتنا الإدارية بإجراءاتهم⁽³⁾.

(1) ألكسي دو توكفيل، نصوص، مرجع سابق ذكره، ص 22.

(2) نفس المرجع، ص 16.

(3) نفس المرجع، ص 22.

- جذب المتوحشين نحو الإنسان المتحضر⁽¹⁾ من خلال تشريعات بسيطة تؤدي بمرور الزمن إلى تغيير الأخلاق والأفكار وبالتالي تفتح الباب لسقوط الحواجز التي تسدُّ علينا منافذ بلادهم من تلقاء ذاتها⁽²⁾.

- جعلهم يتعودون على رؤيتنا نتدخل في قضاياهم الداخلية وأن يألّفونا⁽³⁾. وبحسب دو توكفيل فإنه ليس مستحيلا "ذلك أنه ينبغي حتما تصور أن شعبا قويا ومتحضرا مثل شعبنا يمارس فقط بواقع تفوق أنواره تأثيرا يكاد لا يُهزم على تجمعات بربرية (همجية) تقريبا"⁽⁴⁾.

وعليه فإنه بحسب هذه الرسالة فإن أهم الأوصاف والنعوت التي حظي بها المجتمع الجزائري والفرنسي حسب دو توكفيل هي:

- المجتمع الجزائري

- الفوضى والوحشية - حبّ الملذات والشهوات المادية.

- الفوضى العربية.

- قطع الطريق واللصوصية.

- المجتمع الفرنسي

- الإنسان المتحضر.

- شعب قوي ومتحضر.

ب- أدبيات "عمل عن الجزائر" 1841:

- المجتمع الجزائري هو:

- مجتمع قبائل همجية⁽⁵⁾، مجتمع مُنحط⁽⁶⁾.

- الرجال نصف المتحضرين⁽⁷⁾.

(1) نفس المرجع، ص 23.

(2) نفس المرجع .

(3) نفس المرجع، ص 25.

(4) نفس المرجع، ص 27.

(5) نفس المرجع، ص 33.

(6) نفس المرجع، ص 35.

(7) نفس المرجع، ص 46.

- قبائل نصف بربرية⁽¹⁾...

المجتمع الفرنسي:

- هو جزء من الأمم المتحضرة في أوروبا⁽²⁾.

- العالم المتحضر في سياق حديثه عن مستغانم و هي جزء من المستعمرات في الجزائر عام 1841⁽³⁾.

ج- أدبيات "تقرير عن الجزائر" 1847 (القسم الأول):

- لا نستطيع دراسة الشعوب البربرية إلا والسلاح في اليد⁽⁴⁾.

- ينبغي لنا أن نتوقف في احتلال بلد بربري pays barbare⁽⁵⁾.

- المجتمع الفرنسي: المجتمع المتحضر والمسيحي⁽⁶⁾.

يتبين لنا من خلال الأدبيات المستخدمة في الأعمال الثلاثة لدوتوكفيل أنها تعكس روحا المنتصر، ذلك أن تقدم الحضارة الأوروبية يقتضي بالضرورة ابتلاء المسلمين الأصليين بالقساوة والفضاضات. لقد أصبح الفتح الكلي في نظره معدلا للعظمة الفرنسية⁽⁷⁾.

ولا عجب في هذه النظرة التي يصوغها دو توكفيل في قالب نمطي، حيث أنه اعتبر الإسلام مرادفا: " لتعدد الزوجات، وعزل النساء، وغياب الحياة السياسية غيابا تاما، والحكومات الطاغية الكلية الوجود التي تجبر الناس على إخفاء أنفسهم والبحث عن جميع أوجه الرضا في الحياة العائلية"⁽⁸⁾.

وبناء على ما سبق ذكره بخصوص دور العلماء والمفكرين والمنظرين في شرعة السياسات من خلال دو توكفيل كنموذج، يتبين لنا أن هذا الأخير قد لعب دورا لا

(1) نفس المرجع، ص 61.

(2) نفس المرجع، ص 41.

(3) نفس المرجع، ص 63.

(4) نفس المرجع، ص 111.

(5) نفس المرجع، ص 117.

(6) نفس المرجع، ص 112.

(7) إدوارد سعيد، الثقافة و الإمبريالية، مرجع سابق، ص 242.

(8) نفس المرجع.

يستهان به في توجيه السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر من خلال كتاباته و أعماله عن الجزائر سواء كسائح أو مقرر في اللجنة البرلمانية حيث دعى إلى ضرورة الاحتفاظ بالجزائر وتحويلها إلى مستوطنة لإيواء الأوروبيين (المستوطنين) بهدف خلق مجتمع أوروبي في إفريقيا يكون أساس القاعدة الكولونiale لفرنسا وسندها المتين، وإحلال هذا المجتمع محل "الأهالي" من خلال طردهم من أراضيهم و حرق ممتلكاتهم و تدمير مدنهم اختطاف رجالهم و نساءهم و أطفالهم.

المبحث الرابع - المدرسة الإستشراقية:

إن اضافة الشرعية على العملية الاستعمارية التي مارستها أوروبا بعد اخلال التوازن العسكري والاقتصادي والتكنولوجي لصالحها على البلدان الافريقية والآسيوية لم تكن وليدة المدرسة الأنثربولوجية (غوبينو، دولا بوجن كنموذج) والمدرسة التاريخية (دو توكفيل كنموذج)، بل لعبت مدرسة أخرى دورا لا يستهان به في الترويج والتسويق للظاهرة الاستعمارية من منطلقات فكرية، ثقافية ودينية... ألا وهي المدرسة الإستشراقية. وقبل الولوج في دور هذه المدرسة وارتباطها بالمشروع الإمبريالي والتنسيق معه كان علينا أن نقوم بما يلي:

- مفهوم الإستشراق

- مشروعه

- مدى ارتباطه بالمشروع الإمبريالي و دوره في شرعنة الاستعمار

1 - مفهوم الإستشراق:

- مصدر الفعل استشرق أي اتجه إلى الشرق و تزيّا بزيّ أهله في اللغة. ولفظة الإستشراق و- مشتقاتها - مولدة استعملها المحدثون من ترجمة orientalism. ثم استعملوا من الاسم فعلا، فقالوا استشرق و ليس في اللغات الأجنبية فعل مرادف للفعل العربي⁽¹⁾.

(1) محمد أمين حسن محمد بني عامر، المستشرقون والقرآن الكريم، ص 12، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن 2004.

- الإستشراق كلمة مشتقة من مادة " شرق " ويقال: شرقت الشمس شرقا وشروقا: إذا طلعت⁽¹⁾. وكلمة الإستشراق لم ترد في المعاجم العلابية المختلفة، غير أن هذا لا يمنع الباحث من الوصول إلى معناها الحقيقي استنادا إلى قواعد الصرف، وعلم الاشتقاق، حيث يبدو أن معنى (استشرق) أدخل نفسه في أهل الشرق وصار منهم⁽²⁾.

- الإستشراق لغة: مشتق من كلمة وهي وجهة شروق الشمس، وشرق أخذ في ناحية الشرق، والسين في كلمة الإستشراق يفيد الطلب أي طلب ما في الشرق⁽³⁾.

- أما في اللغات الأوروبية فالمقصود ليس الشرق الجغرافي وإنما الشرق المقترن بمعنى الشروق والضياء والهداية. وهذا ما تناوله سيد محمد شاهد في تعريفه للإستشراق مستعينا بالمعاجم الغربية حيث يرى أن كلمة استشرق لا تربط فقط بالشرق الجغرافي وإنما تعني أن الشرق هو شرق الشمس ولهذا دلالة معنوية بمعنى الشروق والضياء والنور والهداية بعكس الغروب بمعنى الأفول والانتها. ففي المعاجم اللغوية الأوروبية (الألمانية والفرنسية والانجليزية) فإن كلمة شرق orient "تتميز بطابع معنوي وهو Morgenland وتعني بلاد الصباح، ومعروف أن الصباح تشرق فيه الشمس، وتدل هذه الكلمة على تحول واليقظة، وفي مقابل ذلك نستخدم في اللغة كلمة Abendland وتعني بلاد المساء لتدل على الظلام والراحة"⁽⁴⁾.

إلا أن الملاحظ أن علماء الغرب يوردون تعاريف متعددة لهذا اللفظ يمكن ذكر بعضها وهي:

- جاء في قاموس أكسفورد الجديد: تحديد معنى المستشرق: orientalist بأنه من تبحر في لغات الشرق وآدابه⁽⁵⁾.

(1) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ص 48، القاهرة 1960.

(2) أحمد سمايلوفتش، فلسفة الإستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر، ص 21-22، دار الفكر العربي، القاهرة 1998.

(3) فاروق عمر فوزي، الإستشراق و التاريخ الإسلامي ص 29-30، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن 1998.

(4) سيد محمد الشاهد، " الإستشراق و منهجية النقد عند المسلمين المعاصرين "، ص 191-211، في الإجتهد، السنة السادسة، شتاء 1414هـ/1994م.

(5) أحمد سمايلوفتش، فلسفة الإستشراق، مرجع سابق ذكره، ص 23.

- عرف (ديتريش) المستشرق: بأنه هو ذلك الباحث الذي يحاول دراسة الشرق وتفهمه، ولن يتأتى له الوصول إلى نتائج سليمة في هذا المضمار ما لم يتقن لغات الشرق⁽¹⁾.

- وعرف جويدي (Guidi) علم الإستشراق بقوله: "الوسيلة لدرس كيفية النفوذ المتبادل بين الشرق والغرب إنما هو علم الشرق"⁽²⁾.

ومن الغربيين الذين تناولوا ظهور الإستشراق وتعريفه المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون Maxime Rodinson الذي أشار إلى أن مصطلح الإستشراق ظهر في اللغة الانجليزية عام 1779، بينما ظهر في اللغة الفرنسية عام 1838، وأن الإستشراق إنما ظهر للحاجة إلى: "إيجاد فرع متخصص من فروع المعرفة لدراسة الشرق". ويضيف بأن الحاجة كانت ماسة لوجود متخصصين للقيام على إنشاء المجالات والجمعيات والأقسام العلمية⁽³⁾.

أما رودي بارت فإنه يرى أن الإستشراق هو علم الشرق أو علم العالم الشرقي⁽⁴⁾. أما إذا انتقلنا إلى العرب والمسلمين الذين تناولوا هذا المصطلح، فإننا نجد عدة تعريفات للإستشراق و المستشرق منها:

- يرى أحمد الزيات في بيان معنى هذه الكلمة: " يراد بالإستشراق اليوم دراسة الغربيين لتاريخ الشرق وأمه ولغاته، وآدابه وعلومه، وعاداته ومعتقداته وأساطيره. ولكنه في العصور الوسيطة كان يقصد به دراسة العبرية لصلتها بالدين، ودراسة العربية لعلاقتها بالعلم، إذ بينما كان الشرق من أدناه إلى أقصاه مغمورا بما تشعه منائر بغداد و القاهرة من أضواء المدينة و العلم، كان الغرب من بحره إلى محيطه غارقا في غياهب من الجهل الكثيف و البربرية الجموح."⁵

(1) نفس المرجع، ص 25.

(2) نفس المرجع، ص 24.

(3) مكسيم رودنسون، " الصورة الغربية و الدراسات العربية الإسلامية "، في تراث الإسلام القسم الأول، العدد 08 سنة 1985، تصنيف شاخت و موزورت، ص 64.

(4) رودي بارت، الدراسات الإسلامية و العربية في الجامعات الألمانية، ترجمة مصطفى ماهر، ص 11، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة 1967.

(5) أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، ص 512، مكتبة نهضة مصر، ط 25، القاهرة، د.ت.ن.

- أما أحمد أمين فرّف المستشرق بأنه: " كل من تجرد من أهل الغرب لدراسة بعض اللغات الشرقية، و تقصي آدابها طلبا لتعرف شأن أمة أو أمم شرقية من حيث أخلاقها وعاداتها وتاريخها وديانيتها وعلومها وآدابها أو غير ذلك من مقومات الأمم، والأصل في كلمة (استشرق) أنه صار شرقيا، كما يقال (استعرب) إذ صار عربيا⁽¹⁾ .

- أما عبد الكريم الخطيب فيرى أن المستشرق: "هو من درس لغة أو أكثر من لغات الشرق كالعربية والعبرية والسريانية، والفارسية، وغيرها، ثم درس بهذه اللغة علوم تلك اللغة، وقد توفر هؤلاء المستشرقون على هذه الدراسة للغة العربية، وتخصصوا في علومها من بلاغة، ونحو، وصرف، وأدب، ثم إذا تمكنوا من اللغة نظروا في علوم الدين الإسلامي، من عقيدة وشرعية، وهذا هو المطلب المقصود عند أكثرهم"⁽²⁾ .

- أما مالك بن نبي فيقول: " إننا نعني بالمستشرقين الكتاب الغربيين الذين يكتبون عن الفكر الإسلامي و عن الحضارة الإسلامية"⁽³⁾ .

- أما إدوارد سعيد فيرى أن المستشرق هو: " كل من يعمل بالتدريس أو الكتابة أو إجراء لبحوث في موضوعات خاصة بالشرق، سواء كان ذلك في مجال الأنثروبولوجيا، أي علم الإنسان، أو علم الاجتماع، أو التاريخ، أو فقه اللغة، وسواء كان ذلك يتصل بجوانب الشرق العامة أو الخاصة"⁽⁴⁾ . وأن الإستشراق "أسلوب تفكير يقوم على التمييز الوجودي والمعرفي بين ما يسمى "الشرق"، وبين ما يسمى (في معظم الأحيان) " الغرب"⁽⁵⁾ .

(1) محمد أمين حسن محمد بني عامر، المستشرقون و القرآن الكريم، مرجع سابق ذكره، ص 14.

(2) نفس المرجع.

(3) مالك بن نبي، إنتاج المستشرقين و أثره في الفكر الإسلامي الحديث، ص 05، دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1969.

(4) إدوارد سعيد، الإستشراق، المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد العناني، ص 44، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2006

(5) نفس المرجع، ص 45.

- أما أنور الجندي، فيعرفه بقوله: " ولما كان الإستشراق هو المصنع الأساسي لمخططات التغريب بينما التبشير هو أدواته، فإن أصدق تعريف للإستشراق هو: استخدام العلم في خدمة السياسة"⁽¹⁾.

فمن خلال هذه التعريف لمصطلح الإستشراق والمستشرق عند الغربيين والعرب والمسلمين، فإنه بإمكاننا أن نستنتج ما يلي:

أ- عند الغربيين:

- أن لفظة المستشرق مرّت بأدوار مختلفة في الدبيات الغربية، حيث كان يعني في البداية: أحد أعضاء الكنيسة الشرقية، ثم أصبح معناه في هذا العصر التبحر في إحدى لغات الشرق و آدابها، فكان هذا التبحر شرط أساسي في عالم الإستشراق، لأنه لا يمكنه تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها إلا بذلك"⁽²⁾.

- كلمة استشرق تحمل دالتان وهما⁽³⁾:

- الأولى: أن الإستشراق علم يختص بفقّه اللغة ومتعلقاتها على وجه الخصوص.

- الثانية: إنه علم الشرق أو علم العالم الشرقي على وجه العموم. وبناء على هذا الأساس فهو يشمل كل ما يتعلق بمعارف الشرق من لغة وآداب وتاريخ وآثار، وفن، وفلسفة، وأديان، وغيرها من علوم و فنون.

- أن الإستشراق علم ذو حدود واسعة أحيانا غير واضحة إذ يختلط ميدانه بميدان العلوم الأخرى، لأن المستشرق قد يشارك في أبحاثه علماء الآثار والأصوات، والإشتقاق والحفريات، واللاهوت، والفنون، والفلسفة، وما شاكل ذلك"⁽⁴⁾.

ب - عند العرب والمسلمين:

أهم النقاط التي يمكن استنتاجها من خلال مختلف التعريف الواردة من قبل العرب والمسلمين هي:

(1) أنور الجندي، الإسلام و الدعوات الهدامة، ص 251، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1982.

(2) نفس المرجع، ص 251.

(3) أحمد سمائلوفتش، مرجع سابق ذكره، ص 25-26.

(4) نفس المرجع، ص 25.

- أن الإستشراق علم يحاول أصحابه دراسة الشرق وحضارته، وعلومه، وفنونه وآدابه، وعقائده وتشريعاته، وتاريخه.

- إن معنى الإستشراق أي صار شرقيا، والمستشرق الذي يشتغل بدراسة العقليات الشرقية عامة، والسامية خاصة، والعربية بشكل خاص.

- أن الإستشراق علم يشمل طوائف متعدّدة من المتخصصين في دراسة الشرق من علوم و آداب و تاريخ وحضارة وعقيدة.

- إن الإستشراق علم قائم بذاته، له خصائص ومميزاته.

- إن الإستشراق مهنة أكثر منه علما وإنه أقرب إلى دائرة التبشير من دائرة العلم، فهو كمنهج عقلي لقاح من أبوين غير شرعيين التبشير الذي خطط له، والاستعمار الذي غذاه.

- إن لفظة استشرق مولدة وحديثة، الإستشراق حركة ولدت في هذا العصر الحديث، قام بها جماعات من علماء الغرب، وهي في ظاهرها حركة علمية، وفي باطنها حركة استعمارية، تعمل على صرف الشرق نحو الغرب، والتعلق بحضارته ليحرفهم تيارها نحو الضلال⁽¹⁾.

2- دوافع الإستشراق:

اهتم الغرب بالشرق وأولاه عناية فائقة نظرا لسحره الروحي، فالشرق هو مهبط الوحي و أرض الرسالات السماوية و الأماكن المقدسة من جهة، والشرق هو كذلك موطن الحضارات وأرض الثقافات أين ولدت الفلسفات وتفتقت العبقريات والشرق هو كذلك تلك المنطقة الغنية بالأحداث والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفوق كل هذا فالشرق هو منطلق الدعوة الإسلامية التي ظهرت منذ القرن السادس الميلادي ببعثة محمد صلى الله عليه وسلم الذي دعى إلى عبادة الله وحده ومحاربة الظلم بجميع صوره وأشكاله كما أنه دعى إلى الحرية في القول والفعل والمعتقد: "متى استعبدتم الناس وقد خلقتهم أمهاتهم أحرارا"

(1) أحمد سميلوفتش، مرجع سابق ذكره، ص 30-31.

هذه الدعوة سرعان ما استقطبت الناس من كل حذب وصوب ليتحول الإسلام في ظرف وجيز جدا إلى ظاهرة متعددة الجوانب: سياسية، فكرية، اقتصادية، عسكرية، حضارية... سوف تحقق امتدادا جغرافيا للإسلام الذي سرعان ما اكتسح العديد من الأقاليم و المناطق، الشام، العراق، مصر، المغرب العربي، آسيا الوسطى، بلاد فارس، بلاد ما وراء النهرين، القوقاز، إفريقيا، أوروبا... الشيء الذي أفزع زعماء وقادة الغرب الذين سعوا في البداية للتعرف على الشرق فكريا وعلميا وذلك من خلال ترجمة القرآن الكريم التي ترجع أقدمها إلى سنة 1143 م⁽¹⁾. لتكون بذلك مقدمة لدراسة الإسلام كدين وعقيدة وفكر ومن ثم دراسة اللغة العربية والعلوم والفنون التي كان العرب والمسلمون روادا لها. وقد لعبت حركة الإصلاح الديني لدراسة الكتاب المقدس وإصحاحاته الشرقية أثره الإيجابي على الدراسات العربية أيضا⁽²⁾. هذا وقد كان لإسبانيا وهولندا ومن ثم فرنسا وبريطانيا ثم ألمانيا... السبق في هذا الميدان.

على أن العلاقات السياسية والاقتصادية للقوى الكبرى مع الدول الإسلامية كانت العامل الأكبر وراء الاهتمام بالإسلام ومنظومته الفكرية والعلمية بهدف استغلال الغرب للشرق اقتصاديا وثقافيا واستراتيجيا وجعله منطقة نفوذ له يسيطر بها على العالم بأسره⁽³⁾.

وعليه فإن عناية الغرب بالشرق واهتمامه به يعود إلى مجموعة من الدوافع يمكن ذكرها فيما يلي:

أ - الدوافع النفسية:

لقد كان للشرق جاذبية منذ القدم تمثلت في كونه مهبط الوحي، ومهد الحضارات، ومقر المناطق المقدسة، وموطن ظهور الثقافات والفلسفات... وقد كان لظهور الإسلام أن زاد في هذه الجاذبية نظرا للدعوة والرسالة التي جاء بها و المتمثلة في التوحيد، ومحاربة الظلم والاستغلال والدعوة إلى الحرية الشيء الذي استقطب العديد من

(1) يوهان فوك، تاريخ حركة الإستشراق، الدراسات العربية و الإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، نقله عن الألمانية عمر لطفي العالم ص 13، دار المدار الإسلامي، ط2، بيروت 2001.

(2) نفس المرجع، ص 13.

(3) أحمد سمايلوفتش، مرجع سابق ذكره، ص ص 39.

الشعوب والقوميات لاعتناق هذا الدين الذي حقق انتشارا سريعا ليصل في ظرف وجيز جدا إلى منطقة البحر المتوسط ومن ثم نحو أوروبا الغربية والجنوبية...وبعدها نحو شرق أوروبا، حيث شهدت هذه المناطق ظهور المعاهد والجامعات ومراكز البحوث التي تسابق الخبراء والباحثون فيها إلى الكشف والابتكار والإبداع، وهذا ما أدهش الغرب وحيرهُ أمام هذا التوسع والانتشار السريع للإسلام، مما أفرز نشأة حركة فيما بعد هي حركة الإستشراق التي ولدت أصلا بسبب حيرة الرجل الغربي تجاه العالم العربي وإحساسه الداخلي بالرغبة في مقاومة التوسع الإسلامي الذي عبر إلى أوروبا يوما وسيطر على جزء كبير منها⁽¹⁾.

ويرى لوثرروب ستودارد أن الإسلام كاد يكون "النبأ الأعجب الذي دون في تاريخ الإنسان.ظهر الإسلام في أمة كانت من قبل ذلك العهد متضعضة الكيان، وبلاد منحلة الشأن، فلم يمض على ظهوره عشرة عقود حتى انتشر في نصف الأرض، ممزقا ممالك عالية الذرى مترامية الأطراف، وهادما أديانا قديمة كرّست عليها الحقب والأجيال، ومغيّرا ما بنفوس الأمم والأقوام، وبانيا عالما حديثا متراص الأركان- وهو عالم الإسلام."⁽²⁾

وأن الإسلام سرعان: "...ما شرع يتدفق وينتشر وتتسع رقعته في جهات الأرض، مجازا أفدح الخطوب وأصعب العقبات دون أن يكون له من الأمم الأخرى عون يُذكر ولا أزر مشدود، وعلى شدة هذه المكاه فقد نُصِر الإسلام نصرا مبينا عجيبا، إذ لم يكد يمضي على ظهوره أكثر من قرنين، حتى باتت راية الإسلام خفاقة من (البرنس) حتى (حماليا) ومن صحاري أواسط آسية حتى صحاري أواسط إفريقيا."⁽³⁾، ليقرّر بعد ذلك سرعة انتشار الإسلام بـ"طوفان الإسلام"، وقد أرجع ذلك إلى تعاليم صاحب الرسالة محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته وأخلاق العرب وحالة فارس وبيزنطة

(1) نفس المرجع، ص 42.

(2) لوثرروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، نقله إلى العربية عجاج نويهض، ص 01، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت 1971.

(3) نفس المرجع، ص 01-02.

اللتان أصبحتا تمثّلان الانحطاط الديني حيث انتشرت الأوهام والخزعات والبدع والضلالات التي "مزقت المزدكية" الفارسية والنصرانية البيزنطية شر ممزق⁽¹⁾.

أما المستشرق البريطاني غاردنر فيري (1873- 1928) فقد رأى " أن القوة التي تكمن في الإسلام هي التي تخيف أوروبا"⁽²⁾ في حين يرى المستشرق الألماني كارل بكر السبب أبعد قليلا من ذلك، إنه يرى أن الإسلام لما انبسط في العصور الوسطى أقام سدا في وجه انتشار النصرانية، ثم امتدّ إلى البلاد التي كانت خاضعة لوصولها⁽³⁾.

مما سبق ذكره فإن الدافع النفسي لعب دورا لا يستهان به في نشأة الإستشراق و الذي سيتحول بمرور الزمن من صدمة نفسية إلى محاولة جادة لدراسة واكتشاف الشعوب الإسلامية ومعرفة علومها وآدابها، وبدأت تنتشر في الأوساط الغربية معلومات صادقة وخاطئة إشباعا للظمأ الفكري لدى الرجل الأوروبي، وقد سدّ هذا الفراغ الأدب الترفيهي الذي لعب دورا عظيما في بعث همم الإستشراق وحماسة أصحابه⁽⁴⁾.

ب – الدوافع التاريخية:

تراوحت العلاقة بين الشرق والغرب عبر التاريخ الطويل بين المد والجزر، حيث اتسمت هذه العلاقة بالصراع المتواصل، يلتهب ويخمد، ويشتد ويضعف ولعل الصراع بين بلا فارس واليونان في العصور الكلاسيكية خير دليل على ذلك. حيث كانت الغلبة للإسكندر المقدوني الذي انتصر على ملك الفرس داريوس الثالث في معركة جواميلا في عام 331 ق.م. لُفّتح له بعد ذلك أبواب العاصمة الفارسية بارسبيوليس Persepolis التي أحرقها الإسكندر المقدوني بأكملها.

أما في العصور الوسطى، وبعد بروز الموجة العربية الكاسحة بانقلاب جذري، فقد خرج عرب الإسلام من قلب الجزيرة ليينوا دولة لم تسبقها من قبل دولة في الامتداد

(1) نفس المرجع، ص 03.

(2) عمر فروخ، التبشير والإستعمار، مرجع سابق، ص 36.

(3) نفس المرجع.

(4) أحمد سماعيلوفتش، مرجع سابق ذكره، ص 42.

والرقعة ولم تلحقها من بعد إلا إمبراطوريات العصر الحديث، بل هي في نظر ماكيندر " الإمبراطورية العالمية الأولى في التاريخ " (1).

فمن أطراف الصين إلى أبواب فرنسا، ضمت دولة العرب و الإسلام شمال الهند ووسط آسيا وكل هضبة إيران - سجستان وخراسان وفارس - إلى جانب العالم العربي بتحديدته الحديث، مضافا إلى ذلك جميعا شبه الجزيرة الإيبيرية إلا قليلا أو المغرب الأوروبي أو المغرب الثاني كما كان يسمى. بل لقد طغت هذه الموجة المدية على شطر كبير من شرقي هضبة الأناضول - أرض الروم - حيث كانت التخوم الشهيرة (الثغور والعواصم) بين الخلافة وبيزنطة... كما أرسلت في الغرب السنة متقدمة إلى فرنسا وسويسرا... (2)

وقد كان لظهور الإسلام وقيام دولته أن انقلب ميزان القوى في البحر المتوسط رأسا على عقب، فبعد أن كان الساحل الجنوبي الإفريقي- الآسيوي يخضع كلية للساحل الشمالي، أصبحت السيطرة للساحل الجنوبي على نقاط كثيرة من الساحل الشمالي... وهكذا لم تتحطم نظرية وحدة البحر المتوسط بمفهومها اللاتيني الاستعماري فحسب، بل تحول البحر جميعا إلى بحيرة عربية شبه خالصة (3). وهذا ما جعل ماكيندر (1861- 1947) يقرر أن القوة العربية الصاعدة مع الإسلام وإن بدأت قوة صحراء وورعاة... فإنها سرعان ما تحولت إلى قوة بر و بحر... باختصار قوة برمائية تتوسط قلب العالم القديم وسرته. لقد خرجت عن وصاية الصحراء لتضع قوى العالم الكبرى البرية و البحرية تحت وصايتها (4).

بناء على ما سبق، فقد كان لانطلاق المسلمين برا وبحرا، أن احتل الإسلام مكانه في التاريخ مما اضطر علماء الغرب إلى دراسته والبحث في كل ما يتعلق به لفهم مظاهره وأحداثه المعجزة، وقد أجبرت هذه الظروف التاريخية أولئك العلماء للبحث فيها حتى أخذوا يتساءلون: من هذا الطارق الجديد على أبواب التاريخ؟ ومن أين جاء ولماذا؟

(1) جمال حمدان، استراتيجية الإستعمار و التحرير، ص 24، دار الشروق، القاهرة 1983.

(2) نفس المرجع.

(3) نفس المرجع، ص 24- 25.

(4) نفس المرجع، ص 29.

وماذا أراد وماذا حقق؟ وما دام قد تربع على عرش التاريخ وتفوق أصحابه على عباقرة أثينا وفلاسفتها وخطباء روما ومؤرخيها، فيجب البحث فيه وفيما يتعلق به من حضارة وآداب وفلسفة وأديان⁽¹⁾.

وعليه فإن تفوق العرب على أوروبا على المستوى الحضاري والعسكري والاقتصادي والعلمي قد أدى إلى ميلاد الإستشراق وقد كان للدوافع التاريخية دورا لا يستهان به في أسباب نشوء حركة الإستشراق. ضف إلى ذلك أن " فتح الأندلس ووقائع الحروب الصليبية، وصد عدوان المغول، واستيلاء الأتراك على القسطنطينية ودخولهم إلى أوروبا المسيحية وإغلاق الطرق البرية أمام تجارة أوروبا نحو الشرق الأقصى واضطرارها إلى الوصول البحري عن طريق الرجاء الصالح، ثم نزاع الدول الأوروبية فيما بينها في توزيع أراضي إفريقيا وآسيا واستغلالها واستعباد سكانها...⁽²⁾ كل ذلك " أدلة مؤكدة للدور الذي لعبته الدوافع التاريخية في ميلاد حركة الإستشراق وتكوين فلسفته"⁽³⁾.

ج- الدوافع الاقتصادية:

لقد كان العالم الإسلامي مجالا اقتصاديا ذا أهمية قصوى بالنسبة لعدد كبير من التجار الأوروبيين⁽⁴⁾ وهذا ما دفع الغرب بالسعي إلى دراسة الشرق من حيث ثقافته، علومه، آدابه، معتقداته، فلسفاته،... لتحقيق التفوق عليه وانتزاع زمام المبادرة من يده وذلك بتعلم علومه وفنونه ولغاته...

فواقع الحال دلّ بما لا يرقى إليه الشك أن العديد من الصراعات والنزاعات بين الغرب والشرق وإن رفعت فيها شعارات دينية على غرار الحرب الصليبية التي اتخذ فيها الدين شعارا معلنا، فإن المسلم به أن محرك ودافع الحرب الصليبية كان دافعا ماديا اقتصاديا. وذلك من خلال أن الدولة العربية الإسلامية بحكم موقعها "تسيطر سيطرة شبه احتكارية على مجمع أعصاب التجارة العالمية بين الشرق والغرب وكانت هذه

(1) أحمد سمائلوفتش، مرجع سابق ذكره، ص 43.

(2) نفس المرجع، ص 44.

(3) نفس المرجع.

(4) ماكسيم رودنسون، " صورة العالم الإسلامي في أوروبا " ص 58، مجلة الطليعة، فبراير 1970، القاهرة.

تصبُّ فيها دخلا ضخما يمثل حصيدا استثمارا الموقع الجغرافي ويمنح السراقته Saracens كما كان الغرب يسمى عرب المشرق (ولعلها تحريف للشرقيين أو السوريين) يمنحهم قوة مادية وحضارية وحربية لا تقدر⁽¹⁾.

وهكذا تطلعت مدن أوروبا التجارية لثروات البلاد العربية الإسلامية، تريد أن تنقض عليها، ومما زاد في هذا التطلع هو "الفارق الحضاري والاجتماعي والمعيشي الشاسع بين الشرق العربي والغرب المسيحي، فبينما كان الأول في أوج عصره الذهبي، كان الثاني في حضيض عصوره المظلمة، وبينما كان الأول يتمتع باقتصاد زراعي مستقر، كان الثاني يعاني من اقتصاد زراعي متخلف يكبله رق الإقطاع الفاحش⁽²⁾.

ولا أدل على أن الحروب الصليبية كانت حروبا اقتصادية من أنها بدأت وهي تتغذى بمساعدة كبار تجار وأوليغاركية البندقية وجنوا وبيزا وانتهت أقرب شيء إلى حرب القراصنة التي تستهدف السلب والنهب. أما دعوى الدفاع عن المسيحيين في الأراضي المقدسة وحماية الحجاج من اضطهاد السلجوقية الحاكمة حينذاك فهو باجماع الآراء حجة ملفقة و منطق تبرير لا أكثر⁽³⁾.

وهذا ما يذهب إليه "فليب" حتي في كتابه "تاريخ العرب" حيث قال: "والواقع أن حمل شعار الصليب عند جمهور الناس في فرنسا والورين وإيطاليا وصقلية في ذلك الزمن بالنسبة لحالة البؤس التي كانوا فيها وللأزمة الاقتصادية وانحطاط الحالة الاجتماعية لم يكن تضحية من قبلهم بل تفريجا لكربتهم." بعدما أقر قبل ذلك " أن ليس كل الذين حملوا إشارة الصليب فعلوا ذلك عن دوافع روحية، فقد كان عدد من زعمائهم ومنهم بوهمند قد قصدوا بحركتهم هذه أن يفتحوا أراضي جديدة لهم يرفعون رايتهم عليها. أما تجار بيزا والبندقية وجنوى فقد كان رائدهم خدمة مصالحهم التجارية."⁽⁴⁾

(1) جمال حمدان، استراتيجية الإستعمار و التحرير، مرجع سابق ذكره، ص 32.

(2) نفس المرجع.

(3) نفس المرجع، ص 33.

(4) فليب حتي و آخرون، تاريخ العرب، ص 724-725، دار غندور للطباعة و النشر و التوزيع، ط9، توزيع دار احياء العلوم، بيروت لبنان 1994.

وعليه فإن العامل الاقتصادي لعب دورا في هذه الحرب وذلك من خلال بروز مجموعة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة التي شهدتها أوروبا الغربية خلال هذه الفترة تمثلت أساسا في:

- سيطرة المدن الإيطالية على تجارة البحر المتوسط.
- استيعاب الدوائر الفكرية الأوروبية للثقافة العربية الإسلامية من خلال بؤر الاحتكاك بين أوروبا والعرب في كل من جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا والأندلس.
- غزو أوروبا – من خلال الحروب الصليبية – للشرق العربي بدء من عام 1097 حتى عام 1291 – وقد أفاد الصليبيون – من فرنسا وإسبانيا خاصة – أي إفادة بنزح سلع الشرق العربي وتمثل ثقافته⁽¹⁾.
- وعليه فإن الدافع الاقتصادي قد أفرز اهتماما منقطع النظير بلغة المسلمين ودينهم وثقافتهم وهذا ما أدى إلى نشوء المعاهد وتأسيس الجمعيات التي اضطلعت بهذه المهام والتي لم تكن إلا أداة في يد أصحاب رؤوس الأموال والنفوذ ومن بيدهم السلطة.
- يعتبر جريبر دي أوراليك (938- 1003) الذي قصد الأندلس وأخذ على أساتذتها والذي انتخب حبرا أعظم باسم سلفستر الثاني (999- 1003) فكان أول بابا فرنسي وألدرد أوف باث (1070- 1135) الذي طلب العلم في الأندلس وصقلية وعند عودته إلى إنجلترا عُين معلما للأمير هنري الذي أصبح فيما بعد الملك هنري الثاني وتوما الإكويني (1225- 1274) وهو من أسرة ألمانية، اقتبس عن ابن سينا والغزالي وابن رشد وابن ميمون، وروجي بيكون (1214 – 1292) الذي أكتب على كتب ابن الهيثم والرازي، واعتمد في فلسفته على ابن سينا الذي وصفه بأنه عميد الفلسفة بعد أرسطو...⁽²⁾.

د – الدوافع العلمية:

بعد ظهور الإسلام وانتشار دعوته، وبعد قيام الحركة العلمية والفكرية التي دعى إليها هذا الدين:

(1) محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع، مرجع سابق ذكره، ص 54.
(2) نجيب العقيلي، المستشرقون، ج1، ص 110- 120، دار المعارف، القاهرة 1980.

- "اقرأ باسم ربك" (1)

- "قل هل يستوي الذين يعلمون و الذين لا يعلمون" (2)

- "يا معشر الجن و الإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات و الأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان" (3)

- "سنريهم آياتنا في الآفاق و في أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد." (4)

- "طلب العلم فريضة على كل مسلم" حديث شريف حديث. رواه البيهقي في شعب الإيمان الجزء الثاني صحيفة 253.

هذه الحركة العلمية والفكرية التي دعى إليها هذا الدين وأقبل عليها جموع المؤمنين لقيت كذلك تشجيعا منقطع النظير من قبل الخلفاء خاصة في صدر الإسلام وخلال العهدين الأموي والعباسي مما أدى إلى تطور منقطع النظير في مختلف العلوم والفنون، حتى أن المؤلفات كانت توزن ذهبا وهذا في سبيل تشجيع الحركة العلمية. وهذا ما جعل العالم الإسلامي يتطور في المجالات الاقتصادية و العلمية و الفكرية حيث وظفت هذه المعارف والاختراعات والاكتشافات في مختلف الميادين: الزراعية، البحرية، الطبية، الفلكية... وهذا ما جعل الهوة بين العالمين الإسلامي والمسيحي تزداد وهذا لصالح المسلمين الذين أصبحوا روادا للعديد من العلوم والفنون وهذا ما عرف تاريخيا بالتفوق الحضاري للعالم الإسلامي على العالم الغربي المسيحي.

وعليه، وفي غمرة التفوق الحضاري هاته، فقد تأكد للعلماء الغربيين أهمية الوقوف ودراسة العلوم الشرقية ولغاته وآدابه وحضارته وخاصة حضارة الإسلام وما حققته من قفزة نوعية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فأقبل هؤلاء المستشرقون على الدراسة والتتقيب والبحث في الاستفادة من كنوز الشرق العلمية والثقافية والحضارية وهذا ما أكده المستشرق النمساوي يوسف جبرا عندما قال إن: "الباعث على دراسة اللغات الشرقية في أول الأمر كان دينيا وحربيا في القرون

(1) سورة العلق، الآية 01.

(2) سورة الزمر، الآية 09.

(3) سورة الرحمن، الآية 33.

(4) سورة فصلت، الآية 53.

الوسطى، ثم تحول بعد ذلك إلى أغراض علمية هدفها كشف ما تكنه العلوم والفنون الشرقية من كنوز ثمينة، وبتقدم هذه الدراسات اتصل حبل المودة بين الشرق والغرب، وتوثقت العلاقات العلمية بين الدول الشرقية والغربية، وكان للمستشرقين فضل في تنبيه الأفكار بمؤلفاتهم إلى إدراك الحقيقة الخالدة التي طالما أنكرها الغربيون وهي أن المدنية الأوروبية الحديثة مبعثها الشرق وعلومه وحضارته وفلسفته⁽¹⁾.

وقد كان لهذا الإقبال على دراسة العلوم الشرقية عامة والإسلام واللغة العربية خاصة والتراث المستمد منهما أن قامت أوروبا بإرسال البعثات العلمية نحو البلاد الإسلامية شرقها وغربها، مشرقها ومغربها إلى الشام والعراق ومصر والأندلس... لتتحول هذه البعثات بعد عودتها من هذه المراكز العلمية (المشرق والمغرب) إلى شعلة علمية استفادة منها أوروبا استفادة عظيمة وهذا ما جعل العديد من العلماء والمفكرين والمؤرخين الأوروبيين يصرحون بذلك، إذ يقول أحدهم:

"إن ما يدين به علمنا لعلم العرب ليس فيما قدموه إلينا من كشوف مدهشة لنظريات مبتكرة بل يدين هذا العلم إلى الثقافة العربية بأكثر من هذا، إنه يدين لها بوجوده نفسه... إن ما ندعوه العلم الحديث ظهر في أوروبا نتيجة لروح من البحث جديدة ولطرق من الاستقصاء مستحدثة لمنهج التجريب والملاحظة والقياس وتطور العلوم والرياضيات إلى صورة لم يعرفها اليونان وهذه الروح وتلك المناهج أدخلها العرب إلى العالم الأوروبي"⁽²⁾.

هـ الدوافع الدينية:

شهد العالم أزمة فكرية وقلق روحي قبل ظهور الإسلام، حيث عرف العالم خواء روحيا وكانت بلاد فارس وبيزنطة يومئذ لا نمو فيهما ولا حياة، "وكان الدين في كل من هاتين المملكتين صار ذينا يزرى عليه ويسخر منه، أما في فارس كان دين "المزدكية" القديم قد انحط انحطاطا كبيرا حتى أصبح مجوسية باطلة وصناعة خداعة

(1) أحمد سمائلوفتش، مرجع سابق ذكره، ص 51، منقولا عن يوسف جبرا، تاريخ دراسة اللغة العربية في أوروبا، ص 07، مطبعة الشباب 1929.

(2) أحمد سمائلوفتش، ص 12.

بين أيدي الموابذة يظلمون به الخلق ويضطهدونهم بكل قسوة، فكره الناس ذلك في الباطن كرها شديدا ومقتوه مقتا عظيما.

وأما في القسم الشرقي من المملكة الرومانية، وهو مملكة بيزنطية فقد ألبس الدين فيها لباسا غير لباسه الأول فاستحال إلى الأباطيل الشركية وانتشرت فيه الأوهام والخزבלات التي كان يقوم بها علماء الدين اليونانيون ذو العقول السخيفة والآراء الفاسقة، فغدت النصرانية عبثا وسخرية⁽¹⁾.

وفي هذه الأجواء ظهر الإسلام الذي استطاع في ظرف وجيز جدا أن يتبوأ الصدارة في العديد من الميادين الشيء الذي أدى إلى انتشاره في العديد من الأقاليم والأمصار، كما أصبحت اللغة العربية لغة العلم والتحصيل العلمي وهذا ما جعل رجال الدين المسيحيين والعلماء الأوروبيين يتعلموا هذه اللغة لاعتبارات عديدة أهمها:

- أنها لغة القرآن وبالتالي فعلى رجال الدين والرهبان أن يتعلموها ليتسنى لهم الدفاع عن عقيدتهم والوقوف في وجه انتشار الإسلام الذي أخذ يطرق أبواب أوروبا من شرقها: بيزنطة، وجنوبها: صقلية، وغربها: الأندلس. وقد لقت هذه الحركة رعاية الكنيسة الكاثوليكية للإشراف المباشر من كبار أبحارها. ولعل العديد من رواد الإستشراق الأوائل تتلمذوا على يد المدارس الإسلامية في الأندلس وصقلية والشام والعراق على غرار: جربر دي أورلياك Jerbet de Oraliac (938-1003م) الذي أخذ عن أساتذة اشبيلية وقرطبة، حتى أصبح أوسع علماء عصره ثقافة بالعربية والرياضيات والفلك.. إنتخب حبرا أعظم باسم سلفستر الثاني (999-1003م) فكان أول بابا فرنسي، وقد أمر بإنشاء مدرستين عربيتين: الأولى في روما مقر خلافته، والأخرى في ريمس وطنه⁽²⁾ ومخائيل سكوت (1175-1236م) Michael Scot الذي شد الرحال إلى طليطلة حيث أتقن العربية والعبرية⁽³⁾ وتوماس الاكويني (1225-1247م) Thomas d'Aquin ورايموندو مارتيني (1230-1284م) R.Martini الذي يعتبر في طليعة العشرين راهبا الذين أتقنوا العربية منهم، وعلمها في تونس.. وقد

(1) لوثرروب ستودارد، مرجع سابق ذكره، الجزء 1، ص3.

(2) نجيب العقيلي، المستشرقون، الجزء الأول، ص110.

(3) نفس المرجع، ص 116.

تبحر في القرآن وحفظ صحيحي مسلم والبخاري. من آثاره: خنجر الإيمان، وهو كتاب في الرد على المسلمين واليهود⁽¹⁾...

- أنها لغة العلم والفلسفة: ظلت لفترة طويلة متربعة على عرش البحث العلمي والفلسفي مما جعل الراغب في ولوج عالم العلم والمعرفة أن يتعلم اللغة العربية باعتبارها مفتاحا لفهم الفلسفة ورواها ابن سينا، والغزالي، وابن رشد وابن ميمون... والعلوم بمختلف فروعها وتخصصاتها: البصريات، الطب، الهندسة، الجبر، الفلك، الكيمياء والفيزياء، الجغرافيا وعلم النبات...

وعلى هذا الأساس نزح إلى الأندلس والعديد من المناطق والأقاليم الإسلامية طلاب العلم من مختلف أصقاع أوروبا فالتحقوا بالمراكز العلمية والمدارس الإسلامية حيث تعلموا اللغة العربية ووقفوا على مختلف الكتب العلمية والفلسفية وهذا ما جعل المستشرق الإسباني بدرو مونتايث يقول: "إسبانيا ما كان لها أن تدخل التاريخ الحضاري لولا القرون الثمانية التي عاشتها في ظل الإسلام وحضارته، وكانت بذلك باعثة النور والثقافة إلى الأقطار الأوروبية المجاورة المتخبطة آنذاك في ظلمات الجهل والامية والتخلف"⁽²⁾.

و- الدوافع الاستعمارية:

لم ييأس الغربيون من العودة إلى احتلال بلاد العرب فبلاد الإسلام بعد هزيمتهم في الحروب الصليبية تلك الحروب التي شنتها أوروبا المسيحية على البلاد العربية الإسلامية ما بين القرن 11 والقرن 13م. وقد سميت صليبية لكون المشاركين فيها لا تجمعهم جنسية ولا قومية واحدة، وإنما تربطهم روابط العقيدة المسيحية التي يرمز لها بالصليب.

ولعل ملك فرنسا لويس التاسع (1226-1274م) وقائد الحرب الصليبية السابعة عام 1248م والثامنة 1270م والذي وقع أسيرا مع جيشه في المنصورة بمصر في العهد

(1) نفس المرجع ، ص 119.

(2) مناهج المستشرقين، الجزء 2، ص 277، مواقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية الأندلس مصطفى الشكعة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة، 1985.

المملوكي عام 1250م قد استوعب الدرس عندما توصل إلى: " أنه لا يمكن الانتصار على المسلمين من خلال حرب، وإنما يمكن الانتصار عليهم بواسطة السياسة واتباع ما يلي:

- إشاعة الفرقة بين قادة المسلمين، وإذا حدثت فليعمل على توسيع شقتها ما أمكن حتى يكون هذا الخلاف عاملا في إضعاف المسلمين.
- عدم تمكين البلاد الإسلامية والعربية أن يقوم فيها حاكم صالح.
- إفساد أنظمة الحكم في البلاد الإسلامية بالرشوة والفساد والنساء، حتى تنفصل القاعدة على القمة.
- الحيلولة دون قيام جيش مؤمن بحق وطنه عليه، يضحى في سبيل مبادئه.
- العمل على الحيلولة دون قيام وحدة عربية في المنطقة.
- العمل على قيام دولة عربية في المنطقة تمتد ما بين غزة جنوبا أنطاكية شمالا، ثم تتجه شرقا، وتمتد حتى تصل إلى الغرب.

علما أن هذه الوثيقة محفوظة في دار الوثائق القومية في باريس⁽¹⁾.

وبناءً على هذه الوصية فقد اتجه علماء الغرب إلى دراسة البلاد العربية في كل شؤونها من عقيدة وعادات وأخلاق وثروات ليتعرفوا إلى مواطن القوة فيها فيضعفوها، وإلى مواطن الضعف فيغتتموه⁽²⁾.

وعليه فإن الاستعمار الذي يعتبر ظاهرة سياسية اقتصادية وعسكرية متفرعة ومتصلة بظاهرة الاستعمار (الإمبريالية) وتتجسد في قدوم موجات متتالية من سكان البلدان الإمبريالية إلى المستعمرات قبل الاحتلال العسكري أو بعده بقصد استيطانها والإقامة فيها بشكل دائم أو الهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية واستغلال ثروات البلاد⁽³⁾ قد استطاع "أن يجند طائفة من المستشرقين لخدمة أغراضه وتحقيق أهدافه وتمكين سلطانه، في بلاد المسلمين، وهكذا نشأت هناك رابطة رسمية وثيقة بين

(1) جلال العالم، قادة الغرب يقولون، دمروا الإسلام أبيدوا أهله، ص 62-63. دار الأرقم، عمان 1982.

(2) مصطفى السباعي، الإستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، ص 22، ط 3، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق 1983.

(3) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج 1، ص 172.

الإستشراق والاستعمار، وانساق في هذا التيار عدد من المستشرقين ارتضوا لأنفسهم أن يكون عملهم وسيلة لإذلال المسلمين وإضعاف شأن الإسلام وقيمه، وهذا عمل يشعُرُ إزاءه المستشرقون المنصفون بالخلل والمرارة، وفي ذلك يقول المستشرق الألماني المعاصر استفان فيلد (Stephan Wild):

"والأقبح من ذلك أنه يوجد جماعة يسمون أنفسهم مستشرقين سخّروا معلوماتهم عن الإسلام وتاريخه في سبيل مكافحة الإسلام والمسلمين، وهذا واقع مؤلم لا بد أن يعترف به المستشرقون لرسالتهم بكل صراحة"⁽¹⁾.

وعليه فإن سعي الغرب لبسط هيمنة على الأقاليم الإفريقية والآسيوية جعله يولي أهمية بالمستشرقين والدراسات الإستشراقية لتوظيف ذلك في تحقيق أغراضه المتعددة الجوانب وهذا ما يمثل **التقاء المعرفة المغلوطة عن الشرق مع المصلحة والقوة القاهرة** التي يمتلكها الغرب، مما جعل الاستعمار يحظى بتسويق حضاري وتاريخي وفلسفي، وقبول حتى من الناس في الغرب⁽²⁾. أو أن الإستشراق هو: "نظام معرفي ومنهج يمثل إدراكا غربيا متأسسا على نظرة دونية لما هو شرقي وعلى نقيض ما هو غربي"⁽³⁾ وبالتالي فقد استطاعت الدولة في عصور متقدمة بعدما تحولت إلى إمبراطوريات أن تتحالف مع الفنون والعلوم والفكر، ذلك أنها أحست بأهمية الدعائم الفكرية والروحية التي تمهد لها الطريق، وتثبت لها الحكم، وهذا ما أدى إلى تحالف مقدس بين الفكر والسياسة حيث أصبح الحكام لا يستطيع أن يستغني عن المفكر والمستشرق والانثربولوجي وكل ما من شأنه أن يُشرعن ويبرر نهج الحاكم وسياسته الرامية إلى فرض الهيمنة وتسخير الشعوب والأقاليم لخدمته وخدمة مصالح الدولة العليا والمتمثلة أساسا في زيادة النفوذ الخارجي وضمان المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة وضمان الأسواق الخارجية للمنتجات الأوروبية. إلا أن هذه الدول أدركت بأن عملية الهيمنة والنفوذ عملية صعبة لا تسوغها الشعوب مهما بلغت درجة تخلفها

(1) محمود حمدي زقزوق، الإستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، ص47، دار المعارف، مصر 1997.

(2) عبد الله يوسف محمد، مؤسسات الإستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين، ص16. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 57. سنة 2010.

(3) إدوارد سعيد، الإستشراق، مرجع سابق ذكره، ص 47.

المادي والفكري، وهذا ما أدى بهذه الدول أن تستجد بالمستشرقين والمفكرين والعلماء الذين راحوا يبررون ويبيشرون بحضارة الرجل الأبيض ورسالته الحضارية في المناطق المختلفة.

وفي هذا الإطار فقد ارتبط الاستشراق بالاستعمار في العديد من الدول الأوروبية ذات الأغراض الاستعمارية ويمكن ذكر العديد من هذه الروابط بينهما (الاستشراق والاستعمار) والمتمثلة فيما يلي:

- تأسيس معهد اللغات الشرقية في برلين عام 1887 تتمثل مهمته في الحصول على معلومات عن البلدان الشرقية الحالية وبلدان الشرق الأقصى وعن الشعوب هذه البلدان وثقافتها⁽¹⁾ وفي هذا الصدد يقول المستشرق الألماني أولريش هارمان Ulrich (Herman): "كانت الدراسات الألمانية حول العالم الإسلامي قبل 1919م أقل براءة وصفاء نية. فقد كان كارل هينريش بيكر - وهو من كبار مستشرقينا- منغمسا في النشاطات السياسية، حتى أنه أصبح في عام 1914 شديد الحماس لمخطط استخدام الإسلام في إفريقيا والهند كدرع سياسية في وجه البريطانيين"⁽²⁾.

- أما بارتولد (Barthold) (ت. 1930م) مؤسس مجلة (عالم الإسلام) الروسية mir islama فقد تمّ تكليفه عن طريق الحكومة الروسية بالقيام ببحوث تخدم مصالح السياسة الروسية في آسيا الوسطى⁽³⁾.

- أما عالم الإسلاميات الهولندي الشهير (سنوك هورجروينه) (ت. 1936م) فإنه في سبيل استعداده للعمل في خدمة الاستعمار توجه إلى مكة في عام 1885م بعد أن انتحل إسما إسلاميا هو (عبد الغفار)، وأقام هناك ما يقرب من نصف عام. وقد ساعده على ذلك أنه كان يجيد العربية كأحد أبنائها، وقد لعب هذا المستشرق دورا هاما في تشكيل السياسة الثقافية والاستعمارية في المناطق الهولندية في الهند الشرقية، وشغل مناصب قيادية في السلطة الهولندية في إندونيسيا⁽⁴⁾. بل إن هذا المستشرق: "الذي استغل الثقة

(1) محمود حمدي زقزوق، الاستشراق، مرجع سابق ذكره، ص 47.

(2) نفس المرجع، ص 48.

(3) نفس المرجع.

(4) نفس المرجع.

التي أولاه المسلمون إياها في تخطيط وتنفيذ الحرب الهولندية الوحشية ضد أبناء شعب أنثشه المقيمين في سومطرة⁽¹⁾.

- أما بريطانيا، فقد كانت "ترسم سياستها في مستعمراتها في الشرق بعد التنسيق والتشاور مع فريق من المستشرقين الذين يقدمون لها الدراسات المطلوبة. يقول الدكتور إبراهيم البان رحمه الله:

".. والواقع أن رجال السياسة في الغرب على صلة وثيقة بأساتذة هذه الكليات (كليات اللغات الشرقية في أوروبا) وإلى آرائهم يرجعون قبل أن يتخذوا القرارات الهامة في الشؤون السياسية الخاصة بالأمم العربية والإسلامية. وقد سمعت أحد كبار المستشرقين يتحدث أمامي فيذكر أن مستند (إيدن) كان قبل أن يضع قرارا سياسيا في شؤون الشرق الأوسط يجمع المستشرقين المستعربين، ويسمع إلى آرائهم، ثم يقرّر ما يقرّر في ضوء ما يسمعه منهم، هذا إلى أن بعضهم كان يؤسس صلات صداقة بالبارزين من رجال الأمة العربية ويتخذ من هذه الصلات ستارا يقوم من وراءه بأعمال التجسس في أثناء الحرب"⁽²⁾.

- أما فرنسا، فقد اعتمدت اعتمادا محوريا على المستشرقين والدراسات الشرقية في رسم سياستها الاستعمارية سواء في آسيا أو إفريقيا. إذ أن عددا من المستشرقين عملوا مستشارين لوزارة المستعمرات الفرنسية. ويعتبر المستشرق الكبير "دي ساسي" هو الذي ترجم البيان الموجه للجزائريين عام 1830م " وكان وزير الخارجية يستشير بانتظام في جميع الشؤون الدبلوماسية المتعلقة بالشرق، وأحيانا كان وزير الحربية يستشره كذلك⁽³⁾. ونفس الشيء عن المستشرق هانوتو وجاك بارك وآخرون وسوف نخصص مبحثا خاصا للاستشراق الفرنسي الذي اعتبر لفترة طويلة في طليعة المدارس الاستشراقية إلى جانب المدرسة الاستشراقية البريطانية ولا عجب في ذلك ما دامت هاتين الدولتين استطاعتا أن تصبحا أكبر إمبراطوريتين استعماريّتين، أما المدرسة الاستشراقية الفرنسية فقد كان لها الدور الكبير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

(1) إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، مرجع سابق ذكره ، ص40-41.

(2) محمود حمدي زقزوق، الاستشراق، ص49-50.

(3) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 213.

في صياغة وبلورة السياسة الاستعمارية الفرنسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولعل احتلال الجزائر عام 1830 واعتماد سياسة الاستيطان جاءت في أحد أبعادها بناءً على الدور الذي لعبته المدرسة الاستشرافية الفرنسية التي ساهمت مساهمة نشيطة وفعالة في بلورة المشروع الاستعماري الفرنسي في العصر الحديث.

على أن لا يفهم من خلال ما سبق ذكره أن الاستشراق قد قام بتبرير العملية الاستعمارية كما يبدو لأوّل وهلة. بل إن الدراسة المتأنية لتطور الحركة الاستشرافية في أوروبا والحركة الفكرية بصفة عامة قد قادتنا إلى الوقوف على أن الحركة الاستشرافية قد مهدّت الطريق وقدمت التبريرات ودعت إلى السيادة الاستعمارية على المناطق الإفريقية والآسيوية قبل حدوث السيطرة الاستعمارية بوقت طويل وليس بعد حدوث السيطرة الاستعمارية. وهذا ما جعل التراث الاستشراقي بمثابة دليل للاستعمار في شعاب الشرق وأوديته من أجل فرض السيطرة على الشرق وإخضاع شعوبه وإذلالها.

وفي هذا المضمار يرى كرومر حاكم مصر بعد احتلالها عام 1882 في مقال طويل نشره في مجلة إدنبره ريفيو في يناير 1908: "... أن المعرفة بالأجناس المحكومة أو بالشرقيين هي التي تجعل إدارة شؤونهم يسيرة ومربحة، فالمعرفة تأتي بالسلطة، وزيادة السلطة تتطلب زيادة المعرفة. وهكذا دواليك في جدلية من المعلومات والتحكم تزداد فائدتها باطراد." (1)

من خلال ما سبق توضيحه: من علاقة وروابط بين الاستشراق والاستعمار، فقد تبين لنا أن الرابطة بينهما وثيقة بل وعضوية وذلك لحاجة السلطة إلى معرفة وحاجة المعرفة إلى سلطة، إذ لا يمكن لأحدهما أن ينمو ويزدهر دون الآخر، وهذا ما تنبّهت له الدول الغربية بعد هزيمتها في الحروب الصليبية، إذا ظلت فكرة احتلال البلاد العربية والإسلامية ترواد قادة الغرب السياسيين والفكرين، وهذا ما يفسر إقبالهم على

(1) نفس المرجع، ص 91.

" دراسة هذه البلاد في كل شؤونها من عقيدة وعادات وأخلاق وثروات، ليتعرفوا إلى مواطن القوة فيها فيضعفوها، وإلى مواطن الضعف فيغتنموه..."⁽¹⁾.

وعليه يمكننا أن تؤكد مدى ارتباط الحركة الاستشراقية منذ نشأتها بجهود حكومات الدول الغربية التي سعت منذ الحروب الصليبية لبسط هيمنتها ونفوذها على مناطق شاسعة من بلاد العرب والمسلمين خاصة، وهذا إذ دلّ على شيء فإنما يدل على أن الاستشراق ما هو إلا الوجه الفكري والثقافي والمعرفي للقوة المنتامية في الغرب. وهذا ما جعل إدوارد سعيد يقرّ بمدى " ارتباط المستشرق، بصورة مباشرة وعلى مرّ الزمن بالجهود الاستعمارية، ولقد بدأنا ندرك مدى التعاون الوثيق بين الدراسة العلمية والغزو العسكري الاستعماري المباشر..."⁽²⁾ وأن هؤلاء المستشرقون الذين أصبحوا خبراء في الإسلام تحولوا إلى مستشارين للحكومات أو موظفين فيها، يزودون هذه الحكومات بما اكتسبوه من معرفة دقيقة بعقلية المجتمعات المزمع إخضاعها وثرواتها وإمكانياتها المعنوية والمادية والتي يمكن توظيفها في خدمة المشروع الاستعماري بهدف إطالة فترة الاحتلال إلى أقصى أمد ممكن، حيث أنه بعد أن تمّ للغرب "الاستيلاء العسكري والسيطرة السياسية، كان من دوافع تشجيع الاستشراق إضعاف المقاومة الروحية والمعنوية في نفوسنا، وبثّ الوهن والارتباك في تفكيرنا وذلك عن طريق التشكيك بفائدة ما في أيدينا من تراث، وما عندنا من عقيدة وقيم إنسانية، فنفقد الثقة بأنفسنا، ونرتمي في أحضان الغرب نستجدي منه المقاييس الأخلاقية والمبادئ العقائدية، وبذلك يتم لهم ما يريدون من خضوعنا لحضارتهم وثقافتهم خضوعا لا تقوم لنا بعده قائمة"⁽³⁾.

3- المدرسة الاستشراقية الفرنسية:

بعد تعرضنا للمدرسة الاستشراقية والدور الذي لعبته قبل وأثناء وبعد الاحتلال، ذلك أن الاستشراق لم يأت فقط لتبرير وشرعنة الاستعمار، بل إنه مهّد الطريق للاستعمار ودعى إليه من خلال الروابط الوثيقة بينه وبين الاستعمار التي وصفناها

(1) مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقين، مرجع سابق ذكره، ص22.

(2) إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، مرجع سابق، ص40.

(3) مصطفى السباعي، الاستشراق والمستشرقون، ص22.

بأنها علاقة عضوية وذلك من خلال أن " المعرفة تأتي بالسلطة وزيادة السلطة تتطلب زيادة المعرفة"⁽¹⁾ حسب كرومر الحاكم العام لمصر بعد احتلالها عام 1882. بعد ذلك كله فإنه لا بدّ لنا من الإحاطة بالمدرسة الاستشرافية الفرنسية والوقوف على الدور الذي لعبته في احتلال الجزائر سواء قبل أو أثناء أو بعد عملية الاحتلال وما نجم عنها من إقامة لنظام استعماري استيطان بالجزائر. هذا النظام الذي اعتمد اعتمادا كبيرا على الحركة الاستشرافية عامة والمدرسة الاستشرافية الفرنسية خاصة.

فالمدرسة الاستشرافية الفرنسية والبريطانية أعرق من المدارس الاستشرافية الألمانية أو الروسية أو الإيطالية... بل إنه مثلا "كانت ثمار بحوث الاستشراق الألمانية تتمثل في تطوير تقنيات البحث العلمي وتطبيقها على النصوص والأساطير والأفكار واللغات التي جمعها رجال الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية، دون مبالغة، من الشرق"⁽²⁾.

وعلى هذا الأساس فقد "كانت باريس لمدة تزيد على النصف الأول للقرن التاسع عشر عاصمة العالم الاستشراقي (وعاصمة القرن التاسع عشر وفقا لما يقوله فالتر بنيامين)"⁽³⁾.

يعود تاريخ علاقة فرنسا بالشرق عامة وبالإسلام خاصة إلى زمن قديم جدا، يمكن تحديد نقطة انطلاقه إلى فتح الأندلس وما نتج عنه بعد ذلك، حيث تقدّم المسلمون نحو الشمال الشرقي لاسبانيا في الربع الأول من القرن الثامن الميلادي بهدف تأمين الحدود الشمالية للأندلس وهناك كان أوّل احتكاك بين المسلمين وفرنسا التي لم تكن قد تكونت بعد كوحدة سياسية بل لم تكن موجودة كاصطلاح جغرافي، حتى أن اللغة الفرنسية يومئذ لم تكن قد تكونت بعد⁽⁴⁾.

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 91.

(2) نفس المرجع ص 113.

(3) نفس المرجع.

(4) أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، ص 292، دار النهضة العربية، بيروت 1999.

وتعتبر معركة بلاط الشهداء سنة 732م/114هـ وهزيمة الجيش الإسلامي بها بقيادة عبد الرحمن الغافقي نهاية الفتوحات الإسلامية في أوروبا الغربية⁽¹⁾.

وعليه فإن فرنسا كانت نقطة الصدام الأولى التي صدّت (المسلمين) عمليا بالقرب من مدينة بواتييه الفرنسية في موقعة بلاط الشهداء سنة 732م التي جرت بين جيوش المسلمين بقيادة عبد الرحمن الغافقي وجيوش الفرنجة بقيادة شارل مارتل، وتوقفت بعدها موجة الزحف وأخذت في الانحسار التدريجي الذي استمر نحو ثمانية قرون غادر العرب بعدها أوروبا سنة 1492م بسقوط آخر معاقلهم بالأندلس⁽²⁾.

إلا أن معركة بلاط الشهداء عام 732م وإن كانت تلك المعركة التي توقفت فيها الفتوحات الإسلامية نحو أوروبا الغربية، إلا أنها كانت بداية اتجاه الفرنسيين نحو البحث عن المنجزات الحضارية العربية والعكوف عليها والاستفادة منها، وهذا ما يتجلى في سعي علماء فرنسا وعلى رأسهم مطران مدينة طليطلة المطران ريمون وهو فرنسي بعد سقوط طليطلة عام 1085م في يد الملك الأسباني ألفونس السادس، إلى العكوف على كنوز المخطوطات العربية في المدينة المستسلمة لدراستها وترجمة جانب منها⁽³⁾. واستمرت هذه العلاقة في عهد هارون الرشيد وشارلمان في القرن الثامن الميلادي⁽⁴⁾.

ضف إلى ذلك أن فرنسا "البنت البكر" للكنيسة، قد لعبت دورا في تأجيج الصراع مع المسلمين وذلك من خلال نداء كليرمون (فرنسا) الذي أطلقه البابا أوربان الثاني الفرنسي (الأصل) في 27 نوفمبر 1095م والذي دعى فيه "المؤمنين بالتوجه نحو القدس لتخليصها من الكفار" وقد كان ذلك بمثابة الشرارة الأولى للحروب الصليبية كما أن الملك الفرنسي لويس التاسع (1214-1270م) قد قاد حملتين صليبيتين على بلاد المسلمين الأولى عام 1248م والثانية عام 1270م. حيث أن ذلك قد جعل الكنيسة

(1) نفس المرجع، ص294.

(2) أحمد درويش، الاستشراق الفرنسي والأدب العربي، ص08، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997.

- فليب حتي، تاريخ العرب، ص278.

(3) نفس المرجع ص09.

(4) فليب حتي، تاريخ العرب، ص364.

الكاثوليكية ترفعه إلى مرتبة القديس عام 1297م ليعرف بعد ذلك بلويس المقدس Saint Louis.

هذا وقد استطاعت فرنسا قبل غيرها من الأمم الأوروبية أن تربط علاقات مميزة مع الدولة العثمانية في وقت كانت فيه مملكة فرنسا قد أشرفت على هلاك محقق⁽¹⁾ حيث طلب "فرانسوا الأول" ملك فرنسا من السلطان العثماني "سليمان القانون" أن يغزو ملك المجر في حين يهاجم هو "شارل الخامس". وقد تطورت العلاقات بين الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" والسلطان "سليمان القانوني" حيث نجحت بينهما "المفاوضات التي شرع فيها سنة 1527-1528م (933-934هـ) مع الباب العالي، ومنح سليمان فرانسوا الأول كل ما أراد باستثناء إرجاع كنيسة بالقدس حولت مسجداً⁽²⁾ كما استطاعت فرنسا إبرام معاهدة تجارية كانت أساس الامتيازات التي بفضلها ستمارس فرنسا خلال قرون عديدة حمايتها السياسية والدينية على المشرق⁽³⁾ وهذا ابتداء من 1535.

أما على المستوى الثقافي والعلمي فإن فرنسا قد طلبت الثقافة العربية في مدارس الأندلس وصقلية لتتحول ابتداء من 1200م وطوال ثلاثة قرون كعبة الفلاسفة وزعيمة التفكير الحر في أوروبا جمعاء⁽⁴⁾ وقد كان للبابا "سلفستر الثاني" والبابا "هونوريوس الرابع" (إنشاء معهد لتعلم اللغات الشرقية 1285م) والبابا "إكليمنضس الخامس" (1311-1312م) بإنشاء كراس للعربية والعبرية والكلدانية⁽⁵⁾ وجمع من الرهبان أثر كبير في إنشاء كراسي للدراسات الإسلامية واللغة العربية. وقد استمرت عملية بحث العلماء ورجال الدين الفرنسيين على المخطوطات العربية وتصنيفها ولعلّ المزيّر "جون باتيست كلوبير" Jean-Baptiste Clobert (1619-1683) يعتبر من أشهر من قام بهذا الدور في القرن 17 عندما كلف بعض المعتمدين في الشرق في البحث عن المخطوطات العربية لتزويد مكتبة الملك "لويس الرابع عشر" بها... كما حدث مع

(1) أندري كلو، سليمان القانوني، تعريب محمد الرزقي، ص 159، دار التركي للنشر، تونس 1991.

(2) نفس المرجع، ص 163.

(3) نفس المرجع، ص 170.

(4) نجيب العقيلي، المستشرقون، ج 1، ص 138-139.

(5) نفس المرجع.

البعثة التي أرسلها "كلوبير" إلى المشرق العربي فطافت في المدن الرئيسية في البلدان العربية ما بين سنتي 1671 و1675م ثم عادت إلى فرنسا حاملة معها ثروة طيبة من هذه المخطوطات العربية⁽¹⁾.

ثم جاءت حملة نابليون (1798-1801م) باعتبارها أولى الخبرات التي مكنت الاستشراق الحديث من الظهور وذلك من خلال الكم الهائل من العلماء والمتخصصين في مختلف العلوم والفنون الذين صحبوا "نابليون بوناپرت" إلى مصر، حيث بلغ عددهم 175 عالما مما جعل الفرنسي "شارل رو" مؤلف كتاب (بوناپرت حكم مصر) يصف حملة "نابليون" بقوله: " لم يحدث من قبل إطلاقا لجيش ذاهب لغزو أحد البلاد، أن أخذ معه دائرة معارف حية مثل هذه"⁽²⁾ وقد كانت جموع هؤلاء العلماء بمثابة "الفرقة العلمية" من فرق الجيش، وكان عمله يتسم بطابع هجومي لا يقل من طابع الجيش ألا وهو ترجمة مصر إلى اللغة الفرنسية الحديثة⁽³⁾.

كما لا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى العديد من المؤلفات التي تتعلق بأدب الرحلات نحو البلدان الإسلامية وعلى رأسها:

- **المكتبة الشرقية:** أو المعجم الشامل الذي يشتمل كل ما يختص بمعرفة شعوب الشرق، تواريخها وتقاليدها الحقيقية أو الخرافية، دياناتها، مللها وسياساتها، علومها وفنونها... بقلم "مسيو دربلو" في القرن السابع عشر⁽⁴⁾. بل إن هذه المؤلفات قد بلغت حوالي 600 عنوان من القرن 15 إلى أواخر القرن 18 منها أزيد من 200 في القرن 17⁽⁵⁾.

(1) أحمد درويش، الاستشراق الفرنسي، ص10-11.

(2) إرجع إلى الصفحة وما بعدها.

(3) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص157.

(4) تييري هنتش، الشرق المتخيل، ص168.

(5) Jean Thévenot, voyage du levant, p05.

وعموما فقد انشرت مدارس اللغات الشرقية في العديد من المدن الفرنسية على غرار: باريس، ليون، سترسبورج، بوردو، تولوز، ريمس... مما جعل فرنسا تعتبر وبحق عاصمة العالم الإستشراقية في القرن التاسع عشر⁽¹⁾.

بلغت المدرسة الاستشراقية الفرنسية في عهد "سلفستر دي ساسي" 1757م بداية الاستشراق الحديث من خلال أنه كان يكتب مثل كاهن أصبح علمانيا فأصبح الشرق مذهب الديني وطلابه رعايا كنسية... كما أنه كان يقدم ما يكتب لا باعتباره شيئا جديدا بل باعتباره مقتظا منقحا من أفضل ما سبق فعله أو قوله أو كتابته⁽²⁾.

ومن المعلوم أن المنشور الأول الذي صاغته فرنسا في جانفي 1830 والذي وجّه من طرف الجيش الفرنسي إلى الكراغلة والذي حرّر من قبل "الماركيز دي كليرمون تونير Clermont Tonnere تحت إشراف "دوبورمون" وبمساعدة "سلفستر دي ساسي"⁽³⁾ ويكفي أن تركة "دي ساسي" في تلامذته كانت كبيرة " فكان كل متخصص في الثقافة العربية في أوروبا إبان القرن التاسع عشر، ينسب أصول حجّته الفكرية إلى ساسي، وكانت الجامعات والأكاديميات في فرنسا وإسبانيا والنرويج والدانمرك وخصوصا في ألمانيا حافلة بالتلاميذ الذين "تشكلوا" على هدى خطاه ومن خلال لوحات المنتخبات التي هيّاها عمله⁽⁴⁾.

ملاحظة: كثير من المترجمين المستشرقين المصاحبين لنابليون كانوا من تلامذة سلفستر دي ساسي . الذي أصبح معلما لجميع كبار المستشرقين تقريبا في أوروبا... وكانت لكثير منهم فائدة سياسة في حملة نابليون على مصر⁽⁵⁾.

مثال آخر عن المدرسة الاستشراقية الفرنسية يتجلى في الأديب "شاتوبريان" (1768-1848) الذي كتب كتابا يسجل فيه تفاصيل الرحلة التي قام بها إلى القدس عامي 1810-1811 عنوانه "رحلة من باريس إلى القدس ومن القدس إلى باريس"

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 113.

(2) نفس المرجع ص 214.

(3) Michel Habart. Op cit. P05.

(4) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 220 - 221.

(5) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 156.

حيث كان يرى أن "بونابرت" هو آخر الصليبيين... وأن الشرقيين يحتاجون "الفتاح"... وأن الفتح الغربي للشرق لم يكن غزوا بل تحريراً⁽¹⁾.

ضف إلى ذلك الكونت "دي فولني 1757-1820 وهو مستشرق ورحّاله فرنسي، قدم إلى مصر وسوريا أقام بهما في الفترة الممتدة من 1783 إلى 1787 حيث ألف كتابا في مجلدين عنوانه "رحلة إلى مصر و سوريا" 1787 وكتاب آخر بعنوان "تأملات في الحرب الجارية مع الأتراك" (1788).

وقد كان لمؤلفات فولني السابقة الذكر أهمية خاصة لدى نابليون بونابرت الذي اعتبرها (خاصة رحلة إلى مصر وسوريا) بمثابة "توراة مغامراته الإسلامية في مصر ومن ثم خصّ به قادة جنوده".

وقد كانت آراء فولني معادية للإسلام باعتباره ديناً ونظماً للمؤسسات السياسية⁽²⁾ وكان فولني يرى أن الطموح الاستعماري الفرنسي من المحتمل أن يتحقق في الشرق الأدنى.

ونحن نرى البلاد العربية والإسلامية كلها نظراً لما شرحه فولني فيها أي يمكن توسيع منطقة الشرق الأدنى لتضم كل البلاد العربية والجزائر بالخصوص.

حيث قام فولني بتعداد العقبات التي تواجهها أي حملة عسكرية فرنسية في الشرق، وقد استفاد نابليون بونابرت من هذه الآراء، وهذا ما عبّر عنه في كتابه: "الحملتان على مصر وسوريا 1798-1799" وهو الكتاب الذي أملاه أثناء منفاه في جزيرة "سانت هيلانة" على الجنرال "برتراند، حيث قال فيه أن: فولني كان يعتقد بوجود ثلاثة حواجز أمام الهيمنة الفرنسية على الشرق، وأن على أي قوة عسكرية فرنسية أن تخوض، من ثمّ ثلاث حروب:

- الأولى ضد إنجلترا والثانية ضد الباب العالي العثماني والثالثة - وهي أصعبها - ضد المسلمين⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع ص 278-279.

(2) نفس المرجع ص 153.

وعليه فقد اعتبرت مؤلفات فولني: "الرحلة" و"التأملات" نصين فعالين يستطيع أي أوروبي يريد بالفوز في الشرق أن يستعملها⁽²⁾. بهدف إخضاع الشرق.

وصورة أخرى لتأثير مؤلفات فولني على نابليون بونابرت ومدى ترابط الاستشراق والحكومات والإمبراطوريات: هي إصدار نابليون تعليمات صارمة لنائبه كليبر بأن يدير مصر دائما، بعد رحيله، من خلال المستشرقين والزعماء الدينيين الإسلاميين الذين يستطيع المستشرقون استمالتهم، أما أي منهج آخر فهو باهظ التكاليف وبالغ الحمق⁽³⁾.

كما لا يفوتنا في هذا الصدد الكتاب الموسوعة بعنوان "وصف مصر" الذي نُشر في 23 مجلدا في الفترة الممتدة من 1809 إلى 1828 من قبل مجموعة من العلماء الفرنسيين الذين شاركوا في الحملة على مصر. هذا الكتاب الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في دراسة المشروعات الاستشراقية الحديثة.

هذا الكتاب الذي جاء في تصديره التاريخي الذي كتبه "جان بابتيست جوزيف فورييه" أمين معهد مصر (الذي إنشأه نابليون عام 1789):

"إن هذا البلد الذي نشر معارفه إلى عدد كبير من الأمم غارق اليوم في لجة الهمجية... وأراد نابليون أن يقدم إلى الشرق نموذجا أوروبيا نافعا، وأخيرا أن يزيد حياة سكانه هناءً وسرورا، وأن يقدم لهم جميع مزايا حضارة بلغت الكمال. وكان من المحال تحقيق ذلك لولا الاستعانة المستمرة في المشروع بالفنون والعلوم"⁽⁴⁾.

فمن الواضح الجلي في هذا الكتاب الموسوعة أن مصر التي سقطت في الهمجية بعدما كانت عليه من عظمة في الماضي يجب أن تقدم لها يد المساعدة من قبل حضارة أوروبا التي بلغت الكمال، علما أن مصر وما تمثله من أهمية للإستراتيجية الامبريالية

(1) نفس المرجع ص 154. يمكن الرجوع إلى:

- Napoléon, campagnes d'Egypte et de Syrie, 1798-1799 : mémoires pour servir l'histoire de Napoléon (Paris, Comou, 1843) 1 : 121.

(2) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 154.

(3) نفس المرجع، ص 155.

(4) نفس المرجع، ص 159، انظر كذلك:

- Description de l'Egypte, préface historique par Fourier vol 1, p1 et iii .

وهذا ما سبق ذكره ونحن بصدد تعرضنا إلى مؤلف الكونت دي فولني: "رحلة إلى مصر وسوريا" والذي اعتبر فيه أن هناك ثلاث عقبات تحول دون احتلال فرنسا للشرق ألا وهي: - إنجلترا - الدولة العثمانية - المسلمون. وعليه فعلى فرنسا أن تخوض ثلاثة حروب في سبيل احتلال الشرق وإحاقه بالإمبراطورية الفرنسية وهذا ما سعى إلى تحقيقه "نابليون بونابرت"، حيث اعتبرت عملية احتلال مصر مرحلة من مراحل تحقيق هذه الإستراتيجية الإمبراطورية، والشيء الملفت للانتباه هو تناغم العامل الفكري مع العامل السياسي أو بعبارة أخرى الاستعانة المستمرة بين الإستراتيجية الإمبراطورية والفنون والعلوم والتي لعب المستشرقون الدور الكبير في بلورتها وصياغتها من خلال مؤلفاتهم التي اعتبرت كتابا إرشاديا لما تلاها من حملات ورسم سياسات إمبراطورية كانت إفريقيا وآسيا أهم محطاتها. أما الأباطرة والملوك والحكام فقد استعانوا بوسائل المعرفة الغربية ومنها الدراسات الاستشرافية وبالقوة الغربية في تحقيق الإستراتيجية الإمبراطورية.

إلا أن الفشل العسكري الذي مُني به الاحتلال الفرنسي لمصر عام 1801 لم يثن نابليون عن إستراتيجيته الإمبراطورية، بل إنه صوّب أنصاره نحو الجزائر التي سوف يرسل إليها الرائد بوتان بهدف جمع المعلومات التاريخية، الإحصائية والطبوغرافية في الفترة الممتدة من 24 ماي إلى 17 جويلية 1808⁽¹⁾ وإعداد خطة لاحتلالها. ذلك أن نابليون لم ينسَ هزيمته أمام الجزائر ودفعه الجزية لها حيث اعتبر ذلك هزيمته الوحيدة حتى موسكو عام 1812⁽²⁾.

وحتى لا نغوص أكثر في المدرسة الاستشرافية الفرنسية تجدر الإشارة هنا إلى أن فرنسا قد ظهرت بها العديد من المجالات والدوريات الخاصة بالاستشراق أو وثيقة الصلة به. وتهتم هذه المجالات والدوريات جميعها بالعرب في تحقيق تاريخهم

(1) Boutin, aperçu historique, statistique et topographique sur l'Etat d'Alger, troisième édition, paris 1830. pvj.

(2) إميل لودفيغ، البحر المتوسط، ترجمة عادل زعيتير، ص 740-741، دار المعارف، مصر 1952.

وجغرافيتهم وأنسابهم وبحث أديانهم وشرائعهم ومذاهبهم وأخلاقهم، ودرس لغاتهم وعلومهم وآدابهم وفنونهم أهمها⁽¹⁾:

- صحيفة العلماء Le journal des savants , Paris (1665)

اختصت أساسا بالعرب والإسلام وقد نيفت أجزاءها على 330 مجلدا.

- المجلة الآسيوية Revue asiatique, paris (1822)

يتردد عدد صفحات الواحد منها ما بين 300 و 700 صفحة تناولت القارة الآسيوية، ولا سيما العالم العربي الإسلامي.

- المجلة الإفريقية Revue africaine (1856) .

وقد صدر منها 106 عددا من سنة 1856 إلى سنة 1962.

- المجلة التاريخية Revue historique, Paris (1876)

صدرت عام 1876 بفرنسا و مازالت تصدر إلى يومنا هذا.

وعليه فإن المدرسة الاستشرافية الفرنسية من خلال ما مرّ بنا من إنجازات حققتها وأبواب طرقتها، فإنه يتبين لنا أنها كانت فعالة إلى درجة كبيرة وذلك من خلال مساهماتها في الإمبراطورية الفرنسية بكم هائل من المنجزات الفكرية والعلمية تمحورت حول دراسة اللغات الشرقية والأنثربولوجيا والدين والأخلاق والآداب الشرقية عامة والعربية - الإسلامية خاصة، حيث جاءت هذه الدراسات قبل أو أثناء أو بعد العمليات العسكرية (الاحتلال) وهو ما رأيناه خلال الحروب الصليبية والدور الذي لعبته فرنسا الدينية (إشارة إلى البابا وأن الذين ينحدرون من أصول فرنسية، أوروبان الثاني (1042-1099م) سلفستر الثاني الذي تولى مهام البابوية في الفترة الممتدة من (999-1003م) إضافة إلى جيوش من رجال الدين الذين اضطلعوا بمهمة البحث والتنقيب في تاريخ وجغرافية ودين ولغة وآداب العرب والمسلمين... وكذا فرنسا السياسية (إشارة إلى لويس التاسع، لويس الرابع عشر، روشيليو، نابليون بونابرت...) هذه الدراسات التي تمثلت في كم هائل من المؤلفات والمجلات والدوريات لم تكن دراسات بغرض الأبحاث العلمية فقط، وإنما كانت دليلا استعان به الإمبراطورية في

(1) نجيب العقيلي، المستشرقون، الجزء 1، ص 147-148.

تنفيذ إستراتيجيتها الامبريالية. وتحقيق أهدافها التوسعية الاستعمارية ذلك أن الإمبراطورية والامبريالية والاستعمار استطاعت بفضل الدراسات الاستشرافية أن تشكل توليفة متجانسة ميّزت العصر الحديث عامة والقرن 19 خاصة ذلك القرن الذي بلغت فيه هذه التوليفة أوج تكاملها وانسجامها وتنسيقها. وهذا ما جعل بعضهم يرى: "أن أساس الإمبراطورية هو الفنون والعلوم، أزلهما أو حُط من قدرهما تختفي الإمبراطورية"، إن الامبراطورية لتتبع الفن، لا العكس كما يفترض الانكليز⁽¹⁾ للتدليل على مدى ترابط العامل الثقافي بالعامل السياسي اللذان يكملان ويخدمان بعضهما البعض.

- المبحث الخامس - المدرسة التنصيرية (التبشيرية):

منذ ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي وانتشاره الكبير بعد ذلك إلى شبه الجزيرة العربية جميعها والشام والعراق ومصر وبلاد فارس والمغرب الغربي والأندلس... ووقوفه سدًا منيعًا في وجه الاستعمار يومئذ الفارسي والبيزنطي وانتشار النصرانية، ثم امتداده إلى البلاد التي كانت خاضعة للنصرانية نفسها الشام والعراق ومصر... فقد عازمت الدول الأوروبية بمساندة الكنيسة ورجال الدين على الوقوف في وجه التمدد الإسلامي أولًا ثم التوغل في البلاد الإسلامية وذلك من خلال التبشير بالنصرانية والتمكين لها، كما انبرى رجال الدين الفكر والقلم لدراسة تاريخ البلاد العربية الإسلامية وجغرافيتها والوقوف على ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعلم لغاتها وآدابها والتعمق في دراسة الدين الإسلامي... كل ذلك بهدف إنجاح الإستراتيجية الغربية في صراعها مع الشرق عامة والشرق العربي والإسلامي خاصة.

ومن خلال الدراسة التاريخية للصراع بين الغرب والشرق وسعي الأول لفرض سيطرته وهيمنته على الثاني فقد اتضح أن التبشير والاستشراق كانا مقدمة أساسية للاستعمار الأوروبي.

(1) إدوارد سعيد، الثقافة والامبريالية، ص 83.

وقبل إبراز المدرسة التبشيرية في التمكين للاستعمار وتبادل الأدوار معه في إفريقيا وآسيا مع التركيز على البلاد العربية الإسلامية ومدى تعاون وتنسيق المدرسة التبشيرية والاستشرافية. كان لزاما علينا أن نقف عند مدلول كلمة التبشير لغة واصطلاحا وتاريخ التبشير وأهم إنجازاته والصعوبات التي وقفت في طريقه.

ثم العلاقة بين التبشير والاستعمار والاستشراف وتبادل الأدوار بينهما في البلاد العربية الإسلامية. لنصل إلى المدرسة التبشيرية الفرنسية، وما هو الدور الذي لعبته في التمكين للاستعمار الفرنسي بالجزائر؟ وما هي التبريرات التي صاغتها بهدف إضفاء الشرعية على الاستعمار وتبريره دينيا وأخلاقيا؟.

1 - التنصير (التبشير):

أ - مفهوم التنصير:

- لغة:

- التبشير لفظة مشتقة من بشر بمعنى فرح وتهلل، ومنه البشارة، وهي الخبر السار الذي لا يعلمه المخبر، والبشرى هي ما يبشّر به أو ما يعطاه المبشّر⁽¹⁾.

- تعد لفظة التبشير من الألفاظ المرادفة للتنصير، بيد أن استخدام هذه اللفظة توحى بغير مضمونها ومعناها، إنهم يعنون بذلك: التبشير بالمسيح عليه السلام ودينه.

قال ابن سيده: والتبشير يكون بالخير والشر كقوله تعالى: " فبشرهم بعذاب أليم " سورة الانشقاق:24. وقال الجوهري: بَشَرْتُ الرجل أَبْشُرُهُ بالضم، بَشْرًا وبُشُورًا من البُشْرَى، وكذلك الإِبْشَارُ، والتَّبْشِيرُ ثلاث لغات، والإِسم البَشَارَةُ والبُشَارَةُ بالكسر والضم.

يقال: بَشَرْتُهُ بمولود فأبْشَرَ إِبْشَارًا أي سُرَّ.

وتقول: أبْشِرْ بخير، بقطع الألف، وبَشَرْتُ بكذا، بالكسر، أبْشَرُ أي اسْتَبْشَرْتُ به⁽²⁾.

(1) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء 1، ص58، الطبعة الثانية، دار الفكر سوريا 1972.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص61، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.

- التنصير في اللغة:

جاء في لسان العرب: أن التنصير هو الدخول في النصرانية.
ويقول صاحب القاموس المحيط: النصرانية والنصرنة واحدة النصارى.
ويقال نصراني وأنصار.
ونصره: جعله نصرانيا.
وتنصر: دخل في دينهم⁽¹⁾.

- اصطلاحا: والتبشير بالمعنى الاصطلاحي يطلق على دعوة النصارى الآخرين إلى النصرانية⁽²⁾.

ويكاد المعنى الاصطلاحي لا يفرق كثيرا عن المعنى اللغوي، فهو في الاصطلاح: الدعوة إلى النصرانية واعتناقها، وفي الحديث "ما من مولود يولد إلا على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرّانه أو يمجّسانه..."⁽³⁾. وفي الاصطلاح: تطلق على الذي جاء به عيسى عليه السلام إلى بني إسرائيل منذ حوالي 1900م.⁽⁴⁾

والتنصير عند النصارى هو:

هجوم المسيحية على الديانات المستوطنة في البلاد، وكيفية الدعوة للمسيحية، والعمل على تشويه صورة الديانات الأخرى لدى المسيحيين أنفسهم وخصوصا الإسلام⁽⁵⁾.

ب - ماهية حركة التنصير:

حركة التنصير، أو حركة التبشير كما سماها البعض، هي إحدى إفرازات الحركة الصليبية، بل أحد وجهيها، فقد تأسست لتحقيق أهداف هذه الحركة، وفي ظلها وبجهودها نبئت، وبين ظهرانيها تمت وترعرعت⁽⁶⁾.

وعليه فقد أطلق الأوروبيون على عملية تحويل البلاد العربية والإسلامية إلى النصرانية اسم التبشير، أي التبشير بالنصرانية، وأجمع الأوروبيون في كل عواصم

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص211، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.

(2) إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء 1، ص58، الطبعة الثانية، دار الفكر سوريا 1972.

(3) حديث متفق عليه، رواه البخاري في الجنائز، رقم (1353) ومسلم في القدر رقم (2655) عن أبي هريرة.

(4) محمد فريد وجدي، دائرة المعارف القرن العشرين، ج9، ص197، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ط3.

(5) يوسف عبد، دراسات في التبشير والاستشراق، ص14، مطبعة الحسين، 1992.

(6) ممدوح حسين، مدخل إلى حركة التنصير، ص5، دار عمار، عمان ط1، 1995.

أوروبا على هذا الاسم، ومن هنا أصبح "التبشير" مصطلحا عندما يذكر بين الباحثين وغيرهم يفهم ويعرف المراد منه، وهو "التنصير" أي اعتناق الديانة النصرانية وترك الديانات الأخرى الذي يعتنقها الفرد المسلم أو غير المسلم⁽¹⁾.

بل إن التنصير لم يقتصر على البلاد العربية والإسلامية فقط، بل تعداه إلى البلاد الإفريقية والآسيوية بهدف إعاقة المد الإسلامية من جهة في هذه المناطق والتمكين للاستعمار الأوروبي في هذه المناطق عبر جعلها قابلة للاستعمار أولا في سبيل تحويلها إلى مستعمرات، ولا يمكن أن يتم تحويل هذه المناطق وشعوبها إلى مستعمرات وأيدي عاملة في خدمة المستعمر دون تغيير في البنى الدينية والفكرية والعقائدية وهذا من خلال عملية الهدم والبناء أو التحليل والتركيب بحسب تعبير المستشرق الأب شاتليه في مجلة العالم الإسلامي: "الغارة على العالم الإسلامي"⁽²⁾.

وهذا ما يعني أن الاستعمار والتبشير قد تعاونوا في سبيل إخضاع إفريقيا وآسيا حيث "اتجه المستعمرون إلى استعباد جسد الإفريقي، أما المنصرون فقد استهدفوا روحه"⁽³⁾. ويمكن إبراز عملية استعمار قارة إفريقيا على سبيل المثال،- وينطبق ذلك على آسيا كذلك- في اتجاهين اثنين هما⁽⁴⁾:

- اتجاه عسكري يعتمد القمع والبطش.

- اتجاه تفريغ الإفريقي من إفريقيته وروحه، ونقل التراث المسيحي إلى إفريقيا، إذ أنه من المعلوم أن الاستعمار لا يمكنه أن يعيش وينتشر في ظل استمرار الأوضاع الثقافية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية... السابقة له. لذا فإنه يلجأ إلى تغيير المعادلة تغييرا جذريا، وهذا دأب كل الاستعمارات السابقة والحالية واللاحقة. ويمكن اتخاذ الجزائر وفلسطين وإفريقيا الجنوبية كنماذج مكتملة الصورة عن

(1) أحمد سعد الدين البساطي، التبشير و أثره في البلاد العربية و الإسلامية، ص03، دار أبو المجد للطباعة بالهرم 1989.

(2) Le Chatelier, revue du monde musulman, la conquête du monde musulman, volume XVI, n° X, Novembre 1911, p7.

(3) عبد العزيز الكحلوت، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، ص67، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 1992.

(4) نفس المرجع، ص10.

السياسات الاستعمارية التي طبقت بها والتي لعبت المخابر الكولونيالية فيها دورا لا يستهان به في سبيل التمكين للاستعمار وإطالة عمره إلى أقصى حد ممكن.

إن استمرار الأوضاع كما كانت عليه قبل الاستعمار يتنافى والاستعمار، لذا يسعى الاستعمار قبل أو أثناء وبعد حدوثه إلى تغيير الواقع العام للمناطق المستعمرة بهدف صقلها وعجنها وفق مقتضياته ومتطلباته، أي أن الاستعمار يعمل على توفير فرص بقاءه ونجاحه وذلك بتهيئة الظروف التي من شأنها إطالة عمره أو الحيلولة دون القضاء عليه وطرده من المناطق المستعمرة.

ولما كان الدين أحد أهم الدوافع الروحية للمؤمنين بصدّ العدو ومقارعته وإفشال خططه، باعتباره "فسادا في الأرض"، وذلك من خلال دعوة المؤمنين للتضحية في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم من أجل دحر الاستعمار، فقد شهدت محاولات أوروبا المسيحية للسيطرة على أراضي وممتلكات المسلمين منذ أواخر القرن 11 وإلى غاية أواخر القرن 13- والتي اصطلح على تسميتها بالحروب الصليبية - انهزما وتراجعا كبيرين نظرا للروح التي انتشرت في صفوف المسلمين والتي عندما وجدت القيادة الحكيمة الراشدة ممثلة في القائد صلاح الدين الأيوبي وشجرة الدر والظاهر بيبرس ونور الدين زنكي ومحمود زنكي... فقد تحولت إلى عائق كبير في وجه أوروبا الصليبية وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى فشل ذريع للحروب الصليبية بعد بداية مشجعة.

وعليه فإن هزيمة الأوروبيين الصليبين وتحرير القدس عام 1197م، وتحطيم الحملات الصليبية بعد ذلك الواحدة تلو الأخرى، جعل قادة أوروبا السياسيين والفكرين يتوصلون إلى حقيقة مفادها أن استخدام القوة العسكرية في البلاد العربية والإسلامية غير مجدٍ ونافع لأن المسلمين متى أحسوا بالخطر الوجودي فإنهم سيتوحدون وأن الدافع الأول لهذه الوضعية هو الدين أي الإسلام الذي يعتبر وقود العمليات الجهادية التي استطاعت عبر مختلف الأزمنة والأمكنة من دحر القوى الاستعمارية.

وعلى هذا الأساس فقد سعت أوروبا الصليبية بعد هزيمتها التاريخية أما المسلمين إلى تغيير خططها وأساليبها بهدف التغلغل في البلاد العربية والإسلامية وذلك من

خلال الإرساليات التبشيرية تحت غطاءات ومسميات مختلفة، هدفها إحداث التغيير المطلوب على المستوى الثقافي والفكري والعقائدي بهدف جعل الاستعمار مقبولا بل ومطلب تتبناه الشعوب الهمجية والمتخلفة في إفريقيا وآسيا.

2- بداية التنصير (التبشير):

بعد فشل الحروب الصليبية عسكريا وعقائديا وخروج الصليبيين من بلاد المسلمين دون تحقيق أهدافهم التي قدموا من أجلها تكون قد انتهت صفحة صاخبة من الصراع بين العرب وأوروبا، لتبدأ صفحة أخرى⁽¹⁾ تتمثل في إدراك البابوية والملك لويس التاسع: " أن هذه الحملات المسلحة الداعية إلى التنصير بالقوة لم تؤتِ أكلها، ولم تصل إلى المراد منها، فكان إن اتجهت البعثات التنصيرية لنشر مبادئ النصرانية بين المسلمين عن طريق الإقناع لا عن طريق الحرب والتدمير.⁽²⁾

أ- من الحروب الصليبية إلى لويس التاسع:

وكان الملك لويس التاسع (1214- 1270م) ممن بذل جهدا جهيدا في هذا الاتجاه، متعاوناً مع البابا "أونست الرابع" Innocent IV حيث أشار عليه بإنشاء جمعية التبشير الأولى عام 1253م، وهي الجمعية التي ضمت عددا كبيرا من المنصرين الفرنسيين والدومينكان.⁽³⁾ علما أن لويس التاسع الذي أسر في مصر، قد وضع طريقة جديدة لتنصير العالم الإسلامي، فوضع خطوطا رئيسية لهذه الخطة يقوم أساسا على:

- تحويل الحملات الصليبية العسكرية إلى حملات صليبية سلمية.
- تجنيد المبشرين الغربيين في معركة سلمية لمحاربة الإسلام ووقف انتشاره ثم القضاء عليه سلميا.
- العمل على استخدام نصارى الشرق في تنفيذ سياسة الغرب.

(1) عبد العظيم رمضان، الصراع بين العرب وأوروبا من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية، ص129، القاهرة، دار المعارف 1983.

(2) أكرم كساب، التنصير، ص 143، مركز التنوير الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ.

(3) نفس المرجع، ص144.

- العمل على إنشاء قاعدة للغرب في قلب الشرق العربي، يتخذها الغرب نقطة ارتكاز له، ومركزا لقواته البحرية، ولدعوته السياسية والدينية.

ومنها - أي من هذه القاعدة - يمكن حصار الإسلام والوثوب عليه كلما أتاحت الفرصة لمهاجمته. وقد عين لويس التاسع لإنشاء هذه القاعدة الأرض الممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط من غزة حتى الإسكندرية وتشمل فلسطين والأردن والبلاد المقدسة ثم لبنان بأسرها⁽¹⁾⁽²⁾.

وللإشارة في هذا الصدد، أن الملك الفرنسي "لويس التاسع" الذي رفع إلى درجة قديس عام 1297م وعرف بعد ذلك بالقديس لويس، هو الذي استنتج بعد سجنه في مصر وخلال خلوته في معتقله بالمنصورة أتاحت له الفرصة هادئة ليفكر بعمق في السياسة التي كان أجدر بالغرب أن يتبعها إزاء العرب والمسلمين.

وقد انتهى به هذا التفكير إلى تلك الآراء والمآخذ التي أفضى به لأعوانه المخلصين أثناء رحلته إلى عكا مقلعا إليها من دمياط...⁽³⁾.

أن القضاء على الإسلام والمسلمين بالوسائل العسكرية أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا، لذا وجب تغيير الوسائل مع الاحتفاظ بنفس الغايات، أي استخدام الوسائل السلمية للقضاء على الإسلام. وقد وجدت الحركة التنصيرية بعده في هذه الوصية نبراسا ودليلا للمستقبل وهذا ما انتهجه منذ ذلك الوقت.

إن "لويس التاسع" أو "القديس لويس" الملك الأكثر مسيحية قد انتهى به التفكير خلال سجنه في المنصورة بمصر أن:

- إتحاد نصارى الغرب يبقى دائما ممكنا شريطة وجود الزعيم القوي.

- أن هزيمة النصارى يؤدي دوما إلى تفريقهم وانهلال عرى وحدتهم.

(1) أكرم كساب، التنصير، ص145، انظر كذلك: - محمد الغزالي، معركة المصحف في العالم الإسلامي، ص154، نهضة مصر، الطبعة الخامسة، 2005.

(2) محمد الغزالي، معركة المصحف، ص152.

- أن النعرة الدينية في الغرب لم تعد كافية لإثارة الحروب الصليبية ضد الإسلام والانتصار عليهم.

- أن الحروب الصليبية قد أنهكت قوى الغرب البشرية والمالية.

وبناءً على ذلك توصل الملك لويس التاسع، الملك الأكثر مسيحية، إلى نتيجة مفادها أن القضاء على الإسلام أو -على الأقل- وقف توسعه عند حد وهو هدف حيوي بالنسبة لفرنسا وأوروبا لا يمكن تحقيقه إلا بتكتل مسيحي الشرق أولاً وقبل كل شيء. ثم توحيد صفوفهم تحت زعامة الغرب.

وأن الكنيسة أو فرنسا وحدها لم يعد في استطاعتها وحدها أن تواجه الإسلام، وأن هذا العبء لا بد من أن تضطلع به أوروبا جميعها لتضييق الخناق على الإسلام، وتقضي عليه، فيتم لها التخلص من هذا الحائل الذي يحول دون تملكها لآسيا وإفريقيا.

ويقول المؤرخ رينيه جروسيه : "إن الملك لويس التاسع كان بذلك في مقدمة كبار ساسة الغرب الذين وضعوا الخطوط الرئيسية لسياسة جديدة شملت مستقبل آسيا وإفريقيا بأسرها"⁽¹⁾.

وتعتبر الحرب الصليبية السابقة التي قادها لويس التاسع آخر جهد أوروبي كبير ضد الشرق.

والواقع أن قيادة لويس التاسع لهذه الحملة كانت استثناء بين الاتجاهات السياسية الأوروبية. إذ لم يكن زعماء أوروبا القرن الثالث عشر الميلادي متحمسين لشن حروب صليبية جديدة ضد المسلمين، لأنهم كانوا منغمسين في مشكلاتهم الداخلية من ناحية ولأنهم أدركوا عدم إمكانية فرض الوجود الصليبي بالقوة إلى الأبد⁽²⁾.

إلا أن هزيمة الصليبيين العسكرية لم تثن البابوية والكنيسة ورجالها من حلم نشر المسيحية في مختلف مناطق العالم ولا سيما في البلاد العربية والإسلامية، حيث اضطلع بهذا الدور العديد من رجال الدين المدعومين ماديا ومعنويا من أعلى السلطات الدينية والسياسية، إلا أن المتغير هنا هو تخلي أوروبا الصليبية عن أسلوب القوة

(1) نفس المرجع، ص 152-154.

(2) قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، ص131، سلسلة عالم المعرفة العدد 149، مايو 1990.

العسكرية وتبني أساليب أخرى سليمة وسياسية تطبيقا لوصية لويس التاسع. ذلك "أن الدين الإسلامي هو العقبة القائمة في طريق تقدم التبشير في إفريقيا، والمسلم فقط هو العدو اللدود لنا"⁽¹⁾.

ب- التبشير بعد الحروب الصليبية: يعتبر الإسباني "ريموند لول" (1235-1315م) Raymond Lull أول من تولى التبشير بعد أن فشلت الحروب الصليبية عسكريا وماديا أمام المقاومة الإسلامية.

حيث عكف تسع سنوات على تعلم الدين الإسلامي واللغة العربية. تمثل مشروعة في إنشاء مؤسسة هدفها تعليم القساوسة مختلف لغات البلدان الكافرة⁽²⁾، سافر إلى العديد من البلدان الإسلامية وحاور علمائها، استطاع بعد ذلك أن يطور مشروعا يتعلق بتنصير العالم عموما والعالم الإسلامي خصوصا.

ويعتبر لول أبو التبشير وواضع مناهجه ومنشئ مدارس وهو أبرز وأول من خطط لهذا المنهج. لقي حتفه في أواخر 1315 ببجاية (الجزائر)⁽³⁾.

- بعد سقوط الأندلس 1492م اضطلعت بمهمة التبشير إسبانيا والبرتغال وذلك من خلال ظهور المدارس التبشيرية التي تخرج المبشرين، وهي دور علم أنشأتها الكنائس والأديرة لدرس مناهج ثقافية خاصة، بعضها لتكوين المبشر علميا وبعضها لتهيئته للقيام بمهمته التبشيرية، وكذا الإرساليات التبشيرية وهي البعثات التي توفد من الهيئات المسيحية لتبشير الناس بالإنجيل، وأعضاؤها من المثقفين الذين تخرجوا من مدارس التبشير، وهؤلاء حين يذهبون إلى بلد ما يؤسسون به كنيسة لهم أو أكثر⁽⁴⁾.

حيث لعب الرهبان ورؤساء الأديرة دورا في وضع مشاريع تنصيرية تمثلت أساسا في درس الفكر الشرقي ولغاته ودياناته وقد كان ذلك دافعا إلى ظهور العديد من مدارس الاستشراق وكراسي الدراسات الشرقية في الجامعات الأوروبية (وهذا ما

(1) أكرم نساب، التنصير، مرجع سابق، ص151.

(2) E.Bliss, The missionary entreprise in Revue du Monde Musulman, novembre 1911pp 13-14.

(3) ممدوح حسين، مدخل إلى حركة التنصير، ص 49. انظر كذلك سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ج2، ص

1139، و R. Brunchviz, La Barbarie orientale sous les Hafside.

(4) عبد الجليل شليبي، الإرساليات التبشيرية، ص149، منشأة المعارف الإسكندرية.

أوضحناه في فصل الأول عند تطرقنا للاستشراق و المدارس الاستشراقية)، كما أن هؤلاء الرهبان قد عملوا على نقل جزء كبير من العلوم والفنون التي كانت سائدة في إسبانيا إلى بلدانهم بعد عملية الترجمة التي شهدت نشاطا مكثفا خلال هذه الفترة.

وقد أمدّت إسبانيا والبرتغال هذه المدارس والإرساليات التبشيرية بالمال وساندتهم بالجاه نظرا لحاجتها إليها خاصة بعد اكتشاف القارة الأمريكية وما تلاها من كشوفات جغرافية، إذ أن دعوة التبشير رافقت كل هذه الحركات⁽¹⁾.

قويت الحركة الاستعمارية في القرن السادس عشر، بظهور المطبعة العربية على يد "فريديناند دومتشي" 1586م. وفيه أنشئ أقل كرسي للغة العربية في الكوليج دي فرانسيس (الكلية الفرنسية، وفيه اشتد الاهتمام بكتب المعاجم والقواعد إلى أعمال أخرى كانت كلها بدافع التبشير والدعوة إلى المسيحية).

وما يمكن تأكيده في هذا الصدد أن حركة الكشوف الجغرافية لم تكن فقط من أجل الرغبة في الحصول على التوابل والذهب بل اختلطت بحسب المؤرخ هنري فيشر، المشاعر الدينية بالمطامع الاقتصادية⁽²⁾.

ارتبطت حركة التبشير بالحركة الاستعمارية التي بدأت بوادرها الأولى الاكتشافات الجغرافية. وقد اعتبرت إسبانيا والبرتغال رائدتي هذه الحركة بشقها الديني والسياسي وقد لعبت البرتغال دورا طائفا في هذا المضمار من خلال سعيها للسيطرة على ذهب إفريقيا ابتداء من 1415 واصطدامها بالعرب والمسلمين مما جعلها تسعى إلى فتح طريق مائي عبر إفريقيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر ومن ثم إلى الهند وبذلك يتحطم الاحتكار التجاري مع الشرق وتصبح البرتغال دولة كبرى⁽³⁾.

إلا أن إستراتيجية البرتغال ستصطدم بالقوة الإسلامية مما جعل البرتغال يخطط لحصار المسلمين من الشمال (أوروبا) والجنوب (مناطق استعمارية) بدول وبقوى

(1) عبد الجليل شلبي، معركة التبشير والإسلام، حركات التبشير والإسلام في اسيا وإفريقيا وأوروبا، ص21، مؤسسة الخليج العربي 1989.

(2) نفس المرجع، ص 21-22.

(3) عبد العزيز الكلوت، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، ص49.

مسيحية أو متفاوتة معها، وبهذا " اختلطت منذ البداية الأطماع الاستعمارية بالجهود التنصيرية وارتبطت كل واحدة بالأخرى⁽¹⁾.

وكان من نتائج ذلك بداية قنص الأفارقة باسم المسيح على الشواطئ الإفريقية ومن ثم بيعهم في أوروبا وغيرها وقد اعتبر ذلك عملا مقدسا. الشيء الذي أدى بعد ذلك إلى صدور مرسوم بابوي سنة 1455 اعتبر غير النصاري كفارا ينبغي إذلالهم واسترقاقهم.

وعليه فقد كان للكشوفات الجغرافية في القرن 15 و16م وما تبلور عنه في ذهنية استعمارية لدى العديد من القوى الأوروبية وعلى رأسها: إسبانيا والبرتغال ومن بعدهما هولندا في القرن 18 ثم بريطانيا وفرنسا في القرن 19 أن تضافرت جهود الطرفين: الدول الأوروبية ذات الأطماع الاستعمارية والكنيسة وخاصة في البلاد الإسلامية التي كما سبق أن أوضحنا قد وقفت في وجه الزحف الصليبي بل وانتصرت عليه. وهذا ما عرقل انتشار النصرانية من جهة، وبالتالي عرقل التوسع الاستعماري الذي كانت تنشده أوروبا خلال هذه الفترة.

إذ أن الحركة التبشيرية في نهاية المطاف استُخدمت لكسر شوكة حركة المقاومة الإسلامية بعد فشل الحروب الصليبية. ذلك أن الحروب الصليبية استطاعت أن تحقق الوحدة الإسلامية التي اعتبرت تكتلا ضد الاستعمار الأوروبي، مما جعل المبشرين الأوروبيين يسعوا إلى أن يظهروا الأوروبيين في غير مظهر المستعمر وإنما في مظهر جديد جذاب هو هداية البشر وإنقاذ أرواحهم بهدف جعل الوحدة الإسلامية تفقد حجة من حججها وسببا من أسباب وجودها⁽²⁾.

إن الحركة التبشيرية الحديثة والتي يمكن إبرازها على أنها ذراع من أذرع العملية الاستعمارية التي باشرت أوروبا في العصر الحديث، قد تضافرت جهودها مع الاستعمار من خلال سعيها الدائم " القضاء على الأديان غير النصرانية " توصلًا إلى

(1) نفس المرجع.

(2) عمر فروخ، التبشير والاستعمار، مرجع سابق ذكره، ص37.

استبعاد أتباعها⁽¹⁾. ذلك أن المعركة بين النصرانية وبقية الأديان وإن كانت تتمظهر بمظهر ديني، إلا أن المعركة الحقيقية تتمثل في السيطرة السياسية والاقتصادية. ولما كان يصعب تحقيق ذلك على الميدان، فقد ارتأى مُنظِّروا الاستعمار بالتنسيق مع الكنيسة والمستشرقين ورجال الفكر ... أن يهيئوا الأجواء النفسية والفكرية والروحية لتقبل العملية الاستعمارية، ولما كان أحد أهم العوائق في وجه الحركة الاستعمارية ولا سيما الدين الإسلامي وهو أشد الأديان مراسا في إباء الاستعباد، فقد تم التركيز على البلاد العربية والإسلامية باعتبارها مفتاح التمدد نحو إفريقيا وآسيا.

وتعتبر شهادة أحد المبشرين الذين اشتغلوا في طرابلس الغرب (ليبيا) لسنوات طوال خير دليل على وقوف الإسلام في وجه الحركة التبشيرية ومنها في وجه الحركة الاستعمارية وذلك من خلال ما توصل إليه من حقيقة لا تحتمل التأويل عندما قال:

"إن عمل (المُبشر) المسيحي بين هذا الشعب صعب جدا. فبعد عمل امتد خمسة عشر عاما صحَّ عندي أن الطريقة الوحيدة لاكتساب هذا الشعب إنما هي في النفوذ الشخصي إليه - نفوذ الرجال والنساء الذين امتلئوا بروح القدس (فجعلت لهم) قوة في حياتهم الشخصية وخلقهم الشخصي. وحتى يستطيع المبشر أن يستغل هذه القوة يتحتم عليه أولا أن يقارب المسلمين مقاربة شديدة. وهنا تبرز الصعوبة ... إن المشكلة في العمل بين المسلمين إذن وفي شمالي إفريقيا خاصة، إنما هي في إيجاد الطريقة التي تساعد فعلا على الاقتراب منهم.

"ثم إن الحاجز العظيم الذي يدعى عادة بالتعصب، وهو ذلك للجدار الشاهق من الشك والاعتزاز بالذات ومن الكره، قد بناه الإسلام حول أتباعه ليحميهم في داخله وليترك المُبشر خارجه. إنه جدار طالما أثبت، مع الأسف، أن تسلُّقه أو اختراقه مستحيل، إن رجالا من (المُبشرين) قد عملوا سنين متوالية، وفي مدينة واحدة، ثم لم يستطيعوا أن يكتسبوا صديقا أو صديقين.

(1) نفس المرجع، ص 45.

"من الصعب أن تحبّ مسلماً لأن المسلم ليس محبباً إلى النفس، ولأنه هو عادة يشمئز من الذين يحاولون الاقتراب منه إذا نالوا ثقته" (1).

3- وسائل التبشير:

استخدم المبشرون في سبيل تحقيق غاياتهم، جميع الوسائل والطرق في سبيل التبشير مستغلين في ذلك جميع المناسبات. والمبشرون مجمعون أن جميع الوسائل - مهما كانت - يجب أن تُستغل في سبيل التبشير. من ذلك قولهم: " كان الطبيب والتعليم من وسائل التبشير، ويجب أن يبقيا كذلك. أما أعمال الإحسان فيجب أن تستعمل بحكمة كيلا تذهب في غير سبيلها. يجب أن تعطى الأموال أولاً للبعءاء عن الكنيسة ثم تقلّ تدريجياً كلما اقترب أولئك من الدخول في الكنيسة (اعتناق مذهبها)، فإذا دخلوها منع عنهم الإحسان مرة واحدة." (2).

وقبل الخوض في الوسائل والطرق المتبعة في التبشير، لا بد من توزيعها بحسب أدائها: فهناك وسائل صريحة وأخرى مخفية أو متخفية (3). وأبرز الوسائل التنصيرية:

أ- الوسائل الصريحة:

وتنقسم هذه الوسيلة إلى نوعين:

- **التنصير العلمي:** القائم على النقاش أو على السفسطة والتشكيك ويعتبر "ريموند لول" من أهم رواد هذه الوسيلة.

- **التنصير القسري:** وقد تمثل في الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش واختطاف الأطفال والقرصنة البحرية... وتعتبر حالة الأندلس وإفريقيا نموذجا لهذه الوسيلة.

على أن وسيلة التنصير الصريح تضطلع بها مؤسسات تنصيرية تعرف باسم الإرساليات أو البعثات التنصيرية التي تلقي الدعم المادي والمعنوي من الحكومات الأوروبية ومن مختلف المؤسسات وتبرعات الأفراد والجماعات.

من أبرز المؤسسات التنصيرية التي عملت في البلاد العربية والإسلامية:

(1) نفس المرجع، ص47.

(2) نفس المرجع، ص48.

(3) علي إبراهيم النملة، التنصير، ص41، دار الصحوة للنشر والتوزيع. القاهرة 1993.

1 - **الآباء البندكتيون**: نسبة للقديس بندكت النورسي 477 Benedict of Norsia - 543 م⁽¹⁾.

2- **الفرنسيسكان**: وهي من أشهر مدارس التبشيرية في البلاد العربية خاصة في المشرق نشأت في القرن 13 وتنسب إلى الأب فرنسيس الأسيزي 1181-1226م الذي ذهب إلى مراكش سنة 1212 وإلى إسبانيا 1214 ولكن الرحلتين باءتا بالفشل ولم ينتصر في أي من الإقليمين واحد مع المسلمين. كما صاحب الجيوش الصليبية في حملتها الخامسة على مصر⁽²⁾ كما أسس جماعة الفرنسيسكان منطبعة عربية بالقدس عام 1846 ومركز لدراسة الكتاب المقدس بالقدس عام 1850⁽³⁾.

3- **الآباء الدومينكان**: أسسها جماعة القديس دومينكوس (1170-1221م) ومنذ القرن السابع عشر بدأوا يؤسسون لهم فروعاً في الشرق وينشؤون بها مكاتب ومعاهد⁽⁴⁾.

4- **اليسوعيون (الجزويت)**: مؤسسها القديس "اجناتياس لويولا" (1491-1559م) كان جندياً إسبانياً. وهي من الجماعات التبشيرية النشيطة. لا يكاد يخلو إقليم في العالم كله من إرساليتها⁽⁵⁾. وبالرغم من أن فرنسا كانت عدوة لليسوعيين في بلادها، إلا أنها شجعت هذه المدرسة في الخارج ولا سيما في الجزائر. حتى أن فرنسا أنفقت على اليسوعيين في الخارج ملايين الفرنكات ذهباً، كما أنها أرسلتهم إلى الخارج عمالاً سياسيين لها ودعامة اجتماعية لأرائها وخالقي مشاكل في سبيل مصالحها. ومع أن فرنسا كانت عدوة لليسوعيين في بلادها، فإنها كانت لليسوعيين في الخارج الصنم الذي يعبدونه. وكان اليسوعيون يعدون كل تعرض لفرنسا تعرض للبابا نفسه⁽⁶⁾ على

(1) عبد الجليل شلبي، الإرساليات التبشيرية، ص168.

(2) نفس المرجع، ص173-175.

(3) نفس المرجع، ص178.

(4) نفس المرجع، ص180.

(5) نفس المرجع، ص184.

(6) عمرفروخ، التبشير والاستعمار، ص121.

أننا سوف نخصص فصلا كاملا لإبراز السياسة الفرنسية بالجزائر، ثقافيا، و في المجال التعليمي وفي مجال التنصير⁽¹⁾.

5- الآباء البيض والأخوات البيض Les pères blancs et les sœurs blanches :

تأسست عام 1868 ولقيت تشجيعا من الكاردينال لافيغري الذي قدم الجزائر عام 1866، حيث دعى إلى الوقوف أمام تقدم الإسلام المخيف منذ بداية القرن 19. فالدين الإسلامي الذي أبدى ضعفه بضعف سلاطين بني عثمان في أوروبا، أصبح يزحف على الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا، ولذا وجبت مقاومته. (أنظر الحركة التبشيرية في الجزائر ص129).

ب- الوسائل الخفية للتنصير: أو التنصير التخطيطي الهادئ، يهدف إلى استدراج المسلمين باستخدام كل الوسائل كل الطرق الممكنة والمتاحة والتي لا تثير حفيظة الغير حتى ولو تطلب الأمر وقتا طويلا، المهم أن يكون فعّالا يصيب الهدف ويحقق الغاية المرسومة.

يقول اللورد كرومر أول حاكم بريطاني لمصر عن مهمة الرجل الأبيض الذي وضعته العناية الإلهية على رأس هذا البلد (مصر): هو تثبيت دعائم الحضارة المسيحية إلى أقصى حد ممكن، بحيث تصبح هي أساس العلاقة بين الناس، وإن كان من الواجب - منعا من إثارة الشكوك - ألا يعمل على تنصير المسلمين وأن يرعى من منصبه الرسمي المظاهر الزائفة للدين الإسلامي كالاحتفالات وما شابه ذلك.

ينفذ التنصير الخفي بوسائل متعددة أهمها:

- البعثات الدبلوماسية في البلاد الإسلامية عن طريق السفارات أو القنصليات أو الملحقات الثقافية والتجارية والمؤسسات الأجنبية الرسمية الأخرى.
- المستكشفون الجغرافيون في البلاد الإسلامية وغيرها التي توفدهم الجامعات والجمعيات العلمية للنظر في قضايا جغرافية وطبيعية وتعتبر أوغندا منطقة نهر النيل مثلا على ذلك. و التي لم تكن في الحقيقة إلا مقدمة للاستعمار كما حدث للعديد من

(1) أنظر الفصل الرابع: السياسة الفرنسية في الجزائر، الأعمال الثقافية، التعليم والتنصير.

البلدان الإفريقية والآسيوية، ذلك أن هؤلاء المستكشفون الجغرافيون يعدون نواة أو مثلا أو نموذجا لاستغلال الأعمال العلمية في تحقيق أهداف غير علمية.

- بعثات الطبيب والإعانة الطبية والصحية، وتعمل على خدمة النصرانية والتنصير من خلال إنشاء المستشفيات والمستوصفات والعيادات المتنقلة.

- بعثات التعليم العالمي التي تنشئ الكليات والجامعات والمعاهد العليا في المجتمعات الإسلامية وهذا ما جعل رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت "بيزوز" يقول: لقد أدى البرهان إلى أن التعليم أثنى وسيلة استغلها المبشرون الأمريكيون في سعيهم لتنصير سوريا ولبنان، ومن أجل ذلك تقرر أن يختار رئيس الكلية البروتستانتية الإنجليكية من مبشري الإرسالية السورية".

- المؤسسات العلمية التي تقدم دراسات عن العالم الإسلامي والعرب والشرق الأوسط. وهذه الظاهرة نشأت على أيدي كهنة وخدم الكنيسة وأخذت مصطلح (الاستشراق) وطلّاع المستشرقين انطلقوا من الكنائس والأديرة.

- التجار ورجال الأعمال ودورهم في نقل الأفكار. وهذا ما فعله الفرنسيون في لبنان وسوريا والمغرب وجنوب الصحراء الكبرى في البلاد التي احتلوها. ففرنسا على سبيل المثال: "تعتبر نفسها حامية المسحيين في الشرق، وخاصة الموارد في لبنان، ودعّمت فرنسا هذه السياسة المستترة بثوب ديني يتعهد العلاقات التجارية والإرساليات التبشيرية بين لبنان وفرنسا. فقد ضاعفت فرنسا عنايتها بأمور التجارة وأرسلت القناصل وأسست المكاتب والمراكز الثابتة لتسهيل أمورها".

4- العلاقة بين التنصير (التبشير) والاستعمار والاستشراق:

مند ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي فقد استطاع في "... أقل من مائة سنة عقب وفاة النبي امتد سلطان الإسلام إلى الشام وإلى مصر وإلى شمال إفريقيا حتى المحيط الأطلنطي وانتقل من مراكش إلى إسبانيا كما امتد في قلب آسيا حتى أواسطها وفي فترات متعاقبة بعد ذلك امتد إلى الهند وإلى جزر الهند الشرقية وبذلك قامت في العالم إمبراطورية إسلامية مترامية الأطراف انتقلت عاصمتها من مكة إلى دمشق ثم إلى بغداد ثم إلى القاهرة وأحييت في العالم حضارة جديدة انكشفت أمامها الحضارات

الفارسية واليونانية والرومانية ووقفت المسيحية خائفة تترقب.⁽¹⁾ وعليه فقد بدأ بظهور الإسلام عصر جديد بين الشرق والغرب اتسم بالصراع المتعدد الجوانب والمظاهر: عقائدي، عسكري، ثقافي، سياسي... ذلك أن الغرب قد تبين له أن الإسلام صخرة صلبة أمام أطماعه والسياسة والاقتصادية والثقافية وحاجز أمام انتشار الديانة المسيحية فـ "تاريخ الإسلام على الأرض يمتاز في قرونه الأولى بقدر كبير من التوفيق والعظمة والإبداع، سواء من الناحية الدنيوية أو الروحية وأمام ضربات جيوش المسلمين الظافرة هوت إمبراطورية فارس ثم تبعتها معظم ولايات الإمبراطورية الرومانية وأهمها... على أن التاريخ الإسلامي لا يمتاز في هذه القرون بالقوة فحسب، وإنما كانت هذه الجيوش تحمل معها مدنية جديدة، وتقدما كبيرا في العلوم والفنون، واللغة والآداب والتشريع والتجارة، إلى غير ذلك من وسائل السمو والرفعة والرقى، لقد كان فتحا بناء تماما تمخض عن مجتمع عظيم جديد اكتملت فيه عناصر القوة والمجد"⁽²⁾.

وأمام هذه التطورات أصبح الصراع بين الشرق والغرب قضية عالمية، وظل الإسلام الشغل الشاغل لسياسة الغرب خلال العصور حتى طغت مشكلة مواجهته على جميع مخططاتهم لأن الخطر الحقيقي في نظرهم كان في نظام الإسلام وفي قدرته على التوسع والإخضاع، وفي حيويته، ووقوفه سدا منيعا في وجه الاستعمار الأوروبي، الذي يسعى دائما للسيطرة على العالم الآسيوي والإفريقي⁽³⁾.

وبالرغم من الحروب الصليبية التي مُنيت في نهاية المطاف بالفشل الذريع، في القضاء على الإسلام والمسلمين، فقد تبنت أوروبا خطة جديدة أبعد خطرا وأشدّ ضررا من حرب الحديد والنار تمثلت في:

أ- ظهور الحركة الاستشراقية التي قادها العديد من العلماء الذين جابوا البلاد العربية والإسلامية وتعلموا لغاتها ونقبوا عن الآثار فيها ووقفوا على الاتجاهات الفكرية

(1) محمد حسين هيكل، الشرق الجديد، ص17، مكتبة النهضة المصرية 1962.

(2) أحمد سما يلوفتش، فلسفة الاستشراق، ص109-110 نقلا عن و. ك سميث، الإسلام في التاريخ الحديث ص19.

(3) نفس المرجع، ص110، انظر كذلك عمر فروخ، التبشير والاستعمار، ص184.

والثقافية السائدة فيها ودرسوا الدين الإسلامي من خلال دراسة القرآن الكريم والسنة النبوية والمذاهب الفقهية...

والحقيقة أن طلائع المستشرقين والحركة الاستشراقية المنبثقة عن مجموع أبحاثهم ودراساتهم لم تكن إلا مقدمة لقهر البلدان العربية والإسلامية واحتلالها وذلك من خلال الترابط العضوي بين المدرسة الاستشراقية والاستعمار والتنسيق بينهما. حيث سعت الحركة الاستشراقية من خلال مدارسها المتعددة وتخصصاتها إلى الوقوف على نقاط ضعف المسلمين وسبل إحداث التفرقة بينهم على أسس عقائدية: مذهبية وفكرية، وعرقية... حيث قدمت كل ما توصلت إليه من أبحاث واستنتاجات للمدرسة الاستعمارية بهدف تنفيذ المخطط الراهن إلى احتلال هذه البلدان وزرع بذور انفصالية وشعبوية وخلق عصبية إقليمية ونزعات انفصالية حتى وجدت بين العرب اتجاهات متعارضة، اتجاه يزعم أن وطنه أقرب للغرب منه للشرق، وآخر يزعم أن حضارة بلده أوروبية بحتة، أو فرعونية صافية، أو فينيقية زاخرة، ولا علاقة لها جميعا بالحضارة الإسلامية العربية من قريب أو بعيد، ثم اتجاه يتحدث عن لهجته باعتبارها اللغة الأم ولا صلة لها بلغة القرآن، واتجاه يقول إن اللغة العربية الأصلية ليست لغة علم أو فن أو حضارة، بل إنها لغة طلاس وأساطير مرت عليها حقبة من الزمان وتركتها للذكرى ليس إلا.⁽¹⁾

وعليه فقد كان الاستشراق مصنعا ومخبرا لكل ما سبق ذكره وكان الاستعمار المطبق الأمين لما توصلت إليه هذه المخابر الاستشراقية التي استفاد منها الاستعمار أيما استفادة. وهذا ما يفسر العلاقة الوثيقة بينهما.

فمعظم المستشرقين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى القرن العشرين كانوا يعملون في وزارة الخارجية وقد سبقت الإشارة إلى هذه القضية بشيء من التفصيل.

(1) نفس المرجع ص122.

ب- بداية الحركة التبشيرية في البلاد العربية والإسلامية التي رأت في الإسلام أكبر عقبة في وجه انتشارها في آسيا وإفريقيا، وبل في تراجعها في الشام والعراق ومصر وشمال إفريقيا... حيث نشطت هذه الحركة بزعامة البابوية المؤيدة ماديا ومعنويا من قبل الحكومات الأوروبية (وقد شرحنا هذا في الأبواب السابقة) ولا سيما إسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وهي كلها قوى استعمارية.

وقد تمثلت أهم أنشطة الحركة التبشيرية في حركة التأليف التي كان من نتائجها وضع العديد من المؤلفات التي تحارب الإسلام وتدعو إلى المسيحية كبديل له في البلاد العربية والإسلامية وذلك بإتباع العديد من الوسائل والطرق منها الطرق القسرية والطرق الخفية أو المخفية.

وما يمكن ملاحظته من خلال هذه المؤلفات التي وضعها المبشرون هي التشهير بالدين الإسلامي وإظهاره في صورة أدنى إلى الغريزة البشرية وأنه يصلح لإشباع النزعات الدينية السطحية دون التعمق وتهذيب الروح والخلق وزعموا أنه دين يشجع الحياة الجنسية ويدعو إلى الخمول والكسل والاستسلام لأحكام وتصرفات القدر. وقد عاون المستشرقون فيما بعد على تثبيت وتأكيذ هذه الاتهامات⁽¹⁾. وفي هذا الصدد صرّح النائب الفرنسي فرناند أنجران قائلا: "إن المبشر يعمل من أجل ازدهار الفكرة الاستعمارية للبلاد التي ينصرها، وذلك برفع المعنويات الروحية والأخلاقية للأهالي... وأن النشاط التبشيري والنشاط الاستعماري شيان متلازمان لأن الهدف الأسمى للاحتلال هو التقدم الروحي للمستعمرين."⁽²⁾ وهذا ما أكده آرثر جيرولت عندما قال: "التنصير من المقاصد الأولى التي يرمي إليها الاحتلال."⁽³⁾

- أما ج. لا نويس الحاكم العام الفرنسي بالهند الصينية فقد ذكر: "أن المبشرين الفرنسيين مهدوا وفتحوا أبواب القارة الآسيوية للنفوذ الفرنسي، فقد سبق وجود

(1) أحمد سما يلو فتش، فلسفة الاستشراق، ص 127، انظر كذلك، إبراهيم أحمد خليل، المستشرقون والمبشرون في العالم العربي والإسلامي ص 58 وأنور الجندي في مواجهة الغزو الثقافي ص 19.

(2) Paul Lesord, L'œuvre civilisatrice et scientifique des missions catholiques. Paris 1931.p15.

(3) Arthur Girault, Principes du colonialisme et de législation coloniale, Paris 1921, p1921, p178 .

المبشرين بالهند الصينية احتلال فرنسا لها بمائة سنة، وبمساعيهم استطاعت فرنسا أن تتحكم في هذه المنطقة من العالم"⁽¹⁾.

وهكذا تكتلت قوى الغرب: الاستشراق، التبشير والاستعمار مع بعضها البعض من أجل خطة محكمة أساسها إخضاع البلاد العربية والإسلامية للغرب وما ريموند لول الذي أدخل تعليم العربية في المعاهد المسيحية في الدراسات العليا ودفع حياته ثمنا لقناعاته في بجاية عام 1315 م وسلفستر دي ساسي الذي جعل باريس عاصمة الاستشراق في العالم في القرن 19 وجهابذة الاستعمار أمثال كلوزيل، وروفيجو، وبيجو بالجزائر، وكرومر في مصر... ومن جاء بعدهم تباعا طيلة القرن 19 والقرن 20، أمثال الأسقف دو بوش ولا فيجري وأرسنت رينان وماسينيون وهانوتو وزويمر ومرجليوث وغيرهم الذين لم يفصلوا أنفسهم عن المشروع الاستعماري ولم يفصلوا عنه، بل إنهم اعتبروا أنفسهم جنودا من جنوده، وعين من عيونه، فهم قاموا بالدراسات والأبحاث التي استخدمها الاستعمار بعد ذلك من أجل تقوية تواجه في البلاد الإفريقية والآسيوية عموما في البلاد العربية والإسلامية خصوصا.

ذلك أن التبشير والاستشراق هو المقدمات التي لا بد منها حتى يستطيع الاستعمار أن يثبت أقدامه في هذه المناطق. وعليه نستطيع بكل يقين أن نصل إلى حقيقة مفادها أن الحركة التبشيرية والاستشراقية هي طلائع المدرسة الاستعمارية والموجهة لها..

5- المدرسة التنصيرية (التبشيرية) الفرنسية:

لقد تأزمت العلاقات بين الثورة الفرنسية والكنيسة بعد 1789 نتيجة للدور السلبي الذي لعبته هذه الأخيرة في الصراع القائم بفرنسا يومئذ بين الملك والملكية والشعب. وعلى هذا الأساس فبعد انتصار الثورة فقد كان لها موقف من السلطة الدينية وذلك بإزاحتها من المشهد السياسي.

وبعد هزيمة نابليون بونابرت أمام قوات التحالف: بريطانيا، روسيا، النمسا، وروسيا، في معركة "واترلو" عام 1814 ونفيه إلى كورسيكا ومن ثم إلى جزيرة

(1) J.L.Lanessen. Les principes de colonisations, Paris 1897 p63.

"سانت هيلانة" في المحيط الأطلسي وعودة "آل بوربون" إلى الحكم في فرنسا وبالتالي عودة النظام الملكي على أنقاض النظام الجمهوري، فقد سعت الملكية لإعادة الاعتبار إلى الكنيسة والدين المسيحي وذلك من خلال عودته للمشهد السياسي في عهد "لويس الثامن عشر" 1814-1824 وشارل العاشر 1824-1830.

ففي عهد "شارل العاشر" نشطت الإرساليات التبشيرية الأجنبية ولقيت تشجيعا من السلطة الحاكمة⁽¹⁾. كما ساهمت جمعية اليسوعيين مساهمة فعالة في نشر التعليم والدين وذلك من خلال الدور الذي لعبته خارج فرنسا. ضف إلى ذلك. أن هذا الإحياء الديني لم يقتصر على رجال الدين والسلطة الحاكمة، بل تعداه إلى رجال الفكر والثقافة ولعل أبرز صورة لذلك هو صدور كتاب شاتوبرياند (1768-1848) عبقرية المسيحية Le génie du christianisme الذي من خلاله أكد: "إني لا أرى حلا للمستقبل إلا في المسيحية وفي المذهب الكاثوليكي"⁽²⁾.

كما شهدت هذه الفترة انتعاش الفلسفة الدينية التي كانت ردا على عقلانية القرن الثامن عشر، حيث سعت هذه الفلسفة لمناصرة الدين و الكنيسة معا. كل هذه المتغيرات لقيت انتعاشا في فرنسا في فترة ما بعد نابليون بونابرت خاصة في عهد شارل العاشر. الذي اعتبر نفسه سليل القديس لويس أو الملك لويس التاسع، بطل وقائد الحرب الصليبية السابعة والثامنة. وعليه كان لزاما عليه أن يستكمل خطة أجداده في نصرته الدين والتبشير به⁽³⁾.

وعليه فإن هذا الجو الديني الذي عاشته فرنسا إبان حكم شارل العاشر قد أثر تأثيرا بالغا على احتلال الجزائر عام 1830. ذلك أن فرنسا لم تخف بعد هذا الديني من قضية احتلال الجزائر وذلك من خلال دعواتها إنقاذ المسيحية والمسيحيين من أيدي قراصنة الجزائر. كما أن الدور الذي لعبه الأسقف دنيس فريسونس Frayssinous (1765-1841) الذي عُيّن وزيرا للشؤون الدينية في حكومة جون باتيست مارتينيّاك عام

(1) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، ص16، دحلب دون تاريخ.
(2) عبد الجليل التميمي، التفكير التبشيري والديني لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 1 سنة 1974، ص13.
(3) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية بالجزائر، ص16.

1828 في دفع وتشجيع شارل العاشر على احتلال الجزائر ومن ورائه البابا وأساقفة المملكة⁽¹⁾.

أما وزير الحربية كليرمون دو تونير Clermont de Tonnerre (1779-1865) فقد عبّر في تقرير قدّمه للملك شارل العاشر في 14 أكتوبر 1827 عن آماله في تنصير الجزائر حيث قال: " يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نُمدّن الأهالي ونجعلهم مسحيين..."⁽²⁾.

أما الملك شارل العاشر سليل لويس التاسع فقد أعلن في 1830/03/02. بعد مصادقته على إقرار مجلس الوزراء الفرنسي بالقيام بالحملة ضد الجزائر: " أن الحملة المقبلة على الجزائر ستكون لصالح المسيحية"⁽³⁾ في حين صرّح رئيس وزراء بولينياك بأن احتلال الجزائر عمل يجب أن يباركه كل المسيحيين وكل العالم المتحضّر⁽⁴⁾.

بل إن المنشور الذي وجّهه قائد الحملة الفرنسية على الجزائر الجنرال دو بورمون باللغة العربية والذي جاء فيه: "...إننا نتعهد بأن نحترم أموالكم وممتلكاتكم ودينكم المقدس"⁽⁵⁾ قد أثار الكنيسة والأوساط اليمينية التي تعجّبت من جرأة دو بورمون الذي أعطى صفة القداسة للديانة الإسلامية، في الوقت الذي يجتمع فيه أساقفة فرنسا رغبة في إحياء صليبية ضدّ الكفار. مما جعل الملك شارل العاشر يتدخّل شخصيا من خلال مراسلة وزيره بولينياك مبديا له عدم رغبته في وصف الديانة الإسلامية بالقداسة، ومشيرا له أن المنشور يشبه منشور بوناپرت حينما دخل مصر، مما أدى إلى إيقاف طبع المنشور وحجز ما طبع منه، ليُحرر منشور جديد بمعنى وأسلوب المنشور الأول،

(1) Michel Habart, Histoire d'un parjure, éditions A.N.E.P, Alger 2002 , p07.

(2) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر، ص 17- 18.

(3) Ch.A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, édition Casbah. Alger 2005. P38.

(4) أبو القاسم سعد الله، آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر ج 1، ص 260، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1981.

(5) حمدان بن عثمان خوجة الجزائر، المرأة، لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، ص 359-360، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1972.

وهكذا فإن وصف الديانة الإسلامية بالقداسة قد حُذِفَ لأنه مس من شعور شارل العاشر⁽¹⁾.

لقد كان سقوط مدينة الجزائر على يد الجيش الفرنسي بمثابة عودة المسيحية إلى ديارها التي غادرتها رغما عنها منذ الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي والتي قضت على البيزنطيين أحفاد الرومان وأنهت حكمهم وتأثيرهم على شمال إفريقيا. حيث إن الغرب عامة والدول الأوروبية اللاتينية وخاصة فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ترى أن الإسلام قد قضى بالضربة القاضية على المسيحية في شمال إفريقيا، لذا يتوجب على المسيحيين أن يستردوا شمال إفريقيا وأن يعيدوا بناء الكنيسة الإفريقية⁽²⁾.

وهذا ما نستشفه من تصريح الجنرال دو بورمون أمام القساوسة عند سقوط مدينة الجزائر حيث قال: " إنكم أعدتم معنا فتح البابا للمسيحية في إفريقيا، ولنا أمل أن تينع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع ".⁽³⁾ وللتأكيد على استرجاع الجزائر إلى الحضارة المسيحية توجه دو بورمون إلى جنوده قائلا: "لقد أعدتم الرباط مع الصليبيين"⁽⁴⁾.

ثم إن العلاقة بين الكنيسة وسلطة الدولة ازدادت رسوخا مع اعتلاء لويس فليب عرش فرنسا بعدما عصفت ثورة 1830 بشارل العاشر، حيث نرى اشتداد نفوذ الكنيسة التي عملت بسرعة كبيرة لتدارك التأخر الحاصل في انتشار المسيحية في شمال إفريقيا عموما وفي الجزائر خصوصا. حيث تم تأسيس أسقفية الجزائر عام 1838 بتنصيب الأسقف دو بوش "لندشين النشاط التبشيري بالجزائر" حيث خاطبه لويس فليب بقوله: "لا يكون العرب فرنسيين إلا عندما يصبحون مسيحيين، ويتوقف ذلك علينا نحن الاثنين فلنعد الحياة إلى إفريقيا".

(1) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر، 1830-1871، ص 19-20.

(2) J. Bournichon, L'invasion musulmane en Afrique, Tours, Alfred Gatiér, éditeur 1890, pp222-224, voir aussi : Revue Africaine n° 97 année 1953 p69.

(3) عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشير لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، ص 12-24، المجلة التاريخية المغربية، عدد 1، 1974.

(4) شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، مجلة الدراسات التاريخية، العدد العاشر سنة 1997. جامعة الجزائر بوزريعة. ص 78.

فمن خلال هذه الكلمة التي قالها لويس فليب عند استقباله لأول أسقف بالجزائر "... ويتوقف علينا نحن الاثنين فلنعد الحياة إلى إفريقيا" فعبارة "نحن الاثنين" يعني بها الكنيسة والدولة. ومدى تعاونهما في تحقيق الغاية ألا وهي "إعادة الحياة إلى إفريقيا" والمقصود بها إعادة المسيحية إلى إفريقيا ذلك أن المسيحية هي حياة في حين أن الإسلام هو موت.

إن الدور الذي لعبته الكنيسة ورجال الدين المسيحيين بمختلف مدارسهم وإرسالياتهم بالجزائر دور لا يستهان به، خاصة أن الكنيسة الفرنسية قد لقيت الدعم والمساندة من طرف البابا بيوس الثامن الذي منح لويس فيليب لقب الملك "الشديد المسيحية". والحقيقة أن الدعم الذي لقيته الكنيسة ورجال الدين الفرنسيين من قبل البابا كان نتيجة للخدمة الكبيرة التي قدمتها للمسيحية بعد قضائها على القرصنة وتخليص المسبيين. ضف إلى ذلك أن روما كانت حريصة على استرجاع هذا الماضي البعيد بعد أربعة عشر قرنا من الفتح الإسلامي⁽¹⁾.

نشطت الحركة التبشيرية بعد سقوط الجزائر عام 1830 وخاصة بعد تأسيس أول أسقفية برئاسة دو بوش. حيث شهدت كل من قسنطينة، عنابة، سكيكدة، مجيء العديد من الإرساليات وكذا الجزائر وهران... وقد كان لجمعية الجزويت والترابست دور في رعاية الأطفال الفقراء⁽²⁾.

لقد كان الأسقف دو بوش حريصا على تحقيق مشروعه بالجزائر والمتمثل في تنصير المسلمين. وعلى هذا الأساس شرع في محيطه. وذلك من خلال إعطاء 20 فرنكا أسبوعيا لخدمته وخداماته (المسلمين) الذين يقبلون بحضور دروسه الدينية كما أنه وعدهم بـ 50 فرنكا عند تعميدهم⁽³⁾.

(1) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر ص42، نقلا عن Jean Leflon, Histoire de l'Eglise depuis les origines jusqu'à nos jours, Paris 1951. Tome 20, p419.

(2) Marcel Emrit, La lutte entre les généraux et les prêtres aux débuts de l'Algérie française. Revue Africaine n°97. Anné 1953. . O.P.U, Alger. P79.

(3) Ibid, p83.

ولا شك أن جهود رجال الدين في نشر المسيحية استعملت طريقة الإغراء مع الكبار أكثر من طريقة الإقناع (طريقة أسقف الجزائر دو بوش القائمة على إعطاء المال بهدف استدراج هؤلاء إلى حضور دروسه الدينية ووعوده بزيادة هذه القيمة المالية من 20 فرنكا إلى 50 فرنكا في حالة قبولهم بتعميدهم) أما بالنسبة للصغار، فكان تنصيرهم عن طريقتين:

- الأولى: المدارس المسيحية.

- الثانية: الملاجئ المسيحية.

ورواد الملاجئ أكثر استجابة من رواد المدارس في استجابتهم لاعتناق المسيحية⁽¹⁾.

كما أن أسقف الجزائر تطلع في إطار مشروعه لتنصير المسلمين بالجزائر إلى المستشفيات أين يكون المرضى المسلمين مجبرين على الاستماع للممرضات. فأخوان القديس فانسان دو بول les sœurs de Saint Vincent de Paul كانت تنهيأن لهذه المهمة⁽²⁾.

إن الكنيسة ورجالها وعلى رأسهم الأسقف "دو بوش" كانت ترى أن عملية تنصير المسلمين بالجزائر من شأنها أن تضعف المقاومة العربية⁽³⁾ وهذا ما يؤكد مرة أخرى ما توصلنا إليه سابقا من أن جهود الكنيسة لم تنحرف عن جهود السلطة السياسية بل كانت دائما تسيران في اتجاه واحد، فالتبشير في نهاية المطاف هو عون وسند للدولة الفرنسية بالجزائر، إذ أن كلاهما كان يسعى للقضاء على المقاومة التي كانت خلال هذه الفترة (1832-1847)، مما جعل القيادة الفرنسية بشقيها السياسي والعسكري من جهة والكنيسة بقيادة الأسقف دو بوش إضافة إلى العديد من الجمعيات الدينية والخيرية والتي كانت تحت إشراف أسقفية الجزائر تسعى للقضاء على المقاومة، ففي حين اضطلعت القيادة السياسية بالمهام الدبلوماسية وذلك عن طريق توقيع اتفاقيتين مع الأمير عبد القادر عام 1834 (اتفاقية دو ميشال) و1837 (اتفاقية التافنة) والدور الذي

(1) أحمد سعد الدين البساطي، التبشير وأثره في البلاد العربية والإسلامية، ص150، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، 1989.

(2) Marcel Emrit, la lutte entre les généraux et les prêtres. Op cit. P84.

(3) Ibid, p86.

لعبته القيادة العسكرية الجنرال دو ميشال في الحالة الأولى والجنرال بيجو في الحالة الثانية، فإن الكنيسة أو القيادة الروحية قد دخلت العملية (عملية القضاء على المقاومة) من باب آخر، ألا وهو إضعاف روح المقاومة عند المسلمين عن طريق تنصيرهم وثنيتهم عن مقاومة فرنسا ومشرعها الاستعماري.

على أننا نكتفي في هذا الباب بهذا القدر من التدليل على مدى مساهمة الكنيسة عامة والكنيسة الفرنسية خاصة في تقديم الدعم والمساندة للسلطة السياسية بالجزائر بهدف تحويلها عن وجهتها والمتمثلة في الموقف الطبيعي والعفوي من الاستعمار ألا وهو مقاومته باستخدام جميع الوسائل والسبل في سبيل طرده عن الوطن، وقد رأينا دور البابوية وروافدها في التمكين لفرنسا بالجزائر وإتمام عملية احتلالها وإخضاعها لفرنسا. والدور الكبير الذي لعبته الكنيسة أو أسقفية الجزائر بعد تنصيبها رسميا عام 1838 تحت رئاسة دو بوش، هذا الأخير الذي كان مهووسا بتنصير المسلمين في الجزائر إلى درجة أن السلطات السياسية والعسكرية تحرّجت من أعماله ليس احتراما لمعتقد الجزائريين والمتمثل في الإسلام أو احترامها لمواثيقها المتمثلة في احترام الإسلام. ولكن خوفا من إثارة المسلمين بقيادة الأمير عبد القادر، إذ أن المشروع الذي رفع لواءه دو بوش (ومن جاء بعده ولنا في ذلك وقفة مفصلة في الفصل الرابع) كان من شأنه أن يزيد من شأن المقاومة الجزائرية التي سوف تتخذ من قضية تنصير الجزائريين دفعا قويا لإثارة المسلمين على الكفار⁽¹⁾ وهذا ما كانت تخشاه فرنسا التي لقيت متاعب كبيرة في سنواتها الأولى من الاحتلال لإخضاع الجزائر.

(1) ارجع إلى مقال مارسيل إيمريت بالمجلة الإفريقية رقم 97 لسنة 1953 ص 83 تحت عنوان: مخاطر التنصير (التبشير).

الفصل الثاني

السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1871 الأعمال العسكرية.

المبحث الأول – سقوط الجزائر و بداية المقاومة
الشعبية.

المبحث الثاني – الأعمال العسكرية التي ارتكبتها فرنسا
في الجزائر 1830-1871.

المبحث الثالث – مشروع الجنرال بيجو بالسيف
وبالمحراث.

المبحث الرابع – تجسيد مشروع بيجو:
- دو مونتانيك، و سانت آرنو.

الفصل الثاني

السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1871 الأعمال العسكرية.

بعد تعرضنا في الفصل الأول: "المرتكزات الثقافية والدينية الفرنسي في الجزائر" باعتبارها دعائم أساسية للحركة الاستعمارية، ذلك أن الاستعمار قد استخدم جميع الوسائل والطرق بهدف تحقيق غاياته والمتمثلة في إخضاع الشعوب والقوميات الأخرى له قصد استنزافها واستغلالها بصفة دائمة ومستمرة على أساس أن العناية الإلهية قد خلقت هذه الأجناس حتى يوظفها الرجل الأبيض. وأن ضمان صفة الديمومة والاستمرار عملية صعبة وشاقة لا يمكن للاستعمار في وجهه السياسي والعسكري أن يحققها، دون الارتكاز على جيش من العلماء والمفكرين والمتقنين ورجال الدين الذين لا يمكن فصلهم بأي حال من الأحوال عن الظاهرة الاستعمارية. فإذا كان الاستعمار كما رأينا في وجهه السياسي والعسكري هو عملية الاعتداء على معظم بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا في القرن 19 (قرن الاستعمار) بحسب تعبير جمال حمدان⁽¹⁾ فإن هذا الاعتداء ما كان ليتم دون تواصل مع العلماء والمفكرين ورجال الدين... الذين عملوا على تهيئة الأجواء وتحضير النفوس والعقليات للاستعمار في شكله السياسي والعسكري.

إذ أن جحافل العلماء والمفكرين ورجال الدين الذين - كل في ميدانه - شرعوا في العمل قبل ظهور الاستعمار في شكله الذي ظهر في القرن التاسع عشر. وذلك من خلال إنجازهم للعديد من الأبحاث والدراسات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تبلور الفكرة الاستعمارية في أذهان أصحابها وقد رأينا في الفصل الأول تأثر العديد من رجال السياسة بالكتب والدراسات التي اطلعوا عليها وأثرت فيهم أيما تأثير.

(1) جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، ص220.

وما تصريح حاكم مصر الأول اللورد كرومر والذي يبين فيه دور المعرفة بالأجناس المحكومة أو بالشرقيين هي التي تجعل "إدارة شؤونهم يسيرة ومربحة" ليصل إلى حقيقة مفادها أن "المعرفة تأتي بالسلطة، وزيادة السلطة تتطلب إلى زيادة المعرفة" ليقرر بعد ذلك "وهكذا دواليك في جدلية من المعلومات والتحكم تزداد فائدتها باطراد"⁽¹⁾ وكذا نابليون بونابرت الذي تأثر كثيرا بكتب الكونت دي فولني⁽²⁾ وخاصة كتابه "رحلة إلى مصر وسورية" و"تأملات في الحرب الجارية مع الأتراك" مما جعله يصدر تعليمات صارمة لنائبه كليبر بأن يدير مصر دائما، بعد رحيله، من خلال المستشرقين والزعماء الدينيين الإسلاميين الذين يستطيع المستشرقون استمالتهم، أما أي منهج آخر فهو باهظ التكاليف وبالعالم⁽³⁾.

فهذه المؤلفات وهؤلاء العلماء والمفكرون والمستشرقون ورجال الدين اعتبروا بمثابة جيش استكشافي في سبق الجيوش النظامية بوقت طويل بهدف إنجاز مهمة في غاية الدقة والتعقيد تتمثل أساسا في دراسة هذه البلدان من عدة نواح جغرافية، تاريخية، دينية، أدبية، اجتماعية، فكرية... وقد رأينا في الفصل الأول جحافل هذه الجيوش العلمية التي لم تبق شاردة ولا واردة دون دراستها ومحاولة الإحاطة بها وفهم كنهها وجوهرها. كما رأينا دور البعثات العلمية والإرساليات الدينية والجامعات والمعاهد التي فتحت في هذه البلدان والأقاليم بعدما تحدّد مصيرها واتخذ قرار باحتلالها. وما هذه البعثات والإرساليات إلا أولى مراحل الاحتلال. إذ أن الاحتلال قبل أن يكون سياسيا وعسكريا يجب أن يكون ثقافيا وفكريا ولما لا دينيا.

بعد أن أنجزت هذه البعثات والإرساليات مهامها، فقد أعطت الضوء الأخضر لحكوماتها أن الفاكهة قد أينعت وقد حان وقت قطافها، مما أدى إلى حالة استنفار قصوى لدى هيئة الأركان السياسية والعسكرية والتي دون أن تضع الوقت جهزت الجيوش والأساطيل ووجهتها إلى الوجهة التي وجهتها إليها طلائع الاستعمار (العلماء، المفكرون، المستشرقون ورجال الدين....).

(1) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 91.

(2) Napoléon, campagnes d’Egypte et de Syrie, t1 : 121.

(3) إدوارد سعيد، الاستشراق، ص 155.

وتأتي الجزائر في أولويات هذه الطلائع أو "الفرق العلمية" للجيش نظرا للدور الاستراتيجي الذي لعبته في إطار الصراع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي في الفترة الممتدة من 1518-1830 إذ اعتبرت الجزائر خلال هذه الفترة خط الدفاع للدولة العثمانية في غرب البحر المتوسط⁽¹⁾ نظرا للصراع الذي احتدم بينها وبين إسبانيا والبرتغال في القرن 16، 15 و 17، حيث جعلت الدولة العثمانية الجزائر حربة في وجه إسبانيا والمجال المسيحي⁽²⁾ وقد تجلّى هذا الصراع في البحر المتوسط وعبر العديد من المناطق الحيوية والإستراتيجية: المضائق، البحار،... وهذا ما يفسّر الحروب المستمرة أحيانا والمتقطعة أحيانا أخرى بين القوى العثمانية والأقاليم والولايات التابعة لها والدول الأوروبية، حيث تعرضت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1622 و 1830 إلى 20 هجوما من قبل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾ ناهيك عن حملة شارل الخامس (شارلكان 1519-1556) عام 1541 والتي مُني فيها بهزيمة نكراء حيث انكسر الاسبان شر كسرة عرفوها في تاريخهم أمام أسوار الجزائر مرتين، (المرّة الثانية كانت عام 1775) وتركوا كل سلاحهم ومتاعهم فيها.⁽⁴⁾

إن الجزائر قد اضطلعت بمهام جدّ عويصة في إطار الصراع الذي احتدم خلال هذه الفترة بين الشرق والغرب، وقد استطاعت وبكل جدارة أن تقف سدا منيعا في وجه الحملات الصليبية التي شنتها إسبانيا في منطقة البحر المتوسط وعليه فقد استطاعت الجزائر بعد دخولها هذا المعترك الدولي ابتداء من عام 1518 وهو تاريخ تحولها إلى ولاية عثمانية ذات امتياز أن تقوم ببادرة غيرت مجرى التاريخ الإفريقي⁽⁵⁾ وذلك بإنشاء ميناء الجزائر في عهد خير الدين الذي أصبح بفضل موقفه الممتاز الذي يخول له: "مراقبة الطرق المفضية مباشرة إلى جبل طارق نحو شرقي البحر المتوسط وإلى

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العصر العثماني، 1517-1798، ص18، منشورات المجلة التاريخية المغربية وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر- تونس 1982.

(2) Jean Monlaù : Les Etats Barbaresques. Op cit. P57.

(3) ibid, p119.

(4) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص68، دار البصائر الجزائر 2008. انظر كذلك: Histoire de l'Algérie par J.J.E.Roy, Tours MDCCC LIX , pp 121-129.

(5) شارل أندري جوليان، تاريخ شمال إفريقيا الشمالية، ج2، ترجمة محمد مزالي، ص325، الدار التونسية للنشر، تونس 1978.

جنوب إسبانيا في اتجاه جنوب إيطاليا أو صقلية وكذلك التصدي لمن تحدّثه نفسه باستعمالها"⁽¹⁾.

وبذلك فقد أصبحت الجزائر تحتكر في العهد العثماني القرصنة في المغرب الأوسط، على أن لا يفهم من القرصنة: لصوصية البحر التي يقوم بها مغامرون من أجل السلب والنهب والسبي والتي تدعى بالفرنسية la piraterie وبين القرصنة la course التي هي نوع من أنواع الحروب البحرية التي تقع على الدول المعتدية والتي كانت الغاية منها ضرب اقتصاديات العدو، بالاستيلاء على البضائع الصادرة منه أو الوارد عليه، وأسر من يعمل فوق تلك السفن المعادية، فهذه القرصنة ذات نظم، ولها تقاليد معروفة لا تحيد الدول ولا يحيد القراصنة عنها.

جاء في دائرة المعارف الفرنسية الكبرى: ج3، ص178، مادة (corsaire) كانت الحكومات فيما سلف تسلم أوراقا رسمية للقراصنة، فتكسبهم بذلك صبغة مشروعة، تميزهم عن لصوص البحر، وتجعلهم شبه جنود متطوعين أحرارا يعملون فوق البحر. "ومعلوم أن لصوص البحر يباشرون مهنتهم باستمرار، بينما القراصنة لا يعملون إلا مدة الحروب فحسب"⁽²⁾.

"ومن المعلوم أن القرصنة الإسلامية نشأت أول ما نشأت ببلاد الأندلس وكانت مدينة المرية مركزها الأكبر فكانت بأعمالها الواسعة في البحر المتوسط وفي المحيط وفي مضيق جبل طارق تشارك في ذلك الصراع الإسلامي المسيحي الرهيب، وتتصدى لسفن الأسبان وحلفائهم"⁽³⁾.

وفي هذا يقول الأستاذ ف. ابروديل في بحثه عن الأسبان والمغرب العربي:

"إن القرصنة لم تكن في غرب البحر المتوسط بالشيء الجديد، فمنذ قرون عديدة كان المسلمون وكان المسيحيون يقومون بأعمال القرصنة في البحر. ولا يحق لنا أن

(1) نفس المرجع، ص330.

(2) أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، ص72، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر دون تاريخ.

(3) نفس المرجع، ص73-74.

نغالط التاريخ. فإن القراصنة المسيحيين كان عددهم كبيرا جدا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بهذا البحر المتوسط، ثم خفت وطأة القرصنة المسيحية بعد ذلك لكن القرصنة الإسلامية، ازدادت ضراوة في الشمال الإفريقي، بعد إبعاد مسلمي اسبانيا واضطراهم إلى الالتجاء لهذا الشمال"⁽¹⁾.

استطاعت الجزائر أن تصبح في إطار الصراع الدولي القائم يومئذ شوكة في حلق أوروبا والمسيحية، ومن ورائها البابوية التي دعمت الحروب الصليبية التي انتشرت على شمال إفريقيا خاصة بعد سقوط الأندلس عام 1492م. وعليه فقد أطلق الغرب على الجزائر منذ القرن 16 وإلى غاية الاحتلال الفرنسي لها عام 1830 وصف: رعب المسيحية⁽²⁾ *Terreur de la chrétienté*، آفة المسيحية⁽³⁾ *Fléau de la chrétienté* لأنها استطاعت ولمدة ثلاثة قرون أن تُرعب وتُرعِد كل القوى البحرية الذي كانت تقدم كل سنة أمام أرجل داي عنيف ووقح، هدايا رائعة"⁽⁴⁾ ويستوي في ذلك القوى البحرية الأوروبية والأمريكية⁽⁵⁾ وأن تلحق أضرارا متواصلة بالدول المسيحية⁽⁶⁾ ولا غرابة في ذلك ما دامت الجزائر قد أصبحت زاوية مغروزة في قلب **المجال المسيحي** منذ 1518⁽⁷⁾. كما أصبحت الجزائر المحروسة بعد هزيمة شاركان شاركان 1541 أقوى المدن الحديثة في البحر المتوسط.⁽⁸⁾

(1) نفس المرجع، ص75. انظر ذلك:

- Fernand Braudel : Les espagnols et l'Afrique du nord de 1492 à 1577, Revue Africaine n°69 année 1928, p207.

(2) A.M. Perrot, Alger esquisse topographiques et historique, Paris 1830, p61.

(3) The scourge of Christendom, annals of British relations with Algiers of the French conquest (Londres 1884) pp 3-5.

(4) Matterer, La paris d'Alger, récit d'un officier français 1830. Edition at- taybyin aljahidhiya Alger 2000, p87.

(5) Godfrey Fischer, Légende Barbaresque, traduit et annoté par Farida Hellal, O.P.U. Alger 2000, p24.

(6) Diego de Haedo, Topographie et histoire générale d'Alger, traduit de l'espagnol par Monnerau et Berbrugger 1870, p07.

(7) Jean Monlaù, op cit , p45.

(8) Braudel : La Méditerranée t2, p227 et Corinne Chevalier, p 97.

و نظرا للدور الريادي التي اضطلعت به الجزائر خلال هذه الحقبة التاريخية المصيرية في إطار الصراع بين الشرق و الغرب فقد استحققت و بجدارة أن تطلق عليها العديد من الأسماء و الأوصاف التي عكست محوريتها في هذا الصراع و هي:

- الجزائر المدينة المجاهدة، رعب المسيحية⁽¹⁾.

- آفة المسيحية 3-5, p Annals of British.

- ترعب وترعد القوى البحرية. Matterer , p87.

- رعب القوى البحرية الأوروبية والأمريكية. Godfrey Fisher, p 24.

- رعب العالم (هلع العالم) Belhamissi, 1518-1830, p07, l'effroi du monde.

- الجزائر التي تقلق أكثر فأكثر المسيحية Corinne Chevellier, p79, Les trente premières années de l'Etat d'Alger 1510-1541. O.P.U. Alger 1988.

- الجزائر قد هزمت أكبر جيوش المسيحية Corinne Chevalier , op cit, p95. ذلك أنه ومنذ أن احتدم الصراع بين الغرب والشرق أو بين اسبانيا التي استرجعت الأندلس عام 1492 والمسلمين (شمال إفريقيا) ثم دخول الدولة العثمانية المشهد السياسي والعسكري، فإن الجزائر أصبحت الصخرة التي تحطمت عندها جميع الحملات الاسبانية والهولندية والفرنسية والبريطانية، فالتاريخ يذكر أن الجزائر تعرضت إلى عشرات الحملات أكبرها وأشدها، حملة شارل الخامس (شارلكان) في أكتوبر 1541 والتي مُنيت بهزيمة نكراء مما جعل الجزائر تعرف بعد هذا التاريخ

(1) Ed.D'ault Dumesnil, Relation de l'expédition d'Afrique en 1830, 2eme éditions, Paris 1868, p 330. A.M.Perrot, p61, et R.B.Description de l'Etat d'Alger, p 02.

باسم "المحروسة"⁽¹⁾ كناية على استعصاءها على المعتدين. فقد كانت محروسة بفضل الله تعالى.

إن أوروبا الصليبية لم تنسَ هذه الهزائم المتكررة والمستمرة منذ 1518 وإلى غاية الحصار البحري الذي ضربته فرنسا على الجزائر منذ 1827. حتى هذا الحصار فإنه لم يؤت أكله ولم يكن ناجحا، مما جعل فرنسا تفكر في رفعه وإنهاءه شريطة أن يكون هناك تعويض تدفعه الجزائر إضافة إلى تقديمها لاعتذارات للملك الفرنسي نتيجة لإهانة القنصل الفرنسي دوفال من قبل الداي في أبريل 1827. وأمام رفض الداي لمنح تعويضات لفرنسا ورفضه لتقديم اعتذارات⁽²⁾، بل إن المدفعية الجزائرية قامت بضرب السفينة الفرنسية La Provence في 03/08/1829⁽³⁾ التي حملت الوفد المفاوض والذي جاء إلى الجزائر 1829 بهدف إيجاد مخرج مشرف لفرنسا بعدما تبين لها فشل الحصار البحري المضروب على الجزائر منذ 1827⁽⁴⁾ وهذا ما اعتبرته فرنسا قمة التحدي والاستصغار الذي قابلتها به الجزائر.

"الجزائر المحروسة" هو الاسم الذي عرفت به الجزائر منذ الحملات الصليبية التي شنّها الأسبان وعلى رأسهم شارل الخامس (شارلكان) ومن جاء بعده، حيث أصبحت الجزائر في الضمير الجمعي الأوروبي هي تلك المدينة المستعصية على المسيحية، وعليه فقد ظلت القوى الأوروبية تخطط بين الحين والآخر لاحتلال الجزائر والقضاء عليها، فلا طالما أتعبت الجزائر أوروبا. وعليه فإن ضعف الدولة العثمانية من جهة واختلال توازن القوى بينها وبين أوروبا ابتداء من أواخر القرن 16 حيث ازداد ذلك الاختلال في القرن 18 و19 من جهة، ضف إلى ذلك انكسار الأسطول الجزائري في معركة نافارين (اليونان) عام 1827، إضافة إلى قضية الديون التي لم تُسددها فرنسا للجزائر وسعيها الدائم للتهرب من التزاماتها أمام الجزائر، وكذا التنافس الاستعماري

(1) Corinne Chevellier, Les trente premières années de l'Etat d'Alger 1510-1541. O.P.U. Alger 1988. P95.

(2) De. Roux, Un coup de chasse mouche, Historia, spécial Algérie, juin 1987, p10.

(3) Ch .A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine. Op cit. P33.

(4) G. Esquer. Histoire de l'Algérie 1830-1960 P.U.F. 1960, p06.

- انظر كذلك: - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، ص23، معهد البحوث والدراسات العربية 1970.

الذي احتدم هذه الفترة بين فرنسا وبريطانيا، في منطقة البحر المتوسط كل ذلك عجل بإرسال فرنسا حملتها العسكرية للجزائر في جوان 1830 والتي انتهت بانهازم الجزائر عسكريا أمام فرنسا وتوقيع الداي لاتفاقية الاستلام في 5 جويلية 1830. وهكذا سقطت الجزائر التي ظلت عصية على أوروبا منذ 1518.

وبناء على هذا الانتصار العسكري الفرنسي على الجزائر، ورغم ما ادعته فرنسا بأنها لم تأت إلا بهدف تأديب الداي على قضية المروحية التي حدثت عام 1827. فإن واقع الحال دلّ بما لا يرقى إليه الشك أن فرنسا كانت قد حضّرت نفسها ليس فقط لاحتلال الجزائر - وإن كانت قضية المروحية ذريعة لذلك - بل الاحتفاظ بها واتخاذها مستعمرة دائمة لها في شمال إفريقيا بهدف اتخاذها نقطة ارتكاز نحو احتلال تونس والمغرب وبقية البلدان الإفريقية الأخرى.

مما سبق ذكره فإن الإشكالية المطروحة هي: ما هي أنجع السبل الواجب اتخاذها للاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة دائمة لفرنسا في شمال إفريقيا وكنقطة ارتكاز نحو احتلال بلدان أخرى في إفريقيا؟؟.

بعدما اتخذت فرنسا قرارها بغزو الجزائر في جانفي 1830⁽¹⁾ فإنها قامت بتوزيع منشورين موجهين للشعب الجزائري:

- **المنشور الأول:** الذي صيغ في جانفي 1830 ووُزّع بتونس ابتداء من 30 افريل 1830 عن طريق قنصل فرنسا مائتو دو ليسابس. والذي وجّه من طرف الجيش الفرنسي إلى الكراغلة: أولاد الأتراك العرب القاطنين بأباله الجزائر⁽²⁾.

- **المنشور الثاني:** وقد طُبع في أواخر ماي من سنة 1830 وتم توزيعه من طرف الجيش الفرنسي على الجيش الجزائري و الذي جاء في مطلقه :

مناداة من سار عسكر أمير الجيوش الفرنسية إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل⁽¹⁾ وقد سعت فرنسا من خلال هذين المنشورين إلى تحديد الشعب الجزائري بإدعائها تارة

(1) Ch. Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, P.U.F 1964, p06.
- Ch. A. Julien. Histoire de l'Algérie contemporaine. P38.

(2) حمدان بن عثمان خوجة الجزائري، المرأة، ص 359 و 360.

أنها قادمة لمحاربة الأتراك (المنشور الأول) وأخرى لمحاربة الداى (المنشور الثاني). أكثر من ذلك فإنها منحت ضمانات ووعود واسعة: تجارية، دينية، مالية...

ففي المنشور الأول جاء فيه ما يلي:

"... إن الفرنسيين سيعاملونكم مثلما عاملوا- منذ ثلاثين سنة - إخوانكم المصريين المحبوبين ... إننا نتعهد بأن نحترم أموالكم وممتلكاتهم ودينكم المقدس ... فلا تنضموا إلى الأتراك أعدائكم ..."⁽²⁾.

أما في المنشور الثاني: فقد جاء فيه ما يلي:

".... إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجراً على بهدلة "بيرق" أفرنسا المستحق كل الاعتبار وأقدم على إهانته، قد سبب بجهله هذا، كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضرات ... إن هذا الباشا حاكمكم من قلة بصيرته، وعمالة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المهول ... أما انتم يا شعب المغاربة، اعملوا وتأكدوا يقينا أنني لست أتيا لأجل محاربتهم، فعليكم ألا تزالوا أمنين، وفي أماكنكم مطمئنين، تعلموا أشغالكم وكل ما لكم من الصنائع والحرف براحة وسرور، ثم إنني أحقق لكم أنه ليس فينا من يريد أن يضرّكم في مالكم ولا في عيالكم..."⁽³⁾

إلا أن الملاحظ من خلال المنشور الثاني لم يعد هناك أمر محاربة الأتراك كما هو الحال في المنشور الأول، ولكن محاربة الباشا (الداى) والهدف المنشود من ذلك هو عزل الداى عن جيشه.

كما أن التهديدات ازدادت اتضاحا: "... فلا بد إن تعرّضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن آخركم وأن هلاككم لا يرده أحد منكم إن أعرضتم عما نصحتكم وأنذرتكم به..."

(1) Proclamation en arabe adresse par le Gle de Bourmont aux habitants de la ville d'Alger, traduction M. Bresnier in Revue Africaine n° 6 année 1862, O.P.U Alger 1985. PP 153- 156.

(2) حمدان بن عثمان خوجة الجزائري، مرجع سابق، ص 359-360.

(3) Proclamation en arabe adresse par le Gle de Bourmont aux habitants de la ville d'Alger. Op cit. PP153.156.

وقد ظنت فرنسا أنها تستطيع أن تحيّد الشعب الجزائري بعد دخولها إلى البلاد، ذلك أن التقارير والدراسات التي أنجزت عن الجزائر والجزائريين وحكومتهم كان تقول أن العلاقة بين الجزائريين والأتراك علاقة سيئة، وأن الحقد والكراهية كانت هي السمة التي تميز العلاقات بين الطرفين.

وقد زار مدينة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1518 وهو تاريخ تحول الجزائر إلى ولاية عثمانية وإلى 1830 وهو تاريخ الاحتلال الفرنسي عدد من التجار والجنود والبحارة وقدماء الأرقاء والرحالة والقناصل والعملاء الدبلوماسيون والأدباء، وكانت زياراتهم لها تعود إلى أغراض مختلفة، ولكنهم جميعا تركوا وراءهم حديثا عنها وأوصافا لها تعبّر عن تجاربهم هناك: فبعضهم، مثل هايدو ودان، كانوا قساوسة يعملون على اقتداء الأرقاء المسيحيين، وبعضهم مثل سانسون نابليون Napoléon ودينيس دوسولت Dusault وكول Cole، كانوا رجال أعمال وكان مرمول Marmol ودوكنين Dusquene من الجنود بينما كان مورقان Morgan وشو Shaw من الأدباء والرحالة، وكان دولا كروا De la Croix عالما، بينما كانت السيدة بروتون Broughton زوجة أديب لأحد القناصل، وكان دابرا Dapper جغرافيا هولنديا، بينما كان بناتي Panati وهيز Hayes يتجسسان لمعرفة أماكن الضعف في الإيالة، أما فرانسيس نايت F.Knight والدكتور أندرهيل Under Hill ودي روكفيل de Rocqueville فقد كانوا من الأرقاء.⁽¹⁾

هؤلاء وغيرهم كثير وإن كانوا يختلفون من حيث تكوينهم وتجاربيهم ومستواهم وأهداف زيارتهم إلى الجزائر فإنهم كانوا يشتركون في الأحكام المسبقة، ما داموا جميعا كانوا مسيحيين⁽²⁾، حيث أنهم يخبروننا أن الجزائر خلال هذه الفترة كانت تتكون من الأحرار والعبيد، من الحضر والبدو، من العرب والبربر، والأتراك والكراغلة، واليهود، والشعريون والأندلسيون.

(1) جون ب. وولف. الجزائر وأوروبا، مرجع سابق ذكره، ص148.

(2) نفس المرجع، ص148.

وأن نظرة الأتراك للحضر كان فيها نظرة احتقار خفيف، ذلك أنهم كانوا لا يصلحون للجندية⁽¹⁾ وأن العرب والبربر كانوا يرون أن "الرجل التركي قد نصب نفسه حملا ثقيلًا على أكتافهم من أجل ابتزازات كثيرة"⁽²⁾.

وعليه فقد كان لتعامل الإدارة المحلية ذات الطابع العسكري مع السكان والموصوفة بالقسوة والتعسف قصد إقرار الأمن الذاتي وجباية الضرائب والمحافظة على الوضع القائم أن أدت إلى انعزال الحكام عن غالبية السكان وإلى عدم تجاوب أغلب ممثلي الشرائح الفاعلية الممثلة في زعماء القبائل وشيوخ الزوايا مع الإدارة المحلية (البابليك)، بل أدى هذا الوضع في بعض الجهات إلى جد إعلان العصيان والمجاهرة بالتمرد⁽³⁾.

أما الأب دان صاحب كتاب: تاريخ بربريا وقراصنتها 1646 فإنه يعتبر أن الحكام الأتراك في الجزائر وضعوا كل سياستهم في السلاح، وجعلوا حكومتهم تقوم فقط على الحرب، كما أن بناتي الايطالي يرى أن الجزائريين في العهد العثماني كانوا في قبضة من حديد لجهاز عسكري يقوم على أجاناب يفتقرون إلى الهمة والشرف. وكذلك القنصل تانفيل الذي كان يعتبر الأتراك الذين يحكمون الجزائر مجرد جماعة من قطاع الطرق والصوص قدمت من الأناضول⁽⁴⁾.

وعليه فإن الإدارة الفرنسية وفي إطار التحضير لاحتلال الجزائر تكون قد اعتمدت على مؤلفات وتقارير رجال الدين والرحالة الأوربيين والدبلوماسيين والجواسيس والأدباء... والتي تكاد تجمع أن الوجود العثماني في الجزائر كان ممقوتا وممجوجا من قبل الجزائريين بمختلف طوائفهم وأعراقهم وطبقاتهم، وعليه فقد ظنت فرنسا أنه بناءً على هذه المعلومات والمعطيات فإنها تستطيع أن تُحيّد الجزائريين من خلال المنشورين:

- منشور جانفي 1830 الموجه من الجيش الفرنسي إلى الكراغلة.

(1) نفس المرجع، ص 165.

(2) نفس المرجع، ص 175.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص 173، عالم المعرفة، ط 2، الجزائر 2009.

(4) نفس المرجع، ص 182.

- منشور ماي 1830 الموجه من الجيش الفرنسي إلى سكان الجزائر وأهالي القبائل. وأن التركيز على محاربة الداوي (الباشا) من شأنه أن يؤلّب الجزائريين عليه كذلك .

وهذا المنحى المعادي للوجود العثماني بالجزائر والذي برّر بطريقة أو بأخرى حملة الجزائر عام 1830 استمر بعد فترة الاحتلال، حيث يكاد يُجمع الكتاب الفرنسيون على نفي أية شرعية سياسية للحكم الجزائري واتفقوا على تجريده من أي طابع وطني، بل ذهب بعضهم إلى وصفه بالتأخر والاستبداد مما يجعل الاحتلال الفرنسي في نظرهم بمثابة عملية إنقاذ أخرجت الجزائر من شقائها وتأخرها وأحققتها بالعالم المتطور.⁽¹⁾

مما سبق ذكره فإن الجزائر التي استعصت على العديد من القوى الأوروبية منذ القرن 16 وإلى غاية 1830، استطاعت أن تتحول خلال هذه الفترة إلى قوة عثمانية ضاربة في العمق الأوروبي وأن تتحول إلى قوة إقليمية أرهقت القوى الأوروبية على مدار 3 قرون وربع القرن. مما جعل فرنسا التي أخطأت في تقديراتها المبنية على مختلف المؤلفات والدراسات والتقارير التي قام بها مجموعة من المهتمين بالشأن الجزائري يحركهم في ذلك منطلقات مختلفة ومتعددة ولكنهم يشتركون في كونهم كانوا مسيحيين⁽²⁾ ترى أن الحل الأرجح لإخضاع الجزائر يتمثل في استخدام القوة العسكرية ".... فلا بد إن تعرضتم لنا بالعداوة والشر هلكتم عن آخركم..." (المنشور الثاني ماي 1830)، وهذا ما دفع بفرنسا أن ترسل حملة عسكرية بقيادة الجنرال دو بورمون تتكون من:

* المشاة l'infanterie : تتكون من 3 فيالق divisions كل فيلق يتكون من 3 فرق brigades وكل فرقة تتكون من لوائين 2regiments وكل لواء من كتيبتين bataillons 2 كل فيلق من هذه الفياق الثلاثة يتكون من 10 ألف رجل.

* الخيالة cavalerie: 500 فارس

(1) ناصر الدين سعيدوني : نفس المرجع ، ص 182.
(2) جون ب، وولف، الجزائر و أوروبا ص 148.

* المدفعية artillerie : 4 بطاريات batteries 4 مهيأة montées و 10 بطاريات غير مهيأة non montées بطارية جبل بلغ مجموع المدفعية 2268 رجلا، و 1380 حصانا.

* القوات الهندسية : 1260 troupes de génies رجلا و 118 حصانا.

* وعليه فقد بلغ عدد المقاتلين إلى 34.184 رجلا.

* أما عدد غير المقاتلين فقد بلغ 3389 رجلا .

كما بلغ عدد الأحصنة والبغال 3423.

ضف إلى ذلك عتاد ضخمة للمدفعية: 82 مدفعا للحصار. artillerie de siège.

30 مدفعا ريفيا artillerie de campagne

356 عربة مدفعية voitures d'artillerie⁽¹⁾

وعليه فقد اعتبرت هذه الحملة أعظم حملة تخرج من ميناء فرنسي⁽²⁾ (طولون) في 25 ماي 1830 باتجاه الجزائر.

وبينما كانت فرنسا تستعد للقيام بحملة عسكرية ضد الجزائر كانت هذه تستعد أيضا لمواجهة الحملة، حيث أرسل الداي حسين مرسولين إلى داخل البلاد يدعون إلى الجهاد ضد الفرنسيين. وقد استجاب لندائه الرسمىون والشعب على السواء.

وبالرغم من أن استعدادات الداي لمواجهة الحملة الفرنسية لم تكن في نفس مستوى الاستعدادات الفرنسية، ذلك أن داي الجزائر كان يعتقد أنها لن تتعدى الضرب من البحر شأنها شأن الحملات الأوروبية السابقة. وما دام قد حصّن الواجهة البحرية فإنه لا يخاف من عواقب الحملة. ومن جهة أخرى كان لا يزال على الاعتقاد بأن الفرنسيين لن

(1) E.Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, t1, Paris librairie militaire, Alger librairie Bastide 1854, pp 21 – 25 .A .Nettement , histoire de la conquête d'Alger, pp 250 – 256.

أنظر : أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر ص 41 - 42 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983

(2) De Roux, un coup de chasse mouche et les français débarquent , Historia spécial , n° 486 Juin 1987, p 93.

يتخلوا عن فكرة التفاوض رغم استعداداتهم للحملة، وكان يساعده على الاعتقاد كثرة الرسل والبعثات التي جاءت طالبة التفاوض منذ إعلان الحصار. ولعل الباشا كان يعتمد أيضا على مساعدات بريطانيا التي كان قنصلها، بالإضافة إلى قنصل نابولي، يقوم بنشاط ملحوظ منذ عام 1827. وقد كانت مصالح بريطانيا تقتضي استمرار الإدارة الحالية في الجزائر كما كانت مصالحها تقتضي استمرار الإدارة في الجزائر كما كانت مصالحها تقتضي ذلك في المشرق ⁽¹⁾ ضف إلى ذلك أن تعيين الأغا إبراهيم قائدا للجيش منذ 1829 (خلفا للأغا يحيى) ، فإنه لم يُعد أي شيء ولم يتخذ أية حيلة، بل لم يعط أية أوامر تتعلق باستعداده للحرب ⁽²⁾ بل إنه لم يأخذ برأي أحمد باي الذي كان يرى بنقل جزء من القوات إلى ناحية غرب سيدي فرج ⁽³⁾ وفضل الانسحاب والفرار من المعركة (اسطاوالي 1830/06/19) مهملًا لجميع جيشه الذي أصبح مشتتًا. وبالرغم من تعيين باي التيطري مصطفى بومزراق جاء بعد فوات الأوان لأن الحالة تأزمت والأفكار أصبحت مضطربة . فقد كانت الخسائر البشرية التي مني بها الجيش الفرنسي معتبرة حيث تراوحت ما بين 50 و80 رجلا في اليوم ⁽⁴⁾.

بل إن الجنرال بيرتران قد أعجب بالخطة التركية والقاضية بفصل ميسرة الجيش الفرنسي عن شبه جزيرة سيدي فرج وحصارها ⁽⁵⁾ وهذا ما يفند ما كُتب بعد ذلك أن الجيش الفرنسي لم يلق مقاومة من الجيش الجزائري.

وواقع الحال دلّ بما لا يرقى إليه الشك أن اختلال التوازن بين القوتين الجزائرية والفرنسية وطبيعة الجيشين: أحدهما منظم ذو خطة واضحة المعالم والثاني ممزق ومشتت ذو قيادة عسكرية غبية بحسب تعبير أحد معاصري هذه الفترة ألا وهو حمدان بن عثمان خوجة، ضف إلى ذلك أنه لا يمكننا أن نفهم سقوط الجزائر بمعزل عن الأوضاع العامة يومئذ بين دولة قد اتضح عجزها وتأخرت في العديد من الميادين: الاقتصادية، الاجتماعية، العسكرية، العلمية... وهي خصائص العالم الإسلامي خلال

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، مرجع سابق، ص 32.

(2) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة ، ص 157.

(3) نفس المرجع ص 158.

(4) A. Nettment : op cit p 372 .

(5) Ibid , 376.

هذه الفترة وعلى رأسه الدولة العثمانية التي بدأ ضعفها يتجلى في العديد من المجالات مما جعلها لقمة سائغة لدى العديد من القوى الأوروبية التي نشطت خلال هذه الفترة لتصفية وجودها وممتلكاتها في منطقة البلقان وبداية المسألة الشرقية، وبين دولة استفادت إلى حد كبير من الحركة الفكرية والثقافية التي شهدتها أوروبا بعد دخولها في عصر النهضة. هذا العصر الذي سيفرز بعد ذلك الثورة الصناعية منذ النصف الثاني من القرن 18 والذي أدى إلى قلب الموازين وإحداث تغييرات جذرية في وسائل الإنتاج وهو ما جعل فرنسا تعرف قفزة نوعية في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية .

المبحث الأول – سقوط الجزائر 1830/07/5 وبداية المقاومة الشعبية :

1- سقوط الجزائر:

في يوم 05 جويلية 1830، استسلمت الجزائر بعد مفاوضات أسفرت عن توقيع معاهدة هذا نصها:

" اتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر:

- تسلم القسبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح على الساعة العاشرة (بتوقيت فرنسا).

- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته وكذلك كل ثراوته الشخصية .

- يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه، وما دام مقيما في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وأمن عائلته.

- يؤمن القائد العام لجميع أفراد المليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية .

- تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من دياناتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم.

- إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك.

إن تبادل هذا الاتفاق سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها مباشرة إلى القصبة ثم على التوالي إلى كل حصون المدينة وإلى البحرية .

في المعسكر أمام الجزائر في 05 جويلية 1830.

دي بورمون خاتم الداى حسين باشا⁽¹⁾.

وقد كان ذلك إيذانا بانتهاء المقاومة الرسمية، وقد ارتأت فرنسا أن الطريق أصبح مفتوحا أمامها لاحتلال بقية القطر الجزائري وهذا ما جعلها تمنح العديد من الضمانات والوعود وخاصة تلك المتعلقة باحترام الدين الإسلامي وممتلكات الناس والحرية لجميع سكان الجزائر واحترام نسائهم...

إلا أن انتهاء المقاومة الرسمية وخروج الداى إلى نابولي في أواخر شهر جويلية 1830 وترحيل الانكشاريين إلى آسيا الصغرى بعد تجريدهم من الأسلحة لم يكن يعني نهاية المقاومة بشكل عام، حيث بدأ نوع آخر من المقاومة والتي اصطلح على تسميتها بالمقاومة الشعبية.

2- المقاومة الشعبية:

إن استسلام الداى حسين وتسليمه لقلاع وحصون الجزائر ومينائها يوم 1830/07/05. لا يعني استسلام الجزائر كلها شرقا وغربا وجنوبا، إذ أن انهزام فئة الحاكمين الذين ينحدرون في معظمهم من أصل تركي كان بداية لمقاومة شعبية حقيقية من أبناء الجزائر الأصليين⁽²⁾.

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص 168-169. انظر كذلك جمال قنان، وثائق في تاريخ الجزائر 1500-1830 المؤسسة الجزائرية للطباعة 1987، ص 303-304.

-A. Nettement : op cit, pp465-466.

- E.Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, t1,p69.

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص 107، دار البصائر الجزائر، الطبعة الثالثة 2008.

وإذا كان أهل مدينة الجزائر قد فظلوا السلام على المقاومة فاتحين أبواب مدينة الجزائر على مصرعها أمام القوات الفرنسية، فإن سكان متيجة الممتد من الساحل إلى جبال الأطلس ومن دلس إلى تنس قد اختاروا خيار المقاومة، والوقوف في وجه الزحف الفرنسي، عندما أحسوا بالخطر والمتمثل في سعي فرنسا في التوغل نحو المناطق الداخلية، وبعد ظهور الفراغ السياسي وعجز المدن عن صنع قيادة جديدة ، وبذلك حل دور الريف محل دور المدينة.⁽¹⁾

حيث استطاعت المقاومة الريفية أن تفرض حصارا اقتصاديا على مدينة الجزائر المحتلة وأن تفرض عليها العزلة، مما جعل الجنرال دو بورمون يسعى لفك الحصار من خلال تنظيم حملة نحو البلدة قوامها ما بين 1000 و 1300 من المشاة ومائة خيالة وقطعتي مدفعية⁽²⁾ الشيء الذي جعله يدخل في مواجهة عسكرية مع المقاومة الريفية التي رفضت إلا أن تقطع الطريق عن القوات الفرنسية نحو الداخل ذلك أنها كانت ترى أن معاهدة الاستسلام التي وقعت بين الداي حسين والجنرال دو بورمون لا تمس إلا مدينة الجزائر (القصبية) وعليه فإن المناطق الداخلية لا تدخل في هذا النطاق من جهة، ثم إن سقوط السلطة المركزية والمتمثلة في الداي، قد فتحت المجال لزعماء القبائل والمناطق لتتحمل مسؤولياتها بعد الفراغ السياسي الذي عرفته الجزائر بعد 1830/07/05.

وفي هذه الظروف عرفت الجزائر العديد من التجمعات التي شكلت نواة المؤتمرات الوطنية التي تبلور فيها الضمير الوطني من أجل الدفاع عن الصالح العام⁽³⁾ وذلك من خلال اجتماع برج البحري في 1830/07/23 الذي ضم شيوخ وقادة الأوطان (الأعراش) لسهل متيجة ، إلى اجتماع سوق علي بالغرب من بوفاريك في سبتمبر 1832 حيث قرّرا زعماء هذه الأوطان إعلان الحرب على العدو وعدم تركه يخرق أرضهم ويهين كرامة وطنهم⁽⁴⁾ وقد برز الحاج زعموم كقائد لهذه المقاومة إلى جانب

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 1، ص121. المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1992.

(2) E. Pellissier de Reynaud, op cit , p101.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص123.

(4) نفس المرجع ص123-129.

الحاج علي السعدي الزعيم الروحي لها. (ابن زعموم محمد كان الزعيم الميداني والحاج سعدي الزعيم الروحي) حيث أن التنسيق بينهما - ابن زعموم والحاج السعدي - على الجهاد وتوحيد الجهد قد عطل حملة دو بورمون على البليدة في جويلية 1830 وحملة كلوزيل (خليفة دو بورمون) في نوفمبر 1830 على المدينة والبليدة والتي انتهت بالفشل⁽¹⁾ وقد استمر هذا الوضع والمتمثل في الكرّ والفرّ والمناوشات بين القوات الفرنسية والقوات الجزائرية - بقيادة ابن زعموم والحاج السعدي والحاج محي الدين مبارك زعيم القليعة وآخرون- الساعية للحيلولة دون توغل القوات الفرنسية نحو الداخل منذ 1830 إلى 1837 حيث كان لظهور الأمير عبد القادر في الغرب وتحقيقه للعديد من الانتصارات العسكرية ضد فرنسا ومحاصرتها برا أن طلبت فرنسا التفاوض معه والذي انبثق عنها توقيع معاهدة دو ميشال في فيفري 1834 والتي جعلت أنظار المجاهدين الجزائريين تتجه نحو الأمير عبد القادر خاصة بعد انضواء المدينة تحت لواءه عام 1835 مما جعل الحاج محي الدين مبارك يصبح خليفة الأمير عبد القادر على المدينة في حين التحق الحاج السعدي بالأمير أما ابن زعموم فقد أرسل ابنه حمدان الذي قابل الأمير في مينة⁽²⁾ ورغم أننا لا ندري فحوى الرسالة التي حملها ابن زعموم (حمدان) إلى الأمير عبد القادر إلا أن واقع الحال قد دلّ أن التحاق الحاج السعدي بالأمير كان فاتحة لزيارة الأمير الأولى لمنطقة القبائل وتوحيد الجبهة الوطنية ضدّ العدو⁽³⁾ ابتداء من 1837.

ذلك أن التقارب الذي حصل بين زعامات وسط البلاد (ابن زعموم، ابن السعدي، ومحي الدين مبارك) مع الأمير عبد القادر كان بداية لانضواء منطقة القبائل إلى دولة الأمير، حيث عين الأمير عبد القادر الحاج السعدي خليفة عنه في المنطقة الممتدة من سهل متيجة إلى ناحية الشرق لتشتمل كل النواحي غير الخاضعة للحاج أحمد باي قسنطينة⁽⁴⁾ وقد استطاعت المقاومة بمنطقة متيجة وبلاد القبائل أن تُجبر القوات

(1) نفس المرجع، ص 128-129.

(2) نفس المرجع ص130.

(3) نفس المرجع.

(4) نفس المرجع ص131.

الفرنسية على البقاء غربي بودواو خلال الفترة الممتدة من 1830 وإلى غاية 1837 وهي السنة التي شهدت توقيع معاهدة التافنة بين الأمير عبد القادر وفرنسا ممثلة في الجنرال بيجو، هذه الاتفاقية التي لم تحترم إلا سنتين من ماي 1837 وهو تاريخ التوقيع إلى نوفمبر 1839 وهو تاريخ تجدد الحرب بين القوات الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر وفرنسا بعد أن خرقت هذه الأخيرة المعاهدة وذلك من خلال دخول القوات الفرنسية بقيادة ابن ملك فرنسا الدوق دورليان والجنرال فالي حاكم الجزائر العسكري يومئذ في منطقة الأمير عبد القادر منطقة أبواب الحديد دون إذن منه ولا تسريح، وذلك في إطار سعي فرنسا إجبار الأمير عبد القادر على تعديل معاهدة التافنة ولا سيما الشرط الثاني من المعاهدة الفقرة الثانية:

"... وفي وطن بلاد الجزائر والساحل والوطن متاع متيجة من جبهة الشرق لحد واد خضرة إلى قدام وقبله لحد رأس أول جبل حتى واد شفة وداخل في ذلك البليدة وسائر نواحيها..."⁽¹⁾.

حيث أن الأمير ظل متمسكا بموقفه حيث ركز على عبارة "إلى وادي القدرة وما فوقه" إذ أن الغرض عند توقيع معاهدة التافنة بالنسبة للأمير كان حصر الوجود الفرنسي في الجزائر⁽²⁾.

وأمام هذا الموقف الثابت من قبل الأمير رغم محاولات فرنسا التأثير على وزير خارجية الميلود بن عراش وثنيه على القبول بتعديل المعاهدة عام 1838 واعتذار هذا الأخير عن قبول ذلك ورفض الأمير للتصديق على مشروع تعديل معاهدة التافنة رفضا باتا بقوله:

"أبدأ، أبدأ لن أصادق على معاهدة تمنح الفرنسيين جسرا أرضيا بين قسنطينة ومدينة الجزائر، لأخسر بذلك كل الثمار التي جنيته نتيجة قصر نظرهم بجعل مدينة

(1) M. Emrit et H. Pèrès : Le texte arabe du traité de Tafna. Revue africaine n°94 année 1950. O.P.U. Alger 2000. PP 85-100.

(2) محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، شرح وتعليق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية 1964. انظر شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ص161-163.

الجزائر محاطة بحلقة مكونة من البحر والشفة وجبال الأطلس الصغرى الواقعة مباشرة فوق وادي القدرة.⁽¹⁾

أمام هذا الرفض، سار الدور دورليان رفقة الحاكم العام فالي وقوة ترافقهم في 18 أكتوبر 1839 من ميله إلى سطيف ومنها إلى الجزائر لتصل في 02 نوفمبر 1839 وذلك بهدف جعل الأمير يعترف بالأمر الواقع، مما جعل هذا الأخير يعتبر هذا العمل خرقا صارخا لمعاهدة التافنة حيث راسل الحاكم العام فالي في 1839/11/04 يقول له فيها:

"... وكان هذا (أي اجتياز أبواب الحديد) دون إعطائي أدنى إشارة، أو حتى الكتابة إلي بكلمة تشرحون فيها سبب هذا المرور غير الشرعي بمنطقتي... فخرق المعاهدة جاء منكم، ومع ذلك وحتى لا اتهموني بنقض العهود، فإن أنذركم بأنني سأستأنف الحرب، ... وبعبارة أخرى اتخذوا جميع الاحتياطات التي ترونها ضرورية."⁽²⁾

وبذلك تجدد القتال ابتداء من 20 نوفمبر 1839 والذي لن يتوقف بين الطرفين إلا في ديسمبر 1847 وذلك بعد أن طبقت فيها فرنسا سياسة حرب الإبادة والتقتيل الجماعي وهي السياسة التي انتهجها الجنرال بيجو، بهدف تحقيق هدف الاستسلام والخضوع النهائي للجزائريين لفرنسا.

3- ما تعرضت له الجزائر بعد السقوط من سلب ونهب وتخريب:

إن سقوط مدينة الجزائر في أيدي القوات الفرنسية بقيادة الجنرال دو بورمون بعد معارك استمرت من 14 جوان تاريخ نزول القوات الفرنسية على شاطئ سيدي فرج وإلى غاية 4 جويلية 1830 وما تلا ذلك من توقيع معاهدة الاستسلام بين الداوي حسين والجنرال دو بورمون، قد شهد العديد من الخروقات والتجاوزات للمعاهدة نفسها.

(1) شارل هنري تشرشل، نفس المرجع، ص166.

(2) Ch.R. Agron, Genèse de l'Algérie algérienne. Edition bouchene, Paris 2005, p35.

أ – سلب و نهب أموال و أملاك الداي حسين:

رغم أن البند الثاني من معاهدة الاستسلام تنص علي: " يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو، داي الجزائر، بترك الحرية له، و حيازة كل ثرواته الشخصية."⁽¹⁾

فإن الجنرال دو بورمون قد استقر ابتداء من 05 جويلية في شقق الداي حسين و أفرغت الغرف من محتوياتها باستثناء الزرابي و الأرائك و الأبسطة. و رغم أنه كان للداي بحسب هذا البند الحرية في البقاء في مدينة الجزائر في حالة ما إذا رغب في ذلك على أن يكون تحت حماية الجيش الفرنسي و هو ما نص عليه البند الثالث من المعاهدة:

" سيكون داي الجزائر حرا في أن يتصرف هو و أسرته و ثرواته الخاصة إلى المكان الذي يعينه. و مهما بقي في الجزائر سيكون هو و عائلته تحت حماية القائد العام الفرنسي. و سيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي و أمن أسرته."⁽²⁾

إلا أن الذي حدث بعد أيام قلائل من توقيع معاهدة الاستسلام هو أن طُلب من الداي حسين أن يغادر الجزائر و قد برّر جيشرو دو سان دنيس Juchereau de Saint Denis مسؤول الشؤون السياسية لدى القائد العام، هذا القرار المنافي للتعهدات بقوله:

" بعد الاستيلاء على مدينة الجزائر أصبح حسين باشا محرجا، مربكا. لقد كان هناك خطر على حياته لأن العديد من الإنكشاريين الساخطين كانوا قد أعربوا عن نيتهم في إغمد سكين في قلبه (sic) و هكذا أصبحت حماية الجيش الفرنسي له هي ملاذه الوحيد. إذ كانت سرية من الرماة تضمن له هذه الوقاية ضد الخناجر القاتلة لاتباعه القدامى. لهذا سارعنا إلى ترحيله."⁽³⁾

ثم إن الداي حسين أُجبر على المجيء لممثل ملك فرنسا بعدما رفض ذلك رفضا قاطعا طريق الابتزاز و التهديد في أمواله و عدم السماح له بالرحيل، و هذا ما أوضحه

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، مرجع سابق ذكره، ص 69.

(2) نفس المرجع.

(3) عمار حمداني، مرجع سابق ذكره، ص 295.

السكرتير الخاص للجنرال دو بورمون في كتابه القيم " حكايات تاريخية و سياسية لخدمة التاريخ: غزو الجزائر في 1830." ⁽¹⁾ الذي أدى بالداي في نهاية المطاف إلى الرضوخ للابتزاز و التهديد.

و رغم العهد و اليمين الذي تم توقيعه بين الداي حسين و الجنرال دو بورمون و القاضي بتسليم الجزائر صبيحة 1830/07/05 و لا سيما ما جاء في البند الثاني و الثالث، فإن أموال و أملاك الداي قد تعرضت إلى السلب و النهب على نطاق واسع، و هذا ما أوضحتة العديد من المصادر الفرنسية يمكن إبرازها من خلال عريضة وجهها داي الجزائر المعزول إلى ملك فرنسا لويس فليب (1830 – 1848) هذه بعض المقاطع الهامة منها ⁽²⁾

" لقد تم الاتفاق بموجب معاهدة مع الجنرال دو بورمون ، على أنني أستطيع أن أنقل بحرية كل أملاكي، أيا كانت طبيعتها، إلى البلد الذي أختاره، و لكن المعلوم لدى العام و الخاص أن الجنرال دو بورمون لم يعد لي سوى 30000 مسكوك جزائري و بعض المجوهرات، أما باقي أملاكي الخاصة ، و أمتعتي و النقود الجاهزة التي كنت أملكها شخصا، فقد بقيت في الجزائر و تعرضت للنهب و السلب..." و في مرسوم 1830/09/08 الذي اتخذته خليفة دو بورمون في الجزائر الجنرال كلوزيل و الذي بموجبه جمعت كل أملاك الداي و البايات و الأتراك المرحلين، إلى جانب أملاك مكة و المدينة المنورة. إن هذا الانتهاك الصارخ للعهد و اليمين يستوجب التدبير و الادانة بشدة..." ⁽³⁾

ب- طرد الأتراك:

فرغم أن المعاهدة قد نصّت في بندها الرابع:

(4) J.T.Merle, anecdotes historiques et politiques de la conquête d'Alger en 1830, Paris 1831. PP 209 – 211.

(2) عمار حمداني، مرجع سابق، ص 302.

(3) نفس المرجع، ص 303.

" يضمن القائد العام لجميع جند الإنكشارية نفس الامتيازات ونفس الحماية"⁽¹⁾ ورغم أن الأتراك يعتبرون بمثابة سكان البلاد⁽²⁾ وأنهم "يعتبرون الجزائر بلادهم ويرمون إلى القرار مع أهاليهم"⁽³⁾ بحسب الشروط التي تضمنتها معاهدة تسليم الجزائر، فإن الذي حدث بعد دخول القوات الفرنسية إلى القصبة صبيحة 05 جويلية 1830 هو تجريد القوات الإنكشارية من سلاحها وهي العملية التي تمت دون أدنى عائق⁽⁴⁾ حيث نفي 1200 إنكشاري إلى الشرق أما الذين كانوا متزوجين أو في سن متقدمة فقد تحصلوا على الإذن بالبقاء في الجزائر⁽⁵⁾ في نفس الوقت الذي غادر فيه الداوي حسين الجزائر متوجّها إلى إيطاليا في 10 جويلية 1830.⁽⁶⁾

ورغم العديد من المصادر الفرنسية التي تحدثت عن قضية نفي الأتراك من الجزائر في الوقت الذي غادر فيه حسين باشا الجزائر في 10 جويلية 1830، على غرار بيليسي دو راينو في كتابه حوليات الجزائر الجزء 1 وفرنال Fernel في كتابه حملة إفريقيا في 1830.

فإن هذه المصادر يتحدث بعضها عن نفي جزئي: (فرنال حملة إفريقيا في 1830) في حين يتحدث بيليسي دو راينو عن نفي جزئي إلا أنه يعود في موضع آخر من كتابه ليتحدث عن نفي لجميع الأتراك.⁽⁷⁾

أما حمدان بن عثمان خوجة الجزائري في كتابه المرأة فإنه يوضح هذا الإدعاء بقوله إن الجنرال دو بورمون "نفاهم، بعدما فرق بينهم وبين نسائهم وأفلاد أكبادهم، دون أن يرتكبوا أدنى جرم يستوجب لهم ذلك"⁽⁸⁾. وواقع الحال فقد أجبر كل الأتراك العزاب على مغادرة الجزائر في نفس الوقت الذي غادر فيه الداوي. و كانوا أشجع جنود الميليشية. أما بالنسبة للأتراك المتزوجين، فإن مغادرتهم لم تكن إلا معلقة: كنا ننتظر

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1900)، ص61، المجلد الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010، انظر حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص169.

(2) حمدان بن عثمان خوجة الجزائري، المرأة، ص187.

(3) وليام شالر، مذكرات، مرجع سابق ذكره، ص 51.

(4) M. Ferenel, compagne d'Afrique en 1830, seconde édition, Paris 1831. P128.

(5) Ibid, p128.

(6) E. Pellisser de Reynaud, Annales, t1, p97.

(7) Ibid , P 98.

(8) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص187.

لطردهم ذريعة لم تتوان عن الحدوث. حيث اتهم عدد منهم على التآمر مع القبائل. و في 1830/07/27 تم إلقاء القبض على أربعين منهم و هم الأكثر ثروة و نفوذ حيث اقتيدوا إلى إحدى الفرقاطات. أما البقية فقد طردوا في الأيام المقبلة.⁽¹⁾

أما سبب طرد الأتراك من الجزائر فهو أن الجنرال دو بورمون راح "يبث في صفوف الجمهور إشاعاته التي تتضمن اكتشافه لمؤامرة قد نسجها هؤلاء الأتراك ضدّ الفرنسيين"⁽²⁾.

ولندع حمدان بن عثمان خوجة يصف لنا طرد الأتراك من الجزائر على يد الجنرال دو بورمون حيث يقول:

"... ولما كانت نتيجة ذلك نفي الأتراك عن وطنهم، وقطع آمالهم بإبعادهم عن حريمهم وصبيانهم. ولقد رأيت بعيني بعض الفرنسيين يديرون رؤوسهم عن هذا المنظر (المؤلم)، وعيونهم تنهمر بالدموع من الآلام"⁽³⁾.

ج- السلب والنهب الذي تعرضت له مدينة الجزائر:

نص البند 5 من معاهدة استسلام الجزائر على ما يلي:

"... ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرّة، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان في مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأموالهم، ولا بتجاريتهم، وصناعاتهم، وستكون نساؤهم محل احترام"⁽⁴⁾.

إلا أن دخول الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر في 05 جويلية 1830 قد أدى وبشهادة العديد من الذين رافقوا الحملة الفرنسية كالضباط: بيليسي دوراينو وفرنال وغيرهم إلى ارتكاب العديد من المخالفات والتجاوزات وهذا من خلال الشهادات التالية:

(1) Un officier de l'armée française, Quelques mot sur le trésor d'Alger, Paris 1830. P 14.

(2) نفس المرجع .

(3) نفس المرجع، ص189.

(4) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق، ص69.

- رأيت جنودا يولعون غليوناتهم بواسطة وثائق حكومية متناثرة هنا وهناك على الأرض"⁽¹⁾ وهذا أمام المقتصد العام للجيش السيد دوني M. Denniée .

- " إن الإهمال المذنب لرؤساء الوحدات قد ترك اجتياح منازل ريفية جميلة ومنعشة كانت تحيط بهذه المدينة (الجزائر). وعوض استخدام الوسائل العادية للحصول على الخشب، فقد قطعوا الأسجية والأشجار المثمرة، كما أحرقوا الأبواب والنوافذ وحتى دعائم المنازل. كما أن الجنود دمروا من أجل الدمار، الرخام، الأحواض وحلي المنحوتات، كل شيء كسر دون هدف ودون فائدة لأي كان"⁽²⁾.

- "وقطعت القنوات في عدة أماكن، وجفت معظم النوافير" les fontaines ويصف بيليبي دو راينو واقع الجزائر بعد سقوطها في يد القوات الفرنسية حيث أن هذه المدينة شهدت العديد من عمليات التكسير والتحطيم وإشعال النار مما جعله يقرر "أنه لم يسبق لاحتلال أن تم بنفس الفوضى الإدارية كما حدث للجزائر، حتى في القرون الأكثر بربرية.

فجحافل الشمال (الوندال) الذين افتكوا بقايا الإمبراطورية الرومانية، تصرفوا بحكمة وتعقل أكبر⁽³⁾ ليصل في النهاية إلى ما يلي:

"لقد كان منظرا محزنا، أن نرى الشعب الأكثر تحضرا في الأرض يعطي للجزائريين درسا في التخريب l'exemple du vandalisme"⁽⁴⁾.

- خزينة الجزائر:

لم يقم الفرنسيون بحملة عسكرية تضاهي حملة الجزائر عام 1830، ذلك أن الحملات السابقة كانت تكلفهم أموالا وتكاليف ضخمة، عكس حملة الجزائر التي أغدقت عليهم مالا وفيرا، أولم يقل وليام شالر: "إن مدينة الجزائر تعتبر من أغنى مدن

(1) E. Pellissier de Reynaud, annales, t1 , pp 74-75.

(2) Ibid. P96.

(3) Ibid. P75.

(4) Ibid. P95.

العالم بالمال.⁽¹⁾ و أكبر دليل على ذلك أن كمية الأموال التي وجدوها في خزينة الجزائر قد غطت تكاليف الحملة العسكرية بل وفرت للخرينة العمومية عدّة ملايين⁽²⁾ وهذا من خلال ما يلي:

- تكاد تجمع الكتب التاريخية التي كتبت بعد الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830 أن قيمة ما تم العثور عليه في خزينة الجزائر هو 48.7 مليون فرنك وهو الرقم الذي أورده بيليسي دوراينو⁽³⁾ أو ما بين 75 و 80 مليون فرنك بحسب الضابط فرنال⁽⁴⁾ إضافة إلى مختلف السلع كالصوف، وقطع المدفعية أي ما مجموعه 55.6 مليون فرنك⁽⁵⁾.

أما تكاليف الحملة الفرنسية فقد بلغت 48.5 مليون فرنك بحسب الوثائق الرسمية⁽⁶⁾ ورغم أن قضية خزينة الجزائر ما زالت لم تطوّر نتيجة للتعتيم الذي لعبته فرنسا الرسمية وغير الرسمية ورغم تضارب الأرقام: فشارل أندري جوليان يشير في كتابه أنه حدث سلب لخرينة الجزائر وهذا ما تعاطته صحافة تلك الفترة⁽⁷⁾ وأن 100 مليون قد وصلت إلى باريس، حيث دخل فعليا للخرينة 42562768 بعد خصم بعض النفقات، 52 مليون فقدت، والتي أكد بييتري Piétri (محافظ شرطة كلوزيل) أنها دخلت خزينة لويس فليب⁽⁸⁾.

في حين ذهب ميشال هابارت Michel Habart أن خزينة القصبه كانت بها مبالغ كبيرة في ذلك العصر حيث بيّنت التقديرات أنها تتراوح ما بين 200 و 250 مليون (الأجر المتوسط في فرنسا يومئذ كان فرنكا واحدا في اليوم)⁽⁹⁾.

(1) وليام شالر، مذكرات، مرجع سابق ذكره، ص 78.

(2) Paul Gaffarel, la conquête de l'Algérie jusqu'à la prise de Constantine paris 1888. P116.

(3) E.Pellissier de Reyand annales t1. P73.

(4) M.Fernel, compagne d'Afrique en 1830. P122.

(5) Paul Gaffarel , op.cit. PP144-115.

(6) J.Roy, Histoire de l'Algérie, Tours 1859. P186.

(7) Ch. A. Julien, Histoire contemporaine de l'Algérie. P57.

(8) Ibid.

(9) M. Habart, op cit. P06.

أما قنصل بريطانيا سان جون فقد قدر المبلغ في مراسلة بتاريخ 1830/07/23 إلى حكومته بـ أزيد من 150 مليون دولار وهو ما يعني 750 مليون فرنك في سنة 1830 أي 37.5 مليار فرنك في سنة 2001 وأقل من 6 مليار أورو⁽¹⁾.

هذا وتجمع معظم الكتب التاريخية التي أُلّفت عن هذه الفترة أن خزينة الجزائر قد تعرضت للسلب والنهب من قبل الجزائريين بعد أن غادر الداوي القصبة حيث دار الإمارة متوجها إلى منزل خاص به في أسفل القصبة، وذلك بهدف رفع التهمة عن الجيش الفرنسي وضباطه المتهمين في العبث بهذه الخزينة وسرقة أموالها وسلعها النفيسة والثرينة.

وواقع الحال يدل على أن ما أوردته هذه الكتب ما هو إلا تغطية عن جريمة مستوفية الأركان التي وقعت في حق الجزائر، إذ أن خزينة الجزائر التي أسالت لعاب العديد من حكام فرنسا وملوكها⁽²⁾ قد تعرضت فعلا لعملية سطو من قبل جيش الاحتلال يتساوى في ذلك قائد الحملة الجنرال دو بورمون، أو لجنة الشؤون المالية التي اضطلعت بمهمة جرد أموال وسلع خزينة الجزائر التي عينها قائد الحملة والمتكونة من: السيد دونيي Denièe المقتصد العام للجيش، الجنرال ثولوزي Tholosé نائب رئيس هيئة الأركان العامة، والسيد فيرينو Firino صراف الرواتب payeur général⁽³⁾ أو قادة قادة الجيش أمثال الجنرال بارتيللا Général Bartillat، دوتريلان de Trélan واخرون⁽⁴⁾ وهذا ما وصفه الجنرال لوفاردو Lovardo (وهو أحد قادة الوحدات الثلاثة التي تكون منها جيش الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830) في رسالة إلى زوجته مؤرخة في 08 جويلية 1830.⁽⁵⁾

أما حمدان خوجة فقد فُتد نظرية سلب ونهب خزينة مدينة الجزائر من قبل الجزائريين بعد مغادرة الداوي للقصبة حيث يقول أنه: "عندما غادر الداوي القصبة

(1) Pierre Péan, Main basse sur Alger, édition Chihab, Alger 2005. P144.

(2) M.Habart , op.cit, p06.

(3) E. Pellissier de Reynaud, Annales, t1. P73. M. Fernel, compagne d'Afrique en 1830. P 333.

(4) Pierre Péan. Op cit. P120.

(5) Ibid. P120.

وذهب ليسكن منزله الخاص، حدثت على إثر ذهابه أعمال سلب ونهب، ولكن كل ما قلته إشاعة رائجة، ولم أشاهد أي عمل من هذه الأعمال".⁽¹⁾

فمن خلال هذه الشهادة ، من رجل عاين وعاش الحملة الفرنسية على بلاده وكان ضمن الوفد المفاوض قبل استسلام الداوي ولعب دورا في المقاومة السياسية في الجزائر بعد ذلك وهو ما سوف يؤدي إلى اختياره المنفى متوجها إلى إسطنبول من الجزائر عام 1836⁽²⁾.

يتبين لنا أن التاريخ الاستعماري الذي ظل محتكرا من طرف القوى الاستعمارية الفرنسية لفترة طويلة، قام بتشويه صورة الشعوب المحتلة التي أذعنت له كرهاً. وذلك بأن نسب لها العديد من الأفعال والأوصاف السلبية التي تحمل معنى ومغزى ذو طبيعة احتقارية شنيعة الهدف منها هو تشويه المستعمر أولا حتى يضاف المستعمر على أعماله التي قام بها بعد ذلك طابع الشرعية والقانونية. وتعتبر قضية سلب ونهب خزانة الجزائر ابتداء من 1830/07/05 إحدى هذه الصور النمطية بهدف تبرير عملية السطو على هذه الخزانة والتي لعب فيها قائد الحملة وجنرالاته وضباطه وجنوده دورا بارزا في ذلك. علما أن جزء من هذه الأموال قد دخلت خزائن الملك شارل العاشر ولويس فيليب والعديد من البنوك والدور التجارية والصناعية النافذة على غرار الشركات المارسلية التي لعبت دورا لا يستهان به في تزويد الحملة الفرنسية بالعتاد والسلع الضرورية لها. وعلى رأسها دار ساليار⁽³⁾ Seillière (maison)

ثم إن المؤرخ الفرنسي مارسيل إيميريت (1899-1985) قد اكتشف في الأرشيف الوطني بباريس سنة 1954، وثيقة جوهريّة تتمثل في تقرير حول تحقيق أجري بأمر من مدير شرطة باريس بيترى Piétri في 1852⁽⁴⁾ والذي توصل فيه أنه أثبت أنه حدث اختلاس ونهب لخزانة الجزائر شاركت فيه العديد من الأطراف التي أوكلت لها

(1) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة ، ص176.

(2) محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، ص12، دار الثقافة ط1 بيروت ، 1972.

(3) Pierre Péan , op.cit , p211.

(4) عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ترجمة لحسن زغدار، ص329، منشورات ثالة، الجزائر 2007.

مهمة جرد وإحصاء مختلف أموال وسلع وذهب هذه الخزينة⁽¹⁾ وهو ما يثبت "أن العالم كله يعرف أن غزو هذه الكنوز كان أحد أهم الأسباب لحملة الجزائر، أين كان الهدف هو الاستيلاء على غنيمة غنية proie riche أكثر من الانتقام لضربة مروحة"⁽²⁾ ذلك أن الملك شارل العاشر والذي كان في وضعية مالية صعبة قد استنجد بدو بورمون الرجل الذي يفعل كل شيء والذي يغامر بكل شيء لتنفيذ التعليمات السرية التي أعطيت له: أخذ 2/3 الخزينة للملك سرا. ثم نقل الذهب للخارج، نيس، جبل طارق، انجلترا، ثم إن أصحاب البنوك سوف يتولون مهمة إدخاله (الذهب) إلى فرنسا. بعد ذلك نغادر الجزائر.

"ثم جاءت الثورة (ثورة 1830) في هذه الظروف، وكان الداهية لويس فيليب هو من دخل هذا الذهب في خزائنه، دون أن يقول شيئا عن ذهب برباريا. أين الوجهة النهائية التي أخذها هذا الكنز؟ وفيما ساهمت في تعزيز الحكومة الجديدة في فرنسا؟ آخر حملة للملك (شارل العاشر) كانت البحث عن الكنز الخفي"⁽³⁾.

بناء على ما سبق فإن العديد من الشهادات والوثائق قد دلت أن قائد الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 الجنرال دو بورمون قد اعترف للداي حسين بكل ما اشترط لشعبه ونفسه ولجيّشه، فقط بهدف سلب ونهب خزينة القصبية وهذا بشهادة الجنرال فالازي Valazé وأرموند هان A.Han حيث قال هذا الأخير:

"لقد كنّا متعجلين لوضع يد جارحة في كنوز القصبية العظيمة" "on était pressé de plonger une main rapace dans les immenses trésors de le cassauba"⁽⁴⁾.

ذلك أن فرنسا لم تكن ملزمة باحترام هذا الاتفاق لأنه لم يكن في نظرها سوى لعبة حرب.

(1) نفس المرجع انظر: التقرير 1354-1353/BB A.N BB 18/الملحق ص 525-544.

(2) Pierre Péan, op.cit, p255.

(3) Ibid. P261-262.

(4) M.Habart , op.cit, p20.

إن الحديث عن خزينة الجزائر حديث ذو شجون، ذلك أن الدعاية الاستعمارية وكتب التاريخ الاستعمارية قد قللت من شأنها إلى درجة أن حصرتها في 48 مليون من الفرنكات ضاربة بذلك جميع الشهادات التي تثبت أن المبلغ كان أكبر من ذلك بكثير، وإذا كان الحديث عن هذه الخزينة التي أسالت لعاب شارل العاشر ومن قبله ومن بعده (لويس فليب ونابليون الثالث) ما زال لم يبت فيه نهائياً، نظراً لقلّة الدراسات التي تناولت هذا الجانب المظلم من تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر⁽¹⁾ من جهة ونظراً للتعتيم الإعلامي والتاريخي الذي تمارسه المدرسة الكولونيالية، التي وإن اعترفت ببعض السلب والنهب فإنها من جهة أخرى أرجعت ذلك إلى الجزائريين الذين اغتتموا فرصة مغادرة الداي لديوانه في القسبة، أو إلى بعض التصرفات الطائشة من بعض أفراد الجيش الفرنسي الذين وإن أخذوا بعض الأشياء فإنها لا تعدوا أن تكون فقط ذكريات عن احتلال الجزائر سيقدمها هؤلاء إلى زوجاتهم أو أصدقائهم عندما يعدون إلى ديارهم⁽²⁾.

إلا أن المتفحص للعديد من الرسائل والوثائق التي ظهرت بعد ذلك ولا سيما منها رسائل وشهادات الضباط الفرنسيين ذوي المستوى الأول أمثال الجنرال لوفاردو Lovardo وفالازي Valazé وغيرهم من المترجمين وضباط الدرجة الثانية والتحقيقات التي أجريت بعد ذلك من قبل محافظ شرطة باريس بييتري Piétri عام 1852 ومن قبل جون باتيست فلاندان J.B.Flandin الذي استطاع أن يكشف الحقائق المستورة والأسرار المدفونة بخصوص خزينة الجزائر⁽³⁾ رغم التهديدات والعوائق التي واجهها بهدف إسكاته ودفن الحقيقة إلى الأبد، إذ أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتهم جيش الاحتلال بالسلب والنهب خاصة وأن الدعاية الاستعمارية درجت على تمجيد هذا الجيش والرفع من قيمته، لأن في ذلك إشادة بالشرف الفرنسي في حين أن العكس هو

(1) G.Yver, Si Hamdan Ben Ottman Khodja in Revue Africaine n° 57, année 1913, O.P.U Alger 1986, p138.

(2) تجدر الإشارة إلى دراسات جادة في هذا الإطار أهمها: - حقيقة غزو الجزائر لعمار حمداني إضافة إلى الدراسة التي أعدها مارسيل إيمريت تحت عنوان:

- Une cause de l'expédition d'Alger. Le trésor de la casbah

(3) Pierre Péan, op.cit, pp119-138 et 193-208.

الخط من قيمة هذا الجيش وبالتالي من الرسالة التي رفعتها فرنسا والمتمثلة في نشر الرسالة الحضارية في مستعمراتها.

على أن هذه الأعمال والأفعال التي قام بها هؤلاء: قائد الحملة دو بورمون والمقتصد العام للجيش دوني و صراف الرواتب فيرينو وضباط آخرون كثيرون والمتمثلة في سلب ونهب خزينة الجزائر، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعتبر أفعال فردية خارجة عن النطاق أو جشع تميز به هؤلاء، وإن كنا نميل أن ذلك قد تمّ فعلا ولو في نطاق محدد ونسبي ولكن في إطار سياسية وخطة مدروسة هدفها هو التعمية والتمويه عن الاختلاس الأكبر والهائل الذي وصل إلى فرنسا عبر طرق شتى ليدخل جزء منه في خزينة الدولة في حين ذهب الجزء الأكبر إلى الخزائن الخاصة للملوك (شارل العاشر ولويس فيليب) وإلى خزائن القائمين على شؤون خزينة الجزائر الذين أصبحوا أغنياء بين عشية وضحاها، حيث أنهم سدّوا ديونهم السابقة واشتروا العديد من العقارات والضيغ وأصبحوا من أكبر الوجهاء في فرنسا بعد عودتهم من الجزائر⁽¹⁾.

ضف إلى ذلك أن أعمال السلب والنهب لم تطل خزينة الجزائر فقط، بل طالت منازل أعيان البلاد وأعضاء الحكومة، حيث أمرت سلطة الاحتلال من هؤلاء أن يسلموا منازلهم إلى الجيش ليسكنها ضباطه، وكان مع كل ضابط أنفار من الجنود⁽²⁾ على غرار منزل إبراهيم أغا قائد الجيش الجزائري ومنزل باي قسنطينة بمدينة الجزائر الذي قدرت قيمة ملبوساته ما كان به من متاع بمليون من الفرنكات⁽³⁾ حيث بيعت جميع هذه الملابس والأمتعة لليهودي بن درّان أحد أكبر التجار اليهود بالجزائر يومئذ. أما اليهودي يعقوب بكري فقد استطاع أن يبتزّ وكيل الحرج الذي باعه ثروته المنزلية بأبخس الأثمان والتي بقيت دينا في ذمة اليهودي إلى يوم معلوم، ومع ذلك فلم تسدد لسبب بسيط هو نفي فرنسا لوكيل الحرج قبل أن يؤدي له بكري المبلغ المتفق عليه⁽⁴⁾.

(1) عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 417-429.

(2) حمدان خوجة، المرأة، ص 179.

(3) نفس المرجع.

(4) نفس المرجع، ص 180.

وأمام انتشار الشائعات التي روجها يهود الجزائر بقولهم: " إن الفرنسيين سيأخذون منكم ثرواتكم المنزلية بدون مقابل، فالأحسن أن نشتريها نحن منكم " فقد باع أغنياء الجزائر ثرواتهم بأبخس الأثمان كما أن هذه التصرفات، قد أجبرت أثرياء البلاد أن يهجروا وطنهم، مع أنهم قد كانوا المدد الوحيد لطبقة الفقراء والمساكين⁽¹⁾ وأن ذلك لم يحدث بطريقة عفوية بل كان للجنرال دو بورمون ومن وراءه السلطة العسكرية الفرنسية دور في نشر التخويف والتهويل بهدف إبتزاز الجزائريين والاستحواذ على ممتلكاتهم وثوراتهم.

وكمثال على ما تم الاستحواذ عليه تجريد سكان الجزائر من أسلحتهم ابتداء من 6 جويلية 1830 حيث استرجع الجيش كمية هائلة من البنادق والسيوف والمسدسات إلى جانب الأسلحة التي عثر عليها داخل القصر، ولندع الرسام قيدان Guadin الذي رافق القائد العام أثناء الحملة يروي لنا ما حدث بهذا الشأن:

"لقد كنا نعلم أن المسلمين يملكون أسلحة جد نفسية سواء من حيث قيمتها أو الذكريات المرتبطة بها. وهي بمثابة ذخيرة عائلية"⁽²⁾ وبالفعل كانت بعض هذه الأسلحة جواهر حقيقة يبلغ ثمنها، أو حتى يتجاوز 100.000 فرنك في ذلك العهد (أي ما يعادل سعر فندق صغير خاص في باريس) وقد أنعم دو بورمون على قيدان Guadin ببعض هذه الأشياء: "لقد أعطاني الجنرال مجانا بعض السيوف الموريسكية مقابضها من الذهب الخالص الثقيل، وطرازها بيزنطي بحت، وبعض البنادق الرائعة المرصعة بالمرجان وغيره"⁽³⁾.

أما الضابط فرنال Fernel فيسرد فيه كتابه حملة إفريقيا في 1830 كما يلي:

"وجدنا في القصبة كمية معتبرة من الأسلحة الفاخرة، وزعت على الضباط الجيش القيايين والسامين، حسب أمر القائد العام، تحصل الضباط القيايون على بندقية، سيف، ومسدسين، بينما تحصل الضباط الساميون على ياطقان (سيف تركي). أما

(1) نفس المرجع، ص 180-189.

(2) عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ص 285 نقلا عن: P97, Guadin, mémoires.

(3) نفس المرجع، ص 285.

أسلحة الانكشارية فقد أعطيت لأولئك الذين لم يستفيدوا من التوزيع الأول. أما البحرية فقد نُسيت، وهو ما تسبب في إهانة لها، حيث ظنت أنها لم تستقد بقصد من هذه الجوائز⁽¹⁾.

ومن بين جنرالات فرنسا الذين كشفوا العديد من الحقائق المتعلقة بالسلب والنهب الذي تعرضت له الجزائر بعد 1830/7/5 هو الجنرال لوفيردو Loverdo والتي اتهم فيها العديد من الجنرالات والمسؤولين الفرنسيين والضباط وذلك من خلال رسالة وجهها إلى زوجته في 1830/07/08 والتي يتهم فيها الجنرال بارتيا قائد المقر العام للكونت دو بورمون والسيد تريلان مرافقة الأول، وسبعة أو ثمانية ضباط من مقر القيادة العامة حيث يصف ذلك بقوله: "... لا يمكنك أن تتصورى مقدار سخطي وغضبي عندما وجدت شقق الداى وشقة ابنته الوحيدة، زوجة الأغا القائد العام للحكومة الجزائرية، وجدتها منهوبة كلياً..." ليصل إلى حقيقة مفادها: "... ولم أرَ بشاعة كهذه منذ بدأت الخدمة"⁽²⁾.

وفي رسالة وجهها نفس الجنرال (لوفيردو) في 13 جويلية 1830 إلى وزارة الحربية جاء فيها: " فيما مضى كان الضباط يمتنعون عن المشاركة في الفوضى والاضطرابات بصورة مباشرة على الأقل، أما اليوم فإن الساسة هم الذين يقودون جماعة المتكالبين على الغنائم، فنرى ضباطا شبابا يحملون أسماء لامعة شهيرة، يخرجون من دهايز القصبه وقاعاتها محملين بالأسلحة والملابس وقطع الأثاث المختلصة... أما الأحجار الكريمة والذهب والفضة، في شكل نقود أو سبائك، فقد اختفت"⁽³⁾.

وبالرغم من سعي العديد من الجهات المقربة من قائد الحملة دو بورمون لتشويه سمعة هذا الجنرال واتهامه بالسلب والنهب "من أجل الصغيرة أناييس" (وهي ابنته) فإن لجنة تحقيق تضم جنرالات وعدد من الضباط قد برأته من هذه التهم، وقد أشار

(1) M.Frenel, compagne d'Afrique en 1830 , op cit, pp136-137.

(2) عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ص310.

(3) نفس المرجع، ص311.

الجنرال بيرتران ذلك في كتابه حول الحملة والغزو إذ قال " أخيرا فإن المحافظة على كنز الأغا كانت بفضل رجل أثّر ضده كثير من الصّخب آنذاك"(1).

من خلال ما سبق ذكره فإن عملية السلب والنهب التي تعرضت لها الجزائر بعد احتلالها سواء ما تعلق بالخرينة أو بأموال وأملاك الداوي حسين وابنته أو ما تعلق بمنزل باي قسنطينة بالجزائر أو أعيان البلاد وأعضاء الحكومة والتي مست سكناتهم وممتلكاتهم وضيعاتهم... من طرف القوات الفرنسية بقيادة الجنرال دو بورمون وبإشراف أكبر جنرالات الحملة العسكرية وضباطها رغم معاهد الاستسلام التي تضمن ثروات الداوي الشخصية وثروات أسرته (البند الثاني والثالث) ونفس الضمانات أعطيت لجند الانكشارية (البند الرابع) فإن الذي جرى ابتداء من صبيحة 1830/7/5 وهو تاريخ دخول القوات الفرنسية للجزائر هو عكس ذلك تماما وهذا ما جعل أحد ضباط هذه القوات والمؤرخ العسكري للجيش الفرنسي بيليسي دو راينو يعترف في كتابه "حوليات جزائرية ج1" أنه "لم يسبق لاحتلال أن تمّ بنفس الفوضى الإدارية كما حدث للجزائر، حتى في القرون الأكثر بربرية"(2).

وعليه فإن ما درجت عليه كتب التاريخ الاستعمارية والجزائر الفرنسية من أن خزينة الجزائر لم يكن بها إلا 48 مليون وأن ما قيل هو من قبيل الدعاية المغرضة التي تريد أن تنال من شرف الجيش الفرنسي وسمعة فرنسا، بل ذهبت هذه الكتب إلى تحميل الجزائريين صفة السلب والنهب التي تعرضت لها أملاك وأموال الداوي حسين وأعضاء حكومته وأعيان البلد... وهذا في الحقيقة ليس بالشيء الجديد، بل هو شيء متعارف عليه، ذلك أن التاريخ في كثير من الأحيان يكتبه المنتصر الذي يضيف على نفسه هالة من التقديس والتعظيم، ناسبا لنفسه جميع السجايا والخصال الشريفة والنبيلة، مبعدا عنه أي تهمة أو جريمة، في حين لا يتورع المنتصر عن إلحاق أي نقيصة أو ذميمة لخصمه أو عدوّه التي أسدل الستار على دولته وبالتالي فهو أهل لتحمل جميع التبعات والمسؤوليات ما دام منهزما.

(1) نفس المرجع ، ص312-313.

(2) E.Pellissier de Reynaud. Annales t1. P75.

إلا أن هذا لا يعني أن كل ما يقال يصدق على أنه حقيقة غير قابلة للنقاش وإعادة النظر، فعلى المحلل والباحث أن يستقرأ هذه الكتابات بما يخدم الحقيقة العلمية، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال العديد من الكتابات التي كُتبت من قبل أولئك الذين عاشوا الحدث أو شاركوا في صناعته، وعليه فإن تقارير لجان التحقيق، والرسائل الشخصية والعائلية، وبعض الكتابات التي حملت معها شيئاً من الحقائق من شأنها أن تجعلنا نعيد النظر فيما كتب عن الجزائر أو ما تمّ تداوله على نطاق واسع ومستمر إلى يومنا هذا. خاصة وأن المنتصر قد وضع يده على جميع السندات والوثائق التابعة للحكومة الجزائرية التي تثبت نقيض ما روّجه، إلا أنه ما زال يحتفظ بها ولا يسمح بنشرها رغم مرور أزيد من 180 سنة من دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر (نحن في 2011) لأن نشرها يعني فيما يعنه إدانة فرنسا من جهة وتفنيد الدعاية الاستعمارية " الرسالة الحضارية " وفي ذلك فضح الاستعمار ب جميع أشكاله وصوره في جميع الأزمنة والأمكنة.

وعليه فإن فرنسا تكون قد خرقت خرقاً فاضحاً لا لبس فيه للبند الثاني والثالث والرابع من معاهدة الاستسلام الموقعة يوم 1830/07/05 والقاضية بدخول القوات الفرنسية إلى الجزائر والمتعلق بالداي حسين والضمانات التي منحت له ولأسرته في أمواله وممتلكاته وحرية إقامته أو التنقل خارج الجزائر ونفس الشيء بالنسبة للجند الانكشارية.

وهذا ما جعل الجنرال فالازي Valazé وأرموند هان يعترفان أن قائد الحملة الفرنسية دو بورمون يعترفان أن قائد الحملة الفرنسية دوبرمون اعترف للداي حسين بكل ما اشترطه لشعبه ولنفسه وجيشه فقط بهدف سلب ونهب القصبية: "لقد كنا متعجلين لوضع يد جارحة في كنوز القصبية العظيمة"⁽¹⁾ وهذا "لأن فرنسا لم تكن ملزمة باحترام هذا الاتفاق لأنه لم يكن في نظرها سوى لعبة حرب"⁽²⁾.

(1) M.Habart , op.cit, p20.

(2) G.Yver, Si Hamdan Ben Otmane Kodja in Revue Africaine n°57, année 1913. P138.

أما بالنسبة للبند الخامس فإن المجال هنا لا يكفي بشرحه والإطاحة به. وهذا ما يفرض علينا أن نفرّد له حيزًا خاصًا به في الفصول القادمة.

المبحث الثاني- الأعمال العسكرية التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر :1871-1830

إن الدراسات والتقارير التي أنجزتها فرنسا بخصوص الجزائر، قد جعلتها تصل إلى قناعة مفادها أن مدينة الجزائر تعتبر من أغنى مدن العالم بالمال⁽¹⁾ وأن الجزائر هي الأرض التي تنبت الخبز والعسل ذلك أن سهول متيجة هي على الأرجح أجمل امتداد للسهول على وجه الكرة الأرضية... وأنها تستطيع أن توفر الغذاء لعدد من السكان أكبر مما تستطيع أن تُعوّله أية بقعة مماثلة على وجه الأرض... ولو قدر لهذا البلد العاثر الحظ أن يستعيد مصيره في المستقبل ويعود إلى التمتع بفوائد الحضارة، فستكون مدينة الجزائر، بفضل موارد سهول متيجة وخيراتها، واحدة من أغنى المدن التي تقع على شواطئ البحر المتوسط"⁽²⁾.

وما دامت فرنسا قد فقدت مستعمراتها في أمريكا والهند أمام غريمتها بريطانيا، في حرب السبع سنوات 1756-1763 وهو ما أدى إلى تلاشي الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية الأولى التي شكلها رشيليو وكولبير في عهد النظام الملكي القديم، والتي أجهزت بريطانيا إثر معاهدة صلح باريس في 30 ماي 1814 بعد أن جرّدتها من العديد من مستعمراتها. الشيء الذي جعل فرنسا تسعى إلى إقامة دعائم إمبراطورية جديدة ابتداء من 1817، فغزو الجزائر سنة 1830 كان رد فعل لفقد جزء من مستعمرات فرنسا فيما وراء البحار ثم لهزيمة نابليون الأول سنة 1815⁽³⁾.

وما دام التعصب الوطني والديني في الجزائر لا يسمحان أبداً باحتلال أجنبي ومسيحي⁽⁴⁾ فإن فرنسا التي كانت أعدت العدة لغزو الجزائر بهدف الإقامة الدائمة

(1) وليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، ص78.

(2) نفس المرجع ص106.

(3) محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، ص12، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

(4) M. Habart, op.cit, p16.

فيها⁽¹⁾ حسب العديد من المسؤولين الفرنسيين والمثقفين أمثال العالم بأصول الرأسمالية سيسموني عندما عبّر بقوله:

"لا نكتفي بغزو المملكة الجزائرية، بل نجعلها مستعمرة وقطرا جديدا يسمح لنا بنقل الفائض من سكان فرنسا ونشاطها إليه"⁽²⁾ وكذا الجنرال دو بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر في الغرفة التجارية المارسييلية: " بأن فرنسا ستحتل الجزائر لتأسيس مستعمرة ولربما دولة تحت حكم أمير (فرنسي)"⁽³⁾.

إذا إن فرنسا التي أعدت العدة لغزو الجزائر بهدف البقاء الدائم فيها سوف تصطدم بالشعب الجزائري الذي رفض رفضا قاطعا أن يُحتل من طرف أجنبي و فوق ذلك مسيحي وهو ما جعل فرنسا تستخدم جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة لديها لتحقيق هذه الغاية والمتمثلة في إخضاع الجزائر بهدف اتخاذها مستعمرة دائمة لها. ويعتبر العديد من العلماء: دو توكفيل، سيسموني، إضافة إلى السياسيين، غيزو، بولينياك، ومن قبلهم الملوك شارل العاشر ولويس فيليب والإمبراطور نابليون الثالث والجنرالات والضباط العسكريون الكبار: دو بورمون، كلوزيل، بيجو، دو روفيغو، وكثيرون غيرهم من آمن بهذه النظرية والمتمثلة في اتخاذ الجزائر مستعمرة دائمة لفرنسا في شمال إفريقيا تعوض بها ما خسرت في كندا والهند والعديد من الجزر أمام غريمتها بريطانيا.

إلا أن أكبر عائق ستواجهه فرنسا بعد احتلال الجزائر في 1830/07/05 هو وقوف الجزائريين لها بالمرصاد من خلال تضيق الخناق عليها وحصرها في مدينة الجزائر فقط أي القصبّة، بدء من مقاومة ابن زعموم والحاج السعدي وبن مبارك القليعي إلى الأمير عبد القادر وأحمد باي مرورا بالعديد من الزعامات المحلية لالة فاطمة نسومر والشيخ بوبغلة وبوزيان القليعي والشيخ بوعمامة والمقراني والشيخ الحداد ووالده عزيز ومحمد... حيث أثبتت هذه المقاومات أنها لن ترضى إلا بخروج فرنسا من الديار

(1) Pichon, Alger sous la domination française, Paris 1831, p02.

(2) أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ص224-225.

(3) نفس المرجع.

الجزائرية وأنه في انتظار ذلك فإن المقاومة هي السلاح الوحيد الذي لا يمكن التنازل عليه أمام تقدم القوات الفرنسية نحو العمق الجزائري.

وإذا فأمام هذه الجدلية:

- إرادة فرنسا في الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة دائمة وضرورة إخضاعها.

- وإرادة الجزائريين في إنهاء الاحتلال وطرد فرنسا من الجزائر.

أمام هذه الجدلية سوف تتحوّل الجزائر خلال فترة 1830-1962 إلى ميدان للمجابهة العسكرية بين طرفين متناقضين خاصة في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871 وهي الفترة التي نعتبرها بالفترة الحاسمة في الصراع بين إرادتين متناقضتين متشاكستين:

- إرادة الاحتلال والإخضاع، وبناء مستعمرة دائمة (فرنسا) وإرادة الطرد وإنهاء الاحتلال (الجزائر) حيث وظفت فرنسا أقصى ما يمكنها من إمكانيات وموارد وطاقات لتحقيق غايتها (الاحتلال - الإخضاع- بناء المستعمرة الدائمة) ذلك أنها سوف تنتهج طريقة وأسلوباً عسكرياً لم يألّفه الجزائريون ولم يشهده منذ أقدم العصور فترة 1830-1871 هي الفترة التي تبدأ بغزو الجزائر واستسلام الداي حسين في 1830/07/05 وهو ما نعتبره إيذاناً ببداية الاستعمار الفرنسي بالجزائر، والذي توج بتوقيع معاهدة الاستسلام في 1830/07/05 والتي منحت من خلالها فرنسا للجزائر العديد من الضمانات المادية، المالية، الاقتصادية، الدينية... مع العلم أن ذلك لم يُحترم منذ أول يوم لتنفيذها وتنتهي هذه الفترة عام 1871 وهي السنة التي اندلعت فيها ثورة المقراني والشيخ الحداد وانتهت فيه بانتصار الجيش الفرنسي على هذه الثورة الوطنية والتي تُمثل نهاية فترة امتدت من 1830-1871 وهي بحسبنا تعتبر أخطر فترة تشهدها الجزائر، حيث استطاعت فرنسا خلال هذه الفترة أن تنجز أهم مخططاتها الاستعمارية في الجزائر وذلك من خلال تغيير المعادلة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية ... تغييراً جذرياً الهدف من وراءه هو بناء مستعمرة دائمة في الجزائر.

إلا أن فرنسا ومن خلال ما سبق ذكره، تبين لها أنها لن تستطيع إنجاز هذا المخطط الاستعماري دون استخدام القوة العسكرية استخداما فظا غليظا لمواجهة شعب رفض الاحتلال وجاهد في سبيل الله والوطن جهادا مستميتا أربك الاستعمار وأفسد مخططاته وهو الشيء الذي جعل هذا الأخير يلجأ إلى أساليب وطرائق عسكرية لم يعرفها الجزائريون ولم يجربوها من قبل.

إن فترة 1830-1871 هي الفترة المصيرية بالنسبة للجزائر شعبا وأرضا حيث أرسيت دعائم المستعمرة بكل عناية ثم إن البناء الذي سوف يتم بعد ذلك ما هو إلا صورة للدعائم التي أرسيت في الفترة الممتدة من 1830-1871. ففي هذه الفترة استطاعت فرنسا من خلال خطة عسكرية - سنتعرض لها في مستهل هذا الفصل أن تُرسي دعائم المستعمرة الفرنسية بالجزائر والتي ستمتد حياتها إلى غاية 1962.

فما حدث بعد 1871 لم يكن إلا تحصيل حاصل لما حدث في الفترة 1830-1871 ذلك أن قواعد اللعبة قد لعبت خلال هذه الفترة.

ولتوضيح مدى صحة هذه الفرضيات لا بد من العودة إلى فترة 1830-1871 والتي سماها شارل روبيير أجيرون **جزائر العسكريين**⁽¹⁾ لتتبع أهم الخطوات العسكرية التي اتبعتها فرنسا بهدف تطويع الجزائر وإخضاعها خضوعا كاملا لها. على أننا لسنا بصدد كتابة التاريخ: فهذه ليست مهمتنا في هذه الدراسة وإنما مهمتنا تتمثل في **تعقب الجيش الفرنسي في الجزائر شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، من خلال أهم الكتابات والشهادات التي استقيناها من أهم المصادر والمراجع لهذه الفترة (1830-1871) والتي تعود إلى أهم الفاعلين العسكريين والسياسيين الذين لعبوا أدوار أساسية في تجسيد المخطط الاستعماري الفرنسي أمثال: العقيد دو روفيغو، وشارنغارنييه وتريزال وبواييه وغيرهم من جنرالات وضباط فرنسا الكبار الذين استطاعوا عبر مخطط محكم ومدرس أن يحققوا غاية فرنسا الأولى والتي تجلت قبل دخولها إلى الجزائر والمتمثلة في إقامة مستعمرة دائمة لها في الجزائر، أما مسألة أن فرنسا لم تحسم أمرها بشأن الجزائر إلا في جويلية 1834 فهذا أمر مردود من الناحية العسكرية والسياسية، ذلك أن**

(1) Ch. R. Ageron. Histoire contemporaine de l'Algérie. Op cit. P09.

الأدبيات الاستعمارية قد درجت على اعتبار فترة 1830-1834 بأنها فترة تردّد⁽¹⁾ وأنها لم تتخذ قرارها باحتلال الجزائر كلها والبقاء فيها إلا بناء على قرار لجنة تحقيق برلمانية 1833 والتي أوصت ببقاء احتلال فرنسا للجزائر⁽²⁾ على أن يكون الاحتلال تدريجيا وأن تكون السلطات المدنية والعسكرية بيد سلطة عليا يمثلها الوالي العام يساعده في أداء مهامه مجلس حكومة⁽³⁾ وبناء على تقرير هذه اللجنة (تقرير عسكري و10 تقارير حول البحرية، الاستيطان، الأوقاف، الضرائب...) عين الملك الفرنسي لويس فيليب يوم 12 ديسمبر 1833 اللجنة العليا التي عرفت باسم اللجنة الإفريقية والتي لم تكتف بدراسة التقارير السابقة الذكر، بل استمعت إلى الشخصيات الفرنسية والجزائرية: بواييه, Boyer, دارمون Damrémont, بيشون Pichon, حمدان خوجة، وقد تبنت هذه اللجنة تقريراً في 07 مارس 1834⁽⁴⁾ تضمن الكثير من مقترحات اللجنة البرلمانية حيث أوصت بما يلي:

- احتفاظ فرنسا بممتلكات على الساحل الشمالي الإفريقي.

- تعيين حاكم عام يجمع بين يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية.

- الاحتلال التدريجي للجزائر.

إثر ذلك صدر المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834⁽⁵⁾ الذي أنشأ الولاية العامة بالممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا (إيالة الجزائر سابقا) على شكل مستعمرة عسكرية ملحقة بوزارة الحرب ومسيّرة من طرف قائد هو الحاكم العام مفوض الملك بالمستعمرة وعُين الجنرال دوري دو رلون Drouet d'Erlon أول حاكم عام بالجزائر.

إن الدارس للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر منذ 1830 وما وظفته فرنسا من إمكانيات وقدرات لتحقيق غاياتها يتبين له أن حسم أمر الجزائر وإن لم تفصح عنه

(1) Ch. Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, p09. Ch. A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, p64

(2) Ch. A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, p111.

(3) Ibid, p112.

(4) Ibid, p113

(5) Ibid, p114.

فرنسا بصفة رسمية وعلنية إلا أنها كانت قد حسمته قبل دخولها إلى الجزائر، أما قضية الإفصاح، فقد انتظرت فرنسا فترة طويلة للإعلان عن ذلك بعدما استطاعت أن توطّد وجودها في الجزائر وبعدها استطاعت أن تُزيل جميع العقبات التي من شأنها أن تعرقل هذا الوجود سواء منها الداخلية أو الخارجية، أما مسألة ما كانت تنوي القيام في الجزائر فقد كانت قد حسمته قبل أن تغزو الجزائر وقد رأينا تصريح المقتصد المدني للجزائر السيد بيشون و سيسموني العالم الاقتصادي والجنرال دو بورمون إثر تصريح له في الغرفة التجارية لمارسييا قبل الغزو ومن قبل نصائح وإرشادات دو توكفيل...⁽¹⁾

وحتى نبرهن على مدى صحة الفرضيات التي طُرحت آنفا. والتي تدور حول المخطط الاستعماري الفرنسي في الجزائر ونوايا فرنسا من وراء ذلك، كان لزاما علينا أن نقف عند أهم الفاعلين العسكريين والسياسيين والعلماء والمفكرين الذين كانوا يرون أنه على فرنسا أن تحافظ على الجزائر باستخدام جميع الوسائل الممكنة و المتاحة من خلال مؤلفاتهم ورسائلهم وتقاريرهم وما تركوه من آثار مكتوبة.

1- النظام العسكري:

إن الفترة الحاسمة والمصيرية في تاريخ الجزائر بعد توقيع الداي لمعاهدة الاستسلام: هي الفترة الممتدة من 1830-1871 وهي الفترة التي استطاعت فيها فرنسا أن تؤسس مستعمرة استيطانية سوف يكتب لها البقاء إلى غاية 1962.

على أن هذه المستعمرة ما كان لها لتقوم لولا الجهود الجبارة التي اضطلع بها العسكريون في الجزائر، وعليه فإذا كانت فرنسا قد عرفت عدّة أنواع من نظم الحكم خلال هذه الفترة 1830-1871 والمتمثلة في:

- العودة إلى الملكية la restauration (1814-1830).

- الجمهورية الثانية 1848-1852 2^{eme} république.

- الإمبراطورية الثانية 1852-1870 second empire.

(1) Ibid, p118.

- الجمهورية الثالثة 3^{eme} république 1870-1914.

فإن الجزائر قد عرفت نظام حكم واحد في نفس الفترة 1830-1871 ألا وهو النظام العسكري حيث خضعت الجزائر لحكم عسكري صارم عماده حكام عامون وهم:

- القادة العامون لجيش إفريقيا:

- الجنرال دو بورمون (لويس أوغست فيكتور): قائد الحملة الفرنسية على الجزائر والحاكم العسكري للجزائر من 1830 إلى 1830/09/02.

- الجنرال كلوزيل (برتراند): 1830/09/02 إلى 1831/02/21.

- الجنرال بيرترين (بيار): 1831/02/20 إلى 1831/12/6.

- الجنرال دو روفيغو (أن جون، ماري روني) 1831/12/25-1833/06/6.

- بالنيابة: أفيزارد 1833/3/3 إلى 1833/3/29 ثم فوارول إلى غاية

1834/09/28.

- الحكام العامون لممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا:

- الجنرال دروي دورلون (جون باتيست): 1834/09/28 إلى 1835/08/08.

- الماريشال كلوزيل: 1835/08/10 - 1837/01/13. بالنيابة راباتال إلى

1837/04/03.

- الجنرال دامرمون (شارل ماري دونيس): 1837/10/12- /04/03.

- الجنرال فالي (سلفان شارل): 1837/12/1 - 1841/01/29.

- الجنرال بيجو (توماس روبرت) 1841/02/23-1847/06/05.

- الحكام العامون للجزائر

- الماريشال بيجو: 1845/4/15 - 1847/09/11.

- الجنرال أومال (هنري أو جين فيليب لويس) 1847/10/05-1848/03/03

بالنيابة الجنرال شانغارنييه.

- الجنرال كافيناك (لويس أوجين): 03/10 - 1848/05/12.
 - الجنرال شانغارنييه (نيكولاس آن ثيودول): 05/11 - 1848/06/22.
 - الجنرال شارون (فيالا): 1848/09/20 - 1850/11/04.
 - ج. هوتبول (ألفونس هنري): 1850/11/04 - 1851/04/23.
 - الجنرال راندون (جاك لويس سيزار ألكسندر): 1851/12/25 - 1858/06/25.
 - **وزارة الجزائر والمستعمرات:**
 - نابليون (جوزيف شارل بول بونابارت): 1858/06/24 - 1859/03/25.
 - شاسلوب لوبات (جول نابليون صامويل بروسبار) 1859 /03/25 -
 - 1860/11/24.
 - **الحكام العامون للجزائر**
 - الماريشال بيليسيبي (أمابل جون جاك) 1861/01/02 - 1864/05/22.
 - الماريشال ماك ماهون (ماري إيدم باتريس موريس) 1864/09/19 -
 - 1870/07/26.
 - **الحكام العامون المدنيون للجزائر:**
 - ديديه (هنري غابريال) لم يتول مهامه قام مقامه دو بوزيت Du Bouzet في
 - 1870/11/06 ثم لامبارت Lambert في 1871/02/08.
 - غيدون (لويس هنري) 1871/04/09 - 1873-06-17.⁽¹⁾
- وبالرغم من جهل هؤلاء العسكريون للجزائر تاريخيا وجغرافية، فقد اصطدموا بشعب يختلف عنهم من حيث الدين، اللغة، العادات والتقاليد، الثقافة، وهي العوامل التي دفعت الجزائريين لمقاومة الاستعمار مقاومة شرسة عسكرية، سياسية، اقتصادية، وثقافية... ذلك أن هذه البلاد التي تشتهر فيها 700 قبيلة بتعصبها الوطني والديني لا

(1) Ch.A. Julien, Histoire contemporaine de l'Algérie. PP503-505.

يمكنها أبدا أن تقبل بالاحتلال الأجنبي والمسيحي⁽¹⁾ وهذا ما يفسر اندفاع الجزائريين للدفاع عن استقلالهم ودينهم⁽²⁾.

هذا وقد درجت الكتب التاريخية الاستعمارية على تسمية فترة 1830-1834 بفترة التردد ولما كانت فرنسا خلال هذه الفترة مشغولة بمؤامراتها الثورية ومناوراتها الدبلوماسية في أوروبا، كان الجيش الفرنسي في الجزائر كامل الحرية في معالجة الوضع بالطريقة التي يراها مناسبة⁽³⁾.

بعد ذلك صدر القرار الملكي في 1834/07/22 والذي اعتبرت الجزائر بموجبه " الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا " حيث عُيّن حاكم عام للجزائر (دروي دو رلون) لتصبح الجزائر بذلك أرض فرنسية ثم جاء دستور 1848 الذي نص على أن الجزائر جزء مكملا لفرنسا، وبذلك تكون فرنسا قد خرقت اتفاق الجزائر لعام 1830 ضاربت بعرض الحائط تعهداتها والضمانات التي منحتها للجزائريين ففرنسا " غير ملزمة باحترام هذا الاتفاق لأنه لم يكن في نظرها سوى لعبة حرب"⁽⁴⁾ بحسب الجنرال كلوزيل ردا على احتجاج حمدان خوجة.

ولما كانت اللجنة الإفريقية قد أوصت بالاحتلال التدريجي للجزائر فقد اتبعت سلطة الاحتلال سياسة الاحتلال الجزئي 1837 - 1840⁽⁵⁾ وذلك من خلال اعتمادها على المكاتب العربية، ثم سياسية الاحتلال الكلي (1841-1847) والذي استخدمت فيه جميع الوسائل والإمكانيات المتاحة لديها لتحقيق هذه الغاية، وقد عهد للجنرال بيجو لتحقيق هذه الغاية، حيث أنه لم يعدم وسيلة لتحقيق ذلك إذ عمل على إزاحة أي عائق يقف في طريقة متبعا في ذلك سياسة "الأرض المحروقة" و"التقتيل الجماعي"⁽⁶⁾.

(1) M. Habart. Op cit. P16.

(2) يحي بو عزيز، لثورة 1871 (دور عائلتي المقراني والحداد) ص22. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، ص 17، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

(4) G.Yver, Si Hamdan Ben Ottman Khodja in Revue Africaine, année 1913. P138.

(5) Ch.R. Ageron. Op cit. P12.

(6) سنتطرق لهذه السياسة في عند حديثنا عن عهد الجنرال بيجو الدموي، في الفترة الممتدة من 1841 - 1847.

ثم جاء عهد الجمهورية الثانية 1848-1852 والإمبراطورية الثانية 1852-1870 حيث سعى لويس نابليون لخلق مملكة عربية في الجزائر ومستعمرة أوروبية ومعسكر فرنسي⁽¹⁾ كما عمل على إدماج الجزائر في فرنسا وذلك بخلق وزارة الجزائر والمستعمرات ابتداء من 1858 إلا أنه سيقتنع أن هذه السياسة لم تنجح لذا فقد ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات وأعاد الحاكم العسكري إلى الجزائر⁽²⁾.

وعليه فإن نظم الحكم التي شهدتها فرنسا خلال فترة 1830-1871 (عودة الملكية، الجمهورية الثانية، الإمبراطورية الثانية، الجمهورية الثالثة) وما قبلها من نظام عسكري بالجزائر كل ذلك قد انعكس سلبا على الجزائر وذلك من خلال اتخاذ فرنسا لقرارها بالمحافظة بالجزائر عام 1834 واعتبارها جزء من فرنسا بحسب دستور 1848. وهو ما جعل فرنسا تباشر عملية الاحتلال الجزئي ثم الاحتلال الكامل ثم سياسة الإدماج مستخدمة في ذلك قواتها العسكرية كمحور لهذه العملية السياسية.

إلا أن فرنسا ستواجه العديد من المشاكل والصعوبات في إطار عملية التوسع والاحتلال نحو الغرب الوهراني والشرق القسنطيني نتيجة لعوامل ثلاثة وهي:

أ- **الطبيعة الجغرافية التضاريسية الصعبة** التي تتمثل في كثرة الجبال ووعورة اختراقها والتنقل عبرها خاصة في الشرق القسنطيني وفي إتساع الهضاب العليا، أو السهول في الغرب الوهراني مع صعوبة اختراقها كذلك.

ب- **بروز الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي**، بمقاومتهم البطولية التي دامت ثمانية عشر عاما في شرق البلاد وغربها.

ج- **صلابة المقاومة وشدتها** التي أبدتها الشعب الجزائري في سائر أنحاء البلاد واستمرت وتواصلت قرابة سبعين عاما إلى مطلع القرن العشرين⁽³⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج2، 1900-1930، ص21، نقلا عن فافرو، ص14.

(2) أبو القاسم سعد الله، نفس المرجع، ص21-22.

(3) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ص19، الطبعة2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.

وعليه فإن المقاومة الجزائرية قد وقفت سداً منيعاً أمام سياسة التوسع الاستعماري تجلت في بروز العديد من الزعامات المحلية قبل أن تدخل في إطار مقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي في عقد الثلاثينات والأربعينات من القرن 19 تلتها بعد ذلك مقاومة في مظهر شعبي صرف امتدت إلى نهاية القرن 19⁽¹⁾.

وأمام هذه الصعوبات والعوائق المتعددة الأوجه التي واجهتها فرنسا في الجزائر وخاصة طبيعة الشعب الجزائري الذي قاوم التوسع الاستعماري لما أدرك أن القضية ليست انتقام فرنسا من الداي بهدف استرجاع كرامتها بعد حادثة المروحة، بل إن المخطط الاستعماري أكبر من ذلك بكثير وهو ما عبّر عنه الأمير عبد القادر عندما قال وهو بصدد إنشاء عاصمة جديدة في تاقدامت عام 1838: "... وعندما تكون كل قواتي قد اجتمعت فإنني سوف أنزل من هذه الصخرة السماء، كما ينزل النسر من عُشّه، لكي أظهر مدن الجزائر وعنابة ووهران من المسيحيين، ولو أنكم رضون حقيقة بهذه المدن لتركتكم تعاون فيها، لأن البحر ليس من شأني، وليس لي سفن، ولكنكم تريدون أيضاً الاستيلاء على سهولنا وأبنائنا ونسائنا، إنكم تركتم بلادكم الخاصة وأتيتم لتأخذوا الأرض التي وضع فيها محمد (عليه الصلاة والسلام) شعبه، ولكن سلطانكم ليس فارساً ولا مرابطاً، وإن خيولكم ستعثر وتسقط عن جبالنا لأنها ليست ثابتة الأقدام كخيولنا، وإن جنودكم سيموتون مرضاً، وحتى أولئك الذين سينجون من المرض سيسقطون برصاصنا"⁽²⁾.

أما بومعزة (محمد بن عبد الله) فقد قال أثناء محاكمته عندما وجّه له السؤال التالي: ماذا كانت تنقمة القبائل الثائرة على الحكم الفرنسي؟ فأجاب: " إن العرب يكرهونكم لأن دينكم مخالف لدينهم، ولأنكم أجانب استوليتم اليوم على بلدهم، وغداً ستطلبون منهم أبقارهم وأطفالهم، ولذلك فقد كان العرب يطلبون إلى أخي دائماً يتزعمهم قائلين:

(1) نفس المرجع، ص 20.

(2) شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ص 139، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط 2، الجزائر 1982.

يجب أن تقودنا لنستأنف القتال، فإن كل يوم يمر، من شأنه أن يدعم مركز المسيحيين، والأولى أن نتخلص منهم منذ الآن"⁽¹⁾.

ولما قيل له أن عدداً كبيراً من الأهلي يحبون الفرنسيين وبقيمون الولاء له، ردّ أبو معزة قائلاً:

" لا يوجد سوى إله واحد، وحياتي بين يديه، ولذلك فسأتحدث إليكم بصراحة، إنكم تسمعون كل يوم مسلمين يؤكدون لكم أنهم يحبونكم، ويعدون بأن يخدموكم بإخلاص. لا تصدقوهم لأنهم يكذبون عليكم، إما لخوفهم منكم، وإما لمآرب يريدون قضاءها، ولكنه كلما قام زعيم ينادي بينهم للجهاد ويعتقدون أنه قادر على إلحاق الهزيمة بكم، سيسيروا في أثره، ولو قادهم للهجوم على مدينة الجزائر نفسها"⁽²⁾

وعليه فإن فرنسا وأمام هذه الصعوبات التي اعترضت طريقها نحو التوغل نحو المناطق الداخلية وتحقيق الاحتلال الجزئي ثم الكلي ثم الاستيطان، فإنها سوف تلجأ إلى إتباع سياسة عسكرية غرضها فرض السيطرة التامة وتحقيق التهذئة الكاملة، وإنجاح عملية الاستيطان والاستيلاء على الممتلكات والأراضي بهدف تغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و الثقافية في الجزائر.

وقد كانت القناعة الحاصلة عند عموم العسكريين العاملين في الجزائر سواء كانوا في الميدان أو في القيادة العامة هو أن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا المشروع. وهذا نتيجة لتأثير العلماء والمفكرين الذين راحوا ينفخون حتى تتجدد الحرب وعدم ترك العرب وشأنهم لأن تركهم يتشكلون في قوة منتظمة من شأنه أن يقضي على المشروع الفرنسي في الجزائر.

فألكسي دو توكفيل (1805 – 1859) وهو أحد أهم المنظرين والمفكرين السياسيين الذين عرفتهم فرنسا في القرن 19 وصديق الكونت دو غوبينو (1816 – 1882) صاحب كتاب " البحث حول عدم مساواة الأعراق البشرية" Essai sur

(1) إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ص289، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر.

(2) نفس المرجع، ص 290.

l'inégalité des races humaines وهو أحد آباء العنصرية ⁽¹⁾ وصديق الجنرال كافينياك (1802-1857) وهو أحد أهم السفاحين بالجزائر وبالجنرال لاموريسيار وبنظامه الغزوات ⁽²⁾ Razzias قد استطاع من خلال كتاباته حول الجزائر :

- الرسالة الثانية عن الجزائر 1837 Deuxième lettre sur l'Algérie

- عمل عن الجزائر 1841 Travail sur l'Algérie

- تقرير عن الجزائر 1847 Rapport sur l'Algérie

أن يُضمنها الكثير من الرؤى ووجهات النظر التي تدعو السلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر إلى:

1- القضاء على الأمير عبد القادر باعتباره " عقل من أندر أنواع العقول وأخطرها". ⁽³⁾ وذلك باستغلال الانشقاق بينه وبين العرب المناوئين له عبر إعطائهم وعود وهبات سخية ⁽⁴⁾ وهو بذلك يكون قد شرع عن لسياسة خرق لكي تسود:

2- لا يمكن القضاء على الأمير عبد القادر إلا بالحرب ⁽⁵⁾ لتحقيق الاحتلال الشامل والاستيطان.

3- بناء جيش فرنسي يتكون من الزّواف (الزواوة) وفرق أفريقية تتمتع بالشجاعة والإقدام وتكوين قوات خاصة تكون قوية، قاسية، صلبة على غرار قوات الزّواف التي يساوي فيها فليق واحد، فيلقين من فرنسا. ⁽⁶⁾

4- على هذا الجيش (القوات الخاصة) أن تقوم بما يلي:

- بحرق المحاصيل وإفراغ المطامير

- اختطاف الرجال والنساء والأطفال واتخاذهم رهائن.

(1) - فرانسوا دي فونتيت، العنصرية، ترجمة عاطف علي، ص 78، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت 1999.

(2) Alexis de Tocqueville, Œuvres Complètes, t5. P 364.

(3) - ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر، ص 40.

(4) - نفس المرجع، ص 45.

(5) نفس المرجع، ص 46 - 47

(6) نفس المرجع، ص 54.

- تدمير المدن والتجمعات السكانية الكبرى لما تنطوي عليه من خطر على الوجود الفرنسي بالجزائر.⁽¹⁾

وهو لا يخشى من الانتقاد الذي وجه له بعد دعوته إلى انتهاج حرب مفتوحة على جميع الجبهات في الجزائر مستخدمة جميع الوسائل لتحقيق الاحتلال والتهدة بقوله، " ...من جهة أخرى كثيراً ما سمعت في فرنسا رجالاً أحترمهم لكن لا أوافقهم يجدون أنه لا يجمل إحراق الغلال وإفراغ المطامير وأخيراً الاستيلاء على الرجال العزل من السلاح والنساء والأطفال. هذه بالنسبة لي ضرورات مزعجة، لكن كل شعب يريد محاربة العرب مجبر على الخضوع لها."⁽²⁾

وعليه فإن العالم والمنظر للديمقراطية في أمريكا وفرنسا ذو النزعة الأخلاقية هناك، يكون قد لعب دوراً لا يستهان به في توجيه السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بهدف الاحتفاظ بها وتحويلها إلى مستوطنة وبالتالي فهو من خلال مؤلفاته حول الجزائر يكون قد أضفى الشرعية على الأعمال العسكرية التي ارتكبتها في الجزائر والمتمثلة أساساً في القتل والحرق والتخريب والنهب والتدمير... الخ من المفردات التي وردت في الأعمال والكتابات التي أنجزها دو توكفيل عن الجزائر سواء ككاتب ومنظر أو مقرر لجنة برلمانية، وهو ما جعله يعتبر من المختصين في الشؤون الخارجية وفي القضية الجزائرية، ومما زاد في قوة تأثيره على المجلس الوطني أنه لم يكن يتحدث باسمه الشخصي، بل باسم لجنة خاصة نفذت الحكومة الفرنسية نتائج أعمالها.⁽³⁾

وبناءً على ما سبق، فقد كان للعلماء والمفكرين والمثقفين ورجال الدين... دور في توجيه سياسات حكوماتهم الاستعمارية نحو الجزائر وغيرها من البلدان، وهو ما يعني أن هؤلاء قد شرعوا للاحتلال وللاستعمار عندنا، وهذا مايفسر من ناحية شدة الحملات والغزوات والهجومات التي شنت ضد شعب أعزل قرر أن يدافع عن أرضه وعرضه.

(1) نفس المرجع ، ص 48.

(2) نفس المرجع، ص 48.

(3) أوليفي لوكورغرانموزون، الاستعمار الإبادة، ترجمة نورة بوزيدة، ص 09، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007

وبالعودة إلى الأعمال العسكرية التي ارتكبتها القوات الفرنسية بالجزائر منذ 1830، وإلى غاية 1871 وهي الفترة التي سوف نركز عليها، باعتبارها المرحلة الحاسمة في تاريخ الجزائر سواء بالنسبة لفرنسا الاستعمارية أو الجزائر المستعمرة.

فرنسا التي كانت خلال هذه الفترة ميدانا للتحليلات الداعية إلى الاحتلال والاستعمار (دو توكفيل، لامارتين، لويس بلان....) كانت تستند إلى مسببات متعددة وقديمة أحيانا:

- السبب الأول والضمني: هو تاريخ فرنسا الاستعماري.

- السبب الثاني: هو الصراع القائم آنذاك بينها وبين بريطانيا (التي رمت كل قواها منذ زمن طويل في سباق لبناء إمبراطورية استعمارية فازت فيه بالهند ورأس الرجاء الصالح والنااتال وأستراليا).

- السبب الأخير: فهو الخطر الناجم عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد⁽¹⁾ وذلك لتبرير لجوءها إلى احتلال البلدان ومن ثم استعمارها وإخضاعها.

أما الجزائر شعبا وثقافة ومورثا حضاريا، فقد انبرت للاستعمار بكل ما أوتيت من قوة بعد ما اتضح لها أن قضية المروحة وسعي فرنسا لاستعادة كرامتها أمام الداي، لم تكن إلا مرحلة مُضللة للجزائر والجزائريين.

إذا فأمام هذه المعادلة والتي يمكن إبرازها في:

أ – قوة اندفاع فرنسا من أجل تحقيق الاحتلال والاستعمار والتهدة بالجزائر.

ب- قوة اندفاع الجزائر من أجل الوقوف في وجه المشروع الاستعماري الفرنسي.

سوف تعرف الجزائر أحد أسوأ فترات التاريخ والمتمثل بحسب أدبيات ألكسي دو توكفيل في: الحرق، التهديم، الخطف، التخريب، النهب، القتل...

2- من الاحتلال الجزئي إلى الاحتلال الكلي:

بناء على توصيات لجنة التحقيق البرلمانية التي شكلت في جويلية 1833 وكلفت بمهمة جمع العناصر الضرورية للإجابة على الأسئلة التالية:

(1) نفس المرجع ص 09.

– هل يجب الاحتفاظ بالأراضي المحتلة؟

– إذا كان الاحتلال مفيدا. فما هو النظام الذي ينبغي اعتماده؟

– هل يجب الاقتصاد على إخضاع الأهلي؟

– هل يجب تدعيم الاحتلال بالاستعمار؟

– ما هو أكثر النظم الإدارية ملائمة؟

– ما هي الحالة العامة في هذه البلاد، من جميع النواحي؟

وإثر عودة لجنة التحقيق إلى باريس، بعد إتمام دراستها للحالة في الجزائر، صدر مرسوم ملكي في 12 ديسمبر 1833، عيّنت بموجبه لجنة عليا تتكون من 19 عضوا من كبار الشخصيات السياسية والعسكرية. وكلفت بدراسة أعمال لجنة التحقيق، وقد قدمت هذه اللجنة بدورها تقريرا عن عملها، عُرض بعد ذلك على البرلمان الفرنسي لمناقشتها حيث أعلنت الحكومة الفرنسية قبولها للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق وأهمها جميعا، **التوصية بالاحتلال الدائم للجزائر**، وخلق منصب الوالي العام. وقد توج ذلك بصدور الملكي في 22 جويلية 1834⁽¹⁾ والذي بموجبه عرفت الجزائر: **بممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا**.

حيث وضعت تحت السلطة المباشرة لوزارة الحرب بما أن تلك المنطقة كانت مستعمرة عسكرية⁽²⁾.

وبناء على ما سبق فقد اعتمدت فرنسا على سياسة الاحتلال الجزئي ابتداءً من 1834 والذي سرعان ما يتطور إلى **الاحتلال الكامل** بحلول سنة 1841 ومجيء الجنرال بيجو إلى الجزائر ثانية حيث أنه تنكر لآرائه السابقة⁽³⁾ والتي كانت تدور حول الاحتلال المحدود النطاق الذي يشكل قاعدة لمعاهدة التافنة⁽⁴⁾ ليتحول بعد ذلك إلى داعية

(1) - اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 80-84.

(2) - أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق ذكره، ص 257.

(3) Ch.R. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine. Op cit. P 15.

(4) - اسماعيل العربي ، المقاومة الجزائرية ، مرجع سابق، ص 207.

(5) Ch. R. Ageron. Op cit. P 15.

للاحتلال الكلي وللجزائر مع ما يقتضيه ذلك من استعمار وتوظيف للوسائل والإمكانات العسكرية الكبيرة بهدف تحقيق ذلك (5)

إن الجنرال بيجو (1784-1849) الذي حارب الأمير عبد القادر عام 1836 ثم عقد معه معاهدة التافنة عام 1837 هو ذلك الرجل العسكري الذي آمن بعد ترقيته ومن ثم استدعائه مرة ثانية من قبل حكومة تيير "Thiers" عام 1840 ليحيط الرحال في الجزائر في 1841/02/22 وإلى غاية 1847/09/11 **باحتمية الاحتلال الكلي للجزائر وإخضاع العرب خضوعا مطلقا لفرنسا**. وقد كتب ذلك في كتاب 1842 ضمّنه رؤيته ووجهة نظره تحت عنوان:

الجزائر وسائل لحفظ واستخدام هذا الفتح. L'Algérie des moyens pour conserver et utiliser cette conquête.

حيث رأى بيجو أنه ما دامت فرنسا تريد أن يكون علمها هو الوحيد الذي يرفرف على الجزائر ومادامت تريد إنشاء مستعمرة كبيرة. فقد كان عليها أن تحل في المقام الأول أن تحقق خضوع العرب بهدف إنجاح هذا المشروع (1) والسؤال المطروح هنا ما المقصود بسياسة الإخضاع؟

- سياسة الإخضاع: Assujettissement- Subjection-Domination

عرفت فرنسا بروز العديد من الاتجاهات في سياستها الاستعمارية. والمقصود بالسياسة الاستعمارية هو تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين دولة الأصل والأقطار المرتبطة بها.

أهم هذه الاتجاهات ثلاثة رئيسية وهي:

- الاتجاه الأول: الإخضاع

- الاتجاه الثاني : الإدماج

(1) Bugeaud l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête, Paris, Alger 1842. P 05.

- الاتجاه الثالث: الاستقلال الذاتي⁽¹⁾.

وما يهمنا هنا هو الاتجاه الأول: سياسة الإخضاع التي استخدمت فرنسا جميع الوسائل الممكنة والمتاحة لديها لتحقيقها في الجزائر.

فالإخضاع نظام اقتصادي وسياسي معا وأساسه الاقتصادي هو إخضاع مصالح المستعمر لمصالح دولة الأصل. فالمستعمرة ليست إلا وسيلة الغرض منها الحصول على الثروات ولا سيما المعادن النفيسة من ذهب وفضة والحاصلات الاستوائية من مواد غذائية وخامات صناعية مع احتكار أسواق المستعمرة والنقل البحري منها وإليها لصالح دولة الأصل.⁽²⁾

وفي هذا النظام يقع كل الغرم على المستعمرة وكل الغنم لدولة الأصل.

وقد عبرت عن ذلك دائرة المعارف الصادرة في سنة 1750 بقولها أن المستعمرات إنما أنشئت من أجل دولة الأصل.

وبالرغم من أن العديد من الدول الاستعمارية قد تخلت عن سياسة الإخضاع فإن البعض منها قد استمرت في الأخذ بها كهولندا، وفرنسا، خاصة هذه الأخيرة التي اعتمدت على هذا الاتجاه خاصة في الأربعين سنة الأولى من الاحتلال 1830 - 1871 أين سعى معظم قادتها وضباطها العسكريون لتجسيده في الجزائر.

فالجنرال بيجو كان يرى أنه لا يمكن لفرنسا أن تزحف على مثل هذا الشعب (الجزائري) دون هزيمته بهدف تحقيق الاستعمار في جزء من إقليمه... وما دامت فرنسا قد قررت أن تبقى في الجزائر فعليها أن تحدّد في النهاية أن تحتلها كليا.⁽³⁾

وهو في ذلك ليس حالة استثنائية، حيث اشتد خلال هذه المرحلة في فرنسا النقاش بين دعاة الاستعمار وخصومهم.

(1) - محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، مرجع سابق، ص 27.

(2) - نفس المرجع، ص 29.

(3) Bugeaud, l'Algérie. Op cit. P 06.

ففي حين كان خصوم الاستعمار ينتظرون أن توفر معاهدة التافنة إطارا و قاعدة لنوع من التفاهم والنقاش السلمي، فإن أنصار الاحتلال والاستعمار كانوا يرون عكس ذلك أو لم يصرح النائب ألفونس دو لامرتين La Martine أحد أكبر وأعظم أدباء فرنسا من منبر المجلس الوطني بقوله: " ها هو ذا الاستعمار، إنه يخلق الثروة في الحال، لكنه يحفز على العمل، نعم، إن الاستعمار ينمي الحياة ويضاعف سرعة الحركة الاجتماعية، وهو يحمي الكيان السياسي من ركود قاتل ومن انفجار طاقة اجتماعية غير مستعملة...". وقوله: "الاستعمار الكبير ضروري لحل مشاكل فرنسا وسكانها المتزايدين والذين لم تعرف السلطات كيف تسد كل حاجياتهم."⁽¹⁾ وقوله: "إذا كان للذهب وزنه، أفلا يكون للشرف الوطني ولحماية الضعيف حماية تنتزه عن الأغراض، وللإنسانية وزنها؟ إن فكرة التخلي عن الجزائر -وهي فكرة رفضها الوزير لحسن الحظ - ستظل إلى الأبد مثارا لوخز الضمير للمجلس والحكومة التي توافق عليها"⁽²⁾ وكان لا مارتين ينتفض غضبا بالمواقف أنصار التراجع عن استعمار الجزائر بقوله: "لن نتخلي عن الجزائر"⁽³⁾ أما هوجو Hugo فقد قال بعد تعيين بيجو: " إنها مسيرة الحضارة وتقهقر الوحشية"⁽⁴⁾...وعليه فإن تضافر جهود الثقافي (دو توكفيل، دو غوبينو، لا مرتين، هوجو...) والسياسي (رؤساء الحكومات: تيير، سولت، وزراء جيزو... والنواب دعاة الاستعمار) في فرنسا سوف ينعكس على العسكري (بيجو، دومونتانيك، دولاموريسيار، كافينياك، بيليسي، سانت أرنو، بيدو، شانغارنييه...).

وما دامت فرنسا قد حسمت أمرها على الأقل رسميا، منذ صدور المرسوم الملكي في 1834/07/22 بالاحتفاظ بالجزائر وتعيين حاكم عليها، واعتبار "الجزائر هي فرنسا" في المادة 109 من دستور 1848 التي تنص: "تراب الجزائر والمستعمرات هو تراب فرنسي" فقد بقي أن تحدّد السياسة التي تطبقها في الجزائر.

(1) أوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة، ص 13 و 14.

(2) إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية، ص 84.

(3) أوليفي لوكور غرانميزون، نفس المرجع، ص 17.

(4) نفس المرجع، ص 123.

ذلك أن الجزائر وإن كانت في قبضة الاستعمار إلا أنها لم تكن مستسلمة. ففرنسا وجدت نفسها وجها لوجه أمام مجتمع حسن التنظيم، له حضارته الشخصية الشبيهة إلى حد ما بحضارات البحر المتوسط، وهذا المجتمع لا يخلو من عيوب، ولكن حبّه للحرية وتمسكه بالأرض سوف يربك فرنسا ويفسد مخططاتها. ذلك أن العرب بحسب بيجو يمتازون بالعزّة وأنهم قوم محاربين⁽¹⁾ وأنه " لو كان سكان الجزائر قوم آخرين غير العرب، أو كانوا يشبهون شعوب الهند المخبّثة لما أوصيت أبدا بصرف الأموال الطائلة في سبيل تعمير البلاد بالعساكر والجنود، ولكن وجود هذه الأمة القوية العتيدة المستعدة كامل الاستعداد للحرب، والمتفوّقة على العناصر الأوروبية التي كنا ننوي إدخالها إلى البلاد، كل ذلك يحتم علينا أن نختار العناصر القوية من الأوروبيين لتوطينهم أمام أولئك العرب، وجنبا إلى جنب معهم، وبين ظهر بينهم"⁽²⁾.

وما دام العرب أمة فخورة ومحاربة فلا بد - حسب بيجو- أن نطبق أفضل نظام بهدف إبقاء العرب تحت السيطرة والخضوع وذلك من خلال:

- الحركة الثابتة لقواتنا وتمركزها عند نقاط محددة تكون مختارة بعناية فائقة.
- لا بد أن يكون لنا خطين للاحتلال: الأول في الداخل وموازيا للبحر، والثاني على الساحل. فالخط الأول يمتد من تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، سطيف، قسنطينة، وقالمة، في المجموع سبعة.
- وعلى الساحل: وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة، وعنابة.
- لا يمكن احتواء العرب والسيطرة عليهم - وهم أمة محاربة بامتياز- إلا بجيش كبير ومنظم يستطيع أن يسيطر في هذه المساحة الكبيرة على مصالح الناس المبعثرين⁽³⁾ ولذلك فهو يحتاج إلى 80 ألف جندي، ستتكفل الجزائر بدفع أجورهم لو هي أديرت بطريقة محكمة.

(1) Bugeaud, l'Algérie. Op cit. P 09.

(2) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، ص 81- 82، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

(3) Bugeaud. L'Algérie Op cit. PP 23- 25.

وعموما فإن فرنسا وعلى رأسها جيش إفريقيا بقيادة بيجو قد اعتبر سكان الجزائر مقاتلين وممتلكاتهم معسكرات. كما اعتبر الجزائريون أعداء غير تقليدين يجب القضاء عليهم⁽¹⁾. وعليه فإن مثل هذه النظرة للشعب وللأرض لا يمكنها إلا أن تؤدي إلى ما دعى إليه دو توكفيل سابقا وما سوف يُنجزه بيجو ومن بعده لاحقا أي إلى: التهديم، الحرق، التخريب، المصادرة، التقتيل... لهذا أخذت الحرب في الجزائر منحى خطيرا وتوسعت في كل الاتجاهات، وغيّرت من وسائلها وممارساتها. فصارت الآن مطاردة مفتوحة ومعلنة على المدنيين، تذبّحهم وتطاردهم بعيدا عن المدن والقرى التي تدمرها عن آخرها⁽²⁾.

3- الاحتلال الكلي ووصايا الجنرال بيجو:

بعد أن نقضت فرنسا معاهدة التافنة لعام 1837 وذلك عبر اختراق الأمير الدوق دورليان والحاكم العام فالي لأبواب الحديد في نوفمبر 1839. فقد أعلن الأمير عبد القادر استئناف الجهاد ضد فرنسا التي لم تلتزم مرة أخرى بعهودها ومواثيقها (معاهدة الاستسلام 1830/07/05، و معاهدة دو ميشال 1834/02/26).

وعليه فعندما تجددت الحرب بين الطرفين، فقد استطاع الأمير عبد القادر الذي كان في مركز قوي أن يوجّه العديد من الهجمات والضربات ضد فرنسا في العديد من الجهات مما أدى إلى إثارة ضجة كبيرة داخل فرنسا و هو ما استوجب عقد دورة طارئة للبرلمان في ماي 1840، حيث احتدم النقاش بين دعاة الاحتلال الجزئي ودعاة الانسحاب نهائيا من الجزائر، إلا أن رئيس الوزراء تيير Thiers أعلن في المجلس (البرلمان) عن تصميم الحكومة على الاحتفاظ بالجزائر وعزمها على استخدام جميع قواتها وتجنيدتها للحرب إن دعت الضرورة لذلك وأيده في ذلك وزير الحربية الماريشال سولت الذي استصدر أمرا من الملك لويس فيليب بعد أن عين رئيسا

(1) أوليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة، ص21.

(2) نفس المرجع ، ص123.

للوزراء في 30 ديسمبر 1840، بسحب فالي وتعيين الجنرال بيجو في مكانه قائدا عاما في شهر فيفري 1840⁽¹⁾

وبالرغم من أن بيجو كان يعارض فكرة سياسة التوسع في الجزائر من خلال تصريحه: " أن الجزائر قد تكون مقبرة ملكية جويلية الفرنسية، كما كانت إسبانيا مقبرة إمبراطورية نابليون" إلا أنه أصبح متحمسا لتطبيق سياسة الاحتلال الكامل. ومن أشد أنصارها في مجلس النواب الفرنسي⁽²⁾ حيث صرّح في جانفي 1840 بأنه "يجب على فرنسا أن تدمّر "الجنسية العربية" و"قوة عبد القادر" لكي تفرض "السيطرة المطلقة الضرورية" لإخضاع البلاد"⁽³⁾ هذا التصريح وغيره والذي نال نجاحا كبيرا واستحسانا من قبل دعاة الاستعمار هو الذي سوف يهيأ ويعبد الطريق لبيجو للعودة إلى الواجهة، حيث اعتبر تعيينه منعرجا سياسيا وعسكريا وضع حدا للتردد دام عشر سنوات⁽⁴⁾.

وكان بيجو قبل تعيينه قائدا عاما للجيش في الجزائر وحاكما عاما قد بلور نظرية الاحتلال الكلي للجزائر، ولذلك فإنه وبعد توليه منصبه الجديد شرع في تنفيذ مخططه الذي سوف يلقي كل العناية والترحيب بل والتغطية والحماية من قبل رؤساء الوزراء والملك نفسه، ما دام أن الهدف هو إخضاع الجزائر والسيطرة عليها كاملة.

المبحث الثالث- مشروع بيجو في الجزائر " بالسيف و بالمحراث":

بالرجوع إلى مختلف ما تركه بيجو من آثار مكتوبة:

- تعليمات تطبيقية للماريشال بيجو باريس - Instructions pratiques du maréchal Bugeaud, paris 1854.

- الجزائر، وسائل لحفظ واستخدام هذا الفتح، عام 1842. L'Algérie, des moyens pour conserver et utiliser cette conquête.

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ص46-47.

(2) نفس المرجع، ص47.

(3) أوليفي لوكور غرانميزون، ص173 نقلا عن بيجو في خطابه يوم 15 جانفي 1840 في "بالسيف والمحراث" باريس 1984، ص65.

(4) نفس المرجع، ص173.

- بالسيف والمحراث كتابات وخطب بيجو باريس. Par l'épée et la charrue.

P.U.F, 1948.

أو ما كُتب حوله وهي مجموعة كبيرة من الكتب أهمها:

- الأعمال العسكرية للماريشال بيجو: تأليف ويل Weil باريس 1883.

- ذكريات الماريشال بيجو من الجزائر ومن المغرب تأليف السكرتير الخاص

للماريشال كريستيان Christian، بروكسل ليبزيغ 1845.

- الماريشال بيجو، حكاية الميادين والمعسكرات والمنبر، آرثر بونروي Arthur

Ponroy.

وبالاستعانة على مؤلفات أخرى يمكن الإحاطة بمشروع بيجو المتعلق بالجزائر
على النحو التالي:

- ما دامت فرنسا قد عازمت على احتلال الجزائر وحسنت أمرها على السيطرة

عليها كليا، لا بد أن لا تكتفي بالسيطرة على المناطق الساحلية و تترك لعدوها السيطرة
على كامل البلاد وذلك من خلال فرض الضرائب والتجنيد وهذا ما يسمح له أن يجعلنا
محاصرين بصفة مستمرة. كلما اتضح له أننا أمام مشاكل في أوروبا⁽¹⁾.

- لا بد من استعمار الجزائر مدنيا وعسكريا وذلك من خلال إحلال الكولون محل
الجزائريين المحاربين والمتعصبين.⁽²⁾

- تكوين مستعمرات مدنية تنشأ فيها مليشيات مسلحة من الكولون للدفاع عن
الأراضي المسلوبة وعن مصالحهم في الجزائر.

- تكوين مستعمرات عسكرية يكون فيها الجنود متزوجين حتى يتسنى لهم أن يُفْلحوا
ويتاجروا....⁽³⁾ وأن أبناء هؤلاء الجنود سيعوّضونهم بعد ذلك.

(1) Bugeaud, l'Algérie, op cit, p 07 .

(2) Ibid, p32.

(3) Ibid, p34.

- إقامة حكومة عسكرية في ظل غياب أعدادا كبيرة من الأوروبيين هدفها تحقيق القوة والأمن⁽¹⁾.

- استخدام قبائل المخزن كقوة إضافية للجيش الفرنسي بهدف زيادة عدد الفرسان.

- استغلال العرب الذين يملكون أراض شاسعة وخصبة وينتجون أكثر من حاجياتهم الغذائية من خلال فرض الضرائب عليهم.

- إنشاء مراكز عمل دائمة في قلب المجتمعات العربية القبلية وإرسال حملات سريعة متتالية انطلاقا من هذه المراكز لكي يتيح لجيشه أن يثبت حضوره دائما وسط العرب.

ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال سحق أي قوة تقف في وجه الجيش الفرنسي وقائده الجنرال بيجو الذي أصبح الحاكم العام للجزائر ابتداء من ديسمبر 1840 خلفا للجنرال فالي الذي لم يستطع أن يقضي على الأمير عبد القادر.

وعليه فإن أول تصريح للجنرال بيجو بعد توليه مهامه الجديدة كحاكم عام على الجزائر فعليا منذ فيفري 1841 هو إعلانه " أن آراءه عن الشؤون الجزائرية قد تغيرت كلها. فقد رفض فكرة الاحتلال الفرنسي المحدود ونادى بتوسيعه. وعلى هذا الأساس فإن كل قوة تعترض ذلك يجب سحقها"⁽²⁾.

ولا يمكن القضاء على قوة الأمير عبد القادر، إلا بزيادة القوات العسكرية العاملة في الجزائر، وهذا ما جعل الحكومة تضع تحت تصرف بيجو 85 ألف رجل⁽³⁾.

ولا يكف إلحاق الهزيمة بعبد القادر بقدر ما يجب إلحاق به ومطاردته خارج الميدان، وبعبارة أخرى وضع نهاية للأمير عبد القادر وتدمير دولته وقوته بل أكثر من ذلك القضاء على الجنسية العربية.

(1) Ibid, p 37.

(2) Ibid, pp 30 – 31.

(3) Ibid, pp 46- 47.

(4) شارل هنري تشرشل، حياة عبد القادر، ص 195.

(3) نفس المرجع، ص 192.

إلا أن ذلك ليس بالأمر السهل خاصة إذا عرفنا أن قوات الأمير عبد القادر كانت أخف من القوات الفرنسية بالرغم من أن قوات فرنسا كانت أقوى، فالقوات الفرنسية كانت تتحرك "في طوابير مثقلة بالمدافع، وسيارات الإسعاف، والمعدات، أما هو (الأمير عبد القادر) فبعد أن يرى هدف هجوم عدوه يتفاداه مؤقتاً، ثم يقع عليه عندما يكون في ورطة متخطباً في الشعاب ضائعاً في الوهاد، ويحق للفرنسيين أن يقولوا مع الرومان: إن الطابع الصعب وغير المتوقع لأرض المعركة قد عاق تحركات جنودنا"⁽¹⁾.

إن بيجو سيتخلى عن المعدات الثقيلة والمدافع الكبيرة، بل حتى إدارة التموين قد وقع التخلص منها: والسبب في ذلك أن جنود الجيش الجزائري لم يكونوا مضطرين حمل ثقل كبير من موارد التموين خلال تنقلاتهم الدائمة "، حيث أنهم : "كانوا يجدون المواد الغذائية أينما حلّوا، إن مخازن الحبوب المنتشرة تحت الأرض في مختلف الجهات، قد أعطتهم موردا لا ينضب، أما الفرنسيون فقد كان عليهم أن يحملوا معهم مواد تموينهم وهكذا كان الفرق جدياً وهاماً"⁽²⁾.

وعليه فإن الجنرال بيجو الذي آمن أنه "لا يمكن الانتصار على العرب إلا بأن نصبح عرباً مثلهم"⁽³⁾ سوف يتبنى نفس التكتيك الذي اعتمده الأمير عبد القادر أي جعل الجيش خفيفاً، لا يضطر فيه الجندي حمل شيء معه، وإنما الاكتفاء بأخف الحاجيات بهدف تحقيق الخفة وهي الميزة التي تميز بها جيش الأمير عبد القادر على الجيش الفرنسي إلى غاية ذلك التاريخ، حيث أصبح الجيش الفرنسي يحمل معه المطاحن اليدوية، الصغيرة وعندما يصلون إلى مكان ما يريدون إخضاعه فقد كانوا يبحثون بسيفهم وحرباتهم بنادقهم عن المطامير (جمع مطمورة) وهي تلك المخازن الباطنية في جوف الأرض لتخزين الحبوب والتي بإمكانها أن تحفظها لفترة طويلة، وهي الطريقة التي اعتمدها آباؤنا وأجدادنا لتخزين الحبوب منذ أقدم العصور.

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع.

(3) A. Ponroy, Le maréchal Bugeaud, récit des champs, des camps et de tribune, Paris 1849. P40 .

وبعد اكتشاف هذه المطامير والتي لم تكن مغطاة إلا بطبقة خفيفة من التراب، يتم طحن هذه الحبوب عن طريق المطاحن اليدوية الصغيرة التي أصبح الجيش الفرنسي يحملها معه، ضف إلى ذلك أن الاستيلاء على المواشي، ومختلف السلع والبضائع... كل ذلك أدى إلى أن أصبحت القوات الفرنسية تموّن نفسها في المكان الذي توجد فيه، دون الحاجة إلى حمل أثقال قد تصل إلى تموين 12 يوما إضافة إلى العتاد الحربي... وهذا ما سوف يؤدي نقلة نوعية سيعرفها الجيش الفرنسي في الجزائر والمتمثلة في الخفة والنوعية والاستفادة إلى أقصى الحدود من إمكانيات وثروات العدو.

ضف إلى ذلك أن الجنرال بيجو قد اعتمد في عملياته العسكرية على مبدئين وهما: الصيانة والاعتداء⁽¹⁾. لقد كانت الأهداف الرئيسية لتكتيكه تتلخص في إعادة تموين حامياته التي لا تكاد تقوم بنفسها وسط أعداء ناشطين يحيطون بها من كل جانب، وفي الاحتفاظ بالقبائل العربية، التي استسلمت لسلحه، تحت سلطته بإعطائها تنظيمًا محكمًا تحت مسؤولين فرنسيين وبارهاب أخريات منها عن طريق غارات مرعبة وإحراق مهول لإنتاجها، وأخيرا في ضرب قوة الأمير عبد القادر دون هوادة ولا تردد، عن كل أجزائها الحيوية باحتلال مراكزه القوية وتخريب مخازن أسلحته، وتحطيم حصونه، أملا في إرغامه على التراجع عن طريق الضغط المتواصل إلى الصحاري القاحلة⁽²⁾.

ثم إن الفكرة التي كان يؤمن بها الجنرال بيجو وغيره من ضباط وجنود فرنسا هي أن العربي "هكذا هو مجبول، أبقى مستريحا فإنه سيسقيظ، سيقرب، سيسخن، سوف يلقك، سيستعيد الثقة في نفسه، سينطلق كالصاعقة سيهزم جيوشا"⁽³⁾ لكن : " أبهره بأعمال كبيرة، بهجومات فجائية، بمسيرات جريئة، بالجرأة والعدوان، هذا الشعب الساذج، هذا الشعب الفنان، يفرُّ أمام الأقدام أو ينحني ليستحسنه"⁽⁴⁾.

(1) شارل هنري تشرشل، حياة عبد القادر، ص193.

(2) نفس المرجع.

(3) A. Ponroy. Le maréchal Bugeaud. Op cit. PP31- 32.

(4) Ibid, p32.

وعليه فقد تبنى خطة عسكرية مستوحاة من تجاربه السابقة في إسبانيا (808 - 1814) (1) والجزائر (خلال أول مهمة عسكرية له فيها عام 1836 و1837 والتي توجت بتوقيع معاهدة التافنة) هذه الخطة التي ميّزتها الجرأة في الطرح والشجاعة في التنفيذ بالرغم من مخاطرها والتي سوف تجد دعما ماديا ومعنويا لها من السلطات السياسية في باريس بل ومن الملك لويس فيليب نفسه ما دام أن الهدف هو إخضاع الجزائر والسيطرة عليها كليا.

فالجنرال بيجو سوف سيطبق مشروعه على الجزائر وسوف يقوم بتعديل هذا المشروع من وحي التجربة والخطأ في ميدان المعركة، ولنا أن نقف على إحدى غاراته على منطقة القبائل ودلس ووادي القصب في أواخر شتاء 1844 عندما وجه نداءً لهؤلاء السكان قال لهم فيه:

" اخضعوا لفرنسا، ولن يصيبكم أي أذى، في حالة الرفض، سأدخل إلى جبالكم، وسأحرق قراكم، وسأقطع أشجاركم المثمرة" (2) وهذا ما تمّ فعلا أمام رفض الجزائريين للاستجابة لهذا النداء حيث أن " كل شيء تمّ إحراقه، سلبه، تخريبه، وكأن قطيعا من النمر والضباع قد انقضّ على هذه التلال الغنيّة والخصبة " (3) حيث أحرقت 15 قرية وذبح 400 جزائري من كافة الأعمار ومن الجنسيين دون شفقة أو رحمة.

لقد بلغت قوات الجنرال البيجو في الجزائر 85 ألفا في بداية عهده كحاكم عام على الجزائر إلا أن اتساع مساحة الجزائر وشدة حركية الأمير عبد القادر وطبيعة المعارك التي دارت رجاها في الجزائر خلال هذه المرحلة 1841-1847 والأسلوب العسكري الذي اتبعه الأمير عبد القادر في الكرّ والفر أمام الطوابع بقيادة الجنرال بيجو وشانغارنييه وسانت آرنو، ويوسف ولاموريسيار ويبدو ... والتي سعت إلى محاصرته والظفر به حيا أو ميتا من جهة وإخضاع القبائل الجزائرية خضوعا مطلقا للسلطة

(1) أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر، ج2، ص 341.

(2) A. Ponroy. Le maréchal Bugeaud. Op cit. P50.

(3) Ibid.

الفرنسية عبر معاقبتها وحرمانها وحرق محاصيلها وقطع أشجارها ومصادرة مواشيتها وذبج مجاهديها ومقاوميهها.

إلا أن مناورات الأمير عبد القادر العسكرية التي شنت هذه القوى من جهة وجعلته في كثير من الأحيان يتسرب عبر طوابير العدو والمروق في مقدمتهم، والحومان على أجنحتهم، والهجوم على مؤخرتهم ... وبكونه مرّة في الجبال وأخرى في السهول، وبإضعاف أكثر التجمعات العسكرية العلمية وضععتها⁽¹⁾. سوف يجعل فرنسا تزيد في قواتها في الجزائر إلى 120 ألفا وهو ما يمثل ثلث الجيش الفرنسي، وقد كان هذا الجيش مقسما إلى 14 فرقة كبيرة، كل فرقة مزودة بمنشأتها وفرسانها، ومدافعها، تجرف الأرض جرفا في جميع الاتجاهات، بعضها كان يعمل بتناسق، وبعضها كان يعمل باستقلال ولكنها جميعا كانت تسحق كل مقاومة في طريقها، حيثما ظهرت، بالنار وبالسيف، فكان السكان يذبحون بلا رحمة، والمنازل تحرق بلا هوادة، والحصار تشعل فيه النيران، والفارون يخنقون أحياء في الكهوف⁽²⁾.

1 - تجسيد مشروع بيجو: بعد تعرضنا لمشروع بيجو في الجزائر والمتمثل في تحقيق السيطرة الكاملة والاستعمار الكلي للجزائر وذلك باستخدام جميع الوسائل الممكنة والمتاحة واستخدام أعنف السبل لتحقيق ذلك، من خلال ثلة من أعظم ضباط فرنسا الذين تألقت أسماؤهم في سماء الجزائر من خلال تنافسهم فيها بينهم في رفع رصيده من الإجرام وإلحاق الأذى بالشعب الجزائري من خلال: **الحرق، الذبح، التقتيل، والمطاردة....** أمثال: شانغارنييه ولاموريسيير، سانت آرنو، يوسف، بيدو، مونتانيك...

سوف نتعرض بالجزائر بهدف تركيعها وإخضاعها، عبر جولة في العديد من الأقاليم الجزائرية وفي أوقات مختلفة تمتد من 1841 وهي السنة التي تولى فيها الجنرال بيجو مقاليد الأمور في الجزائر وإلى غاية 1847 وهي السنة التي غادر فيها الجزائر إلى غير رجعة.

(1) شارل هنري تشرشل، حياة عبد القادر، ص196.

(2) نفس المرجع، ص230.

وسوف نتعرض في هذا الباب إلى الصور و الملامح التي اتخذتها هذه الخطة أو مشروع بيجو بالجزائر بهدف تركيعها و إخضاعها عبر جولة في العديد من الأقاليم الجزائرية و في أوقات مختلفة تمتد من 1841 و هي السنة التي تولى فيها الجنرال بيجو مقاليد الأمور في الجزائر و إلى غاية 1847 و هي السنة التي غادر فيها الجزائر إلى غير رجعة. و سوف نتعرض خلال هذا الباب إلى عينة من كبار الضباط الفرنسيين بدأ بالجنرال بيجو نفسه وانتقالا إلى مساعديه البارزين، حيث سنقف على أهم كتابات هؤلاء وشهادتهم عن أعمالهم البطولية "في الجزائر" التي تغنوا عنها في كتبهم و رسائلهم و خطبهم بهدف إخضاعها وتركيعها.

إن استقرار مراسلات ضباط فرنسا (عقدا، جنرالات، مارشالات...) الذين عملوا في الجزائر في السنوات الأولى للاحتلال أو السنوات الحاسمة التي غيرت وجه الجزائر تغييرا جذريا، الهدف منه فهم عقلية عُتات الاستعمار وأباطرته الذين لم يُعتمدوا وسيلة ولا طريقة لإخضاع الجزائر وتركيعها إلا واستخدموها هذه الرسائل والإمكانات "الجهنمية" كان الغرض منها القضاء على الجنسية العربية وتحقيق "السيطرة الكاملة".

إن التعرض لكل هذا، الشهادات، الاعترافات، من قبل أهم الفاعلين الذين لم يتورعوا في كتابة ما اقترفوه من جرائم هو في الحقيقة تأصيل لبشائع الاستعمار وتبيان أن الذي حدث بعد ذلك في القرن العشرين وخاصة خلال مجزرة 8 ماي 1945 والثورة الجزائرية 1954-1962 وقبلها في العديد من المناطق: مليانة 1902 (ثورة مارغريت)، عين بسام 1906، الأوراس 1916، الهقار 1918... لم يكن إلا استكمالا لما بدأه الأولون منذ 1830 فييجار، وأوساريس وماسو، وسالان، وشال، وزيلر، وجوهان، وأكياري... هم في النهاية أبناء وحفدة مونتانيك، بيجو، كافينياك، لامورسيار، شانغارنييه...

1-1- مع العقيد مونتانيك (1803-1845) :

إن دراسة "رسائل جندي تسع سنوات من الحملات في إفريقيا" Lettre d'un soldat, neuf années de campagnes en Afrique.

وهو مجموع مراسلات لوسيان فرانسوا دو مونتانيك L.F de Montagnac خريج المدرسة العسكرية لسان سير دفعة أول أبريل 1821⁽¹⁾ والذي رقى إلى رتبة نقيب في 28 جانفي 1836 وأرسل في أواخر نفس السنة إلى إفريقيا (الجزائر) حيث أنه لم يعد إلى فرنسا منذ وصوله إلى الجزائر في أواخر سنة 1836 وإلى غاية مقتله على يد قوات الأمير عبد القادر في 26 سبتمبر 1845 إلا مرة واحدة في عطلة مرضية⁽²⁾ عمل في الجزائر، البليدة، وهران، تلمسان، سكيكدة ... رقي إلى رتبة مقدم في 10 مارس 1845.

في هذا الكتاب: "رسائل جندي، تسع سنوات من الحملات في إفريقيا" والذي هو عبارة عن نشر مجموعة من رسائل لوسيان فرانسوا دومونتانيك من قبل أخيه خاصة المتعلقة برسائله حول الجزائر منذ تعيينه بها أواخر 1836 حيث رسالته الأولى: طولون 8 جانفي 1837 وهو متوجه نحو الجزائر وإلى غاية آخر رسالة: جامع غزوات 30 أوت 1845 هذه الرسائل نشرت من قبل ابن أخيه E de Montagnac وبالرغم من إشارة ابن أخيه إلى لجوؤه إلى تهذيب بعض الرسائل ص2 من الكتاب، نظرا لقساوتها فإن مجموع هذه الرسائل دلت أن الحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر في السنوات الأولى من الاحتلال وخاصة فترة 1830-1871 وبصفة أخص بعد وصول الجنرال بيجو إلى الجزائر كحاكم عام ابتداء من 1841 وإلى غاية 1847 كانت حربا قاسية وعنيفة، والإرث الذي تركه لمساعديه ومعاونيه الذين تتلمذوا عليه وشبوا على طرائقه بعد ذلك، ليصبحوا من ألمع ضباط فرنسا الساميين وعلى رأس هؤلاء: سانت أرنو، كافينياك، شانغارنييه، لاموريسيار، بيدو، يوسف... هؤلاء الضباط الساميين الذين بدورهم سيخلفوا ضباطا آخرين تقننوا في تقتيل الجزائريين وذبحهم وحرقت محاصيلهم والاعتداء على شرفهم وإذلالهم إلى درجات لا يمكن وصفها، ليتأصل بعد ذلك في الجيش الفرنسي عقلية مفادها أن العربي لا يمكن إخضاعه إلا

(1) E.de M, Lettres d'un soldat , neuf années de campagnes en Afrique, Paris librairie Plon, 1885. P03.

(2) Ibid. P15.

بالقوة والعنف وأن العرب لا قيمة له ولا يساوي مثقال فرنك واحد، وأن العربي الجيد هو الفرنسي الميت، وهذا ما يتوجب على الجندي الفرنسي أن يفهمه ويفهمه للعربي.

"فالعربي هكذا هو مجبول، ابقى مستريحا فإنه سيستيقظ، وسيقترب، سيسخن، سوف يلقك، سيستعيد الثقة في نفسه، سينطلق كالصاعقة، سيهزم جيوشا"⁽¹⁾.

"أبهره، بأعمال كبيرة، بهجومات فجائية، بمسيرات جريئة، بالجرأة والعدوان، هذا الشعب الساذج، هذا الشعب الفنان، يفرُّ أما الإقدام أو ينحني ليستحسنه"⁽²⁾.

وبناء على ذلك فقد وضع بيجو الأصول الواجب إتباعها للتعامل مع العرب في المعركة، علما أن بيجو ليس وحده الذي تعامل هكذا مع الجزائريين في المعارك، فقد سبقه الكثير من القادة وعلى رأسهم قائد الحملة الفرنسية دو برمون وكل الذين جاؤوا بعده من منطلق عقدة التفوق التي كان يؤمن بها هؤلاء ويحملونها معهم أينما ذهبوا وارتحلوا في إطار عملية الاحتلال والاستعمار والسيطرة على الشعوب المستضعفة في العديد من المناطق والأقاليم خارج أوروبا، علما بأن هذه العقدة والعقيدة هي نتاج ثقافة ودين وفكر متجذر في أوروبا منذ أزمنة بعيدة، وهذا ما طبع علاقة أوروبا بغيرهم من الشعوب في إفريقيا وآسيا وهذه نظرتهم لغيرهم خاصة إذا كان يختلف عنهم، ديناً، ثقافة، فكراً وتاريخاً وجغرافياً.

تجدر الملاحظة أن كتاب: " رسائل جندي، تسع سنوات من الحملات في إفريقيا " يقع في 530 صفحة، وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مذكرة ببليوغرافية حول لوسيان فرانسوا دو مونتانيك (1802-1845).

القسم الثاني: رسائل الجندي: وينقسم بدوره إلى خمسة أجزاء وهي:

- الجزء الأول: مقاطعة وهران (1837-1840).

- الجزء الثاني: مقاطعة الجزائر (ماي- أكتوبر 1840).

(1) A. Ponroy. Le maréchal Bugeaud. Op cit. PP 31 -32.

(2) Ibid. P32.

- الجزء الثالث: مقاطعة وهران (1840-1842).
- الجزء الرابع: مقاطعة قسنطينة (1842-1844).
- الجزء الخامس: مقاطعة وهران: (1844-1845).

ففي ثانيا هذا الكتب نجد أن سياسة السلب والنهب والتقتيل التي باشرها الجيش الفرنسي في الجزائر ليست وليدة عهد بيجو بل سبقته وهذا تأكيد للحقائق التاريخية التي لا يمكن أن نتغاضى عنها، فالجيش الفرنسي، قد لجأ إلى التقتيل والإبادة منذ الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830 وليس منذ مجيء الجنرال بيجو، وإن كانت العملية قد أخذت أبعادا أخرى بعد 1841 بقيادة بيجو، وما يؤكد ذلك هو ما جاء في كتاب بيليسي دو راينو " حوليات جزائرية " الجزء الأول، وهو يروي تفاصيل الزحف نحو الجزائر بعد الإنزال في سيدي فرج يوم 1830/06/14 وما تلى ذلك من معارك بين الجانب الفرنسي والجزائري، ففي 29 جوان 1830 يقول المؤرخ العسكري بيليسي دوراينو: "...إن المنازل الريفية والتي وجدناها مهجورة، قد سلبت على العموم ودمرت، أما منازل القناصل الأوروبيين، التي لم يتعرف الجنود على أعلامها، فقد لحقها ما لحق المنازل الأخرى، بعض السكان، الذي وجدوا متخفين في المنازل أو حولها قد تعرضوا للقتل، إمرأتين أو ثلاثة قتلن خطأ، بعضهن تعرضن للاغتصاب، هذه هي المصاحبة الحزينة لكل حرب، حتى الحرب العادلة"⁽¹⁾.

كما أنه يقارن بين همجية جيش الاحتلال الفرنسي للجزائر في جويلية 1830 وجيش الوندال الذين احتلوا روما ليصل إلى حقيقة مفادها أنه: " أبدا، ربما لم يحدث احتلال بنفس الفوضى الإدارية كما تعرضت له الجزائر، حتى في القرون الأكثر بربرية"⁽²⁾ وذلك من خلال السلب والنهب والتخريب الذي تعرضت له مدينة الجزائر من قبل جيش الاحتلال الفرنسي.

(1) E.Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, t1, p59.

(2) Ibid. P75.

1- فترة ما قبل التاريخ 1841:

والسؤال المطروح هو: ما هي مواصفات الفرنسيين الذين قدموا إلى الجزائر؟ يجيب عن ذلك لوسيان دو مونتانياك في إحدى رسائله الموجهة إلى عمه برنارد دو مونتانياك: وهران، في 11 مارس 1837 حيث يصف الجيش الفرنسي المرابط في وهران بأنه يتكوّن من الصعاليك gueux والناهبين والمجرمين المستعدون لأي عمل ليحذر منهم بقوله: "إننا نحذر منهم أكثر من البدو"⁽¹⁾.

- أما في رسالته: وهران 20 جانفي 1840 وعند تجدد الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر بعد أن خرقت فرنسا بنود معاهدة التافنة عام 1839، فإن دو مونتانياك يتحدث عن صعوبة العثور على العرب الذين إن أردنا الوصول إليهم فإننا نقع ضحية لهجوماتهم "لينصح بتجنيد الطواوير أو الأرتال للخيالة للقيام بغزوات razzias من حين لآخر، عندما لا يكون العرب على أهبة الاستعداد - وهذا ما يحدث نادرا - اذهب كل سنة لحرق محاصيلهم وقطع جميع الاتصالات مع المغرب، ستراهم بعد ذلك يتقاتلون فيما بينهم، وحينئذ سيطلبون أن يراودوا أسواقنا، أين سيجدون ربحا وفيرا... إذا قبلتموهم بينكم، افرضوا عليهم شروطكم الصارمة، ولا تستسلموا لهم، ولا تكونوا لهم خدما حتى لا يضحكوا عليكم، أو أبيدوهم عن آخرهم"⁽²⁾ ou bien exterminatez les jusqu'au dernier.

وبحسب لوسيان دو مونتانياك لا يمكن حدوث ذلك إلا بوصول رجال آخرين على رأسي الحكومة: قليل من المحسنين السخيفين، قليل من المحامين، قليل من الأطباء، وكثير شيء ما من الجنود"⁽³⁾.

- أما في رسالة: وهران 30 أكتوبر 1840 فإنه يقول بعد قطع سهل تلييلات: "لقد وقعنا على جزء من قبيلة الغرابة التي تفاجأت، إلتهمت، سُلبت: تسعمائة وثلاثة وأربعون ثورا، ثلاثة آلاف رأس غنم وماعز، ثلاثمائة حمار، ستون حصانا، ثلاثة بغال، عشرون جملا، دجاج، زرابي كثيرة، خيم، شعير، قمح، نقود... الخ سبع نساء،

(1) Ibid. P14.

(2) Ibid. P72.

(3) Ibid.

وبعض الرجال (الذين لم يستطيعوا الفرار قتلوا) أظن أنه من الصعب أن ننجز غزوة كاملة، لم نترك لهم إلا أعينهم للبكاء"⁽¹⁾.

فمن خلال هذه الرسائل الثلاث:

- رسالة وهران: 11 مارس 1837.

- رسالة وهران: 20 جانفي 1840.

- رسالة وهران: 30 أكتوبر 1840.

يتبن لنا ما يلي:

- رسالة وهران: 11 مارس 1837: وفيها يحدد مواصفات جنود الجيش الفرنسي والمتمثلة في: الصعاليك، ناهبين، مجرمين.

- رسالة وهران 20 جانفي 1840: وفيها ينصح بتكوين طوابير (أرتال) لتتبع ومباغطة العرب بهدف حرق محاصيلهم وقطع الطريق عليهم مع المغرب.
- فرض الشروط القاسية على العرب ولهم أن يقبلوها أو عليكم أن تبيدوهم عن آخرهم.

- الدعوة إلى تغيير رأس الحكومة الفرنسية برجال عسكريين بدل المدنيين.

- رسالة وهران 30 أكتوبر 1840: وقد تضمنت هذه الرسالة:

- السلب والنهب للمواشي والأموال والمتاع والحبوب...

- سبي النساء وقتل الرجال.

للإشارة أن هذه الرسائل الثلاثة كلها تحمل تاريخا سابقا لوصول الجنرال بيجو إلى الجزائر (فيفري 1841) والملاحظ أن السلب والنهب والقتل، والإبادة كانت مطبقة في الجزائر من قبل الجيش الفرنسي 1841 وهو تاريخ بداية سياسة الأرض المحروقة التي اعتمدها الجنرال بيجو لإخضاع الجزائر.

أكثر من ذلك فإن الجيش الفرنسي الذي مارس هذه الأعمال والجرائم في حق شعب منحه ضمانات ووعود باحترام دينه وممتلكاته ونساءه وضمن سلامته بحسب

(1)Ibid. PP135-136.

معاهدة 05 جويلية 1830 الموقعة بين داي الجزائر حسين باشا وقائد الحملة الفرنسية ووزير دفاع الكونت دو بورمون. هذا الجيش بحسب لوسيان دو مونتانيك هو جيش يتكون من الصعاليك، المجرمين والناهبيين والسراق بدليل أن دو مونتانيك يقر: "أننا نحذر منهم أكثر من البدو".

وعليه فإن السلب والنهب والتقتيل والتشريد والإبادة كانت مطبقة في الجزائر حتى قبل وصول بيجو عام 1841، على أن نطاقها ربما كان أقل لأسباب موضوعية وهي:

- أن فترة ما قبل 1841 هي الفترة التي طبقت فيها فرنسا سياسة الاستعمار المحدود النطاق وذلك في عهد الحاكم العام الجنرال فالي (1837-1840) والذي اعتمد حلا بديلا بإنشائه نقاط عسكرية ثابتة ومتباعدة وبإعراجه عن عدم رغبته في تشجيع الهجرة إلى الجزائر.⁽¹⁾

- تطور نظرة فالي للاستعمار بعد تجدد القتال مع الأمير عبد القادر ابتداء من نوفمبر 1839، حيث أصبح يرى ضرورة الاحتلال العسكري الدائم، فقد رأى أن هذا المبدأ يجب تطبيقه كليا وعلى جميع أنحاء البلاد فلهذا اقترح في أوائل 1839 تقسيم الجزائر إلى ثلاث مناطق تختلف في نوع إدارتها⁽²⁾.

- عجز الجيش الفرنسي عن القيام بعمليات هجومية واستحالة ابتعاد حامياته عن مراكزها الدفاعية، والسبب أن تعداد الجيش في هذه الفترة خاصة قبل أوائل 1840 لم يكن يزيد عن 33 ألف⁽³⁾.

- مجزرة العوفية:

وقعت هذه المجزرة في حق قبيلة العوفية التي كانت تقطن بالقرب من وادي الحراش في عهد القائد العام لجيش إفريقيا آن جان ماري روني سافاري المشهور باسم **الدوق دو روفيغو** الذي عين قائدا عاما لفيلق احتلال الجزائر في 06 ديسمبر 1831 وإلى غاية 06 جوان 1833 خلفا للجنرال بيرتيزان.

(1) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج2، ص176-177.

(2) نفس المرجع، ص179.

(3) نفس المرجع، ص187.

تعود وقائع هذه المجزرة إلى تعرّض الوفد الذي أرسله فرحات بن سعيد أحد شيوخ بسكرة وغريم أحمد باي إلى الدوق دو روفيغو في 05 أفريل 1832 إلى السرقة من قبل قطاع الطرق على مستوى إقليم العوفية⁽¹⁾ حيث عرض عليه إرسال حملة عسكرية على قسنطينة، كما عرض عليه مؤازرة ووقوف العديد من القبائل إلى جانبه والمنضوية تحت لوائه⁽²⁾.

أمام هذه الواقعة، فقد وجّه الدوق دو روفيغو قواته العسكرية بقيادة الجنرال فودواس Faudas⁽³⁾ في 06 أفريل 1832 والتي باغتنت قبيلة العوفية في فجر 07 أفريل 1832 حيث تمّ إبادة هذه القبيلة دون التفريق بين الكبار والصغار وبين الرجال والنساء حتى الشيوخ والأطفال كلهم أبيدوا بدون شفقة، كما صودرت الممتلكات والمواشي التي أخذت، وبيعت لموظف القنصلية الدانمركية السيد: كارتستين Cartestin أما بقية الغنيمة فقد عُرضت في سوق باب عزون، رأينا أساور النساء، التي لا تزال تحيط بالمعاصم المقطوعة، والأقراط المتدلية مع أشلاء من اللحم، أما ثمن البيع فقد تم تقاسمه بين الذباحين، في جدول أعمال 8 أفريل، أين بلغ العار حدوده القصوى، وبتهور، قام القائد العام بتهنئة القوات على الحماس والذكاء الذين تمّ استخدامهما.

كما أدلى بشهادته على الملأ على ارتياحه الشديد، وفي مساء ذلك اليوم المشؤوم، أمرت الشرطة سكان الجزائر على إضاءة محلاتهم كعلامة الابتهاج، وفي نفس الساعة، ودائما خضوعا لنفس الأوامر، فإن المتصرف المدني كان قد أخطأ خطأ جسيما في نظر القائد العام، برفضه هذه المجزرة المخزية، فقد أجبر على الاستماع لغناء مغربي في باحة منزله⁽⁴⁾.

وبالرغم من التأكد من أن قبيلة العوفية بريئة من سرقة وفد فرحات بن سعيد فإن زعيم قبيلة العوفية الشيخ الربيع قد حوكم وأعدم، ذلك أن تبرئة هذا الزعيم، يعني

(1) E.Pellissier de Reynaud, Annales. Op cit. P246.

(2) V.A. Dieuzaide, Histoire de l'Algérie de 1830-1878,t1. Oran 1880. P288.

(3) Ibid. P289.

(4) Dieuzaide. Op cit. P290.

الاعتراف ببراءة قبيلته وبالتالي فإن ذلك سيُدين أخلاقيا من أمر بهذه المجزرة⁽¹⁾. هذا وقد قُدمت رأس هذا الزعيم كهدية للدوق دوروفيغو⁽²⁾.

بل إن بيليسي دو راينو في كتابه حوليات جزائرية الطبعة الأولى لعام 1836 فإنه يقول: "ما لم يقله في الطبعة الثانية لعام 1854"، حيث جاء في طبعة 1836 وهو يصف مجزرة العوفية ما يلي:

"وبعودة هذه الحملة المشؤومة، فإن العديد من فرساننا كانوا يحملون رؤوسا على رماحهم، وأن واحدة منهم استخدمت، كما قيل، لوليمة رهيبة"⁽³⁾.

والسؤال المطروح هو كم عدد قتلى قبيلة العوفية؟

بالعودة إلى بيليسي دوراينو، فرغم أنه لم يذكر رقما محددا إلا أنه قال: "كل من على قيد الحياة، فقد كان مصيره الموت، وكل ما كان يمكن أخذه فقد أخذ"⁽⁴⁾.

أما المؤرخ روي فقد قال إن: "عددا كبيرا من الأندجين قد هلكوا في هذه القضية"⁽⁵⁾.

أما بيشون المتصرف المدني فقد قدر عدد القتلى بين 80 و100، أما الغنائم فقد قدرها بين 1500 أو 2000 رأس غنم، وما بين 600 و700 ثور وما بين 25 و30 جملا⁽⁶⁾.

وحتى يمعن الدوق دو روفيغو في إذلال الجزائريين، فقد أجبروا على إضاعة الشموع والغناء⁽⁷⁾.

(1) E.Pellissier de Reyaud. Annales. Op cit. P247.

(2) Ibid .

(3) E.Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, t1. Paris 1836. P27.

(4) Ibid. P247.

(5) J.J.E. Roy, Histoire de l'Algérie depuis les temps, Tours, 1859. P 241.

(6) Pichon, Alger sous la domination française, son état présent et son avenir. Paris 1833. PP133-135.

(7) Ibid. PP133-134.

ودائما في عهد الدوق دو روفيغو، فقد عرفت الجزائر قضية عجيبة أكدها حمدان بن عثمان خوجة الجزائر في كتابه "المرأة" وهي قضية نقل عظام بشرية من الجزائر إلى فرنسا بغرض صناعة فحم حيواني بغرض صناعة السكر.

ورغم تفنيد المؤرخين الفرنسيين لهذه القضية⁽¹⁾ فقد أكدها حمدان في كتابه "المرأة" الذي ضمنه الوثيقة رقم 12 و 13 اللتان يعتمد فيهما على شهادة الطبيب سيقود Segaud والصيدلي فرومات Froment وجيرمار قيوم Girmar Guillaume والتي أكدت كلها على وجود كميات من العظام البشرية، جماجم، أكواع، عظام أفخاذ، فكوك الخ كانت على متن السفينة الفرنسية "لا بون جوزيفين" la bonne Joséphine⁽²⁾.

- مجزرة البلدية:

في إطار سعيه لتوسيع سلطته خارج مدينة الجزائر، وللانتقام من الكمين الذي نصب للقائد العام الجنرال دو بورمون في البلدية في 23 جويلية 1830، عمل الجنرال كلوزيل الذي خلفه في الفترة الممتدة من 02 سبتمبر 1830 إلى 21 فيفري 1831، على مهاجمة باي التيطري مصطفى بومزراق في عاصمة بايلكه: المدينة.

وبناء على ذلك سارت الجيوش الفرنسية المكونة من 3 فرق (7 آلاف جندي) من الجزائر في 17 نوفمبر 1830 باتجاه البلدية التي استطاعت أن تدخلها بفضل المدفعية. لتتوجه بعد ذلك نحو المدينة تاركة في البلدية حامية للدفاع عنها.

في 26 نوفمبر 1830، هاجم بني صالح بمؤازرة الحاج محمد بن زعموم، البلدية، و استطاعا أن يهزها الحامية بقيادة الكولونيل روتيار Ruthière الذي استطاع أن يخرج كتيبتين من باب الجزائر (الذراير) لتلتف حل المدينة و تدخل من باب المدينة حيث ظن المهاجمون الجزائريون أنهم بوغتوا من قبل جيش المدينة بقيادة الجنرال كلوزيل، مما أدى إلى فوضى عارمة، استطاع من خلالها الجيش الفرنسي أن يقوم بمجزرة في حق سكان البلدية حيث لم يرحم

(1) Ch. A. Julien, Histoire contemporaine de l'Algérie. Op cit. P90.

(2) حمدان خوجة، المرأة، ص 369-374.

هؤلاء لا الشيوخ ولا الصبيان، ولا النساء ولا اليهود، "... بعد هذه المجزرة المروعة، لم نجد قط أسلحة عند المنهزمين." (1) وهذا ما أكدته حمدان خوجة يقوله: " وقد غزا الفرنسيين مدينة البليدة، التي توجد تحت سلطتهم و حمايتهم وصنعوا بسكانها مثلما صنعوا بالعوفية، من سلب ونهب والقتل والدّبح." (2)

و عموما فإن الجيش الفرنسي سواء في الجزائر أو في البليدة أو المدينة أو في الشرق الجزائري أو في الغرب، فإنهم يتورع في ارتكاب المجازر في حق المدنيين العزل، حتى أولئك الذين كانوا يعيشون في كنفه (قبيلة العوفية) وهذا باستخدامه للقوة المفرطة في حق الجزائريين، بهدف ترويعهم، حتى يوصل رسالته إلى المجاهدين، أنه إذا كان مصير المدنيين العزل من شيوخ ونساء وأطفال فما هو مصيركم أنتم يا من حملتم السلاح ضدنا وتجرأتم على محاربتنا والوقوف في وجه مشروعا والمتمثل في السيطرة على الجزائر كاملة وإخضاعها.

ضف إلى ذلك أن الرسالة الثانية الموجهة للجزائريين من خلال هذه المجازر، هي التأثير على معنويات المجاهدين الجزائريين وتحطيمهم نفسيا و ذلك من خلال الانتقام منهم من خلال نساءهم وأطفالهم وآبائهم و ممتلكاتهم و أشجارهم... أي أن المجاهد عليه أن يعرف أن يد فرنسا وإن لم تصله هو شخصيا، فإنها ستصل إلى فلذات أكبادهم وآبائهم ونساءهم. وهذا ما جعل العديد من رجالات فرنسا العسكريين (بيليسي) والمدنيين (السيد بيشون) و المؤرخين يصفون هذه المجازر بأنها **مخالفة لقوانين الحرب**. (3) كما ذهب في ذلك بيتوا كريستيان Pitois Christian.

(1) Pellissier de Reynaud. Op cit . P 150.

(2) حمدان خوجة، المرأة، ص 58.

(3) P. Christian. L'Afrique française . Publié par Barbier, éditeur 1845. P 123.

2- فترة ما بعد 1841 وإلى غاية 1845:

- في رسالته وهران 22 مارس 1841 والتي تزامنت مع مرور شهر على استلام الجنرال بيجو لمهامه كحاكم عام جديد للجزائر نلاحظ تغير لهجة لوسيان دو مونتانيك الذي أصبح أكثر جرأة يقول فيها:

"لقد قام لاموريسيار بغزوة صغيرة في 13 مارس، لقد ذهبنا على بعد سبعة أو ثمانية فراسخ ، لتفريغ مطامير ، ولقد اصطحبنا معنا ثلاثة أحصنة، إن جنرالنا الشاب بدأ يسمُّ لأنه لم يترك شيئا على دائرة قدرها خمسة وعشرون فرسخا، وعليه فلم يعد يعرف أن يذهب ليجد شيئا"⁽¹⁾.

ملاحظة: الفرسخ: 4 كلم تقريبا (المنهل ص 614).

إن الملاحظة التي يمكن استنباطها من هذه الرسالة، تفيد أنه وإن كانت هذه الرسالة تزامنت مع تسليم الجنرال بيجو لمهامه الجديدة بالجزائر كحاكم عام، إلا أن ما شهدته منطقة وهران أو الغرب الجزائري بصفة عامة والذي كان ميدانا لحرب بين الجيش الفرنسي بقيادة الجنرال لاموريسيار والأمير عبد القادر منذ 1839، كان فضيحا بكل المقاييس، ذلك أن هذا الجنرال بحسب شهادة لوسيان دو مونتانيك يكون قد غزى منطقة دائرتها خمس وعشرون فرسخا وسلب ونهب ما فيها إلى درجة أنه لم يعد بإمكانه أن يجد شيئا وهو ما جعله يصاب بالإحباط.

- رسالة مستغانم 25 جويلية 1841: ففي هذه الرسالة يطلعنا لوسيان دو مونتانيك أن الجنرال بيجو جمع كل ضباط الفرقة Division ليلة خروجنا في غزوة حيث قال لنا: "إن الحرب التي ستخوضونها ليست حرب البنادق، وإنما بانتزاعنا للعرب، ثرواتهم التي تجود بها أرضهم، وبذلك سنخلص منهم، إذهبوا واقطعوا القمح والشعير"⁽²⁾.

وهذه التعليمات هي في الحقيقة تلك التعليمات التي ظل بيجو يلقتها لجيوشه العاملة في الجزائر منذ قدومه عام 1841 ذلك أنه كان يرى أنه لكي تنتصر على العرب: "

(1) E.de M, lettres de soldat. Op cit. P147.

(2) Ibid , p156.

يجب أن نهاجم مصالحهم، ولا يمكننا بلوغ ذلك إذا مررنا مرور الكرام، لا بد من المكوث في إقليم كل قبيلة، لا بد من أن نسعى للحصول على كميات كبيرة من الغذاء بهدف البقاء لوقت كاف لتهديم القرى، قطع الأشجار المثمرة، حرق أو إتلاف المحاصيل تفريغ المطامير، تفتيش الوديان، الصخور والكهوف، واتخاذ النساء والأطفال، والشيوخ رهائن، والمواشي والأثاث، ليس إلا بهذا نستطيع أن نجعل هؤلاء الجبليون يستسلمون"⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق فإن السياسة التي كانت مطبقة منذ دخول فرنسا إلى الجزائر عام 1830 والقائمة على انتهاك العرض، والمال، والسلب والنهب والتقتيل... والتي وإن كانت مطبقة إلا أنه لم يجرء حاكم عسكري أن يتلفظ بها على الأقل رسمياً، ليترك للضباط والجنود الحرية التامة في التعامل مع المعطيات والمستجدات في الميدان، دون رقيب أو حسيب، أما الأمر مع الجنرال بيجو فقد تغير من تلميح دون تصريح وهي فترة ما قبل بيجو، إلى تصريح بل وتوجيه تعليمات صارمة من قبل الحاكم العام لجميع وحداته وفرقه وكتائبه وبعبارة أخرى لجميع جيشه العامل بالجزائر.

- رسالة 06 نوفمبر 1841: ففي هذه الرسالة يتحدث دو مونتانيك عن غزوة أخرى لنتبع القبائل حيث يقول:

" منذ 4 أكتوبر، أدرنا ظهرنا لمستغانم، وارتمينا في الجبال على بعد ثلاثون فرسخاً، من معسكر، متتبعين القبائل للقضاء عليها، جامعين الحبوب والحيوانات بهدف زيادة تمويننا، ناشرين الذعر عند العرب متتبعين آثارهم حتى في ملاجئهم البعيدة هناك أين يبدو أن عين المسيحي لم يكن عليها أبداً أن تدخل"⁽²⁾.

أهم المصطلحات الواردة في هذه الرسالة هي:

- للقضاء عليها.
- جامعين الحبوب والحيوانات.
- ناشرين الذعر.

(1) Bugeaud, Instructions pratiques du maréchal Bugeaud. Paris 1854. P 33.

(2) E.de M, Lettres d'un soldat. Op cit. PP169-170.

فهنا واضح من خلال هذه الرسالة أن الهدف هو مطاردة القبائل الجزائرية بهدف نشر الرعب فيها والاستيلاء على جميع ثرواتها بل إن الفرنسيين قد تتبعوا هؤلاء المساكين حتى في ملاجئهم. والسؤال هو ما هو الهدف من هذه الغزوات إن لم يكن شل إرادة هؤلاء وتعطيل أي مقاومة؟.

- رسالة: معسكر 19 ديسمبر 1841 - 2 فيفري 1842: ففي هذه الرسالة يتحدث فيها دو مونتانيك عن فرقة Division عسكرية تتكون من 12 ألف جندي خرجت إلى معسكر وضواحيها في غزوة حيث يقول:

" لقد أخرجت الأرض كنوزها المخبئة: إنه الشعير، القمح، الملح بوفرة، وكل أنواع المؤن، الكل في شغل. وكل ما جادت به هذه المطامير من ثروات من كل نوع (1)"

وبعد حمل هذه الكنوز إلى معسكر واستهلاك جزء منها قبل ذلك، ها هو الضابط دو مونتانيك يقول أنه بعد تفريغ حمولة هذه الغزوة خرجنا في صبيحة 08 ديسمبر 1841 في اتجاه آخر: "... لقد عثرنا على مطامير: نفس الثروات، قافلة جديدة أكثر وفرة من الأولى" (2).

وفي 14 ديسمبر 1841: "... لقد وقعنا على كنوز جديدة من القمح والشعير أكثر وفرة من أي وقت مضى..." (3).

وفي يوم 21 ديسمبر وقعنا فجرا على قبيلة كانت تظن أنها في منأى عنا، ... انطلق لواء الصبائحية، وكتيبتنا من النخبة والتي كانتا تكوّنان رأس الطابور (الرتل) ... بعد ساعتين، سقنا معنا 614 ثورا، 684 رأس غنم، 400 حمار، 60 حصانا وبغلا، 180 أسيرا: رجالا، نساء وأطفالا... (4)

(1) E.de M, Lettres d'un soldat. Op cit. P189.

(2) Ibid .

(3) Ibid. P190.

(4) Ibid. P192.

- "لقد قتلنا حوالي خمسين فردا ... بمجرد ما عرفنا موقع القبيلة، توزعنا حولها: وصلنا إلى خيامها، حيث استيقظ سكانها بوصول جنودنا، فخرجوا مذعورين مع حيواناتهم، نسائهم، أطفالهم، كلهم في كل الاتجاهات، أطلقنا النار في كل الاتجاهات على هؤلاء البؤساء المذعورين ودون حماية"⁽¹⁾.

بعد ذلك يتحدث عن الغنائم التي أخذوها ليقول: "لقد أضرمنا النار في كل شيء لم نستطع أخذه، ثم أخذنا معنا الحيوانات والناس في قافلة: الكل كان يصرخ يتأوه ينهق، إنه ضجيج مٌذهل"⁽²⁾.

فمن خلال هذه الرسالة اشتدت وطئت الجيش الفرنسي الذي كثرة غزواته في غرب الجزائر حيث المعارك الطاحنة بين القوات الفرنسية والقوات الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، إلا أن الملاحظ أن الجيش الفرنسي لم يكن يتعقب قوات الأمير التي بينا سابقا أنها اشتهرت بخياليتها وخفة تنقلهم وصعوبة اللحاق بهم بدليل أن عبد القادر استطاع أن يتسرب بين طوابير الجيش الفرنسي وإنما ركزت القوات الفرنسية على القبائل المعزولة والمتفرقة هنا وهناك في أرض الجزائر الواسعة وهذا تنفيذا لتعليمات الجنرال بيجو الذي كثيرا ما ردد على جيوشه أن الهدف هو الوصول إلى السكان وثوراتهم ودون ذلك فإن النتيجة ستكون سلبية⁽³⁾.

- رسالة: معسكر: 11 فيفري 1842 : وفي هذه الرسالة يتحدث فيها دو مونتانيك عن توصل القوات الفرنسية على إخضاع منطقة معسكر، وهران، ومستغانم، وقبائلها. مراكز على قبيلة هاشم التي تعرضت للسلب والنهب⁽⁴⁾.

" في 07 فيفري ... انتزعنا (لقبيلة هاشم) ألف خمسمائة ثورا، ألفين رأس غنم، ثمانون حصانا وبغلا، غنيمة جدّ معتبرة، وثلاثمائة أسير من بينهم مائتي امرأة وطفل ومائة رجل... هذه الغزوة هي الأعنف من ضمن جميع الغزوات التي حضناها لحدّ

(1) Ibid. PP192-193.

(2) Ibid. P193.

(3) Bugeaud, instructions pratiques du maréchal Bugeaud. Op cit. PP 33-34.

(4) E de M, Lettres d'un soldat.Op cit. PP201-202.

الآن، وقد كان لها وقعا كبيرا، فقيادة قبيلة هاشم جاؤوا اليوم وهو يريدون أن يدخلوا في مفاوضات معنا"⁽¹⁾.

فمن خلال هذه الرسالة أصبح واضحا أن هناك تركيزا على القبائل أو السكان الذين أصبحوا يشكلون أولى أولويات الجيش الفرنسي حتى قبل قوات الأمير عبد القادر، إذ أن الهدف هو ترويع هؤلاء وحملهم على تقديم فروض الولاء والطاعة لفرنسا ومنه فقد طبقت تعاليم بيجو بحذافيرها، حيث تم خلال هذه المرحلة تطويع قبائل معسكر، وهران، مستغانم، فقبائل البرجية خضعت للجنرال بيدو (الذي يصفه دو مونتانيك بالهلاق البارع Barbero de qualidad⁽²⁾)، والغرابية للخائن مصطفى بن إسماعيل زعيم الزمالة وبني شقران وسيدي دحو وسكان البرج والقلعة وآخرون للاموريسيار ولم يبقَ خلال هذه الفترة سوى قبيلة الأمير عبد القادر ألا وهي قبيلة هاشم التي ظلت تقاوم بضراوة.

ومنه نستنتج أن القوات الفرنسية قد نقلت الحرب إلى المراكز أي الغرب الجزائري حيث مركز قوة الأمير إلا أن الملاحظ أنها ركزت على الأطراف أي السكان والقبائل بهدف الاستيلاء على كنوزهم وثرواتهم لإجبارهم على رفض تقديم الدعم والمساندة للأمير عبد القادر تحت طائلة العقاب الجماعي والأرض المحروقة التي اتبعتها الجنرال بيجو.

- رسالة: معسكر، 8 مارس 1842: وفي هذه الرسالة يواصل دو مونتانيك سرد الوقائع المخزية التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في الجزائر في سبيل تطويع الجزائريين وإخضاعهم التام لفرنسا وخاصة أولئك المترددون الذين ظلوا يحملون الوفاء للأمير عبد القادر حيث قال: " ذهبنا في 26 فيفري، وعدنا في 08 مارس، لقد أحطنا بمعسكر على مسافة 25 إلى 30 فرسخا (الفرسخ = 4 كلم تقريبا)، اقتلنا، خضنا معارك،

(1) Ibid. P 203.

(2) Ibid. P203.

سلبنا، أحرقتنا، خرّبنا، أحدثنا اضطرابات في القبائل التي لم تقرر بعد أن تميل إلى جانبنا"⁽¹⁾.

وواضح من خلال هذه الشهادة من أحد أهم الفاعلين العسكريين بالجزائر خلال هذه المرحلة هو انتهاج سياسة التهويل في حق الشعب الجزائري من خلال ترويعه ونهب ممتلكاته وإتلاف محاصيله... وهو الشيء الذي انتهجه الطواوير الجهنمية أينما حلت وارتحلت بهدف ضرب الجزائريين في أهم وأعلى ما يملكون: الأرض، النساء، حتى يجبروهم على ترك قائد المقاومة والجهاد يومئذ الأمير عبد القادر.

بل إن هذه الأعمال الإجرامية في حق الجزائر والجزائريين سوف تنعكس أثارها على الجنود الفرنسيين أنفسهم الذين أصيبوا بالإحباط والكلل والملل وهم يسلبون وينهبون، يحرقون ويخربون، حيث جاء في إحدى هذه الرسائل ما يلي:

- رسالة: معسكر، 31 مارس 1842: وفي هذه الرسالة دو مونتانيك أنه استقبل رسالة من عمّه حيث قال: "لقد كنت بحاجة ماسة لهذه الأسطر الجميلة لأطرد لوقت كل ذكريات الموت، البؤس، صور الرعب التي ألحقناها بهذه الشعوب المسكينة والتي مازلنا نتعقبها بكل حيوية"⁽²⁾.

ثم يواصل حديثه ليقول أنه بعدما عثروا خلال مطاردتهم للجزائريين على 59 دوار: "... نحن في غابة كثيفة، مختلطون مع العرب الهاربين، الخيول أُلقت بحمولاتها، الجمال تهرب، النساء، الأطفال الذين علقوا في الأشواك التي كان عليهم أن يقطعوها، ليسلموا أنفسهم لنا، إننا نقتل، نذبح، أصوات المذعورين والمحتضرين اختلطت بأصوات البهائم الخائرة، المتأوّهة من كل جهة، أنه الجحيم..."⁽³⁾.

إن هذه الرسالة قد بيّنت أنم الجزائريين أصبحوا لقمة سائغة أمام التغول و الغطرسية العسكرية الفرنسية، والدليل على ذلك أن القوات الفرنسية استطاعت أن تسلب وتنهب ما تشاء وتقتل وتذبح من تشاء دون مقاومة من قبل هؤلاء، الذين وكما يبدو سلموا أمرهم لله.

(1) E de M, Lettres d'un soldat. Op cit. P206.

(2) Ibid. P210.

(3) Ibid. P214.

فواقع الحال يقول الدواوير التي هاجمها دو مونتانيك وجنوده في منطقة معسكر - عاصمة الأمير عبد القادر الأولى - كانت لا تقاوم، وإنما بفضل الهروب والاختفاء في الوديان والغابات وفي كل مكان سترى فيه مكانا آمنا لها.

ومثالنا على ذلك أن القوات الفرنسية هاجمت منطقة تسكنها 59 دورا، علما أن كل دوار يتكون من خمسة عشر إلى عشرين خيمة⁽¹⁾ وهو ما يعني:

$$885=15 \times 59 \text{ خيمة.}$$

$$\text{أو } 1180=20 \times 59 \text{ خيمة.}$$

وعليه فكم عدد رجال هذه الدوائر وكم عدد أسلحتها؟

وإذا كانت كل خيمة تتكون من 4 أفراد على الأقل وقد يفوق ذلك فإن مجموع سكان هذه الدوائر ال 59 يتراوح ما بين 3450 و4720 فردا.

أولا يستطيع هؤلاء المقاومة والصمود في وجه الجيش الفرنسي؟ المتكون من الطواوير الجهنمية، ما دامت خاتمة هؤلاء ستكون إراقة دمائهم وتقتيله وذبحهم؟ وسلب ونهب ممتلكاتهم وماشييتهم؟

وللإجابة على هذه الأسئلة المحيرة، لا بد من الوقوف على طبيعة الحرب التي شنتها فرنسا حكومة وجيشا على الجزائر، هذه الحرب التي كانت حربا مختلفة بكل المقاييس عن الحروب التي عرفها الجزائريون قبل 1830 مع غيرهم من الدول التي شنت العديد من الغزوات والغارات على الجزائر منذ أن تبوأ عرش البحر المتوسط وظهورها كدولة بحرية قوية يحسب لها ألف حساب، ذلك أن معظم هذه الحروب كانت تنتهي بانتصار الجزائر أو في أسوأ الحالات بتوقيع معاهدة سلام وحل المشاكل القائمة بالطرق الدبلوماسية.

إلا أن الحرب التي واجهتها الجزائر منذ 1830 مع فرنسا، اختلفت عن بقية الحروب التي شهدتها إلى غاية هذا التاريخ، ففرنسا جاءت إلى الجزائر لتتخذها مستعمرة دائمة بهدف خدمة مشروعها الاستعماري الذي وإن تعثر في المرحلة الأولى أمام ضربات

(1) E de M, lettres d'un soldat Op cit. P P214.

الانجليز (حرب سبع سنوات مع فرنسا 1756-1763) والثورة الفرنسية 1789 والحروب النابليونية 1805-1815 التي انتهت بهزيمة واترلوا في 1814 أمام القوى الأوروبية الكبرى: بروسيا، انجلترا، النمسا، روسيا، إلا أن هذا المشروع الاستعماري سيعرف حيوية وانتعاشا بعد عودة الملكية في فرنسا 1815. حيث سعت فرنسا لبناء الإمبراطورية الاستعمارية الثانية: وفي هذا الصدد يندرج مشروع احتلال الجزائر واتخاذها مستعمرة دائمة.

على أن المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، واجهته صعوبات جمّة هدّدت مصيره وكادت أن تفشله ضربات المقاومة الجزائرية، هذه المقاومة النابعة من تصور وثقافة هذا المجتمع الذي وإن خسر عسكريا أمام فرنسا غداة دخولها إلى الجزائر في جويلية 1830، إلا أنه لم يستسلم، حيث قامت العديد من المقاومات سواء في الوسط: بن زعموم، ابن السعدي، ابن مبارك، أو الغرب: الأمير عبد القادر، أو الشرق: الحاج أحمد باي.

مما جعل العديد من الأصوات المعارضة ترتفع في فرنسا بضرورة وضع حد لهذه المغامرة الاستعمارية وعودة الجيش إلى الديار الفرنسية ومن بين هؤلاء الجنرال بيجو نفسه.

إلا أن اتخاذ فرنسا لقرار بقاءها واحتفاظها بالجزائر رسميا منذ قرار 22 جويلية 1834 واعتماد سياسة **الاحتلال الجزئي**، ثم **الاحتلال الكامل** وإخضاع الجزائر كلها منذ تجدد الحرب مع الأمير عبد القادر منذ 1839 ووصول بيجو للجزائر 1841، والذي كيف أصبح من دعاة الاحتلال الكامل والخضوع المطلق للجزائر، فإن الحرب ستشهد بناء لهذه التطورات تغيرا ملحوظا لتتحول إلى حرب عامة على مقومات أمة: الجغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، والنفسية... حيث ستلجأ فرنسا إلى أخطر نوع من الحروب ألا وهي **حرب الإبادة وسياسة الأرض المحروقة والعقاب الجماعي** لكل من تسوّّل له نفسه محاربة فرنسا، أو تقديم الدعم والإسناد للمجاهدين الجزائريين في حربهم ضد فرنسا، هذه الحرب التي طوّر مفهومها ووضع أسسها الجنرال بيجو، منذ وصوله إلى الجزائر.

وبناء على ذلك فإن فترة 1841-1847 وهي فترة تبوأ الجنرال ثم الماريشال بيجو عرش الجزائر واعتماده أقصى أنواع الحرب ضد الشعب الجزائري، هي أخطر مرحلة عرفت الجزائر منذ 1830. وفي هذا الصدد يمكن التحدث عن الصدمة التي عرّفها الجزائريون نتيجة لهذا النوع من الحرب: حرب الإبادة، الأرض المحروقة، العقاب الجماعي....

حيث يتبين لنا من خلال شهادات واعترافات الضباط السامون الفرنسيون الذين لعبوا أدورا في تحقيق المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر أنهم يتأبهون بقوتهم وأعمالهم وطوابيرهم الجهنمية التي لم تلقَ مقاومة من قبل الجزائريين، حيث كانت هذه الطوابير والقوات الخاصة، تقتل وتذبح، تسلب وتتهب كيفما شاءت دون مقاومة وصمود، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على درجة الإحباط النفسي والصدمة النفسية التي عرّفها المجتمع الجزائري، الذي أصبحت قواه مشلولة، أمام قوات بقيادة بيجو، دو مونتانيك، كافينياك، سانت آرنو، يوسف، بيليسي، شانغارنييه، يبدو... لا تتورّع في ارتكاب الجرائم والإبادة التي لم يعهدها الشعب الجزائري في تاريخه الطويل، إذ أن مفهوم الحرب عنده تختلف جذريا عن مفهوم الحرب عند الفرنسيين، ومعاملة المنهزمين عنده تختلف عن معاملة المنهزمين عند الفرنسيين.

وهذا ما أدى إلى انتشار الرعب الشديد الذي أصبح يعيق الجزائريين لمقاومة فرنسا في الفترة الممتدة من 1841-1847 إذ أصبح مجرد ذكر سير الطوابير الجهنمية والقوات الخاصة الفرنسية نحو منطقة في الجزائر، يصيب السكان بالرعب والهلع، مما يؤدي إلى شل قدراتهم العقلية والمادية حيث يتحول هؤلاء إلى قطعان من البشر تائهة، مفزوعة، مرعوبة، تجري في كل اتجاه، بحثا عن ملجأ تختبئ فيه، وعن مكان تهرب إليه ماشيتها ومتاعها حتى لا تقع عليه اليد الجارحة للقوات الفرنسية.

ثم إن الشهادة والاعتراف الذي يدلي به، دو مونتانيك هنا، وهو وصول ويجول الجزائر بقواته الخاصة في منطقة معسكر وممارسته للتقتيل والتذبيح والسلب و النهب (وهي عبارات استخدمها في ثنايا رسائله) أمام كم كبير من الدوائر الجزائرية دون أن تقاومه وتضع حدا لخطرسة وجبروته، يدل أن القدرات العقلية والنفسية لهؤلاء قد

أصبحت منعدمة أمام الصدمة المروعة التي أحدثتها الأعمال العسكرية الفرنسية في العديد من المناطق، ليتحول جزء كبير من الجزائريين - خاصة المناطق الملتهبة والمشتعلة - إلى قطيع خائر القوى، مشلول القدرات، معطل الإمكانيات.

وما يسترعي انتباهنا، ونحن بصدد دراسة الأعمال العسكرية الفرنسية، هو الإشارة التي وردت في: "رسائل الجندي" للعقيد دو مونتانيك حيث جاء فيها:

"لما كان بصدد العمليات من هذا النوع كان دو مونتانيك يوصي دائما قواته، بتجنب العجزة، النساء، والأطفال"⁽¹⁾.

وهذه الشهادة من قبل ريمي الضابط في المشاة في حق إنسانية دو مونتانيك تفندها رسائله المنشورة في كتاب "رسائل جندي" على مدار 530 صفحة.

وأكبر شاهد على ذلك هو دو مونتانيك نفسه يقول: "... لا نسمع إلا بعبء الخرفان، وصراخ بعض الأطفال التعساء الذين أخذناهم أو الذين يموتون في البرد في أذرع أمهاتهم"⁽²⁾.

"إن الأرض التي وطنناها مغطاة بجثث الماعز والأغنام، التي ماتت بردا، بعض الرجال والنساء والأطفال الملقون في الأشواك موتى أو يحتضرون في كل مكان هناك أثاث مهمل، زرابي، خيم وكل أنواع المتاع"⁽³⁾.

والسؤال هو: من كان سببا في موت هؤلاء الأطفال في البرد بين أذرع أمهاتهم؟

من كان سببا في سقوط هاته النسوة والأطفال في الأشواك ليموتوا من البرد والإنهاك، والخوف والجروح؟

إن المشاهد المروعة التي صوّرت في رسالة معسكر: 31 ماي 1842 من قبل دو مونتانيك، مشاهد يندى لها جبين الإنسانية لما فيها من قسوة ومعاناة رجال ونساء وأطفال وحيوانات ذنبهم أن وصلت إليهم القوات الخاصة لدو مونتانيك ويوسف

(1) E de M, Lettres d'un soldat, note en bas de la page, 212 et 213, biographie du colonel de Montagnac, par E.J. Rémy, officier d'infanterie. 1847.

(2) Ibid. P216.

(3) Ibid. P218.

(ضابط سفاح آخر، خدم الجيش الفرنسي بكل تفان، اشتهر مع بداية الاحتلال عام 1830 وترقى ليصبح جنرالاً. حارب الأمير عبد القادر بكل ضراوة) في موسم بارد، تهاطلت فيه الثلوج بكميات كبيرة، زادت في معاناة الجزائريين الذين حالت هذه الأجواء في هروبهم من جحيم القوات الخاصة لهؤلاء الضباط.

- بعد أن عرض دو مونتانيك لمشاهده التي صورها في رسالته ليوم 31 مارس 1842 التي كتبت في معسكر، فإنه يصل بعد ذلك إلى الهدف من هذه الغزوات والمداهمات بقوله:

- "إننا سعداء، لأننا أنهينا في وقت قصير، ما لم تحققه اثنتي عشر سنة"⁽¹⁾.

- "... في غضون أربعة أشهر، استطعنا أن نترك بصمات واضحة على السكان، الذين كانوا بالأمس معتدّين بأنفسهم وأكثر تهديدا، استطعنا أن نفرض عليهم احترام قواتنا، التي لم تكن معترفا بها، وبأي رعب ضربناهم"⁽²⁾.

"... منذ ثلاثة أشهر، كان من المتعسر على ثلاثة كتائب أن تتخلص من مأزق على بعد فرسخين من معسكر، واليوم، فإن ثلاثة وعشرون رجلا وضابط يسافرون، لمدة ثمانية وأربعين ساعة، على بعد ثلاثون فرسخا من معسكر، دون أن تطلق عليهم رصاصة في بلد لم تطأه أقدام الأتراك من قبل"⁽³⁾.

- إن رسالة معسكر: 31 مارس 1842 لدو مونتانيك لعمه والتي يصف فيها بعض الغزوات التي شهدتها بعض المناطق الجزائرية - الغرب الجزائري تحديدا بهدف تقويض دولة الأمير عبد القادر - التي كانت عرضة لحرب الإبادة التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين تشرح جيدا الحالة النفسية الهشة التي وصل إليها سكان الجزائر - خاصة في المناطق التي شملتها الحرب وبالأخص غرب الجزائر - أمام الضربات التي قامت بها الطواوير الجهنمية والقوات الخاصة للجيش الفرنسي، هذه النفسية التي جعلت هذا الشعب يفرّ بمجرد سماع أخبار وصول الجيش الفرنسي، دون

(1) Ibid. P219.

(2) Ibid. P221.

(3) Ibid.

أن يقف في وجهها أو على الأقل ينظم دفاعاته اتجاهها ما دامت النتيجة هي الإبادة والسلب والنهب في حق الرجال، النساء، والأطفال ولحيوانات والثروات...

ووصول الشعب الجزائري إلى هذه الحالة النفسية المرضية: أي الرعب وفقدان القدرات العقلية والنفسية لأي مواجهة مع العدو الفرنسي رغم أن النتيجة معروفة مسبقا: التقتيل، الدّبح، السلب والنهب. لم تأت فجأة ودون سابق إنذار، إنما سبقتها عمليات مماثلة في العديد من المناطق التي وصلتها القوات الفرنسية، وهذا ما أدى إلى إصابة هؤلاء بالصدمة وبالتالي بتلاشي قدراتهم النفسية والعقلية في الدفاع عن أرواحهم وممتلكاتهم. على أن لجوء فرنسا إلى هذه الأساليب الحربية - التي لا عهد للجزائريين بها - كان لأجل غاية، شرحها دو مونتانيك في هذه الرسالة بطريقته الواضحة والمباشرة بقوله:

" هذا ما أتمناه، أن يكون برهانا مقتعا، لهول الأثر الذي أحدثه على كل العرب، نظامنا الجديد للحرب، وإصرارنا على متابعتهم ونظام التدمير لكل وسائل الوجود"⁽¹⁾.
ليصل أخيرا إلا الإقرار بأن هذا: " نظام لم يستعمل لحدّ الآن إلا على نطاق ضيق"⁽²⁾.

وعليه فإن النظام الذي باشرته فرنسا منذ مجيء الجنرال بيجو عام 1841 إلى الجزائر والذي عرفنا تفاصيله وغاياته، يؤكد لنا دو مونتانيك وآخرون في الميدان علما أن هذا النظام والقائم على: " إصرارنا على متابعتهم (العرب) ونظام التدمير لكل وسائل الوجود" هو نظام استخدم قبل 1841: مجزرة قبيلة العوفية في أفريل 1832 في عهد القائد العام للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا الدوق دو ريفغو، ومن قبله في البلدة والمدينة في عهد الجنرال كلوزيل... وهو ما سعينا لتوضيحه في ثنايا هذا الفصل من الأعمال العسكرية التي قامت بها فرنسا بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1871 وهي الفترة التي ما كان لها أن تبقى في الجزائر لولا هذه الأساليب التي اعتمدها مع الجزائر والجزائريين، وبالتالي فإن هذه الفترة هي ركيزة كل العهد

(1) E de M. Lettres d'un soldat Op cit. P 221.

(2) Ibid.

الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962. ذلك أن فرنسا قد جندت كل طاقاتها وإمكاناتها لإخضاع الجزائر والسيطرة الكاملة عليها من خلال إطلاق يد جيشها العامل بالجزائر بارتكاب كل الجرائم وهذا ما يؤكد دو مونتانيك في رسالته المشار إليها بقوله:

"... إننا نعيش هنا، حياة قطاع الطرق، خاصة كتيبتينا للنخبة nos deux bataillons d'élite اللتان توضعان دائما في الصفوف الأمامية في مثل هذه الظروف، كما أن جنودنا أصبحوا يتمتعون بوحشية توقف الشعر فوق رأس بورجوازي محترم"⁽¹⁾.

وهو ما يجعل دو مونتانيك ينصح بعدم إدخال هؤلاء الجنود إلى فرنسا لأن لا شيء يستطيع أن يقف في وجه طاقتهم ونشاطهم⁽²⁾.

وهو ما يتوافق مع ذهب إليه ألكسي دو توكفيل في "عمل عن الجزائر 1841" عندما دعى إلى بناء جيش فرنسي يتكون من الزواف (الزواورة) وفرق إفريقية تتمتع بالشجاعة والإقدام ليصل إلى نفس ما وصل إليه دو مونتانيك بقوله: "من زاوية نظر عسكرية، أنا معجب بهؤلاء الرجال، لكنني اعترف أنهم يخيفونني وأسأل نفسي عما نفعل بعدد كبير من أمثال هؤلاء الرجال عن عادوا إلينا... ليحفظنا الله من رؤية فرنسا مسيرة من ضابط من ضباط إفريقيا"⁽³⁾.

إلا أن السؤال هو لماذا نصح دو مونتانيك بعدم إدخال جنود جيش إفريقيا إلى فرنسا؟ ولماذا أبدى ألكسي دو توكفيل تخوفه من هؤلاء؟ ولماذا دعى الله ليحفظ فرنسا من وصول أحد ضباط هذا الجيش إلى مركز القرار فيها؟

يجيب دو مونتانيك عن كل ذلك في رسائله، وهو يصف هؤلاء الجنود الذين كانت تتكون منها كتائب النخبة التي كان دو مونتانيك أحد ضباطها اللامعين حيث يقول:

(1) Ibid. P222.

(2) Ibid.

(3) ألكسي رو توكفيل، نصوص عن الجزائر، ص57.

" تصوروا مجموعة من كبار الشياطين، ترتدي خرقة مصححة بقماش، وقطع من الصوف بكل الألوان، وقطع من جلود الماعز أو الخرفان، مغطاة بالقمل، يرتدي بعضهم قبعات، وآخرون طربوش، وبعضهم ارتدى قبعات من اللبد chapeaux de feutre، وآخرون ارتدوا صمبريرة كبيرة (*) من سعف النخل... أما أسفل هؤلاء الأشخاص فقد زُينت بجلد الخروف أو جلد الثور، بشعره، نظرا لانعدام الأحذية، يضاف لذلك وجه أسمر ولحية طويلة، بالنسبة للغير: وبكلمة واحدة وحوش حقيقية" (1).

ولعل ما يؤكد هذه الحقيقة هو ما جاء على لسان دو مونتانيك في نفس الرسالة الموجهة إلى عمه:

" في كل العمليات الحربية التي نقوم بها منذ أربعة أشهر، هناك مشاهد تلين لها الصخرة، لو كان لنا الوقت لنلن قليلا، وعلى كل حال، فقد وصل بنا الأمر أن ننظر كل هذا بلا مبالاة جافة تجعلني أرتعد " (2).

ومهما يكن، فإن غاية كتائب النخبة - كتائب الموت- التي يتعبر دو مونتانيك أحد قادتها كانت اليد التي ضربت بها فرنسا نفسية المجتمع الجزائري وإصابته في الصميم بهدف تحقيق الخضوع المطلق لفرنسا والولاء لها والتخلي عن روح المقاومة التي اعترف دو مونتانيك بشدتها (3) لذا كان على هذه الكتائب " إبادة كل من لا يزحف إلى أقدامنا كالكلاب" (4) ، " ... السكان الذين لا يقبلون شروطنا يجب أن يستأصلوا، وتصادر كل ممتلكاتهم، وتدمر دون مراعاة السن أو الجنس: لا يجب أن ينمو الحشيش في المكان الذي وطنته أقدام الجيش الفرنسي" (5).

ثم إن تخوف ألكسي دو توكفيل من أن تصبح فرنسا تحت إمرة ضابط من ضباط إفريقيا تعود إلى القسوة والسادية التي استخدمها هؤلاء في حق الجزائريين، حيث أنهم

(*) الصمبريرة sombrero: هي قبعة عريضة الحافة مألوفة في المكسيك، المنهل ص963.

(1) Ibid.

(2) Ibid. P25.26.

(3) Ibid. P230.

(4) Ibid. P290.

(5) Ibid. P334.

لم يتورّعوا في تسليط العقاب الجماعي وتدمير كل ما يصادف طريقهم، في سبيل إخضاع الجزائر واحتلالها كاملاً.

ولنا في دو مونتانيك أكبر دليل على ذلك من خلال اعترافاته الواردة في رسائله حيث يصف نفسه بقوله:

"... كالدُّب الأبيض القطبي، فإني أحلم كثيرا، أحلام الدُّببة الحقيقية، وأنا بين أربعة جدران بيضاء، أرسم خطط جهنمية للحملات إنني أقطع إفريقيا من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، وكملهم أو ممسوس possédé، فإني أتصور أخيرا أنني الوحيد الذي يملك القوة التي بفضلها سوف أقضي على جميع العرب في إفريقيا"⁽¹⁾.

وهذا يعني فيما يعنيه أن هذا الضابط الذي احترف التقتيل والذبح وإبادة كل ما هو حي، أصبح يتقمص في منامه حيوانا مفترسا هو الدُّب. وهذا نتيجة للأعمال المروعة التي يقوم بها نهاراً وفي مختلف الاتجاهات دون تأنيب ضمير أو محاسبة النفس وتقييمها، بل إن دو مونتانيك يوصي بإنشاء كتيبة خاصة "تتكون من 1800 إلى 2000 رجلا مهمتها تسليط أشد العقوبات على القبائل التي تخل بشروط فرنسا، كما يوصي بوضع هذه الكتيبة تحت إمرته حيث سيقضي على كل عربي يرفع أنفه"⁽²⁾.

وأخيرا فقد صدق ألكسي دو توكفيل من جنود إفريقيا وضباطهم نظرا لما سمعه من أخبار وشاهده من مناظر تذوب منها الصخور في الجزائر.

ففي رسالته: جامع الغزوات: 12 فيفري 1845 يقول دو مونتانيك عن نفسه: "... لكي أطرّد الأفكار السوداء التي تورقني أحيانا، فإني أقطع الرؤوس، ليس رؤوس الخرشوف الأرضي artichaux، ولكن رؤوس بشرية حقيقية"⁽³⁾.

ومما سبق ذكره من خلال رسائل دو مونتانيك وما جاء فيها من اعترافات لجرائم ارتكبت في الجزائر من قبل الجيش الفرنسي بهدف تطويع الجزائر كاملاً وإخضاعها لفرنسا الدولة والجيش يتبين لنا أن أهم ما تم اقتترافه من أعمال في الجزائر هو:

(1) Ibid. P335.

(2) Ibid. P336.

(3) Ibid. P451.

- التقتيل، الذبح، السلب، النهب، الحرق، اقتطاع الرؤوس، الترويع، العقاب الجماعي... الخ وكل ذلك من قبل كتائب النخبة التي كانت تتقدم صفوف الجيش الفرنسي والتي يمكن تسميتها بلغة اليوم "بكتائب الموت" والتي يتمثل هدفها في ترويع الآمنين إلى درجة أن يفقدوا أي تحكم في قدراتهم العقلية والنفسية مما يسهل عملية إبادتهم أو في أحسن الأحوال معاقبتهم عقوبات جماعية.

هذا الضابط وكتائبه لم يعدموا وسيلة في سبيل جعل الجزائر تابعة تبعية مطلقة ودون قيد أو شرط لفرنسا إلا واستخدموها إلى درجة أن أصبح **يصور نفسه دبا** لا يطرد الأفكار التي تراوده إلا بقطع الرؤوس الآدمية بهدف إجبار الجزائري أن **يزحف عند رجليه كالكلب** (العبارات هي لدو مونتانيك) .

على أن العقيد دو مونتانيك لم يكن حالة شاذة في الزمان و لا المكان أي أنه لم يكن حالة شاذة في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871، التي شهدت بروز عُتات الضباط الذين كانوا يتنافسون فيما بينهم في تعذيب الجزائريين و تقتيلهم و ترويعهم و قد برزت أسماء لا يمكن للجزائر المقاومة أن تنساهم، فبالإضافة إلى كلوزيل، دو روفيغو، فالي، بيجو، لاموريسيار، شنغارنييه، بيدو، كافينيكا، يوسف، راندون، سانت آرنو...

5-2- مع سانت آرنو:

ترك هذا الضابط آثارًا مكتوبة تمثلت في مجموعة من الرسائل التي أرسلها إلى أقاربه ومعارفه، يتباهى فيها بالانجازات العظيمة التي حققها الجيش الفرنسي في الجزائر والقائمة على نفس المواصفات التي رأيناها مع العقيد دو مونتانيك. إن مجموع هذه الرسائل – الوثائق – التي تركها هذا الضابط الفرنسي هي التي جعلتنا نتطرق إليها لسببين إثنين وهما:

أ- أن الاعترافات موثقة وواضحة لا غبار عليها كما كان الشأن مع دو مونتانيك.

ب- أن سانت آرنو (1798 – 1854) يعتبر من أهم الضباط الميدانيين للجيش الفرنسي بدأ مهامه بالجزائر كضابط صغير: ملازم أول ليترقى بعد ذلك إلى المراتب

العليا. حتى أصبح بفضل الخدمات التي قدمها لفرنسا في إخضاع الجزائر والجزائريين ومن خلال قيادته للطابور الجهني في العديد من المناطق الجزائرية لسحق أي انتفاضة أو ثورة، بل لتأديب القبائل المترددة أو تلك التي تجرأت لمحاربة فرنسا أو تقديم الدعم والمساندة للمجاهدين ... نتيجة لهذه الأعمال الجليلة فقد عين وزيراً للحربية في 1851 خلال عهد نابليون 3 ليترقى بعد ذلك ماريشالا عام 1852. (جاء إلى الجزائري عام 1836 برتبة ملازم أول ليغادرها عام 1851 برتبة جنرال)

أكثر من ذلك فإن هذا الضابط كان من أهم أعوان وخلفاء الحاكم العام بيجو، الذي أحاطه بكل عنايته وسعى لترقيته وتقريبه منه. كما أنه كلفه بإدارة العديد من القوات المرابطة في البليدة، مليانة، الشلف ...

عمل هذا الضابط بكل جدٍ واجتهاد في سبيل إلحاق أكبر الخسائر المادية والمعنوية بالمجاهدين الجزائريين وعلى رأسهم الأمير عبد القادر وخلفاؤه البركاني وابن علال، وابن السالم ... وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه سوف يستخدم أقصى أنواع الإبادة والتخريب لنشل قدرات القبائل الجزائرية حتى تزحف على بطنها لطلب الخضوع من فرنسا وهو الشيء الذي رواه في عشرات الرسائل التي أرسلها إلى أفراد أسرته ومعارفه وخاصة أخيه طوال الفترة التي عمل بها في الجزائر - وفي مختلف المناطق - وذلك من الفترة الممتدة من 1836 إلى 1851

وعليه فإن سانت آرنو الذي عمل من ثلة من أشهر الضباط الذين اشتهروا بقهر الجزائريين والسعي لإخضاعهم خضوعا لن تقوم لهم قائمة بعد ذلك وعلى رأسهم: الجنرال بيجو ومن ثم الماريشال نظراً للخدمات التي قدمها لفرنسا في سبيل تحقيق الاحتلال الدائم والسيطرة الكاملة على الجزائر، وهو صاحب المشروع الذي حمل اسمه: مشروع بيجو، والقاضي باتباع أقصى أنواع الحرب ضد العرب لإجبارهم على وضع السلاح وتسليم البلاد، وهذا من خلال سياسة الأرض المحروقة، والعقاب الجماعي، وتنظيم غزوات هدفها سلب ونهب الجزائريين . أو ليس هو القائل للجزائريين المقاومين: " اخضعوا لفرنسا، ولن يصيبكم أي أذى في حالة الرفض،

سأدخل إلى جبالكم، وسأحرق قراكم وسأقطع أشجاركم المثمرة." (1) إضافة إلى بيجو، نجد أن ضابطا كبارا تبوؤا الصدارة العسكرية أمثال: الجنرال شانغارنييه، بيليسي، كافينياك، بيدو وآخرون.

وإذا كان العقيد دو مونتانياك قائدا ميدانيا وقائد كتيبة النخبة التي رأينا كيف أنها استخدمت أقذر الوسائل وأحطها لإخضاع الجزائريين وهو ما جعلنا نسمي هذه الكتيبة بكتيبة الموت، نظراً لتفانيه في تعذيب الجزائريين وقتلهم وحرق ممتلكاتهم ومحاصيلهم وسلب مواشيهم وقتل نسائهم وأطفالهم ... إلى درجة أنه أصبح يحلم أنه أصبح دباً !!

فإن الفرق بينه وبين الضابط سانت آرنو، هو أن هذا الأخير قد عمل مع الحاكم العام مباشرة وكُلف بالعديد من المهام في العديد من المناطق، الجزائرية مباشرة من قبل بيجو وأنه يمكن اعتباره من الضباط الواصلين جداً نظراً لعلاقاته المميزة مع الجنرال بيجو، وهو ما جعله يوليه القيادة العليا لمليانة والشلف ثم تكليفه من قبل الدوق دومال الحاكم العام الجديد للجزائر بعد بيجو ابتداء من 1847 على القيادة العليا لكل من مستغانم، الجزائر وقسنطينة.

وعليه فإن الولوج في رسائل سانت آرنو التي يروى فيها معاركه وغزواته لتركيح الجزائريين، سوف يؤكد لنا حقيقة تاريخية، وهي أن الاستعمار الفرنسي ومنذ دخوله إلى الجزائر عام 1830، فإنه لجأ رغم معاهدة الاستسلام الموقعة مع الداوي في 1830/07/05 إلى نقض الضمانات التي منحها للجزائريين في أنفسهم، ممتلكاتهم، مساجدهم، نسائهم ...

وأن هذه الأعمال التي هزت الجزائريين في العمق، لم تكن أعمالاً فردية كما يحلو للمؤرخين الاستعماريين، لجأ إليها هؤلاء في لحظة غضب أو تعب أو طيش. وإنما هي أعمال يمكن إدراجها ضمن سياسة أو مشروع دولة Thèse d'Etat والتي تمت بمباركة القيادة السياسية والعسكرية العليا، وهو ما سوف يؤهل هؤلاء الضباط إلى ترقيتهم إلى أعلى الرتب العسكرية والسياسية. كما هو حال الضابط سانت آرنو الذي

(1) A.Ponroy. Le maréchal Bugeaud. Op cit. P 46.

انتهى إلى رتبة وزير للحربية عام 1851 وإلى مصاف أعلى رتبة عسكرية في فرنسا ألا وهي مارشال.

فسانت آرنو يؤكد حقيقة مفادها أن عملية الحرق والقتل وسياسة السلب والنهب، ... كل هذه الأعمال باشرتها فرنسا حتى قبل عام 1841 وهي السنة التي تولى فيها الجنرال بيجو منصب الحاكم في العام في الجزائر.

فها هو يكتب في رسالة من مخيم bivouac البويرة، في 10 ماي 1837 أنهم تلقوا الأمر للذهاب لحرق أثنى عشرة قبيلة حول البلدة.⁽¹⁾

كما أنه يعترف أن عملية السلب والنهب مارسها الجندي الفرنسي البسيط بعد انتصاره في أرض المعركة على الجزائريين، بل الأدهى هو أن الضابط الفرنسي هو الآخر لم يتورع عن السلب والنهب وفي هذا يقول في إحدى رسائله التي تروي وقائع اقتحام قسنطينة في 13 أكتوبر 187 ما يلي:

"... في القسبة (بقسنطينة)، فإن منظرًا كان ينتظرنى.... فإن المفارز المسلحة للعديد من الأرتال بدأت تصل.... إلا أن السلب قد بدأ هو الآخر.... وبالرغم من صراخ الجنرال روتيار على الناهيين وتهديده، باتخاذ إجراءات جد صارمة، فلا شيء أوقف الجندي المنتصر، الذي عانى كثيرًا، والذي اشترى انتصاره بضريبة دمه، وبالتالي فقد كان من الجنون إيقافه من السلب، المتبع من طرف الجنود، ابتداءً، انتشر بعد ذلك للضباط، وعندما أخلينا قسنطينة، فقد وجدنا كما جرت العادة، أن حصّة الأسد التي ظفر بها الجيش كانت لضباط هيئة الأركان... دامت عملية السلب والفوضى ثلاثة أيام." ⁽²⁾

إن هذا الضابط يؤكد من خلال رسائله نظرة الازدراء والدونية التي ينظر بها للجزائريين حيث أنه يرى أن العرب متخلفون وأنه ليست لهم قابلية للتحضر وأنهم

(1) Sainte Beuve, Lettres de Saint Arnaud, 1832 – 1854. Deuxième édition. Tome premier, Paris 1858, p108.

(2) Ibid. P141.

شعب لم يحقق أي تقدم⁽¹⁾ وهذا ما يؤكد نظرة التعالي التي نظر بها الفرنسي للجزائري منذ أن وطئت أقدامه هذه الأرض. وعليه فلا نستغرب إن عامل معظم هؤلاء الضباط الجزائريين بالقسوة، ما داموا يحملون نظرة استعلائية بشأن هذا الشعب، وذلك من خلال وصفهم له بالهمج barbares، قطاع الطرق، لصوص، شذاذ آفاق وهي المصطلحات التي كثيراً ما تداولتها كتابات هؤلاء سواء تقارير، أو رسائل أو مذكرات.....

وواقع الحال قد أثبت أن لجوء الأوربيين لسحق شعوب إفريقيا وآسيا بعد الغزو الاستعماري، إنما كان نتيجة للتصور والأفكار التي بلورتها أوروبا حول العالم، حيث أنهم ونتيجة للثورة الصناعية وما أفرزته من تطور اقتصادي وانعكاس ذلك على حالتهم الاجتماعية إضافة إلى التطور العلمي والتكنولوجي الذي صاحب ذلك، أضف إلى ذلك الثقافة والدين المسيحي الذي ترك بصماته الواضحة في تفكير هؤلاء صياغة مشروعهم السياسي، كل ذلك جعل الأوربي ينظر إلى غيره نظرة دونية وعليه فقد استوجب ذلك احتلاله وإخضاعه ووضعته في خدمته.

أ- الأعمال العسكرية لسانت آرنو بعد وصول بيجو للجزائر كحاكم عام 1841 – 1847:

اعتُبر سانت آرنو من أهم الضباط الذين ارتبطوا بعلاقات قوية مع الجنرال بيجو الذي كان يرى فيه خير حاكم عرفته الجزائر نظراً لمشاريعه فيها و لقوة طرحه وصرامته في تنفيذ سياسته الرامية إلى إخضاع الجزائر و القضاء على الأمير عبد القادر.

وهذا ما جعل الجنرال بول أزان يعتبره من أكبر قادة الجيش الفرنسي بالجزائر.⁽²⁾ وبعدهما تولى الجنرال بيجو منصب الحاكم العام للجزائر في فيفري 1841، فقد وصف سانت آرنو مشروع بيجو بالكلمات التالية :

(1) Ibid. PP 169 - 170.

(2) Paul Azan, Les grands soldats de l'Algérie. Publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie. Strasbourg 2003. p120.

" للجنرال مشاريع كبرى، يريد أن يصل العرب، يحاربهم و يطاردهم في أي مكان يكون ممكنا." (1)

وما يجب الإشارة إليه أن الدارس لمذكرات ورسائل ضباط الجيش الفرنسي العاملين بالجزائر، كانوا أكثر جرأة في التماذي بتعذيب الجزائريين و إذلالهم و حرق ممتلكاتهم أو سلبها انطلاقا من قاعدتين اثنتين وهي:

- نظرتهم الدونية إلى المجتمع الجزائري: متخلفون، هُمج، قطاع طرق ...

- الترقية السريعة في المراتب العسكرية التي تفتح لهم أبواب الشرف والمجد العسكري السياسي والاجتماعي في ظل حماية مسؤولياتهم المباشرين لهم إذ أن معظم ضباط إفريقيا في الجيش الفرنسي قد اتجهوا نحو السياسة ليصبحوا نوابًا (2) ومنهم من أصبح وزيرًا، ومنهم من أصبح الحاكم العام للجزائر كبيجو و ماكماهون ، كافينياك، شانغارينة ، راندون، بيليسي، كافينياك، ومنهم من أصبح و زيرا كسانت آرنو....

وبناءً على هاتين القاعدتين: نظرتهم للمجتمع الجزائري الدونية و الترقية السريعة في المراتب العسكرية فإن سانت آرنو لم يتورع في إلحاق الخسائر الفادحة بالجزائريين في أنفسهم وممتلكاتهم و ذلك من خلال الحملات العسكرية التي نظمها ضد القبائل الجزائرية التي حاربت فرنسا تحت لواء الأمير عبد القادر أو غيره في العديد من المناطق سواء كضابط صغير : ملازم أول أو كقبطان ثم رائد أو عقيد، سواء كقائد لهذه الغزوات والحملات أو كجزء من جيش أكبر يقوده جنرال أو من هم أعلى مرتبة عسكرية .

ودليلا على ذلك هي رسائله المليئة بالقصص التي يروي فيها هذه الغزوات razzias والتي مست المناطق المشتعلة التي وقفت في وجه التوسع والتهديد الاستعماري خاصة شرشال وضواحيها ومليانة لشلف، وفي هذا الصدد يروي في إحدى رسائله ما يلي:

(1) Sainte -Beuve, Lettres de Sainte Arnaud, t1. P 306.

(2) Paul Azan, Les grands soldats de l'Algerie. Op cit.P122.

- رسالة: مخيم أسفل شرشال في 07 أفريل 1842:

"...بلاد بني مناصر رائعة و إحدى أغنى المناطق التي رأيتها في إفريقيا، القرى والسكنات قريبة من بعضها، لقد أحرقنا كل شيء، و دمرنا كل شيء، آه، الحرب، الحرب، كم من النساء و الأطفال، الذين آووا في ثلوج الأطلس، ماتوا من البرد و من البؤس".⁽¹⁾ وهو في ذلك يتباهى بقوة الجيش الفرنسي الذي كان يتحرك وفق خطة محكمة تجوب الجزائر طولا وعرضا هدفها القضاء على المقاومة الجزائرية والأمير عبد القادر وتتبع وحداته وتعقبها.

- ففي رسالة: البليدة، في 20 ماي 1842 و رسالة سهل الشلف في 30 ماي 1842 يتحدث فيها سانت آرنو عن سير الجيش الفرنسي من البليدة نحو الشلف بقيادة الجنرال شانغارنييه والجيش الذي انطلق من مستغانم نحو الشلف، حيث وصف عملية التقاء الجيشين بما يلي:

"...هذا الصباح، أخي، التقى الجيشان: منظر رائع سيترك آثاره في سجلات إفريقيا. جيشان عظيمان، قويان، متمرسان، تصافحا أخويا في وسط إفريقيا،...دمرا، أحرقا، طردا كل شيء أمامهما".⁽²⁾

" هذا الجيشان العظيمان – بحسب سانت آرنو – يشكلان عشرون ألف رجل أسفل البليدة، مستعدان للانطلاق في كل مكان، البلاد متعبة، مثلفة، مدمرة، السكان يموتون جوعا أو يستسلمون"⁽³⁾

إن عظمة الجيوش تكمن في مجابهة قوة متكافئة و ليس في مطاردة النساء والأطفال والشيوخ، وليس في إحراق المحاصيل و تجويع السكان بهدف إجبارهم على الخضوع والاستسلام، ثم التباهي بكمية الغنائم التي سلبت. وهذا ما دونه سانت آرنو في إحدى رسائله وهو يصف الجنرال شانغارنييه وهو عائد من إحدى غزواته جنوب التيطري فيقول:

(1) Sainte - Beuve, Lettres de Ssaint Arnaud. Op cit. P 381.

(2) Ibid. PP 387- 390.

(3) Ibid. P394.

"... عاد الجنرال من إحدى الغزوات العظيمة: أربعة آلاف ثور، عشرون ألف شاة، ألف ومائتين جمل، أربعمئة حصان، ثلاثة آلاف أسير وغنائم كثيرة..."⁽¹⁾

كما تحدث سانت أرنو في رسائله على سرعة تنفيذ الأوامر التي كان يتلقاها من مسؤوليه : " أما أنا ، فمع أربعة فيالق و ثلاثمئة حصان، سأنزل على الشلف إلى غاية سنجاس مجتاحا، مُحرقا كل شيء أمامي ، هذه هي الأوامر التي تلقيتها من الجنرال شانغارينييه، و سوف يتم تنفيذها على وجه السرعة." ⁽²⁾

كما يصف لنا تبادل الأدوار بينه و بين قائده الجنرال بيجو في:

- رسالة: مليانة 8 فيفري 1843:

" في الغد 4 (فيفري) نزلت إلى حايمدة Haïmda ، أحرقت كل شيء في طريقي وخرّبت هذه القرية الجميلة، إلا أنه أصبح مستحيلا أن أتقدم أكثر،، كانت الساعة الثانية، الحاكم العام غادر، النيران التي مازالت تحرق في الجبال، دلتني على مسار طابوره الذي كان متوجها نحو زيتما zatima، أين كنت أنوي أن أتوجه في اليوم الموالي ، الحاكم العام كان بإمكانه أن يرى النيران التي أضرمتها، و أن يسمع مدفعي وإطلاقي للنار، لأنني كنت أقاتل كذلك وبصفة جيدة." ⁽³⁾

كما تحدث في رسائله عن معاقبة القبائل التي حاربت إلى جانب الأمير عبد القادر وخلفاء الأمير وعائلاتهم التي سعى للانتقام منها و هذا من خلال عبارات قاسية حيث يقول:

"...لقد بدت لي الحرب بشعة ! أكوام من الجثث بعضها فوق بعض و موتى تجمدوا خلال الليل لقد كانوا سكان بني ناصر التعساء. الذين أحرقت قراهم، أكواخهم والذين طردتهم من أمامي." ⁽⁴⁾

والقاسم المشترك بين دو مونتانيك وسانت أرنو، هو أن كلاهما و بعد فترة طويلة قضاها في التنكيل بالشعب الجزائري وإذاقته أشد أنواع التعذيب، هو أنهما حكما على

(1) Ibid. P140.

(2) Ibid. P 465.

(3) Sainte - Beuve, Lettres de Saint – Arnaud. t1. P 472.

(4) Ibid. P 474.

نفسيهما بالسادية والوندالية والحيوانية (وشهد شاهد من أهلها) فإذا كان دو مونتانيك قد اعترف بأن جرائمه كانت تتم " بوحشية توقف الشعر فوق رأس بورجوازي أمين." وأن الذين ارتكبوا هذه الجرائم " وحوش حقيقية" ⁽¹⁾ وأنه ".... لا يجب أن ينمو الحشيش، في المكان الذي وطنته أقدام الجيش الفرنسي." ⁽²⁾ وأنه أصبح كالدُّب الأبيض القطبي وأن أحلامه أصبحت كأحلام الدُّببة الحقيقية ⁽³⁾ فإن سانت آرنو وبنفس الأسلوب و نفس العبارات و نفس الأحاسيس يحكم على نفسه بالوحشية و الوندالية من خلال:

رسالة في 02 أكتوبر 1844 والتي يقول فيها: "...أشجار البرتقال الجميلة التي ستقطعها ونداليتي (وحشيتي)...أحرق اليوم ممتلكات وقرى بن سالم وبلقاسم أوقاسي..". ⁽⁴⁾

بل أكثر من ذلك هو مشي الجيش على جثث الموتى الجزائريين ⁽⁵⁾

ولا يكتفي سانت آرنو بحرق القرى وقطع الأشجار: " لقد تركت في طريقي حريقا مهولا. كل القرى، حوالي مائتين، أحرقت، كل الحدايق خربت، أشجار الزيتون قطعت " ⁽⁶⁾ بل سوف يرتكب مجزرتين رهيبتين وهما:

ب- مجازر سانت آرنو:

شهدت أواخر فترة مقاومة الأمير عبد القادر ، ظهور ثائر هو الشيخ شريف محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة الذي استمرت مقاومته لفرنسا ما بين 1844 و 1847، حيث مني الجيش الفرنسي بهزائم أمام بومعزة المدعوم بقبائل الظهرة الواقعة غرب الجزائر العاصمة وعلى مشارف مدينة تنس.

ونتيجة لمقتل الضابط بياتريكس رئيس المكتب العربي بمدينة تنس الساحلية، وسحق الفرق العسكرية التي كان يقودها الرائد كانروبير في 22 أبريل 1845 وكذا إضعاف

(1) E.de M, Lettres d'un solda.Op cit. P222.

(2) Ibid. P 334.

(3) Ibid. P 335.

(4) Sainte - Beuve, Lettres de Saint Arnaud., t1. P 549.

(5) Ibid. P 552.

(6) Sainte Beuve, Lettres de Saint Arnaud. t2. P331.

قوات الجنرال سانت آرنو الذي فشل في إطفاء نار المقاومة بالمنطقة⁽¹⁾، فإن فرنسا ستقوم بإرسال أعداد كبيرة من جيوشها بقيادة الماريشال بيجو يساعده في ذلك أقرب معاونيه: بيليسي، كافينياك، سانت آرنو، بورجولي.... حيث شهدت هذه الفترة ارتكاب الجيش الفرنسي لمجزرتين رهيبتين و هما مجزرة أولاد رياح بمغارة الفراشيش بجبال الظهرة في 19 جوان 1845 ومجزرة الصبايحية في 12 أوت 1845.

والذي يهمنا في هذا المقام هو الدور الذي لعبه سانت آرنو في هاتين المجزرتين:

1 – مجزرة أولاد رياح بمغارة الفراشيش بجبال الظهرة ف 18/19 جوان 1845:

فهذه المجزرة التي هزت المجتمع الجزائري كونها تندرج ضمن سلاسل المجازر التي ارتكبت في الجزائر منذ مجزرة قبيلة العوفية في أفريل 1832 على يد القائد العام للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا الدوق دو روفيغو، و التي ذهب ضحيتها ما بين 80 و100 جزائري، أراد الدوق دو روفيغو أن يلحق الجزائريين درسا في الصرامة حتى لا تمتد يدهم في المستقبل إلى الطرف الفرنسي مهما كان شكله و نوعه، حتى ولو كان خائنا باع ضميره وقضيته للعدو (فرحات بن سعيد الذي عرض على فرنسا الدخول إلى قسنطينة مقابل ووقفه إلى جانبها واستنهاض قبائل المنطقة للقتال إلى جانب فرنسا).

إذا فبعد مذبحه العوفية، سوف يتكرر السيناريو في مكان آخر، ومن قبل فاعل آخر ألا وهو العقيد بيليسي الذي طارد قبيلة أولاد رياح، والتي التجأت إلى مغارة الفراشيش بجبال الظهرة بالقرب من تنس.

وقد كان العقيد بيليسي والعقيد سانت آرنو مكلفين من قبل الجنرال بيجو لإخضاع منطقة جبال الظهرة.

فالذي حدث هو أن العقيد بيليسي سوف يسد منافذ مغارة الفراشيش و يُشعل النار مما أدى إلى اختناق و إحراق سبعمائة و ستون (760) جزائري من قبيلة أولاد رياح

(1) مجموع من المؤلفين، الجزائر الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م. ص 126 ، منشورات الحركة الوطنية للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954. الجزائر 2007.

ولم ينجو منهم إلا حوالي ستون فردا مات ثلاثة أرباعهم بعد ذلك متأثرين بما جرى لهم في حين لم يبق إلا عشرة أفراد" لم يبق لهم إلا أن يبكو على الأنقاض"⁽¹⁾

أما السبعمئة وستون جزائري الذين هلكوا رفقه حيواناتهم فقد صور ذلك كريستيان استنادا إلى رسالة خاصة لأحد جنود بيليسي حيث يقول:

" من ذا الذي يستطيع وصف هذه اللوحة؟ أن ترى في منتصف الليل، وفي ضوء القمر، كتيبة من الجيوش الفرنسية تُضرم نار جهنم كلما خبت، وأن تسمع الأنين الخافت لرجال ونساء وأطفال وحيوانات، وتمزق الصخر المتكلسة التي تتشقق وتنهار....وفي الصباح، عندما عمدوا إلى تنظيف مدخل المغائر...كانت ثمة جثث الثيران والحمير والخرفان....وبين البهائم كان يتكدس تحتها نساء وأطفال.

وقد شاهدت جثة رجل يضع ركبته في الأرض و يده تمسك متشنجة بقرن ثور. وأمامه كانت امرأة تحتضن طفلها بين ذراعيها. لقد اختنق هذا الرجل عندما كان يحاول حماية أسرته، من غضب هذا الحيوان...لقد أحصينا البارحة سبعمئة وستون جثة، ستون فردا فقط خرجوا، ثلاثة أرباعهم ماتوا... لم يبق إلا العشرة الأواخر...الذين لم يبق لهم إلا أن يبكو على الأنقاض."⁽²⁾

أما العقيد بيليسي فقد قال بعد هذه المجزرة يُبرّر جرائم العقيد بيليسي:

" لقد تصرف بصرامة، لقد كان بالإمكان أن أكون مكانه، وساعتئذ كنت سأفعل نفس الشيء..."⁽³⁾ إلا أن سانت آرنو لم يكن يغرد خارج السرب، ذلك أن العقيد بيليسي لم يكن إلا منفذاً وليس مصمماً وصاحب قرار. إذ أن المسؤولية تقع على من هو أعلى مرتبة منه ألا وهو ممثل فرنسا في الجزائر، والذي اعتبر السيد المطلق للجزائر دون منازع في الفترة 1841 – 1847 ألا وهو الماريشال بيجو الذي وجه للعقيد بيليسي الأمر التالي:

(1) P. Christian, l'Afrique Française l'empire du Maroc et les déserts du Sahara, publié par A. Barbier éditeur 1846.P442.

(2) Ibid. P442.

(3) Sainte - Beuve, Lettres de S.A, t2. P 29.

" أورليانفيل، 11 جوان 1845:

إذا انسحب هؤلاء الجراء إلى مغاراتهم فعليك أن تقلد (كافينياك) في السبيعية.
دخّتهم إلى الحد الأقصى، مثل الثعالب.⁽¹⁾

و بالرغم من الضجة التي أحدثتها هذه المجزرة في فرنسا وإثارة الأمير موسكوف
ابن الماريشال ناي Ney (وهو أحد المعارضين لبقاء فرنسا في الجزائر) في مجلس
الأعيان لهذه الفضائع وطلب الماريشال (سولت)، وزير الحربية، الشرح من (بيجو):
فإن ردّ بيجو على الماريشال سولت جاء كما يلي:

" إنني آسف يا سيدي الماريشال لأنك ضننت أن من الواجب أن تلوم بدون تلمظ
سلوك السيد الكولونيل (بيليسي) ، و هذا ينطوي على لوم يتناول كل الأمور القاسية
التي لم يكن للجيش مندوحة من أن يقوم بها لتحقيق هدف فرنسة ، و قد قلت لك سابقا
إنني أحمل مسؤولية فعل السيد الكولونيل (بيليسي)

" ينبغي أن نعطي الجمهور أفكارًا أصح عن ضرورة القيام بأعمال قاسية لإتمام
خضوع البلد خضوعا حقيقيا، وبدون ذلك لا يمكن أن يوجد استعمار، ولا إدارة ، ولا
حضارة، إذ لا بد أن يقبل السكان قانوننا من قبل أن ندير ونحضر ونستعمر، و قد
برهنت آلاف الأمثلة على أنهم لا يرضون بقانوننا إلا بالقوة.

" وهذه القوة عاجزة إذا لم تتل من الأشخاص و المصالح:
" وهذا ما ينبغي ألا نكف عن تكرار قوله حتى يفهم".⁽²⁾

وبناء على ما سبق فإنه يتضح لنا أن ما ارتكبه العقيد بيليسي، كان بأمر من الحاكم
العام الماريشال بيجو، الذي يتحمل مسؤولية مرؤوسه (بيليسي) وهذا ما سوف يعتبر
دافعا قويا للضباط الآخرين على ارتكاب نفس الجرائم علما أنهم كانوا يدركون أنهم لن
يتعرضوا للمساءلة والعقاب، ما دام للحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر
ضرورات قاسية لولاها ما كان ليوجد استعمار أو إدارة أو حضارة.

(1) روجي غارودي، حوار الحضارات، ص 65 (تعريب عادل العوّا)، عوידات للنشر والطباعة، بيروت 1999
(نقلا عن: المجلة الأسبوعية – جويلية 1911 - مقال الجنرال كاجاكس).
(2) نفس المرجع ، ص 66.

2- مجزرة الصبايحية 12 أوت 1845:

وتدخل هذه المجزرة في نطاق الحرب التي شنتها فرنسا على القبائل الثائرة بجبال الظهرة بقيادة بو معزة الذي أتعب الجيش الفرنسي واستطاع أن يلحق به الخسائر، مما جعل فرنسا كعادتها تلجأ إلى أقصر الطرق بهدف إلحاق أكبر الخسائر في الأرواح والممتلكات الجزائرية، وبعيدا عن سرد قصة أولئك الجزائريين الذين اضطرتهم الآلة الحربية الفرنسية أن يلجأوا إلى المغارات، فإن الذي حدث هو أن هؤلاء سوف يعرفون المصير الذي عرفته أولاد رياح في 19 جوان 1845 وذلك من خلال القضاء على هؤلاء خنقا وحرقا، من قبل سانت آرنو الذي قاد ثلاثة طوابير حيث يقول: "... في 12 أوت 1845، خرج أحد عشر عربي (من المغارة)، أما الباقون فقد أطلقوا النار علينا، عندئذ قمت بسدّ مداخل المغارة لأجعل منها مقبرة كبيرة، لقد غطت الأرض للأبد جثث هؤلاء المتعصبين، لا أحد نزل لهذه المغارات، لا أحد ... إلا أنا الذي أعرف أنه تحت هذه الأرض يوجد خمسمائة قاطع طريق لن يذبحوا بعد اليوم الفرنسيين، لقد قلت كل شيء للماريشال (بيجو) في تقرير سري بطريقة بسيطة، دون شاعرية رهيبة ولا صور"⁽¹⁾.

والفرق بين مجزرة أولاد رياح في 19 جوان 1845 التي ارتكبتها العقيد بيليسي بأمر من الماريشال بيجو ومجزرة الصبايحية في 12 أوت 1845 التي ارتكبتها العقيد سانت آرنو، هو أن المجزرة الأولى قد أثارت ضجة إعلامية وبرلمانية في فرنسا التي اغتنمها معارضوا التواجد الفرنسي في الجزائر لمسائلة حكومة بلادهم في البرلمان، في حين أن المجزرة التي ارتكبتها سانت آرنو الذي حفظ الدرس، هو أنه لم يسمح بأن تتسرب معلومات عن هذه المجزرة الرهيبة وذلك من خلال منعه لأي جندي أن يعاين هول المجزرة حتى لا يكشف هذا السر عبر رسالة لعائلته قد تستخدمها وسائل الإعلام.

(1) Saint - Beuve, Lettres de S.A. t2. P37.

حيث حرص سانت آرنو على أن يتفقد بنفسه هول المجزرة وأنه لم يسمح لأي أحد أن يرى ذلك، وقد قدم تقريراً سرّياً لفائدة الماريشال بيجو يروي له فيها حيثيات المجزرة.

على أن الملاحظة التي تتبادر إلى الذهن هي: ما الذي يجعلنا نصدق حكاية سانت آرنو ما دام هو الأمر وهو الذي عاين بمفرده ولم يسمح بانتشار الخبر في وسائل الإعلام يومئذٍ؟

أو لم يلجأ سانت آرنو إلى تصغير وتقزيم العدد، حتى لا يفتضح أمر مجزرتة أمام الجرائد والبرلمان؟ مثلما حدث شهرين قبل ذلك لزميله العقيد بيليسي؟

3- مجزرة السبيعية في 11 جوان 1844:

وقد وقعت هذه المجزرة في حق قبيلة السبيعية القاطنة في الضفة اليسرى من وادي الشلف، بسبب دعم هذه القبيلة للمقاومة في الظهرة والمتمثلة في ثورة الشيخ بومعزة، وأمام توجه التعزيزات العسكرية الفرنسية ضد هذه القبيلة بقيادة العقيد كافينياك، فقد لجأت هذه القبيلة إلى المغارات المجاورة هروبا من بطش فرنسا ورفضاً للاستسلام.

وأمام رفض هؤلاء المقاومين الاستسلام، أمر كافينياك بسدّ منافذ هذه المغارات ليشعل النار، مما أدى إلى اختناق واحتراق هؤلاء، حيث تم العثور على خمسمائة جثة لرجال ونساء وأطفال ولم ينجو من هذه المجزرة إلى مائة⁽¹⁾.

وللعلم فقد مرّت هذه المجزرة دون مساءلة ولا محاسبة، ولا إثارة في الجرائد بسبب الأزمة الفرنسية - المغربية بشأن القضية الجزائرية والتي ستتطور إلى حرب بينهما انتهت بهزيمة المغرب في معركة إيزلي Bataille d'Isly في 1844/8 أمام القوات الفرنسية بقيادة الماريشال بيجو.

على أن هذه المجزرة وغيرها، والتي رواها العديد من المؤرخين الفرنسيين وحاولوا أن يجدوا لها مبرراً، قد لجأوا إلى تبريرها على أساس أن هؤلاء الضباط (كافينياك،

(1) E.Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, t3. P168.

بيليسي، سانت آرنو، وآخرون..) قد ارتكبوا هذه "المحرقة"(*) لأنهم، لم يجدوا في قلوبهم شيء يمنعهم من ذلك، نظراً للوحشية المرتكبة من قبل الثائرين في حق الفرنسيين والتي قضت على أية عملية للتسامح معهم⁽¹⁾.

وما يجب ملاحظته في هذا المقام أن العقيد كافينياك هو أول من دشّن عهد المجازر في حق الجزائريين ابتداء من جوان 1844 في حق قبيلة السبيعية، وقد سار على نهجه كل من العقيد بيليسي في جوان 1845 مع قبيلة أولاد رياح بالظهرة ثم العقيد سانت آرنو مع قبيلة الصباحية في أوت 1845 على أنه يجب هنا أن نفرق بين خنق وحرق الجزائريين والتي اصطلحت الأدبيات الاستعمارية على تسميتها بـ *les enfumades* أي القتل عن طريق سد منافذ المغارات وإشعال النار بهدف خنق الثائرين وحرقهم وبالتالي القضاء عليهم، وفي هذا المضمار يعتبر عهد بيجو 1841-1847 هو أول من دشّن هذا النوع من الإبادة بالجزائر على يد أعوانه من الضباط : كافينياك، بيليسي، سانت آرنو وبأمر منه وبتغطية كاملة من قبله.

وبين نوع آخر من الجرائم والمتمثل في إبادة الجزائريين في قراهم خلال عمليات السطو والأعمال القتالية التي اطلعنا من خلال رسائل العقيد دو مونتانياك ورسائل العقيد سانت آرنو على هول هذه المجازر أين دفعوا بالجزائريين إلى الموت في البرد والثلوج بعد عمليات المطاردة التي تعرضوا لها⁽²⁾.

صف إلى ذلك أنه إذا كان كافينياك، بيليسي، سانت آرنو، دو مونتانياك، بيدو، شانغارنييه، لاموريسيار، يوسف... وهؤلاء من أهم الضباط الذين ذاق الشعب الجزائري على يده أنكى أنواع المطاردة والإبادة والتعذيب - هم الآلة التي قتلت وخربت وأحرقت، فإن العقل المدبر لكل ذلك هو الجنرال بيجو الذي كان يرى أنه لا

(*) المصطلح استخدم من قبل المؤرخ بيليسي دو راينو: حوليات جزائرية، ج3، ص169.

(1) E.Pellissier de Reynaud, Annales algériennes,t3. P169.

(2) ألف الكونت هيرسيون le comte d'Hérison كتابا تناول فيه عملية مطاردة الجزائري في كتابه الجدير بالمطالعة La chasse à l'homme. Paris 1891.

يمكن لفرنسا أن تستعمر الجزائر وأن يكون لها فيها إدارة ولا أن تنتشر فيها حضارة إذا لم تستخدم القوة لبسط القانون الفرنسي.

وهذا ما أكدّه بوجولا Poujoulat وهو رحالة فرنسي وثيق الصلة بالماريشال بيجو وبأسقف الجزائر دو بوش في كتابه "السفر في الجزائر" والذي تحدث فيه بحماس عن رسالة فرنسا الحضارية (التبشيرية) في الجزائر حيث قال:

"ماذا جننا نفعل في إفريقيا؟" سألني الماريشال بيجو في صالونه بالجزائر منذ سنتين.

فأجبت: "إنك تواصل العمل الذي بدأه غودفروا، ولويس VII وسان لويس" وبعد أن تحدث بوجولا طويلا عن "رسالة فرنسا الحضارية والتبشيرية" والذي كان الماريشال يصغي إليه بكل اهتمام، قال: "إن الحرب التي تقوم بها في إفريقيا إنما هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية"⁽¹⁾ ثم يواصل حديثه عن الحروب الصليبية والدور الذي لعبته فرنسا في تصدير المسيحية نحو الجزائر ليصل إلى تبرير أعمال القتل والحرق والذبح والسلب والنهب في الجزائر من قبل القوات الفرنسية بقيادة بيجو بقوله: "... إن الله قد أطلق على نفسه اسم: إله الجيوش وإله المعارك، وأن المجتمعات لا تتقدم إلا بالدماء والأوجاع"⁽²⁾ ليصل بعد ذلك إلى أن الحرب ضرورية لإجبار الناس على القبول بالتغيير وهذا منذ غابر الزمن.

وأن الحرب قاسية بحسب أخلاق الأمم المتحاربة. "وأن الحضارة إذا حاربت الهمجية la barbarie، فإنها ستدفع أحيانا أن تكون همجية حتى لا تتعرض إلى المقاتلة بأسلحة غير متكافئة أو لكي لا تفقد امتيازات مهمة وهذا ما حدث بين الحين والآخر في إفريقيا، وفي كثير من الحالات فإن جنودنا جُرؤوا للنأر لإخوانهم الذين تعرضوا للقتل بطريقة بشعة"⁽³⁾ وهذا ما جعل بوجولا يستنتج أن دراسته الطويلة للحروب الأوروبية على المشرق الإسلامي قد قادت إلى الاقتناع ببناءً على عقلية أتباع القرآن (المسلمون)-

(1) M. Poujoulat, Voyage en Algérie, études africaines, Paris. PP286-290.

(2) Ibid. P301.

(3) Ibid.

أن أنجع طريقة للتأثير على العرب هي الترويع، وأن أي محاولة لمعاملتهم بالرفق ستبوء بالفشل ذلك أن عقلية المسلمين لا تخضع إلا للقوة⁽¹⁾.

وعود على بدء علاقة المثقف بالسياسة ومن خلال ما عرفتة الجزائر خلال فترة حكم بيجو، المطلق والذي برر لجوءه إلى القوة اتجاه الجزائريين بهدف تركيعهم، وإلا فإن فرنسا سوف تشهد هزيمة نكراء أمام محاولتها احتلال واستعمار الجزائر، هذا التبرير وهذه السياسة: سياسة الأرض المحروقة، قد وجدت في بوجولا المؤرخ والمبشر أكبر متفهم لها حيث لم يبخل في كتابه عن الدفاع عن القيم الغربية والمسيحية التي رفعت لوائها فرنسا في إفريقيا، وأن ذلك من شأنه أن يعود على أوروبا والمسيحية بخير كبير بعد إخضاع الجزائر.

ب- الأعمال العسكرية بعد بيجو 1847-1871:

بعد الخلاف الذي وقع بين الحاكم العام للجزائر: الماريشال بيجو صاحب نظرية الاستعمار العسكري للجزائر وحكومته وأحد أهم جنرالات فرنسا العامل في الجزائر يومئذ ألا وهو شانغارنييه حول أنجع السبل والطرق الواجب اتباعها في الحرب على الجزائريين، ومساندة الحكومة الفرنسية لطرح شانغارنييه على حساب الطرح الذي تقدم به الماريشال بيجو. فقد طلب هذا الأخير تعويضه وأنه سيغادر الجزائر في 15 جوان 1847⁽²⁾ حيث سيخلفه الدوق دوماال le duc d'Aumale ابن الملك لويس فليب في الفترة الممتدة من 1847/10-1848/3.و الذي استطاع أن يظفر بزمالة الأمير عبد القادر في 16 ماي 1843.

وقد حافظ الحاكم الجديد على أعوان وضباط الماريشال بيجو: لاموريسيار في وهران، بيدو في قسنطينة و شانغارنييه في الجزائر، كافينياك في تلمسان كما أنه كان من المعجبين ببيجو الذي كتب يقول له أنه سيبذل كل جهوده ليواصل نهجه و يستكمل مشروعه⁽³⁾.

(1) Ibid.

(2) Ch.A. Juilien, Histoire contemporaine de l'Algérie. Op cit. PP 204-205.

(3) Ibid. P266.

وبالرغم من قصر المدة التي حكم فيها الدوق دوماًل الجزائر من 05 أكتوبر 1847 إلى 03 مارس 1848 وهي مدة 5 أشهر ومقارنتها مع فترة حكم بيجو من 23 فيفري 1841 إلى 05 جوان 1847 وهي مدة 6 سنوات وقرابة أربعة أشهر، فإن واقع الحال قد دلّ أن الجزائر خلال هذه المدة، وإن تغير فيها الحاكم العام، فإن سياسة السلب والنهب والحرق والتقتيل لم تتوقف، بدليل أن الجزائر عرفت العديد من الحكام العاميين بعد الدوق دوماًل الذي أطاحت به ثورة فيفري 1848 التي اندلعت بفرنسا و بوالده الملك لويس فيليب الذي سيفرّ إلى بريطانيا.

عرفت الجزائر بعد الدوق دوماًل، حكاما عامون وهم:

- * كافينياك من 10 مارس إلى 12 ماي 1848.
 - * شانغارنييه من 11 ماي إلى 22 جوان 1848.
 - * شارون Charon من 20 سبتمبر 1848 إلى 04 نوفمبر 1850.
 - * هوتبول من 4 نوفمبر 1850-23 أبريل 1851.
 - * راندون من 25 ديسمبر 1851-25 جوان 1858.
- والملاحظ هنا أن العديد من هؤلاء قد حاربوا إلى جانب بيجو وتأثروا به، وعملوا على مواصلة نهجه في إخضاع الجزائر. كما ظهر العديد من الجنرالات الذين سعوا لإثبات أنفسهم بعد ثورة فيفري 1848⁽¹⁾.

وبالرغم من اعتبار فرنسا ذلك مؤشرا على نهاية حرب إفريقيا إلا أن الواقع قد دلّ أن عبد القادر " لم يأخذ معه لا العبقريّة العربيّة، ولا الكراهية التي يحملها للمسيحيين أتباع القرآن"⁽²⁾ بحسب تعبير الجنرال يوسف أحد أهم وأكبر السفاحين الذين عانى منهم الجزائريون من خلال ارتكابه للجرائم البشعة النابعة عن السادية وروح الانتقام التي تحلى بها كونه كان قبل احتلال الجزائر عبدا في البلاط التونسي، و قد فر بعد ذلك نحو الجزائر ليتجنّد في الجيش الفرنسي بالجزائر.

(1) Le comte d'Hérison, La chasse d'l'homme, guerres d'Algérie, Paris 1891. P 345

(2) Ibid. P 339.

لم تنته الثورات باستسلام الأمير عبد القادر عام 1847، ولكنها كانت ذات طابع إقليمي جهوي، وبزعامة شخصيات دينية في أغلبها⁽¹⁾.

تركزت هذه الثورات في الواحات الصحراوية، وبلاد القبائل وجبال الأوراس بعدما أخضعت فرنسا غرب الجزائر ووسطه وشرقه. وقد واجهت الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1852 والإمبراطورية الثانية 1852-1870 هذه الثورات بالعنف والشدة تماشيا مع سياسة فرنسا الرامية إلى تركيز الاحتلال والتوسع في الهجرة والاستيطان للأوروبيين، خاصة بعد أن أعلنت فرنسا عام 1848 بأن الجزائر قطعت من التراب الفرنسي⁽²⁾.

1- ثورة الزعاطشة 1849:

تقع واحة الزعاطشة بمنطقة الزيبان الظهر اوي على بعد 35 كلم جنوب غرب مدينة بسكرة، وكان زعيمها هو الشيخ المتصوّف أحمد بوزيان مقدم الطريقة الدرقاوية بالمنطقة.

احتلت منطقة الزيبان عام 1844، وبعد قيام ثورة فيفري 1848 بفرنسا والتي أطاحت بالنظام الملكي فقد انتشر خبر ذلك إلى منطقة الزيبان التي انتهزت الفرصة لإعلان الثورة بهدف استعادة السلطة والحكومة بالجزائر إلى الجزائريين المسلمين⁽³⁾، أما السبب الذي أشعل فتيل الثورة فهو لجوء فرنسا إلى رفع الضريبة على النخيل من 15 إلى 45 سنتيما.

وبالرغم من سعي فرنسا لعزل ثورة الزعاطشة والحيلولة دون انتشارها، انتشرت الثورة من واحة الزعاطشة إلى طولقة، فرفار وبوشقرون لتمتد بعد ذلك إلى بركة والأوراس وسطيف وبوسعادة...

وهو ما جعل فرنسا تجند جيشا كبيرا فاق ستة آلاف جندي طوّقت به المناطق الثائرة وحاصرت بذلك زاوية الشيخ بوزيان ابتداء من 07 أكتوبر إلى أواخر شهر نوفمبر 1849.

(1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ص86.

(2) نفس المرجع.

(3) نفس المرجع ص89.

وأما صمود الثوار وصلت نجدة عسكرية تتكون من أزيد من خمسة آلاف جندي في 28 أكتوبر 1849 ليرتفع بذلك عدد الجيش إلى أزيد من 11 ألف جندي، ورغم ذلك فإن الجيش الفرنسي لم يستطع أن يقتحم المنطقة ولا أن يقضي على الثورة مما جعله يلجأ إلى إفساد منابع المياه وقطع أشجار النخيل⁽¹⁾.

وأمام وصول طابور العقيد كونروبير Conrobert في 11/08/1849 والمكون من 1210 جندي⁽²⁾ وطابور العقيد لورمال Lourmel في 15 نوفمبر 1849، فقد أصبح لفرنسا 3 فرق brigades الأولى بقيادة العقيد بارال Barral، والثانية بقيادة العقيد كونروبير Conrobert والثالثة بقيادة العقيد دومونتي Dumontet، مما أدى إلى ميل الكفة إلى صالح فرنسا بسبب تفوقها في العدد والخطط والأساليب الحربية⁽³⁾، حيث اقتحمت القوات الفرنسية واحة الزعاطشة التي شهدت معركة شبيهة بمعارك قسنطينة في أكتوبر 1837⁽⁴⁾. حيث تم القضاء على الشيخ بوزيان وابنه الحاج موسى الذين حُزّت رؤوسهم وحملت إلى بسكرة حيث علقت هناك على أحد أبوابها. وخلال اقتحام الواحة واحتلالها ارتكب الفرنسيون جرائم بشعة فخرّبوا الواحة وهدّموا دورها عن آخرها وقطعوا عشرة آلاف نخلة هي كل ثروتها وثروة سكانها، وشنقوا 1500 شخصا أمام الملأ في خرائبها⁽⁵⁾.

أما المؤرخ بوديكور Bandicour فقد روى مناظر مروعة حيث قال: "الزواف وفي لحظة نشوة الانتصار، فقد تسارعوا بضراوة على المخلوقات البائسة التي لم تستطيع الفرار، هنا قام جندي وهو يلهو ببتري ثدي امرأة مسكينة، وهنا، جندي آخر، قد أخذ طفل صغير من رجليه وحطم رأسه على حائط وفي أمكنة أخرى، صور أخرى لا يفهما إلا كائن منحط ولا يمكن لعاقل أن يرويها... بلا شك، فإن العدو المنهزم يرتعد أكثر أمام هذه الأعمال، إلا أن حقه سيصبح كبيرا على المنتصر، وإذا كان لا يستطيع

(1) Gle Herbillon, Relation du siège de Zaatcha. Paris 1863. P118.

(2) Ibid. P142.

(3) يحي بو عزيز، مرجع سابق ذكره، ص 94.

(4) Ch. A. Julien. Op cit . P384.

(5) يحي بو عزيز، مرجع سابق ذكره، ص 95. نقلا عن:

-Henri Garot: Histoire générale de l'Algérie. Paris 1910. PP 883-884.

أن يتحول إلى ثورات على الأقل سيغتنم أقل الفرص للانتقام، وعندئذ فإن السلام لا يصبح ممكن إلا والسلاح في البلد"⁽¹⁾.

أما الكولونيل دumas فقد احتل قصر بوسعادة الذي أصبح مقرا للمكتب العربي في حين أصبح العقيد كونروبير Conroboert قائدا لباتنة، حيث هاجم منطقة الأوراس للقضاء على حركة الثورة التي انطلقت من بلدة ناره بوادي عدي، حيث هلك المدافعون عن هذه المدينة الصغيرة كلهم في حرائق شهدتها منازلهم في 05 جانفي 1850⁽²⁾.

ملاحظة: انظر P.de Reynaud: حوليات ج3 ص311 وما بعدها.

2- ثورات منطقة القبائل 1851-1857:

بعد تولي الجنرال هوتبول Hautpoul منصب الحاكم العام في 04 نوفمبر 1850 وإلى غاية 23 أفريل 1851، فقد عاب سلفه الجنرال شارون Charon من 20 سبتمبر 1848 إلى 04 نوفمبر 1850 الذي لم يبد حزما كافيا في الجزائر.

سعى الجنرال هوتبول GI^e Hautpoul لإخضاع منطقة القبائل بشقيها: القبائل الكبرى والصغرى، وهي المنطقة التي ظلت مستقلة عن فرنسا، مما أدى إلى إقبال العديد من الثوار والمرابطين وكذا فرار العديد من الأسر الجزائرية إلى منطقة القبائل هروبا من جحيم المناطق الوسطى والغربية التي شهدت أعنف المعارك بين القوات الفرنسية بقيادة بيجو، والقوات الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر إضافة إلى حملات الإبادة والحرب المطلقة على عبد القادر وخلفائه والقبائل القوية التي ساندته وشارت إلى جانبه⁽³⁾.

(1) Ch.A. Julien. Op cit. P384.

(2) Ibid. P385.

(3) Ibid. P170

وأما هذا التجمع في منطقة القبائل: ثوار، مرابطون، أسر رافضة أن تعيش تحت سلطة المسيحيين⁽¹⁾، اتخذت فرنسا قرار سياسيا يقضي بإخضاع منطقة القبائل نهائيا من خلال توجيه عمليات عسكرية كبرى، ضف إلى ذلك أن منطقة القبائل هي جزء لا يتجزأ من الجزائر وعليه كان لزاما على فرنسا أن تسعى لإخضاعها لسلطتها واستعمارها على غرار بقية المناطق الجزائرية.

وبالرغم من تواجد الشريف بوعود ومولاي إبراهيم اللذان ثارا ضد فرنسا في منطقة سور الغزلان ابتداء من 1845 في منطقة القبائل بعد امتداد والثورة إليها⁽²⁾، فإن أهم حدث عرفته المنطقة هو وصول الشريف بوبغلة (اسمه الحقيقي محمد الأمجد بن عبد المالك) عام 1851 إلى منطقة القبائل وتحديد القبائل الكبرى (بني مليكش) حيث استقطب العديد من الثوار.

ونظرا لخطورة حركة بوبغلة التي أخذت تتسع خاصة بعد انتصاره على أتباع فرنسا في المنطقة ومساندة الطريقة الرحمانية له ممثلة في شيخ الطريقة الحاج أعمار⁽³⁾، اهتم الفرنسيون بأمره، وجندوا قوات كبيرة بقيادة ضباط وجنرالات بينهم: الجنرال بلانجيني Blangini العقيد دوريل d'Aurelles والملازم الأول بوبريتير Beauprêtre والجنرال بوسكي Bosquet.

تعرضت ثلاثمائة قرية في المنطقة للحرق والسلب والنهب من قبل القوات الفرنسية بقيادة الجنرالين كامو وبوسكي les Généraux Camou et Bosquet⁽⁴⁾ كما قطعت أشجار الزيتون. وفي هذا الصدد يقول بوديكور Baudricour:

" لقد قطعنا حوالي 18000 شجرة مثمرة وأحرقنا المنازل كلها وقتلنا النساء والأطفال والشيوخ.

(1) Alain. Mahé, Histoire de la grande Kabylie XIX - XX siècles. Edition Bouchène ; Edif 2000 première édition 2001. PP167.170.

(2) يحي بو عزيز، الثورات الجزائرية في القرنين التاسع والعشرين، ج1، ص97.

(3) Alain Mahé. Op.cit. P167.

(4) Comte d'Hérison, op cit. P 346.

" وعندما عدنا من الغزوات، حتى الجنود كانوا مستحين من حرب الوندال المتوحشة التي قاموا بها والفضائع التي ارتكبوها "(1).

أما جريدة المونيتور الجزائرية le moniteur algérien اللسان الناطق باسم الحاكم العام فقد كتبت:

" كل قرى أوزلاغن، تعرضت للسلب أو أحرقت، لقد كان الدرس قاسيا إلى درجة أن لا طلقة نارية أطلقت على مؤخرة الجيش عندما كانت بصدد العودة إلى المعسكر وعليه فقد كنا نغادر قرى وهي تشتعل نارا، على دروبها جثث الرجال والخيول التي قتلت للعدو"(2).

كما نظم الجنرال بيليسي (وهو ذلك الضابط الذي قام بخنق وحرق قبيلة أولاد رياح في 18 جوان 1845 بجبال الظهرة بمغارة الفراشيش بأمر من قائده الجنرال بيجو، الذي دافع عنه وقال أنه يتحمل مسؤولية ما قام به بيليسي) الذي آلت إليه نيابة الحاكم العام بعد استدعاء هوتبول حملة لتأديب منطقة القبائل الثائرة يسانده في ذلك قوات العقيد بورباكي Bourbaki حيث كتبت جريدة المونيتور الجزائرية تصف ذلك بقولها:

" كان يشتعل النار في كل مكان... تسعة وعشرون قرية، من بينها العديد من القرى الكبرى، أحرقت في نفس اليوم "(3).

كما تواصلت أعمال القمع بعد انضمام الجنرال كوني Cuny الذي طارد الشريف بوبغلة نحو الشرق في أواخر 1851 حيث ركزت قواته على الإرهاب والتقتيل والتخريب للسكان كما أحرقت 25 قرية في منطقة خميس المعاتقة les Maatka كما فرض الحاكم العام بالنيابة غرامات الحرب على السكان وصادر ممتلكات الذين غادروا قراهم(4).

(1) L.de Baudicour. La guerre et le gouvernement de l'Algérie. Paris 1853.P371.

(2) Ch. A. Julien. Op cit. P386.

(3) Ibid. P386.

(4) يحي بوعزيز، الثورات الجزائرية في القرنين التاسع والعشرين، ج1، ص113.

نقل الشريف بوبغلة ميدان المعركة إلى منطقة بجاية في مطلع 1852 مما دفع بفرنسا أن ترسل تعزيزات بقيادة الجنرال راندون وماكماهون، وللعلم فإن راندون أصبح حاكما عاما للجزائر من 10 ديسمبر 1851 إلى 24 جوان 1858. قد عمل تحت إمرة الجنرال بيجو وكان مكلفا في عهده بالأعمال الزراعية، كما أصبح القائد العسكري لعنابة ابتداء من 1841.

يعتبر من ضباط الجيش الإفريقي الذي حذر منه دو توكفيل وسانت أرنو نظرا للطباع القاسية والميل لحل المشاكل باستخدام الطرق العنيفة، كان يرى كقائده بيجو أنه " لكي نمثل للأعراف القاسية للحرب " لا بد "أن نترك على الأرض بصمات انتصارنا عن طريق التدمير جزء من ثروات أولئك الذين نهزمهم" لأن "التجربة قد بينت لنا أنه بفضل الانقراض فقط يمكن لنا تحقيق خضوع هؤلاء السكان الشديديا المراس الذين استطاعوا أن يقاوموا كل شيء، ما عدا التظاهر الفعلي للقوة"⁽¹⁾.

إن الجنرال راندون هو الذي سوف يُخضع منطقة القبائل وبالتالي فقد أنهى مرحلة احتلال الجزائر⁽²⁾، اعتمادا على سياسة الحديد والنار التي وإن غادر بيجو الجزائر، فإن طريقته لم تتغير بدليل أن معظم ضباطه بقوا في الجزائر، بل إن العديد منهم أصبح حاكما عاما للجزائر، بيليسي، كافينيكا، راندون نفسه، كما تم الاعتماد على ألمع الضباط، سانت أرنو، يوسف، بوسكي، كامو...

وهاهو الكونت دو هيرسيون Comte d'Hérison يروي لنا إحدى فصول الحرب على منطقة القبائل حيث يقول أنه في سنة 1857 وعند الهجوم على منطقة القبائل قيل للجنرال يوسف yusuf " قبيلة أخرى، يا جنرال، سئمت وتطلب الأمان"

"لا أجب يوسف، يوجد هنا على يسارنا العقيد الشجاع الذي لم ينل شيئا. فلنترك له هذه القبيلة ليدكها، فإن ذلك سيمكنه أن يُذكر في نشرة عسكرية، بعدها سنعطى الأمان"⁽³⁾ ليضيف هذا الضابط الذي شارك في حملات إخضاع المناطق الجزائرية

(1) Ch. A. Julien. Op cit. P 390.

(2) Ibid. P390.

(3) Le comte d'Hérison. Op.cit. P349.

ومطاردة الإنسان فيها: " لقد ظلت أذان الأهالي les oreilles d'indigènes لفترة طويلة تساوي عشرة فرنكات أما نساؤهم فقد ظلن - كأزواجهن- صيدا ممتازا"(1).

3- حملة الأغواط 1852:

نظرا لموقع الأغواط الرابط بين جنوب الوهراني والجنوب القسنطيني، ونظرا لضرورة إخضاع هذه المنطقة التي ظهر فيها المحرّضون ضد فرنسا وانعكاس على ذلك على المناطق الشمالية، فقد وجهت فرنسا أنظارها إلى هذه المنطقة التي تعتبرها إستراتيجية بهدف إقامة حامية فيها تتخذها فرنسا قاعدة للانطلاق نحو الجنوب وهذا في إطار استكمال عملية إخضاع الجزائر واستعمارها.

وبظهور الشريف محمد بن عبد الله ودعوته إلى الثورة ضد فرنسا في شمال الصحراء بالقرب من ورقلة استطاع أن يبسط سيطرته على الأغواط مستغلا في ذلك استياء السكان من الخليفة الذي نصّبته فرنسا، وقد استطاع بعد ذلك أن ينظم العديد من الهجمات على منطقة التل(2).

وبناء على ذلك أرسل الجنرال راندون الحاكم العام للجزائر منذ 1851-1858، ثلاثة طوابير نحو الأغواط:

- طابور يوسف انطلاقا من الجلفة.
- طابور بيليسي انطلاقا من البيّض.
- طابور ماكماهون انطلاقا من بسكرة.

تمت عملية اقتحام الأغواط في 04 ديسمبر 1852، حيث قتلت القوات الفرنسية كل الثوار الذين لم يتمكنوا من الفرار مع الشريف محمد بن عبد الله والذين بلغ عددهم بحسب العقيد تروملي Colonel Trumelet ألف ومائتين على يد قوات الجنرال بيليسي مرتكب مجزرة الظهرة في 18 جوان 1845 وهذا ما جعل الجزائريون يلقبون هذا الجنرال بإبليس(3) ما دام اسمه هو بيليسي Pelissier وأنه نظرا لما اقترفه من

(1) Ibid.

(2) Ch. A. Julien. Op cit. P391.

(3) C. Trumelet, Les français dans le désert. Paris 1887. P75.

جرائم في التل (في الظهرة مع أولاد رياح) وفي الصحراء (في الأغواط) وبعبارة أخرى فإن أهل الصحراء أصبحوا متساوون في المصائب مع أهل الظهرة، وهذا بحسب العقيد تروملي Trumelet "من ضرورات الحرب".

أما شاهد آخر على المجاز التي ارتكبت بعد اقتحام الأغواط ابتداء من 04 ديسمبر 1852 فيقول أنه بالرغم من أن عدد الخسائر البشرية في صفوف الجيش الفرنسي كانت شبه منعدمة مقارنة بخسائر العدو، فإن الأغواط تعرضت لمدة 3 أيام من قبل الفيلق le bataillon "لحرق الجثث أو جرّها نحو الآبار" أو رميها مع جثث الخيول والجمال الحمير الميتة"، ليضيف: "بينما كنا نعدم في الأيام الثمانية الأولى أولئك الذين استسلموا في أفواج تتكون من 12 إلى 15، فإن أحدهم اشتكى أن سيوف الصبايحية spahis التي كانت تنفذ الإعدامات أصبحت غير قاطعة"⁽¹⁾.

أما فرومانتان Fromentin فقد جمع في عين المكان وبعد 6 أشهر من المجزرة شهادة ضابط روى أنه بعد المجزرة التي شهدتها الأغواط فقد ظلت النسور والغربان تحوم حول المدينة وكأنها فوق ركام جثث "حتى أن الحمام قد انقطع عن التحليق فوق المدينة"⁽²⁾.

وقد ظلت منطقة الصحراء عرضة للمطاردة في حق الشريف محمد بن عبد الله طيلة سنة 1853، حيث استغل الفرنسيون كل هذه الحوادث ليبسطوا سيطرتهم على العديد من المناطق الصحراوية: وادي سوف، وادي ريغ ووحدات بني ميزاب بمقتضى اتفاقية أبريل 1853.

في سنة 1854 ظهر الشريف محمد بن عبد الله ثانية في تقورت حيث خاض معركة ضد فرنسا في 29 نوفمبر من نفس السنة لينسحب إلى الجريد التونسي، بعد أن سيطر الفرنسيون على ورقلة وتقورت في بداية شهر ديسمبر من نفس السنة، وطبقوا أساليب العنف والقوة ضد السكان كعادتهم كلما تغلبوا على قرية أو مدينة⁽³⁾.

(1) Ch. A. Julien, Op cit. PP 391-392.

(2) Ch. A. Julien. Op cit. PP391-392.

(3) Ibid. P392.

ظل الشريف محمد بن عبد الله في تونس إلى غاية 1858 ليظهر مرة أخرى بالجزائر: حيث سعى لاستعادت الأغواط إلا أنه وقع في الأسر من قبل أتباع فرنسا الباشاغا سي بوبكر ولد حمزة ولد سيدي الشيخ، حيث سلم لفرنسا التي اعتقلته في أواخر 1861 ثم نفته إلى فرنسا أين حددت إقامته الجبرية.

4- الثورات الأخرى:

لما كانت سياسة فرنسا بالجزائر منذ تجدد القتال بينها وبين الأمير عبد القادر عام 1839 هو ضرورة إخضاع الجزائر واحتلالها الدائم واستعمارها ولا سيما بعد مجيء الجنرال بيجو 1841-1847 الذي رأينا سياسته المتبعة في الجزائر والتي أقل ما يقال عنها أنها سياسة الحديد والنار، فقد عرفت الجزائر العديد من المعارك شرقا وغربا أدت في نهاية 1848 باستسلام أحمد باي.

وفي ظل غياب هاذين الزعمين، فإن الثورات لم تتوقف في كل أنحاء الجزائر شرقا وغربا، شمالا وجنوبا وهو ما أدى إلى تجدد القتال بين الطرف الجزائري والفرنسي في العديد من المناطق: القبائل، الزعاطشة (بسكرة) الأغواط، المسيلة، والحضنة عام 1860 بقيادة بوختاش ومنطقة فرجيوة والزواغة بجمال البابور ما بين 1849-1864، ثورة بني سنانسن (تلمسان) عام 1859 وثورة أولاد سيدي الشيخ ما بين 1864 و1881، ثورة مولاي الشقفة 1871 بجيجل وثورة بني مناصر في شرشال ومليانة عام 1871.

يعتبر الكتاب الفرنسيون عقد الخمسينات (من القرن التاسع عشر) ذبلا للعقدين السالفين الذين عرفا حربا شاملة واحتلالا لا هوادة فيه.

فالخمسينات إذن عبارة عن تنمة للحرب الشاملة التي يسمونها "التهدة" وتنمة لمشروع بيجو الذي جعل عنوانه "بالسيف وبالمحراث"⁽¹⁾.

وقد لعب خلفاء بيجو وتلامذته دورا في مواصلة نهجه في الهدم والحرق والسلب والنهب والقتل ومطاردة الإنسان... وكان التنافس شديدا بينهم على من يلحق أكبر

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول القسم الأول، ص331.

الخسائر بالجزائريين لأن ذلك من شأنه أن يعجل في الترقية العسكرية وبالتالي فتح أبواب الشرف والمجد على مصراعيها.

وإذا كان عهد راندون (1851-1858) هو استمرار لعهد بيجو (1841-1847) وسياسته: **الأرض المحروقة**، فإن عهد الشريف محمد الأمد المعروف ببوغلة (1851-1854) والشريف بوزيان (1849) والشريف محمد بن عبد الله (1851-1861) وهو استمرار لعهد الأمير عبد القادر (1832 - 1847). خاصة إذا عرفنا أن هؤلاء المرابطون والثوار ببوغلة، بوزيان، ومحمد بن عبد الله كانوا جنودا في جيش الأمير عبد القادر.

هذا وقد شهدت فرنسا في فيفري 1848 ثورة أطاحت بالنظام الملكي وبالمملك لويس فيليب ليقوم على أنقاضها النظام الجمهوري بزعامة لويس نابليون في الفترة الممتدة من 1848-1852 ليتحول إلى نظام إمبراطوري من 1852 إلى 1870 بزعامة لويس نابليون الثالث.

والذي يهمنا في هذا المقام أن تغيير النظام السياسي في فرنسا، لم يؤدّ إلى تغيير النظام الاستعماري في الجزائر ذلك أن عهد الجمهورية الثانية 1848-1852 أو عهد الإمبراطورية 1852 - 1870 في فرنسا هو ذلك العهد الذي كان متحمسا للاستغلال بكل الوسائل: العسكرية والمالية والتشريعية ⁽¹⁾ ثم إن الإدارة الاستعمارية في الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير، حيث ظلت إدارة عسكرية منذ 1830 ثم تأكدت عام 1834 بصدور المرسوم الملكي في 22 جويلية لتتكرس عام 1848 بقوانين وتشريعات وقد ظلت كذلك إلى غاية 1870، حيث ظلت الجزائر خلال فترة 1830 - 1871 تحت إشراف عسكري مباشر، وبالتالي فقد ظلت الجزائر خلال هذه الفترة 1830-1871 (التي تعتبر العمود الفقري للوجود الاستعماري بالجزائر طيلة 132 سنة) تابعة لوزير الحربية.

(1) نفس المرجع، ص 334.

5- ثورة 1871:

منذ التحول السياسي الذي شهدته فرنسا نحو العهد الإمبراطوري الثاني 1852 - 1870، فقد اتبعت سياسة الغزو والتوسع في الجزائر على مستوى العديد من المحاور: الشمال وخاصة منطقة القبائل: جرجرة والبابور والجنوب في الواحات.

وقد نشطت حركة التوسع مع وصول راندون إلى منصب الحاكم لعام للجزائري في الفترة الممتدة من 1851 إلى 1858 حيث حرص على غزو بلاد القبائل التي أصبحت مأوى وملجأ للمجاهدين الذين فروا إليها رافضين بذلك قبول السيطرة الفرنسية.

ومن منطقة القبائل والبابور امتدت حروب التوسع والغزو الاستعماري نحو الجنوب بسكرة، المسيلة والحضنة ثم البيض والجنوب الوهراني.

وفي كل هذه العملية (التوسع والغزو الاستعماري) فقد اعتمدت فرنسا على مبدأ ثابت منذ بداية الاحتلال عامة ومجئى بيجو للجزائر 1841-1847 خاصة. ألا وهو: التجويع والحرق والتخريب وقطع الأشجار المثمرة وإحراق أكبر الخسائر البشرية والمادية بالجزائريين لأن الهدف كان: ضرب الجزائريين في الصميم حتى لا تقوم لهم قائمة في المستقبل. و حتى لا يقاوموا فرنسا و لا يبطلوا مشروعاتها الاستعمارية.

وإلى جانب سياسة التوسع والغزو الاستعماري، فقد انتهجت فرنسا الإمبراطورية سياسة ثانية موازية للأولى تمثلت في التهجير والاستيطان للعنصر الأوروبي ليحل محل الجزائري الذي أصبح إما عرضت للإبادة أو الطرد في أحسن الأحوال (سوف نتطرق إلى هذه الأعمال التي باشرتتها فرنسا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي في الفصل الثالث).

وأمام الإفرازات التي أدت إليها هذه السياسة وهي:

- الهيمنة الاستيطانية وتهديم الملكية القبلية.⁽¹⁾

(1) شارل روبير أجرون الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 - 1919 الجزء الأول (نقل إلى العربية م. حاج مسعود و أ. بكلي) ص 16، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007.

- انتشار البؤس والحرمان على نطاق واسع نتيجة لاحتلال بلاد القبائل عام 1857 وتخریب نظامهم الاقتصادي وإتقال كاهلهم بالضرائب الباهظة.⁽¹⁾
- النكبات الطبيعية والمتمثلة في غزو الجراد، الجفاف، الزلزال، الذي شهدتها العديد من المناطق الشمالية للجزائر، ووفاة أعداد كبيرة من الجزائريين.
- انتشار الأمراض: الكوليرا عام 1867/66 والتيفوس.
- اشتداد الحركة التبشيرية على يد الكاردينال لافيغري لتتصير المسلمين مستغلة مجاعة 1867 - 1869.
- منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين بموجب مرسوم كريميو في 10/ 1870.
- ضف إلى ذلك المتغيرات الدولية والمتمثلة أساسا في اندلاع الحرب الروسية الفرنسية في سبتمبر 1870 وتأثير ذلك على الجزائريين الذين سوف يثورون على فرنسا ابتداءً من 1871.
- وتعتبر ثورة 1871 التي مست مناطق واسعة من الجزائر طولا وعرضا من أهم ثورات القرن التاسع عشر وربما آخر ثورة بهذا الحجم والتي يمكن مقارنتها من حيث درجة التجنيد والرقعة الجغرافية بثورة الأمير عبد القادر مع فارق جوهري بينهما وهي أن ثورة الأمير عبد القادر كانت أكثر عمقا وأطول مدّة من ثورة 1871.
- وعلى أي حال فإن هذه الثورة التي هزّت أركان المستعمرة الفرنسية طيلة 1871 لم يقضَ عليها إلا في 20 جانفي 1872 بعد إلقاء القبض على بومرزاق في ورقلة وهو شقيق محمد المقراني و قائد و زعيم الثورة بعد مقتله.
- ويجمع المؤرخون على الاعتراف بأن القمع الذي أعقب هذه الثورة قد تم تسليطه على الجزائريين بدون أي تحفظ.
- وفي هذا يقول أحدهم: " كان القمع رهيبا، تجاوز في نظر الكثير، مقدار الجرم المرتكب."⁽²⁾

(1) Robin (N. colonel), l'insurrection de la grande Kabylie en 1871. Paris 1901. PP25-27.

(2) Louis Rinn. Histoire de l'insurrection, de 1871 en Algérie , Alger 1891 . P 648.

ليواصل: " إن القبائل التي اختلطت مع المتمردين إنما فعلت ذلك عندما لم يتمكن من حمايتهم من اجتياح العصابات المتمردة قائدة الحركة قد عوقبت بنفس الصرامة التي عوقبت به هاته العصابات " (1)

وواقع الحال أنه منذ اندلاع الثورة، فقد سعى المتوطنون لدفع رحى الحرب في اتجاه الإبادة (2) حيث شنت الصحافة حملة ضدهم لتقول: " إن إعطاءهم الأمان يعتبر جريمة، وإن القانون الوحيد الذي ينبغي أن تواجه به تلك الحيوانات المسعورة هو قانون لنش "

والمقصود هنا بقانون لنش lynch (1837) نسبة إلى Charles lynch وهو قاضي من فرجينيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، ينص القانون، على إمكانية الإعدام بغير محاكمة مشروعة، وبمجرد إجماع الحاضرين على ذلك، ومنه جاءت كلمة (lynchage) (3)

كما وجهت الصحافة تهمة إلى الجيش بدعوى تناقله في 30 ماي 1871 و تحفظه إزاء الدماء العربية "إلى درجة أنه لا يقتل في اليوم سوى خمسون متمرّد عوض أن يقتل مليون".

وعليه لا بدّ من نشر "الدّعر المخلّص" "يجب أن يبسط الدّعر جناحيه في أجواء الأفكار التي تأوي القتل وموقدي النيران، ويجب تصعيد القمع حتى يرسّخ، في ذاكرة القبائل، مشاهد رعب دائم لضمان الأمن للمهاجرين." وهذا ما جاء في إحدى جرائد هذه الفترة في 17 جوان 1871 (3)

على أننا في حديثنا عن ثورة 1871، فإننا اكتفينا هنا بإبراز الخط الثابت في السياسة العسكرية الفرنسية منذ 1830 عموما و 1841 خصوصا والقائمة على: الإعدامات العشوائية وقطع الأشجار وحرق القرى (4) في حين أننا لم نتطرق إلى الآثار

(1) – Ibid.

(2) شارل روبير أجرون، مرجع سابق ذكره، ص 50.

(3) نفس المرجع ، ص 51.

(4) نفس المرجع ص 52.

الاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت هذه الثورة والتي سنتعرض لها في الفصل الموالي.

فعموما فإن شارل روبير أجرون قد عبّر على ما لحق بالجزائريين من جراء هذه الثورة التي استطاعت فرنسا أن تقضي عليها ملحقة بذلك هزيمة أخرى بالجزائريين عسكريا عبارة "الويل للمهزومين" ⁽¹⁾ *vea victis* كناية عن سياسة القمع وأساليب الحجز التي تعرض لها "المهزومون" أي الجزائريون سواء ما تعلق بجانبه الجنائي، الجبائي، أو حجز الممتلكات ومصادرة الأراضي...

إن جميع هذه المعطيات: الديمغرافية، القومية، الدينية، إننا نميل إلى ما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي ميشال هابار عندما رجح نظرية سوء نية فرنسا وإضمارها فكرة إبادة الشعب الجزائري عند إقدامها على احتلال الجزائر احتلالا كاملا واستعمارها استعماراً مطلقاً، رغم معرفتها المسبقة أن الجزائر صعبة المراس، كثيرة السكان، يسكنها سبع مائة قبيلة تشتهر بتعصبها الوطني والديني ولن تقبل أبداً أن تحتل من قبل أجنبي - مسيحي- وهذا ما بيّنته الحوادث والمتغيرات منذ دخول فرنسا عام 1830 وإلى غاية قضائها على آخر ثورة وطنية عام 1871، حيث تعرض الشعب الجزائري إلى حملة إبادة وتقتيل جماعي كما تعرض السكان الأصليون للقارة الأمريكية على يد الرجل الأبيض الذي استطاع أن يبيدهم إبادة شبه كاملة. مع فارق بين الشعبين هو ما صرح به الجنرال بيجو نفسه أمام مجلس النواب عندما قال: " لو كان سكان الجزائر قوما آخرين غير العرب، أو كانوا يشبهون شعوب الهند المخنثة لما أوصيت أبدا بصرف الأموال الطائلة في سبيل تعمير البلاد بالعساكر والجنود، ولكن وجود هذه الأمة القوية المستعدة كامل الاستعداد للحرب والمتفوقة على العناصر الأوروبية التي كنا ننوي إدخالها إلى البلاد، وجنبا إلى جنب معهم، وبين ظهرانيهم" ⁽²⁾.

(1) نفس المرجع، ص7.

(2) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ص82.

أما القائد وسيتي Westée فقد قال بخصوص هذا الشعب: "أمثال هؤلاء القوم
قادرون على القيام بالعجائب"⁽¹⁾.

(1) نفس المرجع.

الفصل الثالث

الأعمال الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على المجتمع الجزائري 1830 - 1871.

المبحث الأول - تحطيم بنية المجتمع الجزائري وتفكيك
أواصره

المبحث الثاني - إفقار السكان - المجاعة.

المبحث الثالث - إحلال المستوطنين محل الجزائريين.

المبحث الرابع - تغيير المعادلة الاقتصادية.

الفصل الثالث

الأعمال الاقتصادية والاجتماعية وأثارها على المجتمع الجزائري 1830 - 1871 .

إن المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر قد تبلور منذ الأشهر الأولى لاحتلال مدينة الجزائر وذلك من خلال مراسلة حكومة الماريشال جيرارد Gérard في 12 نوفمبر 1830 للجنرال كلوزيل قائد جيش إفريقيا فيها أنه تسلم أوامر الملك والقاضية بأن الحكومة الفرنسية عازمت على الاحتفاظ بالجزائر لفتح أراض واسعة للفائض من سكانها ولتسويق إنتاج مصانعها⁽¹⁾ بل هناك من ذهب إلى أن فرنسا كانت قد حسمت أمرها قبل ذلك عندما كان دو بورمون يصرح أمام أصحاب السفن المجتمعين بالغرفة التجارية بمرسيليا بأنه سيستولي على الجزائر "بهدف اتخاذها مستعمرة" وأن بولينياك كان يتحدث عن توسع فرنسا في إفريقيا، وشارل العاشر عن الصليبية، وأسقف مارسيليا أمام قادة الجيش عن تلك الأماكن التي يدعونا إليها القديس لويس من السماء لغزوها من أجل إحياء الكنيسة الإفريقية بعرق ودماء الشهداء⁽²⁾.

وعليه فمنذ سقوط الجزائر على يد القوات الفرنسية بقيادة الجنرال دو بورمون في 1830/07/05، فقد سعت فرنسا لاحتلال عنابة ثم وهران، وكل بلاد الجزائر وجميع أقاليمها، ولعل ملك فرنسا قد صرح لوفد من الكولون القادمين من الجزائر بوضوح ما كان يخاله فكره :

(1) أندري نوشي وآخرون، الجزائريين الماضي والحاضر، ص 233 نقلا عن كتاب دوبوا وتيري: "مائة عام عن التوسع الاستعماري"، ص 294.

(2) M.Habart. Op cit. PP15-16.

"أريد أن تقولوا ولاية département الجزائر كما تقول ولاية البوش دي رون
bouches du Rhône".⁽¹⁾

وبذلك فمنذ سقوط الجزائر فقد اتضحت معالم سياسية استيطانية بهدف تغيير المعادلة البشرية والاجتماعية والمعادلة الاقتصادية، وفوق كل ذلك المعادلة الثقافية والحضارية وتلك هي أهداف الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية للجزائر منذ 1830-1962. وهي تتناقض تناقضا صارخا مع مضمون المنشورات الفرنسية الموجهة إلى سكان مدينة الجزائر في جانفي 1830 وماي 1830: "نحن الفرنسيين - أصدقائكم، سنذهب إلى مدينة الجزائر لنطرد منها الأتراك الذين طغوا عليكم... نحن لا نغزو المدينة لنقيم بها ونسكن فيها كأسياد أو رؤساء، إننا نقسم لكم بدمنا لا يكون ذلك..."⁽²⁾.

"... ويا أعزّ أصدقائنا ومحبينا سكان الجزائر... إن الباشا حاكمكم من حيث أنه تجرأ على بهدلة "بيرق" أفرانسا المستحق لكل اعتبار وأقدم على إهانته، فقد سبّب بجهله هذا، كل ما هو عتيد أن يحل بكم من الكوارث والمضرات... أما أنتم يا شعب المغاربة، اعلموا وتأكدوا يقينا أنني لست أتيا لأجل محاربتكم... وإنما قصد محاربة باشتكم الذي أبدا وأظهر علينا العدواة والبغضاء...."⁽³⁾

كما تتنافى أهداف هذه الإستراتيجية الاستعمارية مع ما نصت عليه وثيقة استسلام الجزائر فسي 05 جويلية 1830 والتي نص بندها الخامس على مايلي:

"ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بد منهم، ولا بأملهم، ولا تجارتهم وصناعاتهم، وستكون نساؤهم محل احترام"⁽⁴⁾.

(1) Ibid. P29.

(2) حمدان خوجة، المرأة، ص359-360. صيغ هذا المنشور في جانفي 1830 ووزع في تونس في 1830/04/30.

(3) Proclamation en arabe adressé par Général de Bourmont. Revue africain. N° 06, 1862. PP 153-156.

- انظر كذلك حمدان خوجة، المرأة، ص 361-364.

(4) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، المجلد 4، ص 69.

إن المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر يقوم على تكريس تبعية الجزائر لفرنسا باعتبارها "جزء لا يتجزأ منها" وهو بذلك يقوم على:

- 1- تحطيم المجتمع الجزائري وتفكيك أواصره.
 - 2- توطين العنصر الأوروبي ليحل محل الجزائريين بعد طردهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم.
 - 3- تغيير المعادلة الاقتصادية بما يلبي حاجيات السوق الفرنسية.
- وعليه فإن إذا كانت فترة 1830-1871 محورية في المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر على المستوى العسكري، وهذا ما سنعينا لتوضيحه في الفصل الثاني "الأعمال العسكرية 1830-1871"، فإنه وفي نفس الوقت كانت فرنسا الاستعمارية تسعى وبشتى الطرق لتغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بهدف إقامة مشروعها وتجسيده في الواقع وذلك للتخلص من الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي للجزائر وبالتالي تذويبها وصهرها في الكيان الفرنسي، وهذا ما يجعلنا نقول أن فرنسا الاستعمارية قد سارت في طريق موازي لتغيير معالم الخريطة الجزائرية تغييرا جذريا يتوافق ومشروعها الاستعماري.
- ويمكن توضيح السياسة الاستعمارية الفرنسية في سبيل إحداث هذا التغيير الجذري في الجزائر اقتصاديا واجتماعيا على النحو التالي:

المبحث الأول: تحطيم بنية المجتمع الجزائري وتفكيك أواصره:

لقد رأينا في الفصل الأول من هذا العمل، أن للاستعمار ركائز فكرية، ثقافية، دينية... عملت معه قبل وأثناء وبعد تكريسه وتطبيقه على أرض الواقع⁽¹⁾ ذلك أن الاستعمار يخضع لقواعد وضوابط وأبعاد حضارية اقتصادية، دينية، وسياسية، وأنه ليس عملا معزولا ومنقطعا عن بنية الدولة التي تمارسه.

وانطلاقا من ذلك، فإننا وقفنا على أعمال المفكر السياسي والفيلسوف والسياسي ألكسي دو توكفيل (1805-1859) حول الجزائر:

(1) إرجع إلى الفصل الأول: المراكز الثقافية، الفكرية والدينية للاستعمار الفرنسي.

- الرسالة الثانية عن الجزائر عام 1837 (نشرت هذه الرسالة خلال الهدنة مع الأمير عبد القادر).

- عمل عن الجزائر 1841 (بعد تجد القتال مع الأمير عبد القادر).

- تقرير عن الجزائر 1847 (صاغه في إطار أعمال اللجنة البرلمانية حول الجزائر).

حيث أنه ضمّن هذه الأعمال حول الجزائر، عصارة فكره حول الجزائر، وقد تمحورت وجهة نظره هذه: حول ما يجب تطبيقه من سياسات في الجزائر من قبل فرنسا بهدف سيطرتها التامة وتحقيق التهدئة الكاملة وإنجاح عملية الاستيطان والاستيلاء على الممتلكات والأراضي الجزائرية، بهدف تغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر.

وقد برّر دو توكفيل الأعمال العسكرية في حق الجزائريين باعتبارها "شيء لا بدّ منه" لأنه لم يكن بإمكان فرنسا فعل شيء أحسن من هذا.

كما وضع من خلال عمله الأول حول الجزائر "الرسالة الثانية عن الجزائر" عام 1837 أسس وقواعد السياسة القبائلية لفرنسا بالجزائر، عندما دعى إلى النظر بإيجابية للعنصر القبائلي وبمنظرة سلبية للعنصر العربي على أساس أن العنصر الأوّل "أرواحهم مفتوحة لنا" في حين أن العنصر الثاني "أكثر تعقيدا وصعوبة"⁽¹⁾ وبذلك فقد كان هدف فرنسا من ذلك هو تفكيك المجتمع الجزائري من خلال إذكاء نار العداوة والشقاق بين مكوناته الاجتماعية بهدف إضعافه تمهيدا لابتلاعه.

- أما في "عمل عن الجزائر" عام 1841: والذي أنجزه دو توكفيل بعد تجدد القتال مع الأمير عبد القادر، فقد دعى فرنسا إلى عدم التردد، بعد أن سيطرت على الجزائر وأصبحت مالتكها، وبالتالي فقد دعى إلى احتلال الجزائر واستيطانها عن طريق الغزو واستخدام القوة، ولا يتم ذلك إلا بالقضاء على الأمير عبد القادر من خلال إحداث الشقاق والتفرقة بينه وبين قادة العرب المناوئين له.

(1) ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن احتلال الجزائر، ص 22-25.

وبذلك فقد شرع دوكفيل سياسة فرق لكي تسود في الجزائر بهدف تقويض دعائم دولة الأمير عبد القادر⁽¹⁾.

كما دعى إلى نهب الجزائر عن طريق إتلاف المحاصيل والقيام بالغزوات بهدف الاستيلاء على الرجال والقطعان⁽²⁾ باعتبارها ضرورات مزعجة، وتدمير المدن والتجمعات السكانية الكبرى لما تنطوي عليه من خطر على الوجود الفرنسي بالجزائر.

- أما في عمله الثالث حول الجزائر تحت عنوان: "تقرير عن الجزائر" لعام 1847 والذي قدمه باعتباره مقرر لجنة القروض غير العادية لإفريقيا (الجزائر)، فقد جاء في ظل ظروف الحرب الشاملة والمفتوحة التي شنتها فرنسا على الجزائر: سياسة الأرض المحروقة، العقاب الجماعي، السلب والنهب، ارتكاب أفضع المجازر في حق الجزائريين ... لذا فقد قرر دوكفيل: "لا نستطيع دراسة الشعوب البربرية إلا والسلاح في البلد، لقد هزمنا العرب قبل أن نعرفهم"⁽³⁾ كما دعى إلى تقسيم "الأهالي" إلى ثلاثة مجموعات أساسية سكان الصحراء، بلاد القبائل و التل".

إلا جانب ألكسي دوكفيل، فقد انبرى آخرون لإفادة المستعمر بتصوراتهم ووجهات نظرهم القاضية بتفكيك المجتمع الجزائري وإبادته بهدف التعجيل بنهاية الحرب. وعلى رأس هؤلاء أوجين بودشون E.Bodichon وغوستاف دوبومون G.de Beaumont ولـ. مول L.Moll وآخرون.

فالدكتور أوجين بود يشون الذي كتب مؤلفه: اعتبارات حول الجزائر 1845، ودراسات حول الجزائر عام 1847، وكتاب "في الإنسانية" 1866 قد طور نظرية تتخذ لها التاريخ والطب والاثنوغرافية أساسا لها.

وتقوم هذه النظرية التي لخصها في كتيب بعنوان "الرفيق الملازم للسياسة الفرنسية على ما يلي:

(1) نفس المرجع، ص 33- 34.

(2) نفس المرجع، ص 49.

(3) Alexis de Tocqueville. Œuvres complètes, t9. P424.

أن المناخ والجنس يصنعون الإنسان، وأنه بناء على ذلك فإنه إذا كان الأوروبي ظريف واجتماعي وشديد التطلع، وإذا كان الآسيوي غير اجتماعي ومتدني ومثالي، فإن الإفريقي عدواني عنيف، غرائزي وبالتالي فإن إفريقيا هي مكن الشر لأنها لا تلد إلا المغامرين الذين لا يعيشون إلا بفضل السلب والحروب⁽¹⁾.

كما يرى أن الأفارقة ومن بينهم الجزائريون إذا حصدوا في شهر جوان، فإنهم سيتسلون بالحرب طيلة الأشهر الثلاثة الموالية التي ستجلب لهم الثروات من جراء السلب، وعليه لتفادي هذا الشر لا بدّ من معاقبة البدو بسلب قطعانهم، وسكان التل بقطع أشجارهم المثمرة، وسكان القصور بتدمير أبارهم وبعبارة أخرى فإن السيف والعقاب والرعب ضرورة لمحاربة طباع الأفارقة والنيل من ثرواتهم وغنائمهم⁽²⁾.

أما جوهر فكر الدكتور بوديشون من خلال كتبه فهو كيفية زوال المسلمين الخاضعين لسلطة واحتكاك المسيحيين: فبعدما يتحدث عن احتلال المسيحيين للأقاليم الإسلامية في الأندلس، والبلقان، فقد أخذ المسلمون في التناقص بسبب الهجرة، والوقوع في الرذائل، فقد تحدث بعد ذلك عن الجزائريين حيث قال عنهم:

"... دون خرق قوانين الأخلاق والقانون الدولي، نستطيع محاربة أعدائنا الأفارقة بالنار والحديد مصحوبا بالمجاعة، إن الانقسامات الداخلية، والحرب بين العرب والقبائل، وبين قبائل التل وقبائل الصحراء، والخمر، الرشوة والفوضى... دون أن نسيل دمائهم، نستطيع، كل سنة، القضاء عليهم، بمهاجمة وسائل غذائهم، والاستيلاء على طعامهم، وسدّ طريق تموينهم، وقطع أشجار التين والتين الهندي في كل نقاط الجزائر"⁽³⁾.

(1) Bodichon, Le Vade Mecum de la politique française, Alger, typographie et lithographie A. Bouyer.1883.P03.

(2) Ibid. P04.

(3) Bodichon, sur l'Algérie et l'Afrique, Alger 1847. P234.

فالدكتور بوديشون كان يرى أن إبادة الجزائريين عمل لا بد منه كما "قام به المعمّدون في أمريكا، والإنجليز في أوقيانوسيا وفي إفريقيا الجنوبية، وهي مهمتنا في إفريقيا الشمالية"⁽¹⁾.

ويذهب الدكتور بوديشون في بناء نظريته المتعلقة بإبادة المجتمع الجزائري إلى أن هذه الإبادة ليست سياسة عقابية بقدر ما هي ضرورة ضدّ القبائل التي تحارب فرنسا في الجزائر تحت راية الأمير عبد القادر. ليصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الإبادة التي تضرب هؤلاء (العرب) ليست بسبب أفعالهم وإنما هي بسبب جنسهم⁽²⁾.

أما في كتابه "في الإنسانية" 1866 فإنه يرى "أن إبادة الأعراق السفلى حتمية، وهي وسيلة لتحسين الإنسانية، بأن نخلصها من الكائنات غير القابلة للتحويل، الضارة وغير نافعة للتقدم"⁽³⁾.

وهو بذلك يحذّر من دخول العنصر العربي "...في شجرة حضارتنا مثل الدودة و سيلتهمها، و مهما سقيناها بدمنا و عرقنا، فإنها ستبقى شجرة هزيلة وغير مثمرة"⁽⁴⁾ وعليه "إذا أردنا مستعمرة دائمة...لا يجب أن يبقى العرب على وجه التل. عليهم أن يصبحوا أوروبيين أو ليذهبوا"⁽⁵⁾.

- أما أستاذ القانون آرثر جيرولت Arthur Girault والذي ألف كتاب: "مبادئ القانون الاستعماري" الصادر عام 1895، فقد كتبت يقول: أن القانون الاستثنائي المفروض على الشعوب نابع من: "قانون عام، لا يخص البشرية فقط، بل كل الكائنات الحية، ففي كل نوع، نرى كيف أن الأفراد الضعاف يموتون ويبقى الأقوياء الموهوبين، إن انقراض الأعراق السفلى عند احتكاكها بالأعراق المتحضرة، أو بتعبير آخر لمن لا يتقبل هذه المفردات، قهر الضعفاء من قبل الأقوياء، إنما هو الشرط الأول للتقدم"⁽⁶⁾.

(1) Ibid. P151.

(2) Ibid. PP 150-151.

(3) Bodichon, de l'Humanité, tome premier. Bruxelles 1866. P91.

(4) Bodichon. Op cit. PP128-129.

(5) Ibid. P128.

(6) أوليفي لوكور غرانمیزون، الاستعمار الإبادة، ص164.

والجزائر بالنسبة لجيرولت مستعمرة استيطانية وعليه " لا يضاف العنصر المحتل إلى العنصر إلى العنصر المحلي، لكن يأخذ مكانه بطرده أو بتدميره"⁽¹⁾.

وعليه فإن جيرولت Girault كان واعيا بأن الطرد أو الإبادة متضمنين هيكليا في المشروع الاستيطاني الذي كان يهدف إلى استقدام الأوروبيين إلى الأراضي التي كان يعيش عليها الأهالي.

- أما غوستاف دو بومون G. de Beaumont - صديق دو توكفيل- المناصر لنظرية "الاستبداد العسكري" بعد أن وضع الأمير عبد القادر سلاحه عام 1847 فقد نصح الجيش الفرنسي في الجزائر بقوله: "اضربوا بكل قوة، وفرقوا في كل مكان تروهم مجتمعين فيه، إذا شيدت مدينة، خربوها، إذا رفعت أسوار قلعة، إذا تأسس مصنع أسلحة، دمروها، وفوق كل شيء، برهنوا للعرب أنهم سيرون الويل كل إزداد تعنتهم ضدكم، وسيضطرون إلى العيش في البراري، دون مدينة ودون سكن ودون تجارة"⁽²⁾ وبالمقابل فقد دعى إلى بناء مستوطنات أوروبية خالصة "لا يصح أن ندخل فيها العنصر العربي والمسلم الذي يهدد أمن المعمرين وأملاكهم"⁽³⁾.

- أما مول صاحب كتاب "الاحتلال والزراعة في الجزائر" 1845 فقد كان يرى أن الصراع الدائر في الجزائر ما هو إلا جانب من الصراع الذي يدور بين بني البشر والحيوان على سطح الأرض منذ "العصور الأولى" ويقول أن "كل جنس غير كفاء للحضارة" يجب أن يندثر بالضرورة كما اختفت حيوانات ما قبل الطوفان"⁽⁴⁾.

ويرى أن "الأرض كلها ملك للحضارة شرعا" والحضارة بالنسبة له هي الحضارة التي يمثلها الرجل الأبيض، الذي له الحق في الاستيلاء على الأراضي وطرد المجتمعات المتخلفة التي تسكنها أو إبادة"⁽⁵⁾.

(1) نفس المرجع ص165.
(2) نفس المرجع، ص 131.
(3) نفس المرجع ص140.
(4) أنفس المرجع، ص144.
(5) نفس المرجع ص 144-145.

وعليه فإن العرب في الجزائر "قوم أسفل وخطير يجب معاملتهم مثل الهنود الحمر من قبلهم، و ليس ذلك جريمة كبيرة، بل خدمة للإنسانية بأن نخلصها من أعراق تعرقل الأجناس السامية التي انطلقت بقوة لتحضر العالم"⁽¹⁾.

وعموما فإن عرض أفكار: بوديشون، وبومون ومول ومن قبلهم دو توكفيل والقائمة ستظل مفتوحة، ذلك أن التاسع عشر القرن بفلاسفته ومفكره وعلمائه، يعتبر من أغنى القرون إنتاجا للأفكار المتطرفة التي سارت في نفس الاتجاه الذي سارت فيه العملية العسكرية الأوروبية عندما خرجت نحو إفريقيا وأسيا وأمريكا بهدف احتلالها واستعمارها وإخضاعها. ذلك أن هؤلاء المفكرون والعلماء اعتبروا سندا قويا للحركة الاستعمارية من خلال ما تم تنظيره ووضعه بين أيدي العسكريين والسياسيين الذين كانوا الوجه الآخر لهؤلاء.

وما دامت أفكار بوديشون، وبومون، مول و دو توكفيل ... هي على هذا القدر من الدعوة للإبادة والطرْد والقضاء على الطرف المنهزم أو الآخر، فإن الذي سوف تشهده الجزائر في الفترة 1830-1871 هو: تجسيد هذه الأفكار والنظريات وذلك من خلال:

- طرد الجزائريين من أراضيهم وتفكيك بنيتهم الاجتماعية حتى تتوافق مع المشروع الاستعماري، ولكن قبل توضيح ذلك، لا بد من الوقوف على الواقع الاجتماعي و الديمغرافي للجزائر قبل 1830 أي قبل الاحتلال الفرنسي.

أولاً: الواقع الديمغرافي والتركيبية الاجتماعية للجزائر عند الاحتلال الفرنسي عام 1830:

1- الواقع الديمغرافي :

في كتابه المرأة أخبرنا حمدان خوجة وتحديدًا في الفصل الأول من الكتاب: "لمحة تاريخية" وإحصائية على إيالة الجزائر: "أن إيالة الجزائر يبلغ عدد سكانها عشرة

(1) نفس المرجع ص146.

ملايين نسمة"⁽¹⁾ في ذهبت تقديرات القادة الفرنسيين إلى أن عدد سكان الجزائر بلغ مليون نسمة أو أقل من ذلك.

في حين ذكر وليام شالر، القنصل الأمريكي في الجزائر ما بين 1816-1824 والذي نشر مذكراته عام 1826 أي قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر بأربعة سنوات، أن عدد سكان الجزائر، "أقل وليس أكثر من مليون نسمة"⁽²⁾.

أما الرائد بوتان الذي كلف بمهمة تجسسية من قبل نابليون بونابرت عام 1808 بغرض الوقوف على التحصينات العسكرية والمعلومات المفيدة للجيش الفرنسي حول الجزائر فقد قدر عدد سكان الجزائر بين 2.8 و 3 مليون نسمة⁽³⁾ في حين قدرّت جريدة العلوم العسكرية الفرنسية 1830 سكان الجزائر بـ 1.870.000 أما اللجنة الإفريقية 1833 فقد قدرت أن العدد يتراوح ما بين 2.000.000 و 4.000.000 نسمة⁽⁴⁾.

وما بين هذه الأرقام التي تتراوح ما بين 2.8 و 3 مليون نسمة (تقدير الرائد بوتان عام 1808) وعشرة ملايين نسمة وهو الرقم الذي قدّمه حمدان خوجة، فإنه يتوجب علينا أن نتوقف قليلا حتى نفهم هذه التضاربات في التقديرات من جهة وسببها، ثم الإحصائيات التي قدمتها فرنسا بعد أن أحكمت السيطرة على الجزائر بعد 41 سنة من الحرب المفتوحة على الجزائريين 1830-1871.

على أننا لا نتوقف كثيرا عند تقديرات الرائد بوتان، والقنصل الأمريكي وليام شالر باعتبار أن الأول الذي زار مدينة الجزائر ومكث فيها بضعة أشهر، فقد تمحورت نشاطاته في الحصول على المعلومات ذات الطابع العسكري واللوجستي، وهو ما يعني أنه لم يسافر للمناطق الداخلية ولم يقف على حقيقة واقعها الديمغرافي.

أما وليام شالر فقد انطلق من ملاحظة عامة تمثلت في قلة عدد المدن الصناعية والتجارية من جهة وطبيعة النظام السياسي الذي وصفه بأنه مستبد قاس واتجاه السكان

(1) حمدان خوجة، المرأة، ص27.

(2) وليام شالر، مذكرات، ص38.

(3) X. Yacono, Peut - on évaluer la population de l'Algérie en 1830, Revue Africaine n°98, année 1954.P 278.

(4) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزء2، ص131، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.

في الجزائر نحو ممارسة النشاط الرعوي كل ذلك جعله يقدر العدد الإجمالي لسكان الجزائر بأقل من مليون نسمة بالرغم من اعتقاده بمزايا المناخ المعتدل الذي تشهده الجزائر، وبالتالي، فإن هناك تناقض بين مزايا المناخ المعتدل وعدد السكان الذي يساوي أقل من مليون نسمة في نظرنا.

وواقع الحال أنه لم يبقَ لنا من الأرقام المذكورة أنفا سوى: الرقم الذي قدمه حمدان خوجة في كتابه: المرآة وهو عشرة ملايين نسمة، والرقم الذي أوردته جريدة العلوم العسكرية الفرنسية التي قدرته بـ 1.870.000 نسمة والرقم الذي أوردته اللجنة الإفريقية عام 1833 والذي قدرته ما بين 2 و 4 مليون نسمة.

وما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن جريدة العلوم العسكرية الفرنسية لعام 1830، حين قدرت عدد سكان الجزائر بـ 1.870.000 فإنه وكما هو معلوم خلال هذه الفترة، فإن الوجود الفرنسي اقتصر على مدينة الجزائر وحدها وعنابة وإلى حد ما وهران، وعليه، فإن هذا الرقم لا يمكن الوثوق به نظرا لمحدودية المناطق التي كانت تسيطر عليها فرنسا خلال هذه الفترة، وبالتالي فإننا نشك في هذا الرقم.

أما الرقم الذي أوردته اللجنة الإفريقية عام 1833 لتقصي الحقائق الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، العسكرية عن الجزائر والإجابة على السؤال الذي كان يومها متداولاً في فرنسا الرسمية ألا وهو: ما هو القرار الذي يجب أن نتخذه بشأن الجزائر هل هو البقاء فيها أو الخروج منها "ما دام أن هدف الحملة الإفريقية هو معاقبة أهم إيلات شمال إفريقيا وشتائمها المتكررة اتجاه فرنسا، وتدمير القرصنة التي كانت تعكر الملاحه في المتوسط⁽¹⁾ فهو رقم مشكوك فيه هو الآخر ذلك أن هذه اللجنة التي أنشئت عام 1833 والتي زارت الجزائر وباشرت فيها مهامها حيث زارت المناطق التي كانت خاضعة لفرنسا ليس إلا: الجزائر، عنابة، بجاية، وهران، مستغانم وأرزيو، وعليه فإن الرقم الذي أوردته مشكوك فيه، ذلك أن هذه التقديرات سطحية من جهة، ولم تشمل كامل المدن والمناطق الجزائرية، وأن فرنسا وإلى غاية هذا التاريخ 1833، لم تكن قد سيطرت إلا على مناطق ساحلية محدودة في الشرق، فقد ظلت لا تتحكم إلا في بعض

(1) Procès verbaux de la commission d'Afrique, Paris 1834.P397.

المدن الساحلية ليس إلا وبالتالي فإن الرقم الذي أوردته هذه اللجنة لا يمكن الأخذ به والاعتماد عليه.

لقد رأينا في الفصل الثاني من هذا العمل، "الأعمال العسكرية" التي باشرت فرنسا في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 - 1871 و هي في نظرنا أهم فترة خلال العهد الاستعماري، لما عرفت من معارك طاحنة بين دولة معتدية غاشمة، استخدمت أقصى ما كانت تملكه ضد دولة و شعب قاوم بكل ما أوتي من القوة للحيلولة دون وقوع بلاده كجزء من إمبراطورية مترامية الأطراف سعت فرنسا لتشيدها بعد فقدانها لأهم مستعمراتها خلال عهد الإمبراطورية الأولى التي تم القضاء عليها عام 1815 بعد القضاء على القوات الفرنسية في معركة واترلو بقيادة بوناپرت.

وقد رأينا أن المعارك التي دارت في الجزائر بين فرنسا و الشعب الجزائري كانت معارك استخدم فيها الجيش الفرنسي "جيش إفريقيا" أساليب حرب الإبادة: التقتيل الجماعي، العقاب الجماعي، السلب والنهب، تدمير القرى، قطع الأشجار المثمرة..... وهو ما سوف يؤثر على عدد السكان الذي بحكم هذه الحروب و ما تبعها من إبادة، و هجرة جماعية و طرد إلى الجبال و أطراف الصحراء أمام هجمة المستوطنين، فإنه سينخفض عدده إلى درجة خطيرة جدًا، سوف تهدد وجوده لاحقًا.

وحتى لا نسبق الأحداث و المتغيرات، فإن أول إحصاء أجرته فرنسا بالجزائر كان في عام 1872 وذلك بعد ما دانت لها الجزائر: نهاية مقاومة الأمير عبد القادر 1847، أحمد باي 1848، القضاء على معظم ثورات القبائل، الزعاطشة، الواحات... ومن ثم ثورة عام 1871.

فإحصاء عام 1872 أحصى عدد السكان الجزائريين المسلمين ب 2،1 مليون نسمة⁽¹⁾

وعليه فإن الأرقام التي بين أيدينا في هذه المرحلة هي:

- 10 مليون نسمة وهو الرقم الذي أورده حمدان خوجة.

(1) Michel, Habart. Op cit.P35.

- 2،1 مليون نسمة أول إحصاء تجريه فرنسا بعد قضائها على الثورات و إخضاع جزء كبير من الجزائريين عام 1872.

وما بين 10 و 2،1 مليون نسمة، فإن هناك فجوة تقدر ب 7،9 مليون نسمة.

ولا يمكن فهم هذه الفجوة إلا إذا وضعنا هذه القضية في إطارها العام والذي أشرنا إليه في نهاية الفصل الثاني: "الأعمال العسكرية" والذي توصلنا فيه إلى أن فرنسا الاستعمارية و في سبيل تحقيق السيطرة العسكرية والاستعمار الكلي للجزائر فقد انتهجت بصفة منهجية منذ 1830 إلى 1871 أسلوب حرب الإبادة الذي انعكست آثاره على تعداد المجتمع الجزائري لينخفض من 10 مليون نسمة إلى 2،1 مليون نسمة.

فحمدان خوجة الذي أعطى رقم 10 ملايين نسمة و هو عدد سكان الجزائر يعتبر من أهم المثقفين الجزائريين ، فقد شغل منصب أستاذ في الحقوق المدنية و القوانين الإسلامية⁽¹⁾ أبوه عثمان الملقب بالخواجة ارتقى إلى منصب (كاتب عام) أول للدولة وأمين سرّها.⁽²⁾ وخاله هو الحاج محمد أمين السكة (المكلف بضرب العملة).

وللعلم فإن هذه الوظائف لا تُسند إلا لذوي المعارف المتينة و الخبرات المتواصلة و الدرايات بالقوانين الأساسية للدولة. وهو ما يجعلنا نقر بأن حمدان خوجة كان على جانب من العلم الواسع والخبرة والمعرفة الدقيقة بالواقع الجزائري الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما أهله لكتابة "المرآة" الذي فضح فيه السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في الجزائر منذ 1830 رغم أن معاهدة الاستسلام الموقعة في 05 جويلية 1830 تعترف وتضمن للجزائريين جميع حقوقهم الأساسية .

وعليه فإن الرقم الذي أعطاه حمدان خوجة: 10 ملايين نسمة يختلف جذريا مع أول إحصاء قامت به فرنسا عام 1872 بعد القضاء على الثورات بانتهاجها لأسلوب الإبادة. ومنه فإن الرقم الذي قدمه حمدان خوجة أقوى مما قدمته فرنسا بناءً على الشواهد والمعطيات التالية:

(1) محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، مرجع سابق ذكره، ص 90.
(2) نفس المرجع، ص 151.

- مكانة حمدان خوجة العلمية: أستاذ في الحقوق المدنية والقوانين الإسلامية يتحدث إلى جانب اللغة العربية والتركية، اللغة الفرنسية والانجليزية.

- مكانته السياسية: مستشار الداى حسين، مستشار باي حسن وهران وقسنطينة أحمد.

هو ابن عثمان الذي شغل منصب أستاذ في الحقوق والتشريع الإسلامي والقوانين الوضعية والسماوية، ارتقى إلى منصب كاتب أول للدولة وأمين سرها. وهي وظيفة لا تسند إلا لذوي المعارف المتينة، والخبر المتواصلة والداريات بالقوانين الأساسية للدولة، وهذا الوظيف يعتبر مثل وظيفة شيخ الإسلام ومفتي الحنفية، و يمنح شاغله لقب (أفندی)، وهو لا يمنح إلا للشخصيات البارزة لدى الدولة، كالدايات والمفاتي والباشاوات، ويحظى صاحب هذا المنصب بالاستشارة من طرف الداى نفسه في شؤون الدولة الداخلية والخارجية ، لأن جميع أسرار الدولة في قبضية يمينه ...وهو المشرف على دفاتر الجنود وحساباتهم ومرتباتهم وأدوار وظائفهم وعقود أشراتهم⁽¹⁾...

ضف إلى ذلك شهادة العديد من رجالات فرنسا السياسيين والعسكريين في حقه بالاستقامة، والفهم والتعقل والذكاء والمقدرة وعلى رأس هؤلاء: الدوق دو روفيجو الذي كتب في أحد تقاريره للوزاة عنه: " إنه الرجل الأكثر ذكاءً في هذا البلد والأكثر فطنة و الأكثر تبجيل والمستقيم أساسا، و هو شيء نادرٌ جدًا" أما الجنرال بيليسيبي مبيد قبيلة أولاد رياح في جوان 1845 فقد قال فيه: " إنه رجل ظريف، أكثر استنارة من بقية الحضر Maures " أما الجنرال دارماندي " أفكاره بدت لي أكثر عقلانية، أما الدكتور باراشين Dr Barrachin المقتصد المدني لوهران، فقد كتب عام 1834 إلى البرلمان الفرنسي يقول: " يجب أن أشير لحضرتكم أن كل ما يقوله سيدي حمدان في كتابه (المرأة) بخصوص هذا البلد الذي يعرفه جيدا أكثر من غيره"⁽²⁾

(1) نفس المرجع، ص 85 – 86.

(2) M Habart. Op cit.PP38-39.

- جهل فرنسا شبه الكامل بتعداد سكان الجزائر نظراً للحروب والمعارك التي دارت بينها وبين الجزائريين طيلة 41 سنة 1830 إلى 1871 وهو ما أقرّ به العديد من الفرنسيين: تاليارت Tailliar مؤلف قائمة المراجع الجزائرية الذي قال: " في 1830 ، فإن الجهل بالأشياء والناس في الإيالة كان شبه مطلق" أما اللجنة التحقيقية العلمية برئاسة العقيد كارتل Cartelle، فقد صرحت بعد عشرون سنة من الوجود الفرنسي في الجزائر سنة 1850: " "إننا نقوم ببعض الأبحاث منذ عشرين سنة فقط ولكن علينا أن نعترف، أن النتائج الحالية تتضمن فجوات كبيرة" (1).

- إتلاف فرنسا بعد احتلال مدينة الجزائر للأرشيف: الوثائق المكتوبة والسجلات الإدارية وهذا ما أكدّه بليسيي دو راينو (2) ودو توكفيل بهدف إتلاف أي دليل مادي وقانوني عن عدد السكان، الممتلكات الأراضي الضرائب لأن فرنسا كانت تخطط لما سوف نبرهن عليه في هذا الفصل، إلى ارتكاب إبادة في حق الشعب الجزائري، حتى يتسنى لها استخدام أعداد كبيرة من المعمرين ليحلوا محل الجزائريين (3).

- لقد اعتبرت الجزائر أخصب بلدان شمال إفريقيا والأكثر نشاطا زراعيًا والأكبر مقارنة بتونس والمغرب الأقصى، وهذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم الذين ما فتئوا يذكرون وبإعجاب خصوبة الجزائر منذ 1830:

فجريدة الوطني Le National كتبت: "يبدو لنا البلد غنيا، مزروعا، كثير الماشية، منازل وحدائقه مرتبة" أما دو مونتانيك - الذي ارتكب أقصى المذابح والمطاردات البشرية إلى غاية مقتله على يد المقاومة بقيادة الأمير عبد القادر عام 1845 فقد قال في إحدى رسائله: يصف إعجابه بالجزائر: "إنه لمن الصعوبة بمكانه أن نتصور آلاف المنازل الريفية التي تغطي هذا البلد الجميل" أما دو توكفيل فقد وصف مقاطعة وهران بأنها: "بلاد خصبة بشكل لافت للانتباه" في حين وصف سهل بجاية "بأنه غني ويحتوي على كل أنواع المزروعات" أما عنابة فقد وصفها مونك دوزار Monk d'Uzer عام 1830: "ماشية على مد البصر وحدائق روعة في الجمال" في حين

(1) Ibid. P41.

(2) E. Pellissier de Reynaud, Annales, t1.PP74-75.

(3) ألكسي دو طوكفيل، النصوص عن الجزائر، ص16.

وصف الجنرال بارتيللا Bartillat في جويلية 1830 البليدة: "إن المزارع جعلت من هذه المنطقة جنة أرضية" أما العقيد سلدان Saladin فقال في البليدة: "أنه لم يرى في أوروبا مثل البليدة" وبخصوص تلمسان: "غنى ضواحي تلمسان" أما بلاد القبائل فقد وصفها سانت آرنو - سفاح قبيلة السبيعة في أوت 1845 - "إحدى أغنى المناطق التي لم أرَ مثلها" أما الأمير الألماني بوككر ميسكو Pukler Muskau والبلجيكي هوكممان Haukman فقد وصفا إقليم متيجة بعبارة: "هذا الجزء من الأطلس مغطى بالمزروعات، القرى المنتشرة على ضفاف الوديان وفي سفوح الجبال..." وبخصوص ما تيفو (تمنفوست حاليا) "البلدة التي تحيط بالراسوطة هي بلا شك أجمل وأخصب في كل متيجة" أما مستغانم، فإن جونتي ديبوسي Gentry de Bussy يصفها: "بلاد مكسوة بالأشجار المثمرة من كل نوع، حقول مزروعة إلى غاية البحر، كميات متنوعة من الخضر بفضل نظام الري الذي عمل على توسيعه المورسكيون"⁽¹⁾.

- إن أول إحصاء تام للجزائر هو إحصاء 1872، أي بعد 42 سنة من أعنف المعارك و أخطر أساليب المواجهة التي تبنتها فرنسا في حق الشعب الجزائري الذي تعرض لحملة إبادة واسعة بمباركة السلطات الفرنسية التي أعطت الضوء الأخضر لجيش إفريقيا باقتراف أفزع الجرائم و أقذرها و هذا باعتراف القادة العسكريين في مذكراتهم و رسائلهم و خطبهم التي تباهاوا فيها بانتصاراتهم و بطولاتهم . هذا الإحصاء (لسنة 1872) يختلف عن الإحصائيات التي أجريت بشكل جزئي عام 1856، 1861، 1866:

(1)M. Habart. Op cit .PP 42.43

السنة	1856	1861	1866	1872
عدد المسلمين	2.307.349	2.732.351	2.652.072	2.123.045

إن إحصائيات 1856، 1861، 1866، قد اقتصررت على منطقة وهران، وهي الجهة التي كانت مفتوحة ومعروفة للمكاتب العربية خلافا لمنطقة الجزائر وقسنطينة.

المنطقة السنة	1866	1872
منطقة الجزائر	948.904	872.951
منطقة وهران	632.918	513.492
منطقة قسنطينة	1.139.424	1.027.775

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تراجع السكان في منطقة وهران بين 1866 و1872 كان أرفع (- 119.426 نسمة) مقارنة بالجزائر (- 75.953 نسمة) وقسنطينة (- 111.649 نسمة) بالرغم من ويلات ثورة 1871 فيهما (الجزائر وقسنطينة).

وبناء على ما سبق فإنه إذا طبقنا على منطقة الجزائر وقسنطينة نفس الملاحظة على منطقة وهران أي تراجع عدد السكان، فسوف نصل إلى رقم عام أدنى هو 2.900.000 مسلما عام 1866 وهو ما يجعلنا نصل إلى القول أن التراجع الملاحظ من سنة 1866 إلى 1872، والمطبق على 41 سنة يلتقي كذلك مع تقديرات حمدان خوجة⁽¹⁾.

- بالنظر إلى عدد القبائل والخيول في الوسط المغربي فإن العدد الكامل للقبائل (في الجزائر) لم يعرف إلا عام 1869: حيث تبين أن هناك 659 قبيلة أو بقايا قبائل، كما

(1) M. Habart. Op cit. PP 44.

أن القبيلة المغاربية يتراوح عددها ما بين 15 و 20 ألف شخص⁽¹⁾ و بالتالي 659 x 15.000 = 9.885.000 نسمة. أو 659 x 20.000 = 13.180.000 نسمة. بل إن عدد القبائل الجزائرية قد بلغ 702 قبيلة بالرغم من حملة الإبادة التي تعرضت لها العديد من المناطق، على يد الجيش الفرنسي فبحسب السيد لاينو M.Laynaud (مدير أملاك مدينة الجزائر) فإن أول مراحل تطبيق السيناتوس - كونسلت لعام 1863 قد انتهت في 1870، فقد شملت 372 قبيلة والتي قسمت على 667 دوار، وفي المجموع، فإن القوانين الملكية والتي شملت 702 قبيلة والتي كوّنت 1189 دوار، 17 مليون هكتار قد حددت ملكيتها، 5 ملايين هكتار أصبحت فرنسية، وبالتالي إحالتها قد حددت ملكيتها، وبالتالي إحالتها للأوروبيين.⁽²⁾

وعليه فإن تعداد سكان الجزائر سيتغير على النحو التالي:

702 x 15.000 = 10.530.000 نسمة. أو 702 x 20.000 = 14.040.000 نسمة. وعليه فإن هذا المؤشر يبرّر الرقم الذي أعطاه حمدان أي 10 مليون نسمة، وذلك على النحو التالي:

- الحالة الأولى: ما بين 9.885.000 نسمة و 13.180.000 نسمة.

- الحالة الثانية: ما بين 10.530.000 نسمة و 14.040.000 نسمة.

ومنه نستنتج أن تعداد سكان الجزائر بحسب هذه المؤشرات يتراوح ما بين 9.885.000 نسمة كأقل تقدير و 14.040.000 نسمة على أكثر تقدير. وتبقى هذه القضية وهذا الملف مفتوحا لمزيد من جمع المعلومات والتحقيقات المتعلقة بتعداد سكان الجزائر قبل 1830 وفي الفترة ما بين 1830 و 1871، والحملات التي تعرض لها على يد الجيش الفرنسي الذي اعتمد سياسة الحرب المفتوحة و التي انتهج فيها حرب الإبادة والتقتيل الجماعي، شهادات دو مونتانيك وسانت - آرنو والكونت دو هيريسون...

(1) Ibid. P45.

(2) Kamel Kateb, Européens, « indigènes » et juifs en Algérie (1830-1962). Editions Maafrica. Alger 2010. PP 77-78.

- المؤشر الثابت للخيول: يؤكد بيجو أن النسبة هي حصان واحد لكل 25 إلى 30 ساكن، أما لاموريسيار فقد عدّ 80 ألف حصان في مقاطعة وهران وحدها عام 1841. وهو ما يمثل على الأقل 400 ألف حصان للمقاطعات الثلاث، وعليه يصبح لدينا $400.000 \text{ حصان} \times 25 = 10.000.000$ نسمة، أو $400.000 \times 30 = 12.000.000$ نسمة و بالتالي فإن الرقم الذي أعطاه حمدان خوجة يكون مقبولا جدا ألا وهو على الأقل 10 مليون نفس⁽¹⁾.

وابتداء من 1840 وهي سنة بداية الحرب الشاملة التي خاضتها فرنسا ضد الجزائر بهدف تحقيق الاحتلال الكامل والاستعمار الكلي للجزائر، فقد أصبح واضحا أن مقولة مليون نسمة وهو عدد سكان الجزائر أصبح ضربا من الخيال، فبيجو نفسه ذكره في أحد خطبه بالجزائر في 12 أوت 1843 أن عدد سكان الجزائر هو 8 مليون نسمة⁽²⁾.

وبناء على ما سبق من الأرقام المحسوبة انطلاقا من المؤشرات الثابتة والدقيقة يمكننا أن نتحصل على المنحى الذي يعطينا رقم 2.100.000 لسنة 1872 و 10.000.000 لسنة 1830 (الرقم الذي أكدّه عدد الخيول، القبائل وتقدير باي قسنطينة) بمعنى 2.900.000 سنة 1866 وما بين 2.900.000 إلى 3.000.000 سنة 1865 و 4.500.000 سنة 1855 و 5.300.000 سنة 1853 و 7.000.000 سنة 1844 و 7.700.000 سنة 1841، و 8.000.000 سنة 1840 و 8.600.000 سنة 1838.

وبناء على ما سبق ذكره فإن الرقم الذي ذكره حمدان خوجة - وهو الخبير بالشأن الجزائري- والمتمثل في 10 مليون نسمة وهو عدد سكان الجزائر عند بداية الاحتلال، لم يبقَ منه سوى 2.1 مليون نسمة عام 1872 وهو تاريخ أول إحصاء متكامل في الجزائر بعد الانتصار العسكري الساحق الذي حققته فرنسا على الجزائر بعد أن قضت على جميع الثورات في الغرب الوسط والشرق عبر انتهاجها لسياسة حرب الإبادة والتي ألحقت خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات، وهو ما أثر على النمو الديمغرافي في الجزائر الذي عرف تراجعا رهيبا في الفترة الممتدة من 1830-1871.

(1) Ibid .

(2) M. Habart. Op cit . P45.

يضاف إلى ذلك العامل الاقتصادي والطبيعي (الجفاف...) حيث شهدت الجزائر مجاعات رهيبية سوف تقضي على أعداد كبيرة حيث انخفض عدد سكان الجزائر من 2.652.072 سنة 1866 إلى 2.123.045 سنة 1872 وهو ما يعني تراجع بـ 529.027 نسمة وهو العدد الذي مات نتيجة للمجاعة التي عرفت الجزائر خاصة في الفترة الممتدة من 1867 إلى 1870.

وبناء على ما سبق عرضه فإن عدد سكان الجزائر هو 10 مليون نسمة (بل 13 مليون نسمة في بعض التقديرات) وليس مليون نسمة أو اثنين مليون نسمة كما عودتنا الدعاية الاستعمارية وكتب تاريخ الفترة الاستعمارية، مما يجعلنا نطرح السؤال التالي:

- لماذا سعت الدعاية الاستعمارية وكتب التاريخ المتعلقة بالفترة الاستعمارية إلى التقليل من عدد الجزائريين وحصره ما بين مليون نسمة واثنين أو ثلاثة ملايين نسمة؟

للإجابة على ذلك لا بد من الرجوع إلى حمدان خوجة صاحب كتاب "المرأة" الذي فضح المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر بقوله: "وعندما أعود لألقي نظرة على أرض الجزائر، فإني أبصر بسكانها التعساء ينثون تحت نير الظلم والإبادة وحتى كوارث الحرب⁽¹⁾... ثم يقول: "إن قضية الجزائر خطيرة جدا، لأنها تتعلق بمصير أمة بأكملها، تتألف من عشرة ملايين نسمة، ومن سوء الحظ أن أصبحت تلك الأمة، تفقد - كل يوم - العشرات من خيرة أبنائها، بسبب الحرب التي فرضها الحكم الاستبدادي منذ ثلاث سنوات"⁽²⁾.

حيث كان لما جاء في كتابه "المرأة" من فضح للإدارة الاستعمارية وقسوتها في التعامل مع السكان والأعمال البشعة التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري... كل ذلك سيؤلب عليه الإدارة الاستعمارية وعلى رأسها الجنرال كلوزيل الذي صمم على تضيق الخناق عليه ليصبح بذلك حمدان خوجة هدفا له بحسب تعبير المتصرف المدني بيشون⁽³⁾ ولقد ازداد حنق كلوزيل عليه بعد مثول حمدان خوجة على لجنة إفريقيا في

(1) حمدان خوجة، المرأة، ص 18.

(2) نفس المرجع، ص 19.

(3) M. Habart. Op cit .P 39.

23 جانفي 1834 حيث أمدها مذكرة يشرح فيها تجاوزات وجرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وهو الشيء الذي سوف يؤدي إلى الانتقام منه، حيث جرّد من ممتلكاته، كما تعرض للتهديد في شخصه وعائلته مما جعله يلجأ إلى الدولة العثمانية في ماي 1836⁽¹⁾.

وقد أثار كتاب "المرآة" وما جاء فيه من حقائق دامغة ومنها رقم 10 مليون نسمة: تعداد سكان الجزائر عند دخول فرنسا عام 1830 حفيظة الجنرال كلوزيل الذي قال عنه: "إن حمدان، بأكاذيبه الإحصائية يعرقل استعمار البلاد"⁽²⁾ وقد استدلّ بوليام شالر القنصل الأمريكي في الجزائر من 1816 إلى 1824 والذي تحدث عن 2 مليون نسمة، علما أن هذا الأخير كتب كتابه النقدي هذا بهدف دفع إنجلترا لاحتلال الجزائر وإبعادها عن أمريكا.

كما أن تركيز الدعاية الاستعمارية وكتب التاريخ التي صدرت خلال هذه الفترة تضرب سكوتا عن العديد من المفكرين والمنظرين الذين صاغوا نظريتهم حول الجزائر وعلى رأس هؤلاء:

دو توكفيل، بوديشون، بو ديكور، مول، بومون، جول هان، وغيرهم والذين دعوا فرنسا إلى احتلال الجزائر احتلالا كاملا واستعمارها استعمارا مطلقا وذلك بمصادرة الأراضي والممتلكات وتشجيع الهجرة من فرنسا وأوروبا نحو الجزائر، وقد تعرضنا إلى عيّنة من هذه التصورات التي كانت خارطة طريق في وجه القادة العسكريين الذين تبنوا هذه الأطروحات وسعوا إلى تطبيقها حرفيا.

مما أدى إلى تراجع عدد السكان بشكل مذهل على غرار ما حدث في مقاطعة وهران التي فقدت 40 بالمائة من حجم سكانها في الفترة الممتدة من 1840 إلى 1848 بشهادة الجنرال لاموريسيار الذي صرح أمام غرفة البرلمان عام 1848 أن عدد سكان مقاطعة وهران هو 1.5 مليون نسمة، علما أن هذا العدد كان 2.5 مليون نسمة عند وصوله إلى المقاطعة عام 1840 ليصل عام 1848 إلى 1.5 مليون نسمة.

(1) Ibid. P 40.

(2) Ibid, P 47.

أما غيلبرت Guilbert فقد شجّب عام 1838 "إن الإدارة تلزم صمتا مطلقا بخصوص سكان المناطق العسكرية" في حين تسائل جولي Joly عام 1844 في البرلمان: "يقولون لنا أنه منذ 1830 لا يوجد إلا 1.500.000 ساكن، والآن فإنهم يعلنون لنا أنه لا يوجد أكثر من سبعة ملايين"⁽¹⁾.

ثم هاهو بيجو نفسه يقر بعملية الإبادة في حق الجزائريين من على منبر البرلمان بقوله: "لم يكن تعداد سكان الجزائر سوى أربعة ملايين، أكيد مع بيجو، فإن الإبادة أخذت طريقا لها، لكن أن يكون لها ثمانية ملايين عام 1845، هذه ثروة كبيرة"⁽²⁾.

وعلى العموم فإن الملاحظ من خلال هذه الأرقام الواردة في معرض الإحصائيات التي أجرتها فرنسا وحقيقة الأوضاع الديمغرافية في الجزائر بشهادة العديد من الأطراف: عسكرية، سياسية، علمية، ومقارنتها بتعداد سكان الجزائر الذي أورده حمدان ألا وهو 10 مليون نسمة، فإن الذي يمكن استنتاجه أن الإدارة الاستعمارية المتعاقبة في الجزائر منذ 1830 وإلى 1962 ظلت محافظة على حقيقة وهي: طمس العدد الحقيقي لتعداد سكان الجزائر بهدف تبرير سياسة الاستيطان التي شرعت في تشجيعها منذ أول وهلة دخلت فيها الجزائر وهذا بالعودة إلى التصريحات التي سبقت غزو الجزائر سواء من قبل بولينياك أو دو بورمون اللذان أكدا أن هدف فرنسا هو الذهاب إلى الجزائر لإقامة مستعمرة هناك.

ثم ما لبث هذا المشروع أن تبلور واتضحت معالمه مع وصول الجنرال كلوزيل الذي عمل كل ما بوسعه لتشجيع هجرة المستوطنين نحو الجزائر وتقديم الأراضي لهم مجانا مع استفادتهم من قروض تسهيلية بهدف الاستثمار في العملية الزراعية.

على أن هذا المشروع سيعرف قفزة نوعية مع وصول الجنرال بيجو إلى الجزائر 1841-1847 والذي رفع شعار "بالسيف وبالمحراث" ذلك أن السيف تكفل بقتل

(1) Ibid. P48.

(2) Ibid. P49.

الجزائريين وإبادتهم وطردهم في أحسن الأحوال، أما المحرثات فهو تلك المستعمرات الزراعية التي أنشأها وشجعها بهدف تحقيق استقرار المهاجرين والجنود بالجزائر.

وعليه فإن المشروع الاستعماري الفرنسي قبل وأثناء وبعد الاحتلال تمثل في إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها فرنسا يومئذ بحيث أوضح ذلك الدكتور بوديشون بامتياز (مع ثلة من العلماء والمفكرين، دو توكفيل، مول، دو بومون) عندما تحدث عن ضرورة أخذ الأوروبي لكل أراضي العرب الخصبة وطرد هؤلاء إلى المناطق الصحراوية التي خلقوا لها⁽¹⁾ وهذا هو المطلوب من فرنسا في الجزائر مثلما فعل المعمرون في أمريكا والإنكليز في أوقيانوسيا وإفريقيا الجنوبية⁽²⁾ ثم يتضح المشروع الذي يدعوا إليه وهو: "إن عرب الجزائر والمغرب، لديهم الكثير من النقاط المشتركة بحسب حالتهم الاجتماعية مع أهالي أمريكا الشمالية والقبائل المتوحشة في أوقيانوسيا..." ثم يذكر هذه النقاط والمتمثلة في الاسترقاق، تعدد الزوجات، التخلف، الحروب ضد الآخرين، ليوصل مخططه: "ماذا فعلوا بهذه الأرض التي كانت في الماضي خصبة؟ ... إنها بالكاد لا تغذي مليونين من السكان لو كانت لشعب آخر، كانت ستغذي اثني عشر مليوناً"⁽³⁾

وبناء على هذه الأفكار التي يدعو إليها بوديشون وغيره فإن الدعوة هنا واضحة ألا وهي:

- **إبادة سكان الجزائر بحكم سلبيتهم وأنهم يمثلون الشعب السفلي مقارنة بالأوروبي الذي يمثل الحضارة والعلم والعمل وبالتالي الشعب المتفوق على غيره، وهذا يقتضي أن يحل الشعب المتفوق محل الشعب السفلي.**

- الملكية ليست لمن يملك الأرض فقط وإنما لمن يعمل وينتج، وما دام العرب يملكون ولكنهم لا ينتجون وما دام الأوروبي لا يملك ولكنه عنصر منتج، **فإن القانون الطبيعي يعطيه حق أخذ أرض من لا ينتج لتصبح ملكه.**

(1) Bodichon, De l'humanité, t1. Op cit. P126.

(2) Bodichon, Etudes sur l'Algérie et l'Afrique. Op cit. P151.

(3) Ibid. P149.

فأمام هذه النظريات والأفكار والتصورات التي صاغها عُتاة المفكرين الاستعماريين وآمن بها عُتاة العسكريين في الجيش الإفريقي ونفذها عُتاة السياسيين في فرنسا بالجزائر، سوف تشهد الجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1871، حرب إبادة بآتم معنى الكلمة ذهب ضحيتها عدّة ملايين من الجزائريين لينخفض بذلك عدد سكان الجزائر من 10 مليون عام 1830 إلى 2.1 مليون عام 1872، وعليه فإن ما حدث للهنود الحمر على يد كورتاز في القرن 16 وما وقع للأبوريجان في أوقيانوسيا على يد الإنجليز سوف يقع على الجزائريين على يد الفرنسيين أي أن الشعب الجزائري تعرّض للإبادة طيلة 41 سنة وهو ما جعل فرنسا تقضي على مشكلتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتصدير فائضها من السكان وفائضها من حثالة مجتمعا نحو الجزائر ولكن قبل ذلك كان لا بد من إبادة الجزء الأكبر من تعداد هذا الشعب في السهول وعلى السواحل وفي المناطق الشمالية عموما حتى يحدثوا بذلك الفراغ الذي سوف يُملأ من قبل المستوطنين، وهذا ما جعل الجريدة اللندنية: *the globe and the traveller* تكتب في 1830 ما يلي: "إن الجزائر ليست بلدًا خاليا من السكان *l'Algérie n'est pas un pays dépeuplé*، أين يمكن إقامة مستعمرة، سوف تكون مصدر ضعف وليس مصدر قوة، إن الفرنسيين مجانيين"⁽¹⁾.

وبالرغم من سعي بعض المؤرخين من تبرير تراجع عدد سكان الجزائر من 3 مليون إلى 2 مليون من 1830 إلى 1871 بالأمراض والأوبئة والمجاعة والاقْتتال بين القبائل⁽²⁾ أو بحسب لويس فيان L.Vian: الذي أعاد ذلك إلى الحرب من جهة ولكن كذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي دفع سكان المدن إلى الانتقال نحو الأرياف"⁽³⁾.

وعليه فإن الفجوة التي كشفت عنها إحصائيات سنة 1872 مقارنة بإحصائيات سنة 1866 قد بُرّرت بعامل المجاعة والأمراض، في حين أن العقيد فيليو Villot رئيس

(1) M. Habart. P 48.

(2) X. Yacono. Op.cit. PP298-301.

(3) M. Habart. P51.

المكاتب العربية قد صرح أمام لجنة التحقيق: "لقد كان هناك 60 إلى 70 ألف ضحية... زعم ذلك فإن هذه الأرقام تتجاوز الحقيقة"⁽¹⁾.

إلا أن حقيقة هذه الفجوة كما يرى ميشال هاربات هي عمليات القمع الرهيبة التي توالى من 1866 إلى 1870 وثورة 1871، حيث أن الانتقام الذي حدث عام 1872 كان رهيبا.

حيث أن هذه الأعمال هي من فعل رئيس الحكومة تيير Thiers وضباطه الذين كانوا متخصصين في هذه الأعمال، وعليه فقد كاد الشعب الجزائري أن يتعرض لما تعرض له شعب الأباش أو الايروكواز Iroquoise وعليه فإن الكوليرا الحقيقية التي عرفت الجزائر بحسب ميشال هاربات هي ممارسة الإبادة التي ألحقت خسائر فادحة طيلة 40 سنة⁽²⁾.

أو لم يقل الملك لويس فيليب سنة 1835 و حرب الإبادة المفتوحة لم تبدأ بعد : "لا يهمننا أن تطلق مائة ألف طلقة في إفريقيا، إذا لم تسمع أوروبا صدى تلك الطلقات"⁽³⁾.

ومهما كان الأمر فإن موضوع عدد سكان الجزائر الذي أعلنه حمدان خوجة - العليم والخبير بالشأن الجزائري- والمتمثل في 10 مليون نسمة والعدد الذي أعطته فرنسا والذي تبين لنا أنها كانت تتلاعب به من وقت إلى آخر ومن جهة إلى أخرى، فمرة أقل من مليون نسمة وأخرى حوالي 2 مليون نسمة وتارة ما بين 2 و4 مليون نسمة وأخرى 4 مليون نسمة وطورا 8 مليون نسمة (بيجو) ... كل هذا إن دلّ على شيء، إنما يدل أن فرنسا التي لا تغيب عنها الأرقام، إنما تعمّدت ذلك بهدف طمس أي أثر مادي موثق عن العدد الحقيقي للسكان، وذلك بهدف إنجاح مخططها القاضي بتفريغ سكان هذه البلاد عن طريق: الإبادة والطرّد نحو المناطق الجبلية والصحراوية بهدف إحداث الفراغ الذي سوف يملأ من قبل المعمرين الذين سوف يسكنون مساكن الجزائريين

(1) Ibid.

(2) Ibid.P52.

(3) Ferhat Abbas, La nuit coloniale. Edition A.N.E.P Alger 2005.P52.

الذين أبيدوا وسوف يأخذون أراضيهم، وهذه السياسة هي جوهر برنامج بيجو ومن قبله كلوزيل وروفيغو ومن بعده راندون وما كماهون...

ففي خطبة ألقاها بيجو في مجلس النواب في 16 جانفي 1840 (وهذا قبل توليه زمام شؤون الجزائر عام 1841) ويومها كان بصدد بلورة مشروعه إتجاه الجزائر التي عارض في البداية احتلالها ودعى إلى الخروج منها، قال:

"إننا في حاجة إلى غزو كبير للفرنسيين والأوروبيين لا بد من استقدام المعمرين الذين يتوجب وضعهم في وضعيات مواتية بهدف الظفر بهم ...

أينما وجدتم مياهها متدفقة وأراضي خصبة، أنزلوا بها المعمرين، ولا تبحثوا عن أصحاب هذه الأراضي، لا بد أن تعطي لهم هذه الأراضي. لا بد أن تعطي لهم الأولوية في توزيع هذه الأراضي عليهم.

لا بد علنا أن نسير نحو هدف متين ومحكم ونتوصل لإنشاء مقاطعة فرنسية، وعليه فإننا في أمس الحاجة إلى غزو واسع النطاق في إفريقيا شبيه بغزو القوط goths ودون تلك فلن نصل إلى أي شيء"⁽¹⁾.

إن جنرالات إفريقيا بحسب أحد أكبر العارفين بخبايا رجال الاستعمار جعلوا من الدمار، وسياسة الأرض المحروقة، والسلب والنهب مذهبا يدينون به⁽²⁾.

2- بنية المجتمع الجزائري وتفكيك أواصره:

عاشت أغلبية سكان الجزائر قبل 1830، في الأرياف، بينما لم يشكل سكان المدن إلا أقلية لا تزيد عن 5 بالمائة من مجموع السكان⁽³⁾.

أما المدن الجزائرية: الجزائر، قسنطينة، المدية، مستغانم، وهران، بجاية، عنابة، البليدة... فقد عرفت تركيبة سكانية يمكن وصفها بالخاصية الكوسموبولية⁽¹⁾، وذلك نظرا للتغير الحاصل فيها من جراء التحوّلات العميقة والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

(1) Ibid.

(2) ibid.p52.

(3) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، ص41، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.

- الهجرة الأندلسية إليها بعد سقوط غرناطة 1492، وخاصة بعد تعرض المسلمين في الأندلس إلى قرارات التنصير الإجمالي عام 1494⁽²⁾.

- ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وما أحدثه من تغييرات.

- جذب هذه المدن للعديد من الوافدين إليها بحثا عن العمل أو التجارة أو المغامرة (ركوب البحر بالنسبة للمدن الساحلية).

أ- المدن وتنظيمها الاجتماعي: شهدت المدن الجزائرية قبل 1830 خاصية الكوسموبولية وذلك من خلال تجمع سكاني من جهات متنوعة، وقد صنف السكان تصنيفا هرميا بحسب أهميتهم وموقعهم في الهرم الاجتماعي وهم:

1- الأتراك: وقد شكلوا طبقة الحكام والمؤسسة العسكرية إلا أن الملاحظ أن عددهم ما فتئ يتناقص مع مرور الزمن بسبب تدهور أسطول القرصنة، وامتناع كثير من أتراك الأناضول عن التطوع في وجاق الإيالة⁽³⁾ ضف إلى ذلك سعي الداي علي خوجة للتخلص منهم والقضاء على عصيانهم واستعانت به بفرق محلية وهي فرق الزواوة والكراغلة بهدف تعويض الجنود الأتراك والاستغناء عنهم ابتداء من 1817. إن هذه الأسباب السابق ذكرها قد أدت إلى انخفاض في عدد الجنود من 07 آلاف جندي عام 1765 إلى 3661 جندي في الفترة الممتدة بين سنتي 1810-1825 وهذا ما أكدّه القنصل الأمريكي وليام شالر في مذكراته حيث قال: "والجيش التركي المرابط في الجزائر، قلما كان في الآونة الأخيرة يتجاوز خمسة آلاف جندي وضابط، وهو في الوقت الحاضر قد هبط عدده لأسباب معينة، إلى أربعة آلاف"⁽⁴⁾.

2- الكراغلة: تكونت هذه الشريحة نتيجة زواج أفراد الجيش العثماني (اليولداش) بالجزائر بالنساء الجزائريات، وبالرغم من منعهم الانخراط في الديوان أو الأوجاق في

(1) Godfrey Fisher. Légende barbaresque. Op cit.P151.

(2) عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830، ص21، A.N.E.P، الجزائر 2007.

(3) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص131.

(4) وليام شالر، مذكرات، ص51.

بداية الأمر واكتفائهم بالغزو البحري، فقد أسندت لهم الوظائف على مستوى الإدارة المركزية والمحلية، كما انخرطوا في الجيش لاحقاً.

تحالف الكراغلة مع الداوي علي خوجة لقمع ثورة الانكشارية إلى جانب فرق زواوة عام 1817 فهو ما زاد في نفوذهم وسيطرتهم على العديد من المراكز.

3- الحضر أو البلدية: وهم العائلات الحضرية المتأصلة بالبلاد ومن مهاجري الأندلس إضافة إلى الوافدين من المدن الذين أقاموا بالمدينة واندمجوا فيها، وقد لعبوا دوراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ أنهم شكلوا برجوازية الملاكين والتجار⁽¹⁾. كما أنهم ساهموا في نهضة العديد من المدن من خرائبها بعد أن كادت تنقرض كشرشال والبليدة والقليلة.

ارتقى بعض أفراد هذه الطبقة إلى مناصب القضاء والإفتاء⁽²⁾ والكتابة، كما هو حال صاحب المرأة: حمدان خوجة.

4- البرّانية أو الوافدون على المدينة: شهدت العديد من المدن الجزائرية، وفود سكان المناطق الداخلية إليها من أماكن مختلفة: الجبال، الأرياف، الصحراء ومن مدن أخرى، وقد عكست الأسماء يومئذ لهذا الانتماء: "القبائلي" "الجيجلي" "البسكري" "التلمساني" "القليعي"...

وقد اشتغل هؤلاء الوافدون مهناً متواضعة اشتهروا بها:

فالأغواطيون اشتهروا بالتنظيف، والبساكرة بحمل الأثقال والحراسة، والقبائل بأعمال البناء، والزنوج بخدمة المنازل الخ⁽³⁾.

وهنا يجب أن نشير أن العناصر الوافدة من المناطق الجبلية والصحراوية اعتبروا "برّانية" تمييزاً لهم عن سكان المدينة الذين وفدوا من المدن كالمدينة والبليدة والقليلة

(1) عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، ص22.

(2) ناصر الدين سعيديوني، النظام المالي، ص45.

(3) نفس المرجع، ص45.

وشرشال وقسنطينة وعنابة وتلمسان ووهران ومستغانم، حيث أن هؤلاء لم يعتبروا كذلك⁽¹⁾.

5- الإفرنج أو المرتدين renégat: نظرا لارتباط الجزائر بالدولة العثمانية منذ الربع الأول من القرن 16، فقد أدى ذلك إلى أن عرفت العديد من التغيرات الاجتماعية والتي نحن بصدد عرضها الآن بمعزل عن الجانب السياسي.

ونقصد بالإفرنج أولئك الفرنسيين والإيطاليين والاسبانيين والألمانيين... وكان أغلب هؤلاء الإفرنج تجارا وأصحاب صناعة ومنهم من ارتقى إلى راييس⁽²⁾ كما استطاع بعضهم أن يصل إلى سدة الحكم، مثل: حسن قورصو 1556، علج علي 1568، حسن فنزيانو 1577...⁽³⁾

إلا أن الملاحظ أن عدد الإفرنج قد تعرض بعد ذلك للانخفاض الكبير نظرا لكونهم قد فقدوا العصر الذهبي للغزو البحري وجاهه ونفوذه، حينما كاد المجال أن يكون حكرا عليهم وهو ما جعل بروديل يقول:

"إن جزائر القراصنة تتداخل مع جزائر المرتدين"⁽⁴⁾ renégats

6- اليهود: ومنهم من كان مستقرا بالجزائر منذ أقدم العصور⁽⁵⁾ ومنهم من جاء بعد ذلك وتحديدا بعد سقوط الأندلس وتعرضهم للاضطهاد على يد محاكم التفتيش التي أنشئت بغرض تضيق الخناق على المسلمين واليهود في إسبانيا بعد انتصار فرديناند وإيزابيلا على غرناطة حيث لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا لا يستهان به في سعيها لاستئصال شأفة الإسلام والمسلمين من الأندلس، ونفس الشيء سوف يلحق باليهود، الذين سوف يفرون بأعداد كبيرة نحو أوروبا الشرقية حيث الدولة العثمانية وإلى

(1) عائشة غطاس، مرجع سابق، ص 29.

(2) محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، ص 74.

(3) عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ص 89-103، الجزء الثالث، دار الثقافة، بيروت. لبنان 1983.

(4) F.Braudel. Les espagnoles et l'Afrique du nord. 1492-1577. Revue africaine 1928. P356.

(5) R. Ayoun et B. Cohen. Les juifs d'Algérie, deux mille ans d'histoire, édition Rahma. Alger 1994. PP 24.

المغرب العربي ومنها الجزائر ليلبلغ عددهم عشية الاحتلال في مدينة الجزائر وحدها حوالي 5000 نسمة⁽¹⁾.

كما شهدت الجزائر قدوم اليهود كذلك من إيطاليا وفرنسا بغرض التجارة والربح وقد اشتهرت العديد من العائلات في هذا الإطار أشهرهم: بوشناق وبكري اللذين تورطت شركتهما في المضاعفات التي اتصفت بها قضية الديون بين الجزائر وفرنسا والتي سوف تتحول إلى أزمة بين الدولتين انتهت باحتلال فرنسا للجزائر بهدف عدم تسديد ديونها المستحقة للحكومة الجزائرية.

وقد استطاع اليهود في الجزائر بمرور الزمن أن يمارسوا السمسرة والمراباة والقيام بدور الوساطة في كل العمليات التجارية⁽²⁾... إلى درجة أن ألبت عليهم المجتمع الجزائري الذي ثار عليهم في العديد من المناسبات عندما تلاعب هؤلاء بأرزاق الناس وهددوهم في معيشتهم وتحولوا إلى أصحاب نفوذ، بدليل أن نفتالي بوشناق أصبح يلقب من قبل الشعب بـ "ملك الجزائر".

ضف إلى ذلك أن يهود الجزائر اعتبروا أنفسهم جالية مستقلة، فلا يشاركون في الدفاع عن البلاد، ولا يراعون مصلحة الوطن في معاملتهم التجارية والاقتصادية⁽³⁾، لذا فقد بقيت هذه الجالية دخيلة على المجتمع الجزائري المسلم، إذا لا يربطها ببقية السكان، سوى مصالحها التي كانت تحصل عليها من الأعمال التجارية والصفقات الاقتصادية المربحة والمراباة واستغلال ظروف الناس الصعبة، بدليل أنهم بعد احتلال الجزائر عام 1830 فقد عملوا إلى جانب الاحتلال وأصبحوا أذنه وعينه على الجزائريين، كما أنهمك اغتتموا هذه الفرصة -الاحتلال والاستعمار- لينهبوا الجزائريين، ويجردوهم من ممتلكاتهم بأبخص الأثمان بعدما استغلوا الظروف لتخويف الجزائريين بأن ممتلكاتهم مهددة بالحجز أو التدمير.

(1) وليام شالر، مذكرات، ص89.

(2) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص46.

(3) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ص46، دار البصائر، الجزائر 2009.

7 - العبيد/ السودان:

تعود أصول أغلبهم إلى السودان، حيث كان التجار التوارق يتحصلون عليهم عن طريق المقايضة... وكان يصل إلى مدينة الجزائر سنويا ما بين خمسين ومائة وخمسين عبد⁽¹⁾.

ويرى وليام شالر أن "الزنج يشكلون جزء آخر من السكان، ولو أنه صغير، فهؤلاء في الأصل، من العبيد الذين اشتراهم أسيادهم من داخل القارة أو من طرابلس، ولكنهم سرعان ما يحصلون على حريتهم باعترافهم بالإسلام... والمعروف أن الرقيق كان دائما هنا من النوع الخفيف وهو أقرب إلى أن يكون نوعا من العمل في مقابل العناية والحماية منه إلى العبودية"⁽²⁾.

وقد امتلكت هؤلاء العبيد أو العنصر السوداني الطبقة الحاكمة من حكام وموظفين ساميين كالوزراء وموظفي الإدارة وكذا نساء وبنات الطبقة الحاكمة التي امتلكت الإماء.

ب - التنظيم الاجتماعي في المدن:

نظرا للخاصية الكوسموبولية للمدينة الجزائرية لفترة 1830 وتنوع تركيبتها وتفاعلها مع بعضها البعض، فقد شهدت هذه المدن تنظيما اجتماعيا أساسه انتظام هذه الطوائف في جماعات حرفية بحسب أصولها وحرفها وكان لكل حرفة نقابتها⁽³⁾ وعلى رأس كل نقابة أمين يعينه الداي (الباي في المناطق الأخرى).

وللأمين مهام متعددة، إذ كان بمثابة القاضي والمدير والمسير لشؤون الجماعة، حيث أنه يقوم مقام قائد الشرطة على مستوى أعضاء جماعته، كما أنه هو المسؤول عن أفرادها أمام السلطة⁽⁴⁾.

كما تمتع أمين الجماعة بصلاحيات واسعة، إذا كانت السلطة لا تتدخل إلا نادرا عندما يتعلق الأمر بارتكاب جريمة من قبل أحد أعضاء الجماعة، أو إذا رغب الأمين في

(1) عائشة غطاس، الحرفة والحرفيون في مدينة الجزائر، ص35.

(2) وليام شالر، مذكرات، ص92.

(3) E. Pellissier de Reynaud, Annales Algérie. T1. P76.

(4) عائشة غطاس، مرجع سابق، ص39.

تسليط عقوبة قاسية⁽¹⁾. كما امتدت صلاحيات أمناء الجماعة وسلطتهم إلى العناصر المقيمة في المدن الأخرى، كما تولى الأمن مهام أخرى تمثلت أساسا في الفصل في الخلافات الناجمة بين أعضاء جماعته، إضافة إلى تكفله واهتمامه الاجتماعي وذلك بتقديم يد العون والمساعدة للمعوزين وذوي الحاجة مما كان يحصل عليه من عوائد⁽²⁾.

يشار إلى أن هذا التنظيم الإداري والاجتماعي للنقابات الحرفية، استطاع أن يزود المدن بمؤسسات تنظيمية وتسييرية هامة لعبت دورا في ضبط الحياة اليومية وتنظيم الحرف، وتنويع الإنتاج والصناعات الحرفية⁽³⁾ وضمان العمل للعديد من الوافدين من المناطق الجبلية والداخلية... إضافة إلى استقرار الأسعار نتيجة لتدخل السلطة في تحديد الحد الأقصى للأسعار تفاديا لحدوث أزمات التمويل بالمدينة⁽⁴⁾.

هذا وقد كانت المدينة في الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي منظمة، ونظيفة ومؤمنة وهذا من خلال إشراف السلطة عليها من خلال العديد من المؤسسات التنظيمية وهي:

- المحتسب وهو المسؤول عن السير الحسن للمدينة على المستوى المادي والأخلاقي، حيث تتمثل مهامه في مراقبة الأسواق من حيث: جودة البضائع، تثبيت الأثمان، مراقبة الإنتاج، صيانة الشوارع ومنع كل ما من شأنه إعاقة حركة المرور وعرقلتها بالمدينة، وبتدمير البنايات القديمة المهددة بالانهيار وإنارة المدينة...⁽⁵⁾.

- أما تنظيف المدينة فقد كانت عملية تخضع للداي مباشرة، حيث تمّ الاعتناء بالمدينة وفق نظام صارم، فرض على السكان بهدف الالتزام بقواعد وضوابط معينة مثل وضع القمامات في كوارث أعدت للغرض خصيصا، كما سلطت على كل متهاون عقوبات صارمة تراوحت من الغرامة المالية إلى عقوبة الجلد.

وقد انعكست هذه التنظيمات إيجابا على واقع المدينة مما جعلها محل إشادة العديد من المعاصرين ممن زاروا المدينة حيث يقول وليام شالر عن مدينة الجزائر مثالا: "...

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع، ص 40.

(3) وليام شالر، نفس المرجع، ص 93.

(4) عائشة غطاس، نفس المرجع، ص 386.

(5) نفس المرجع، ص 69-71.

الشوارع مفروشة بالحجر، ويعني بنظافتها وصيانتها في العادة ⁽¹⁾ في حين اعتبرها البعض "أنظف مدن بلاد المغرب" ^{(2)(*)}.

- أما على المستوى النظام العام، فإن العديد من المصادر الغربية قد تحدثت عن فعالة نظام الشرطة، ودورها في تحقيق الأمن، وفي ذلك يقول وليام شالر: "... لا توجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد جريمة تفلت من رقابتها، كما أنه لا يوجد بلد آخر يتمتع فيه المواطن وممتلكاته بأمن أكبر" ⁽³⁾.

وعموما فإن المدينة الجزائرية عرفت قبل 1830 وضعاً عاماً اتسم بالهدوء والطمأنينة ولم تشهد المدينة اضطرابات أو قلاقل إلا نادراً... ولا وجود للصووص إلا نادراً، والجرائم والاغتيالات تكاد تكون منعدمة ولا يمكن أن تفلت أية جريمة، وتثير المدينة بمصاييح خافتة قليلاً وهي بعيدة بعضها عن البعض، وتغلق كل الشوارع تقريباً بباب وهو الشيء الذي وقر الأمن والراحة للمواطن في منزله... ⁽⁴⁾.

ج- الرّيف وتنظيمه: لما كان الرّيف والمناطق الداخلية هي الجزء الأكبر من الجزائر، فقد اعتبر سكان الأرياف، هم غالبية سكان الجزائر والتي ذهبت العديد من المراجع والمصادر إلى تحديدهم بنسبة 95 بالمائة من مجموع سكان الجزائر. ⁽⁵⁾

يمكن أن نصنف سكان الأرياف والبوادي بحسب مواقفهم وعلاقتهم مع السلطة المركزية، حيث نجد قسماً منهم متعاملاً مع الحكام الأتراك، وقسم ثاني كان خاضعاً

(1) وليام شالر، مذكرات، نفس المرجع، ص 97.

(2) عائشة غطاس، ص 74.

(*) للإطلاع على إدارة المدن في العهد العثماني ارجع إلى:

- André Raymond, Grande villes arabes a l'époque ottomane. Edition Sindabad. Paris 1985.

(3) وليام شالر، مذكرات، ص 77. 78.

(4) عائشة غطاس، نفس المرجع، ص 73.

(5) ناصر الدين سعيدي، النظام المالي، ص 41. انظر كذلك:

- مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ص 316، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، بيروت، لبنان، 1964.

مباشرة لهم، في حين كان القسم الثالث مستقلا عن الأتراك، بعيدا عن سلطة وتحكم رجال البايك⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق، فإن القسم الذي كان متعاملا مع الأتراك مقابل فوائد مادية ومعنوية يعرف بـ:

1- قبائل المخزن: وهي قبائل مارست مهام إدارية وعسكرية ومدنية⁽²⁾ لصالح الأتراك، مقابل امتيازات وفوائد مادية ومعنوية، أهمها الإعفاء من الضرائب وقد تشكلت الطبقة الحاكمة في الأرياف من هذه القبائل التي كانت رهن إشارة السلطة المركزية في حالة حملة تأديبية ضد العصاة والمتمردين أو الثوار.

2- قبائل الرعية: وهي تلك القبائل التي كانت خاضعة مباشرة للسلطة المركزية، وهي عرضة لدفع الضرائب والغرامات، يمكن استخدام شبابها ورجالها في أوقات الحرب أو حملات التأديب، فهم تحت تصرف أهل المخزن ورهن أوامرهم⁽³⁾.

3- القبائل المستقلة: وهي الصنف الثالث من سكان الريف، الذين لم تكن تربطهم أي علاقة بالسلطة المركزية نظرا لبقائهم بعيدا عنها، متحصنين في المناطق الجبلية أو في الجنوب، وهي تابعة لأمرأء مستقلين، يدفعون إتاوة للداي في مقابل احتفاظهم بنوع من الاستقلال الذاتي، على أن هذه القبائل قد تراوحت علاقتها مع الدولة المركزية بالتحالف أحيانا والاصطدام أحيانا أخرى.

وعليه فإن هذه القبائل وإن اختلفت من حيث طبيعتها من خلال معيار علاقاتها بالسلطة المركزية، إلا أنها كانت مصنفة إلى ثلاثة أصناف رئيسية وهي⁽⁴⁾:

- قبائل تعتمد في فرض نفوذها على السلطة الروحية تركزت في غرب الجزائر ووسطها (المرابطون).

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص49.

(2) مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، ص292.

(3) نفس المرجع.

(4) Carette et Warnier, Description et déviation de l'Algérie. Paris 1847. PP 17-19.

- قبائل ارسقراطية تستمد نفوذها على السلطة من الكفاءة الحربية واستخدام السيف تركزت في شرق الجزائر وجنوب التيطري (الأجواد).

- قبائل ذات نظام ديمقراطي انحصرت في المناطق الجبلية في شمال وشرق الجزائر الوسطى (منطقة القبائل).

أما وليام شالر فقد رأى، أن سكان الريف، وإن كانوا تابعين للحكومة الجزائرية ويدفعون الضرائب لها فـ "هم في حالة شبه مستقلين، ويخضعون لسلطان شيوخهم، ولقوانينهم الخاصة"⁽¹⁾.

ج- القبيلة أساس (التنظيم الاجتماعي)

تميز المجتمع الجزائري بحسب العديد من الدارسين وعلى رأسهم أوجين دوماس بثلاثة خصائص يمكن ذكرها فيما يلي⁽²⁾:

- تأثير القرابة.

- الشكل الأرسقراطي للحكومة.

- عدم استقرار مراكز السكان.

وأساس هذا التنظيم هو القبيلة، التي تشكلت بمرور الزمن انطلاقا من اندثار أفرادها من أصول واحدة، لتضاف إليهم بعد ذلك الأخوات والإخوة من الرضاعة والفروع (الذرية) الذين اتحدوا تحت سلطة شخص واحد. يضاف إلى هؤلاء أحيانا، تلك العائلات التي تشملها حماية الأسرة القوية والغنية، أو الأسر ذات القرابة البعيدة، لينشأ عن ذلك كله علاقات نسب ومصاهرة، مما يؤدي إلى ارتباط هذه العائلات بالعائلة الرئيسية⁽³⁾.

وعليه يمكننا أن نجد في إطار هذه القبيلة: تاريخا وطنيا، أحلاف ثابتة، كراهية متواصلة، وأخيرا خط سياسي مسطر، وحس كبير للمصالح العامة⁽⁴⁾، وعليه فإن

(1) وليام شالر، مذكرات، ص108.

(2) E. Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie, édition Sindabad. Paris 1988.P30.

(3) Ibid.P31.

(4) Ibid.

القبيلة وما تفرزه من تأثير على القرابة، قد ساهمت في تشكيل القبيلة وهو ما يمنعها أساسا من الانحلال.

إن القبيلة: وهي الوحدة الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري وخاصة في الأرياف والبوادي، والتي تشكل 95 بالمائة من مجموع سكان الجزائر، اعتبرت كغيرها في المجتمعات العربية نواة المجتمع لما تمثله من وحدة سياسية وإدارية، فالقبيلة مسؤولة عن الأفعال المرتكبة في إقليمها.

تقسم القبيلة إلى عدد يصغر أو يكبر من الفرق fractions، والتي يمكن تسميتها في الجزائر بأسماء عدّة بحسب المناطق: قسمة، فرقة، روابعة، فخذ أو خمس⁽¹⁾.

وعليه فالقبيلة تنقسم إلى دواوير جمع دوائر على رأسها شيخ أو قائد⁽²⁾ والدوائر هو عنصر من عائلة في القبيلة، فكل زعيم عائلة، مالك للأراضي المحيطة بخيمته، وخيم أبنائه، وأقاربه أو حلفائه، وخماسيه، يضاف إلى ذلك العامل الديني وضرورات الحياة البدوية، كلا ذلك يشرح لنا تشكل الدوائر وتكوينه.

وعليه فإن البحث عن أمن الأفراد، وحفظ الثورات والماشية، جعلت الرجال من نفس المنبت والطبقة يتحدون، ويخضعون لسلطة غير مختلف عليها.

وكمثال على ذلك فقبيلة عريب (ببلاد حمزة) تتكون من عدد كبير من الدوائر، كل دورا هو تجمع العديد من الخيام ووضعت على شكل دائرة، بشكل يجعلها تشكل في الوسط ساحة مغلقة، وفي هذه الساحة توضع الماشية ليلا، بهدف حمايتها من السراق ومن مخالب الحيوانات المفترسة⁽³⁾.

إذا كانت هذه الدواوير (التي تشكل فرقة) تنحدر من أصل واحد، أو يربط بينها صلة قرابة، يجتمع رؤساؤها في جمعية عرفت في الجزائر بأسماء مختلفة: "الجماعة" في منطقة السهول وفي الجنوب، و"ثاجماعت" في منطقة القبائل ومجلس "العزابة" في

(1) Ibid. P33.

(2) Arthur Girault. Principes de colonisation et de l'égislation coloniale. Paris 1938. P69.

(3) Bodichon, Etude sur l'Algérie et l'Afrique, T2. Op cit. P21.

بني ميزاب، حيث تتشاور الجماعة فيما بينها لاتخاذ قرارات وإجراءات جماعية هدفها المحافظة على مصالحها.

ونظام الجماعة هو بمثابة مجلس بلدي، يجتمع مرّة في الأسبوع للمداولة في شؤون الجماعة، كل الذكور يشاركون في هذا الاجتماع، شرط أن يكونوا بالغين (ما بين الخامسة عشر والسادسة عشر)، تصدر القرارات بالإجماع، بعد مناقشات يشارك فيها كل من أراد أن يبدي رأيه⁽¹⁾.

اهتم علماء العهد الاستعماري بدراسة القبيلة الجزائرية، بهدف فهم طريقة تنظيمها وكذا بهدف تفكيكها، وعلى هذا الأساس قام كاريت E.Carette وفاريني A.Warnier بدراسة القبائل الجزائرية عام 1843-1844 التي دخلت في طاعة فرنسا بعد الانتصار عليها في المعارك الطاحنة يومئذ والتي استخدمت فيها فرنسا سياسة الأرض المحروقة، وقد وصفا هذه القبائل إلا أنهما ميزا بين القبائل السلالية dynastiques والقبائل الاتحادية fédératives والقبائل الإدارية administratives.

- القبائل السلالية dynastiques : تعود إلى الأسرة المهيمنة، نجد هذا النوع في القسم الشرقي من الجزائر (القطاع القسنطيني).

- القبائل الاتحادية fédératives : وهي تلك القبائل المرتبطة بمعاهدة اتحاد وتضامن متبادل، كانت متمركزة بالقطاع الغربي (القطاع الوهراني): قبيلة الفليطة، بني عامر، وفي منطقة القبائل (بني إيراتي، الفراوسن، العمرواة... وفي القطاع الشرقي (القطاع القسنطيني): الحراكمة.

- القبائل الإدارية administratives : وهي تلك القبائل المرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية، كانت متمركزة في القسم الأوسط l'Algérois: بني خليل، أولاد الخشنة، بني موسى، عريب... وفي القطاع القسنطيني: عامر، الغرابة، الخناشنة...

كما كانت القبائل كذلك مقسمة من حيث مدى ارتباطها بالأرض إلى:

- قبائل غير مقيمة (رحل) nomades .

(1) O.Houdas, Ethnographie de l'Algérie. Paris 1886. P79.

- قبائل شبه رحل semi-nomades.

كما ميّز كاريت وفارينى Carette et Warnier بين القبائل الدينية والقبائل اللادينية، فالقبيلة الدينية تخضع لسلطة المراتب (يعود نسبه إلى الرسول محمد (ص) ويتكون اسم هذه القبائل من بادئة préfixe: "أولاد": Ouled: كأولاد سيدي عيسى الشراقة الخ: وقد اهتمت ذريتهم بتولي أضرحة الصالحين وتسييرها (الزوايا) التي كانت تقدم تعليما دينيا وأعمال خيرية، كما كانت الزوايا تقدم المأوى والسكن للمسافرين، وبالمقابل تتحصل على الهبات والصدقات من الناس وتحصل الزكاة (تجمعها).

أما القبائل اللادينية، فقد كانت تحت إشراف الجماعة وهي مجموع الوظائف التي يضطلع بها المراتبون والزوايا⁽¹⁾.

أما أوجين دوماس، الذي عُين قنصلا باسم فرنسا في عاصمة الأمير عبد القادر في الفترة الممتدة بين 1837-1839 وهي فترة السلم بين الطرفين الجزائري والفرنسي بعد توقيع معاهدة التافنة 1837، والذي كان يتكلم اللغة العربية والذي كان مسؤولا عن المكتب العربي الذي أنشأته فرنسا بهدف إدارة وتسيير شؤون الجزائريين الذين خضعوا لها، وكذا بهدف التجسس والتحسس عليهم، ودراسة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية... فقد قسم الأرسقراطية الجزائرية إلى ثلاثة أنواع وهي:⁽²⁾

1- الأرسقراطية الأصلية (الشرفية): وهي تلك التي تعود جذورها إلى فاطمة الزهراء بنت الرسول وعلي بن أبي طالب، وتعرف باسم الشرفية ويمنح لها اسم سيدي، وهي كثيرة في الجزائر إلى درجة أنها تشكل فرقة بكاملها في بعض القبائل، ولهذه الأرسقراطية نفوذ روحي وأخلاقي أكثر من النفوذ المادي.

2- الأرسقراطية العسكرية: وهي التي تحمل اسم الجواد Djouades، وهي تتحدر عن العائلات المرموقة التي عرفت الجزائر في القديم، والتي تتميز باسم الذواودة، وتعود هذه الطبقة إلى الفاتحين الذين نشر الإسلام في الجزائر والذين ينحدرون

(1) Kamel Kateb, Européens, « indigènes » et juifs en Algérie. Op cit. P75.

(2) E. Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie. PP37-40.

بدورهم من صحابة الرسول (ص)، وقد عرف زعماء هذه الطبقة في الجزائر باسم "الشيخ".

3- **الأرستقراطية الدينية:** وقد كان لها تأثير كبيرا على الشعب الجزائري، عرفت باسم "المرابطين" جمع "مرابط" وقد لعب هؤلاء دورا في حقن الدماء بين القبائل المتناحرة، وقد كان لهم نفوذ كبيرا بفضل "العناية" التي كانوا يتمتعون بها، وبدورهم في إعلان الجهاد على الكفار باعتبارهم حماة الدين وهذا ما جعل نفوذهم يمتد للقضايا السياسية. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، أن العائلات الأرستقراطية هذه قد لعبت دورا في تنظيم المجتمع الجزائري كان لها سمعة طيبة وكلمة مسموعة، ونفوذ كبير وهو ما جعل المجتمع الجزائري يسمع لها، ويقبل - للاعتبارات السابقة الذكر - بحكمها خاصة الأرستقراطية الدينية نظرا للدور الديني (الزوايا) والسياسي (الجهاد ضد الكفار) والاجتماعي (التعليم، التكافل الاجتماعي...) ⁽¹⁾.

د- تفكيك القبيلة باعتبارها عنوانا للمقاومة ضد الاستعمار:

بعد تعرضنا لتركيبية المجتمع الجزائري وبنيتة الاجتماعية لفترة ما قبل 1830، وبعد أن عرفنا أن هذا المجتمع عرف تنظيما خاصا نسجته الظروف والمعطيات الثقافية الاجتماعية والاقتصادية وكذا البيئة والمحيط الجغرافي، والتي لا يمكن فصلها عن واقع المجتمعات المغاربية والعربية، فقد تبين لنا أن القبيلة في الجزائر اعتبرت نواة وأساس التنظيم الاجتماعي، وهذا ما فهمه العثمانيون في الجزائر وتعاملوا معه.

إن القبيلة الجزائرية ستشهد تغييرا جذريا بعد بداية الاحتلال والاستعمار الفرنسي عام 1830 والذي رأينا أنه بعدما سعى في السنوات الأولى إلى احتلال المناطق الساحلية الرئيسية سوف يقرر رسميا عام 1834 بالاحتفاظ "بالممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا" ليبدأ بعدها سياسة الاحتلال الجزئي، ليتحول ذلك ابتداء من تجدد القتال بين فرنسا والأمير عبد القادر عام 1839 إلى تطبيق سياسة الاحتلال الكامل والاستعمار المطلق للجزائر.

(1) E. Daumas. Op.cit. PP 39-40.

وأمام هذه التطورات، فإن المجتمع الجزائري لم يبقَ مكتوف الأيدي أمام هذه السياسة التي سعى إلى مقاومتها وإفشالها بهدف وضع حدٍ للاحتلال والاستعمار، وقد اعتبرت القبيلة إطاراً لهذه التي وقفت في وجه التوغل الفرنسي.

إن الدارس للمقاومة الجزائرية منذ 1830، سوف يتبين له، أن لواء المقاومة كانت تحت تأطير القبيلة التي استطاعت أن تصبح الوعاء الاجتماعي لهذه المقاومة والخزان البشري لها، وما الزعماء الذين قادوا هذه المقاومة إلا زعماء وقادة لقبائل وعائلات أرستقراطية لعبت دوراً على أكمل وجه عندما وضعت على المحك، ولعل ما يؤكد ذلك هو سعي السلطة الاستعمارية لتحطيم القبيلة واتخاذها هدفاً لا بدّ من تفكيكه وتحطيمه بهدف إنجاح عملية الاحتلال والاستعمار.

ومرة أخرى إننا نجد أنفسنا مضطرين إلى التأكيد على ما ذهبنا إليه في الفصل الأول من هذا العمل "المرتكزات الفكرية والثقافية للاستعمار" أن العلماء، والباحثين والمتخصصين الفرنسيين به الشؤون التاريخية، الجغرافية، الدينية، الثقافية الاثنوغرافية،.... قد لعبوا دوراً لا يستهان به تنوير السلطات الاستعمارية بالعديد من الدراسات والأبحاث في شكل تقارير ودوريات وكتب... بهدف توجيهها والأخذ بيدها في اتخاذ القرارات الصحيحة والأقل تكلفة في سبيل إنجاح عملية احتلال واستعمار الجزائر في أسرع وقت ممكن، وبأقل التكاليف. حيث كتب هؤلاء حول تاريخ الجزائر منذ أقدم العصور، كما درسوا أوضاع الجزائر الاقتصادية والاجتماعية وتأثير الدين والثقافة والمعطيات السوسولوجية في ذلك، كما تطرقوا إلى دراسة الطرق الصوفية وتأثيرها ودورها في المجتمع الجزائري وكذا تركيبة المجتمع وبنيته الاجتماعية وتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض في صياغة العقلية الجزائرية وكيفية التعامل معها أو التغلب عليها.

كل هذه الدراسات والأبحاث، قد أكدت أن البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي يقوم على القبيلة كنواة وإطار سياسي واقتصادي ومنه شدة المقاومة وعنفوانها وهذا ما أدهش المستعمر في السنوات الأولى من الاحتلال ذلك أنه لم يفهم سرّ هذه المقاومة الشرسة والعنيفة، مقارنة بما وجده في مناطق أخرى من العالم، حيث لم ترق تلك

المقاومات بالمقاومة الجزائرية. هذا ما جعل الجنرال بيجو نفسه يصرح أمام مجلس النواب: "لو كان سكان الجزائر قوما آخرين غير العرب، أو كانوا يشبهون شعوب الهند المخنثة، لما أوصيت أبد بصرف الأموال الطائلة في سبيل تعمير البلاد بالعساكر والجنود. ولكن وجود هذه الأمة القوية العتيدة المستعدة كامل الاستعداد للحرب والمتفوقة على العناصر الأوربية، التي كنا ننوي إدخالها إلى البلاد، كل ذلك يحتم علينا أن نختار العناصر القوية من الأوربيين لتوطينهم أمام أولئك العرب، وجنبا إلى جنب معهم وبين ظهرانيهم"⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق فإن دراسة المجتمع الجزائري من عدة نواحي، جعلت فرنسا تتوصل إلى نتيجة مفادها أن استمرار المقاومة وعنفوانها وتأطير المجتمع الجزائري ما هي إلا نتاج القبيلة الجزائرية و شدة تماسكها، لذا كان لا بدّ من تفكيك هذه القبيلة أو تحطيمها حتى تضع المقاومة الجزائرية أوزارها.

وعلى هذا الأساس سوف يخضع المجتمع الجزائري بحسب أحد التخصصين في التاريخ الجزائري الحديث إلى " مخبر الإيديولوجية الكولونيالية"⁽²⁾ وهو يصف دراسة أحد أهم المؤرخين الفرنسيين الذي درسوا التاريخ الجزائري وأسس تنظيم مجتمعه ومقاوماته وتفاعل عناصر ووحدات هذا المجتمع، وسعي فرنسا للقضاء على هذا التكامل والتفاعل الاجتماعي⁽³⁾.

بعدما فهمت فرنسا سرّ شراسة وعنفوان المقاومة الجزائرية التي كانت مؤطرة ومنظمة من قبل القبيلة، فقد شركت في تفكيكها على النحو التالي:

- صدور تعليمية الأمير جوزيف نابليون، وزير الجزائر والمستعمرات (1858- 1859) في ديسمبر 1858 والتي أعفت الجزائريين العاملين عند

(1) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سابق، ص 81-82.

(2) محمد العربي ولد خليفة، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، مقاومة القبائل للإدماج والتفكك ومشاريع التنصير والتجنيس، دار ثالة، الجزائر 2002.

(3) Ch. R. Ageron, Les algériens musulmans et la France, 1871- 1919. T1. Chapitres X. XI. Editions Bouchene. Paris 2005.

الأوروبيين من دفع الضريبة المترتبة عليهم للقبيلة كما كانت تدفع قبل ذلك و دفعها للإدارة الفرنسية عوض عنها. حيث نصت هذه التعليمات على:

"لقد قيل أن القبيلة هي قاعدة التنظيم الاجتماعي للعرب: علينا أن نتمكن التنظيم الفرنسي ليشمل مختلف تجمعات الأهلي في بلدتنا [...] عليكم أن تفضلوا الاتجاهات الطبيعية والتي بحضور حضارتنا المتفوقة، فإن القبيلة عليها أن تتفتت بهدف اندماجها في تنظيمنا [...] بواسطة هذه الوسائل وهذه الوسائل وحدها [...] سوف نصل إلى كسر تماسك القبيلة، والانتزاع منها على الخاصة السياسية ليحل محلها تنظيمنا الإداري".⁽¹⁾

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أن هذه المرحلة 1847 – 1858 وهي مرحلة ما بعد بيجو، هي استمرار لسياسة الأرض المحروقة وإبادة المجتمع الجزائري. وعليه فإن صدور هذه التعليمات يندرج في هذا الإطار وفي هذا السياق. إذ أن تفكيك القبيلة وتفتيتها وكسر تماسكها وتجريدها من الخاصة السياسية أصبح هدفا معلنا من قبل فرنسا بهدف تحقيق خضوع الجزائريين لسلطتها خضوعا مطلقا وفق التصور الذي رفعه الجنرال بيجو وسار على دربه من جاء بعده و هذا إلى غاية 1871.

فبحسب هذه التعليمات - 05 ديسمبر 1858 - فقد فهمت فرنسا بعد دراسات متأنية أن القبيلة تعتبر إطار سياسيا واجتماعيا وأنها أصبحت مركزا دائما لرفض الوجود الاستعماري الفرنسي وأنها فوق ذلك هي إطار اقتصادي واجتماعي، وقفت عقبة في وجه الاستعمار. ومنه فإن إرادة تفتيت النظام القبلي، التحقت بالقتال الشديد من أجل الاستيلاء على الأرض، الذي خاضه المهاجرون الأوروبيون بهدف توسيع الاستعمار وجعله غير قابل للتراجع:

(1) J. Napoléon : circulaire du 05 décembre 1858, relative aux indigènes travaillant chez les européens in Kamel Kateb. Op cit. P76.

" فقط... الفرد والعائلة الأهلية يحق لها حمايتها: القبيلة هي الشكل العرضي والقابل للتلف، العائق نحو التملك و الزراعة، قاعدة السلطة و ثروة القادة، القبيلة عليها أن تتحول أو تختفي." (1)

وعليه فقد أصبح واضحا من خلال هذه النصوص أن القبيلة الجزائرية أصبحت في عين الإحصاء، أي أنها أصبحت تعيق عملية الاستعمار القائمة على الاستيلاء على الأراضي من أصحابها الشرعيين وتسليمها للمستوطنين. وعليه فقد كان على هذه القبائل إما أن تتحول أو تختفي.

ولتحويل القبيلة أو اختفائها فقد كان لا بد من إيجاد بديل لها وذلك من خلال تفتيتها بما يتوافق مع التنظيم الفرنسي وفي هذا يقول الماريشال فيلان Vaillant: "لقد كان الهدف هو إيجاد بديل للوحدة الإثنية التي تشكلها القبيلة، والمتمثل في وحدة إقليمية محدّدة عن طريق التشريع الفرنسي والذي لا يتوافق مع المجموعة القبلية إن الموضوع يتعلق بتفتيت القبائل" (2).

إن الوسيلة القانونية والتي أسندت إليها القضاء على التنظيم القبلي، قد أملت من قبل الإمبراطور نابليون الثالث عام 1863 تحت إطار السيناتوس – كونسلت – sénatus – consulte وهو ذلك المرسوم الذي صدر لتحديد أراضي العرش، ورسم حدودها، وتقسيم كل حدٍ إلى دواوير، ثم توزيع الأراضي إلى ملكيات بين سكان كل دوار (3) وذلك من خلال تزويد كل قبيلة بعقود ملكية متطابق مع القانون الفرنسي، وبذلك فقد كان الهدف من ذلك وفقا لعبارة ياكونو X.Yacono الوسيلة الكبرى لتفتيت القبائل" أو بحسب أوغسطين برنار "لقد كانت آلة حرب الأكثر فعالية يمكن تخيلها ضد النظام الاجتماعي القديم" (4).

(1) Kamel kateb. Op.cit. P77.

(2) Ibid.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900، الجزء الأول، ص 34، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.

(4) Kamel Kateb. Op.cit. P77.

لقد كان مرسوم السيناتوس - كونسلت أو مرسوم الأرض 1863 يهدف إلى تثبيت الجزائريين على أراضيهم، إلا أن السؤال هو: لماذا يتدخل الفرنسيون إلى تثبيت الجزائريين على أرضهم بتحويل ملكية الأراضي إلى ملكية فردية؟ أو ليس هذا إخراج الأرض من الملكية الجماعية كخطوة لتسليمها إلى الأفراد ليصبح هؤلاء قادرون على التصرف فيها بحسب رغباتهم، وبذلك تنشأ بينهم وبين الكولون المبادلات والصفقات؟

فإذا كان البند الأول من السيناتونس - كونسلت قد نص على أن "القبائل المالكة للأقاليم التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية، بأي صفة كانت ... كانت وستبقى مثبتة"⁽¹⁾ إلا أن البند الثاني والثالث يأمر بتقسيم إقليم كل قبيلة بين الدواوير التي تتكون منها وأكثر من ذلك أصبحت الملكية الفردية ممكنة في كل دوار بعد عمليات تحديد الملكية⁽²⁾.

وبحسب السيد لاينو M.Laynaud (مدير أملاك مدينة الجزائر) فإن أول مراحل تطبيق السيناتوس - كونسلت لعام 1863 قد انتهت في 1870، فقد شملت 372 قبيلة والتي قسمت على 667 دوار، وفي المجموع، فإن القوانين الملكية والتي شملت 702 قبيلة والتي كوّنت 1189 دوار، 17 مليون هكتار قد حددت ملكيتها، 5 ملايين هكتار أصبحت فرنسية، وبالتالي إحالتها للأوروبيين.⁽³⁾ هذه العملية جلبت للدولة مليون هكتار من الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة طبيعياً والتي ستستخدم في العقد الموالي إضافة إلى الأراضي موضوع المصادرة في انطلاق الاستعمار الرسمي مع التنازل المجاني، فالسيناتوس - كونسلت، إذا ما رددنا كلمات ياكونو X.Yacono وسيلة فعالة لتجريد القبائل من أراضيها الجماعية.⁽⁴⁾

- إن مرسوم الأرض أو السيناتوس - كونسلت لعام 1863 وإن كان في ظاهره يهدف إلى حماية "الأهالي" من جشع المستوطنين إلا أنه في حقيقة الأمر سعى إلى سحب هذه الأراضي من القبيلة وتقسيمها على الدوار ومن ثم تقسيمها إلى ملكيات

(1) Annie Rey- Golzeiguer, Le royaume arabe, édition Enag. Alger 2010. P 213.

(2) Ibid.

(3) Kamel Kateb, Européens, « indigènes » et juifs en Algérie (1830-1962). PP 77-78.

(4) Ibid. P78.

فردية تُسهّل عملية انتقالها إلى أيدي المستوطنين وذلك بعد أن تنشأ بينهم وبين الكولون المبادلات والصفقات، وبالتالي "تسهيل خروجها (الأرض) إلى أيدي الأوروبيين بإفقار المجتمع وتخريب اقتصاده الزراعي القائم على الأرض والتضامن لخدمتها.⁽¹⁾

إن عملية سحب الأرض من القبيلة وتقسيمها على العرش وتقسيم العرش إلى دواوير الغرض منه فرض الرقابة والسيطرة على العرش بعد تفتيته، ويظهر من ذلك أن هدف المشرّع الفرنسي هو، إلى جانب تفتيت المجتمع والتحكم في إحدى الخلايا الأساسية فيه (العرش)، السيطرة السياسية على الجزائريين وقطع الجذور التي تتحكم في الانتماء الحضاري والعرقى كالأنساب والأصول والأحساب.

والسؤال المطروح هو: ما موقف الجزائريون من السيناتونس - كونسلت؟

لقد فهم الجزائريون بسرعة أن النظام الاجتماعي القديم التي بدأت فرنسا في تفكيكه اعتمادا على قانون الأرض السيناتونس - كونسلت لعام 1863، قد أصبح مهددا "عندما - حكى أحد الحكام الإداريين- منح قرار تطبيق السيناتونس - كونسلت على قبيلة أولاد رشائش، فإن كل قادة الأهالي جاؤوا لمقابلتي، للتعليق على الخبر: فالذهول كان باديا على الأوجه، الكثير منهم كانوا يبكون، الفرنسيون انتصروا علينا في سهل السبيخة، قال أحد الشيوخ: قتلوا لنا شبابنا: و فرضوا علينا ضريبة الحرب. كل هذا لا يساوي شيئا، فإننا شُفينا من جراحنا، إلا أن تشكيل الملكية الفردية، الرخصة التي منحت لكل فرد أن يبيع الأراضي، والتي سوف ينالها بعد التقسيم، فإن ذلك بمثابة الحكم بالإعدام على القبيلة، فعشرون سنة بعد هذه الإجراءات، فإن أولاد رشائش سيزولون عن الوجود"⁽²⁾.

ثم إن عملية تفتيت القبائل، قد أجريت في الميدان بطريقة تحول دون تحقيق أي تضامن قبلي بين القبائل، بل أكثر من ذلك فإنها تثير المنافسة بينها وهذا من خلال:

" إذا كان السيناتونس - كونسلت لعام 1863، قد أنتج على مستوى ملكية الأراضي تأثير لم ينتبأ له أصحابه، إلا أن ما أصاب المجتمع الجزائري كان هو الهدف المرجو:

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، 1860-1900، ج1، ص 37.

(2) kamel kateb. Op.cit. P78.

التفكيك القبلي، بهدف إزالة القبائل، حيث تمّ تفتيتها إلى دوائر: إنشاء دوائر جديدة، شكلت من بقايا قبائل مختلفة، لقد قامت الإدارة الاستعمارية بإيجادها وتركيبتها دون الأخذ بعين الاعتبار تقسيم القبائل إلى فرق (فرقة).⁽¹⁾

أكثر من ذلك لقد كان هدف السلطات الاستعمارية من قانون الأرض هو تفكيك القبيلة وفصل الفرد عن نظامه التقليدي وهو ما يعني إحداث فراغ حوله، بهدف دفعه للتنظيم الفرنسي والإدارة الاستعمارية وهذا ما عبّر عنه ياكونو X.Yacono :

"ومع ذلك، فهناك هدف نحاول دائما بلوغه، لأننا نعتبره ضروري، للسيطرة الفرنسية، وكذا لرعاية الأهالي، ألا وهو تفكيك القبيلة، التي يرجى منها لتحرير الأفراد من التزاماتهم أمام تنظيمااتهم في المجتمع الاستعماري وعليه فقد فقدت القبيلة مصالحها المميزة وإدارتها الداخلية، مما جعلها تزول، ولما فصلنا الفرد عن نظامه التقليدي، فقد وجد نفسه قد رمى به في فلك جديد هو الفلك الذي وضعت الإدارة الاستعمارية"⁽²⁾.

ومما سبق ذكره فقد عملت السلطات الاستعمارية من خلال المنظومة التشريعية التي استحدثتها وعلى رأسها السيناتوس - كونسلت لعام 1863 هو:

- **تفتيت القبيلة** إلى أعراش وكل عرش إلى دواوير وتحديد جغرافيا في إطار كانتونات.

- **سحب الأرض من القبيلة** إلى العرش (الفرقة) ومن العرش إلى الدوّار ومنه إلى الأفراد.

- **فصل الفرد عن نظامه التقليدي**، ورميه في النظام الاستعماري.

- **تفضيل العلاقات بين "الأهالي" والأوروبيين** بهدف محو ذكرى القبيلة عند الأهالي وتجنّيب فرنسا لهم، وبالتالي انتقال ملكية الأرض من "الأهالي" إلى المستوطنين.

وعموما لما كانت القبلية هي نواة المجتمع الجزائري وإطارها التنظيمي، الذي استطاع أن يقف في وجه المخطط الاستعماري، فقد عملت فرنسا على تفتيت وتفكيك النظام القبلي والذي كان بمثابة الخطوة الأولى في مسار تحديد الفرد من ثقل الروابط

(1) Ibid.

(2) Ibid.

القبلية، مع ما يترتب عن ذلك على المستوى الاقتصادي (توفير شروط تطور نظام الأجور (salarial) والديمقراطي (تنقل الأفراد وليس الجماعة، الزواج وأشكال التضامن).

المبحث الثاني- إفقار السكان - المجاعة:

نظرا للسياسة التي اتبعتها فرنسا الاستعمارية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 - 1871 وأهم ما اقترفته في حق الشعب الجزائري، الذي كانت قد تعهّدت بضمان أمنه وسلامته واحترام معتقداته ونسائه، وعدم الاعتداء على مقدساته، وعدم الاعتداء على حرية السكان من جميع الطبقات ولا على أملاكهم وتجارتهم وصناعاتهم... (بيان جانفي 1830 و بيان ماي 1830 و معاهدة 1830/07/05). فإن واقع الحال قد دلّ أن ما شهدته الجزائر في هذه الفترة كان إرساء دعائم استعمار استيطاني، هدفه تغيير المعادلة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية للجزائر بهدف بناء مستعمرة استيطانية تستولي على مقومات وقدرات الشعب الجزائري وتوظيفها لمصلحة الاستعمار، الذي كما رأينا، كان مصمما على اتخاذ الجزائر مستعمرة أبدية لفرنسا في شمال إفريقيا وهذا ما تأكد منذ صدور المرسوم الملكي في 22 / 07 / 1834 والقاضي بالاحتفاظ بالامتلاكات الفرنسية بشمال إفريقيا وفي عام 1848 لما اعتبرت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.

وعلى هذا الأساس انتهجت فرنسا سياسة الأرض المحروقة التي اشتدت في عهد الجنرال بيجو 1841-1847 وحلفائه 1847-1871، حيث شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة أحلك فتراتنا وذلك من خلال:

- حرب الإبادة القائمة أساسا على: التقتيل، الحرق، السلب والنهب وذلك من خلال الغزوات التي شنّها الجيش الفرنسي على القرى والدواوير الجزائرية.
- مصادرة الأملاك الجماعية سواء في المدن أو الأرياف.
- فرض الضرائب الباهضة على السكان.
- نقل السكان في كانتونات (تجميع القبائل) تنفيذا لمرسوم السيناتوس - كونسلت لعام 1863 (البند 2 و3 منه خاصة).

وقد أدت هذه السياسة إلى تفكيك المجتمع الجزائري وتهديم نظامه الاجتماعي والاقتصادي القائم وخاصة تفكيك النظام القبلي، و منه فقد أدى ذلك إلى تفكير واسع النطاق للسكان والذي يمكن توضيحه من خلال ما يلي:

أولاً: إفقار السكان:

أ- مصادرة الأملاك الجماعية:

عشية الغزو الفرنسي عام 1830: كان المجتمع الجزائري، في مأمن نسبي وبعيدا عن التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ترسم في البلدان الأوروبية وتحديدا أوروبا الغربية.

وبالرغم من توقف عملية تطور البنى التحتية في الجزائر كثيرا مقارنة بما شهدته في القرن 16⁽¹⁾. فإن التنظيم الاجتماعي الذي كان سائدا، وهو النظام القبلي، قد ساعد في التخفيف من وطأة الآثار والتقلبات المناخية وتأثيرها على محاصيل الحبوب وتربية المواشي وهما أكبر وأهم نشاط اقتصادي مارسهما الجزائريون، بامتياز قبل 1830.

فالنظام الاجتماعي الذي عرفته الجزائر قبل 1830 والذي جعلها في مأمن نسبي من التقلبات الاقتصادية والمناخية هي:

1- نظام الوقف / الحبوس:

عرفت الجزائر الوقف الإسلامي أو الحبوس منذ فترة ما قبل الوجود العثماني⁽²⁾، إلا أن ذلك سوف يشتد مع وصول العثمانيين في بداية القرن 16، حيث تحول الوقف إلى ظاهرة اجتماعية، اقتصادية، وثقافية ميّزت المجتمعات الإسلامية عامة ومنها الجزائر. وإذا كان وازع التقوى وطلب الآخرة لبعض الحكام والأثرياء للتقرب إلى الله تعالى عن طريق وضع جزء من أملاكهم وثرواتهم وقفا على الأعمال الخيرية، فإن السلطان العثماني بايزيد 1389-1402م قد أقرّ حق الأوقاف في الدولة العثمانية، وأسبغ عليها مناعة وحصانة أبعدت عنها أنظار الطامعين وجعلتها في مأمن من الضرائب

(1) Sir Godfrey Ficher. Op cit. PP127-144.

(2) ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، ص233، دار المغرب الإسلامي، بيروت 2001.

والمصادر⁽¹⁾ وهو ما سوف يؤدي إلى تشكيل مؤسسة رعاية اجتماعية عمادها الأوقاف: الأملاك العقارية، أراضي فلاحية، مراعي، أبار وعيون، غابات... حيث لعبت الأوقاف دورا لا يستهان به في الرعاية الاجتماعية، وفي التعليم والشؤون الاقتصادية، في الجزائر نتيجة لتكاثرها وانتشارها في مختلف أنحاء البلاد وخاصة في الفترة الأخيرة من العهد العثماني نظرا لازدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان.

هذا وقد توزعت الأوقاف الجزائرية على العديد من المؤسسات الخيرية، ذات طابع ديني وصفة قانونية ووضع إداري خاص⁽²⁾ وهي:

- **أوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة)** وكانت تشكل أغلب الأوقاف الخيرية في الجزائر وأكثرها غنى، قدرت بثلاثة أرباع الأوقاف يومئذ. كانت ترسل الحجاج إلى البقاع المقدسة إضافة إلى الأعمال الخيرية الأخرى.

- **أوقاف الجوامع والمساجد**، وتأتي في المرتبة الثانية، نظرا لما كان تلعبه الجوامع والمساجد من دور في الحياة الروحية والثقافية للمجتمع الجزائري.

- **أوقاف سبل الخيرات**: والتي كانت تنفق أموالها في بناء المساجد والزوايا وترميمها، وإقامة العيون وتعهّد الثكنات، وتوزيع الصدقات...

- **أوقاف الأولياء وأهل الأندلس**، وتتمحور أهم أعمالها في رعاية وصيانة أضرحة الأولياء وتقديم العون للمهاجرين الأندلسيين بهدف استقرارهم في الجزائر بعدما فقدوا الكثير من ممتلكاتهم بعد 1492...

لعبت الأوقاف / الحبوس دورا في رعاية الشؤون الاجتماعية والأعمال الخيرية والتي شملت ما يلي:

- الإنفاق على رجال العلم والمدرسين والطلبة.
- الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين.

(1) نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، مرجع سابق ذكره، ص 141.
(2) نصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية، مرجع سابق، ص 239.

- الحد من المظالم والأحكام التعسفية للحكام.
- تمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال مصادر رزقهم.
- العمل على تماسك الأسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة.
- رعاية وصيانة المرافق العامة.
- إنشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة⁽¹⁾

2- موقف فرنسا من الأوقاف في الجزائر:

لم تنتظر فرنسا بعين الرضا إلى الأوقاف في الجزائر باعتبارها تحول بينها وبين أهدافها التوسعية القائمة على السيطرة والإخضاع.

فالأوقاف - كالقبيلة - تتنافى مع مبادئها الاستعمارية، نظرا لما تمثله من تنظيم اجتماعي واقتصادي تجعل المجتمع الجزائري في مأمن من التقلبات الاقتصادية والمناخية وذلك ما يعتبر أحد أهم الموانع في وجه التوسع الاستعماري وفرض السيطرة الاقتصادية والسياسية لفرنسا في الجزائر.

وعلى هذا الأساس، نظرت فرنسا للقبيلة باعتبارها أهم وحدة من وحدات المجتمع الجزائري التي استطاعت أن تجند وتوطّر المقاومة الجزائرية وتمدها بأعداد كبيرة من المقاتلين من جهة وأن تقف في وجه النظام الاجتماعي الذي سعت فرنسا لإقامته في المناطق التي خضعت لها، لذا فقد سعت إلى تفتيتها وتفكيكها من خلال سلسلة من المراسيم والقوانين أهمها السيناتوس - كونسلت أو مرسوم الأرض لعام 1863. فإنها نظرت في الوقت نفسه للأوقاف على أنها عقبة في وجه مشروعها الاستعماري. لذا كان لا بد من تصفيته والاستيلاء على ممتلكاته، وهذا ما جعل أحد الكتاب الفرنسيين يقول:

"بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري في الجزائر"⁽²⁾ أما بلانكي فقد وصفها: "بأنها تشكل أحد العوائق التي لا يمكن التغلب عليها والتي تحول دون الإصلاحات الكبرى التي هي

(1) نصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص 245-249.
(2) نفس المرجع، ص 250.

وحدها القدرة على تطوير الأقاليم التي أخضعها أسلحتنا وتحويلها إلى مستعمرة حقيقية.⁽¹⁾ في حين اعتبر أحدهم "أن عائدات "مكة والمدينة" معتبرة جدا لدرجة أن الإدارة الفرنسية لا تستطيع أن تتركها دون رقابة في يد الحضر maures أعدائنا. فهي وسائل من شأنها أن تضر وتثير الاضطرابات".⁽²⁾

وعلى هذا الأساس سعت فرنسا لوضع يد جارحة على الأوقاف وهذا من خلال ما يلي:

- **قرار 08 سبتمبر 1830:** وقد نص على أحقية السلطات العسكرية الفرنسية في الاستحواذ على أملاك موظفي الإدارة التركية وبعض الأعيان بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة أوقاف الحرمين، ونظرا لما أثاره هذا القرار من غضب واستنكار جزائري لعب فيه مفتي الجزائر الحنفي ابن العنابي والمالكي ابن الكبابي دورا مشهودا، و الذين رأوا في هذا القرار انتهاكا صريحا للبند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر ليوم 05 جويلية 1830، فقد عدلت فرنسا عن مصادرة أوقاف الحرمين في انتظار ظروف أكثر ملائمة.

- **مرسوم 07 ديسمبر 1830:** وبموجب هذا القرار وضعت الأملاك العامة وبالتالي الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة، مع إبقاء المشرفين عليها من الوكلاء، (الوكيل هو الموظف الرئيسي في كل مؤسسة وقفية وهو "الشيخ الناظر" أو الوكيل أو الناظر، تنحصر مهامه في النظر على أوقاف المؤسسة الوقفية تحت إشراف المفتي، يساعده في أداء مهامه مجموعة من الموظفين التابعين له، وهم الأعوان والوكلاء والشواش)⁽³⁾ حيث استولت فرنسا على عدد من الأوقاف بمدينة الجزائر شملت أوقاف الحرمين وأوقاف الجامع الأعظم (الجامع الكبير حاليا) و كذا مرافق عامة كالطرق والعيون..⁽⁴⁾

(1) نفس المرجع.

(2) kamel kateb. Op.cit. P80.

(3) ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، ص ص 210-211.

(4) نفس المرجع، ص 251.

- تنظيم الأوقاف تحت إشراف المقتصد المدني l'intendant civil وتشكيل لجنة لتسييرها تتألف من الوكلاء المسلمين، حيث وضعت فرنسا يدها بحسب التقرير العام عن الأوقاف في 10 ديسمبر 1835 على 2000 مؤسسة ومصلحة خيرية⁽¹⁾.

- قرار 01 أكتوبر 1844 الذي أدخلت الأوقاف بموجبه في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري، مما جعل فرنسا تستولي على أراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الأراضي المزروعة الواقعة بضواحي المدن الجزائرية.

- مرسوم 30 أكتوبر 1858 الذي أخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا.

- قانون 1873 الذي استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوروبي في الجزائر.

وبذلك فقد حرمت فرنسا قطاعا واسعا من المجتمع الجزائري من الاستفادة بالأوقاف والمؤسسات الخيرية والتي كانت تنشط على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وهذا ما جعل ألكسي دو توكفيل يقول في تقريره عن الجزائر عام 1847 أن المجتمع الجزائري "كان يوجد فيه عدد كبير من المؤسسات الخيرية التي كان هدفها تقديم العون للمحتاجين والتربية العمومية، وضعنا يدنا في كل مكان على عائداتها، وحوّلناها عن مقاصدها السابقة، لقد أنقصنا عدد المؤسسات الخيرية، وتخلينا على المدارس، وفرّقنا حلقات الدروس، انطفأت الأنوار من حولنا، توقف توظيف رجال الدين ورجال القضاء، بمعنى أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضى، أكثر جهلا وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا"⁽²⁾.

(1) نفس المرجع، ص 252.

(2) ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر، مرجع سابق، ص 126.

ب- الغزوات، والحجز séquestre، ضريبة الحرب وتجميع السكان:

إن عملية إفقار السكان التي مارسها فرنسا في حق الجزائريين منذ الاحتلال عام 1830 لم تقتصر على ميدان واحد، وإنما كانت مشروعاً متكامل الحلقات، وجريمة تتوفر فيها جميع أركان الفعل الإجرامي: النية، الفعل، الغرض...

فإذا كانت فرنسا قد سعت لتفتيت القبيلة وتفكيكها في إطار عملية تهديم البناء أو التنظيم الاجتماعي السائد يومئذ واستبداله بنظم اجتماعية بديلة تخدم المشروع الاستعماري، باعتبار القبيلة خزان للمجاهدين وإطار تنظيمي محكم للمقاومة الجزائرية للاستعمار، فإنها سعت كذلك لتصفية الأوقاف بمختلف مؤسساتها باعتبارها الإطار الاجتماعي والاقتصادي لنظام جزائري اقتضى المشروع الاستعماري تصفيته بهدف تمويل مشاريعه في الجزائر بأموال جزائرية، ذلك أن القاعدة السائدة يومئذ، أن فرنسا لا تموّل مستعمراتها، وعليه فقد استخدمت المال العام الجزائري (الأوقاف) لتمويل مشاريعها من جهة، ولتهديم نظام التكافل الاجتماعي الذي كان سائداً، لأن الغاية هي استبدال هذا النظام بنظام استعماري يكون متطابقاً لمنظور المستعمر.

أما الوسيلة الثالثة (بعد تفتيت القبيلة والاستيلاء على الأوقاف) لإفقار الشعب الجزائري بهدف شل قدراته القتالية والنضالية لمقاومة المشروع الاستعماري فقد كانت الغزوات les razzias ، التي اشتدت معدلاتها لتصل إلى حد مهدّد لكيان المجتمع الجزائري في عهد سياسة الأرض المحروقة والحرب الشاملة وحرب الإبادة: الجنرال بيجو 1841-1847 ومن جاء بعد باعتبارهم خلفاؤه وتلامذته إلى غاية 1871.

ضف إلى ذلك وسيلة رابعة وهي عملية الحجز séquestre متنوعة بضريبة حرب تستتبع كل ثورة، وهذا من خلال قرار 31 مارس 1845 وأمرية 31 أكتوبر 1845 الخاصة بالحجز séquestre والمسؤولية الجماعية للحرب والمتعلقة بالقبائل وقاداتها الذين ثاروا ضد السلطة والإدارة الفرنسية.⁽¹⁾

(1) kamel kateb. Op.cit. P8.

فعملية مصادرة الأراضي كانت جزء من المخطط الاستعماري وهذا ما بينه العديد من منظري الاستعمار ودعاته وعلى رأسهم ألكسي دو توكفيل الذي قدم عملا عن الجزائر travail sur l'Algérie عام 1841 والذي تزامن مع تجدد الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر من جهة ووصول الجنرال بيجو إلى الجزائر كحاكم عام.

حيث يرى أنه ما لم تأخذ فرنسا الأرض من أصحابها وتفلقها فإن عملية الاستعمار لن تتجح: "الجزء الأكبر من سهل متيجة هو ملكية لقبائل عربية هي اليوم بإرادتها أو رغما عنها في صف عبد القادر. يجب أن تصبح الإدارة سيّدة هذه الأرض التي لن تعاد حتى في حالة سلام... أما فيما يتعلق بالأراضي التي ليست بحوزة القبائل العربية بل هي في حوزة المور سواء أكان ذلك في متيجة أم في غيرها فإنه من المفيد أن تحصل عليها الإدارة سواء بالتراضي أو بالقوة و تدفع ثمنها بكرم."⁽¹⁾

كما صاحب إجراءات مصادرة الأراضي، صدور قوانين تسهل عملية الاستحواذ على أراضي الجزائريين وتحويلها إلى ملكيات للأوروبيين، مثل المرسوم الملكي الصادر في 01 أكتوبر 1844، والذي توسع في تطبيقه بأمر ملكي بتاريخ 21 جويلية 1846. حيث اعتبرت الأراضي التي كانت تابعة للدولة الجزائرية قبل 1830 (أرض البايك) ملكا للإدارة الفرنسية باعتبارها وريثة الدولة الجزائرية على هذه الأراضي، إضافة إلى مصادرة الأراضي غير المستثمرة وهو ما سمح للأوروبيين بسهل متيجة مثلا أن يمتلكوا ما مجموعه 131.672 هكتار من مجموع 168.203 هكتار.⁽²⁾

إن الهدف كان أخذ أراضي القبائل وكل ثورة ضد الاحتلال الفرنسي ستوظف لهذا الغرض، فعملية المصادرة والطرده من الأراضي كانت عملا ممنهجا متبعا في جميع العمليات العسكرية ضد القبائل التي وقفت في وجه التوسع الاستعماري سواء في القسم الغربي من الجزائر أيام الأمير عبد القادر أو ثورات القبائل 1857 أو ثورة أولا سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني 1864. أما ثورة 1871 فقد بلغت فيها عملية المصادرة والتغريم أوجها حيث صودرت 324.000 هكتار من الأراضي الجماعية

(1) ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر، ص 69.

(2) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص 29.

(أراضي القبائل) و 250.000 هكتار من الأراضي ذات الملكية الفردية وهو ما يعني مجموع 574.000، في حين بلغت الغرامة المفروضة على الثائرين 36.5 مليون فرنك.⁽¹⁾

وعموما فإن هناك عامل آخر للتفكير والمرتبطة بحركة التجميع وأحيانا الطرد الناشئ عن عمليات التجميع cantonnement وتطبيق السيناتوس - كونسلت لعام 1863 وقوانين الأراضي lois foncières .

فمثل الوقف القضائي séquestre فإن قوانين الأرض، كانت تهدف إلى استرداد الأراضي بهدف إنجاح عملية الاستعمار وعليه فقد ساهمت في تخفيض مساحة الأراضي التي كانت بحوزة القبائل والعائلات، فالسلطات الفرنسية اعتبرت أن "الأهالي" كانوا يتمتعون بكميات من الأراضي أكثر من حاجياتهم ولهذا السبب فقد قدرت هذه السلطات أن العائلات الأهلية لا تحتاج إلا إلى 4 هكتارات لكي تسد حاجياتها، وأن مستثمرات الكولون الأقل من 10 هكتارات غير قابلة للحياة، pas viables

كل هذه التدابير كان لها هدف رئيس هو وضع "يد جارحة على هذه الأراضي" بحسب تعبير ب.دروز.⁽²⁾

- اللامساواة في الضرائب وإعادة التوزيع في صالح الأوروبيين وحدهم :
منذ احتلال الجزائر عام 1830 وإلى غاية مرسوم 30 نوفمبر 1918، الذي ضمن المساواة في الضرائب بين الجزائريين والمستوطنين، فقد ظلت الضرائب المطبقة على "الأهالي" مختلفة عن تلك الضرائب التي طبقتها فرنسا على المستوطنين، حيث ظل "الأهالي" هم الوحيدون لدفع الضرائب في حين ظل المستوطنون هم الوحيدون الذين يتمتعون ويستفيدون من هذه الضرائب، فالمستوطنون ظلوا معفيون من ضرائب الأرض impôt fonciers "الأهالي يدفعون الضرائب والأوروبيون يستهلكونها" بحسب

(1) ch. A. Julien. Op cit. PP 493-494.

(2) kamel kateb. Op cit. P82.

تعبير فوزان⁽¹⁾ Voisin. وعليه فقد كان لا بد من الانتظار إلى غاية نهاية القرن التاسع لكي تصبح الضرائب المباشرة التي تدفع من قبل المستوطنين أكبر بالنسبة للفرد، مقارنة بالضريبة التي تدفع من قبل "الأهالي". كما تجدر الإشارة هنا أنه خلال هذه الفترة كان المستوطنون الذين لا يمثلون إلا 6/1 من مجموع السكان، كانوا يستحوذون على 43 % من الثروات المنتجة، كما أن إعادة توزيع الدخل كان في صالح المستوطنون المستفيدين الأولون من التعليم، التجهيز الصحي والبنى التحتية العمومية⁽²⁾.

ثانيا- المجاعة الرهيبة 1867-1869:

نظرا للسياسة الاستعمارية المنتهجة بصفة منظمة ومستمرة منذ 1830، والتي سعت كما رأينا لتغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والتي تمثلت في:

- سياسة الأرض المحروقة التي شنتها فرنسا على الجزائر بهدف تطويعها وإخضاعها وإدماجها في مشروعها الاستعماري وذلك عن طريق السلب والنهب وحرق المحاصيل وقطع الأشجار المثمرة والاستيلاء على الثروة الحيوانية...

- حرب الإبادة والتي ذهب ضحيتها أعداد كبيرة من الجزائريين نتيجة للغزوات التي شنت على الشعب الجزائري من خلال الطواوير الجهنمية بقيادة: بيجو، سانت- آرنو، لاموريسيار، بيدو، دو مونتانيك، شانغارنييه ومن خلفهم، ماكماهون، راندون... حيث أدى ذلك إلى تناقص مذهل لأعداد الجزائريين وهو ما جعلنا نتوصل في الفصل الثاني من هذه الدراسة: "الأعمال العسكرية" إلى نظرية أن عدد سكان الجزائر كان 10 مليون نسمة عند الاحتلال 1830، بل ربما كان أكثر من ذلك من خلال الوقوف على بعض المؤشرات و المعطيات، وليس مليون أو أقل أو أكثر قليلا كما ذهبت إليه العديد من المراجع التاريخية الاستعمارية، ليصل إلى 2.1 مليون نسمة في سنة 1872، وهو ما يعني ببساطة أن الجزائريين تعرضوا إلى حملة إبادة ممنهجة، لا يمكن فهمها إلا إذا

(1) Ibid.

(2) Ibid.

وضعت هذه القضية في إطارها العام والمتمثل في سعي فرنسا لاتخاذ الجزائر مستعمرة استيطانية وأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بطريقتين وهما:

- إما أن الجزائر كانت خالية من السكان أي إقليم غير مأهول.
- إن أنها كانت مأهولة وبالتالي كان لا بد من الإبادة الجماعية لإنجاح عملية الاستيطان.

- مصادرة الأراضي وحجزها وهو ما أدى إلى انتقال ملكيتها من أيدي جزائرية إلى أيد فرنسية.

- تفكيك القبيلة باعتبارها نواة المجتمع الجزائري وإطارة التنظيمي.
- الاستيلاء على أملاك الوقف /حبوس وبالتالي القضاء على النظام التكافلي والاجتماعي الذي شمل الشرائح المعوزة والفقيرة وطلبة العلم والمعلمون....
وعليه فقد تحطمت الجزائر التقليدية وانهارت بُناها الاقتصادية بالتتابع⁽¹⁾ ليضاف إلى ذلك جملة من الأسباب ذات طبيعة أخرى وهي:

1- الكوارث الطبيعية: ابتداء من سنة 1866 والمتمثلة أساسا في ما يلي⁽²⁾:

- إتلاف المحاصيل الزراعية بواسطة الجراد.

- زلزال منطقة البليدة.

- الجفاف.

- الكوليرا

وهو ما سوف يؤدي إلى هلاك جزء كبير من المواشي وهلاك أعدادا كبيرة من البشر نظرا لارتفاع معدلات الوفيات الناتجة عن الأسباب السالفة الذكر، مما أدى إلى هلاك 300 ألف شخص⁽³⁾. وقد كان الفلاحون الأكثر تضررا وخاصة في منطقة السهوب الجنوبية والتي سوف تمتد نحو منطقة التل.

(1) Annie Rey, Golzeiguer, Le royaume arabe. Op cit. P 693.

(2) Ch. A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine. Op cit. P439.

(3) Ibid. P439.

ويعرف المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان هذه المجاعة الرهيبة التي ضربت الجزائر في هذه الفترة من خلال ما يلي: "لقد كان البؤس فظيحا إلى درجة أن الجائعين كانوا يتقاتلون من أجل الفضلات *détritus* ، حيث أن هناك مُدنا أصبحت فيها عملية إزالة القاذورات غير مجدية، لقد نبشوا الأرض وأخرجوا الحيوانات، كما ذكرت حالات أكل لحوم بشرية"⁽¹⁾.

إلا أن واقع الحال قد دلّ أن هذه المجاعة الرهيبة التي عرفت الجزائر في الفترة الممتدة بين 1867-1869، لا يمكن إعادتها إلى الظروف الطبيعية والطبيعية فقط، لأن ذلك لا يشرح سبب انقراض جهات بكاملها في الجزائر على حساب جهات أخرى، ولأن الجزائر عرفت العديد من المجاعات قبل 1830 إلا أنه لم تسجل أعداد كبيرة للوفيات كما سُجل في مجاعة 1867-1869 وعليه فلكي نفهم تفاصيل هذه المجاعة لا بدّ أن نضعها في سياقها العام ونقصد بذلك السياق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وبالرغم من محاولة المؤرخ شارل أندري جوليان شرح الأسباب الحقيقية لهذه المجاعة، بعد توصيفها بأنها لا تعود فقط إلى الكوارث الطبيعية (غزو الجراد، وإتلاف المحاصيل الزراعية، الزلازل، الجفاف، والأوبئة...) وإنما هناك أسباب أخرى "... لقد ازدادت شدة، بفعل إدماج الجزائر في المسارات الاقتصادية الدولية والتعديلات التي أدخلها النظام الاستعماري على البنى القائمة"⁽²⁾ فإن محاولة شارل أندري جوليان في شرح الأسباب الحقيقية لهذه المجاعة ظلت ضبابية وغير مفهومة بالقدر الكافي.

وعليه كان لزاما علينا أن نبحث في أسباب ودوافع ميلاد هذه الظاهرة، المجاعة وذلك من خلال العودة إلى:

2- انتفاضة 1864-1865 وأثارها: وهي تلك الانتفاضة التي ظهرت في الجنوب الوهراني: والتي عرفت تاريخيا باسم ثورة أولاد سيدي الشيخ والتي اندلعت في فيفري

(1) Ibid.

(2) Ibid.

1864 لتنتشر إلى قبائل وأعراش الصحراء وامتدّت بعد ذلك إلى التل شمالا وإلى المناطق الشرقية، وقد كانت البيّض نقطة انطلاق هذه الانتفاضة⁽¹⁾.

توسعت انتفاضة 1864-1865، وشملت مساحة كبيرة من التراب الوطني وعلى الخصوص في مقاطعة وهران وجنوب مقاطعة الجزائر وبلاد القبائل الشرقية وشهدت السهول أكبر انتشار مع بعض الواحات⁽²⁾.

وإذا كانت البيّض هي نقطة انطلاق هذه الانتفاضة (الجنوب الغربي) فقد وصلت هذه المقاومة إلى المقاطعات الجزائرية الثلاث: الغرب، الوسط والشرق وهو ما هدّد الوجود الفرنسي مرّة أخرى بالجزائر، الشيء الذي جعل فرنسا تزج بأعداد كبيرة من قواتها للحيلولة دون وصول هذه المقاومة إلى الشمال وتهديد أهم المراكز الأوروبية فيها، وعليه فقد أدى التمرکز القوي للقوات الاستعمارية والقمع الشديد إلى هزم المقاومة عام 1865⁽³⁾.

والسؤال المطروح هو ما المقصود بالقمع الشديد الذي انتهجته فرنسا ضد المقاومة والذي أدى في نهاية المطاف إلى هزيمتها؟

إن ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864-1865 والتي سرعان ما عمّت جميع مقاطعات الجزائر الثلاث: غرب، وسط، شرق، والتي انتشرت في مناطق شاسعة جدا قد جندت لها فرنسا قوات عسكرية كبيرة بقيادة ضباط الجيش الإفريقي الذي اكتسب تجربة كبيرة في سحق الثورات وإبادة السكان وتسليط أقصى أنواع العقوبات على المنهزمين "الويل للمهزومين" *vea victis* كما عبّر عن ذلك شارل روبير أجبيرون عند حديثه عن العقوبات التي سلّطت على الجزائريين بعد ثورة 1871.

وعليه فقد شملت هذه العقوبات بعد الهزيمة ما يلي:

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، 1860-1900، الجزء 1، ص 186-189.
(2) الجيلالي صاري الكا رثة الديمغرافية 1867 - 1869، ترجمة عمر المعراجي، ص 268، منشورات A.N.E.P. الجزائر 2008.
(3) جيلالي صاري، نفس المرجع.

أ- **التخريب المكثف للموارد الحيوية:** ونقصد بذلك إفساد كل أنواع الاقتصاد المعيشي الزراعة والأشجار بما فيها النخيل وكذا المواشي، وهذا في العديد من المناطق في الشمال والجنوب. وهذا ما جعل الحاكم العام للجزائر يومئذ ماكماهون (1864-1870) يقول في إحدى رسائله للإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث: "لقد فقدت القبائل حوالي نصف ماشيتها"⁽¹⁾ وعليه فقد كان لعملية التخريب هذه أن أدى إلى تهديم الاقتصاد التقليدي والذي لم يعد يتحمل هزات جديدة⁽²⁾ (بعدما تعرض قبل ذلك لعمليات مماثلة).

ب- **خسائر بشرية كبيرة:** استخدمت فرنسا كامل قواها لقمع الانتفاضة وذلك من خلال التمشيط الذي قامت به "الطوابير الجهنمية" للجيش الفرنسي فمنطقة الفليطة وبني أوراغ (مركز وادي مينا ووادي رهيو) التي تعرضت طيلة سنة كاملة لطابورين بقيادة الجنرال روز Rose والعقيد لا باسيت Lapasset قد سُلبت قراها، ودُمّرت محاصيلها وأبيدت قطعانها والحصيلة كانت ثقيلة.

أما جبال العمور فقد تعرضت مرتين للهجوم المدمر للجنرال يوسف⁽³⁾ ونفس الشيء تعرضت له القبائل الشرقية (زواغة) التي تعرضت لحملة قوامها 20 ألف جندي والمناطق الواقعة بين التل والصحراء أي منطقة الهضاب العليا التي تعرضت هي الأخرى لظروف أكثر قساوة من جعل العديد من القبائل تفر من الطوابير الجهنمية تاركة حقولها وأكواخها، وعموما فإن فرنسا التي انتهجت "الفراغ" وهي العبارة التي تم تداولها في رسائل قادة الطوابير في الجنوب من سبدو إلى برج بو عريريج، قد أثارت فزعا جماعيا جعل سكان هذه المناطق يتوغلون في الجنوب الكبير خوفا من الانتقام⁽⁴⁾ ضف إلى ذلك أن فرنسا وبعد انتصارها وسحقها للمقاومة فقط قامت بتجميع القبائل في كانتونات على أراض قاحلة ليس فيها مراعي، كما أخذت رهائن من بين هؤلاء.. كل ذلك كانت آثاره وخيمة على هؤلاء المنهزمين الذين فقدوا أعداد كبيرة من

(1) Annie Rey Golzeiguer. Op cit. P305.

(2) Ibid.

(3) Ibid. P301.

(4) Ibid. P302.

شبابهم خلال الثورة إضافة إلى أولئك الذين قضوا بعد ذلك نظرا للتشريد والبرد والتنقل والجوع والإرهاق وقلة الغذاء والمرض...

أما في منطقة نتليلي فقد تعرض الشعانبة لمجزرة بعد مقاومتهم على يد الجنرال دو سونيس⁽¹⁾ de Sonis

ج- مصادرة الماشية:

قلنا سابقا أن الجنرال بيجو وإن غادر الجزائر عام 1847، إلا أن خلفاؤه واصلوا مسيرته ونهجه إلى غاية 1871، وعلى هذا الأساس فإن العقوبات التي سلّطت على المنهزمين قد مسّت أراضيهم، أموالهم، وحيواناتهم، التي تعتبر رأس مالهم خاصة في المناطق التي تسكنها القبائل الرحل أو شبه الرحل، وعليه فإن انتفاضة 1864-1865، قد مسّت منطقة الهضاب العليا والمناطق السهلية والصحراوية، وهذا ما جعل المستعمر يسلط أقصى العقوبات والتمثلة في مصادرة المواشي:

- 15000 رأس سلبت للعمامرة وأولاد صبار (منطقة وادي مينا)⁽²⁾.
- 7350 رأس للشعانبة (متليلي) و260 جمل و58 حمار، (جنوب الجزائر)⁽³⁾.
- 30000 رأس غنم و3000 جمل و15000 ثور (الحضنة)⁽⁴⁾.
- 500 ثور و4000 رأس غنم و300 حصان و9200 معز (بلاد القبائل قبيلة ريشية)⁽⁵⁾.
- 900000 رأس غنم و4000 حصان وجمال... بمنطقة البيض بالجنوب الوهراني⁽⁶⁾.

وما تجدر الإشارة ونحن بصدد التعرض إلى مصادرة الماشية بعد أن سحقت فرنسا انتفاضة 1846-1865 هو أننا أشرنا إلى عينة من العينات العشوائية في العديد من المناطق الجزائرية شرق، وسط، وغرب في حين أن العشرات من القبائل والمناطق

(1) Ibid. P 301.
 (2) Ibid. P301.
 (3) Ibid. P302.
 (4) Ibid. P306.
 (5) Ibid. P301.
 (6) Ibid.

الجزائرية تعرضت إلى نفس المصير حيث سلبت ثرواتها الحيوانية دون أن تشير إلى الأرقام نظرا لصعوبة جرد كل ذلك في هذا الباب، على أن نأخذ العبرة من هذه العينة والمتمثل في فداحة الخسائر التي مست الحيوانات سواء التي صودرت من طرف المنتصر أو تلك التي ماتت نتيجة الوباء أو تم القضاء عليها كما دلت على ذلك رسالة الجنرال دلييني général Dégigny : "عند العودة، مشينا على جثث قطعان هرار Harrar، الهواء ملوث، أكثر من 100000 حيوان يغطي الأرض..."⁽¹⁾.

وعليه فإن صحراء الجزائر الغربية قد تعرضت بعد عمليات السلب والنهب ومصادرة حيواناتها وقطع نخيلها وتلويث مياهها وفرارها جنوبا هروبا من القمع والانتقام فترات حالكة سوف تؤثر عليها في العقود القادمة.

د- الغرامات والضرائب:

أصدر الحاكم العام ماكماهون إلى جنرالاته بعد القضاء على انتفاضة 1864-1865، أوامر تقضي بتسليط عقوبات جماعية ضد الثائرين تمثلت في الغرامات والضرائب: "كونوا أشداء وسلطوا عليهم الضرائب الثقيلة التي سيحفظونها في ذاكراتهم سنوات عديدة، إن لم يتمكنوا من دفع الضرائب على التو، يؤخذ منهم رهائن حتى إتمام الدفع"⁽²⁾.

وبناء على ذلك، فقد أجبر المنهزمون في الوقت الذي كانوا فيه أحوج لتضميد الجراح على دفع نوعين من الضرائب وهي:

1- الغرامات amendes: وتكون مباشرة أو غير مباشرة وهي تسليط بدون إستثناء على القبائل الثائرة منها والمحايدة وحتى الوفية⁽³⁾، وهذا ما حدث لقبائل الظهرة التي أرسلت فقط بعض المكافحين لمساندة قبيلة الشيء الذي أدى إلى أنها "أرغمت على استقبال كتيبة جاءت لتجمع الضرائب لمدة فاقت ثلاثة أسابيع..."⁽⁴⁾. ونفس الشيء

(1) Ibid. P303.

(2) عن أرشيف فانسان ج 185، 27 مارس 1865، وردت في الجبالي صاري، الكارثة الديمغرافية، ص 275.

(3) Annie Rey Golzeiguer. Op.cit. P300.

(4) الجبالي صاري، نفس المرجع، ص 276.

بالنسبة لقبائل جبال الناظور (تيارت) وبلاد القبائل الشرقية وجبال العمور وأولاد نايل...

فمقاطعة وهران فرضت عليها 3.077.501.93 فرنكا إلى غاية سبتمبر 1865⁽¹⁾ أما مقاطعة الجزائر فقد فرضت عليها إلى غاية 30 مارس 1865، 412.339 فرنكا. إلا أن الملاحظ أنها دفعت أكثر من هذا المبلغ ما قيمته 414000 فرنكا⁽²⁾، (أي أنها دفعت 826.339 فرنكا) وعليه فإن مجموع الغرامات التي فرضت بعد الهزيمة عامي 1864-1865 هي 6.140.654 فرنكا⁽³⁾.

وعموما فإن القبائل الواقعة في المناطق المحتلة والمحمية بالعديد من الحاميات المكثفة هي القبائل الوحيدة التي نجت من هذا الثقل الاقتصادي⁽⁴⁾.

2- الضرائب: بالرغم من تعرض العديد من المناطق في الجزائر للدمار والخسائر الناتجة عن انتفاضة 1864-1865: قطع الأشجار، إتلاف المحاصيل، سلب ونهب الثروة الحيوانية، ناهيك عن الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية، فإن فرنسا لم تعف الجزائريين من دفع الضرائب بالرغم من إلحاحهم على طلب الإعفاء.

لقد بدأت السنة الفلاحية والفلاح الجزائري في أسوأ الظروف: خلو المخازن أو المطامير من الحبوب، تقلص القطعان، بعد محاصيل دون المتوسط ومبيعات مكثفة ومفروضة، ضف إلى ذلك نقص الأراضي المزروعة، وبالرغم من التعويضات التي قدّمها نابليون 3 عن الخسائر التي ألحقها الانتفاضة والتي قدرت بـ 2.168.226 فرنكا⁽⁵⁾ إضافة إلى المليون فرنك الذي تبرع به الإمبراطور عند زيارته للجزائر سنة 1865، فإن الملاحظ أن هذه التعويضات لم تمس إلا الأوروبيين والمعمرين وبعض

(1) Annie Rey Golzeiguer. Op.cit . P306.

(2) Ibid.

(3) Ibid. P307.

(4) Ibid. PP 300-301.

(5) Ibid.P 307.

"الأهالي" وموظفوا فرنسا من الجزائريين: الأعيان، الأشراف، والباشاغات والقياد والجنود⁽¹⁾.

هذه الضرائب إن أضيفت إلى الغرامات والخسائر المادية والحيوانية وكذا مصادرة الثروات والممتلكات سوف تزيد من درجة تفكير المجتمع الجزائري الذي بدأت أولى حلقاته منذ 05 جويلية 1830 وهاهي مستمرة وبوتيرة جد سريعة خلال عهد بيجو وخلفاؤه وخلال عهد الإمبراطور الثانية 1852-1870.

إلا أن عملية التفكير هذه لم تتوقف عند هذا الحد، بل امتدت إلى:

3- مصادرة الأراضي:

لقد ظلت فرنسا متمسكة بمصادرة الأراضي وخاصة بعد سحق الثورات، أو في إطار المنفعة العامة التي من خلالها استطاعت أن تبسط يدها على مساحات شاسعة من الأراضي.

أما بخصوص انتفاضة 1864-1865، فإن الذي حدث بعد سحقها هو أن مساحات شاسعة سوف تصدر أو تحجز وهذا ما حدث لقبائل فليطة وبني أوراغ في منطقة وادي مينا ووادي رهيو وأراضي زموره وسيدي بلعباس ومعسكر وخاصة أولاد سيدي الشيخ وجنوب مقاطعة الجزائر وبعض الواحات⁽²⁾.

وقد كان ذلك بمثابة ضربة للمجتمع الجزائري وزيارة تفكيكه الاجتماعي والاقتصادي وقد كان ذلك إيذانا بتفكيك المجتمع التقليدي الجزائري.

إن مجاعة 1867-1869 التي عرفت الجزائر والتي تلاعبت فرنسا بأعدادها وفرضت عليها تعتيما حتى لا تفتضح سياساتها بالجزائر، قد بلغت بحسب أرشيف أكس أن بروفانس: 500 ألف ضحية في مجموع الجزائر⁽³⁾ علما أن هذا الرقم وإن أعطانا فكرة عن حجم الخسائر البشرية إلا أنه يظل ناقصا، ذلك أنه لا يأخذ بعين

(1) جيلالي صاري، ص 278.

(2) نفس المرجع، ص 279.

(3) نفس المرجع، ص 399-401.

الاعتبار سوى التجمعات السكانية الحضرية وبعض المراكز الاستيطانية، وأن تسجيل الولادات والوفيات كان ضعيفا بصفة عامة.

وعليه فإن التقييم الأدنى يصل بسهولة إلى 800 ألف وفاة وهي على النحو التالي:

المقاطعات	المجموع	النسب المئوية %
الوسط	200.000	26.9 %
الشرق	220.000	20 %
الغرب	400.000	50 %
المجموع	820.000	32.3 %

ملاحظة: الأمر يتعلق هنا بالمعدل الأدنى والحوصلة المتوسطة لا تبتعد كثيرا عن مليون ضحية⁽¹⁾.

كما أن أسباب هذه المجاعة الرهيبة لا تتمثل فقط في الكوارث الطبيعية التي عرفتھا الجزائر قبل و أثناء هذه الفترة وإنما تعود أسبابها إلى ثورة 1864-1865 وما تلاها من حملة قمع وسلب ونهب وتدمير عرفتھا المناطق الثائرة وما تمخض عن عملية سحق هذه الثورة من فرض غرامات وضرائب ومصادرة للأراضي يضاف إلى ذلك:

- حشر السكان وغلق العديد من مداخل الغابات التي تعود "الأهالي" على اتخاذها مراعى صيفية ومناطق زراعة كثيفة.
- امتداد أساليب الاقتصاد القائم على مقاييس الربح والتسويق على حساب الاقتصاد التقليدي.

- توسع المساحات المحروقة لتشتمل قسما من الأراضي الرعوية (تهديد للقطعان).
- التخلي عن أسلوب المناوبة الزراعية لصالح الزراعة المكررة في نفس الحقل بعدما كانت الأرض تزرع سنة وتترك للرعى سنة ثانية.

(1) نفس المرجع، ص 180.

- تطور الاقتصاد النقدي الرأسمالي خاصة بعد شق الطرقات وبناء الموانئ في عهد الإمبراطورية الثانية 1852 - 1870. و هذا ما دفع الجزائريين إلى بيع مخزون قمحهم خاصة بعد ارتفاع أسعاره في الفترة الممتدة من 1852-1858.

- وقوع العرب ضحايا الغبن من قبيل الوسطاء التجاريين مما أوقعهم في شرك الحاجة إلى المال، وهذا ما جعل ضباط المكاتب العربية - واريبي - Warnier يؤكدون على أن "البؤس السائد في المجتمعات القبلية وثيق الصلة بمؤسساتنا وأسواقنا وطرق تعاملنا".⁽¹⁾

- تطوّر الاقتراض الربوي في الجزائر وصنوف المضاربة الاستهلاكية وتزايد الحاجيات خاصة بعدما أصبح المزارع الجزائري يبيع فائضه للحبوب دون الاحتفاظ بشيء منه للسنوات العجاف، وبالتالي مصادرة أراضي العاجزين عن التسديد، وهذا ما جعل الجنرال لاكريتال Lacreteille يقول: " يجب أن تقتلوا الاقتراض الربوي أو يموت الشعب العربي، ينبغي عليكم أن تختاروا "⁽²⁾.

- تخلي الخماسين عن الملاك العرب بتشجيع من السلطات الفرنسية منذ 1858 وخروجهم من قبائلهم بأعداد كبيرة ليصبحوا بذلك معزولين عن المجتمع خلال سنوات المجاعة⁽³⁾ كما كان لانتقالهم نحو المستثمرات الأوروبية في اضطراب الإنتاج ومنه حلول المجاعة الكبيرة 1867-1868.⁽⁴⁾

- تراجع الصناعة التقليدية أمام المصنوعات الأوروبية وهذا ما أدى إلى اندثار الحرف التقليدية اندثارا كليا في حدود سنة 1870 (إلا في تلمسان، وقسنطينة، وفي بعض العروش القبائلية)، وبالتالي انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن⁽⁵⁾.

- موت التجارة الخارجية التي كانت تقوم بها القوافل عبر الحدود في سنة 1870 و تطور التجارة الداخلية التي ظلت حakra على الأوروبيين واليهود...

(1) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق ذكره، ص676.

(2) نفس المرجع، ص 677 - 678.

(3) نفس المرجع، ص 680 - 681.

(4) نفس المرجع، ص 76.

(5) نفس المرجع، ص683.

إن الأسباب السالفة الذكر: الكوارث الطبيعية، انتفاضة 1864 - 1865 وعمليات القمع والعقاب الجماعي ومصادرة الأرض التي تبعتها يضاف إليها التطور الاقتصادي النقدي الرأسمالي وتفكك المجتمع الجزائري من خلال تفكيك بنيته الاجتماعية والاقتصادية، كل ذلك سوف يجعل الجزائر تواجه في الفترة الممتدة من 1865-1869 أزمة أشد وأقسى، لم يسبق أن عرفت قبل ذلك.

وأخيرا فإن المجاعة التي عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من 1867-1869 لا يمكن فهمها إلا بوضعها في إطارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتغيير الجذري الذي عرفه المجتمع الجزائري في بنيته الاجتماعية والاقتصادية التي عرفت تغييرا جذريا مع بداية الاحتلال الفرنسي 1830 وسعيه لاستعمار البلاد وتغيير معادلتها الاجتماعية والاقتصادية وذلك عن طريق الحرب الشاملة وحرب الإبادة وسياسة الأرض المحروقة التي من خلالها وضعت فرنسا يدها على مرتكزات المجتمع الجزائري الاقتصادية بعد تفكيك بنيته الاجتماعية وهي:

الأرض، الثروة الحيوانية، وقد كان الهدف من خلال ذلك هو تهيئة الأجواء لتغيير المعادلة البشرية أو الديمغرافية والمتمثلة في إحلال المستوطنين مكان أولئك المنبوذين والمطرودين من أراضيهم وممتلكاتهم ليصبحوا خمّاسين عند المستوطنين أو يعيشون في الصحراء أو على أطرافها أو في أحسن الأحوال في الجبال في حين سوف تذهب الأراضي الخصبة في المناطق الشمالية: التل والساحل في أيدي قلة قليلة وهي فئة المستوطنين.

المبحث الثالث- الهجرة الجزائرية نحو الخارج 1830-1871:

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1871 انقلابا اجتماعيا، سوف يؤثر عليها ديمغرافيا واقتصاديا وسياسيا، وذلك نتيجة للتغيير الجذري الذي عرفته بعد احتلالها ابتداء من 1830 وما تبعه من عمليات الاستيطان التي سعت فرنسا لتجسيدها منذ السنوات الأولى لها في الجزائر.

وعلى هذا الأساس، فقد عرفت الجزائر هجرة العديد من العائلات التي رفضت أن تعيش تحت حكم الكافر ولا سيما في المدن والأرياف التي استولى عليها الفرنسيون.

على أن اهتماماتنا سوف يتركز في هذا الباب على الهجرة الخارجية أي تلك الحركة السكانية التي انتقلت من الجزائر نحو البلدان الخارجية، وذلك تمييزا لها عن الهجرة الداخلية التي تمت منذ اللحظة الأولى من احتلال الجزائر في 05 جويلية 1830.

فالعديد من العائلات الجزائرية سوف تترك المدن التي استولت عليها فرنسا خاصة في السنوات الأولى من الاحتلال كالجزائر، وهران، أرزيو، مستغانم، عنابة، بجاية... على أن الهجرة الأولى كانت داخلية، "فقد تفرق السكان في البداية خارج المدن انتظارا لما ستسفر عنه الحرب، ولجأ آخرون إلى المدن والمراكز التي سيطر عليها الأمير عبد القادر، ولم يهاجر فعلا خارج الحدود إلا عدد محدود... إلى المغرب وتونس، ومن المؤكد أنه لم يهاجر منهم أحد إلى أمريكا أو حتى إلى فرنسا عندئذ"⁽¹⁾.

إن الذي يعيننا في هذا المقام ليست الهجرة الداخلية، لأنها وإن كانت قد أحدثت انقلابا اجتماعيا واقتصاديا وخاصة في السنوات الأولى للاحتلال، إلا أن هذا الانقلاب لم يكن بنفس الشكل الذي أحدثته الهجرة الخارجية.

على أنه تجدر الملاحظة هنا أن هجرة الجزائريين التي نتحدث عنها لا تشتمل فقط على أبناء البلاد الأصليين وإنما تشتمل كذلك آلاف العثمانيين الذين أجبروا على مغادرة الجزائر بعدما ضمن لهم الجنرال دو بورمون حقوقهم وفقا لما جاء في البند الرابع من معاهدة 05 جويلية 1830، حيث طُرد هؤلاء من الجزائر ووضعوا في سفن وتبعهم أبناؤهم وأقاربهم في حالات يرثى لها.

1- أسبابها:

للهجرة نحو الخارج العديد من الأسباب والدوافع يمكن إجمالها في الأسباب الدينية، الاقتصادية، السياسة، إضافة إلى الكوارث الطبيعية والحروب والأزمات...

(1) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ص193، دار المغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2005.

والذي يعنينا في هذا المقام هو أن جميع هذه الأسباب قد توفرت عناصرها بالجزائر بعد 1830 وازدادت حدّتها لتبلغ أوجها عام 1871، حيث كان لهذه الأسباب دفعا قويا في بروز ظاهرة الهجرة نحو الخارج لأعداد كبيرة من الجزائريين نتيجة للحيف الذي عرفته الجزائر والمتمثل أساسا فيما يلي:

أ- الأسباب الدينية:

لقد اختار العديد من الجزائريين الذين هالهم سقوط بلادهم في يد "الكفار" وخوفهم على أنفسهم وأبنائهم وعلى عقيدتهم، أن يغادروا الجزائر نحو الخارج، وخاصة أولئك الذين كانوا يملكون الإمكانات المادية والمالية: أصحاب العقارات، التجار...

"أولهم العلم أولهم إمكانات الاستقبال"⁽¹⁾

وهذا ما تحدّث عنه العديد من الجهات الفرنسية وأشارت له تقارير المكاتب العربية وتقارير الحكام العامّون في الجزائر، حيث أنهم تحدّثوا عن هجرة المرابطون خارج الجزائر وأرجعوا ذلك إلى تعصبهم الديني، لأن هؤلاء المرابطون حسب هذه التقارير استخدموا العامل الديني لتشجيع "الأهالي" للهجرة " نظرا لاستحالة تعايش جنسين، ديانتين، وهو ما يفسر النفور الطبيعي للأهالي عن الأوروبيين"⁽²⁾ بحسب تقرير الحاكم العام للجزائر إلى وزير الجزائر والمستعمرات شاسلوب لوبا - Laubat Chasseloup عام 1840.

ثم إن فرنسا قد شجعت الهجرة نحو الخارج لما فرضت سيطرتها على الجزائر وخاصة إذا كان طالب رخصة الخروج من العائلات المصنفة عند فرنسا بأنها "متعصبة" لأن العائلات المتعصبة والمرابطون كانوا أكثر عدوانية اتجاه الوجود الفرنسي بالجزائر، وهذا ما تفتنت له فرنسا ولم تسع إلى منعه أو الحيلولة دون إتمامه⁽³⁾.

(1) نفس المرجع.

(2) kamel kateb. Op.cit. P56.

(3) Ibid. P57.

ومما زاد في دفع عجلة الهجرة نحو الخارج هو تذكر فرنسا لعهودها التي وعدت بها الجزائريين إثر المعاهدة التي وقعتها مع الداي في 05 جويلية 1830، حيث تعهدت بحرية الممارسة الدينية⁽¹⁾، إلا أن السياسة التي انتهجها بعد ذلك دلت بما لا يرقى إليه الشك أنها لا تحترم تعهداتها، بل إن الجزائر سوف تشهد، هجمة صليبية لا يمكن فهمها بمعزل عن الموروث الثقافي والديني والتاريخي الذي ميّز العلاقات الأوروبية - الإسلامية منذ ظهور الإسلام وانتشاره الكبير في آسيا، إفريقيا، وأوروبا، وهذا ما جعل سكرتير بيجو يعترف بالحق الصليبي على الإسلام وعلى نوايا حكومته في استئصاله من مقومات الأمة عندما قال: " فإن أيام الإسلام الأخيرة قد جاءت ولم يكن في الجزائر كلها، بعد عشرين عاما من إله غير المسيح ".⁽²⁾

إن انتهاك فرنسا لمعاهدة 05 جويلية 1830، واعتدائها على المقدسات الإسلامية والمتمثلة أساسا في المساجد، الزوايا، الأضرحة، ... وذلك من خلال تحويلها إلى مؤسسات ومكاتب وشركات أو تعرضها للتهديم أو تحويلها إلى كنائس، قد مس المسلمين في الصميم خاصة بعدما تم الاعتداء على المقابر التي خربت بدعوى مد الطرق، وهذا ما جعل القسيس بلاكسيلي يقول أن المنظر كان يهز المشاعر، حتى مشاعر بعض الفرنسيين المشاهدين⁽³⁾.

بل إن حمدان خوجة قد اتهم فرنسا بالمتاجرة بعظام الموتى مستعينا برأي خبراء (صيدلي وطبيب) في استخدام عظام الموتى في صناعة فحم حيواني charbon animal⁽⁴⁾.

وبالإضافة إلى المساجد، الزوايا والأضرحة... فقد وضعت السلطات الاستعمارية يدها على الأوقاف الإسلامية التي لعبت دورا في تحقيق التكافل الاجتماعي ونشر

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المجلد 4، ص 69، ديوان المطبوعات، الجامعية، الجزائر 2010.

(2) بسام العسلي، عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعد الثورة الجزائرية، ص 41، دار النفائس، بيروت، ط 2، 1982.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج 1، ص 86.

(4) حمدان خوجة، المرأة، الوثيقة رقم 12 ورقم 13، ص 369-374.

التعليم وإيواء العجزة ... كل ذلك ساهم في دفع أعداد كثيرة من العائلات والأفراد على مغادرة الجزائر نحو الخارج.

ب- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

لقد كان لتغيير المعادلة الاقتصادية في الجزائر والمتمثلة في القضاء على الصناعة التقليدية أمام الصناعة الأوروبية الحديثة أن أدى ذلك إلى انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن ضف إلى ذلك امتداد الأسالوب الاقتصادي القائم على مقاييس الربح والتسويق على حساب الاقتصاد التقليدي وتطور الاقتصاد النقدي الرأسمالي في الجزائر على يد رؤوس أموال الشركات الكبرى وموت التجارة الخارجية التي كانت تقوم بها القوافل عبر الحدود⁽¹⁾ ... ضف إلى ذلك استيلاء فرنسا على الأوقاف باعتبارها عقبة تقف في وجه المشروع الفرنسي في الجزائر، وهذا ما سوف يؤدي إلى حرمان قطاع واسع من المجتمع الجزائري من الاستفادة من الأوقاف والمؤسسات الخيرية التي كانت تنشط كما رأينا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، إضافة إلى العملية المنهجية التي قامت بها فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر عامة ومنذ عزمها على البقاء فيها رسميا عام 1834 على مصادرة الأراضي وحجزها وذلك بعد عملية القضاء على المقاومات والثورات التي هزّت أركانها في العديد من المناطق وعلى امتداد مرحلة 1830-1871، حيث جردت فرنسا بذلك عشرات القبائل والعائلات من ممتلكاتهم لترمي بهم في عالم المجهول وهو ما حدا بالكثير منهم إلى بيع أراضيهم وممتلكاتهم بأبخس الأثمان هروبا من جحيم فرنسا ومن "الفراغ" الذي أحدثته.

كما أن فرنسا لجأت كما رأينا إلى فرض الغرامات والضرائب الحربية على المنهزمين بعد القضاء على ثوراتهم وكذلك مصادرة أملاكهم وقطع أشجارهم....

بل أكثر من ذلك فإنها قامت بتفكيك بنية المجتمع الجزائري وضرب تنظيمه القائم يومئذ ألا وهو التنظيم القبلي وذلك من خلال تفكيك القبيلة إلى أعراش ومن ثم إلى دوائر وعائلات وتقسيم الممتلكات الجماعية (أراضي العرش) بين الدوائر والعائلات لتتحول بذلك إلى ملكيات فردية ومن ثم تشجيع الخمّاس على ترك الفلاح الجزائري

(1) شارل روبيير أجرون، ص 676-683.

والعمل في المستثمرات الأوروبية وهو ما سوف يؤدي فيما بعد إلى المجاعة الرهيبة التي عرفت الجزائر بين 1867-1869.

كل هذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الأسباب الدينية والأسباب السياسية... سوف تُعجّل برحيل العديد من العائلات من الجزائر هروبا من المصادرة والحجز والسلب والنهب وحرق المحاصيل والتجويع... حيث أن العائلات التي استطاعت أن تتحسب لذلك قامت ببيع ممتلكاتها بأسعار زهيدة المهم أنها سوف تبحث عن سلامتها وسلامة أبنائها في الخارج.

ج- الاسباب العسكرية والأمنية:

لقد خاضت فرنسا حربا مفتوحة ضد الجزائر وشعبها، وذلك من خلال إطلاق يدها لجيش إفريقيا بقيادة عتاة الاستعماريين: فالي، كلوزيل، بيجو، راندون، ماكماهون.... الذي لم يترك أي وسيلة لإخضاع الجزائريين إلا واتبعتها.

وعلى هذا الأساس فقد طبّقت سياسة الأرض المحروقة وحرب الإبادة أو الحرب الشاملة ضد الجزائريين وذلك من خلال: الغزوات التي شنتها الطواوير الجهنمية في الجزائر طولا وعرضا حيث أنها استطاعت أن تلحق خسائر فادحة بالجزائريين في أرواحهم (الإبادة، التقتيل الجماعي) وممتلكاتهم: حرق محاصيلهم الزراعية، سلب ونهب ممتلكاتهم (الحيوانات، الحلي، الأموال...) قطع الأشجار والقضاء على مخزونهم من الحبوب ... مما جعل الجزائر منذ 1830 عامة وبعد تجدد الحرب بين فرنسا والأمير عبد القادر عام 1839 وبالأخص بعد مجيء بيجو كحاكم عام على الجزائر عام 1841-1847 ومن جاء بعده لأنهم في نهاية المطاف تلامذته وخلفاؤه، كل هذا جعل الجزائر من 1830 إلى 1871 مسرحا لأعنف المعارك والثورات في الجزائر كلها من أقصى غربها إلى أقصى شرقها ومن شمالها إلى جنوبها وهذا ما أثر على السكان سواء الثائرين أو المحايدين بل في بعض الأحيان حتى الأوفياء لفرنسا الذين ستطالهم آلة القمع الفرنسية عندما استطاعت أن تقضي على هذا الثورات.

وهذا ما سوف يجعل الجزائر في الفترة 1830-1871 غير آمنة على الأرواح والممتلكات، نظرا لحجم الخسائر البشرية والمادية الكبرى التي عانى منها الشعب الجزائري.

أمام هذه المتغيرات: فإن العديد ممن كانت لهم إمكانيات مادية، فرُّوا من جحيم ما كانت تعانيه الجزائر، بل إن العديد من العائلات وخاصة تلك التي كانت قريبة من الحدود استطاعت أن تنجو بنفسها من هول المعارك والانتقام الذي طبقتَه فرنسا حتى وإن لم تكن لها إمكانيات مادية شأن العديد من القبائل التي حاربت إلى جانب الأمير عبد القادر كقبيلة بني عامر أو تلك التي حاربت إلى جانب أحمد باي، الحراكمة وتلك التي ثارت على فرنسا بعد ذلك خلال ثورات 1864 و 1865 والتي عرفت تاريخيا باسم ثورات أولاد سيدي الشيخ، حيث أن هول المعارك واشتداد القمع الذي مارسته فرنسا ضد حلفاء الأمير عبد القادر وأحمد باي وأولاد سيدي الشيخ جعلت العديد منهم يلجأون إلى المغرب وتونس فرارا من جحيم العمليات العسكرية ونفس الشيء ينطبق على ثورة 1871 والتي كان الانتقام خلالها و بعدها شديدا في حق المنهزمين: مصادرة الأراضي فرض غرامات وضرائب حربية، تهجير، محاكمات...

وعموما فإن أسباب ودوافع الهجرة الجزائرية نحو الخارج عديدة ومتنوعة كلها ساهمت في خروج أعداد كبيرة من العائلات والأفراد وفي بعض الأحيان قبائل بكاملها (قبيلة بني عامر في الغرب)من الجزائر إلى المغرب وتونس خاصة، ونحن ربما لا نستطيع إحصاء عدد الذين هاجروا خلال هذه الفترة 1830-1871 نظرا لقلة الوثائق والشهادات والأدلة، إلا أنه يمكننا أن نحدد ملامح هؤلاء المهاجرين على النحو التالي:

- العائلات الغنية التي كانت تملك أراضي وعقارات وتجارة في المدن الكبرى.
- العلماء والمرابطون الذين رفضوا أن يعيشوا تحت حكم الكفار أو أن يجاوروهم.
- الفارون من جحيم المعارك التي دارت رحاها بين الجيش الفرنسي (جيش إفريقيا) والمجاهدون الجزائريون منذ أول مواجهة في جوان 1830 (نزول سيدي فرج) إلى ثورة 1871، وخاصة حلفاء القادة الكبار: عبد القادر، أحمد باي، بوبغلة، بومعزة.... حيث أن فرنسا ركزت على الحلفاء بهدف إضعاف القادة الكبار.

- المهجّرون الذي رأّت فيهم فرنسا خطرا على وجودها في الجزائر وقد شمل الأعيان والقادة والسياسيين على مغادرة بلادهم، وقد كان المشرق والدولة العثمانية هي المناطق الأكثر استقطابا لهؤلاء: الباي مصطفى بومرزاق، المفتي ابن العنابي ومصطفى الكبابي، حمدان خوجة وحمدان بن أمين السكة⁽¹⁾...

- الفارّون من القوانين الاستثنائية: قانون الأهالي، السيناتونس - كونسلت...

والسؤال المطروح هو: ما موقف فرنسا من هذه الهجرة؟

بالرغم من تراجع عدد سكان الجزائر من 3 مليون نسمة (بوتان) سنة 1830 وهو ما أكده وأقرّه كزافي ياكونو X.Yacono في دراسته عن تقدير سكان الجزائر في 1830⁽²⁾ إلى 2.1 مليون نسمة في أول إحصاء رسمي عام 1872⁽³⁾ رغم تحفظنا من هذا الرقم الذي لا ينطوي على الحقيقة كلها انطلاقا من العدد الذي قدمه حمدان خوجة: 10 مليون نسمة وانطلاقا من الأعداد الهائلة من الجزائريين الذين تمّت إبادتهم من جراء العمليات العسكرية الطويلة التي قامت بها الطواير الجهنمية (وقد رأينا شهادات من أهم الفاعلين وعلى رأسهم: دو مونتانيك، سانت - آرنو، بيجو، يوسف...).

إذا فبالرغم من تراجع عدد سكان الجزائر فإن فرنسا لم تحرّك ساكن للحيلولة دون ذلك، بل إننا نراها في الكثير من هذه الهجرات المتتالية عند اشتداد الثورات وعمليات القمع، رأينا فرنسا كيف سهّلت عملية الهجرة وسكتت عنها، بل إنها أمرت قادتها العسكريين وحكامها العامين بتسهيل هجرة أولئك الذين يكتّون لها عداوة كبيرة نظرا لتعصبهم (المرابطون) من خلال رسالة وزير الجزائر والمستعمرات المؤرخة في 30 أبريل 1830 والتي يأمر فيها جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر أن يرخصوا للجزائريين بالهجرة إذا ما طلبوا ذلك⁽⁴⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج4، ص193-194.

(2). X.Yacono : Peut-on évaluer la population de l'Algérie en 1830. Revue Africaine n° 98 année 1954. PP 277 - 307.

(3) kamel kateb. Op.cit . P30.

(4) رسالة وزير الجزائر والمستعمرات الموجهة للحاكم العام للجزائر في 1860/04/23 انظر كمال كاتب ، ص 57.

والسبب الذي دفع فرنسا لتسهيل هجرة هؤلاء (المتعصبون والمرابطون) هو التخلص من هؤلاء باعتبارهم أكثر الشرائح عدوانية اتجاه فرنسا، وثانياً لأن خروجهم يعني توفير مساحات أرضية صالحة للزراعة دون مقابل وهذا ما كانت فرنسا تشجع عليه لأن هدفها كان تشجيع هجرة الأوروبيين نحو الجزائر والذين سيشكلون بعد ذلك فئة المستوطنين الذين استنزفوا الجزائر اقتصادياً وسخروها لخدمة مصالحهم وعاملوا أهلها على أنهم خدم وحشم و استغلوا الجزائريين على أساس الخمس (خماسين).

إن فرنسا كانت بحاجة إلى المزيد من الأراضي في الجزائر لاستيعاب تدفق المهاجرين الوافدين نحو الجزائر، وبالرغم من إجراءات المصادرة والحجز التي مسّت الملايين من الهكتارات منذ 1830، فإن فرنسا ظلت بحاجة إلى المزيد من الأراضي، وعليه فقد شجعت عملية هجرة الجزائريين والتزمت الصمت اتجاهها لما كانت تأتيها التقارير التي تتحدث عن ذلك لأنه في نظرها عملٌ تستطيع من خلاله أن توفر أراض للمستوطنين: "... نحن بحاجة إلى أراضي لإنجاح عملية الاستيطان، وعليه علينا أن نفرح لما نرى الأهالي يغادرون ويتركون لنا المكان.... وأن الأراضي التي تخليها (العائلات المهاجرة) سوف توزع على المستوطنين"⁽¹⁾.

إن هجرة الجزائريين التي نحن بصدد الحديث عنها، هي الهجرة التي أصبحت في مرحلة معينة مرخصة لأسباب اقتصادية هدفها الحصول على أراض وتوزيعها على المستوطنين أو لأسباب أمنية للتخلص من المتعصبين المناوئين للسياسة الفرنسية في الجزائر.

أما الهجرة السرية التي باشرها الجزائريون فرارا من الظلم والاضطهاد والقوانين الاستثنائية والتي لم تعلم بها فرنسا أو لم تستطع أن تمنعها، فهذه الهجرة (السرية) إذا ما أضيفت إلى الهجرة العلنية والرسمية والمرخص بها، إضافة إلى الهجرة التي تمت في السنوات الأولى من الاحتلال 1830-1847 (تاريخ مقاومة الأمير عبد القادر) كل هذه الهجرات سوف تزيد في متاعب ومشاكل الجزائر الديمغرافية : انخفاض عدد السكان، وفي انقراض الصناعة التقليدية، واختفاء العشرات منها في الوقت الذي ظلت نشيطة

(1) kamel kateb. Op.cit. P57.

في تونس والمغرب الأقصى، ضف إلى ذلك خروج عائلات غنية ومتعلمة وخروج علماء كان بالإمكان أن تستفيد منهم الجزائر اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.

أما البلدان التي هاجر إليها الجزائريون فقد كان المغرب وتونس أكثر المناطق جذبا لها ثم بقية بلاد المشرق العربي وعلى رأسها سوريا، بعد أن توجه الأمير عبد القادر إليها بعد إطلاق سراحه عام 1852.

البحث الرابع- تدفق المستوطنين ليحلوا محل الجزائريين:

في الوقت الذي كانت فيه أعداد الجزائريين تتراجع تراجعاً خطيراً بفعل الإبادة التي تعرض لها الشعب من خلال العمليات العسكرية: الأرض المحروقة، التقتيل الجماعي، حرق المحاصيل، المجاعات، الأوبئة...

وفي الوقت الذي دُفع فيه الجزائريون - لأغراض استيطانية - نحو الهجرة الداخلية أو الخارجية وبتشجيع من السلطات الاستعمارية أو سكوتها وإقرارها لذلك، فقد كانت فرنسا في الحقيقة تصنع "الفراغ" والذي من خلاله سوف تملأه بشتات المستوطنين وشذاذ الآفاق الذين استطاعت عبر العديد من الإغراءات أن تستقطبهم نحو الجزائر.

إن فرنسا وإن روجت لنظرية أنها لم تكن تعرف ماذا تفعل بالجزائر بعد احتلالها عام 1830، وإنها ظلت مترددة إلى غاية 22 جويلية 1834 عندما صدر المرسوم الملكي والقاضي بالاحتفاظ "بممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا" فإنها في حقيقة الأمر كانت على عكس ذلك. إذ كانت مصممة منذ الاحتلال أن تتخذ من الجزائر مستعمرة دائمة لها في شمال إفريقيا لأن الهدف كان التوسع بعد ذلك نحو تونس والمغرب ومنه نحو إفريقيا السوداء، فالجزائر هي بوابة فرنسا نحو إفريقيا.

وبناء على ما سبق، فقد سعت فرنسا إلى تغيير المعادلة الديمغرافية في الجزائر كمقدمة لتغيير المعادلة الاقتصادية والسياسية وهذا ما حرص الجنرال بيجو على تجسيده منذ أن عُيّن حاكماً عاماً للجزائر 1841-1847.

بالإضافة إلى الجيش الفرنسي الذي كان عدده يتراوح ما بين ثمانين ومائة ألف نسمة، فقد تقاطر على الجزائر أعدادا كبيرة من الأوروبيين من كل حذب وصوب

والذين سوف يعرفون باسم الكولون، أو المعمرين، أو المستوطنين، حيث قدم هؤلاء إلى الجزائر بأعداد قليلة في بداية الاحتلال نظرا للظروف الأمنية والعسكرية التي كانت تعرفها الجزائر، فقد كانت غير آمنة بالنسبة لهؤلاء، بل إن بعضهم ذهب إلى حدّ أن استعمار الجزائر لم يكن مطروحا في السنوات الأولى من الاحتلال. وأنه لم يكن جزء من المخططات الحكومية في الساعات الأولى للاحتلال، وهو ما دفع دوفيفي Duvivier أن ينصح بأن يتحدد الاحتلال بالمناطق الساحلية فقط وأن يحذر من متيجة باعتبارها أرضا موبوءة ومعدية infecte وهو ما جعل الحاكم العام بيرتيزان (1831/02/20 إلى غاية 1831/12/06) يحذر هو الآخر من متيجة باعتبارها بالوعة كبيرة سوف تكون مقبرة لكل من يريد استغلالها وأن أي إقامة غير ممكنة ما عدا في الساحل⁽¹⁾.

ونحن إذ نشكك في عفوية هذه التصريحات بل ونرفضها، اعتمادا على مصادر تاريخية أخرى أكثر حيادية، تحدثت عن الجزائر، باعتبارها منطقة خصبة، هوائها نقي وإنتاجها وفير يغطي حاجيات المجتمع الجزائري ويزيد، فوليام شالر تحدث في مذكراته عن مناخ الجزائر "المعتدل المريح" وتربته التي اشتهرت بالخصوبة والمشبعة بالنيترات⁽²⁾ أما سهل متيجة الذي نصح دوفيفي وبيرتيزان بتجنّبه نظرا لخطره على الصحة وكثرة مستنقعاته فإنه حسب وليام شالر: "إن سهول متيجة التي يتصل طرفها بالمدينة، هي على الأرجح أجمل امتداد للسهول على وجه الكرة الأرضية، سواء نظرنا إليها من زاوية اعتدال المناخ، أو لجمال موقعها. وهذه السهول تمتد على مائة ألف ميل مربع، وتحتوي على عدد لا يحصى من الينابيع التي تنزل من الجبال المجاورة، وتسقيها بمياهها، إنها تستطيع أن توفر الغذاء لعدد من السكان أكبر مما تستطيع أن تعوله أية بقعة مماثلة على وجه الأرض"⁽³⁾.

(1) E.F. Gautier. L'évolution de l'Algérie 1830 à 1930. Publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie. Strasbourg. France 2003. P14.

(2) وليام شالر، مذكرات وليام شالر، ص 28-29.

(3) وليام شالر، نفس المرجع، ص 106.

إن عملية تدفق المستوطنين على الجزائر تزامنت مع الانتصارات العسكرية التي حققتها فرنسا في الميدان، فكلما انتصرت فرنسا عسكريا كلما نتج عن ذلك توافداً لهؤلاء على الجزائر، بهدف تغيير ملامحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. فقد ظلت عملية تدفق المستوطنين على الجزائر متواصلة وعلى فترات وحسب الرغبة في المغامرة وطلب العيش والمغريات التي تعرضها عليهم حكومة الاحتلال⁽¹⁾. إلا أن تعدادهم سوف يعرف انتظاماً ابتداءً من 1856 في المدن والمراكز الاستيطانية⁽²⁾.

ليبلغ أوجه بعد القضاء على ثورة 1871 حيث بلغ عددهم 280 ألف مستوطن⁽³⁾.

1- مستعمرة استيطان في نمو مطرد :

أوصت اللجنة الخاصة التي عينها الملك لويس فيليب في 07 جويلية 1833 بفتح الأبواب أمام هجرة الأوروبيين نحو الجزائر بهدف تغيير المعادلة الديمغرافية وتحقيق التطور الاقتصادي التي تخدم المشروع الاستعماري:

"إن نظام الطرد العنيف للأهالي، والاحتلال الواضح والبسيط للإقليم، والاستبدال الحالي والفوري للسكان الأوروبيين بتلك التي كانت موجودة، قد طرحت بجدية... لا أشك إطلاقاً أنه لكي يكون معمرين أكثر في المستعمرة حتى تشهد تطورا مقبولا، فإنه يتوجب فتح الأبواب أمام كل الأجانب الألمان، السويسريون... هم أولئك الذين نتمنى أن نراهم يأتون إلى ممتلكاتنا في إفريقيا."⁽⁴⁾

ذلك أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة وبالاختلاف في وتيرة التشجيع، إلا أنها كلها كانت مقتنعة بأن النشاط الاستيطاني من شأنه أن يعطي للجزائر حالة خاصة مقارنة بالمستعمرات الأخرى، وهذا ما تجلّى من خلال وصول أعدادا كبيرة من الأوروبيين: فرنسيون، إسبان، إيطاليون، مالطيون، ألمان الخ.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، 1860-1900، ص413.

(2) Kamel Kateb. Op.cit. P27.

(3) Ibid.

(4) Ibid. P28.

السكان الأوروبيون في الجزائر بين 1831 - 1855

السنة	مجموع السكان	السنة	مجموع السكان
1831	3228	1843	59.186
1832	4856	1844	75.420
1833	7812	1845	95.321
1834	9750	1846	109.400
1835	11221	1847	103.863
1836	14561	1848	115.101
1837	16770	1849	112.607
1838	20078	1850	125.963
1839	25000	1851	131.283
1840	27865	1852	132.708
1841	37374	1853	142.379
1842	44531	1854	151.172
		1855	163.950

المصدر:

Le peuple algérien, essais de démographie algérienne.

V.Démontes Alger 1906, p31.

والشيء الملاحظ من خلال قراءة هذا الجدول هو:

- أن عملية الاستيطان كانت في البدء مبادرات فردية، استغل المستوطنون الأوائل الأماكن المفتوحة على يد الجيش الفرنسي ليستقروا فيها، وعليه فقد كان معظمهم في أول الأمر من شتّاذ الآفاق والمغامرين والمحكوم عليهم في بلدانهم، وقد لفظت العديد منهم السجون والحارات والمراسي، كما لفظتم المصانع والنقابات لعدم كفاءتهم، وكان معظمهم من الجهلاء والأميين⁽¹⁾.

- وافقت الهجرة الأوربية نحو الجزائر ابتداء من 1833، إرادة سياسية، هدفها تعويض سكان أوروبيين بالسكان الأصليين، وهذا ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة التي عينها الملك في 07 جويلية 1833، والتي أوصت "بفتح الأبواب (في الجزائر) أمام كل الأجانب"⁽²⁾.

- ارتفاع وتيرة تدفق المستوطنين على الجزائر في عهد الحاكم العام الجنرال بيجو، 1841-1847 من 37374 مستوطنا إلى 103863 وهو ما يعكس التشجيع الذي لقيه هؤلاء على يد بيجو الذي كما رأينا في الفصول السابقة كان من أهم دعاة الاستيطان في الجزائر وذلك من خلال الشعار الذي رفعه "بالسيف وبالمحراث" حيث أنه كان يقول لهؤلاء: أينما وجدتم أرضا ومياها متدفقة، فاسكنوا فيها ولا تبحثوا عن أهلها، فنحن هنا لحمايتكم".

- انخفاض في تعداد المستوطنين من 1846 إلى 1847 وذلك من 109.400 إلى 103.863، ثم انخفاض مرة أخرى من سنة 1848 إلى 1849 وذلك من 115.101 إلى 112.607 والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية التي عرفتتها أهم المدن الجزائرية مما أدى إلى تطور فاضح للمضاربة حول الأراضي وقطاع البناء، ما جعل العديد من العمال يعودون إلى أوروبا عندما توقفت أشغال البناء⁽³⁾، وكذا ظهور الكوليرا في العديد من المراكز الاستيطانية وهو ما أثر على المستوطنين، وثورة

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860-1900، ج1، ص414.

(2) Kamel Kateb. Op.cit. P28.

(3) V. Démontes, Le peuple algérien, essais de démographie Algérienne. Alger 1906. P32.

1848 في فرنسا وهو ما أثر على تعداد هؤلاء في الفترة الممتدة ما بين 1848 و1849⁽¹⁾.

- أما في الفترة الممتدة من 1856 وإلى غاية 1872 فإن الملاحظ أن وتيرة الاستيطان سوف تزداد سرعة نظرا للانتصارات العسكرية التي حققها الجيش الفرنسي في الميدان وذلك من خلال سحق الثورات وقمع السكان وتسليط أشد العقوبات على المنهزمين ومصادرة الأراضي وتسليمها للمستوطنين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي⁽²⁾:

السنة	مجموع السكان الأوروبيون في الجزائر
1856	159.282
1861	192.746
1866	217.090
1872	279.691

2- تراجع السكان الجزائريون أمام التدفق الاستيطاني الأوروبي:

في الوقت الذي كانت فيه أعداد الأوروبيين تتدفق على الجزائر بسرعة كبيرة وبوتيرة مطردة خاصة في عهد الجنرال الحاكم العام بيجو 1841-1847، فقد كانت أعداد الجزائريين تتراجع وفقا للإحصائيات التي أجرتها فرنسا حيث سجل انخفاض عدد سكان الجزائر أمام تطور أعداد التدفقات الأوروبية على النحو التالي⁽³⁾:

(1) Ibid. PP 32-33.

(2) Kamel Kateb. Op.cit. P29.

(3) Ibid. P30.

129.601	122.119	112.229	92.738	- فرنسيون
34.574	33.952	28.097	21.408	- إسرائيليون
2.125.052	2.652.072	2.732.851	2.307.349	- أهالي
115.816	94.871	80.517	66.544	- أجانب
2.404.743	2.904.014	2.953.694	2.487.679	المجموع
11.482	17.232	13.142	8.388	سكان آخرون
2.416.225	2.921.246	2.966.836	2.496.067	المجموع العام

المصدر: أرقام تم استعادتها من الدليل الإحصائي للجزائر 1932.

وعليه فإن أعداد الجزائريين ستشهد تراجعاً خطيراً: من 3 مليون نسمة حسب ياكونو عام 1830 إلى 2.6 مليون نسمة عام 1866 إلى 2.1 مليون نسمة عام 1872 وهو ما يعني انخفاضاً بـ 09 مليون نسمة من 1830 إلى 1872 و 0.5 مليون نسمة من 1866 إلى 1872 الشيء الذي جعل العديد من الجهات تتنبأ بذبوبان تدريجي للجزائريين كما حدث لسكان جزر بولينيزيا نتيجة للاحتكاك الحضاري بين الفرنسيين والمسلمين⁽¹⁾.

وللتمتع في هذه الأرقام، يجب علينا نأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر كمستعمرة استيطانية كانت خلال هذه الفترة في طور التمدد، نظراً لاستمرار الحروب التوسعية التي خاضتها فرنسا في الجزائر، حيث استطاعت هذه الأخيرة خلال هذه الفترة أن تسيطر على مناطق واسعة من الجزائر، ففي سنة 1856 كانت المناطق المسيطر عليها تمتد من خط ورقلة، الأغواط، تاجرون، عين الصفرة، باستثناء منطقة القبائل التي سيتم غزوها عام 1857، وعليه فقد تمددت الأقاليم الجزائرية تحت السيطرة الفرنسية بعد ذلك، وهو ما يفسر ارتفاع تعداد الأوروبيين القادمين نحو الجزائر و الذين سوف ترتفع أعدادهم نظراً للتشجيع الذي لقوه من قبل السلطات العسكرية، التي لم تبخل

(1) E.F.Gautier, L'évolution de l'Algérie de 1830 à 1930, Op cit. P26.

عليهم في منحهم الأراضي والقروض من أجل القيام باستثمارات في العديد من النشاطات وعلى رأسها النشاط الزراعي.

أما في المقابل فقد تميّزت هذه الفترة 1856-1872، بتراجع خطير في أعداد الجزائريين إلى درجة أن وجودهم أصبح في خطر داهم، حيث أصبح بحسب عبارة أميل فليكس غوتيه مهديين بالانقراض.

سبب هذا التراجع الخطير تمثل في:

-ظهور الكوارث المتعددة: الكوليرا 1867، المجاعة 1868، التيفوس والجدي من 1869 إلى 1872، الزلازل...

- العمليات العسكرية والقمع الشديد الذي تعرض له الجزائريون على يد القوات العسكرية الفرنسية (الجيش الإفريقي): غزو منطقة القبائل 1857، ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864، 1865، ثورة 1871...وما ترتب عنها من تشريد، وقتل، وتجويع، وطرده ومصادرة الأراضي والممتلكات...

إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى الكارثة الديمغرافية التي شهدتها الجزائر بحسب تعبير جيلالي صاري الذي قدر تراجع الجزائريين من 1866 إلى 1872 بمليون نسمة وليس بخمسمائة ألف نسمة كما عودتنا الكتب التاريخية الاستعمارية عليه وذلك من خلال بحثه المميز⁽¹⁾.

وما يؤكد الكارثة الديمغرافية التي شهدتها الجزائر في هذه الفترة، هو ارتفاع نسبة الوفيات في أوساط الجزائريين 48.8% مقارنة بنسبة الولادات 32.4% في الفترة الممتدة من 1845-1851 إلى درجة أن الدكتور بودان Boudin سوف ينضم إلى الرأي السائد يومئذ في أوساط السلطات الفرنسية والمستوطنين التي كانت ترى أن السكان الجزائريون سوف ينقرضون بمرور السنوات في حالة ما إذا استمرت وتيرة ارتفاع نسبة الوفيات على حساب نسبة الولادات⁽²⁾ على أن رأي الدكتور بودان

(1) جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، مرجع سابق ذكره، ص180.

(2) J.Ch. Boudin , Histoire statistique de la colonisation et de population en Algérie. Paris 1853. P21.

Boudin يتوافق إلى حد كبير مع الدكتور بوديشون و غوتيي وهؤلاء من عتاة الاستعماريين والعنصريين الذين كانوا يرون أن الأعراق السفلى تكون ميالة للانقراض بالاحتكاك مع الأعراق العليا.

أما في سنوات الأوبئة والمجاعة 1867 و 1868 فقد ارتفعت نسبة الوفيات من 3 إلى 4 مرات أكثر من نسبة الولادات، في حين بلغت الوفيات عام 1871 عام الثورة في القطاع القسنطيني وفي منطقة القبائل 10000 وفاة مقابل 7500 ولادة⁽¹⁾ في حين بلغت نسبة الولادات ما بين 1867-1872، 23% أما نسبة الوفيات فقد بلغت 55 %⁽²⁾.

3- استحواذ المستوطنين على الأراضي وإقامة المستوطنات:

لقد تدفق المستوطنون على الجزائر بحسب النتائج التي حققها العسكريون في الميدان، وعليه، فقد حلّ هؤلاء تدريجيا في المدن التي استولى عليها الجيش الفرنسي أو حولها تحت حماية البنادق⁽³⁾.

ويمكن إبراز كيفية حصولهم على الأراضي من خلال ما يلي:

- حصولهم على الأراضي التي كانت تابعة للدولة الجزائرية السابقة (حكومة الداى) أو كانت ملكا لرجال هذه الدولة: الوزراء، البايات، قادة الجيش....

- الأراضي التي تركها العثمانيون بعد طرد الجيش الإنكشاري وحتى كبار الضباط المتقاعدين وحتى بعض الكراغلة وهذا في الأيام الأولى للاحتلال.

- الأراضي التي هاجر أصحابها نتيجة للاحتلال سواء الهجرة الداخلية: أي نحو المناطق الداخلية أو المناطق التي لم تصلها القوات الفرنسية، أو الهجرة الخارجية بعد أن تم القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر وأحمد باي وغيرهم، حيث توجهت أعداد كبيرة من العائلات الجزائرية نحو المغرب وتونس والشام ومصر ونحو الدولة العثمانية.

(1) Kamal Kateb. Op.cit. P31.

(2) Ibid. P32.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص131.

- الأراضي التابعة للجزائريين الذي ثاروا على فرنسا وقاوموها عسكريا من خلال مشاركتهم في الثورات التي أعلنت ضد فرنسا، حيث أن فرنسا سوف تصدر أراضيهم بعد أن سحقت هذه الثورات و سوف تفرض العقاب الجماعي والغرامات والضرائب وبالتالي فقد صودرت أراضي الثوار لتسلم للمستوطنين.

- الأراضي التابعة للأوقاف والمؤسسات الخيرية والزوايا والتي كانت صمّام الأمان للفقراء وعابري السبيل.

- أراضي القبيلة التي سعت فرنسا لتفكيكها بموجب مرسوم الأرض لعام 1863 أو السيناتوس - كونسلت، حيث قسمت هذه الأراضي على الأعراش ثم على الدواوير ومن ثم على العائلات والأفراد، لتنتقل مساحات واسعة من هذه الأراضي من أياد جزائرية إلى أيادي المستوطنين الذين اشتروها بعد عجز الجزائريين عن تسديد ديونهم التي اقترضوها من البنوك الفرنسية⁽¹⁾.

- أموال بيت المال وهي أملاك الغائبين والمتوفين دون إرث.

- ثورة 1871 والتي من خلالها صادرت فرنسا كميات كبيرة من الأراضي قدرت بـ 574 ألف هكتار⁽²⁾.

وقد مرّت عملية انتقال ملكية هذه الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين عبر مرحلتين أساسيتين في الفترة الممتدة من 1830-1871 وهي:

أ- **مرحلة ما قبل 1860:** وهي تلك المرحلة التي غلب عليها نظام التنازل المجاني عن الأراضي حيث سينظم بقرار الماريشال بيجو في 18 أفريل 1841 وبمرسوم في 26 أفريل 1851 في عهد الماريشال راندون.

فبحسب قرار الماريشال بيجو في 1841، فقد أصبح المستوطن مالكا للأرض بشرط معطل condition suspensive إذ كان على المستوطن أن يستقر في هذه الأرض وأن يستغلها ليتسنى له بعد ذلك أن يحوز على الأرض بصفة نهائية⁽¹⁾.

(1) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، ص676.

(2) Ch. A. Julien. Op cit. P494.

أما مرسوم 26 أفريل 1851 الذي أصدره الماريشال راندون فقد قلب نظام التنازل عن الأراضي في الجزائر، إذ أصبح المستوطنون تحت شرط مبطل أو فاسخ condition résolutoire في حالة ما إذا لم يتقيد المستوطن المستفيد من الأرض بالأشغال الواردة في دفتر الشروط⁽²⁾.

ب- مرحلة 1860-1871: وفي هذه الفترة فإن نظام بيع الأراضي أصبح هو النظام السائد، بموجب مرسوم 25 جويلية 1860، حيث أصبحت عملية البيع تخضع لقاعدة هو السعر الثابت، وفي حالات استثنائية تباع في المزاد العلني أو بالتراضي، أما نظام التنازل المجاني فقد أصبح يشمل فقط الأراضي البعيدة، ليزول هذا النظام بموجب مرسوم 30 ديسمبر 1864⁽³⁾.

3- ابتداء من 1871 عودة نظام التنازل المجاني عن الأراضي كما كان معمولا به قبل 1860، حيث استفاد من ذلك المستوطنون الذين تدفقوا على الجزائر بعد استرجاع ألمانيا لمنطقتي الألزاس و اللورين عام 1871/1870 حيث استفاد هؤلاء من 100 ألف هكتار⁽⁴⁾

وبعد تسليم الأراضي لفلول المستوطنين المتدفقين على الجزائر في ظل البنادق، بدأت عملية إقامة القرى الاستعمارية للاستقرار فيها وللاستثمار. " وقد اعتبرت هذه القرى بمثابة قلاع أمامية للحضور الفرنسي وللتحدي الأجنبي للجزائريين. فكل قرية أصبحت شوكة في أعين الذين اغتصبت منهم الأرض لأنهم دافعوا عنها بكل ما يملكون... وهكذا اجتمعت شروط النهضة الاستعمارية: الأرض والإنسان والمال والقرار السياسي"⁽⁵⁾.

وبناء على التسهيلات التي لقيها المستوطنون: مساعدات، خدمات، تخفيض الضرائب، قروض... بدأت التجمعات السكنية الأوروبية تنتشر بالمدن والريف وكانت

(1) A. Girault. Principes de colonisation coloniale. P422.

(2) Ibid. P423.

(3) Ibid.

(4) Ibid. P424.

(5) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860 – 1900، ج1، ص 417.

مدينتا الجزائر ووهران أولى المدن التي استقطبت طلائع المهاجرين الأوروبيين كما كانت المناطق القريبة من مدينة الجزائر أول المناطق التي أنشأت بها المراكز الاستعمارية السكنية: دالي براهيم 1831 وقد اعتبرت أول مستوطنة قدرت مساحة الأراضي التي سلمت لمجموعة تتكون من 50 عائلة بـ 1314 هكتار، أما القبة فقد استوطنها 23 عائلة ابتداء من 1832 ووزعت عليها 93 هكتارا¹، تلتها مستوطنة بوفاريك 1839 وفوقة 1840 وعين البنيان 1845 والشرافة والفندق 1846⁽²⁾.

وقد كان لتدفق المستوطنين على الجزائر بفعل التشجيع الذي لقوه من قبل السلطات العسكرية والمدنية المتعاقبة أن تشكلت المستوطنات أو المراكز الاستيطانية في العديد من المناطق التي صودرت أراضيها أو وُضعت تحت الحجز أو هاجر أهلها أو أخذت منهم أراضيهم سواء نتيجة للثورات التي شاركوا فيها أو نتيجة للقمع الذي تعرضوا له مما اضطرهم إلى الهجرة، أو بعد تفكيك القبيلة وإقرار مبدأ الملكية الفردية التي أغرقت العديد من الجزائريين في الديون نتيجة للقروض الربوية المتصاعدة والتي عجز هؤلاء عن تسديدها وهو ما سوف يؤدي إلى افتكاكها منهم وتسليمها للمستوطنين. يمكن رصد ظهور المستوطنات في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871 من خلال ما يلي:

- في الفترة الممتدة من 1842 إلى 1845: ظهور 35 مركز استيطاني، شملت 105 ألف هكتار⁽³⁾.

- بفضل أمر 1844-1846 والذي من خلاله اخترعت فرنسا نظام مصادرة الأراضي بحجة عدم زراعة الأراضي، وبعد عملية إثبات عقود الملكية التي شملت 200 ألف هكتار والتي تحولت إلى عملية سلب و نهب ، استطاعت السلطات الفرنسية في الجزائر أن تصادر من أصل 168 ألف هكتار بمقاطعة الجزائر: 95 ألف هكتار

(1) رحيم محياوي، دراسة مستقبلية، الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، ص22 منشورات جامعة باجي مختار - عنابة 2006.

(2) نصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص35.

(3) Ch. R. Ageron. Histoire de l'Algérie contemporaine. Op cit. P 21.

في حين استفاد المستوطنون بـ 37 ألف هكتار وهو ما أدى إلى تشكيل وتوسيع 27 قرية استيطانية في منطقة الساحل ومنتجة⁽¹⁾.

- سنة 1848: استقرار 20 ألف مستوطن في الجزائر في 42 قرية استيطانية وذلك بعد أن قررت فرنسا مصادرة جميع الغابات الجزائرية⁽²⁾.

- بحلول سنة 1850 أصبح في الجزائر 150 مجموعة أو مستوطنة تبلغ مساحتها 427.604 هكتارا ويعيش عليها 63.497 مستوطنا⁽³⁾.

- بمجيئ الجنرال راندون (1851-1858) فقد شهدت عملية الاستيطان قفزة نوعية حيث شهدت الجزائر نشوء 53 قرية استيطانية في الفترة الممتدة من 1853 إلى 1859، حيث طبق كسابقيه سياسة حشر وتحديد إقامة العديد من القبائل وهذا ما عرف بسياسة التجميع **cantonnement** الذي تعرضت له 16 قبيلة في الفترة الممتدة من 1851-1861 حيث استطاعت فرنسا أن تبسط يدها على 61.363 هكتارا⁽⁴⁾.

- بعد زيارة نابليون الثالث إلى الجزائر عام 1860، ثم إنشاء 17 قرية استيطانية كما استفاد 4600 مستوطن من التنازلات المجانية⁽⁵⁾ التي قدمتها لهم السلطات في الجزائر بهدف استثمارها زراعيًا وإنشاء المستوطنات.

- من 1861 إلى 1864 تم إنشاء 11 قرية استيطانية.

- 1870 إنشاء 11 قرية استيطانية واستفادت 4580 مستوطن جديد من 116 ألف هكتار، كما استفادت الشركات الفرنسية من 160 ألف هكتار من الغابات (غابات بلوطية، وأشجار الفلين)⁽⁶⁾.

- مرسوم الأرض أو السيناتوس - كونسلت 1863 والذي بموجبه تم إنشاء لجان التحديد (تحديد الدوار إلى قطع صغيرة لإقامة العائلات بدل القبيلة أو العرش) التي

(1) Ibid. PP 21- 22.

(2) Ibid. P 25.

(3) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900، ج1، ص417.

(4) Ch.R. Ageron. Histoire de l'Algérie contemporaine. Op cit. PP25-26.

(5) Ibid. P 29.

(6) Ibid. P34 .

توصلت إلى تحديد مساحات 6.833.751 هكتارا من الأراضي العرشية حيث شملت 374 عرشا من أصل 643 حيث استطاعت فرنسا أن تضع يدها على 180 ألف هكتار (أرض الدومان domaine public) و1.003.072 هكتار سلمت للدومين domaine⁽¹⁾.

- أما في عهد الجمهورية الثالثة فقد ازدادت القضية تعقيدا، بعد ثورة 1871 أين تم حجز 2.639.000 هكتارا دفعة واحدة، سلمت منها 500 ألف هكتارا للاستيطان الذي شمل مهاجروا الألزاس واللورين⁽²⁾، أما عدد المستوطنات فقد ارتفع إلى 238 مستوطنة في شمال الجزائر⁽³⁾.

ومما سبق ذكره، فإن فرنسا ومنذ احتلالها للجزائر عام 1830، سعت إلى إيجاد وتوفير الأرض للمهاجرين الأوروبيين الذين سيعرفون باسم المستوطنين، أو الكولون أن يستحذوا على أروع وأخصب أراضي الجزائريين وذلك من خلال التسهيلات والإعفاءات التي قدمتها لهم.

ولما كانت الطبيعة العقارية للأراضي الجزائرية (أراضي عرش، حبس (وقف) وحتى الملك) تتعارض مع ما كانت تخطط له فرنسا وهو تحويلها من أياد جزائرية إلى أياد أجنبية، فإن فرنسا سوف تستخدم وسيلتين لأخذ هذه الأرض وهي:

- استعمال القوة.

- إصدار قوانين عقارية جديدة.

وعلى هذا الأساس فقد ربطت فرنسا منذ 07 ديسمبر 1830 ممتلكات البايك والأوقاف بالملك العقاري العام الذي استعملها لصالح الاستعمار الاستيطاني الذي لقي تشجيعا كبيرا من قبل العديد من حكام الجزائر وعلى رأسهم: كلوزيل، دو روفيغو، فالي، وبيجو، راندون وماكماهون..

(1) M. Jean. Mirante. La France et les œuvres indigènes en Algérie. P103. Publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie. Strasbourg. France. 2003. P 103.

(2) Ferhat Abbas. La nuit coloniale. Op cit. P63.

(3) Kamal Kateb. Op.cit. P88.

تلى ذلك المرسوم الملكي في 01 أكتوبر 1844 والأمر الملكي في 21 جويلية 1846 والذي من خلاله أصبحت أملاك الحبوس (الأوقاف) قابلة للتحويل، إضافة إلى تحول أراضي البايلك للإدارة الفرنسية باعتبارها وريثة السلطة التركية بالجزائر، مع مصادرة الأراضي غير المستثمرة في مناطق محددة بعد أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر في حيازة دائرة المصلحة العقارية (الدومين domaine). وبذلك فقد سمحت هذه القوانين في سهل متيجة مكن امتلاك 131.672 هكتار من أصل 168.203 هكتار⁽¹⁾.

- ثم الجمهورية الثانية 1848-1852 والتي وضعت قانون العقار سنة 1851، حيث أكد هذا القانون على حرمة الملكية سواء بالنسبة للجزائريين أو للفرنسيين في الشكل الذي كان متواجدا عليه في زمن الاحتلال ويعترف بعدم قابلية تحويل أراضي العرش، ولكنه لا يسوي مشكلة العقار لأن **علة وجود الاستعمار هي الاستحواذ على الأراضي الجزائرية**⁽²⁾ وبناء على ذلك سوف يتبين لفرنسا أن القبائل الجزائرية لها من الأراضي أكثر مما هي في حاجة إليه، لذا فقد لجأت إلى تأويلات استعمارية لتفتيت ملكيات العرش بهدف الاستحواذ عليها، وهذا ما سوف يؤدي بعد ذلك إلى خروج الدكتور ورمس Dr Worms بقاعدة شرعية حيث أكد أن القبائل لا تملك أراضي العرش ولكنها **تملك حق الانتفاع usufruit** فقط وأنه يمكن أن تنزع عنهم الأراضي الزائدة⁽³⁾.

وتجدر الإشارة هنا أن الدكتور ورمس Worms قد عاد في دراسته التي أعطت قاعدة شرعية للاستعمار بانتزاع أراضي العرش باعتبارها أرضا للاستغلال فقط وليست للعرش إلى الفقه الحنفي، والأحكام السلطانية للماوردي... ووضعية الأراضي في الهند وإيران وتركيا وتطبيق ذلك على الجزائر⁽⁴⁾، وهو في الحقيقة لم تأت بأي جديد، ما دامت هذه الوسيلة (استخدام الدين: الشريعة والفقه الإسلامي لأغراض استعمارية مكشوفة) قد استخدمها الجاسوس ليون روش الذي فرّ إلى معسكر عبد

(1) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص29.

(2) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد المعراجي، ص154، منشورات A.N.E.P 2008.

(3) M. Worms. Recherche sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans et subsidiairement en Algérie. Paris 1846. P350.

(4) Ibid. PP349-350.

القادر بعد توقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 بهدف التجسس عليه وجمع المعلومات التي ستوظفها فرنسا للقضاء على عبد القادر، ليفرّ بعد سنتين، عشية تجدد القتال بين عبد القادر وفرنسا في نوفمبر 1839 بعد اجتياز الحاكم العام فالي وابن الملك الفرنسي الدوق دورليان أبواب الحديد، وقد كان ذلك خرقا فاضحا لمعاهدة التافنة.

فليون روش Léon Roche الذي كان يرى أن العرب يجب أن ينضوا تحت سلطة مركزية واحدة ويجب تفريقهم بهدف ضمان ولائهم لفرنسا⁽¹⁾ والذي كان يرى أن الأمير عبد القادر الذي استطاع أن يعبئ المجتمع الجزائري حول مشروع بناء الدولة القومية بهدف محاربة فرنسا وطردها نهائيا في الجزائر، قد أصبح يشكل خطرا استراتيجيا على الوجود الفرنسي في الجزائر، لذا فقد سعى إلى استصدار فتوى تجيز للمسلم أن يعيش تحت الحكم المسيحي⁽²⁾ وذلك من خلال الاستعانة بخصوم الأمير عبد القادر في الداخل وعلى رأسهم محمد التيجاني زعيم وشيخ الزاوية التيجانية⁽³⁾ ومن ثمّ السفر إلى تونس ثم مصر بهدف الحصول على دعم هذه الفتوى من قبل مجالس العلماء، حيث كان للمال دورٌ كبير في ضمان ودعم ومساندة وإقرار علماء الداخل والخارج في استصدار فتوى حُرمة محاربة فرنسا وجواز العيش تحت حكمها⁽⁴⁾ وقد اعترف ليون روش صراحة أن غرض استصدار هذه الفتوى والسعي لتأكيداتها من قبل مجالس العلماء: تونس ومصر، إنما الهدف منها هو إفادة الأمة الفرنسية بالمعلومات حسب رأيه تساهم في الحاضر والمستقبل في القضاء على أي زعيم إسلامي مثل الأمير عبد القادر يمكنه أن يشحذ همم شعبه في مقاومة الاحتلال والسعي لوضع حدّ له⁽⁵⁾.

وبناء على ما سبق فإن الدكتور ورمس وليون روش قد توغلا في عمق الشريعة والفقه الإسلامي بتأويلات مغلوطة تخدم التوجه الاستعماري في الجزائر وهذا ما

(1) Léon Roche. Trente deux ans à travers l'islam (1832-1864) Tome premier. Paris 1884. P71.

(2) Ibid. P 440.

(3) Ibid. P 443.

(4) Léon Roche. Trente deux ans à travers l'islam (1832-1864) Tome deuxième. Paris 1884. P14.

(5) Ibid. P 59.

يؤكد مرة أخرى مدى الترابط العضوي بين العامل الثقافي و الديني بالعامل السياسي، و تكاملهما مع بعضهما البعض.

- أما عهد الإمبراطورية 1852-1870: فقد كانت امتدادا لعهد الجمهورية في التوجه العام والمتمثل في حجز الأراضي رهن رغبة السلطات، حيث كان الطرد هو القاعدة.

وبناء على ذلك فقد تضررت في هذه المرحلة حتى القبائل الموالية للسلطة الاستعمارية في وهران (الزمالة والدوائر) وأولاد خليفة (عين تموشنت) وفي الشلف (أولاد كسير) وفي قالمة أين ضيعت بعض القبائل أكثر من 50 % من أراضيها.⁽¹⁾

ليصبح بذلك الملاك الكبار فقراء مجبرين على العمل عند الملاك الجدد (المستوطنين) أو الهجرة نحو تونس أو المشرق العربي، وليتربع المستوطنون على أحسن الأراضي وأخصبها " لا يوجد في إفريقيا إلا مصلحة واحدة محترمة، وهي مصلحة المَعْمَر، وهي مصلحتنا، وليس هناك إلا حق واحد وهو حقنا، كل ما لا يرمي إلى هذا الهدف فهو مخطئ " وهذا ما كانت تكتبه جريدة المعمرين⁽²⁾.

كما شهدت فترة الإمبراطورية 1852-1870، تنازل السلطات الاستعمارية عن مساحات شاسعة من الأراضي لصالح رؤوس الأموال والشركات الفرنسية والأجنبية، حيث اتسعت مساحة رقعت الممتلكات العقارية للمحتكرين والشركات المستثمرة: حيث أعطيت مساحة من غابات الفلين قدرت بـ 160 ألف هـ لمجموعة من المحتكرين... وأقطعت شركة الهبرة والمقطع 24 ألف هـ لإنشاء سد باريغو (المحمدية) سنة 1865، و100 ألف هـ/هكتار لصالح الشركة الجزائرية العامة⁽³⁾.. كما سلمت إلى مقاول باريسي 2672 هكتارا في تيبازة عام 1854، وقبل ذلك تنازل إلى الشركة الجنيقية في سطيف عن 20 ألف هكتار... وهذا ما أطلق عليه شارل أندري جوليان "الاستعمار الرأسمالي"⁽⁴⁾.

(1) محفوظ قداش، نفس المرجع، ص154.

(2) نفس المرجع، ص155.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص 29-30.

(4) ch. A. Julien. Histoire de l'Algérie contemporaine. PP 403- 404.

إن المستوطنين لم يستحوذوا على الأرض التي انتزعت من الجزائريين بذرائع مختلفة، وإنما امتلكوا العديد من الوسائل التي سوف تمكنهم من فرض سيطرتهم على اقتصاد الجزائر وتوجيهه وفق ما يخدم حاجيات الاقتصاد الرأسمالي وحاجيات السوق الفرنسية دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائريين الذين سوف يزداد تفككهم الاجتماعي وضعفهم الاقتصادي، أين تحولوا إلى وسيلة من وسائل الإنتاج ليس إلا في يد الشركات الرأسمالية والمستوطنون الفرنسيون الذين سوف يشتد استغلالهم لهم لـ "ضرورات" اقتصادية واجتماعية.

المبحث الخامس - تغيير المعادلة الاقتصادية بما يلبي حاجيات السوق الفرنسية:

1- الاقتصاد الجزائري قبل 1830:

تميز الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال عام 1830 بما يلي:

أ- الزراعة: وقد كانت المورد الرئيسي للجزائر الذي يؤمن معيشة غالبية السكان في المناطق الساحلية والداخلية وذلك من خلال:

- زراعة الأشجار المثمرة: وقد ارتبطت بالمناطق الجبلية وحول المدن الرئيسية كوهران، معسكر، تلمسان، المدية ومليانة، البليدة والقلعة وعنابة وقسنطينة... وكانت فحوص مدينة الجزائر أكبرها مساحة وأكثرها إنتاجا فهي تمتد بمحاذاة المدينة على مسافة عشرة فراسخ، وتضم 20000 ما بين بستان ومزرعة، كما تلحق بها 16000 حوش بسهل متيجة الخصيب.⁽¹⁾

وقد ارتبط إنتاج الفحوص بتزويد المدن الكبرى بحاجياتها المعيشية من خضر وفواكه ضرورية، ويصف روزيت Rozet أحواز الجزائر بأنها كانت تغطيها منازل جميلة في الحقول تحيط بها الحدائق والبساتين المجيبة، على مسافة كيلومترين غربا إلى بئر خادم جنوبا، ويبيدي قائد عسكري مجهول إعجابه قائلا:

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر، ص32.

"إن هذه الأرض التي صورت لنا وكأنها بلقع خراب كانت تكثر بها منازل ريفية حسنة الشكل تحيط بها البساتين ... وكانت الخضرة رائعة وعيون الماء لا تحصى ولا تعدُّ ومجاري المياه تحبل الأرض بالخصب وكانت بها الفواكه متوفرة." (1)

أما البلدة: "... فقد كانت محاطة بالأشجار المثمرة وخاصة البرتقال وكان بها أكثر من 400 هكتار سقوية." (2)

أما المدينة: "كانت بها في الجانب الجنوبي البساتين الكثيرة والخضر المكدسة وما يحيط بها من الهضاب الخصبة كانت تكثر بها الكروم، ومغطاة بالأشجار والحقول المحروثة، وحولها الحواجز على مسافة يبلغ نصف فرسخ شمالا وكذلك شرقا جنوبا." (3)

أما في قسنطينة، فقد كانت البساتين والحقول تكثر على ضفتي الوادي بشمال المدينة في الحي المسمى بالحامة.

وفي تلمسان فقد كانت الأرض المحروثة التي تتوازي بها البساتين وحقول الجنوب وأشجار عجيبة من الزيتون (4) ...

- أما السهول الكبرى: فقد كانت مستغلة بدون انقطاع على مساحات شاسعة مثل أحواز وهران... وفي السهول العليا بقسنطينة ومعسكر... فقد كانت بها الحبوب على امتداد متوسط لكنها كثيرة إلى جانب تربية الماشية الضأنية. (5)

اشتهرت الجزائر قبل الاحتلال عام 1830 بإنتاج الحبوب وخاصة القمح الصلب والشعير، حيث كان القمح يوفر السميد (العجين) وهو قاعدة الغذاء الرئيسي للجزائريين في حين استخدم الشعير - الذي يستخدم كذلك في إنتاج الخبز - كغذاء للخيول. (6)

(1) إيف لاکوست، الجزائر بين الماضي والحاضر، ص185.

(2) نفس المرجع، ص186.

(3) نفس المرجع، ص186.

(4) نفس المرجع، ص187.

(5) نفس المرجع، ص189.

(6) E.F. Gautier. L'évolution de l'Algérie. Op.cit. P44.

وبناء على ما سبق فإن الاقتصاد الجزائري لفترة ما قبل 1830 كان يركز على نمط الإنتاج الزراعي والرعي الذي جعل الجزائر قبل وصول الفرنسيين سنة (1830) بلد يصدر القمح. وقد استطاعت جيوش الثورة والإمبراطورية أن تتغذى بالقمح الجزائري الذي أرسله (الداي) بحسب المفكر الفرنسي روجيه غارودي،(في كتابه: حوار الحضارات، ص58)، وقد كان لاتساع مساحة الجزائر دورا في ظهور هذا النمط الإنتاجي وكذا لأن نقص الأساليب الحديثة التي تعتمد على المحراث الحديث والحرث العميق والأسمدة الكيماوية... كل ذلك سوف يستبدل بتوفير مساحات شاسعة، حيث كان النمط الزراعي القائم يومئذ هو: ترك الأرض "تسريح سنة بسنة" لتمكينها من تجديد كميات الأزوت الضرورية لزراعة الحبوب، وهو ما جعل مردود الزراعة والرعي محدودا إلى أقصى مستوى، بحيث لم يكن مردود الهكتار الواحد يتجاوز 5 إلى 6 قنابير في الأراضي ذات الخصوبة المتوسطة والمتوفرة على إمكانية السقي.

وكانت هذه الطريقة: المناوبة بين سنة لزراعة الحبوب وسنة للرعي، تفي بمتطلبات الإنسان والحيوان، فبعد موسم الحصاد، يفسح المجال للرعي وذلك من خلال ترك قصب السنابل في عين المكان ليستغل كمراعي صيفية.⁽¹⁾

أما الصحراء فهي: "سهل شاسع من الرمال، يرتفع قليلا عن مستوى البحر ولا تعرف له حدودا، فيه رقاع فسيحة مغطاة بالأعشاب تصلح للرعي في زمن الشتاء... وحيثما وجد ينبوع من الماء، لاقيت قرية، وغابة من النخيل تزرع في ظلالها مختلف أنواع الحبوب، وفي الصحراء تتضج السنابل في شهر مارس، والزيبان فيها هي أخصب الواحات وأكثرها عددا".⁽²⁾

ب- الصناعة: ونقصد بها هنا الصناعة التقليدية والمتمثلة في بعض الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة.

(1) شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، ص672.
(2) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792-1830، ص58، المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر 1984.

فالصناعات المحلية اليدوية المتمثلة في الحرف، فقد كان أصحابها ينظمون في هيئات تتولى كل هيئة صناعة نوع محدد من الأدوات والملابس التي يحتاج إليها السكان في حياتهم اليومية.

أهم الصناعات التي كانت سائدة قبل 1830 هي:

- صناعة النسيج: الزرابي، الأقمشة، صناعة الأغذية الصوفية... في الجزائر قسنطينة، تلمسان، والبرانس والزرابي والحصار بالأطلس الصحراوي⁽¹⁾.
- صناعة الجلود: الأحذية، معالجة الأصواف والجلود وصنع السروج.
- صناعة الحلي: بمناطق جرجرة، قسنطينة، الجزائر.
- ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسيين واليهود، التي توارثت صناعاتها وحافظت عليها من الاندثار.⁽²⁾
- بناء المراكب بميناء الجزائر وسبك المدافع بمديني قسنطينة والجزائر .
- أما الصناعة الثقيلة فإنها لم تشهد تطورا كبيرا من حيث الإنتاج والجودة، حيث اقتصر على استخراج الملح من سبخا وهران ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة قرب المدن.
- وتجدر الإشارة هنا أن الثورة الصناعية لم تدخل بعد الجزائر بل إن فرنسا نفسها كانت متأخرة عن بريطانيا وهولندا وألمانيا، ذلك أنها وبسبب العديد من العوامل وعلى رأسها ثورة 1789، 1830، 1848 وصراعها مع بريطانيا وروسيا والنمسا... كل ذلك جعلها لم تتم تصنيعها إلا بحلول عام 1860 تقريبا.⁽³⁾
- ومع محدودية الصناعة الجزائرية التي لم تكن تتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، فقد اتجهت هذه الصناعة إلى تلبية الحاجات الضرورية للعيش، إلا أنها كانت تعاني من المنافسة الأجنبية.

(1) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 34 نقلا عن:

-Marcel Emrit : La situation économique de la régence d'Alger en 1830.

(2) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 35 .

(3) محمد عبد الشفيق، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 92.

على أن الجزائريين لم يعرفوا البطالة قبل الاحتلال سواء في ميدان الفلاحة الذي كان يستوعب عددا كبيرا أو في الميادين الأخرى.

وعموما فقد ظلت الصناعة في الجزائر بدائية، لم تتطور لأسباب كثيرة أهمها:

- الانغلاق عن النفس في ظل نظام لم يشجع على المنافسة.
- العدوات الأوروبية المستمرة التي ألهمت الجزائر لفترة طويلة عن الاهتمام بالعمل الاقتصادي.

ج- التجارة:

1- التجارة الداخلية: شجعت الحكومة الجزائرية قبل 1830 الأسواق التجارية بهدف فرض نفوذها على سكان الأرياف عند ارتيادهم لهذه الأسواق. كما كان لمرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو بلاد السودان أو المشرق العربي أن عزز التبادل التجاري.

وقد كانت للمقايضة هي أفضل طريقة يستعملها السكان في هذه التجارة، لأن النفوذ الذهبية لم تكن منتشرة بكثرة، ولأن المستهلك يفضل الحصول على ما يحتاج إليه مباشرة دون المرور بعملية التحويل المعقدة، التي لا توفر الضمانات الكافية للأطراف المتبادلة.⁽¹⁾

2- التجارة الخارجية: وكانت تتم أساسا مع بلدان المغرب العربي: تونس، والمغرب، وبقية الأقطار العثمانية بالمشرق ولا سيما المتصلة بموسم الحج والتي كانت تدرّ أرباحا وافرة على المساهمين فيها، مما جعل رأس المال المستثمر عن طريق القوافل الذاهبة إلى الشرق يبلغ مليون فرنك في أوائل عهد الاحتلال⁽²⁾.

أما التجارة مع السودان فكانت تعتمد على الحاجات الضرورية للعيش إلى جانب بعض المواد الكمالية، علما أن هذه التجارة سوف تعرف انكماشاً في مستهل القرن التاسع عشر، بعد انفتاح بلاد السودان على المحيط الأطلسي⁽³⁾.

(1) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، مرجع سابق، ص 65.

(2) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 39.

(3) نفس المرجع ص 40.

أما أهم تبادل تجاري للجزائر قبل 1830، فقد كان مع الدول الأوروبية رغم جو العداوة والاضطراب الذي كان يسود العلاقات بينها، حيث اعتبرت فرنسا وإيطاليا واسكندنافيا وإسبانيا وإنجلترا أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر من خلال استيرادها للعتاد الحربي من اسكندنافيا، والسكر والقهوة من إنجلترا عن طريق جبل طارق، والأقمشة القطنية من إسبانيا، والزليج من إيطاليا والسلع الكمالية من فرنسا.

د- المواصلات: وهي عماد التجارة بشقيها الداخلية والخارجية.

1- الطريق البرية: وهي نوعين: طرق سلطانية وطرق جهوية، والسلطانية هي الطرق التجارية الكبرى أهمها:

- **الطرق ذات الاتجاه الأفقي وهي:**

- طريق التل الربط بين فاس وتلمسان والجزائر وقسنطينة ومن ثم إلى تونس.

- الطريق الأوسط: يربط بين فقيق مروراً بسيدي الشيخ، الأغواط، بسكرة.

- الطريق الجنوبي: يربط نفطة بتافيلالت، عين صالح، متليلي وورقلة وغات.

- **الطرق ذات الاتجاه العمودي:**

- طريق وادي سوف العاصمة ويمر بمدينة بئر بسكرة وبوسعادة.

- طريق وادي ميزاب - تونس مروراً بالأغواط، بوسعادة، قسنطينة والكاف.

وعموماً فإن تلمسان وقسنطينة تدعمت بفضل الطرق الأفقية وكذا الواحات الصحراوية التي حافظت على مكانتها التجارية ومركزها العمراني.

أما منطقة التل والصحراء ونظراً للتبادل بين الشمال والجنوب، فقد أدى ذلك إلى ازدهار المراكز العمرانية في هذه المناطق: بوسعادة، البرواقية، بوغار، الأغواط، بسكرة...

2- الموانئ: نظراً لإطلال الجزائر على سواحل البحر المتوسط من القالة إلى الغزوات، فقد أهلها ذلك لإنشاء العديد من الموانئ التي سئوظف في إطار علاقاتها التجارية مع أوروبا خاصة. أهم هذه الموانئ:

- القالة، عنابة، ستورة (على مقربة من سكيكدة)، القل وجيجل، بجاية، الجزائر، (وهو ميناء الجزائر)، شرشال، وهران، المرسى الكبير، وقد ارتبطت هذه

الموانئ بتصدير المواد الأولية نحو البلدان الأوروبية، مقابل استيراد المواد المصنعة والسلع الكمالية والأسلحة من أهم المتعاملين التجاريين الأوروبيين للجزائر، فرنسا، إنجلترا، اسكندنافيا، إيطاليا، وإسبانيا.

هـ - المالية: اشتهرت الجزائر بكنوزها "المدفونة في الآبار" وبثروة طائلة أسالت لعاب الغرب⁽¹⁾ والتي استطاع الحكام العثمانيون في الجزائر أن يجمعوها لفترة طويلة الزمن، حيث تكون لديهم كنز عظيم، ويمكن حصر إيرادات الجزائر قبل 1830 فيما يلي:

- الدنوش وما يثبّعه من رسوم يدفعها البايات الثلاث، وتقدر سنويا بحوالي نصف مليون دولار.

- الرسوم المفروضة على قادة دار السلطان ومشايخ العرب.

- عائدات أملاك الدولة بما في ذلك فدية الأسرى والعبيد.

- عائدات العمليات التجارية التي يقوم بها وكلاء الإيالة داخل البلاد أو خارجها.

- الجزية المفروضة على اليهود المقيمين بالعاصمة، أما في غيرها فإن الباي هو الذي يتقاضاها.

- الإتاوة التي تدفعها جميع المؤسسات التجارية الأجنبية.

- الرسوم الجمركية، وقدرها على الواردات 5% إذا كان أصحابها من الأهالي أو المسحيين و 12.5% إذا كانوا من اليهود، أما الصادرات، فإن الإيالة لا تفرض عليها سوى 2% ذلك لتشجيع الإنتاج وتنشيط التجارة⁽²⁾.

مما سبق ذكره: الواقع الاقتصادي للجزائر قبل 1830، فإنه يمكننا أن نشير إلى قضيتين وهما:

1- أن المنتج الاقتصادي للجزائر بمختلف أنواعه: ح زراعة، صناعة، تبادل تجاري، قد قلّت من شأنه المراجع الفرنسية، التي وإن حاولت المقارنة بينها وبين الحصيلة التي توصلت إليها بعد الاحتلال، فإنها عادة ما تحيط ذلك بضبابية وغموض

(1) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، ص 68.

(2) نفس المرجع، ص 70.

متعمدين، دون الإشارة إلى كمية الإنتاج ومقارنته بعدد السكان⁽¹⁾ حيث يشير هؤلاء مثلا إلى أن إنتاج الحبوب كان يتراوح ما بين 5 إلى 6 قناطير في الهكتار الواحد في حين تراوح إنتاجه بعد 1830 ما بين 10 و12 قنطارا في الهكتار الواحد⁽²⁾.

والسؤال المطروح هو: لماذا يتفادى هؤلاء ذكر المحصول الزراعي في الجزائر قبل 1830 ويكتفون فقط بمقارنة الإنتاج الزراعي بين مرحلة ما قبل 1830 وما بعدها وهل حقيقة أنه ليس للجزائر سجلات كانت تقيد كميات الإنتاج؟

لا يمكن الإحاطة بدراسة الأوضاع العامة في الجزائر دون البحث عن الوثائق والسجلات الحكومية التي اعتنت بها الإدارة الجزائرية أيما اعتناء، والسبب في ذلك بسيط وهو أن الحكومة التي كانت تقوم بجباية الضرائب وجمع الزكاة والعشور...

فإنها كانت تعتمد على سجلات ووثائق رسمية تقوم بتسجيل كل كبيرة وصغيرة وبعناية فائقة، وهذا ما أورده **فانتور دو بارادي** Venture de Paradis في كتابه، **الجزائر في القرن 18**، علما أنه مكث بالجزائر في الفترة الممتدة من 1788 إلى 1790.⁽³⁾

وكذا ما ورد في **مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر** الذي أوضح لنا كيفية استخلاص الضرائب من البايلاكات الثلاث عند حديثه عن ترتيب الدنوش.⁽⁴⁾

ضف إلى ذلك أن الأمة الإسلامية، وبعد أن فرضت الزكاة على أتباعها القادرين ماليا أو الذين يتوفر فيهم النصاب، فإن جمع الزكاة لا يمكن أن يتم دون حساب والحساب لا يمكن إلا أن يعد كتابيا بهدف محاسبة الملاك والأغنياء ومساءلتهم عن أموال الزكاة.

(1) شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1.

- E.F Gautier. L'évolution de l'Algérie de 1830-1930.

- Ch. A. Julien. Histoire de l'Algérie contemporaine.

(2) E.F. Gautier. Op.cit. P46.

(3) Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècle. Editions Sindbad. Paris 1983. PP 242-250.

(4) أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشرف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني ص35، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1980.

كما أن حبس الأملاك أو وقفها في سبيل الله لا يمكن كذلك أن يتم دون أوراق ثبوتية وهذا ما وصلتنا منه بعض السجلات.⁽¹⁾

ثم إن ما شهدته الجزائر بعد احتلالها وهذا بشهادة بيليسي دو راينو أنها تعرضت للخراب وإتلاف الوثائق التي كان الجنود الفرنسيون يحرقونها بهدف إشعال غليوناتهم⁽²⁾ وهذا ما جعله يقرُّ بأنه لم يحدث في التاريخ أن تعرضت مدينة للفوضى نتيجة للأعمال البربرية كما تعرضت له الجزائر.⁽³⁾

2- إن الشعب الجزائري كان سيد أرضه، وسيد نفسه وسيد محصوله⁽⁴⁾ وأن السلع كانت متوفرة والغذاء كان بأسعار رخيصة.⁽⁵⁾

وأن الجزائر، كغيرها من البلدان، عرفت العديد من الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والأوبئة قبل 1830 كوباء 1793 الذي كان «... يقتل ما بين خمسين ومائة وخمسين شخصا يرميا في قسنطينة»⁽⁶⁾ ووباء 1799 و1816، فهذه الأوبئة وإن حصدت أرواحا كثيرة إلا أنها لم تؤثر في الحياة الاقتصادية ولم تؤد إلى النتائج الكارثية التي أدت إليها مجاعة 1867-1869 التي ذهب ضحيتها 500 ألف جزائري وهذا باعتراف فرنسا على أن الدراسات الجادة قد حددت هذا الرقم بين 800 ألف ومليون جزائري⁽⁷⁾ وذلك نتيجة للتكافل والتآزر الذي شهدته الجزائر، حيث اضطر السكان إلى فتح مطاميرهم وتوزيع ما كانوا قد خزّنوه من حبوب على إخوانهم الضعفاء الذي أشرفوا على الهلاك، وصار عبد الله باي (في قسنطينة) بكاتب الأعيان ويطلب منهم أن يرسلوا له ما فاض عليهم من قمح أو شعير يتولى هو توزيعه حسب

(1) عبد الجليل التميمي، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، منشورات المجلة التاريخية المغربية تونس 1980.

(2) Pellissier de Reynaud. Annales. T1. PP74-75.

(3) Ibid. P75.

(4) أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، ص14، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.

(5) Venture de paradis. Op.cit. P130.

(6) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، ص51.

(7) انظر جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، و Annie Rey Goldzeiguer. Le royaume arabe -

الأولوية أو يكلف من يبيعه للمحتاجين.⁽¹⁾ وهذا ما أورده ابن العنتري في كتاب القحط والمسبغة في بلد قسنطينة.

وعموما فإن الواقع الاقتصادي للجزائر قبل 1830، يمكن إدراجه في خانة دولة ما قبل الصناعية إذا ما قورنت بالدول الأوروبية يومئذ. وذلك من خلال أهم نشاط اقتصادي كان سائدا يومئذ : زراعة الحبوب و تربية المواشي وصناعة تقليدية، على أن الشعب الجزائري لم يكن متضررا من هذا الواقع نظرا لما كانت عليه ملكية الأرض بأنواعها:

- ملكية مشاعة تملكها العروش تقدر بـ 5 مليون هكتار يستغلها كامل أفراد القبيلة.
 - ملكية خاصة للقبائل 3 مليون هكتار و 1.5 مليون هكتار للعائلات العربية.
 - ملكية الحبوس وقدرت بـ 2 مليون هكتار.
 - 3 مليون هكتار غابات مفتوحة للإنسان والحيوان.
 - أملاك الدولة (البابليك) وقدرت بـ 1.5 مليون هكتار⁽²⁾.
- كما أن الضرائب لم تكن مرتفعة تثقل كاهله - كما سيعرفه الشعب بعد 1830، وإنما كانت خفيفة جدا بالنسبة لضرائب الفلاحين في أوروبا.⁽³⁾
- ضف إلى ذلك أن البطالة لم تكن معروفة بالجزائر بالحجم والكيفية التي سوف تعرفها بعد 1830.

كما أن هذا الواقع قد حفظ للجزائر استقلالها الاقتصادي وبالتالي استقلالها السياسي، وحفظ لها حيوية الصناعة التقليدية التي سوف تشهد مواتا بعد 1830 نظرا لغزو السلع المصنعة الأوروبية لأسواق الجزائر.

2- التحول الاقتصادي للجزائر بعد 1830 وتوجيهه بما يلبي حاجيات السوق الفرنسية :

(1) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية، ص55.
 (2) J.J. Clamageron. , L'Algérie impression de voyage. Paris 1874. PP 266-267.
 (3) أحمد توفيق المدني، عثمان باشا، ص14 نقلا عن بيكي في كتابه (مدنيات شمال إفريقيا) ص214.

لقد عرفت الجزائر قبل 1830، اقتصادا متوازنا من خلال تماسك مكونات المجتمع الجزائري وتكوينها لحاجز اتجاه الأخطار التي تهدد السكان، وذلك من خلال مساهمة المجتمع في النشاط الاقتصادي، حيث أدى ذلك إلى وقوف هذه المكونات: الدين الإسلامي وصلات القرابة في وجه العواصف الاقتصادية والطبيعية التي شهدتها البلاد: الكوارث الطبيعية، المجاعة، الجفاف، الأوبئة.. وهذا ما جعل البعض يقول: " أن التنظيم الاجتماعي كان منسجما مع البناء الاقتصادي".⁽¹⁾

إلا أن احتلال الجزائر والسعي لإخضاعها عسكريا، مع ما تبع ذلك من انتهاج لسياسة الأرض المحروقة، والإبادة الجماعية... سوف يؤدي إلى تصدع هذا التوازن بسرعة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

أ- مصادرة السلطات الاستعمارية لأموال الدولة حيثما حلت وتحويلها إلى أراض للمعمرين، بحجة أن الدولة الجزائرية قد انقرضت، وعليه فإن فرنسا ستستولي على هذه الأراضي، كما أن الإدارة الفرنسية تحتاج إلى أماكن للعمل، ولقد صودرت أملاك الحبوس التي كانت تزود المدارس والمساجد والمؤسسات الخيرية.⁽²⁾

ب- ظهور القرى والتجمعات الاستيطانية في الجزائر نتيجة للتشجيع الذي لقيته من قبل الحكام العامون وعلى رأسهم، كلوزيل، بيجو، ماكماهون، راندون، وغيدون Gueydon (1871-1873) والذي قال بشأنه رئيس الجمهورية الفرنسية تيار Thiers: " بأن غيدون (Gueydon) حاكم الجزائر عمل في سنتين ما لم يعمل جنودنا في عشرين سنة"⁽³⁾ على أنقاض أراضي الجزائريين، وهو ما سوف يؤدي إلى انتقال الأرض من الجزائريين إلى المستوطنين وبالتالي تغير المعادلة الاقتصادية في الجزائر من خلال دمج الجزائر في الاقتصاد الفرنسي وجعل السوق الجزائرية حكرا على الفرنسيين بفعل القانون الجمركي الصادر في جانفي 1851، وتشجيع الاستثمارات

(1) إيف لا كوست، الجزائريين الماضي والحاضر، ص 332.

(2) نفس المرجع.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ص 39.

المالية في الجزائر، حيث تم استثمار 167 مليون فرنك في الفترة الممتدة من 1830 و1840. كما شهد الاقتصاد الأوروبي بعد ذلك (1860-1880) على تشجيع الشركات الرأسمالية الاستعمارية لاستغلال الجزائر⁽¹⁾.

ونتيجة للتغيرات العسكرية والاجتماعية، شهدت الجزائر تغييرا اقتصاديا من خلال توجيه الاقتصاد في الجزائر نحو المحاصيل الأساسية القابلة للتبادل التجاري كالحبوب، الخمر... وذلك لتلبية حاجيات السوق الفرنسية وهو الشيء الذي سوف يجعله يكتسي طابعا استعماريا رأسماليا.

شهدت عملية إنتاج الحبوب ارتفاعا في الهكتار الواحد نظرا لاستخدام الآلة الحديثة، وإجراء التجارب العلمية على التربة والبذور بهدف تحسين الإنتاج كما ونوعا، واستصلاح مساحات شاسعة من الأراضي خاصة في المناطق المنخفضة الساحلية حيث المستنقعات، واستخدام الأسمدة الكيماوية وحرث الأرض بعمق... كل ذلك سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا واتساع المساحات المزروعة خاصة في المناطق الداخلية، الهضاب العليا بشقيها الشرقية والغربية.

وبذلك فقد أصبحت الجزائر بعد عملية انتقال ملكية الأرض - من أصحابها الأصليين الجزائريين - إلى المستوطنين بعد عملية السلب والنهب والمصادرة... وكذا إلى الشركات الرأسمالية الفرنسية والأجنبية، من أهم البلدان المنتجة للحبوب والخمر حيث أصبحت زراعة الكروم أساس الاقتصاد الزراعي الأوروبي في الجزائر بعدما اشتهرت الجزائر قبل ذلك بإنتاج الحبوب، وعلى رأسها القمح الصلب والشعير، حيث كان القمح يوفر السميد وهو قاعدة الغذاء الرئيسي للجزائريين في حين استخدم الشعير - الذي يستخدم كذلك في إنتاج الخبز - كغذاء للخيول⁽²⁾.

شهدت زراعة الكروم انتعاشا ملحوظا في الفترة الممتدة من 1848 - 1870 بسهولة متيجة نتيجة لأزمة مرض الفيلوكسيريا *phylloxera* التي شهدتها فرنسا وهو ما أثر

(1) نفس المرجع ص40.

(2) E.F. Gautier. Op.cit. P44.

على إنتاجها للخمور، وعليه فإن أزمة مرض الفيلوكسيرا قد أوجدت الكروم الجزائرية، وهو ما سوف يؤدي إلى القضاء على زراعة الحبوب في متيجة.⁽¹⁾

وقد كان لهذا التحول الاقتصادي الذي شهدته الجزائر أن تزعزعت الصورة التقليدية للاقتصاد الجزائرية بفعل الوجود الأوروبي وبفعل امتداد الاقتصاد القائم على مقاييس الربح والتسويق.

وفي هذا الصدد عرفت في عهد الحاكم العام راندون (1851-1858) ترويج زراعة التبغ في القبائل الصغرى وفي سهول عنابة وتلمسان ومعسكر ومتيجة، والتي ستستحوذ على 4000 هكتار عام 1858، وزراعة القطن في متيجة وعنابة وفي الغرب حيث سهول الهبرة والمقطع، لترتفع بذلك المساحة المخصصة له من 2 هكتار عام 1850 إلى 1913 هكتار عام 1856.

ونتيجة للحرب الأهلية الأمريكية (1861-1865) نشأت أربع شركات لزراعة القطن في الجزائر، وبالرغم من رؤوس الأموال التي أنفقت على زراعة القطن فإنه لم ينجح في الجزائر.

وعموما فإن تنافس الشركات الأوروبية والفرنسية لزراعة المحاصيل الزراعية الغربية قد باءت بالفشل واستهلكت أموالا كبيرة كما أبعدت المستوطنين عن الزراعات العقلانية.⁽²⁾

وأمام هذه التطورات عرفت تربية المواشي تضررا كبيرا عند الجزائريين أمام لجوء المستوطنين إلى تكييف الزراعة وتوسيع المساحات المحروثة لتشمل قسما من الأراضي الرعوية، بحيث أصبحت بدورها تمثل تهديدا إضافيا للقطعان⁽³⁾ في حين تم تسجيل تحولات جوهرية بعد تطوّر الاقتصاد النقدي الرأسمالي والذي سوف يترك بصماته على الواقع الاقتصادي للجزائريين وذلك من خلال:

(1) Ibid. P46.

(2) Ch. A. Julien. Histoire d'Algérie contemporaine. P399.

(3) شارل روبيير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا ج1، ص673.

- أن الجزائريين كانوا يخزنون الحبوب في المطامير، في الأعوام التي يكون فيها الإنتاج وفيرا (عام الصابة) حيث يتخذ هذا الفائض ذخرا للسنين العجاف. إلا أن ذلك سوف يشهد تغيرا بعد عام 1850، حيث أصبح الجزائريون "يقومون بتسويق فائض الغلال ثم يستهلكون النقود في زمن المجاعة"⁽¹⁾ وهو ما سوف يؤدي إلى تراجع أعداد كثيرة من المطامير، لتختفي كلية في منطقة الجزائر في سنوات 1860-1865 وهذا ما سوف يجعل الجزائريين بحسب شارل روبير أجرون **ضحية لغبن الوسطاء التجاريين** الذين أوقعوهم في شرك الحاجة إلى المال، وهو الشيء الذي جعل ضباط المكاتب العربية على غرار وارينى Warnier يحذرون من أن "البؤس السائد في المجتمعات القبلية وثيق الصلة بمؤسساتنا وأسواقنا وطرق تعاملنا".

أما أوجين فرومنتان E.Fromentin فقد سجل أن العرب لم يكونوا بارعين في استثمار مواردهم المالية وأنهم يستهلكونها بسرعة فيتردون إلى طبقة شغيلة.⁽²⁾

والسؤال هو ما هو سد هذا التحويل؟

وللإجابة على ذلك لا بد من الرجوع إلى ظاهرة الاقتراض التي عرفت حيوية ملحوظة في مطلع الخمسينات من القرن 19 وذلك من خلال إنشاء بنك الجزائر 1851 والقرض العقاري عام 1852 وفتح دار الرهينة عام 1852 وهي مؤسسة مالية تحتفظ وتستفيد من الجواهر والحلي التي تودع بها من طرف الجزائريين.

والقرض الليوني crédit Lyonnais الذي فتح فرعا له في الجزائر عام 1863... هذه المؤسسات المالية التي كانت بمثابة رديف الاحتلال الفرنسي في الجزائر سوف تؤدي إلى تطور الاقتراض الربوي في الجزائر والذي تزامن مع ارتفاع أسعار القمح في سنوات 1852-1858 وهو الشيء الذي سوف يشجع الجزائري على بيع فائضه من القمح عوض تخزينه، وكذا حاجة الجزائري إلى الاقتراض من أجل تسديد الضرائب التي أرهقته بها فرنسا، صف إلى ذلك تزايد حاجياته وصنوف المضاربة في

(1) نفس المرجع، ص 674

(2) نفس المرجع، ص 676.

المواد الاستهلاكية... كل ذلك سيؤدي إلى إفلاس أعداد كبيرة من الجزائريين وطردهم من أراضيهم، ذلك أن الاقتراض الربوي تعفبه المصادرة.⁽¹⁾

- ومما زاد في تأزم الأوضاع الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية، هي سنوات 1864-1865 أو ثورات جنوب القطاع الوهراني والكوارث الطبيعية وانتشار الأوبئة في الفترة الممتدة من 1867-1869 مما سيؤدي إلى أخطر أزمة اقتصادية واجتماعية عرفت الجزائر في تاريخها وخاصة منذ بداية الاحتلال عام 1830. حيث اعتبرت تهديدا وجوديا للمجتمع الجزائري ناتج عن سياسة استعمارية أساسها حرب الإبادة و سياسة الأرض المحروقة و مصادرة الأراضي و الممتلكات...

- انتقال اليد العاملة الزراعية الجزائرية إلى مستثمرات المستوطنين، وذلك نتيجة للتشجيع الذي لقيه الخمّاسون منذ 1858 مقابل عدم دفع مستحقّاتهم العادية أو القروض وهذا ما سوف يؤدي لاحقا إلى مجاعة 1867-1869.

- تفكك الصناعة التقليدية: النسيج، صناعة الجلود، الحلي، الفخار، الأسلحة... أما ضربات ومنافسة الصناعات الأوروبية، ضف إلى ذلك الاستيلاء على الحبوس كل ذلك سوف يؤدي إلى انقراض شبه كلي للصناعة التقليدية في حدود سنة 1870 (باستثناء، تلمسان، قسنطينة، وبعض العروش القبائلية) كما نجم عن ذلك انقراض اليد العاملة الحرفية في المدن⁽²⁾.

- أما التجارة الخارجية، فقد عرفت نفس المصير الذي عرفتة الصناعة التقليدية في سنة 1870، في حين أصبحت التجارة الداخلية حكرا على الأوروبيين واليهود.

وختلاصة للفصل الثالث:

فإن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، استطاعت في الفترة الممتدة من 1830-1871 أن تغير المعادلة الاجتماعية والاقتصادية الموروثة والتي استطاعت أن تؤمن الجزائري وتجعله في معزل عن العواصف الاقتصادية والاجتماعية لقرون

(1) نفس المرجع، 677.

(2) نفس المرجع، ص 683 - 684.

طويلة، نتيجة للبنية الاجتماعية والاقتصادية وانسجامها، إلا أن فرنسا سوف تضرب هذا التوازن القائم بين العامل الاجتماعي والاقتصادي من خلال:

- **ضرب القبيلة وتفتيتها إلى أعراش ودوار ثم إلى عائلات**، وبذلك فقد قضت على القبيلة كوحدة سياسية واقتصادية واجتماعية، نظرا للعداء الذي حملته لها، بعد أن اتضح لها أن القبيلة خزان لا ينضب من المجاهدين والمقاومين للاحتلال الفرنسي.

- **تفتيت أراضي العرش السيناتوس - كونسلت 1863** أو مرسوم الأرض والذي بموجبه تم تحديد أراضي العرش كمقدمة لفصلها عن بعضها البعض لتسليمها للدوار ومن ثم للعائلة.

- **انتقال الأرض من أصحابها الأصليين إلى الدخلاء (المستوطنون)** وذلك عن طريق الحجز والمصادرة والسلب والنهب وقد لعب الجيش دورا رئيسيا في ذلك خاصة في عهد بيجو وخلفاؤه.

- **تحول النشاط الزراعي في الجزائر من زراعة الحبوب وتربية المواشي إلى زراعة الكروم والحبوب والزراعات الغربية exotiques** لأغراض تجارية، حيث لعبت الشركات الفرنسية والأوروبية دورا لا يستهان به في هذا الإطار. وعليه فقد فرضت فرنسا على الجزائر وهي بلد إسلامي تحريم ديانته الخمر وحدة زراعة الكروم: "وبذلك فضي على الاقتصاد الغذائي الذي كان سائدا من قبل وأصبحت الجزائر تستورد القمح بعد أن كانت تصدره. وقد أحيطت تبعتها منذ ذلك الحين على الصعيد الاقتصادي بكفالة مزدوجة: لتصدير خمرها وهي لا تدري ما تصنع به. ولاستيراد القمح الذي تحتاج إليه." (1)

- **دخول المؤسسات المالية: بنوك، قرض عقاري، دار الرهينة** في بداية الخمسينات من القرن 19 وبالتالي دخول القرض الربوي الذي سوف يؤدي إلى إفلاس أعداد كبيرة من الجزائريين و بالتالي مصادرة أراضيهم وطردهم منها وتحولهم إلى عمال كبيرة

(1) روجي غارودي، حوار الحضارات، 58.

من الجزائريين وبالتالي مصادرة أراضيهم وطردهم منها وتحولهم إلى عمال وأجراء في أراضيهم التي أصبحت في يد الشركات والبنوك والمستوطنين.

- انتقال الضرائب من ضرائب نقدية وهو ما زاد في شدة معاناة الجزائريين...

كل ذلك سوف يؤدي إلى:

- ارتفاع معدلات الوفيات والناجمة عن سوء التغذية، والمجاعة وخاصة مجاعة 1867-1869.

- ارتفاع معدلات الفقر الذي أصبح سمة ملازمة للجزائري علما أن ذلك هو وليد علاقة الاستغلال الخارجي على حدّ تعبير روجيه غارودي⁽¹⁾ في الوقت الذي لم يعاني فيه المستوطنون من المجاعة في الوقت الذي أصبحوا فيه في ظرف 40 سنة (1830-1871) هم أسياد الجزائر الحقيقيون حيث تجتمع الثروة والقوة في الوقت الذي تحول فيها الجزائريون إلى أداة طيعة في خدمة المستوطن وفرنسا: فهو يد عاملة رخيصة، وطيعة وأكثر من ذلك خاضعة.

(1) روجيه غارودي، حوار الحضارات، ص42.

الفصل الرابع

تغيير المعادلة الثقافية 1830-1871.

المبحث الأول – القضاء على ثقافة المنهزم.

المبحث الثاني – الشؤون الدينية و القضاء.

المبحث الثالث – التنصير (التبشير).

الفصل الرابع

تغيير المعادلة الثقافية 1830-1871.

في الوقت الذي سعى فيه الاستعمار إلى تغيير المعادلة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر بعد 1830، بعدما اتضح له أن القبيلة وهي أساس التنظيم الاجتماعي في الجزائر قد وقفت في وجه المشروع الاستعماري التوسعي باعتبارها إطارا للمقاومة، وهذا ما جعله يعمل على تفتيتها وتمزيقها بهدف فصل الفرد الجزائري عن منظومته الاجتماعية، ليسهل بذلك توطيد دعائم مجتمع استعماري سيعرف بالمستوطنين.

وما دامت عملية تغيير المعادلة الاجتماعية وحدها لا تكفي إن لم تكن متبوعة بعملية تغيير المعادلة الاقتصادية والتي تمحورت حول عملية سلب ونهب ومصادرة أراضي الجزائريين وتسليمها للمستوطنين والشركات الفرنسية والأوروبية، حيث سيعمل هؤلاء على توجيه الاقتصاد الجزائري والانتقال بأنه من نمط الاقتصاد الغذائي (حبوب-ماشية) إلى الاقتصاد الرأسمالي (كروم، زراعات غريبة exotique وبالتالي وضع الاقتصاد الجزائري في سكة الرأسمالية العالمية التي تعتبر البنوك، الشركات، وأصحاب رؤوس الأموال عمادها الأساسي.

إذا ففي الوقت الذي عملت فيه فرنسا على تغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية فقد كان عليها أن تغير المعادلة الثقافية التي لا يمكن للبناء الاستعماري أن يكتمل دونها. وإذا كان للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر قبل 1830، دور في مقاومة المشروع الاستعماري والوقوف في وجهه، وهو ما جعل فرنسا تبذل قصارى جهدها للقضاء عليه وفق منظومة منسجمة مع توجهها السياسي والاقتصادي في الجزائر، فإنها سوف تصطدم في بلورة وصياغة التوجه الفكري والسياسي للجزائريين، وهذا ما جعلها تعاني ظروفًا حرجية في السنوات الأولى من الاحتلال كادت أن تنهي مشروعها وتوقفه في منتصف الطريق أمام ضربات المقاومة الجزائرية تحت قيادة المرابطين الذين اضطلعوا بهذه المهمة بعد تفكك الحكومة الجزائرية وزوالها.

إن فرنسا قد اعتمدت العديد من الوسائل والأساليب بهدف تطويع وإخضاع المجتمع الجزائري الرافض لوجودها، المحارب لكيانها، يمكن الوقوف عليها من خلال:

- سياسة الأرض المحروقة وحروب الإبادة التي شنتها ضد الشعب الجزائري عامة، والمجاهدون خاصة في المدن والأرياف وهذا ما تعرضنا له في الفصل الثاني: الأعمال العسكرية.

- تفكيك المجتمع الجزائري بهدف فصله عن إطاره التنظيمي ونقل ملكية الأراضي من أيادي أصحابها بنية الأصليين إلى أيادي الغزاة المستوطنين، وهذا ما تعرضنا له في الفصل الثالث: الأعمال الاجتماعية والاقتصادية.

أما فيما يخص المستوى الثقافي والديني فقد جذبت فرنسا العديد من الفواعل وسنت الكثير من القوانين ووضعت العديد من التنظيمات بهدف تغيير المعادلة الثقافية في الجزائر، لأنها كانت تدرك أن هذا العامل يعتبر من أخطر العوامل على إستراتيجيتها ومستقبلها في الجزائر.

فرنسا التي أعلنت منذ أن وطئت أقدامها أرض الجزائر منذ 1830، أنها جاءت لإنشاء مستعمرة دائمة لها في شمال إفريقيا كمقدمة للتوسع نحو إفريقيا طولا وعرضا، سوف تعمل بكل ما أوتيت من قوة للمحافظة على هذه المستعمرة، ولا يمكن الاحتفاظ بها (الجزائر) إلا في حالة نجاح تغيير المعادلة الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية.

فالثقافة تلعب دورا مهما في حياة الإنسان الذي يعتبر عضوا في المجتمع، والثقافة هي ذلك الموجه لسلوك المجتمع والسلوك الفردي باعتباره "كل مركب يشمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق، والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوا في المجتمع"⁽¹⁾.

وبناء على ذلك فقد واجه الاستعمار في البلاد المستعمرة ومنها الجزائر، رفضا صريحا تمثل في المقاومة بشقيها الرسمية والشعبية، كما أن هذه المقاومة اتخذت لها العديد من التعبيرات: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي....

(1) مجموعة من الكتاب، نظرية الثقافة، مرجع سابق ذكره، ص 09.

لقد كانت إستراتيجية فرنسا في الجزائر هي تحويلها إلى جزء لا يتجزأ منها باعتبارها قطعت منها، وعليه، فقد سعت إلى تجسيد ذلك من خلال تحويلها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وإذا كنا قد تعرضنا إلى السياسة الفرنسية في الجزائر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فإن السؤال هو:

- ما هو الواقع الثقافي للجزائر قبل 1830؟ وما هي مظاهر ذلك؟

- كيف عملت فرنسا لتغيير الواقع الثقافي في الجزائر؟ وخاصة في الفترة الممتدة من 1830-1871؟ التي تعتبرها أهم وأخطر مرحلة من مراحل الوجود الاستعماري في الجزائر نظرا لشدة حركية السياسة الفرنسية وفعاليتها خلال هذه المرحلة، ونظرا لعمق التغيير الثقافي الذي ستعرفه الجزائر خلال هذه الفترة. ونظرا لإدراك فرنسا أنها ما لم تشرع في تغيير معالم الخريطة الثقافية فإنها سوف تواجه مقاومة شرسة ستترمي بها أجلا أو عاجلا من الجزائر.

المبحث الأول- القضاء على ثقافة المنهزم:

1- الواقع الثقافي للجزائر قبل 1830

تعتبر الجزائر جزء من البلدان العربية والإسلامية، وبناء على ذلك فقد اصطبغت بالصبغة العربية - الإسلامية منذ فترة طويلة، وهو ما جعلها تعيش مشاكل وهموم هذه المنطقة من العالم، بدليل أنها تعرضت لهجمة صليبية بعد سقوط غرناطة (الأندلس) عام 1492، حيث تعرضت مدنها الساحلية للغزو الإسباني منذ 1505، وقد كان ذلك سببا مباشرا في استنجد الجزائر بالدولة العثمانية التي لبّت الدعوة لتصبح بذلك الجزائر تابعة رسميا للدولة العثمانية منذ 1518.

إن التحول الاستراتيجي الذي عرفته الجزائر بعد 1518 سوف يجعلها عرضة

لضربات إسبانيا المتكررة أهمها حملة شارلكان عام 1541 التي منيت بفشل ذريع،

للتحول الجزائر بعدئذ إلى "رعب المسيحية" *la terreur de la chrétienté*

بحسب التعبيرات الأوروبية الشائعة، حيث استطاعت أن تقف في وجه أوروبا الصليبية

طيلة 3 قرون (من القرن 16 إلى 19) وبالتالي سوف تظل خلال هذه الفترة سدا منيعا

في وجه التوغل الأوروبي نحو القارة الإفريقية.

وإذا كانت الإستراتيجية الأوروبية قد اصطدمت بتونس، المغرب، ليبيا، والجزائر طوال الفترة الممتدة من القرن 16 إلى القرن 19. فإن اصطدامها بالجزائر كان أكبر وأعنف وأطول، وهو ما جعل العديد من الدول الأوروبية تسعى لاحتلالها وعلى رأسها: إسبانيا، وفرنسا.

استطاعت فرنسا ابتداء من 1830 أن تظفر بالجزائر بعد عملية تحضير وإعداد دامت لفترة طويلة، وهذا منذ وصول الجاسوس بوتان إلى الجزائر عام 1808. إلا إن فرنسا سوف تصطدم مع الشعب الجزائري الذي حاولت أن تغالطه من خلال البيانات التي وجهتها له قبل الاحتلال: حيث زعمت في البيان الأول أنها ستأتي إلى الجزائر بهدف تحرير الشعب الجزائري من قبضة الأتراك: أما في البيان الثاني فقد زعمت أن مجيئها إلى الجزائر هو فقط من أجل الباشا الذي تجرأ وأساء إلى الحكومة (مستتنية بذلك الجيش الانكشاري والكراغلة).

وإذا بحثنا في هذا الاصطدام فإننا سنجد العامل الثقافي قد لعب فيه دورا أساسيا و دافعا قويا لا يمكن الاستهانة به.

على أن فهمنا لعامل الثقافة، كما أوضحناه في الفصل الأول: هو أننا نقصد بها، المعرفة والمعتقد، والأخلاق والقانون... وعليه فلا بد من مراعاة ذلك ونحن بصدد الحديث عن المعادلة الثقافية.

أولا: التعليم

أ- التعليم قبل 1830:

بالرغم من كون التعليم في الجزائر خلال هذه الفترة قد كان واجبا دينيا واجتماعيا. فإن الملاحظ أن الدولة الجزائرية لم تهتم بالتعليم في العهد العثماني، وإنما اهتمت على المحافظة على الاستقرار السياسي والدفاع عن الحدود وجمع الضرائب لبيت المال (الخزينة)⁽¹⁾ كما أن هذه المداخل لم توظف في سبيل نشر التعليم وترقيته بقدر ما وظيفت في دفع أجور الجنود واقتناء السلاح، وتقديم الهدايا لوجع الجزائر وللسلطان العثماني وموظفي دولته.

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص316، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

وما يجب أن يعرف أن العهد العثماني في الجزائر قد شابه ركود ثقافي، تميز بغياب حركية فكرية أو ثورة علمية على غرار ما شهدته أوروبا في عصورها الحديثة التي سوف تؤدي إلى ظهور النهضة الأوروبية التي كانت مقدمة للثورة الصناعية التي سوف تشهدها منذ أواسط القرن 18.

على أن هذا لا يعني أن التعليم لم يكن موجودا في الجزائر، إذ أن معظم الكتب التاريخية والمذكرات والشهادات التي سجلها الرحالة، قد تحدثت عن أن الجزائر شهدت خلال العهد العثماني تعليما بمواصفات تلك الفترة، فوليام شالر يتحدث عن ذلك بقوله:

"مدينة الجزائر تملك كثيرا من المدارس العادية التي يتردد عليها الأطفال، ابتداء من سن الخامسة والسادسة، فصاعدا، حيث يتعلمون القراءة والكتابة"⁽¹⁾.

على أن التعليم في هذه الفترة كان حرا لا يخضع لسيطرة الدولة وإشرافها نظرا لغياب سياسة تعليمية للحكومة يومئذ، وقد كان التعليم تحت إشراف السكان الذين كانوا ينظمون العملية التعليمية باعتبارها واجبا دينيا واجتماعيا. و ذلك من جراء أموال وأعطيات الموسرين وأهل الخير، حيث كان هؤلاء يحبسون عقاراتهم وأراضيهم ليذهب ريعها لبناء المدارس ودفع أجور المعلمين وتوفير مساكن للطلبة، وعليه فالأوقاف كانت الأساس في تدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين⁽²⁾.

أما طبيعة التعليم في هذه الفترة فقد غلبت عليه مواصفات تلك المرحلة التي خيمت بظلالها عليه، فالدولة العثمانية تسربت إليها عوامل الضعف والانحطاط التي مست العديد من المجالات ومنها التعليم الذي أصبح تعليما تقليديا أساسه اللغة العربية والفقه الإسلامي وتحفيظ القرآن الكريم مع تلقين مبادئ الحساب، وهذا في ظل غياب التعليم التقني والعلمي الذي كاد أن يكون غير موجود نتيجة لنمط الإنتاج القديم الذي كان سائدا يومئذ⁽³⁾.

(1) وليام شالر، مذكرات، ص82.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، ص156.

(3) S.Jouin , M. Lesue, L. Rigaud, J. Simon. L'école en Algérie 1830-1962. Publisud. France 2001. P13.

كان التعليم في الجزائر منتشرا وخاصة التعليم الابتدائي، حيث كتب القبطان روزيت C Rozet عام 1833 يصف واقع التعليم في الجزائر حيث قال: "... له ربما تربية أكبر من الشعب الفرنسي، كل الرجال تقريبا يعرفون القراءة، والكتابة، ويحسبون قليلا، يوجد عدد كبير من المدارس العمومية في إيالة الجزائر، أين يُعَلَّم الأطفال منذ سن الرابعة..."⁽¹⁾.

- كان التعليم العام في الجزائر قبل 1830 مقسما إلى ثلاثة مراحل وهي:

1- التعليم الابتدائي: "المسيد" في المدينة أما في القبائل فيتم داخل الخيمة، وتعرف باسم "الشريعة" ويشرف عليه مؤدّب، وفي هذه المرحلة يتعلم الأطفال: القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، تعتبر اللوحة الوسيلة الرئيسية في هذه المرحلة. لا يوجد في المدرسة تلامذة غير منضبطون، فالفوضى داخل القسم غير معروفة، أما المعلم فإنه يتمتع باحترام كبير تفرضه مكانته الدينية⁽²⁾.

كان الأطفال يتركون أحذيتهم عند باب القسم، أما عدد التلاميذ فقلما يتجاوز خمس عشر تلميذا⁽³⁾ كانت "الفلة" هي عقاب من يتهاون في حفظ دروسه، على أنه كان يمنع ضرب الأطفال الذين تقل أعمارهم عن عشر سنوات⁽⁴⁾ أما التعليم في هذه المرحلة فقد كان يتمحور أساسا في تحفيظ القرآن الكريم، الذي يشرع في تحفيظه للتلاميذ ابتداء من سورة الفاتحة ثم قصار السور و إذا بلغ التلميذ سورة البقرة يكون بذلك قد أتم حفظ القرآن وبالتالي يصبح "طالب" ويضاف إلى اسمه حرف "سي" فإذا كان اسمه أحمد يصبح "سي أحمد" وهذا إكبارا له على حفظ القرآن⁽⁵⁾.

إضافة إلى حفظ القرآن، كان التلاميذ يلقنون القراءة والكتابة والحساب، وقد كان بالجزائر 100 مدرسة، تضم 2000 تلميذا و 50 بتلمسان، تضم 2000 تلميذا و 90 مدرسة بقسنطينة يضم 1350 تلميذا تراوحت أعمارا تلاميذ هذه المرحلة ما بين 6 و 10 سنوات.

(1) C.A. Rozet. Voyage dans la régence d'Alger. Paris 1833. P75.

(2) S.Jouin et autres. L'école en Algérie. Op.cit. P14.

(3) Ibid. P15.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

2- التعليم الثانوي: وهو تابع للأوقاف.

بعد المرحلة الابتدائية، يصل إلى هذه المرتبة التلاميذ الأكثر براعة وإقدام، والذين سيصبحون الموظفون الرسميون، تزيد أعمار تلاميذ التعليم الثانوي عن 14 سنة. وإذا كان معلم الصف الابتدائي يعرف باسم "المؤدب"، فإن معلم الصف الثانوي والعالي يعرف باسم "المُدْرَس".

يختلف المدرس عن المؤدب، من حيث شروط التأهيل، حيث لم يكن يشترط في المؤدب سوى شروط قليلة، مقارنة بشروط تأهيل المدرس.

وإذا كان المؤدب حر نوعا ما يختاره أهل الحي لتعليم أطفالهم، فإن مدرس الثانوي والعالي لم يكن حُرّاً، وخصوصا في المدن، فهو موظف عند الدولة بحكم تعيينه من الباشا أو الباي، لذلك فإن عليه ما على جميع الموظفين الآخرين من رقابة وقيود ومن واجبات دينية واجتماعية وسياسية أحيانا.⁽¹⁾

يعتبر التعليم الثانوي والعالي تعليما مجانيا، عكس التعليم الابتدائي، فالطالب في هذه المرحلة لا يدفع شيئا مقابل تعلمه، بل إن الطالب في هذه المرحلة يتحصل على السكن والماء والزيت والحلوى والأكل كما كان يتقاضى أحيانا مبلغا نقديا.⁽²⁾

أما المواد التي كانت تدرس فهي: العلوم الدينية، تفسير القرآن و الحديث الشريف و اللغة و التاريخ و السيرة و الموارد... و كان المدرس حر في وضع البرنامج الدراسي وفي تحديد أوقات التدريس في الغالب.

3- التعليم العالي: تحدث فانتور دو بارادي في كتابه حول الجزائر عن وجود 3 جامعات في مدينة الجزائر لتعليم المذهب المالكي⁽³⁾ إلا أن بعض المؤرخين رأى أنه لم يكن للجزائر "جامعة" إسلامية كالأزهر والقرويين والزيتونة، غير أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي، بل تفوق أحيانا، دروس الجامع الأموي بدمشق

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الثقافي، ج1، ص 320-321.

(2) نفس المرجع، ص 337.

(3) Venture de Paradis. Op cit. P255.

والحرمين الشريفين لتنوع الدراسات فيها و تردد الأساتذة عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي⁽¹⁾.

مارس التدريس بالتعليم العالي: المرابطون والأساتذة والشيخوخ، إذ أن هؤلاء هم كبار الأساتذة في الجزائر يومئذ نظرا لخبرتهم وتبحرهم في المسائل العلمية: وقد كانت حلقات درسهام موئل للطلبة والعلماء الآخرين الذين يرغبون في زيارة معارفهم ونيل الإجازات بعد ختمة البرامج⁽²⁾.

وكان هذا المستوى من التعليم يعطي في الجوامع الكبيرة الموجودة في كل مدينة، أما في الأرياف فموضعها هو الزوايا، أما أساتذة التعليم العالي فإنهم لا يخضعون لتسمية المسؤولين وغالبا ما يكون أساتذة الزوايا من المرابطين الذين تفرغوا لنشر التعليم على طريقته.

أما الطلبة الذين يريدون إتمام دراستهم والتوسع فيها، فإنهم يتوجهون إلى الجامعات الإسلامية، فاس، القيروان والأزهر، ليصبح بعضهم إداريون - خوجة - أو قضاة أو وكيل، إمام، أو حزاب⁽³⁾.

ملاحظة: حزاب جمع حزائون و هم أولئك الذين يقرؤون القرآن في المساجد.

4 - تعليم الفتيات:

بالرغم من كون الفتيات كنّ لا يخرجن للدراسة مثل الفتيان، وبالرغم من تراجع تعليم الفتيات في هذه المرحلة، إلا أن تعليم الفتاة كان يتم بإحضار المؤدب إلى البيت لتلقين الفتيات القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم وقواعد الدين ونحو ذلك كالتوحيد ومبادئ اللغة⁽⁴⁾.

أما وليلم شالر، فقد ذكر في مذكراته أن البنات يتعلمن في مدارس من نفس النوع تشرف على إدارتها نساء⁽⁵⁾.

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 273.

(2) نفس المرجع، ص327.

(3) S. Jouin et autres. L'école en Algérie. Op.cit. P16.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج، ص 341.

(5) وليام شالر، مذكرات، ص 82.

وما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أن التعليم في الجزائر من خلال العهد العثماني اعتبر استجابة لدعوة الدين في طلب العلم ومعرفة الفروض، وأنه أدى وظيفة أساسية في المجتمع تمثلت أساسا في خفض نسبة الأمية وهذا بشهادة ضباط فرنسا الذين أكدوا "أن التعليم الابتدائي كان منتشرا في سنة 1830 إنتشارا أقل ما يقال عنه أنه كان مماثل لما كان عليه حال التعليم في فرنسا⁽¹⁾ وهذا ما أكده إسماعيل أوربان Ismaël Urbain عندما قال: "إن التعليم الابتدائي، في الجزائر، كان (في سنة 1830) أكثر انتشارا مما كنا نظن عموما، وكان معدل الأفراد الذكور الذين يتقنون القراءة والكتابة مماثلا، على الأقل، للمعدل السائد في أريافنا حوالي 1845.

ب- التعليم بعد 1830:

وقد عرف تراجعاً مهولاً بعد الاحتلال نظراً للانقلاب الجذري الذي عرفته الجزائر بعد 1830 والناجم عن طبيعة الاستعمار الذي حل بها.

ذلك أنه وبعد احتلال مدينة الجزائر وتوقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830 والتي تعهدت فرنسا من خلالها بحماية أمن وممتلكات ومقدسات الجزائريين، فإن واقع الحال قد دل أنها لا تحترم ما وقعته ولعل احتجاج حمدان خوجة على ذلك أمام القائد العام للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا الجنرال كلوزيل، قد جعل هذا الأخير بجيب بتهكم: "إنها لعبة الحرب".

وقد كان لهول احتلال الجزائر ومن ثم بقية المدن: وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، أرزيو... أن هجرها العديد من سكانها نحو المناطق التي كانت ما زالت لم تُحتل بعد أو هجروها نحو البلدان العربية والإسلامية: المغرب، تونس، مصر، فلسطين، تركيا، سوريا.

وقد كان لهذه الهجرة كما أسلفنا تأثيراً مباشراً على العديد من المهن والحرف، وكذا على التعليم. وعليه فقد كانت المدارس في السنوات الأولى من الاحتلال مهجورة من قبل أبناء أعيان اليهود والمسلمين⁽²⁾، حيث أغلقت نصف المدارس في مدينة الجزائر

(1) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون، ج 1، ص 582.

(2) Kamel Kateb. Population et société en Algérie. Harmattan. Paris 2005. P20.

كما غادر العديد من المعلمين هذه المدينة ومدنا أخرى في إطار الهجرة التي تمت سواء داخل الجزائر أو خارجها.

يضاف إلى عامل الهجرة عاملاً آخر تمثل في الخراب و الدمار الذي لحق بالعديد من المدارس و المساجد وكذا سلب و نهب أموال الجزائري و على رأسها أموال وأملاك الأوقاف (الحبوس) والمؤسسات الخيرية ذلك أنه وإن كانت عملية التعليم تضطلع بها الأسر في المرحلة الابتدائية، إلا أن التعليم الثانوي كان تحت إشراف الأوقاف التي تدفع لهم نقوداً لمصاريفهم.

وعليه فإن: " قرارات 7 ديسمبر 1830، 23 مارس 1843، 4 جوان 1843، والتي ألحقت البنايات التابعة للمساجد والحبوس بالمصلحة العقارية (Domaine) قد قضت على المصادر المادية الموجهة للتعليم العمومي، الذي كان يقدم دون مقابل إلى غاية الآن، فالكتابيب القرآنية والمدارس قد تركت باستثناء تلك التي كانت تحت إشراف مباشر للسكان، أما في القبائل فإن الزوايا الأقرب من المراكز الأوروبية قد تركت، في حين دمّرت بعضها بفعل الحرب، في حين أُلغيت المخطوطات الأساسية التي كانت تستخدم في العملية التعليمية

وأخيراً فإن معظم الأساتذة قد هاجروا خلال المعارك نحو المناطق التي ما زالت لم تحتل، في حين بقي الآخرون محرومون من أجورهم وسكناتهم، حيث سقطوا في بؤس شديد، ليتحولوا إلى مزاوله المهام الدينية.

أما الضربة القاضية فقد جاءت مع قرار 30 أكتوبر 1848 الذي ألحق الزوايا وكل المؤسسات الدينية بمصلحة الدولة "domaine d'Etat".⁽¹⁾

ج- الحصيلة الكارثية:

شهدت الجزائر في العشرين سنة الأولى من الاحتلال 1830-1850 انطفاء الشموع في العديد من المناطق والأقاليم والتي سوف تلحق ضربة شديدة بالعملية التعليمية سواء في المدن أو الأرياف . ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

(1) Claude Collot, Les institution de l'Algérie durant la période coloniale, (1830-1962), Paris. C.N.R.S et Alger O.P.U. 1987. P315.

1- في القطاع القسنطيني le constantinois :

فبحسب تقرير الجنرال General Bedeau فقد قدم الحصيلة التالية:

في سنة 1837 وفي قسنطينة نفسها، فإن عدد التلاميذ كان يتراوح من 1350 إلى 1400 تلميذا، يتلقون تعليمهم في 86 مدرسة قرآنية، بينما وصل العدد إلى 3000 متدرس لمجموع قبائل الشرق القسنطيني في 300 مدرسة قرآنية أو خيمة "الشريعة". أما في التعليم الثانوي، فيوجد 35 مدرسة تابعة للمساجد و7 مدارس تستقطب بقسنطينة نفسها ما بين 600 و700 طلبة Tolbas، أما مقاطعة قسنطينة فإنها تحتوي على 16 زاوية وفي المجموع 1000 طلبة. أما في سنة 1847، فإن عدد الطلبة في قسنطينة قد انخفض من 600 إلى 60 في حين انخفض عدد المدارس القرآنية (مسيد) من 86 إلى 30⁽¹⁾.

2- في قطاع الجزائر l'algérois :

حيث كانت العملية التعليمية جد نشيطة، ففي الجزائر كان لدينا 80 مدرسة ابتدائية (مسيد) أين يُدرس المُؤدبون، والتي كانت تستقطب 20% من أطفال المدينة بحسب إسماعيل أوربان، أي 1200 تلميذا.

أما المؤسسات الثانوية أو المدارس والتي كانت في معظمها تابعة للمساجد والتي كان بعضها يدرس الأدب، وفقه اللغة، فقد كانت بعدد 8، أما في القبائل فإن الخيام "الشريعة" كانت بأعداد أكبر من ذلك، وعند التخرج يلتحق التلاميذ بالزاوية... عدة زوايا في مازونة، في منطقة القبائل على الأقل عشر زوايا تشتغل، هذه المؤسسات تنقرض شيئا فشيئا.

وعليه فإنه في سنة 1837، أصبح لدينا في الجزائر من 20 إلى 25 مدرسة ابتدائية مسلمة أو يهودية، تستقطب 375 تلميذا مسلما و320 تلميذا يهوديا.

وفي 1840 لم يعد بمدينة الجزائر سوى مدرسة و24 مسيد تستقطب 400 تلميذا.

(1) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون، ج1، ص583 - 584.

أما في سنة 1850 فإن مقالا بجريدة الأخبار ليوم 10 أكتوبر 1850، أشار أنه لم يبقَ في مدينة الجزائر سوى 15 مدرسة ابتدائية مسلمة... أما التعليم العالي فإنه لا يمارس إلا في الجامع الكبير.⁽¹⁾

3- في القطاع الوهراني: l'oranaï

أصبحت حركة التعليم بالقطاع الوهراني ، باضطراب كبير نتيجة للتقلبات الكبيرة التي شهدتها هذه المنطقة بفعل احتضانها للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر. وبناء على ذلك فقد شهدت هذه المنطقة قيام العديد من المعارك والمواجهات العسكرية بين القوات الفرنسية وقوات الأمير عبد القادر في الفترة الممتدة من 1832-1834 والتي توجت بتوقيع معاهدة دو ميشال في 26 فيفري 1834 و1835-1837 والتي توجت بتوقيع معاهدة التافنة 30 ماي 1837 و1839-1847 والتي تميزت باشتداد الحرب التي شنتها فرنسا على الجزائريين والتي سوف تأخذ أبعادا خطيرة تمثلت في حرب الإبادة وسياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا وخاصة بعد تولي الجنرال بيجو مقاليد الحكم في الجزائر 1841-1847 والتي انتهت بتدمير دولة الأمير عبد القادر واحتلال عاصمته (معسكر ثم تاقدامت) وسقوط عاصمته المتنقلة الزمالة في 16 ماي 1843 وقبل ذلك سقوط المدن الرئيسية: تلمسان، مستغانم، مليانة...

وقد كان لهذه السياسة: حرب الإبادة وسياسة الأرض المحروقة التي باشرتتها فرنسا أن أثرت على العملية التعليمية وذلك من خلال اضطراب أهل هذه المنطقة إلى الخروج من المدن المحتلة عدّة مرات وكان من بين هؤلاء الخارجين طبعاً: المعلمون، والتلاميذ.

لقد كان لسقوط مدن القطاع الغربي في يد فرنسا ونسبة الدمار الذي لحقها نتيجة لذلك إضافة إلى هجرة أهل هذه المدن نحو المناطق الداخلية حيث الأمير عبد القادر...

(1) Serge Jouin. Op.cit. PP17-18.

كل ذلك أدى إلى توقف معظم المدارس عن القيام بوظيفتها، إضافة إلى تعرض المكتبات والمساجد والزوايا والمدارس إلى النهب والهدم والهجران.⁽¹⁾

وفي هذا الصدد يمكن إبراز توقف العديد من الزوايا الريفية في الجهة الغربية عن أداء مهمتها في التعليم وعلى رأسها: **زاوية القيطنة** وخاصة منذ 1836 **وزاوية سيدي محمد بن عودة** ناحية زمورة الغربية **وزاوية سيدي العربي** نواحي مينة والتي يمتد نفوذها من مستغانم إلى الأصنام، **وزاوية أولاد سيدي دحو** بمسكر، **وزاوية أولاد سيدي الشيخ بالببيض**، **وزاوية سيدي عمار بن دوبة** (كاشرو) الخ...⁽²⁾

إن الأمير عبد القادر الذي قاد المقاومة الجزائرية من 1832-1847 ضصد فرنسا، لم يكن رجلا عسكريا فقط، بل كان عالما ومصلحا اجتماعيا، وما هذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال اهتمامه في الجانب التعليمي الذي حظي بمكانة المقاوم شعب مثقف وواعي بقضايا المصيرية.

وعليه فإن الأمير عبد القادر الذي قاد المقاومة الجزائرية من 1832 – 1847 ضد فرنسا لم يكن رجلا عسكريا فقط. بل كان عالما ومصلحا اجتماعيا، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال اهتمامه بالجانب التعليمي الذي حظي بمكانة أساسية في مشروعه السياسي، لإدراكه أن العدو لا يكن طرده فقط عسكريا ما لم يكن الشعب المقاوم شعب مثقف وواعي بقضايا المصيرية. و عليه فإنه لم يغفل عن إنشاء المدارس في المناطق التي خضعت له والتي عرفت تمردا بعد معاهدة التافنة 1837، حيث أقام المدارس التي ساهمت في نشر التعليم إلى جانب المساجد والزوايا المنتشرة في البلاد... في أوقات منظمة ومعلومة حسبما ألف الناس⁽³⁾ وقد ذكر المؤرخ الفرنسي مارسيل إيمريت أنه كان يوجد بتلمسان في عهد الأمير عبد القادر 50 مدرسة ابتدائية يزاول الدراسة فيها 2000 تلميذا، أما التعليم الثانوي والعالي فقد كان يقدر للطلبة الذين بلغ عددهم 600 طلبة في المدرستين، كما كان بتلمسان مدرستان كبيرتان وهما: **مدرسة الجامع الكبير ومدرسة أولاد الإيمان**، أما في ضواحي تلمسان فقد كانت

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص31.

(2) نفس المرجع، ص31-32.

(3) يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر، رائد الكفاح الجزائري، ص123، دار البصائر، الجزائر 2009.

الزاوية المشهورة عين الحوت.⁽¹⁾ وقد كان التعليم منتشرا في المنطقة من خلال انتشار 30 زاوية تختلف دراجات شهرتها، وهذا ما أكدّه الضابط الفرنسي جون قودان برنارد تاتارو J.G. Tatareau من خلال تقريره Voyage dans la province d'Oran 1835 حيث قال : "إننا نلاحظ في المدينة (تلمسان) عدد معتبر من المدارس الصغيرة أين... التعليم ينصب فيها حول القراءة، الكتابة والحساب".⁽²⁾ عبد القادر والكتب والمخطوط المخطوطات ص 152-153 حياة الأمير عبد القادر تشرشل).

كما عمل عبد القادر جاهدا لتأسيس مكتبة وجمع المخطوطات التي تتناول الحديث، والفقه والطب والتاريخ والفلك، بل إنه "كان يصدر عقوبات على كل من ثبت لديه أنه أساء معاملة كتاب أو مزقه أو أحرقه"⁽³⁾ وهذا ما سوف يشجع العديد من الجنود والضباط الجزائريين في جيش الأمير عبد القادر أن ينقذوا العديد من المخطوطات والكتب التي وقعت في أيديهم أثناء الغزوات، حيث كانوا يحملونها إلى الأمير عبد القادر الذي كان يكافئهم بسخاء على كل مخطوط يحملونه إليه، وقد كان يودع كثيرا من المخطوطات في الزوايا ويحتفظ ببعضها في خزانة كتبه الخاصة، التي ستحول إلى مكتبة بعد اتخاذه من تاقدامت عاصمة له لتفتح أبوابها لجميع الراغبين في الدخول إليها.⁽⁴⁾

إلا أن هذه المكتبة التي كانت تحتوي على ما يقل عن خمسة آلاف مجلد، من بينها أندر المخطوطات العربية⁽⁵⁾ سوف تتعرض للسلب والنهب والضياع بعد سقوط زمالة الأمير في يد الجيش الفرنسي بقيادة الدوق دومال ابن الملك الفرنسي لويس فيليب في 16 ماي 1843 وهو الشيء الذي تألم له الأمير عبد القادر كثيرا.

إن ما حدث للمؤسسات التعليمية في القطاع القسنطيني وفي قطاع الجزائر سوف يحدث في القطاع الوهراني وذلك من خلال:

(1) Marcel Emrit, l'Algérie à l'époque de Abdelkader, édition Bouchene. Paris 2002. P26.

(2) Ibid. P88.

(3) إسماعيل العربي، حكومة الأمير عبد القادر إدارتها ومهامها، ص226، مجلة الثقافة، عدد خاص (الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر) العدد 75 السنة الثالثة عشرة جوان 1983 .

(4) نفس المرجع، ص226.

(5) ونستون تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ص213.

- هدم العديد من المدارس والزوايا أثناء الهجوم الكاسح التي شنته فرنسا للقضاء على دولة الأمير عبد القادر وعلى ثورة أولاد سيدي الشيخ عامي 1864 و 1865.

- الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر في الفترة الممتدة من 1867-1869.

- الاستيلاء على أملاك الوقف / الحبوس من خلال قوانين 1844 و 1846 وقانون السيناتوس - كونسلت 1863، حيث كان لذلك ضربة قوية للزوايا التي كانت تعيش على الأرض الموقوفة، بحيث لم يبق للزوايا سوى الزيارات التي كان يأتي بها أتباع الزوايا في موسم الزيارات المعينة.⁽¹⁾

وهو ما سوف يؤدي إلى اختفاء شبه كلي للتعليم نظرا لتراجع دور الزوايا وتهديم المدارس وفرار المعلمين والتلاميذ....

والسؤال المطروح هو: لماذا ضرب التعليم في الجزائر؟ وما هو البديل الذي اعتمدته فرنسا وما هي نتائجه وتأثيره على العملية التعليمية في الجزائر؟

لقد نظرت فرنسا إلى التعليم الذي كان سائدا في الجزائر قبل 1830 نظرة الشك والريبة وأنه يمثل خطراً على وجودها ومستقبلها في الجزائر.

فالتعليم في الجزائر ليس له إلا غاية واحدة، ألا وهي معرفة الدين وعلومه التطبيقية.⁽²⁾ وبالتالي فقد كان للعلماء والزوايا دوراً لا يستهان به في العملية التعليمية، وهذا ما جعل فرنسا تسعى للقضاء على هذه الزوايا وتجفيف منابعها المادية والمالية من خلال بسط يدها على أملاك الوقف/ الحبوس وفي هذا يقول الجنرال لاموريسيار: " وعندما أقمنا بالجزائر العاصمة، أخذنا المدارس كي نحولها إلى مخازن، أو ثكنات أو إسطبلات، ووضعنا أيدينا على أملاك المساجد والثانويات، وزعمنا أننا نطبق على الشعب العربي مبادئ الثورة الفرنسية"⁽³⁾ وهو ما سوف يؤدي إلى طرد هؤلاء

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر والثقافي، ج3، ص32.

(2) ايفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين، 1830-1888، ص128 ترجمة محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصة للنشر، الجزائر 2007.

(3) نفس المرجع، ص128.

الأساتذة والعلماء من المدن فـ "لجأ إلى الزوايا، مكسوري الخواطر، وتملأ الكراهية قلوبهم وهم متلهفون للدعوة إلى الجهاد".⁽¹⁾

وقد شملت هذه السياسة جميع المناطق التي دخلتها فرنسا سواء في شرق الجزائر أو غربها حيث كانت التقارير الآتية من قسنطينة، الجزائر... تفيد بأن حالة التعليم في 1849 مزرية: "إذا اختفت مدارس الطور الثاني بصفة نهائية تقريبا من الجزائر وكان على الشباب الراغب في اكتساب بعض المعارف الواسعة نوعا ما أن ينتقلوا لطلبها في تونس، وطرابلس وتطوان، وحتى في مصر".⁽²⁾ ونفس الشيء في مستغانم، حيث اشتكى رئيس مكتب مستغانم من نقص الطلبة والقضاة: "لأننا دمرنا المدارس بواسطة الحرب، ولم نعد بناءها بعد، ولا يوجد أي تنظيم للمدارس وكلما كان قضاتنا القدامى يموتون كان استخلافهم يزداد صعوبة، وكانت الأحوال تزداد سوءا يوما بعد يوم" أما دوماس وأوربان فقد خلاصا إلى الانشغالات الآتية: "كانت نتيجة سياستنا كارثية، فقد أهملت جميع المدارس الابتدائية تقريبا... وحلت الكارثة بالمدارس... والزوايا الأقرب من مراكز الاحتلال هجرت... وهاجر الأساتذة إلى أطراف البلاد لتي لم تكن بعد قد وقعت تحت سيطرتنا".⁽³⁾

على أن لجوء فرنسا إلى ضرب المدارس والزوايا ووضع يدها على أملاك الأوقاف والحبوس مما أدى إلى إفراغ المؤسسات التعليمية وفرار أهلها - المعلمون والتلاميذ - منها نحو المناطق الداخلية أو إلى الخارج... كل ذلك في الحقيقة لم يكن عفويا بقدر ما كان مقصودا.

فكما أن فرنسا لجأت إلى تفكيك بنية المجتمع الجزائري عن طريق تفكيك القبيلة إلى عروش ودوائر ثم إلى عائلات عبر تحديد ملكية العروش للأرض وإجبارهم على عدم مغادرتها وفصل أرضهم عن أرض القبيلة ومن ثم توزيعها على العائلات وبيع هذه الأخيرة في النهاية أراضيها للمعمرين نتيجة للديون المترتبة عليها وعجزها عن تسديدها... وتزامن ذلك مع تغيير المعادلة الاقتصادية في الجزائر، وذلك بتحويل

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع، ص 137.

(3) نفس المرجع، ص 137.

الاقتصاد الجزائري القائم يومئذ على الاقتصاد الغذائي والمتمثل في زراعة الحبوب وتربية المواشي على نطاق واسع إضافة إلى زراعة الأشجار المثمرة والخضر وتربية الطيور في فحوص المدن... فإن فرنسا ستحول الجزائر إلى منطقة للزراعة التجارية: كروم، (خمر)، تجارب الزراعات الغريبة culture exotiques : القطن، تربية دودة القز (الحرير) و بالتالي دخول البنوك و الشركات الفرنسية والأوروبية الكبرى في العملية الاقتصادية لخدمة مصالح الرأسمالية الأوروبية على حساب الشعب الجزائري الذي سوف يعرف نتيجة ذلك ظهور العديد من الأمراض والأوبئة الناتجة عن سوء التغذية والمجاعة الناتجة عن مصادرة الأراضي وحجزها وتحويلها للطبقة الجديدة ألا وهي طبقة المستوطنين رديف الجيش الفرنسي.

وعليه فإذا كانت القبيلة قد فتئت وبالتالي قد ضُربت من خلالها بنية المجتمع الجزائري في الصميم، وإذا كانت الأرض وملكيته قد انتقلت من أياد جزائرية إلى أيدي المستوطنين وبالتالي انتقال الجزائر من نمط الاقتصاد الغذائي إلى نمط الاقتصاد الرأسمالي مع ما في ذلك من خطر مهدد للأمن الغذائي والاقتصادي للشعب الجزائري، فإن الثقافة في الجزائر سوف تُضرب هي الأخرى عن طريق العديد من مكوناتها وعلى رأسها التعليم وهذا ما جعل ألكسي دو توكفيل يعترف بدور فرنسا في إطفاء الأنوار في الجزائر وهو يقول في تقرير عن الجزائر عام 1847 ما يلي:

"لم يكن المجتمع الإسلامي في إفريقيا غير متحضر، كان فقط ذا حضارة متأخرة وغير مكتملة، كان يوجد فيه عدد كبير من المؤسسات الخيرية التي كان هدفها تقديم العون للمحتاجين والتربية العمومية، وضعنا يدنا في كل مكان على عائداتها وحولناها عن مقاصدها السابقة، لقد أنقصنا عدد المؤسسات الخيرية وتخلينا عن المدارس، وفرقنا حلقات الدروس، انطفأت الأنوار من حولنا، توقف توظيف رجال الدين ورجال القضاء، بمعنى أننا أرجعنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضى، أكثر جهلا وأكثر بربرية مما كان قبل أن يعرفنا".⁽¹⁾

(1) ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ص 126.

د- القضاء على التعليم التقليدي واستبداله بالتعليم الفرنسي:

منذ احتلال الجزائر 1830، فقد سعت فرنسا لتغيير المعادلة الثقافية فيها ووضعها في نفس الاتجاه التي أخذته المعادلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى هذا الأساس فقد اصطدمت فرنسا برد فعل شعبي عنيف لم يخطر على بالها، تمثل في شدة المقاومة الشعبية للوجود الاستعماري بكل ما أوتيت من قوة وإمكانات.

وقد استطاعت فرنسا بعد دراسة هذه المقاومة ودوافعها والعوامل المؤثرة فيها أن تتوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه المقاومة ودوافعها من قناعات دينية رافضة لتقبل الوجود الاستعماري وداعية لمقاومته إلى آخر نفس وآخر قطرة دم. وقد أبدت العديد من التقارير التي أعدها الضباط الفرنسيون والمكاتب العربية في السنوات الأولى من هذه الحقيقة، حيث أبدوا تخوفهم من التعليم الموروث عن العهد العثماني كونه يزيد العلاقات خطورة في الجزائر، حيث كتب الجنرال بيدو Bedeau : "لقد بين لنا التاريخ المتوافق مع العقل في كل مكان الغلو الديني المتحكم في الرأي العام حينما يكون الشعب على قدر غير ذي بال من التعلم، كما لاحظنا في كل مكان أيضا أن التعصب واللاتسامح يزولان ومعهما الخرافة أمام تقدم التعليم العام".⁽¹⁾

ولما كان "الطالب" هو معلم المدرسة الابتدائية، يمارس نفوذا وتأثيرا كبيرا على التلاميذ وعلى المجتمع الذي يعيش فيه، فهو إلى جانب تعليم الأطفال، يؤذن للصلاة وغالبا ما يوزع على المرضى الأدوية والتماائم، ولأنه يعرف الكتابة فغالبا ما يقحم في المسائل العائلية وهو بعبارة أخرى "ليس عالما، لكنه العالم الوحيد، والنور ووسيط الوحي في القبيلة".⁽²⁾

ثم إنه ليس هناك "طالب" في الجزائر لا يعد أخصا في طريقة دينية ولديهم نظراؤهم في مجموعة زوايا، ذات علاقة في النهاية مع المغرب وتونس وطرابلس.⁽³⁾

ثم إن هؤلاء "الطلبة" القريبين جدا من حياة القبائل والعائلات يُعلمون الأطفال ما ظلوا هم طيلة سنوات يتعلمونه في تونس وفاس، أو في زوايا القبائل والأوراس،

(1) إيفون تيران، المواجهات الثقافية، ص 22.

(2) نفس المرجع، ص 130.

(3) نفس المرجع.

وعليه فإن رفض هؤلاء للوجود الفرنسي في الجزائر انطلقا من عقيدتهم وفهمهم للقرآن، سوف يجعلهم في الغالب الأعم يتصدّرون الثورات والمقاومات التي واجهت فرنسا وبالتالي فإن الطلبة الذين كانوا معلمين للأطفال في المدارس، أصبحوا **معلمي المجتمع في فن المقاومة ضد الوجود الفرنسي المسيحي في الجزائر**، وهذا ما تنبّهت له فرنسا من خلال دراستها للواقع التعليمي عن كثب، حيث خرجت بنتيجة مفادها أن ترك التعليم على ما هو عليه، يعني أنها سوف تزيد من تأجيج حركة المقاومة في الجزائر. و عليه لا بد من القضاء على هذا التعليم وعلى أهم فاعل فيه وهو "الطالب" وذلك من خلال:

1 - القضاء على المنظومة التعليمية الموروثة عن العهد العثماني من خلال انقراض جيل كامل من العلماء والطلبة والوكلاء، نتيجة للحروب المتواصلة التي أدت إلى تهديم المدارس والزوايا والمساجد، واضطرار العديد من هؤلاء إلى الهجرة نحو المناطق غير المحتلة أو نحو الخارج لا سيما تونس والمغرب والمشرق العربي.

2 - مصادرة أملاك الوقوف/ الحبوس وضمها للمصلحة العقارية من خلال سن العديد من المراسيم والقوانين أشهرها:

- مرسوم 07 ديسمبر 1830 القاضي بتحويل الأوقاف إلى مراقبة المصلحة العقارية (الدومين).

- أمر 01 أكتوبر 1844 والذي بموجبه تم إخضاع الأوقاف للمعاملات المتعلقة بالأملاك العقارية.

- قرار 30 أكتوبر 1858 الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوروبيون واليهود من امتلاك الأملاك الموقوفة.

3 - منع السلطات الاستعمارية للعديد من العلماء والفقهاء من التدريس خاصة في السنوات الأولى من الاحتلال، مع تخفيف هذا المنع بعد ذلك خلال الأربعينات من

القرن التاسع عشر بالسماح لبعض الطلبة بإعطاء دروس في بعض المساجد سواء في الجزائر أو قسنطينة⁽¹⁾

على أن سعي فرنسا للقضاء على التعليم التقليدي باعتباره بؤرة للتعصب واللاتسامح مع الوجود الاستعماري سوف يجعلها تبحث عن بديل لهذا التعليم من خلال استبداله بمنظومة تعليمية تخدم المشروع الاستعماري، وفي هذا الصدد يقول القائد العام للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا الدوق دو روفيغو: " لقد كنت أنظر إلى انتشار التعليم ولغتنا على أنها الوسيلة الأنجع للمضي قدما في بسط هيمنتها على هذا البلد"⁽²⁾.

هـ - البديل الاستعماري:

كما أدركت فرنسا أنه لا بد من تغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لتتماشى مع مشروعها الاستعماري والقاضي بإقامة مستوطنة دائمة في شمال إفريقيا تستقطب الفئات البشري وتزود الميتروبول بحاجياتها المادية والزراعية، فإنها وفي الوقت نفسه سوف تسعى لتغيير المعادلة الثقافية وذلك من خلال وضع منظومة تعليمية تسير في نفس توجه الخط الاجتماعي والاقتصادي للمشروع الاستعماري. ذلك أن العامل الثقافي لا ينفصل عن العامل الاجتماعي والاقتصادي.

وانطلاقا من هذا المشروع، فقد عمدت إلى ضرب النظام التعليمي الموروث عن العهد العثماني باعتباره عائقا في وجه المشروع الاستعماري التوسعي الاستيطاني من خلال تركيبته الاجتماعية ونمط تسييره: القبيلة، القرية، الأوقاف. وطبيعته: فالتعليم والدين في الجزائر وجهان لعملة واحدة.

وبناء على هذه الملاحظات، سوف تولي فرنسا أهمية بالتعليم ليس بهدف نشر العلم والثقافة والمعارف في أواسط الجزائريين "المغلوبين" وإنما كان الهدف منه هو استدامة مغلوبيه الجزائريين وتدجين الجزائر " إن التعليم والاستعمار، والثورة الأخلاقية والمادية هما حجرا الزاوية في الصرح الذي ينبغي على فرنسا أن تشيده وهي ملزمة

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص59 - 60.

(2) أيفون تيران، المواجهات الثقافية، ص46.

بالمسؤوليات التي اتخذتها"⁽¹⁾ بحسب المتصرف المدني جانتي دوبيسي Genty de Bussy في تقريره عام 1834، والسعي لإدماجها في البوتقة الفرنسية، وذلك من خلال ما يلي:

1- المدرسة الحضرية – الفرنسية بمدينة الجزائر 1836: بعد إهمال تام للعملية التعليمية في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1836، أنشأت فرنسا أول مدرسة للأهالي أطلقت عليها **المدرسة الحضرية – الفرنسية**، وقد سعت هذه المدرسة إلى دمج المسلمين في الفرنسيين عن طريق اللغة الفرنسية التي كان يعلمها فرنسي.⁽²⁾ ذلك أن الرأي كان غالبا وسائدا بعد أن خضعت الجزائر لفرنسا هو ضرورة القيام بتعليم اللغة الفرنسية للعرب: إن الشيء العجيب الذي يمكن القيام به هو تعويض العربية شيئا فشيئا بالفرنسية.... والذي لا يفتأ ينتشر في أوساط الأهالي، لا سيما إذا وفد الجيل الجديد بأعداد كبيرة للتعليم في مدارسنا".⁽³⁾

على أن المدارس الابتدائية للنصارى واليهود قد فتحت قبل ذلك، ومنذ 1830-1832 إلا أن الملاحظ أنه لم يكن هناك إقبال من الجانب العربي على هذه المدرسة خوفا من تحول أبناء المسلمين إلى النصرانية، ورفضاً منهم أن يختلطوا بالمسيحيين، ثم إن المفتي لم يكن ينظر إلى مدارسنا إلا بنظرة عدا، أما الأولياء فيرفضوننا".⁽⁴⁾

2- التعليم الأهالي في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852: بعد ثورة 1848 بفرنسا وسقوط النظام الملكي الذي حل محله النظام الجمهوري، فقد جاءت الجمهورية الثانية 1848-1852 بمشروع جديد هو **"دمج الجزائر في فرنسا"** وهذا ما سوف تنص عليه المادة 109 من دستور 1848 والتي اعتبرت الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وبالتالي فقد تمت ممارسة التعليم العمومي وفق منظور إدماجي في خدمة **المستوطنين**.⁽⁵⁾

(1) نفس المرجع، ص 45.
 (2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، ص 284.
 (3) أيفون تيران، نفس المرجع، ص 46.
 (4) أيفون تيران، ص 55-56.
 (5) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج 1، ص 585.

وبناء على ذلك فقد أعلنت حكومة الجمهورية أن التعليم الأوروبي في الجزائر قد أصبح تابعا لوزارة المعارف العمومية في فرنسا وليس من اختصاصات وزارة الحربية ولا الحاكم العام الفرنسي في الجزائر، وعلى هذا الأساس سوف يتم إنشاء "أكاديمية" للإشراف على العملية التعليمية في الجزائر، أما المفارقة هنا فهي تكمن في أن التعليم الذي شهد انتقاله من وزارة الحربية إلى وزارة المعارف في ظل نظام الجمهورية الثانية هو التعليم الخاص بالمستوطنين وليس التعليم الخاص "بالأهالي" أو التعليم الإسلامي الذي ظل تحت إشراف وزارة الحربية والإدارة المباشرة للحاكم العام العسكري.⁽¹⁾

وكان من نتائج ذلك إنشاء:

3- المدارس العربية- الفرنسية les écoles arabes – françaises : 6 مدارس ابتدائية لفائدة أطفال المسلمين في المدن الرئيسية الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة، بجاية، مستغانم و 4 مدارس للبنات: الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة.

أما مرسوم 14 جويلية – 6 أوت 1850 فقد نص على مجانية التعليم الابتدائي وإسداء الدروس بلغة القرآن، غير أنه حظر الخوض في المواضيع الدينية في دروس اللغة المخصصة للأقسام الصباحية. وكان التعليم الفرنسي مخصصا لأقسام المساء... أما التعليم في المدارس المخصصة للبنات فكان مرتكزا على التدبير المنزلي.⁽²⁾

وبموجب مرسوم 30 سبتمبر 1850 فقد تم إنشاء 3 مدارس: مدرسة واحدة في كل مقاطعة: في المدينة بالنسبة لمقاطعة الجزائر، في تلمسان بالنسبة لمقاطعة وهران وفي قسنطينة، وكل مدرسة أقيمت بالقرب من المسجد.⁽³⁾

وبالرغم من أن برامج هذه المدارس كانت تقدم باللغة العربية، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في صالح المشروع الاستعماري، وهو ما سوف يؤدي إلى إدخال تعديلات عام 1859 تمثلت أساسا في:

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص285.

(2) شارل روبيير أجرون، نفس المرجع، ص 558 - 586.

(3) Jean Mirant, la France et les œuvres indigènes en Algérie.Op cit. P79.

- تقرير مكافأة مالية للطلاب.

- تعيين أستاذ مساعد (فرنسي) إلى جانب الأساتذة العرب.

كما سعت فرنسا خلال هذه الفترة (العهد الجمهوري 1848-1852) ومن بعده العهد الإمبراطوري (1852-1870) إلى إيصال المدرسة الفرنسية إلى الأوساط القبلية، إلا أن الملاحظ أن الإخفاق التام سوف يلزم هذه التحركات بسبب إحجام الجزائريين عن إرسال أبنائهم إلى هذه المدارس .

إلا أن السلطات العسكرية سوف تلجأ إلى تبني أسلوب الإغراء اتجاه الأهالي و ذلك من خلال تقرير مساعدات اجتماعية: ملابس، أموال وتخصيص مناصب إدارية للمتخرجين من هذه المدارس لأبناء الجزائريين وإسداء جوائز للتلاميذ النجباء⁽¹⁾.

بل إن فرنسا في عهد نابليون الثالث تنشئ مدرسة لتكوين المعلمين في مدينة الجزائر والتي افتتحت أبوابها عام 1865 بهدف تكوين "معلمين ذوي دراية باللغة العربية الدارجة وإطلاع على عادات الناس وتقاليدهم".

إن لجوء فرنسا إلى فتح هذه المدرسة بهدف "تكوين معلمين" جاء نتيجة للتقرير الذي رفعه وزير الحربية للإمبراطور في بداية 1865 حيث طرح عليه مشكل نقص "المعلمين" الذي تعاني منه الجزائر مقارنة بالتزايد المضطرد لعدد المدارس، إلا أن الملاحظ أن هذه المدرسة قد تقرر أن يتخرج منها سنويا 30 مدرسا: 10 مدرسين من الأهالي و 20 مدرس من المستوطنين، رغم كون هؤلاء أقلية بالنسبة لعدد السكان الجزائريين.

ورغم هذا الإجحاف في حق الجزائريين، فقد أصدر الحاكم العام ماكماهون (1864-1870) قرار في 11 ماي 1865 يقضي بتكليف البلديات المكتملة الوظائف بتحمل الأعباء المالية المرتبطة بصيانة ومراقبة المدارس الأهلية، إلا أن الملاحظ أن البلديات رفضت تخصيص اعتمادات مالية للمدارس العربية - الفرنسية، بدعوى أن على

(1) شارل روبير أجيرون، نفس المرجع، ص 586 - 587.

الأهالي أن يرسلوا أولادهم للدراسة في مدارس الأوروبيين.⁽¹⁾ إلا أن الملاحظ أن التلاميذ المسلمين لم يلتحقوا بالمدارس البلدية في مناطق السلطة المدنية سواء كانت لائكية أو رهبانية، مما جعل الحاكم العام يوبخ رؤساء البلديات المكتملة الوظائف موضحا لهم أن **انصهار الأجناس يعتبر من بين الأولويات الكبيرة بالنسبة للحكومة.**⁽²⁾

وبالرغم من حرص السلطات العسكرية في الجزائر على إنجاح العملية التعليمية من خلال تكفل البلديات بالمدارس الأهلية فإن واقع الحال قد دلّ بما لا يرقى إليه الشك وقوف المستوطنين في وجه هذه العملية، إذ بالرغم من أن مختلف العمالات Départements قد سلمت تعويضات مالية للبلديات، التي طلبت ذلك، فإن هذه الأخيرة كانت ترفض، في معظم الأحيان دفع أجور "للطلّبا" المكلفين بتدريس القرآن والغة العربية الفصحى.

وبالتالي فقد كان لهذا التعتت من قبل البلديات أن أدى بها إلى استبدال المدرسين الأهالي بأعوان مدرسين و و هو ما سوف يؤدي إلى تناقص أعداد التلاميذ في السنوات المالية مباشرة. وما لبث الفراغ أن صار تاما ابتداء من 1869⁽³⁾.

4- المعاهدة العربية – الفرنسية les collèges arabes-français: وقد تم إنشاؤها بموجب مرسوم 14 مارس 1857، لُفّتح أول معهد إمبراطوري عربي- فرنسي في الجزائر في مارس 1858. وقد كانت هذه المعاهد تستقبل التلاميذ الراغبين في استكمال دراستهم والمتخرجين من المدارس الابتدائية وحتى تلاميذ الزوايا.

برمجت هذا المعاهد لاستقبال أبناء الأعيان والوجهاء من الأهلي، حيث برّر وزير الحربية الفرنسية الماريشال فيان Vaillant ذلك بقوله: " لقد استوجبت مقتضيات نشر التعليم في الوسط القبلي، أن نبدأ بفتح أبوابه للطبقات الراقية في المجتمع العربي وعبرها سوف نصل إلى الأوساط الشعبية. " سوف يأتي أولاد القادة الأهالي والعائلات

(1) شارل روبير أجرون، ج1، ص587.

(2) نفس المرجع، ص588.

(3) نفس المرجع.

الكبيرة لانتهاال المعلومات التي تناسب أوضاعهم الاجتماعية وكان اكتساب السماح الدينية شرطاً لا بد من توفره لإحلال السلم".⁽¹⁾

وبالرغم من الهدف المعلن من خلال إنشاء هذه المدارس والمتمثل في تكوين أبناء الضباط والموظفين الأهالي (الطبقة الراقية في المجتمع العربي) بهدف ضمان استمرارية التحكم في الجزائريين عن طريق جزائريين في خدمة الاستعمار، فإن الملاحظ أن الإقبال على هذه المدارس كان قليلاً، مما جعل مدير الدراسات de la Croix يكتب في بداية 1860 ما يلي: "لا يُقدم القادة العرب على إرسال أولادهم إلا بعد إلحاح كبير، ومنهم من وجب ممارسة الضغط عليه من طرف الجنرالات كي يرضى بقبول المنحة المهداة".⁽²⁾

ويعود سبب قلة إقبال أبناء المسلمين على هذه المعاهد إلى:

- تخوف المسلمين مما يمكن أن يصيب أبناؤهم - سبب النظام الداخلي لهذه المعاهد - من سلوكات مخالفة لكل الأعراف الإسلامية.
- تخوفهم من تناول أبنائهم للحوم لم تذبح وفق الشريعة الإسلامية، أو وجبات محرمة.
- تخوفهم من إعراض أبنائهم عن عقيدتهم بناء على طبيعة هذا التعليم.
- ورغم قلة إقبال أبناء الجزائريين على المعاهد العربية - الإسلامية، فإن المستوطنين ما انفكوا يعارضون هذه المدارس مطالبين بحلها نظراً لعدم جدّيتها وارتفاع تكاليفها وأكثر من ذلك الأضرار الناجمة عنها والمتمثلة في ترك أبناء الجزائريين يعيشون منعزلين عن الأوروبيون، وهذا ما جعلهم ينادون بضرورة تحويلهم على الثانوية الفرنسية.

5- المدارس القرآنية Medersa et écoles coraniques:

بموجب مرسوم 06 أكتوبر 1852 والمنظم لمهنة معلم القرآن، فقد أصبح واجباً على مدرس القرآن أن يتحصل على رخصة إدارية تسلم له من قبل الوالي le préfet بناء

(1) نفس المرجع ، ص589.

(2) نفس المرجع، ص590.

على رأي أحد الموظفين الفرنسيين، رئيس بلدية، مفتش أكاديمية، رئيس دائرة sous préfet هذه الرخصة هدفها مراقبة معلمي المدارس القرآنية وبالتالي المدارس القرآنية نفسها، والذي كانت الإدارة الفرنسية تغض الطرف عنها، إلا أن الملاحظ أن هذه المراقبة كان من الصعوبة بمكان أن تفرضها الإدارة على القبائل والدواوير.

وقد دلت الإحصائيات الرسمية أن عدد هذه المدارس قد بلغ: 1572 مدرسة عام 1852 و2140 مدرسة عام 1861 و2000 مدرسة عام 1863 في حين بلغ عدد التلاميذ 2300 مدرس.⁽¹⁾

وبالرغم من أن ظاهرة هذه المدارس هو إعادة تنظيم التعليم التقليدي، إلا أن الهدف المرجو منه كان يتمثل في التحضير شيئا فشيئا لبروز جيل يتقبل الحداثة، وهذا ما عبّر عنه لاحقا الحاكم العام ماكماهون في ردّه على المستوطنين الرافضين للتعليم العربي- الإسلامي في المعاهدة العربية - الفرنسية، وضرورة تحويل أبناء المسلمين نحو الثانوية الفرنسية بقوله: "أن ذلك خطأ كبيرا" وبأن "مخاوف الأهالي من تسليم أبنائهم إلينا سيتضاعف بشكل كبير إذا عزمنا على إرسال هؤلاء الأطفال فورا إلى معاهدنا" ثم أشار إلى "ضرورة وجود مؤسسات خاصة كفيلة وحدها بأن توفر لهم الضمانات المرجوة".⁽²⁾

من خلال ما سبق ذكره، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي أهداف التعليم الفرنسي في الجزائر؟

إن الهدف المرجو من أي عملية تعليمية هو القضاء على الأمية والجهل وتهذيب النشء وتثقيفهم وتعليمهم تعليما يتماشى مع متطلبات وتطورات العصر، وهذا ما يفترض في فرنسا التي كشدّقت بأنها بلد وحكومة أولت للتعليم أهمية معتبرة وخاصة منذ الثورة الفرنسية 1789 وثورة 1848 والتي أكدت كلها على حرص فرنسا على نشر التعليم والقضاء على الأمية والجهل.

(1) Serge Jouin et autres. Op cit. P20.

(2) شارل روبيير أجرون، الجزائريون، المسلمون وفرنسا، ج1، ص591.

إلا أن واقع الجزائر من خلال هذه الإدعاءات كان معاكسا للاتجاه الذي سعت إليه فرنسا سواء في الميتروبول أو في المستعمرة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ارتفاع نسبة المتعلمين في أواسط المستوطنين وانخفاض ذلك في أواسط الأهالي.

ضف إلى ذلك أن المدارس التي أنشأتها فرنسا:

- المدارس العربية - الفرنسية

- المعاهد العربية - الفرنسية.

كانت موجهة في الأساس لأبناء القيادات العربية (الطبقة الراقية) وهم الضباط والموظفون الأهالي الذين كانت تقدم لهم تسهيلات أهمها ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون الخاص بالمدرسة العربية - الفرنسية، التي تنص على أن الدولة لا تتحمل مصاريف التلاميذ الذين يزاولون دراستهم في المدرسة ما عدا أبناء الضباط وضباط الصف والقيادات العربية وأبناء الأهالي الذين قدموا خدمات للدولة الفرنسية.⁽¹⁾

إن السبب في تشجيع السلطات الاستعمارية الفرنسية لأبناء القيادات العربية على التعليم من دون أبناء الأهالي البسطاء كان بهدف تعويض الآباء بالأبناء لخدمة مصالح وأهداف فرنسا في الجزائر وبالتالي ضمان استمرارية عملية السيطرة على الأهالي من خلال قيادات عربية تلعب دور الوسيط بين السلطات الاستعمارية والأهالي.

بل إن السلطات الاستعمارية كانت لا تسلم لهؤلاء مهمة التدريس إلا إذا ضمنت ولائهم وطاعتهم العمياء لها وذلك من خلال الشرط الذي وضعت له للالتحاق بهذه المدارس والمتمثل في "لا يقبل إلا الفرنسيون أو من تجنس بالجنسية الفرنسية" ومن هنا نلاحظ تخوف فرنسا من تسليم مهنة التعليم لأي كان نظرا لخطورة هذه المهنة وتأثر التلاميذ بالمعلم.⁽²⁾

فمن الأهداف التي سعت فرنسا لتحقيقها من خلال ورقة التعليم في الجزائر هو تكوين نخبة أهلية متعلمة تعليما فرنسيا وتتنق اللغة الفرنسية، تدين لها بالولاء

(1) إبراهيم لونيسي، أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبرش، ص32، مجلة المصادر، العدد 19 السداسي الأول 2009.

(2) نفس المرجع، ص33.

سواء أكان أولئك المتعلمون أساتذة أم موظفين، أو ضباط، لأن فرنسا تحتاج إلى هؤلاء: كل في ميدانه لخدمة المشروع الفرنسي، فهؤلاء المتعلمون هم همزة الوصل بين فرنسا والجزائريين، فهم الذين سيُعهد إليهم بتعليم أبناء المسلمين (بالنسبة للأساتذة) وهم الذين سيقومون بتنفيذ القوانين، وجباية الضرائب في أواسط الجزائريين في القبائل والدواوير (بالنسبة للموظفين) وهم الذين سيكونون درعها الواقى في أي عملية عسكرية يشنها المسلمون عليها من خلال أن هؤلاء الضباط هم آذانها وعيونها في أواسط المسلمين.

وبعبارة أخرى إيجاد جزائريين متعلمين ومخلصين لحضارتنا إن لم نقل يشبهوننا⁽¹⁾...

- سعت فرنسا كذلك من خلال العملية التعليمية في الجزائر إلى ضرب اللغة العربية والتمكين للغة الفرنسية انطلاقا من التعليم بهدف بسط الهيمنة الفرنسية على الجزائر بحسب تعبير القائد العام للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا الدوق دو روفيجو ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تعويض اللغة العربية شيئا فشيئا بالفرنسية، " لا سيما إذا وفد الجيل الجديد بأعداد كبيرة للتعلم في مدارسنا"⁽²⁾ وما يؤكد هذا التوجه هو هذه الفقرة التي أخذت من قرار أصدرته السلطات الاستعمارية سنة 1849 يوضح لنا هذا بشكل بارز:

" إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضائنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة، وبهذه اللغة يجب أن تكتب جميع العقود وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي نعتني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين"⁽³⁾.

(1) إيفران تيران، المواجهات الثقافية، ص 78.

(2) نفس المرجع، ص 46.

(3) إبراهيم لونيسي، أوضاع التعليم في الجزائر، مرجع سابق، ص 35.

- سعي فرنسا إلى استقطاب الفتيات الجزائريات من خلا التعليم وذلك بهدف تربيتهن على أسس مبادئ الحضارة الغربية وبالتالي ضمان خضوع الجزائر مستقبلا باعتبار أن للمرأة تأثيرا هائل على تربية الأبناء، وهذا ما يُستشف من مذكرة السيدة أليكس - لوس Luce Allix إلى الكونت غويو (خليفة جانتي دو بيسي) والمفتش لوبيشو عام 1846 لتلفت انتباههما لأهمية تعليم الفتيات المسلمات والتي قالت فيها: "وفي ظرف 10 سنوات، سيصبح من 10 إلى 20 % من تعداد الجيش الفرنسي عديم النفع كيف ذلك؟ كما تعلمون السيد الوزير، أن أقوى عنصر من حيث التأثير في إفريقيا، كما عليه الحال في أوروبا، هو المرأة، فإذا تمكنت من استقطاب 100.000 من بنات الأهالي وأشبعناهن بمبادئ حضارتنا بحيث يؤخذن من مختلف فئات المجتمع و أعراق الإيالة ، ستصبح هذه الفتيات بحكم الظروف الزوجات المفضلات للرجال ذوي المكانة المرموقة ضمن الفئة التي ينتمين إليها في المجتمع، ومن ثمّ يضمن إلى الأبد خضوع البلد، ويكنّ بالتالي الرهينة المتعدّر استردادها لاستيعابه مستقبلا..."⁽¹⁾

- سعي فرنسا من خلال العملية التعليمية إلى ضرب المقاومة الجزائرية المتجذرة في المجتمع الجزائري وذلك من خلال نشر أفكار تدعو إلى تقريب البشر من بعضهم البعض والتي من شأنها أن تنتصر على التعصب والنفور الديني بواسطة تغيير الأخلاق والأفكار، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التربية.⁽²⁾

وعموما منظر الاستعمار (المتفقون، الإستراتيجيون، العلماء...) ومنفذوا السياسة الاستعمارية (الضباط العسكريون، الحكام العامون، المقتصدون المدنيون، المديرون...) كانوا على اتفاق بينهم حول ضرورة نشر التعليم في أواسط أبناء المسلمين في الجزائر، ليس إيماننا بعالمية المعرفة والعلوم وأحقية هؤلاء في التعليم وإنما التعليم الذي ابتغوه في الجزائر، هو ذلك التعليم الذي يقلل من حدة عدائية هؤلاء للوجود الاستعماري وذلك من خلال تغيير الذهنيات والأفكار وإيلاء الفتيات أهمية فائقة في العملية التعليمية باعتبار المرأة المدرسة الأولى للأجيال و لا يتم ذلك إلا

(1) ايفون تيران، المواجهات الثقافية، ص60.

(2) نفس المرجع، ص 79-80.

من خلال التمكين للغة المنتصر أي اللغة الفرنسية التي يجب أن تحمل معها روح التمكين لفرنسا دولة وحضارة وفكرا وتوجهها، وأخيرا فإن العملية التعليمية من شأنها أن توجد تلك الفئة النخبوية التي سوف يعتمد عليها الاستعمار في تجسيد مشروعه، حيث ستكون هي عينة وأذنه وضميره ورمزه في مجتمع المغلوبين .

أخيرا يمكن إبراز مساعي الاستعمار الفرنسي في الجزائر من خلال العملية التعليمية في الفترة الممتدة من 1830-1871 وهي أهم فترة سوف توضع فيها دعائم وأسس "الجزائر الفرنسية" - من خلال ما يلي:

- إيجاد نخبة من أبناء الضباط والموظفين (الطبقة الراقية) لضمان استمرارية المصالح الاستعمارية في الجزائر. وراثثة الأبناء لمناصب الآباء كخدم وحشم يدور حول السلطات الاستعمارية بشقيها: العسكري والمدني.

- لا يمكن التخفيف من حدة عدوانية ومقاومة الشعب الجزائري للاستعمار الفرنسي والذي اتضح من خلال استمرار المقاومات بكل أنواعها، إلا من خلال تغيير الأفكار والرؤى وبالتالي تغيير الذهنيات والسلوكات، ولا يصلح لهذه إلا المدرسة التي تعتبر أهم وسيلة لتحقيق الهيمنة الفرنسية وجعلها مقبولة فكريا ومن ثم اجتماعيا ونفسيا، فالغزو السياسي والعسكري لا يكفي دون غزو ثقافي وتعليمي.

- الاهتمام بالمرأة في العملية التعليمية باعتبارها من أهم روافد الفكر والمبادئ والقيم التي تسعى فرنسا لنشرها في الجزائر، فتعليم فتاة واحدة يعني إبعاد أو إزاحة مجموعة من المجاهدين عن الميدان وبالتالي تراجع حدة المقاومة الجزائرية اتجاه الغزو الاستعماري والمرأة هي المدخل الأساسي للأسرة الجزائرية وعن طريقها يتم نشر التأثير النفسي بعد أن ظل الرجال حاملين علم المقاومة.⁽¹⁾

- نشر التعليم لانيكي الغرض منه ضرب التعليم التقليدي الذي اعتبر فيه الطلبة أساس العملية التعليمية، ولما كان الطلبة من حفظة القرآن ولما كانوا أعضاء في الطرق الصوفية، ولما كان لهم تأثير كبير على المجتمع فقد كانوا وقودا معنويا

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص441.

للحركات الثورية والمقاومة الدائمة التي عرفت الجزائر في الفترة ما بين 1830-1871 ثم إن التعليم اللاتيني من شأنه أن يُوجد جيلا منفصلا عن موروثة الثقافي والحضاري، مرتميا في أحضان المشروع الاستعماري الذي سيجعله رهن إشارة المستعمر، جيل سيكون تحت طاعة فرنسا، جيل خالي من التعصب والخرافة بحسب الدعاية الاستعمارية، خاضع وتابع لفرنسا يحل محل الجيل الذي قاومها وانهزام.⁽¹⁾

الحصيلة: بعد الوقوف على واقع التعليم الذي عرفت الجزائر قبل 1830 وما آل إليه بعد 1830، وبعد أن رأينا أن تعليم ما قبل 1830 قد ضمن تعلم أبناء الجزائريين بقدر كبير وهذا باعتراف الفرنسيين أنفسهم (تقرير بيدو، بيشو، فالازي...).

فإن واقع الحال قد أثبت أن العملية التعليمية قد عرفت تراجعا كبيرا بعد 1830 نتيجة لما عرفت الجزائر من احتلال وما نتج عنه من حرب مفتوحة على الشعب الجزائري بغرض إخضاعه وتطويعه.

إن فرنسا لم تول التعليم في السنوات الأولى من الاحتلال أية أهمية نظرا لأن أولوياتها في هذه المرحلة انصبحت حول هدف وحيد ألا وهو إخضاع الجزائر وتركيعها أو ما عرف في الأدبيات الاستعمارية بتحقيق **la pacification** التهيدة والتي رأينا في الفصل الثاني -الأعمال العسكرية - أنها امتدت طوال مرحلة 1830-1871، بل إنها سوف تستمر إلى غاية الحرب العالمية الأولى.

وبناء على ذلك فإن موقفها من التعليم الموروث عن العهد العثماني قد تمثل في أنها ناصبته العداء وهذا من خلال اعتبارها للتعليم هذا خطرا على وجودها في الجزائر⁽²⁾ وهذا ما جعلها تناصبه العداء وتسعى للقضاء عليه من خلال:

أ- مصادرة أملاك الأوقاف، الحبوس وبالتالي ضرب العملية التعليمية في الصميم من خلال تفجير الطلبة والمدرسين وهو ما سوف يدفع بالكثير منهم للهجرة الداخلية أو نحو الخارج.

(1) نفس المرجع، ص 282.

(2) Kamel Kateb. Ecole, population en Algérie. Op cit. P 37.

ب- تهديم المساجد والزوايا أو تحويلها إلى مؤسسات (تقرير لوبيشو Le Pecheux والجنرال بيدو Bedeau).⁽¹⁾

ج- منافسة التعليم الفرنسي: المدارس العربية - الفرنسية (1850-1870) والمعاهد العربية - الفرنسية (1857-1871).

وعليه فرغم اعتراف فرنسا بوجود 2000 مدرسة بالجزائر في 1830⁽²⁾ ورغم إنشائها للمدارس بأنواعها: مدارس التعليم المشترك، المدارس العربية - الفرنسية والمعاهد العربية - الفرنسية، فقد ظل عدد هذه الأخيرة قليل جدا لم يتعدّ عددها 40 مدرسة في سنة 1870 أما محتواها فلم يكن يتجاوز غسيل المخ وتوجيه جيل من الجزائريين نحو الفرنسية وقطعه عن جذوره⁽³⁾ وهذا ما كانت تهدف إليه هذه المدارس: "إن الحكومة تقترح، قبل كل شيء، أن تصل إلى تعليم الأهالي، لأن ذلك يعتبر الوسيلة الضامنة لاستمالتهم لقضية فرنسا والحضارة، فمن خلال ألعاب الأطفال وسنوات الدراسة مع الفرنسيين، فإن الأطفال المسلمين سيفقدون روح التعصب والكراهية التي حافظت عليها الأفكار الدينية المسبقة، على الإدارة أن تبحث في إحداث لغة مشتركة في الجيل الصاعد، وتقريبه منا من خلال نفس الأفكار ونفس المصالح."⁽⁴⁾

ورغم لجوء الدعاية الاستعمارية إلى تبرير تراجع العملية التعليمية تراجعاً كبيراً في السنوات الأولى من الاحتلال بسبب التقلبات السياسية التي عرفتتها فرنسا: ثورة 1830، ثورة 1848، الحروب البروسية - الفرنسية 1870، وشدة المقاومة الجزائرية للوجود الفرنسي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1870، فإن الوقائع تثبت أن فرنسا لم تتحمل مسؤولياتها كدولة محتلة إزاء الشعب الجزائري المحتل الذي له الحق في التربية والتعليم.

بل أكثر من ذلك أنها اعتمدت طابعاً تمييزياً في التعليم أساسه التمييز العنصري وذلك من خلال ما يلي:

(1) Ibid. P38.

(2) Jean Mirante, la France et les œuvres indiques en Algérie. Op cit. P73.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص285.

(4) Jean Mirante.. Op.cit p77.

- الاهتمام بتعليم أبناء المستوطنين الذين لم يتأثروا بالتقلبات السياسية التي شهدتها فرنسا عكس أبناء المسلمين، حيث بُنيت لهم المدارس وجيء لهم بالمعلمين ورصدت لهم الميزانية.⁽¹⁾

- إجبارية التعليم بالنسبة لأبناء المستوطنين ابتداء من 1873 بعدما أصبح التعليم إجباري في فرنسا منذ 1872، في حين لم يصبح التعليم إلزاميا عند أبناء المسلمين⁽²⁾ بالرغم من اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ابتداء من 1848 وهذا ما نصت عليه المادة 109 من دستور 1848.

- تخصيص المدارس العربية - الفرنسية، والمعاهد العربية - الفرنسية، لأبناء الموظفين لدى الإدارة الفرنسية من قيّاد وباشاغوات وقضاة (الطبقة الراقية) وحرمان أبناء الشعب الجزائري البسطاء من التعليم، وهذا بهدف تكوين نخبة حريصة على استمرارية المصالح والنفوذ الاستعماري.

كما أن الدعاية الاستعمارية لجأت إلى أسلوب المراوغة في تبرير تراجع العملية التعليمية

في السنوات الأولى وذلك من خلال إدعائها أن الجزائريين كانوا يقاطعون المدارس الفرنسية وبالتالي التعليم انطلاقا من تعصبهم وأفكارهم وبالتالي عدم إرسال أبنائهم إلى المدارس.

والحقيقة هي أن الجزائريين ظلوا يطالبون بضرورة تعليم أبنائهم ولكن بلغتهم وفي مدارسهم. ذلك أن التعليم الفرنسي في الجزائر اتصف بطابع بالتحدي الديني، اللغوي، والحضاري.⁽³⁾

وبالتالي فإن خوفهم على مسح أبنائهم وسلخهم عن دينهم وعن تراثهم هو الدافع لمقاطعة المدارس الفرنسية وليس للمدرسة والتعليم في حدّ ذاته، وهذا نوع من المقاومة التي اعتمدها الجزائريون في مواجهة المشروع الاستعماري، بعد الهزيمة العسكرية،

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص283.

(2) نفس المرجع، ص285.

(3) نفس المرجع، ص287.

وهذا ما جعل بعض المفكرين الفرنسيين أمثال جوزيف ديسبارمي J.Desparmet والدكتور فيتال Dr Vital ينبهون إلى أنه من الغلط الاعتقاد بأن الجزائريين، قد انهزموا، فأسلوب المقاومة قد اختلف والأشخاص قد يغيروا ولكن روح المقاومة ظلت هي هي.⁽¹⁾

إن فرنسا التي تدعي أنها جاءت إلى الجزائر لنشر الرسالة الحضارية، قد سارت عكس ما كانت تدعيه وذلك من خلال ما تم إنجازه في قطاع التعليم في الفترة الممتدة من 1830-1871 ، حيث دلت الأرقام أن الإدارة الاستعمارية انتهجت سياسة التمييز العنصري ضد أبناء الجزائريين وذلك أنها أولت أهمية بالغة بإنشاء المدارس الابتدائية بالجزائر لتصل عام 1845 إلى 52 مدرسة، ليرتفع عددها إلى 232 مدرسة عام 1851 (وهذا بعدما أزيح الأمير عبد القادر عام 1847، أحمد باي عام 1848 من المشهد الجزائري) وقد كانت هذه المدارس تستقطب 12766 تلميذا إضافة إلى 2073 تلميذا في 30 ملجأ يضاف إلى ذلك مدارس الكنائس الكاثوليكية والبروتستنتية والمدارس المسماة الفرنسية - الإسرائيلية، وهذا ما يدل على أن التعليم الابتدائي كان في نهضة وازدهار ومدعوم من السلطات العسكرية والمدنية على السواء.⁽²⁾

في حين لم يبلغ عدد التلاميذ الجزائريين إلا 339 تلميذا عام 1841⁽³⁾ أما عدد المدارس فقد بلغ 34 مدرسة عام 1870 بها 1100 تلميذ في المناطق المدنية و5 مدارس في المناطق العسكرية⁽⁴⁾.

أما الإشراف على المؤسسات التعليمية، فقد اعتمد على ازدواجية المعايير حيث فُصل التعليم الفرنسي في الجزائر عن سلطة وزير الحربية والحاكم العام وضم إلى اختصاص وزير المعارف في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852 ونفس الشيء بالنسبة للمدارس الإسرائيلية التي استفادت هي الأخرى من عصر النظام الجمهوري بالرغم من أن اليهود في الجزائر كانوا وإلى غاية 1848 لم يتجنسوا بالجنسية الفرنسية

(1) نفس المرجع، ص 287-288.

(2) نفس المرجع، ص 295.

(3) نفس المرجع، ص 331.

(4) نفس المرجع، ص 335.

بعد (سيتم ذلك عام 1870) في حين ظلت المدارس التابعة للجزائريين تحت إشراف وزير الحربية والحاكم العام وتحت أعين المكاتب العربية.

أما بالنسبة للبرامج وأهداف المنظومة التعليمية، ففي الوقت الذي كان فيه المدارس المعدة للفرنسيين تلعب دور التعليم ونشر المعرفة والعلوم وتطوير القدرات الفكرية والذهنية للتلميذ فقد كانت في المدارس الجزائرية تكون موظفين وقضاة، ومعلمين، ومساعدين في الحقل الزراعي دورهم هو تمديد عمر الاستعمار في الجزائر وضمان مصالحه. وفي هذا الصدد يقول لويس رين: " كل جهودنا تمحورت منذ 1830 حول هدف تقليص التعليم القرآني لإحلال محله، - وبالتدريج - تعليما أكثر عقلانية، أكثر تطبيقا وخاصة أكثر فرنسية." (1)

المبحث الثاني- القضاء والشؤون الدينية:

نصت المعاهدة بين دو برمون وداي الجزائر في 05 جويلية 1830 في بندها الخامس على: " ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأموالهم، ولا تجارتهم وصناعاتهم، وستكون نسائهم محل احترام." (2)

إلا أن هذه المعاهدة سوف لن تصمد طويلا أمام المشروع الاستعماري الذي كانت فرنسا تحمله والذي سعت لتجسيده مباشرة بعد إحكام قبضتها على الجزائر، وهذا ما جعل الجزائريين يستنكرون وينددون بنقض هذا العهد أمام ممثلي فرنسا في الجزائر، مما جعل القائد العام للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا، الجنرال كلوزيل يرد على احتجاج حمدان خوجة "إنها لعبة الحرب" وذلك يعني أن فرنسا وإن وقعت على معاهدة 05 جويلية 1830 مع الداي، فإنها لم توقع إلا بهدف اختصار المسافات وربح الوقت، حتى تدخل الجزائر.

(1) Louis Rinn. Marabouts et Khouans. Etude sur l'islam an Algérie. Alger 1884. P 05.

(2) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، ص 69.

فاعتراف قائد الحملة الفرنسية دو بورمون للدادي حسين بكل ما اشترطه لشعبه
ولنفسه ولجيشه، كان فقط بهدف سلب ونهب خزينة الجزائر، وهذا بشهادة الجنرال
فالازي و أرموند هان حيث قال هذا الأخير: "لقد كنا متعجلين لوضع يد جارحة في
كنوز القصبة العظيمة".⁽¹⁾

« On était pressé de plonger une main rapace dans les immenses
trésors de la cassauba »

ذلك أن فرنسا لم تكن ملزمة باحترام هذا الاتفاق لأنه لم يكن في نظرنا سوى لعبة
حرب.⁽²⁾

إن الوقائع والأحداث التي شهدتها الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1871
قد دلت بما لا يرقى إليه الشك أن فرنسا لم تلزم بالمعاهدة التي وقعتها مع الجزائر،
وقد تجلّى ذلك مباشرة بعد أن أحكمت سيطرتها على الجزائر، حيث شهدت مدينة
الجزائر بشهادة الفرنسيين أنفسهم: بيليسي دو راينوا، بيشون... حملة تخريب فضيحة
شملت المؤسسات، المنازل، قنوات المياه، إتلاف الوثائق وحرقها، مما جعل بيليسي
دوراينو يصف ذلك بما يلي:

"إنه لم يسبق لاحتلال أن تم بنفس الفوضى الإدارية كما حدث للجزائر، حتى في
القرون الأكثر بربرية، فحافل الشمال (الوندال) الذين افتكوا بقايا الإمبراطورية
الرومانية، تصرفوا بحكمة وتعقل أكبر"⁽³⁾ ليصل في النهاية إلى: "لقد كان منظرا
محزنا، أن نرى الشعب الأكثر تحضّرا في الأرض يعطي للجزائريين درسا في
التخريب"⁽⁴⁾ أما الجنرال لوفيردو Loverdo فقد وجّه رسالة إلى وزارة الحربية
الفرنسية يستنكر فيها ما تعرضت له مدينة الجزائر من سلب ونهب على يد ضباط
وجنرالات فرنسا في 13 جويلية 1830 والتي قال فيها:

(1) M.Habart. Op cit. P 20.

(2) G.Yver, Si Hamdane ben Otman Khodja, Revue Africaine n°57 année 1913, O.P.U
Alger. P138.

(3) Pellisier de Reynaud. Op cit. P75.

(4) Ibid. P95.

" فيما مضى، كان الضباط يمتنعون عن المشاركة في الفوضى والاضطرابات بصورة مباشرة على الأقل، أما اليوم فإن الساسة هم الذين يقودون جماعة المتكالبين على الغنائم، فنرى ضباطا شبابا يحملون أسماء لامعة شهيرة، يخرجون من دهاليز القسبة وقاعاتها محملين بالأسلحة والملابس وقطع الأثاث المختلصة... أما الأحجار الكريمة والذهب والفضة، في شكل نفوذ أو سبائك، فقد اختفت..."⁽¹⁾

لقد خرقت فرنسا بنود معاهدة الاستسلام ليوم 1830/07/05 الواحدة بعد الأخرى، وهذا ما قد أوضحناه في ثنايا هذه الدراسة: فالداي حسين الذي ضمن له البند الثاني والثالث، من هذه المعاهدة حرية وحيازة كل ثرواته الشخصية، قد سلبت أمواله وامتدت يد فرنسا إلى ثروات أسرته، أما البند الرابع الذي أعطى الجند الانكشارية نفس الامتيازات والحماية التي أعطيت للداي فقد اخترقته فرنسا كذلك من خلال تجريد هؤلاء من أموالهم والاستيلاء على ممتلكاتهم، بل ونفيهم من الجزائر مباشرة بعد نفي الداي حسين.

أما البند الخامس من هذه المعاهدة، ولا سيما الشق المتعلق بضمان أملاك الجزائريين وتجارتههم وصناعاتهم وأن نساؤهم سيكون محل احترام، فقد أوضحنا في الفصل الثاني "الأعمال العسكرية" ما تعرض له الشعب الجزائري على يد الجيش الفرنسي من حملة إبادة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وذلك من خلال ما كتبه عتاة الجنرالات والضباط الفرنسيين وما روه في رسائلهم ومذكراتهم وشهاداتهم وكيف أنهم تفننوا في تقتيل الجزائريين من خلال الغزوات razzias التي شنوها عليهم والتي لم تفرق بين رجال، ونساء، وأطفال ولعل رسائل جندي اللوسيان دو مونتانيك ورسائل الجنرال سانت - آرنو، ورسائل عائلية للضباط بين Pein ومطاردة الإنسان للكونت دو هيرسيون وما جاء في خطابات بيجو وتوجيهاته لضباطه بخلق وإبادة الفارين إلى الكهوف، وما ارتكبه الضابط بيليسي وسانت - آرنو وكافينياك من إبادة في حق هؤلاء... لأكبر دليل على تنكر فرنسا لما وقعت في معاهدة 1830/07/05، ضف إلى ذلك أن خرق المادة الخامسة مسّت كذلك أملاك الجزائريين وتجارتههم وصناعاتهم وقد أوضحنا ذلك في

(1) عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ص311.

الفصل الثالث من هذه الدراسة "الأعمال الاجتماعية والاقتصادية" حيث تم سلب ونهب الممتلكات ومصادرة أراضي الجزائريين وتسليمها للمستوطنين، والقضاء على الصناعة القائمة في الجزائر من خلال ما عرفته المدن من سلب ونهب دفع بالعديد من سكانها إلى تركها والهجرة نحو المناطق الداخلية التي لم تسيطر عليها فرنسا بعد أو مناطق الأمير عبد القادر، إضافة إلى الاستيلاء على أملاك الأوقاف/الحبوس وما أدى إليه ذلك من تفكك النظام القائم يومئذ وذلك بزوال العديد من الصناعات التقليدية والتي سوف يكون لتغيير المعادلة الاقتصادية في الجزائر دورا في الإجهاد عليها من خلال إغراق السوق الجزائرية بالصناعات الفرنسية والأوروبية، ونفس الشيء بالنسبة للتجارة التي سوف تتحول إلى تجارة هدفها خدمة الاقتصاد الرأسمالي الذي أصبح فيه للبنوك والشركات الفرنسية والأوروبية احتكار التجارة الداخلية والخارجية.

يبقى الشق الديني والقضائي الذي ضمنت فرنسا حريته في البند الخامس من معاهدة الاستسلام، والذي سوف نناقشه في هذا الباب وعليه فإن السؤال المطروح هو:

- ما هو الواقع الديني والقضائي للجزائر قبل 1830؟ وما هي مواقف فرنسا من الدين والقضاء بعد أحكام قبضتها على الجزائر؟ وكيف غيرت هذا الواقع انطلاقا من مشروعها الاستعماري وما هي أهدافها من ذلك؟ وأخيرا ما نتائج تغيير هذه المعادلة على الجزائر كشعب ومنظومة قيمية وفكرية وتشريعية؟.

1 - الواقع الديني والقضائي في الجزائر قبل 1830:

لعب الدين الإسلامي منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا و تحديدًا منطقة المغرب العربي في القرن 7م (الأول الهجري) دورا أساسيا في تنظيم المجتمع والدولة وفي توجيه علاقات الدولة الجزائرية التي استطاعت بمرور الوقت أن تصبح قوة يحسب لها حساب، وهذا من خلال الدور الذي لعبته في الصراع القائم بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي: حيث اعتبرت نتيجة لذلك خط الدفاع الأمامي للدولة العثمانية في غرب البحر المتوسط.⁽¹⁾

(1) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العهد العثماني 1517-1798، ص18.

وبناء على ما سبق فقد اصطبغت الحياة العامة في الجزائر بالإسلام بشكل ملفت للنظر سواء في الحياة الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية، وعليه فقد ظهرت أعراض ذلك في الحياة الدينية للمجتمع الجزائري وانعكاس ذلك على قطاع القضاء، فمسلموا الجزائر "مرتبطون بالإسلام بشكل قوي" وأنهم "واقعون تحت سحره" بحسب شهادة الفرنسيين أنفسهم بعد احتلال الجزائر⁽¹⁾ وأنهم كانوا يدرجون جميع موثيقهم العائلية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحت شعار الإسلام⁽²⁾ وهذا لقناعتهم كغيرهم من مسلمي المشرق والمغرب أن الإسلام عقيدة وشريعة: عقيدة من حيث أنها أول ما دعا إليه الرسول وطلب من الناس الإيمان به في المرحلة الأولى من مراحل الدعوة، وشريعة من حيث أنها تلك النظم التي شرعها الله أو شرع أصولها ليأخذ الإنسان به نفسه في علاقته بربه وعلاقته بأخيه المسلم، وعلاقته بأخيه، الإنسان، وعلاقته بالكون، وعلاقته بالحياة.⁽³⁾

وقد عبّر القرآن عن العقيدة "بالإيمان" وعن الشريعة "بالعمل الصالح" وجاء ذلك في كثير من آياته الصريحة: "والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر".⁽⁴⁾

ومن هنا لم يكن الإسلام عقيدة فقط، ولم تكن مهمته تنظيم العلاقة بين الإنسان وربّه فقط، وإنما كان عقيدة، وكان شريعة توجه الإنسان إلى جميع نواحي الخير في الحياة.⁽⁵⁾

انطلاقاً من هذا المفهوم للإسلام، الذي سوف يُحدث تغييراً جذرياً في النظم الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فقد تحدّدت وجهة الجزائر باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البلاد الإسلامية، ومنه فقد اصطبغ التعليم والقضاء والحياة اليومية للشعب

(1) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص543.

(2) نفس المرجع، ص540.

(3) محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشريعة، ص 9-10، دار الشروق ط8، القاهرة، بيروت 1975.

(4) سورة العصر.

(5) محمود شلتوت، نفس المرجع، ص11.

الجزائري بالإسلام، ومنه صعوبة التفريق بين القاضي والإمام والمفتي، فالقاضي يمكن أن يكون خطيبا ومدرسا وإماما، والعكس صحيح.⁽¹⁾

لقد قلنا في ثنايا هذه الدراسة أن الجزائر شهدت تنظما اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وإداريا وكذا ثقافيا ودنيا قبل الاحتلال، وإن كنا قد أبرزنا طبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في الفصل الثالث والتنظيم الذي عرفه قطاع التعليم في المبحث الأول من الفصل الرابع، فإننا في هذا المبحث سنتطرق لتنظيم الحياة الدينية وقطاع القضاء باعتبارهما جزء من الحياة العامة للجزائر والحياة الثقافية على وجه الخصوص.

أ- **الهيئة الدينية:** وكانت تتألف من العلماء الذين يشملون القضاة والأئمة والمدرسين... الخ وكان على رأس هؤلاء (شيخ الإسلام) الذي كان مقدما على جميع العلماء.⁽²⁾

وكان لهؤلاء العلماء مجلس أعلى يعقد كل أسبوع للنظر وللبحث في المسائل التي استعصت على القضاة أو تلك المسائل التي لم يجدوا لها حلا، وكان هذا المجلس يتكون من المفتون، (جمع مفتي) والقضاة والعلماء والداي أو من ينوب عنه وكان في كل ولاية مجالس للعلماء مماثلة للمجلس الموجود بالجزائر، ولهذه المجالس مكانة روحية، وسياسية، بإمكانها أن تؤدي إلى إسقاط البايات، كما أنها تجير الهاربين إليها، وهذا ما أكده المؤرخ الفرنسي بول قافاريل Paul Gaffarel كتابه "الجزائر" عند حديثه عن دور العلماء في الحياة الثقافية للجزائر، حيث كانوا يتمتعون بنفوذ كبير: "كانت قسنطينة في عهد الأتراك... عاصمة دينية، وكانت العلماء تتمتع فيها بالسيادة المطلقة والنفوذ التام، كما أنها كانت غاصة بعدد كبير من الطلبة يغتربون من خمس وعشرين مدرسة للعلوم الدنيوية والأخرية، ثم يتفرقون في أنحاء القطر لينشروا ما اغترفوه من العلوم أن قسنطينة كانت - حقا - مبعث نور الجزائر كما كانت تشرف للعلماء وتقدرهم حق قدرهم".⁽³⁾

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص345.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص350.

(3) Paul Gaffarel, l'Algérie. Paris, imprimerie de l'institut. 1883. P123.

1- شيخ الإسلام: وهو كبير العلماء والمرجع في الفتوى وقضايا الشريعة، يتمتع بوزن سياسي وأدبي خاصة في الحالات غير العادية كالأزمات والثورات، حين تلجأ السلطة ويحتاج الناس إلى من يقطع برأي الشريعة ويفرض الحل المناسب للصالح العام⁽¹⁾ وعليه فإن شيخ الإسلام هو المفتي الحنفي نفسه⁽²⁾ المرأة خوجة، ص 104.

كان شيخ الإسلام يتمتع بالعديد من الامتيازات أهمها⁽³⁾:

- أن كل من التجأ إليه، فهو مصون ولا تسلط عليه عقوبة ولو ارتكب جريمة كبرى.
- كل من احتمى بشيخ الإسلام، لا يجوز التعرض له، سواء كان كبيرا أو صغيرا.
- إعفائه من الضرائب وكل الالتزامات المالية.

كما أن شيخ الإسلام قد اضطلع بمهام دبلوماسية وعسكرية، على غرار محمد بن العتاني شيخ الإسلام في الجزائر الذي كلفه الداي أحمد باشا (1805-1808) بالكتابة لباي تونس، حمودة باشا كما كلفه الداي عمر باشا (1814-1816) بسفارة للمغرب الأقصى لدى السلطان المولى سليمان، بعد ما تعرضت الجزائر إلى قصف من قبل الأسطول الانجليزي عام 1816، وكان الغرض من هذه السفارة هو الاستعانة بالدول الإسلامية (الدولة العثمانية، المغرب، طرابلس الغرب) من أجل إعادة بناء الأسطول الجزائري⁽⁴⁾.

أما بعد نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج في جوان 1830، فقد كلف الداي حسين شيخ الإسلام بعدما أعطاه سيفاً بهدف إيقاظ المسلمين ودعوتهم للجهاد دفاعاً عن البلاد⁽⁵⁾.

2- المُفْتِي: وهو في نظر المسلمين هو ذلك العالم الذي يجمع بين العلم والمعرفة العميقة بأبعاد الشريعة الإسلامية والعلوم والتدوين، كما أنه يتمتع بالنزاهة والسلوك

(1) أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، داعية السلفية، ص 84، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.

(2) حمدان خوجة، المرأة، ص 104.

(3) أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، مرجع سابق، ص 75-76.

(4) أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي المتوفى 1850، ص 35، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 1990.

(5) Pellissier de Reynaud. Op cit. PP53-54.

القويم. تتمثل مهمته في شرح وتفسير القانون والذي يعطي قرارات أو فتاوى حول المسائل الدينية أو القانونية، والمفتي بذلك في البلدان الإسلامية أرفع مقاما من القاضي⁽¹⁾.

ولا يستطيع المفتي أن يفتي إلا إذا كان متبحرا في العلم ومتعمقا في المسائل الفقهية حافظ للقرآن الكريم وله معرفة قوية بعلوم الحديث والإجماع والقياس الخ، يضاف إلى ذلك أن هذه المكانة والمرتبة تتطلب قوة الشخصية والنزاهة والصلاح والشجاعة في الرأي والثبات على قول الحق⁽²⁾.

وإذا كانت الجزائر قد عرفت المفتي قبل العثمانيين، فإنه لم يكن يتمتع بوظيفة رسمية، بل كل ما في الأمر أن العلماء الواسعوا الإطلاع، غزيرو العلم، كانت تطرح عليهم الأسئلة من مختلف الجهات: الشعبية والرسمية فيجيبون عليها مضيفين لفتواهم عبارة "والله أعلم".

وبمجيء العثمانيين إلى الجزائر في أوائل القرن 16، فقد أحدثوا منصب المفتي ليصبح بذلك منصبا رسميا، يعين من طرف الحاكم، كما أنهم جعلوا الفتوى على مذهبيين: المذهب الحنفي (لأن العثمانيين كانوا أحنافا) والمذهب الملكي (وهو مذهب أغلبية الشعب الجزائري منذ بليكن بن زيري الصنهاجي في القرن 12م) هذا وقد تداخلت وظيفة القاضي والمفتي وشيخ الإسلام⁽³⁾.

لم يضطلع المفتي في الجزائر قبل 1830 بمهمة الإفتاء فقط، فقد تولى مهمة القضاء ومشخة الإسلام كما حصل لبعضهم: عبد الكريم بن الفكون في قسنطينة ومحمد بن العنابي في الجزائر، كما تولى المفتي وظائف أخرى تمثلت أساسا في الإمامة والتدريس والخطابة ووكالة الأوقاف التي تولوا فيها هيئتها الإدارية.

(1) Louis Rinn. Marabouts et khouans. Op cit. P07.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص398.

(3) نفس المرجع، ص399.

لم تكن مهمة المفتي تقتصر على مدينة الجزائر فقط، فقد امتدت إلى عاصمة كل إقليم أو مدينة كبيرة على نفس المنوال: مفتي حنفي ومفتي مالكي، يُعيّنون من قبل الباي أو الحاكم.

3- القاضي: وتلي هذه الوظيفة في الأهمية وظيفة المفتي، تتمثل مهمة القاضي في إصدار وتنفيذ الأحكام القضائية. كان للجزائر قبل مجيء العثمانيين قضاة مالكية، كما كان للإباضية قضاتهم. ليتغير الأمر بعد أن أصبحت الجزائر جزء من الدولة العثمانية، باستحداث قاضي حنفي، ليصبح بذلك في كل إقليم ومدينة كبيرة قاضيان: أحدهما للمذهب الحنفي والآخر للمذهب المالكي.

وعليه فإن وظيفة القاضي أصبحت في العهد العثماني وظيفة دينية - سياسية تجلب لصاحبها الجاه والنفوذ وهو ما جعل هذه الوظيفة مدعاة للتنافس بين العلماء⁽¹⁾، أما آرثر جيرولت A.Girault فقد اعتبر القاضي في الجزائر عند احتلالها عام 1830، بمثابة قاضي، موثق، حامي الضعفاء، حيث كان سلطاته تكتسي طابعا دينيا، وتسمح بإحقاق العدالة لكل المسلمين الذين يطرقون بابيه، أما مجال اختصاصه فلم يكن محددا بأي حدود إقليمية، أما الإجراءات التي يتبعها القاضي، فقد كانت بسيطة جدا: فالقاضي يعقد جلسة للنظر في القضية المطروحة عليه، حيث يصدر حكما ويقوم بنفسه بتطبيقه، دون استئناف، أما إذا كانت القضية معقدة، ففي هذه الحالة يجمع مجلس للنظر فيها، على أن يكون لهذا المجلس دور استشاري. بعد ذلك فإن القاضي الذي يعتبر عضو في المجلس سيؤكد أو يبطل الحكم الذي أصدره.⁽²⁾

تجدر الإشارة هنا أن القضاء في الجزائر كان مستقلا عن السلطة التنفيذية: الداوي والباي، أما في المناطق الداخلية فقد كانت القبائل تُعيّن قضاتها بنفسها، وكان هناك مجلس شرعي أعلى ينظر في أحكام القضاة في المسائل الصعبة التي تستوجب الاستئناف والمنازعات، ويتكون هذا المجلس من كبار العلماء والداوي أو من يمثلهم.

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 401.

(2) A.Girault. Principes de colonisation et de législation coloniale. Op cit. PP 321-322.

يعقد هذا المجلس دورة كل أسبوع، أما أحكامه فهي نافذة ولا رجوع فيها، وعليه فمن خصائص القضاء الإسلامي في الجزائر قبل 1830 هو قلة التكاليف والسرعة في تنفيذ الأحكام.⁽¹⁾

4- الإمام والخطيب: وتأتي هذه الوظيفة من حيث الأهمية في المرتبة الثالثة بعد وظيفة المفتي والقاضي، اللذين يتوليان وظيفة دينية - سياسية، فالخطيب يؤدي صلاة الجمعة والعديد وقد يقوم بأداء الصلوات الخمس بالناس، وعليه فالخطيب إمام كذلك وليس للمفتي سلطة على الخطيب والإمام، ونظرا للدور الاجتماعي والسياسي الذي كان يلعبه الإمام، فقد جعل ذلك العديد من العلماء يتنافسون على وظيفة الإمامة والخطابة، كما يتنافسون على الإفتاء والقضاء.⁽²⁾

على أنه يجب التمييز هنا بين الجامع والمسجد، ففي حين يوجد بالأول المنبر وبالتالي إقامة صلاة الجمعة فيه، أين يتم الدعاء للحاكم، في حين أن المسجد لا تقام فيه إلا الصلوات الخمس ما عدا الجمعة.⁽³⁾

5- المدرس: وهي تلك الوظيفة التي كان يتولاها المفتي والخطيب كذلك إلى جانب مدرسين ليس لهم وظيفة سوى التدريس، وكان وظيفة المدرس يعينها الداي أو خلفاؤه في الأقاليم، ولم تكن هذه الوظيفة محل تنافس بين المفتين والقضاة ربما نظرا لقلّة الجاه والنفوذ الذي تتمتع به مقارنة بوظيفة المفتي والقاضي وإلى حد ما وظيفة الخطيب والإمام.

يشترط في المدرس شروط التأهيل، وهو ما يجعله موظفا عند الدولة بحكم تعيينه من قبل الداي أو الباي، لذلك فإن عليه ما على جميع الموظفين الآخرين من رقابة وقيود ومن واجبات دينية واجتماعية وسياسية أحيانا.⁽⁴⁾

6- العلماء: أطلق في جزائر ما قبل 1830 اسم العالم على 3 أنواع من الرجال وهم:

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص 361-362.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 401.

(3) L.Rinn. Marabouts et khouans. Op cit. P07.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 320-321.

أ- **كتاب الإنشاء أو الخواجات:** وكانوا يكتبون للباشوات والبايات، ويسجلون محاضر الديوان والمفاوضات والمعاهدات مع الدول الأخرى، ونظرا لمستواهم العلمي الراقى فقد كان الدايات يستشيرونهم في أمور الدولة ولا يقطعون أمرا دون استشارتهم.⁽¹⁾

ب- **المثقفون الأحرار:** وهم لا ينتمون لسلوك الموظفين، مفتيئون، قضاة، خطباء، أئمة، مدرسين، وقد كان هؤلاء أكثر كفاءة من زملائهم الفقهاء غالبا، بل إنهم كانوا في كثير من الأحيان في صراع مع السلطة الحاكمة وموظفيها، وهذا ما جعل بعضهم يحذر من "علماء السلطان".

ج- **المرابطون:** وهم أولئك العلماء المستقلون عن أي ارتباط رسمي، وأنهم لا ينتمون إلى أي طريقة صوفية.⁽²⁾

ولفظه مرابط مشتقة من كلمة العربية "ربط"، أي: شد أو أوثق، ومعنى ذلك أنه ربط نفسه مع الله، وتعهد بأنه لا يفعل سوى خيرا، ولا يشتغل بغير ما يعود على الإنسانية بالراحة والرفاهية، وبعد وفاة هؤلاء المرابطين يصبحون موضعاً للاحترام الأبدي لدى البرابرة، فيضعون جثثهم في القبور، و يبنون عليهم قببا. ثم تصبح هذه الأمكنة مقدسة ذات حرمة وإجلال.⁽³⁾

وعليه فإن المرابط هو ذلك العالم المستقل عن الموظفين الرسميين: المفتي، القاضي، شيخ الإسلام، الخطيب... وليس بالضرورة أن يكون من أهل الطرق الصوفية أو له طريقة صوفية.

والمرابط في الأصل يعني ذلك المجاهد الذي أقام في "الرباط" أو في "الثغر" أو أماكن الخطر التي يهاجم منها الأعداء، وهكذا كانت الرباطات قلاعا وحصونا لمنع الخطر الأجنبي، وكان المرابطون هم المجاهدين الذين يحمون الثغور ويتصدون

(1) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، ص176. ارجع إلى حمدان خوجة، المرأة، بخصوص المكتابي، ص104.

(2) L.Rinn. Marabouts et khouans. P14.

(3) حمدان خوجة، المرأة، ص 31-32.

للأعداء، وبعد تولي العثمانيين الدفاع عن الثغور انحصر نشاطهم في أعمال البر والتعليم وإصلاح ذات البين وتأمين الطرق.⁽¹⁾

وعليه فالمرابط في الجزائر قبل 1830 هو ذلك الشخص الذي نذر حياته لأعمال البر والإحسان وتعليم الناس دينهم والإصلاح في المجتمع، ولعل المرابطين الموتى قد فازوا بالتوقير والاحترام أكثر مما كانوا أحياء مما استوجب بناء أضرحة بعد وفاتهم عرفت باسم زاوية.⁽²⁾

على أن الذي يهتما في هذا المقام ليس دور المرابطين في أعمال البر وإصلاح ذات البين وتأمين الطرقات وإنما دورهما في العلم والتعليم مع احتفاظهم باستقلاليتهم عن الدوائر الحكومية، حيث لعبت الزوايا وهي المكان الذي يكون فيه ضريح المرابط، حيث يقام حوله المدرسة: زاوية تعرف باسم المرابط المدفون فيها، ومسجد ليرث الأبناء والأحفاد مكانة وعمل المرابط المدفون في الزاوية.

شهدت الجزائر قبل 1830 عددا كبيرا من الزوايا والأضرحة، كان يفوق عدد المساجد والمدارس وهذا في كل أقاليم الجزائر: شرقا، غربا، وشمالا سواء في المدن: تلمسان، قسنطينة، بجاية، أو في الأرياف.

وكان للزاوية أرضا موقوفة تحرث وتُستعمل مداخلها في صيانة الزاوية وتغطية أجور المدرسين ونفقات التلاميذ، كما تستفيد الزاوية من هبات وصدقات المتمردين عليها.

أدرجت الزاوية في الجزائر الزاوية في الجزائر قبل 1830 في إطار التعليم العالي لاشتهارها بإعطاء دروس في الفقه والحديث ومناظرة العلماء...

وقد لعب المرابطون عند احتلال الجزائر 1830، واستسلام الداوي وفشل المقاومة الرسمية دورا كبيرا في المقاومة الشعبية، حيث أنهم قادوا المعارك ووقفوا في وجه التوسع الاستعماري وهذا منذ أول وهلة في تاريخ الجزائر الحديث، ويمكن أن نذكر

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص13.

(2) L.J. Bresnier. Chrestomathie arabe. Alger 1867. P52.

من ألمع هؤلاء، ابن السعدي، ابن زعموم، محي الدين بن مبارك ، الأمير عبد القادر، بوزيان، بوبغلة، الشيخ الحداد...

ب- القضاء في الجزائر قبل 1830:

شهدت الجزائر قبل 1830، منظومة قضائية، غاية في التبسيط وذلك من خلال العديد من العوامل: بساطة الإجراءات، سرعة التنفيذ، قلة التكاليف القضاء... وهذا ما أوضحه وليام شالر بقوله:

"وأما تكاليف القضاء، فهي متواضعة جدا في جملتها... مضافا إليه الاختصار في المرافعة وسرعة تنفيذ الأحكام..."⁽¹⁾.

أما مرجعية القضاء في الجزائر، فقد كانت كغيرها من البلدان الإسلامية الأخرى، حيث شكل القرآن والأحكام المستخلصة منه، القانون المدني، ويضاف إلى هذا المصدر العادات المتبعة والسوابق العدلية، ولقد أصبح من الثابت ومن العرف الذي لا يحيد عنه الأثر، أن ما سبق الحكم به أصبحت له قوة القانون"⁽²⁾.

أما الأطراف المتنازعة فإنها تقوم بالمرافعة والدفاع عن قضاياها بنفسها ودون مساعدة المحامين (وهذا البلد لا يوجد فيه محامون) وبعد المرافعة مباشرة يصدر القاضي حكمه.

وفي حين ذهب بعضهم إلى أنه لم تعرف الجزائر من قبل 1830 حق الاستئناف، وذلك أن القاضي يعقد جلسة للنظر في القضية المطروحة عليه، ثم يصدر حكما ويقوم بنفسه بتطبيقه دون استئناف⁽³⁾ وأن الاستئناف الوحيد يمكن أن يكون أمام الحاكم (الداي أو الباي)⁽⁴⁾، فإن البعض الآخر قد أكد أنه يحق لأحد الأطراف المتنازعة الذي

(1) وليام شالر، مذكرات، ص 49.

(2) نفس المرجع، ص ص 47-48.

(3) A.Girault. Op cit. P p321.

(4) A. Fillias. Histoire de conquête et de colonisation de l'Algérie 1830-1860. Paris 1860. P421.

يعتبر نفسه مظلوماً أن يستأنف الحكم ويرفع قضيته أمام المفتي الذي يعتبر حكمه نهائياً⁽¹⁾.

اعتبر القضاء في العهد العثماني مستقلاً عن السلطة التنفيذية، حيث لا يملك الداي أو الباي أو الحاكم أن يغير مجرى العدالة، أما في المناطق الريفية فقد كانت القبائل هي من تعين القضاة بنفسها، وبناءً على ذلك فقد لعب القضاء دوره في المجتمع والدولة وذلك من خلال استقلاليته وعدم تدخل الحكام في مجرياته وهو ما جعل وليام شالر يؤكد على ذلك من خلال قوله بهذا الخصوص:

"ويبدو أن الحكومة مصممة على نيتها في أن يكون العدل من حق الجميع في كل الحياة" وهو ما سوف يلقي بظلاله على أمن واستقرار البلاد من حيث التأثير الكبير على استقرار الأمن وما ينجم عنه من الطمأنينة في الجزائر.⁽²⁾

هذا وتشير المراجع التاريخية الجزائرية أن الجزائر قبل 1830، قد عرفت قاضي حنفي وقاضي مالكي كما كان للإباضية قضااتهم وعليه فقد كان في مدينة الجزائر قاضيان أحدهما للمذهب الحنفي والخاص بالأتراك وأبنائهم الكراغلة والثاني للمذهب المالكي وهو مذهب غالبية الشعب الجزائري باستثناء منطقة بنو ميزاب حيث يوجد قاضي إباضي.⁽³⁾

وكثيراً ما كانت تعترض القضاة صعوبات تحول دون النطق بالحكم نظراً لصعوبة القضية وتعقدها مما استوجب إنشاء مجلس شرعي أعلى ينظر في هذه المسائل المستعصية حيث يجتمع هذا المجلس مرة كل أسبوع يحضره العلماء والداي أو من يمثله وبعد التداول تصدر أحكام هذا المجلس التي تعتبر نافذة ولا رجعة فيها.

أما العقوبات التي يُصدرها القضاء الذي يعالج الجرائم: كالقتل والسرقة وقطع الطريق والإحراق بالعمد والخيانة والزنا، فهي جرائم يعاقب عليها بالموت⁽⁴⁾ أما فيما

(1) وليام شالر، نفس المرجع، ص48.

(2) نفس المرجع، ص49.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص401.

(4) وليام شالر، المذكرات، ص46.

عدها فالحكم قد يكون بالتعويض أو بالضرب أو حتى القتل، ولكن لا يكون بالسجن إلا نادراً.⁽¹⁾

أما الإدلاء بالشهادة في التشريع الإسلامي، فإنه لا يفرض على الشاهد أداء القسم كما لا يقبل سوى بالشهادة المباشرة والشفوية من قبل المسلم، أما شهادة الذكر فهي أقوى من شهادة الأنثى، على أن لا يفهم من ذلك أن شهادة الذكر مقبولة في كل الأحوال إذ أنها ترفض إذا ثبت فجوره أو استهانة بأداء الفرائض الدينية.

أما خصائص القضاء التي تميز بها في الجزائر ما قبل 1830 فيمكن إجمالها في: كما أن التشريع الإسلامي بحسب البعض لا يُعيرُ أدنى أهمية للافتراض أو الشك أو الحس أو القناعة الشخصية أو الحجج المعنوية، بل يجب أن تتوفر مادية الحد بواسطة شهادة شاهدين اثنين، ولا يمكن بأي حال من الأحوال النطق بالحكم في غياب المتهم فلا وجود إذن للحكم غيابياً، ولا يفرض على العدالة متابعة المنحرف نزولاً عند رغبة الجماعة إلا إذا تعلق الأمر بمساس الدين.⁽²⁾

ج - القضاء عند الأمير عبد القادر:

بعد أن استتب الأمر للأمير عبد القادر، وأصبح السلطان الشرعي للبلاد، غداة مبايعته بالإمارة في نوفمبر 1832، فقد عمد إلى تنظيم حكومته وذلك من خلال تقسيم دولته إلى مقاطعات إدارية حيث جعل على رأس كل مقاطعة خليفة كما قسم كل مقاطعة إلى دوائر ووضع على رأس كل دائرة حاكماً يحمل اسم "آغا" والدائرة تضم عدد من القبائل يحكمها ضابط إداري يحمل لقب "قائد"، وتحت القايد يوجد مسؤول إداري يحمل لقب "شيخ" وتقع تحت إشرافه عشيرة من عشائر القبائل.

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ص361.

(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون، ج1، ص379.

وقد عين الأمير عبد القادر في كل دائرة قاض من العلماء الذين اشتهروا بالتقوى والعلم والفضل مهمته الفصل في القضايا طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على مذهب الإمام مالك بن أنس.⁽¹⁾

أما القضاة المنتشرون على مستوى جميع الدوائر عبر المقاطعات، فقد كانوا يخضعون لسلطة قاضي القضاة، أو وزير العدل في الإدارة المركزية.

وللقاضي في حكومة الأمير عبد القادر عدلان، أحدهما يقوم مقام المفتي، وأما الجيش فله قضاة خصوصيون.

ومنه فقد كان للأمير عبد القادر نوعين من القضاة وهم:

- **قضاة مدنيون:** وهم من العلماء والفقهاء المحليون المتميزون بالعلم والنزاهة. يحكم هذا القاضي في القضايا المطروحة عليه أما ما استعصى عليه فإنه يحيله إلى الأمير للحكم فيه.

- **قضاة عسكريون:** حيث كان في كل كتيبة قاضي يساعده مسؤولان في إصدار الأحكام وتنفيذها⁽²⁾.

كما أن الأمير عبد القادر قد جعل للقاضي مرتبا شهريا إضافة إلى رسوم وحقوق يتلقاها عندما يبرم أنواعا معينة من العقود.

أما الأحكام التي يصدرها القاضي فإنها تنفذ على الفور عن طريق الشاويش المكلف بتنفيذها. وإذا كان القضاة يحيلون القضايا المستعصية عليهم إلى الأمير عبد القادر، فإن هذا الأخير كان يحيل القضايا الشائكة التي استعصت عليه إلى العلماء من مختلف البلدان الإسلامية: مصر و المغرب، حيث كان يرسلهم ليستفتهم فيها.

و حتى لا نغوص في حيثيات القضاء في حكومة الأمير عبد القادر والتي لم تعمر طويلا ولم يتسن لها الوقت الكافي لتطوير القضاء و قطف ثماره نظراً للجوء فرنسا

(1) إسماعيل العربي، حكومة الأمير عبد القادر إدارتها ومهامها، ص223، مجلة الثقافة عدد خاص . عدد 75 جوان 1983.

(2) أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، ج2، ص46.

مرتين إلى خرق المعاهدات التي وقعتها معه: معاهدة دو ميشال في 26 فيفري 1834 ومعاهدة التافنة في 30 ماي 1837، فإن واقع الحال قد دلّ بها لا يرقى إليه الشك أن رعاية الأمير عبد القادر لقواعد العدل مع الصرامة وعدم التراخي في تنفيذ الأحكام قد أدى إلى سواد الأمن في جميع أنحاء الدولة التي أقامها والتي شكلت ثلاثة أرباع الجزائر، حيث اختفى الغش في الأسواق بعدما سادت الفوضى واضطراب الأمن العام وشاع السلب والنهب عقب انهيار الدولة الجزائرية برئاسة الداوي حسين. فالتحق أمنة وعامرة، والعادات السيئة قد قضى عليها، وأي فتاة تستطيع أن تعبر البلاد وحدها، ليلا ونهارا من الشرق إلى الغرب، دون خوف على نفسها، وقد ليتقي الرجل بقاتل أخيه فلا يجروا على الانتقام منه بل يحتكم إلى القضاء.⁽¹⁾

2- الشؤون الدينية والقضاء بعد 1830:

بالرغم من تعهد فرنسا باحترام الديانة المحمدية وإبقاءها حرة، وهذا ما يقتضي استمرار التنظيم الديني السائد يومئذ منذ العهد العثماني، وكذا التنظيم القضائي القائم على سلطة الشريعة الإسلامية، فإن واقع الحال قد أثبت أن فرنسا لم تحترم البند الخامس من معاهدة 05 جويلية 1830 بل لم تحترم جميع بنودها، كما لم تحترم معاهدة دو ميشال 1834 ولا معاهدة التافنة 1837 لأن ذلك لم يكن في نهاية المطاف سوى لعبة حرب على حدّ تعبير الجنرال كلوزيل.

وعليه فإن انهزام الجزائر أمام الترسانة العسكرية الفرنسية، وسقوط الجزائر في 05 جويلية 1830 لم يكن إلا بداية لعهد جديد، هو العهد الاستعماري الذي حمل معه مشروعا تمثلت معالمه الأساسية في تغيير وجه الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، السياسي والثقافي والديني وفق النموذج الفرنسي، وبالتالي فقد كان واقع الجزائر بعد 05 جويلية 1830 هو على حدّ تعبير شارل روبير أجرون: "الويل للمهزومين victis"، وذلك انطلاقا من سعي فرنسا لتصحيح عجلة التاريخ، لأن الجزائر بحسب العديد من مفكري وفلاسفة ومؤرخي فرنسا ما كان ينبغي لها أن تدخل الإسلام وبالتالي ما كان لها أن تصبح جزء من الشرق، وعليه فقد كان لا بد من إعادة نشر المسيحية

(1) شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ص 156.

وفرنسة اللسان الجزائري وتغريب الجزائر وإضفاء الطابع الفرنسي على نظمها جميعا.

انطلاقا من هذه القناعات والتوجهات والتي ستكتسي طابع المشروع الاستعماري في الجزائر، فقد كان واضحا بعد 05 جويلية 1830 أن فرنسا سوف تعمل وفق قناعة راسخة على تغيير الملمح الديني للجزائر و نظامها القضائي ليتوافق مع نظامها القائم يومئذ، "إن العدالة جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية، فعلى القاضي المسلم أن يتنحى أمام القاضي الفرنسي وعلينا، نحن المحتلون، أن نثبت عزمنا على العزم."⁽¹⁾

ثم إن فرنسا كانت مقتنعة أن مشروعها لا يمكنه أن ينجح إلا إذا استطاعت أن تنفذ إلى أعماق المجتمع الجزائري، وأن "العائق الكبير" و"الصخرة الكؤود" - حسب تعبيرهم - التي تعترض سبيلهم "هو هذا الكتاب (القرآن الكريم) الذي يستوحي منه المسلمون قانونهم السياسي والعسكري."⁽²⁾

وعليه فقد تمثلت مهمة فرنسا منذ احتلال الجزائر في دراسة الشريعة الإسلامية بهدف استخدام ما فيها لخدمة السيدة الفرنسية، وفي هذا يقول شارل ريشارد - رئيس مكتب الأصنام- والذي أعدّ بحثا طبع في شكل كتيب عام 1849، تحت عنوان "روح التشريع الإسلامي" يقول في مقدمته ما يلي:

"إن هدفي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية، تبيان - قدر الإمكان- المغزى الحقيقي للقانون الإسلامي الذي، كما هو معروف، صورة مطابقة للشريعة الإسلامية، ثم البحث كيف يمكن استخدام هذا القانون الذي جعل من هذا الشعب يكن لنا أشد العداوة - نحن النصارى- لصالح فرض سيادتنا عليه."⁽³⁾

ولا يمكن فهم هذه التحركات إلا إذا وُضعت في إطارها العام، والذي نقصده هنا، هو السياسة التي تبنتها فرنسا بوصول الجنرال بيجو إلى الجزائر خاصة بعد 1841 والذي

(1) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص378.

(2) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، ص127، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006.

(3) نفس المرجع . نقلا عن Ch. Richard. De l'esprit de la législation musulmane. Alger 1849.

رأينا كيف أنه رفع شعار "بالسيف وبالمحراث" لتطويع وتركيع الجزائر، عبر شن حرب إبادة ضد شعبها وتقتيل جماعي بحق المقاومين وسلب ونهب الثروات والممتلكات ومصادرة الأراضي... فقد ذهب الجنرال بيجو عند كتابته للوزير في 15 أبريل 1841 إلى ما يلي:

"بما أن السيطرة العسكرية على إفريقيا تستوجب اللجوء إلى أساليب حربية مختلفة عن الأساليب المطبقة في أوروبا فإن الهيمنة السياسية عليها بحاجة أيضا إلى تنظيمات وإجراءات مغايرة."⁽¹⁾

وبناء على ما سبق فإن السؤال الذي يمكن طرحه في إطار المشروع الاستعماري لتغيير الملامح الدينية والنظام القضائي الذي كان سائدا في الجزائر والذي يتناقض مع "السيادة الفرنسية" هو:

- ما هي أهم الترتيبات التي باشرتها فرنسا لتغيير الملمح الديني والنظام القضائي الجزائري القائم على سيادة الشريعة الإسلامية والتوجه العربي الإسلامي للجزائر منذ القرن 7م قرن الفتح الإسلامي؟.

- ما هي آثار هذه الترتيبات على الجزائر؟ وما هي انعكاساتها على النظام الديني والقضائي؟ وإلى أي مدى استطاعت فرنسا أن ترحزح الجزائر ككيان وكمنظومة فكرية وقيمية عن مكانها - الشرق - نحو الموقع الفرنسي - الغرب -؟

أ- الترتيبات الفرنسية لتغيير الملمح الديني والنظام القضائي للجزائر بعد 1830 :
نظرا للقناعة الفرنسية القائمة على أساس أن الجزائر أرض مسيحية منذ العهد الروماني، وأنها أدخلت إلى حظيرة العالم الإسلامي منذ القرن 7م عنوة وقهرا، ذلك أن انتشار الإسلام لم يكن عن إدارة وطوعية وإنما غصبا وإكراها، وأن الفتح الإسلامي لبلاد المغرب العربي - ومنها الجزائر- يُعتبر اعتداء حضاري تعرضت له المسيحية بإفريقيا الشمالية.

(1) شارل روبير أجرون، الجزائريون، ج1، ص380.

كما أن اعتناق السكان للإسلام هو بمثابة عملية معاكسة لسير التاريخ، بل تشكل تهديدا للأمن الحضاري الأوروبي.⁽¹⁾

نظرا لجميع هذه الاعتبارات فقد اعتبر الغربيون عامة والفرنسيون خاصة أنهم لم يقوموا إلا باسترداد الجزائر إلى مجالها الطبيعي عام 1830، وهو ما سوف يتجلى في سعي فرنسا في إعادة تنظيم هذه البلاد وفق منظورها وذلك من خلال إعادة صياغتها وتهيئتها في البوتقة الفرنسية ذات الأبعاد اليونانية – الرومانية، واليهودية - المسيحية إذ أن المطلوب هو استرداد شمال إفريقيا بحسب بورنيشون⁽²⁾ و"إعادة بناء الحضارة التي انطفت في هذه الربوع"⁽³⁾ وإعادة الحياة إلى إفريقيا بحسب تعبير الملك الفرنسي لويس فليب.

إن فرنسا وبعدها دانت لها الجزائر ابتداء من 1830، ورغم تعهدا وضمانها لحرية الديانة المحمدية من خلال معاهدة 05 جويلية 1830، فإنها كانت تدري أن استمرار الأوضاع في الجزائر كما كانت عليه قبل الاستعمار يتنافى والاستعمار في حد ذاته، لذا فقد سعت إلى تغيير الواقع العام للمناطق المستعمرة بهدف صقلها وعجنها وفق مقتضياتها ومتطلباتها لأن فرنسا كانت تدرك جيدا أن توفير فرص بقائها ونجاحها في الجزائر لا يأتي إلا بتهيئة الظروف التي من شأنها إطالة عمرها أو الحيلولة دون القضاء عليها وطردها من المناطق المستعمرة.

انطلاقا من هذه الخلفيات والمرتكزات الفكرية، الدينية، السياسية... شرعت فرنسا في إعادة تنظيم الجزائر وقولبتها، حيث أنها كانت هذه المرة أمام أهم مرحلة من مراحل إعادة الصياغة والتحويل، حيث ستمس هذه المرحلة الملمح الديني والنظام القضائي.

إن سعي فرنسا لإعادة رسم الملمح الديني والنظام القضائي لا يمكن أن يفصل عن سعيها لإدماج الجزائر الكامل في فرنسا، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

(1) سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجير في الجزائر، 1867-1892، ص6 (تصدير كتاب بقلم ناصر الدين سعيدي)، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

(2) J. Bournichon. L'invasion musulmane en Afrique. Tours 1890. PP 222-224.

(3) عبد الجليل التميمي، التفكير الديني والتبشيري، ص 359 - 360.

1- الديانة الإسلامية والسياسة الدينية في الجزائر بعد 1830:

سعت فرنسا منذ احتلال الجزائر للفصل بين الديانة الإسلامية والقضاء في إطار الفصل الجذري بين ما هو روعي وما هو دنيوي⁽¹⁾ انطلاقا من فلسفتها القائمة على التمييز بين المدرسة والمسجد وفك الارتباط بين الديانة والعدالة ومباشرة السلطة السياسية اللائكية وصايتها أو إشرافها على السلطة الدينية، وهو الشيء الذي لم يكن في وسع الجزائريين أن يفهموه أو يتقبلوه انطلاقا من فلسفتهم ومنطلقاتهم الفكرية والثقافية والدينية، وذلك نظرا للاختلاف الجوهرى والرئيسي بين حضارتين وديانتين وثقافتين وتاريخين.

لقد أشار ألكسي دو توكفيل إلى التغير الكبير الذي شهدته الجزائر فيما يخص الحرية الدينية بالرغم من التعهد الفرنسي بضمانها عندما قال:

"... انطفأت الأنوار من حولنا، توقف توظيف رجال دين ورجال قضاء، بمعنى أننا أرجعنا المجتمع الإسلامي أكثر بؤسا، أكثر فوضى، أكثر جهلا وأكثر بربرية مما كان عليه قبل أن نعرفنا."⁽²⁾

والسبب في ذلك يعود إلى أن فرنسا وضعت يدها على المؤسسات الخيرية وحوّلها عن مقاصدها وأنقصت عددها وتخلت عن المدارس وفرقت حلقات الدروس.

ثم ينصح دو توكفيل "...وبما أن المشاعر الدينية التي يثيرها القرآن معادية لنا كما يقال، فمن المفيد تركها تنطفئ في الخرافات والجهل، ما دام ينقص علماء الشريعة والوعاظ، ستكون زلة كبيرة أن نحاول إحياءها."⁽³⁾

وواضح من كلام ألكسي دو توكفيل أن غرض فرنسا بعد الاستيلاء على أملاك الأوقاف/الحبوس وما نجم عن ذلك من تشتت المدرسين والأساتذة وإغلاق المدارس لأبوابها وصعوبة إيجاد موظفين في سلك الشؤون الدينية وسلك القضاء.... أنه من

(1) شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون، ج1، ص540.

(2) ألكسي دو توكفيل، نصوص عن الجزائر، ص126.

(3) نفس المرجع، ص129.

الخطأ الجسيم محاولة تكوين علماء الشريعة والوعاظ لأنه في هذه الحالة سوف يجند هؤلاء المسلمين ضدّ فرنسا.

لقد اصطدمت فرنسا بعد دخولها إلى الجزائر بشدة المقاومة التي أبدتها الجزائريون ضد الاحتلال والتوسع وفرض السيطرة الكاملة على الجزائر، فبعد أن فشلت المقاومة الرسمية بقيادة الداي حسين في منع الاحتلال وطرده، وبعد توقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830، فإن المقاومة سوف تستمر من خلال تحمّل الجزائريين لمسؤوليتهم وذلك من خلال **المقاومة الشعبية** التي قادها المرابطون: ابن زعموم، ابن السعدي، محي الدين بن مبارك وآخرون، إلى أن ظهر عبد القادر بن محي الدين الذي بويع بالإمارة في نوفمبر 1832 والذي سوف يحارب فرنسا وفق مشروع وطني طموح طيلة 15 سنة بحسب دو توكفيل: "يختفي بلا توقف وراء صالح الدين الذي يقوم بكل شيء من أجله كما يقول، وكمفسر للقرآن وللمصحف في اليد، يأمر وينهى ويصدر أحكامه، وهو يدعو إلى الإصلاح بقدر ما يدعو إلى الطاعة، يزداد تواضعه بقدر ازدياد قوته، أوجده الكثرة الديني الذي نثيره، وهذا الكره هو الذي كبره، وهو الذي يبقيه ويُنَبِّته".⁽¹⁾

ثم إن عبد القادر بن محي الدين وابن زعموم وابن السعدي... قبله وبومعزة والشريف بوبغلة وبوزيان والشيخ الحداد...بعده، لم يأتوا من تلقاء أنفسهم وإنما أتوا من البيئة العامة التي كانت عليها الجزائر يومئذ ذلك أن **"مسلموا الجزائر مرتبطون بالإسلام بشكل قوي"** وبأنهم **"واقعون تحت سحره"**⁽²⁾ وهذا ما استوجب استعمال عبارات التعصب "التي أطلقت على هؤلاء القادة والزعماء وعلى هذا الشعب، ففرنسا ومن خلال أدبياتها الشائعة في القرن 19، قد أطلقت وصف التعصب والمتعصبون على الجزائريين وهي لغة للإشارة إلى ما هو بدهاءة وطنية ودفاع عن أرض الأجداد"⁽³⁾، وهذا ما دفع بعضهم إلى دعوة فرنسا للتوقف "عن تشجيع التوجه

(1) نفس المرجع، ص 40.

(2) شارل روبيير أجرون، المسلمون الجزائريون، ج 1، ص 543.

(3) نفس المرجع، ص 542.

الإسلامي" وذلك من خلال عدم بناء مساجد جديدة⁽¹⁾، في حين رأى الكاردينال لا فيجيرى (1867-1892) أنه لا فائدة من إنشاء المساجد وتشجيع الاجتماعات الدينية حيث تقام دعوة الأهالي للتعصب، كما يؤدي الحج بمصاريف الدولة من طرف المسلمين في الجزائر وأخيرا، وهذا ما لا يمكن تصديقه كيف يتم تدريس القرآن باسم فرنسا لأناس لم يحدث لهم أن عرفوه قط مثل سكان بلاد القبائل.⁽²⁾

2- فرنسا والهيمنة الدينية:

عند احتلال الجزائر عام 1830، فقد وجدت فرنسا هيئة دينية قائمة بذاتها تتكون من:

- شيخ الإسلام.

- المفتون: على مذهب الإمام أبو حنيفة والإمام مالك بن أنس.

- القضاة.

- الأئمة والخطباء.

- المدرسين.

وكان لهؤلاء العلماء، مجلس أعلى يعقد أسبوعيا للنظر في القضايا المستعصية والعالقة التي لم يجد لها القضاة حلا، وكان يحضر هذا المجلس المفتون والقضاة وكبار العلماء والداوي أو ممثله، وكان في عاصمة كل إقليم مجالس مشابهة.

وبالرغم من تعهد فرنسا باحترام الديانة المحمدية، فإن الذي حدث هو أن الإسلام بقي تحت النفوذ الفرنسي مضطهدا أكثر من قرن، كما قال ماسينيون⁽³⁾، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أ- شيخ الإسلام: من بواكير الأعمال التي قامت بها فرنسا في الجزائر بعد الاحتلال، هو نفي الشيخ الإسلام وإلغاء هذا المنصب رغم أهميته، فشيخ الإسلام هو

(1) نفس المرجع، ص 544، وعلى رأس هؤلاء Lapasset

(2) نفس المرجع، ص 545.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 4، ص 350.

كبير العلماء والمرجع في الفتوى وقضايا الشريعة، كما أنه يتمتع بوزن سياسي وأدبي، إلى جانب كونه صاحب سلطة مركزية لأهل الدين في الجزائر.

وقد ساءت العلاقة بين السلطات الفرنسية وشيخ الإسلام منذ بداية الاحتلال، وقد كان محمد بن العنابي يومها شيخا للإسلام في الجزائر، ونظرا لوقوف شيخ الإسلام في وجه القائد العام للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا الجنرال كلوزيل (1830-1831) الذي طلب منه تسليمه بعض المساجد في المدينة لجعلها مستشفيات لجنوده. فقد وافق على تسليم هذه المساجد لمدة شهرين فقط، بعدما أجبر تحت ضغط أوامر القوة⁽¹⁾ وكان شيخ الإسلام محمد بن العنابي من أشد الناقدين للسلطات الفرنسية حيث استنكر عليها أعمالها التي كانت منافية لشروط المعاهدة الموقعة بين الجنرال دو بورمون والداي حسين والتي تمحورت حول تهديم المساجد والمنازل... مما جعل الجنرال كلوزيل بأمر بسجن المفتي بحجة أنه يدبر مؤامرة ضد الوجود الفرنسي وإعادة الحكم الإسلامي (العثماني) للجزائر.⁽²⁾ وهذا ما رواه حمدان خوجة عندما استفسر الجنرال كلوزيل عن أسباب سجن محمد بن العنابي ليقول له كلوزيل:

"بأنه اكتشف علاقات سرية بين المفتي وبين البرابرة، وكان الهدف من هذه العلاقات تهيج البرابرة ضدّ الفرنسيين."⁽³⁾

إلا أن رواية شيخ الإسلام محمد بن العنابي كما فصلها هو لحمدان خوجة فقد كانت على الشكل التالي:

"إن مترجم الجيش قد ذهب إلى المفتي، وصرح له بقوله: "إن القائد العام (كلوزيل) ينوي الجلاء بجيشه عن الجزائر، وإنه يرغب في تسليم سلطة البلاد إليك فهل في استطاعتك أن تنظم جيشا وتجمع قوة كافية، لأمن البلاد والدفاع عن نفسك؟"

فكان جواب المفتي: "عندما يتم ذلك، سأبذل جهدي في إعادة التنظيم" فسأله المترجم: "من أين يمكنك أن تجمع قوتك؟ أمن داخل الإيالة أم هي موجودة في مدينة

(1) حمدان خوجة، المرأة، ص248.

(2) أبو القاسم سعد الله، محمد بن العنابي، ص40.

(3) حمدان خوجة، المرأة، ص222.

الجزائر؟" فأجابه المفتي: "هي في المدينة وفي جميع الإيالة، فعندما يلزم الأمر أستطيع أن أجمع تحت أمري ثلاثين ألفا من الرجال".

وقد تأكد أن المترجم قد أخفى شخصين أثناء هذه المحادثة، ليكونا شاهدين على ذلك، وليقدما إلى السلطة الفرنسية خدمات مخالفة للقانون ومضادة للمفتي⁽¹⁾، وقد أكد هذه الحادثة بيليسي دوراينو.⁽²⁾

وقد كان لنفي شيخ الإسلام محمد بن العنابي وغيره من القضاة والعلماء هدف واضح وصريح - رغم اختلاف الأسباب - ألا وهو إزالة أية عقبة تقف في وجه السلطات الاستعمارية التي باشرت أعمال هدم المساجد والمنازل وبسط يدها على أملاك الأوقاف / الحبوس والاعتداء على حرمة الموتى من خلال استيلاء فرنسا على الأضرحة وتحويلها عن مهامها إلى مخازن سلع وأماكن تجارة أو مساكن لجنودها... وقد كان لنفي هؤلاء وعلى رأسهم شيخ الإسلام أن أصبح لا أحد يجرو أن ينتقد فرنسا أو يتكلم على شروط معاهدة التسليم، خوفا من أن يصبح مصيره مثل مصير محمد بن العنابي (نفي محمد بن العنابي إلى الإسكندرية التي تولي فيها منصب الفتوى الحنيفة إلى غاية وفاته عام 1851).

لقد أحست فرنسا بالخطأ الذي ارتكبته بإلغاء وظيفة شيخ الإسلام، نظرا لما كان بإمكانه أن يفيدها في العالم الإسلامي، وأن يكون صاحب سلطة مركزية لأهل الدين في الجزائر، ومن خلاله كان يمكن لفرنسا أن تحصل على الفتاوى والآراء التي تحتاجها، كما كان بفعل حكام الدولة العثمانية ومصر والمغرب الخ... وعليه فقد **فقدت الجزائر بنفي شيخ الإسلام مرجعا في الشؤون الدينية**، ليصبح بذلك كل عالم أو مفتي مستقلا في وظيفته ولا يخضع إلا للسلطة الاستعمارية التي أصبحت توجه السياسة الدينية بما يخدم ضمان مصالحها واستقرار أوضاعها في الجزائر، وبالرغم من دعوة لويس رين لاحقا من تنصيب شيخ الطريقة التيجانية لمنصب شيخ الإسلام⁽³⁾ نظرا للمواصفات التي يتمتع بها شيخ هذه الطريقة بل والطريقة نفسها، **والخدمات الجليلة التي قدمتها**

(1) نفس المرجع، ص 223.

(2) Pellisier de Reynaud, Annales, t1. PP155-156.

(3) L.Rinn. Marabouts et khouans. Op cit. P450.

للاستعمار الفرنسي لمحاربة الأمير عبد القادر ولثني أتباعها عن محاربة فرنسا في جنوب الجزائر: بسكرة، تيماسن، ودعوتهم للخضوع لها وتسليم أمرهم لها "لأن الله هو الذي أعطى الفرنسيين الجزائر وكل البلاد التابعة لها وأنه هو الذي يحمي سيظرتهم، ابقوا في سلام ولا تكلموا البارود..."⁽¹⁾ وعليه فبعدما تخلصت فرنسا من محمد بن العنابي الجسور الذي وقف في وجه فرنسا وسعى لتحرير وطنه عن طريق تحريض الناس على قتال الفرنسيين وتشجيعهم على حمل السلاح وهذا ما اضطلع به شيخ الإسلام عند نزول الجيش الفرنسي في جوان 1830، فهذا ما اتهم به بعد ذلك من قبل كلوزيل وهو وصمة شرف.

ب- المفتي: فبالرغم من مكانته في الجزائر قبل 1830، وذلك من خلال سعة علمه ومعرفته العميقة بأبعاد الشريعة الإسلامية، وسلوكه القويم، وقوة شخصيته وشجاعته في الرأي والثبات على قول الحق... فإن الذي حدث بعد الاحتلال هو أن فرنسا قد أبقّت على هذا المنصب: مفتي للمذهب الحنفي وآخر للمذهب المالكي، على أن هذا المنصب وإن كان أعلى مقاما من منصب القاضي، فإنه لم يعد في الجزائر إلا منصبا شرفيا يُعطي لبعض الأئمة البارزين.⁽²⁾

وبالرغم من إشراف المفتي على الأئمة الذين هم في دائرة اختصاصه أو في مدينته، إلا أنهم لا سلطة لهم على الأئمة الذين هم خارج المدينة أو دائرة اختصاصهم.

يُختار المفتي من بين العلماء والقضاة والشخصيات الدينية التي انحازت للقضية الفرنسية وهذا ما جعل الجزائريين الذين يصفهم لويس رين "بالمتمحمسين أو المتهوسين" Exaltes يضمرون لهم قليلا من الرضا نظرا لارتباطهم بالمسحيين.⁽³⁾

إذ أصبح المفتي والإمام موظفين عند السلطة الاستعمارية، والتي سعت إلى اختيار أولئك الذين لا يصابونها العداء، بل أولئك الذين يدعون لقضيتها وينصحون إخوانهم بالامتثال لأوامرها ونواهيها على غرار الطريقة التيجانية وشيوخها ومن سار في

(1) Ibid. PP 427- 451.

(2) Ibid. P 09.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص352.

ركبها، وهذا ما عبّر عنه بعضهم بالمواقف الناعمة التي تعتبر أساس اختيار هؤلاء للوظيفة من القضية الوطنية و الدينية. أما حمدان خوجة فقد وصف هؤلاء العلماء والمفتيين وعلاقاتهم بالسلطة الاستعمارية بما يلي:

"لم تُبق السلطة لهذين الموظفين - القاضي والمفتي- سوى المسائل الطفيفة والعادية البسيطة، وقد اعتصما بالصمت والسكوت على الأقفال الذميمة، خوفا على أنفسهما من السجن والنفي الذين عوقبا بهما أصحاب مهنتهما المتقدمين عليهما⁽¹⁾

أصبح المفتي بعد 1830، موظفا لدى السلطة الاستعمارية يتقاضى أجره شهرية، ولم يعد كأصلافه الذين كانوا يعيشون من مصادر الأوقاف/الحبوس وبالتالي مستقلين عن سلطة الحكم، ذلك أن التنظيم الذي كان سائدا قبل 1830 - كما رأينا- قد ضمن استقلالية وظيفة العلماء والقضاة والمفتيين والمدرسين عندما تكفلت بمعاشاتهم الأوقاف/ الحبوس وهو ما أعطى زخما لهؤلاء في إبداء مواقفهم وانتقاد الحكام إذا لزم الأمر، وهو ما أضفى عليهم هالة من الاحترام والوقار.

وبعدما أصبح المفتي موظفا لدى السلطة الاستعمارية ويتلقى منها أجرته الشهرية، وبعدما أصبح المفتي يُختار على أساس درجة الولاء والطاعة لفرنسا ولو كان على حساب الدرجة العلمية والشجاعة الأدبية، فقد أصبح سلك المفتين مشكوك فيه لدى العامة.

خاصة وأن العديد منهم أصبحوا متفرنسون، يستضيفون في المدن الساحلية، الشخصيات الفرنسية وعائلاتهم لحضور الحفلات الاجتماعية والمواسم الإسلامية في المساجد الرئيسية وكان ذلك تطوعا منهم، كما كانوا يأتون لحضور الصلوات الدينية الكاثوليكية والمناسبات الرسمية، ويحضررون إنشاد (التوديم) Tedem، والقداصات الكنسية عند الدفن، أو عند زواج الفرنسيين الذين يعرفونهم⁽²⁾.

(1) حمدان خوجة، المرأة، ص297.

(2) L.Rinn. Marabouts et khouans. Op cit. P07.

بل أكثر من ذلك أن المفتي الذي يعتبر في الشرع الإسلامي، ذلك العالم الذي يصدر أحكاما فقهية في شكل فتوى ليقوم القضاة بتطبيقها، لم يعد موجودا في الجزائر بعد 1830.⁽¹⁾

ج- القضاة: خضع القضاة الشرعيون بعد الاحتلال كغيرهم من المفتين باهتمام السلطات الاستعمارية وذلك من خلال تعيين شخصيات دينية في مناصب القضاء تحت سلطة الإدارة الاستعمارية، ليتحول القضاة - كما تحول المفتي- إلى موظفين مأجورين بعدما كانوا مستقلين عن الحكام كونهم كان يعيشون من مال الأوقاف/ الحبوس، وبناء على ذلك أصبح القاضي رهن إشارة الحاكم العسكري الذي أصبح هو الذي يُعينه، وقد كان لذلك أن أصبح القاضي - كما أصبح المفتي- منبوذا وغير موثوق به نظرا لتقربه من الحاكم الكافر، مما شوّه صورته لدى مواطنيه الذين أصبحوا يرون فيه ذلك الموظف الذي هو في خدمة السلطة الاستعمارية، يقول ما يُطلب منه أن يقول وينطق باسم إدارة محتلة.

إن تعاون القضاة- والمفتيين- مع السلطة الاستعمارية قد تجلّى منذ بداية الاحتلال عندما صدرت عن هؤلاء وثيقة بعد أسابيع قليلة من احتلال الجزائر عام 1830 موجهة إلى سكان متيجة والمدينة بمناسبة خروج قائد الحملة للنزهة والتفرج، حسب تعبيرهم، تدعوهم لعدم مواجهة هؤلاء مستدلين بالآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ يَحْكُمُونَ فِي أُمُورِكُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فُتِحَتْ لَكُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ مَا أَذِنَ اللَّهُ لِيَتَّبِعُوا مَا يَشَاءُونَ إِنِّي خَشِيتُ أَن تَبْلُغُوا فِيهِ مَقَالِيدَ الْأُمُورِ﴾ (2).

وواقع الحال أن خروج الجنرال دو بورمون ومن بعده الجنرال كلوزيل كان بهدف فك الحصار المضروب على العاصمة والإطلاع على نقاط ضعف هذه المناطق وجلب المواد الغذائية ومن ثم معرفة القوة والضعف لكي يتوسعوا بعد ذلك في الاحتلال.⁽³⁾

إلا أن موقف الجزائريين لم يتقيد بنداء هؤلاء، بل إنهم سوف يقاومون الجيش الفرنسي سواء بقيادة الجنرال دو بورمون أو الجنرال كلوزيل، حيث لعب لقاء

(1) E. Douuté. L'islam algérien en l'an 1900. Alger Mustapha 1900. P117.

(2) سورة الأنفال الآية 61.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي، ج4، ص 359- 360 .

تمنقوست ليوم 26 جويلية 1830 أول جمعية وطنية لمقاومة الاستعمار⁽¹⁾، بعد فشل واستسلام المقاومة الرسمية بقيادة الداي حسين، وذلك من خلال اجتماع القادة: ابن زعموم، بن كانون، لينظم إليهم بعد ذلك ابن السعدي ومحي الدين بن المبارك... حيث كان لهذا الموقف أن أفشل خروج هاذين الجنرالين، مما قوى إيمان الجزائريين بالنصر⁽²⁾، وقد لعب الدور السلبي للقضاة - والمفتتين - في اتخاذ المواقف الناعمة من المحتل وقبول الوظيفة باسم فرنسا، إضافة إلى ما قابله من دور إيجابي وحيوي للمرابطين في مقارعة الاستعماري، لعب كل ذلك في إعراض الجزائريين عن الهيئة الدينية الرسمية وإقبالهم على المرابطين المقاومين الذين رفعوا مشعل المقاومة المسلحة بعد استسلام الداي وسقوط الجزائر في 05 جويلية 1830، بل إن إقبال الجزائريين على المرابطين سوف يتعداه إلى الطرق الصوفية كبدايل لرجال الدين - القضاة والمفتتين - المدجنين الذين ارتموا في أحضان الاستعمار وأصبحوا رهن إشارته.

د- الخطيب والإمام: ويأتي في المرتبة الثالثة بعد المفتي والقاضي، يختار من بين العلماء الذين يتوخى فيهم الولاء والطاعة للسلطة الاستعمارية، ويرى لويس رين أن السلطات الاستعمارية لم تجد مشكلة في توظيف الأئمة لديها وهو الشيء الذي صدم المسلمين المتعلمين، ذلك أنه في الإسلام فإن الذي يقبل بمهمة القيام بدور الإمام أو الأذان أو تحفيظ القرآن أو تدريس الفقه فإن ذلك لا يكون مقابلة أجره⁽³⁾، وهذا ما درجت عليه الجزائر قبل 1830، إذ كان الإمام والخطيب والمدرسين... (وهذا ما رأيناه سابقا) يعيشون من أموال الأوقاف/الحبوس.

(1) M.Habart.Op cit. P 23.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الحديث، بداية الاحتلال، ص83.

(3) L.Rinn.Op cit. P 09.

5- بقية أعضاء الهيئة الدينية عد 1830:

ونقصد بها المُدرّس، والطلّبة، والحزّاب والباش حزّاب، والمؤذن والباش مؤذن، وقُراء تنبيه الأنام والحضور والشعّالين والكناسين والوكلاء والمؤدّبين كل هؤلاء سيُشملهم قرار وزاري صدر في 30 أفريل 1851 يقضي بإنشاء سلك رسمي من علماء الدين المسلمين أفضى إلى ترتيب هذه الفئات بعضها فوق بعض: بدء من "السفلى" وهم الحزّابون (مقرئو القرآن الكريم)، باش حزّاب، ثم المؤذن: باش مؤذن "وفئة عليا" تتكون من الأئمة والخطباء والمفتين مع مرجعيتين كبيرتين في الفتوى للمذهبيين (المالكي والحنفي).⁽¹⁾

6- **المساجد:** أما بخصوص المساجد: فقد كان عددها عام 1830 في مدينة الجزائر كما يلي⁽²⁾:

- 13 مسجدا جامعاً.
- 109 مسجدا صغيراً. **المجموع:** 176 بناية.
- 32 مصلّى.
- 12 زاوية.
- ليصبح عددها عام 1862 كما يلي:
- 9 مساجد كبيرة.
- 19 مسجدا صغيراً. **المجموع:** 48 بناية
- 15 مصلّى.
- 5 وزايا.
- علما أن هذه البنايات لم تكن كلها مخصصة للديانة الإسلامية ولكن فقط:
- 4 مساجد كبيرة.
- 8 مسجد صغيراً. **المجموع:** 21 بناية
- 9 مصليات.

(1) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص545.
(2) نفس المرجع، ص546.

أما البنايات المخصصة للعبادة: مساجد جوامع، مساجد صغيرة، مصليات، زوايا على المستوى الوطني فقد صرحت الإدارة الفرنسية في حدود سنة 1860: "بأنه ونظرا لكون البنايات المخصصة للعبادة كثيرة جدا منذ زمن الاحتلال فمن المستحيل التفكير في الاحتفاظ بها كلها".⁽¹⁾

وبناء على ذلك فقد تم تصنيف المساجد التي "سيحتفظ عليها".

- أما مرسوم 27 أكتوبر 1858 ومرسوم 18 أوت 1868، فقد تم بموجبهما تحديد مصلحة أملاك الدولة للنفقة على بنايات الديانة الإسلامية، هذه البنايات التي سوف يتم تحويل الكثير منها عن مهامها الأصلية، حيث سلمت بالتتابع إلى مصلحة الاستيطان، ومصلحة الطرقات، كما بيعت من طرف الدولة أو خصصت للمصلحة العمومية وهذا ما جعل إسماعيل أوربان: يتهم العديد من الجهات التي "كانت ترجو التغلب بسهولة على المسلمين بعد أن تترك [شؤون] ديانتهم من غير تنظيم ولا اعتبار".⁽²⁾

وعموما فإن الإدارة الاستعمارية قد بسطت يدها على أملاك الأوقاف/الحبوس، ضاربة بذلك استقلالية الإفتاء والقضاء والإمامة والتدريس ليتحول هؤلاء إلى موظفين يعينهم الحاكم العسكري بناء على مواصفات التبعية والخضوع وتقديم فروض الولاء والطاعة لفرنسا، ليتحول هؤلاء بعد فترة وجيزة إلى مهزلة في نظر الجزائريين الذين كانوا يرون فيهم من قبل حماة الدين والعقيدة وأهل العلم والحكمة، وناصروا الدين والملة الحنفية.

إن بسط فرنسا يدها على شؤون الديانة الإسلامية، أملتة نظرتها الاستعمارية ذات التوجه الغربي- المسيحي في التعامل مع قضايا الشؤون الإسلامية، فهذه القضايا بحسب فرنسا تكتسي أهمية قصوى لما فيها من خطورة على الوجود الاستعماري برمته في الجزائر، لذا فقد بسطت يدها على أملاك الأوقاف/الحبوس، ليتحول آلاف، أعضاء الهيئة الدينية: مفتيون، قضاة، أئمة، خطباء، مدرسون، طلبة، مؤذنون، حزابون... من أعضاء مستقلون يعيشون من أملاك الأوقاف/الحبوس إلى موظفون

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع، ص 548.

لدى الإدارة الاستعمارية، التي سوف تغربل من سوف يبقى ومن يتوجب عليه المغادرة لأن المعيار الذي فرضته على هؤلاء وخاصة (الفئة العليا): مفتيون، قضاة، أئمة، وخطباء هو الولاء لفرنسا والانقياد لأوامرها ونواهيها.

ثم إن فرنسا سعت منذ أن استتبت لها الأمور في الجزائر على إنشاء (كليرجي) إسلامي كما فعلت ذلك في فرنسا بعد الثورة 1789، وعلى عدم ترك الهيئة الدينية الإسلامية "تسيطر على التعليم وعقول الناس والسياسة، كما كانت تفعل الكنيسة الكاثوليكية، قبل الثورة الفرنسية⁽¹⁾ وعليه فقد سعت فرنسا لتجريد الإسلام من سلطته في الجزائر، وذلك من خلال تجريده من عناصر قوته واستقلاليته: مصادرة أملاك الأوقاف /حبوس، وإنشاء هيئة دينية لتنظيمه، هيئة جعلت الجزائريين ينفرون منها نتيجة لدورها المشبوه في مؤازرة العدو والإفتاء بقبول حكمه لأن ذلك من إدارة الله أو هو "مكتوب علينا".

وإذا كانت إدارة الديانة في فرنسا تشرف على الأديان وموظفيها ومصاريفها وأمكنة العبادة، فإنها في الجزائر، كانت الهيئة الدينية تابعة للإدارة العسكرية التي تتبع بدورها وزارة الحرب.

وإذا كان اليهود والنصارى مستقلون في تدبير شؤونهم الدينية بعيدا عن الدولة، فإن الأمر كان مختلفا للمسلمين الذين بقيت شؤونهم الدينية تحت إشراف إدارة الشؤون الأهلية الفرنسية⁽²⁾.

وقد كان لهذه السياسة - المخالفة للبند الخامس من معاهدة 05 جويلية 1830- أن أدت إلى:

- فقدان الجزائر لوظيفة شيخ الإسلام.
- فقدان المفتين والقضاة والأئمة لمكانتهم بعدما أصبحوا موظفين لدى الإدارة الاستعمارية ما يطلب منهم ولا يرفضون للحاكم أمرا.

(1) أبو القاسم سعد الله، التاريخ الجزائري الثقافي، ج4، ص365.

(2) نفس المرجع، ص366.

- إفقار أعضاء الهيئة الدينية بعدما بسطت فرنسا يدها على أملاك الأوقاف وخاصة: الوكلاء والمُدرسين، والقراء.

- تلاشي التعليم بعد تشتت المُدرسين وهو ما لم تحاول فرنسا تداركه، بل إنها تركته مهملاً نظراً لعدم حاجتها إليهم.

- تشتت طلاب العلم الذين كانوا تحت كفالة أملاك الأوقاف.

- اختفاء العديد من الوظائف المتعلقة بالهيئة الدينية إذ أصبح في كثير من المساجد يقوم الإمام بالصلاة والخطبة والتدريس وتأديب الصبيان والآذان... ذلك أن فرنسا تعمّدت تقليل المصاريف على الهيئة الدينية وذلك لمنع انتشار الثقافة الدينية والتعليم.

- اضطرار عدد كبير من أعضاء الهيئة الدينية للهجرة، بعدما أغلقت أبواب الرزق في وجوههم، كما أن آخرون لم يصبروا على العمل لدى السلطة الاستعمارية مما دفعهم إلى الهجرة نحو المناطق الداخلية أين لم تصل فرنسا بعد، أو توجهوا نحو المناطق التابعة للأمير عبد القادر.

كما أن بعضهم قد توجه نحو البلدان الإسلامية: تونس، المغرب، مصر، الشام... وقد كان لهجرة أعضاء الهيئة الدينية: مفتيون، قضاة، أئمة، مُدرسين، طلبة، حزّابون... وهم أولئك الذين رفضوا الحكم الفرنسي والخضوع لإدارة "الكافر" أن تولى مكانهم أعضاء آخرون أقل ما يقال عنهم أنهم فقدوا المبادرة والشجاعة وحرية العمل، ليتحولوا إلى خدم وحشم رهن إشارة المستعمر، مما أدى بحسب الكسي دو توكفيل إلى انطفاء الأنوار وتوقف توظيف رجال الدين ورجال قضاء و لم تكد تحل سنة 1850 حتى شعر الفرنسيون أنهم يعانون من نقص في الإطارات الدينية: القضاة، الأئمة، المفتون... بعدما أخذت هذه الطبقة تنقرض بالوفاة أو الهجرة أو العجز: فلجأت إلى التوظيف دون مراعاة الدرجة العلمية والكفاءة لتتنشئ بعد ذلك المدارس الشرعية الفرنسية، عام 1851، والتي كان مستواها ضعيفاً، حيث سيؤثر ذلك سلباً على المجتمع الجزائري الذي أخذ يفقد شيئاً فشيئاً روابط الانتماء الثقافي والحضاري أمام هجمة الغزو الثقافي والفكري ودعوات التنصير التي تضافرت فيها مجهودات الكنيسة والمدرسة والدولة والجيش.

ب- القضاء:

بعد احتلال الجزائر عام 1830، طرحت الحكام والإداريين الفرنسيين، مشاكل معقدة حول كيفية إدارة "الأهالي" من جميع النواحي، خاصة منها القضاء، هل يترك للجزائريين قانونهم المدني والجنائي ويكتفي الاستعمار بالسيادة سياسيا وعسكريا؟ أم هل ينبغي تطبيق القانون الفرنسي؟ وإلى أي مدى يتوافق ذلك مع البند الخامس من معاهدة 05 جويلية 1830؟

لقد نظر الفرنسيون إلى القضاء على أنه جزء من منظومة واسعة تسمى الشريعة الإسلامية، هذه الأخيرة التي استقطبت اهتمام رجال القانون والعلماء الفرنسيون الذين قاموا بدراساتها و محاولة فهم جوهرها، حيث يقول شارل ريشارد في مقدمة كتيب وضعه عام 1849: "إن هدفي من خلال دراسة الشريعة الإسلامية - تبيان - قدر الإمكان المغزى الحقيقي للقانون الإسلامي الذي - كما هو معروف - صورة مطابقة للشريعة الإسلامية، ثم البحث كيف يمكن استخدام هذا القانون الذي جعل من هذا الشعب يكن لنا اشد العداوة - نحن النصارى- لصالح فرض سيادتنا عليه".⁽¹⁾ وعليه فقد رأى الفرنسيون أنه ما لم يسيطروا على القضاء الإسلامي فإن شخصية الجزائر ستظل قائمة وهذا ما سوف يزيد في شدة عداوة الجزائريين لفرنسا وفي زيادة لهيب الثورات والمقاومة ضد المحتل الأجنبي.

إن القاضي هو رمز السلطة الشرعية والساھر على تطبيق أحكام الدين، وانطلاقا من ذلك فقد كان تطويع القاضي وتجريده من أدواته التي تضفي عليه هالة من الاحترام والانصياع.

ولما لا جعله في مرحلة أولى مكملا للقاضي الفرنسي على أن يتم الاستغناء عليه لاحقا، أو على الأقل تكليفه فقط بقضايا الأحوال الشخصية، فالجنرال غيدون كان يرى

(1) صالح فركوس إدارة المكاتب العربية، ص127 نقلا عن Ch. Richard, De l'esprit de la législation musulmane. P4.

" أن العدالة جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية، فعلى القاضي المسلم أن يتتحي أمام القاضي الفرنسي وعلينا، نحن المحتلون أن نثبت عزمنا على العزم."⁽¹⁾

- أولى تنظيمات العدالة الفرنسية بالجزائر (1841-1866):

في الوقت الذي أهملت فيه السلطات الاستعمارية وظيفة التدريس من خلال هدم المساجد والزوايا، وبسط يدها على أملاك الأوقاف/الحبوس، فإنها بالمقابل أولت أهمية بسلك القضاء، كونها كانت في حاجة إليه بهدف استمرار الحياة العامة، وقد كان الحاكم العام هو الذي يعين القاضي.

كانت سلطة القاضي - كما أوضحنا ذلك سابقا- غير محدودة وأحكامه نافذة وسريعة وبدون مقابل، إلا إذا استعصت عليه بعض القضايا فإنه يطرحها على مجلس علمي يعقد دورة كل أسبوع، وكان القاضي قاضي واحد لكل القضايا: تجارية، منازعات، جنائيات، أحوال شخصية، يساعد في أداء مهامه نائب أو أكثر وعدد من الكتاب والخواجات، ومهمتهم هي تسجيل الأحكام.⁽²⁾

بدأ التدخل الفرنسي في الشؤون الدينية والقضائية منذ أن وطئت أقدامهم أرض الجزائر وقبل أن تجف معاهدة 05 جويلية 1830، حيث نفوا القاضي الحنفي كما نفوا المفتي عام 1830، اللذان وقفا في وجه فرنسا المخالفة لشروط معاهدة التسليم.⁽³⁾

أما التدخل السافر في شؤون القضاء، فقد كان في قضية عائشة بنت محمد التي هربت من بيت الزوجية ومن أسرتها لتتزوج بأحد العسكريين الفرنسيين عام 1834 وقيل إنها اعتنقت المسيحية لتفر من حكم القضاة بإعادتها إلى أهلها حتى تقضي عدتها⁽⁴⁾

وبينما كانت المحكمة تنظر في أمرها دخل العسكريون الفرنسيون، فاحتج القاضي والمفتي واستقالا، أما القاضي عبد العزيز فقد هاجر إلى المغرب في حين تراجع المفتي عن استقالته بعد استرضائه، أما عائشة بنت محمد فقد أخذت إلى أحد القساوسة

(1) شارل روبير أجرون، الجزائريون، ج1، ص378.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص423.

(3) حمدان خوجة، المرأة، ص222 و281.

(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص425.

الذي قام بتعميدها، ثم هُرِّبَتْ إلى فرنسا، وقد كان ذلك بمثابة تحدي للقضاء ولمشاعر المسلمين وأهل المرأة.

بعد صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 والقاضي باحتفاظ فرنسا "بممتلكاتها في شمال إفريقيا"، فقد أخذت فرنسا التي سمحت في السنوات الأولى للجزائريين بالاحتفاظ بقوانينهم وقضاتهم⁽¹⁾ تتدخل بالتدرج من خلال:

- **صدور الأمر في 10 أوت 1834:** يقضي بالاحتفاظ بالمحاكم الإسلامية، مع تعيين القضاة من قبل الحكومة الفرنسية حيث ثبت هذا الأمر القضاة المسلمين على ما كانوا عليه للبت في المسائل الجنائية والتجارية والمدنية، مع الاحتفاظ بسجلات ووثائق الأحكام.⁽²⁾

إلا أن الوقائع قد أثبتت أن نظرة السلطات الاستعمارية لهذه المحاكم والتي أتسمت بالشك والريبة واتهامها بإصدار الأحكام المتساهلة وهو ما اعتبرته **موقفا سياسيا ضد الاحتلال** هدفه التعاون بين الجزائريين إضافة إلى عدم لجوء المسلمين إلى استئناف الأحكام رغم أنها أصبحت شيئا ممكنا أمام المحكمة العليا الفرنسية. ضف إلى ذلك أن تفضيل المسلمين لأحكام القضاة المسلمين لأسباب دينية واجتماعية إضافة إلى سرعة صدور الأحكام في المحاكم الإسلامية مقارنة ببطء القضاء الفرنسي... كل ذلك سوف يؤدي مرة أخرى بالإدارة الاستعمارية - خاصة بعد أن تولى الجنرال بيجو أمور الجزائر - أن تتدخل من خلال:

- **صدور الأمر 22 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842:** وبموجبه **حرم القضاة المسلمون من حق إصدار الأحكام في القضايا الجنائية**، كما سمح بموجب هذا الأمر باستئناف أحكام القضاة المسلمين أمام محكمة الجزائر، وقد كان الغرض من ذلك هو

(1) Pellissier de Reynaud. Annales, t1. P119.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص427-428 انظر كذلك:
- A. Girault : Principes de colonisation. P322

السير في طريق إدماج القضاء الإسلامي و القضاء والفرنسي⁽¹⁾ وفقا لنظام العدالة الساري في البلد الأم (فرنسا).

وبذلك فقد زوّدت الجزائر في هذه الفترة بكل المؤسسات القضائية (الفرنسية) تقريبا وهي:

- محاكم الدرجة الأولى.

- محكمة الاستئناف الملكية.

أما الجديد الذي جاء مع صدور الأمر الملكي في 22 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842، فهو أنه أصبح لهذه المحاكم صلاحية البت في القضايا التي تهم جميع الجرائم والجنح والنطق فيها وفقا لأحكام القانون الجنائي الفرنسي وبالتالي فقد ألغت هذه الأوامر الملكية القانون الجنائي الإسلامي، وبذلك فقد القضاة المسلمون صلاحية النطق بالأحكام الجنائية، كما أعطي للمتخصصين حق الاستئناف في القضايا الدينية التي أصدر فيها القضاة المسلمون أحكامهم.⁽²⁾

على أنه لا يمكن الإحاطة بالتعسف الذي لحق القضاء في الجزائر خلال هذه الفترة، ما لم نضع هذه التعسّفات في إطارها التاريخي والمتمثل هنا في تولي الجنرال بيجو أمر الجزائر ودخولها في عصر الحرب المفتوحة ضد الشعب الجزائري من خلال الإبادة وسياسة الأرض المحروقة والسلب والنهب وقطع الأشجار المثمرة... وبالتالي فقد كان هدف فرنسا من صدور أمر 28 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842 هو أنها منحت لنفسها الأدوات القانونية لتجسيد سياسة تركيع الجزائر شعبا ومنظومة فكرية وثقافية ودينية، وكذا بهدف إضفاء الشرعية على سياسة مصادرة الأراضي والأموال ونفي الثائرين أو إعدامهم، وهذا ما جعل لويس رين يقول:

" لقد أحلنا نظامنا الجنائي الفرنسي محل القصاص المنصوص عليه في القرآن، غداة احتلالنا للجزائر (عام 1842) دون أية معارضة، لقد كان تطورا حقيقيا وتخفيفا

(1) A. Girault. Op cit. P322.

(2) شارل روبيير أجيرون، الجزائريون، ج1، ص378.

كبيراً لما كان يعانيه الجزائريون تحت نير الأتراك. أما القضاء المدني، فقد ترك للقضاة المسلمين، ليطبقوا أحكام الشريعة الإسلامية، مع بعض التحفظ، لأن ذلك لم يكن دوماً يُحتمل دون الاحتكاك ببعض العلماء المسلمين، الذين يستغلون بصفة صمّاء ضدنا من قبل الشخصيات الدينية.⁽¹⁾

وهكذا فقد شهد القضاء الإسلامي بتولي الجنرال بيجو منصب الحاكم العام 1841-1847 تغيراً جذرياً مسّ الإجراءات التي كان معمولاً بها وطبيعة المحاكم وطبيعة العقاب، إضافة إلى تجريد القاضي من سلطة إصدار الأحكام الجنائية وحتى الأحكام المدنية فقد أصبحت ابتدائية لا تصبح أحكاماً نافذة إلا بعد تأكيدها أو نقضها من طرف محكمة الاستئناف الملكية، وعليه فقد أصبح للقضاء الفرنسي الكلمة الفصل في القضايا الجنائية والمدنية على السواء، في حين أصبحت أحكام القاضي المسلم غير نهائية ولم تبقَ له صلاحية البت في الأمور الجنائية. وهذا ما سوف يؤدي إلى فقدانه لجانب كبير من سمعته ووقاره الذين تمتع بهما في المجتمع الجزائري على الدوام، وهكذا أصبحت الشريعة الإسلامية خاضعة للرقابة الفرنسية ولسيادة القانون الفرنسي.

بعد مغادرة الجنرال بيجو للجزائر في 05 جوان 1847، فإن الذين جاؤوا بعده، قد واصلوا منهجه وأسلوبه بهدف إخضاع كامل الجزائر، و عليه فقد استمرت فرنسا في اختراق الضمانات والعهد التي قطعتها عن نفسها في 05 جويلية 1830 و المتعلقة بشؤون القضاء وذلك من خلال:

- قرار الحاكم العام في 29 جويلية 1848 والقاضي بإعادة تشكيل المجلس العلمي (هيئة العلماء) إضافة إلى قرارات أخرى في نفس السنة من بينها:

- إجبار القضاة على أن يحضروا السجلات التي دُوّنت فيها النصوص المعتمدة والأحكام الصادرة عن كل محكمة مرة كل شهر إلى الوكيل العام في الجزائر لإجازتها، أما خارج الجزائر فكانت فرنسا تسعى لتحقيقه من خلال إخضاع القضاء الإسلامي للقضاء الفرنسي.

(1) L.Rinn.Op cit. P05.

ولعل ما يدعم هذا الرأي والتوجه لدى حكومة الإمبراطورية الثانية 1852 – 1870، هو صدور 3 مراسيم مهمة تصب في نفس الاتجاه وهي:

- **مرسوم 01 أكتوبر 1854:** وقد صدر في عهد الحاكم العام راندون (1851-1858) والذي كان استمرارا لأستاذه بيجو: عرف هذا المرسوم بمرسوم تنظيم القضاء الإسلامي وقد كان الهدف من هذا المرسوم هو الفصل الكامل بين النظام القضائي الإسلامي والنظام القضائي الفرنسي، على أن **النظام القضائي الإسلامي ظل تابعا لوزارة الحربية الفرنسية**، في حين ظل النظام القضائي الفرنسي تابعا لوزارة العدل.⁽¹⁾ وعليه فقد أصبح وكيل الجمهورية الفرنسي وقاضي الصلح غير معنيين بتأشير سجلات القضاة المسلمين التي تتضمن النصوص المعتمدة والأحكام الصادرة عن كل محكمة مرة كل شهر، ليحوّل إلى سلطة الولاة *préfets* والجنرالات.

كما أصبح الاستئناف بحق أحكام القضاة لا يتم أمام محكمة الجزائر، ولكن أمام المجلس⁽²⁾ (مجلس العلماء والقضاة الذي كان سابقا).

إن مرسوم 01 أكتوبر 1854 قد أدى إلى إقامة عدالة خاصة بالمسلمين، حيث أسست دوائر قضائية محددة لكل منها محكمة تتألف على الأقل من قاضيين وعدلين، يتمتع بعض هذه الدوائر القضائية بصلاحيات مثل التي لمحكمة الاستئناف أو للمجلس المتكون من 4 مفتتين (قضاة وعلماء) وعدلين.

وتنظر المحاكم الإسلامية وكذا المجالس في الشؤون المدنية والتجارية باستثناء المسائل الجنائية التي ظلت من اختصاص القضاء الفرنسي، أما تعيين القضاة فقد ظل كذلك من صلاحيات الحاكم العام وكانوا جميعا يخضعون لرقابة إدارية مشددة.⁽³⁾

لقد تعرض مرسوم 01 أكتوبر 1854 إلى غضب المستوطنين وخاصة منهم القضاة الذين لم يستسيغوا أن يُصنف القضاة المسلمون في نفس مراتبهم⁽⁴⁾ بل إن بعضهم وصف النظام الجديد بالنظام الرجعي نظرا للسمعة السيئة التي كان عليها القضاء

(1) A.Girault. Op cit. P322.

(2) Ibid.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص436.

(4) شارل روبير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص381.

المسلمين⁽¹⁾ وهذا ما سوف يؤدي إلى عرقلة هذا المرسوم وبالتالي إعادة ترتيب النظام القضائي وهو ما يعني زوال التنظيم القضائي الذي أحدثه مرسوم 01 أكتوبر 1854 وإقرار نظام جديد بموجب:

- قرار 31 ديسمبر 1859: وبموجبه ألغي قرار 01 أكتوبر 1854 وأعاد المحاكم الإسلامية إلى سابق أوضاعها تحت رقابة وكيل الجمهورية الفرنسي (في الجزائر العاصمة) وقاضي الصلح (خارج العاصمة) كما أعاد العمل بالاستئناف أمام المحاكم الفرنسية حارما بذلك المجلس الإسلامي من طبيعته.⁽²⁾

وعليه فقد كرس هذا القرار ما كان معمولا به قبل 01 أكتوبر 1854، وذلك بمنح المحاكم الفرنسية صلاحية الاستئناف لها فقط، وهو ما سوف يحول المجالس القضائية الإسلامية إلى هيئات للاستشارة وإبداء الرأي، كما أسندت مهمة مراقبة القضاة إلى المحاكم الفرنسية - كون القضاة المسلمون أصبحوا بحسب الدعاية الاستعمارية مرتشين - كما أصبح للمسلمين الحق في أن يختاروا التقاضي بموجب تدابير التشريع والعدالة الفرنسية⁽³⁾ وهو ما سوف يؤدي إلى ضياع حقوق المتقاضين المسلمين نتيجة لتلاعب المترجمين والمحامين والقضاة الفرنسيين.⁽⁴⁾

وقد كان إلغاء قرار 01 أكتوبر 1854 (تنظيم القضاء الإسلامي والفصل بينه وبين النظام القضائي الفرنسي) تحت ضغط المستوطنين والعودة إلى التشريع الإدماجي بين النظامين القضائيين الإسلامي والفرنسي بإخضاع الأول للثاني نظرا للسيطرة الفرنسية على الجزائر وتبعيتها لفرنسا أن حرم المسلمين من التقاضي لدى العدالة الفرنسية، لأن هذه الأخيرة تفرض عليهم اللجوء إلى وكلاء أوروبيين (الوكيل هو ذلك المنصب الذي استحدث منذ 1848 يتمثل دوره في مساعدة المتنازعين والدفاع عنهم مجانا ليصبح بعد ذلك مقابل مصاريف يتقاضاها مقابل مساعدة المتقاضين والدفاع عنهم) وساطتهم مكلفة الأهالي.

(1) Ibid. PP 322.

(2) Ibid. PP 322- 323

(3) شارل روبير أجرون ، نفس المرجع، ص382.
(4) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص442.

إن قرار 31 ديسمبر 1859 والقاضي بإلغاء قرار 01 أكتوبر 1854 الذي فصل بين النظام الإسلامي والفرنسي لا يمكن فهمه إلا إذا وضع في إطاره العام، والمتمثل يومئذ في إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر عام 1858 وإنشاء "وزارة الجزائر والمستعمرات" والتي دامت سنتين فقط، لتعود وظيفة الحاكم العام، وقد كان لتولي الوزير شاسلو- لوبا Chasseloup -Laubat خلفا لجيروم نابليون من 25 مارس 1859 إلى 24 نوفمبر 1860⁽¹⁾ أن قام بإلغاء قرار 01 أكتوبر 1854 وذلك تحت ضغط المستوطنين الذين كانوا يرون ومن وراءهم العلماء والقضاة والعديد من الأطراف الفاعلة في فرنسا والجزائر أن تجربة المجالس القضائية والمحاكم الإسلامية والمجلس الفقهي الاستئنافي الذي يعيد الاعتبار للقضاء الإسلامي ويفصله عن القضاء الفرنسي، هو خطأ جسيم لا يخدم التوجه الفرنسي في الجزائر الرامي إلى إدماج الجزائر في فرنسا، في التعليم والقضاء والاقتصاد، والإدارة والقوانين... بل يكرس استقلاليته.

ثم إن استقلالية القضاء الإسلامي في الجزائر عن القضاء الفرنسي ووضعه بين أيدي قضاة وعلماء ذوي أصول مُرابطية، تولى العديد منهم مهمة القضاء في دولة الأمير عبد القادر قبل سقوطها عام 1847 وله تكوين سياسي كبير، من شأنه أن يقوض دعائم الوجود الفرنسي في الجزائر، ثم إن الطرف المنتصر في الجزائر هي فرنسا، وعليه فعلى المنهزم أن يخضع للمنتصر وأن يوضع نظامه القضائي تحت مراقبة النظام القضائي الفرنسي لتمكين المستوطنين أن يتقاضوا في حال النزاع مع الأهالي أمام المحاكم الفرنسية بحسب قانون نابليون.⁽²⁾

- مرسوم 13 ديسمبر 1866: في رسالته للماريشال ماكماهون في 20 جوان، عبر الإمبراطور نابليون الثالث على رغبته في إدخال إصلاح على القضاء الإسلامي بعدما تبين له أن القضاء الإسلامي قد جُرد من محتواه بعدما أخضع مرة أخرى وابتداء من مرسوم 31 ديسمبر 1859 للقضاء الفرنسي، كما أن تكاليف التقاضي أصبحت مُكلفة

(1) Ch.A. Julien. Op cit. P 504.

(2) Annie Rey Goldzeiguer Op cit. P 32.

للجزائريين وهو ما سوف يحرمهم من حق التقاضي نتيجة لذلك، ضف إلى ذلك أن القضاة الفرنسيون لا يعرفون اللغة العربية وأنهم يُجبرون المرأة المسلمة على الظهور أمامهم سافرة... كل ذلك سوف سوف يعجل بإنشاء لجنة كاستنبيد عام 1865 برئاسة بوجين كاستنبيد تشكلت من رجال القضاء الفرنسي ومن أبرزهم إسماعيل أوربان urbain وعسكريين من أعضاء المكاتب العربية ورجال القضاء الإسلامي وعلماء مسلمين، طالب المسلمون في إطار هذه اللجنة بإعادة الاعتبار للقضاء الإسلامي ومجالسه كما كانت عليه الأمور قبل قرار 01 أكتوبر 1854 لكون النظام القضائي الذي كان سائدا قبل ذلك قد ضمن حقوق القاضي وحقوق المتقاضين طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁾ ونظرا لاختلاف وجهات النظر بين الطرفين الفرنسي والجزائري والمتعلقة أساسا بسعي الطرف الجزائري بتحقيق استقلالية القضاء الإسلامي وسعي الطرف الفرنسي لمعارضة ذلك كونه يتعارض مع مبدأ الاندماج الذي قام عليه الاحتلال، فقد توصلت هذه اللجنة إلى النتائج التالية:

- 1- تعيين مجالس استشارية فقط، بدل المجالس ذات السيادة التي طالب بها الأعضاء
- 2- إنشاء غرف خاصة بالمسلمين في كل محكمة (فرنسية).
- 3- منح معاونين (أساسور assesseur) المسلمين صوتا تداوليا فقط، رغم أن عددهم أقل من عدد القضاة الفرنسيين.
- 4- إنشاء (مجلس أعلى للفقهاء الإسلامي) مهمته إعطاء الرأي في المسائل العويصة التي تعرض على محكمة الاستئناف الفرنسية والمحاكم الفرنسية عموما ورأي هذا المجلس استشاري فقط.
- 5- تصنيف القضاة المسلمين إلى ثلاث طبقات وتحديد أجور كل طبقة.
- 6- تخفيض عدد الدوائر القضائية للتخلص من القضاة القدماء وللسماع للقضاة الأكفاء بالدخول في هيئة القضاء.
- 7- إختيار القضاة عن طريق الامتحان (المسابقة).⁽²⁾

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي، ج4، ص443.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ص443 - 444، نقلا عن كريستلو (المحاكم) ص185.

من خلال ما سبق ذكره، فإن توصيات لجنة كاستنبيد توصي بما يلي:

- تجريد القضاة المسلمين من سيادتها.
 - تجريد مجالس القضائية من سيادتها.
 - دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي.
 - التخلص من القضاة القدماء الذين لهم صلة بالمقاومة، وإدخال عناصر جديدة نشأت في عهد الاحتلال و"السلام" الفرنسي.
 - تخفيض عدد الدوائر القضائية، وذلك من خلال التقليل من عدد القضاة المسلمين والتوسع في نشر المحاكم الفرنسية.
 - التوجه نحو نزع استقلالية القضاة وجعلهم يدخلون في تيار البيروقراطية الإدارية الفرنسية عن طريق الأجور والامتحان والطبقة.
 - جعل القضاة المسلمين تابعين للقضاء الفرنسي في ثوب مستشارين ومعاونين.
- وبالرغم من إجراء المسابقة لاختيار القضاة المسلمين والسماح لرجال الزوايا بالترشح إليها، فإن نتائج هذه المسابقة التي أجريت في نوفمبر 1869 فقد كانت لصالح الزوايا التي فازت بثلاثة أرباع الوظائف وعلى نصف وظائف الباش عدل والعدل (معاونو القاضي المسلم) كونهم كانوا أقوى تكويناً من رجال المدارس الشرعية الفرنسية الثلاث.⁽¹⁾
- لقد نص مرسوم 13 ديسمبر 1866 على ما يلي:
- اختلاط غرف الاستئناف أمام المحاكم الفرنسية.
 - إمكانية استئناف المسلمين أمام المحاكم الفرنسية، قاضي الصلح *juge de paix*، على أن يقوم القاضي المسلم بتنفيذ الحكم.⁽²⁾
 - إمكانية الاستئناف في ولايات وهران وقسنطينة إضافة إلى المحكمة العليا بالعاصمة.

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، نفس المرجع، ص 444 - 445.

(2) A.Girault. Op cit. P323.

- إنشاء مجلس إسلامي يضم 5 أعضاء، مهمته استشارية فقط، مقره محكمة الاستئناف وليس الجامع الكبير كما كان سابقا، (وهو ما يعني انتقال السيادة الدينية والقضائية إلى المحاكم الفرنسية).

- تنفيذ الأحكام، وقد أوكلت بالقضاة المسلمين بما في ذلك الأحكام المستأنفة في المحاكم الفرنسية.

- تحديد أجور القضاة وهي على 3 أصناف: بهدف جعلهم في منأى عن التجاوزات التقليدية (وصفهم بالمرتشين *vénalité de magistrats*).

أما منطقة القبائل فقد كان القضاء فيها يدار من قبل الجماعة وليس القاضي على أن يكون المرابط هو الحكم⁽¹⁾ حيث كان الحكم فيها للعرف لا لمحاكم الشريعة الإسلامية، وبقيت [الجماعة] فيها هي التي تسير شؤون كل قرية أو دشرة تحت نفوذ الإدارة الفرنسية، وقد دام ذلك من احتلال زواوة سنة 1857 إلى ثورة 1871.⁽²⁾

وبالرغم من وصف مرسوم 13 ديسمبر 1866 بأنه متعاطف مع العرب⁽³⁾ فإن واقع الحال قد دل على أن هذا القرار قد أدى إلى دمج القضاة الإسلامي في القضاء الفرنسي، وأن القاضي المسلم والمجالس القضائية قد جردت من صلاحياتها وسيادتها، وجعل القاضي المسلم مستشار ومعاون القاضي الفرنسي.

ذلك أن الإدارة الإدماجية للمنتصر سوف تفرض وجهة نظرها على الطرف المنهزم، ليتحول القضاء الإسلامي إلى وسيلة حربية من أجل تدعيم قواعد الاستعمار بالبلاد⁽⁴⁾ وهذا ما جعل لويس نابليون في رسالته إلى ماكماهون في 25 جوان 1865 ينتقد بشدة السياسة الإدارية المباشرة للمكاتب العربية بقوله: "لقد قلبنا نظم العدالة الإسلامية رأسا على عقب."⁽⁵⁾

(1) Ibid. PP 333-334.

(2) سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي، ج4، ص454.

(3) شارل روبيير أجرون، ج1، ص385.

(4) صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية، ص140 نقلا عن: Ch.Richard, Du gouvernement arabe.

P04

(5) شارل روبيير أجرون، الجزائريون، ج1، ص252.

ومهما يكن من مراسيم وأوامر وتنظيمات أصدرتها السلطات الفرنسية تتعلق بتنظيم القضاء في الجزائر فإن الملاحظ أن فرنسا التي التزمت بموجب معاهدة 05 جويلية 1830 باحترام الدين الإسلامي وضمان الحرية الدينية، قد غيرت الكثير من أمور الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال صدور مراسيم وأوامر تنتزع في كل مرة صلاحيات من الشريعة الإسلامية وتعطيها للقاضي الفرنسي:

- أمر 10 أوت 1834: تعيين القضاة المسلمين من قبل الحكومة الفرنسية.
- أمر 22 فيفري 1841 و 26 سبتمبر 1842: حرمان القضاة المسلمين من البت في القضايا الجنائية، واستئناف الأحكام الصادرة من قبلهم (القضاة المسلمين).
- مرسوم 01 أكتوبر 1854، فرغم الفصل بين القضاء بين القضاء الإسلامي والقضاء الفرنسي فقد أسندت للولاة في المناطق المدنية، و الجنرالات في المناطق العسكرية مهمة مراقبة القضاة والإشراف عليهم⁽¹⁾.
- مرسوم 31 ديسمبر 1859: وبموجبه وضعت المحاكم الإسلامية تحت رقابة وكيل الجمهورية (في العاصمة) وقاضي الصلح (خارج العاصمة) كما أعيد العمل بالاستئناف أمام المحاكم الفرنسية.
- مرسوم 13 ديسمبر 1866: وقد جرد القضاة من صلاحياتهم والمجالس القضائية الإسلامية من صلاحياتها وسيادتها وأصبح القاضي المسلم مستشارا ومعاوناً للقاضي الفرنسي لأن الهدف كان دمج القضاء الإسلامي في القضاء الفرنسي.
- إن فرنسا سعت لفرض نظامها القضائي وإخضاع القضاء الإسلامي البسيط، السريع، والمجاني، للقضاء الفرنسي المعقد، البطيء، المكلف، دون الاعتراف أن قانون بلد كعاداته تعكس نظامه الاجتماعي تماما وتصوراته الاقتصادية وعقليته. وأخطر ما في الأمر أنها تعمدت اعتماد مقاييس مختلفة و أحكام مختلفة باختلاف المناطق: المناطق المدنية، المناطق العسكرية، منطقة القبائل،... كل ذلك في إطار سياسة "فرق لكي تسود".

(1) Annie Rey Goldzeiguer. Op cit. P35.

ففي المناطق المستعمرة، فإن الاندماج القضائي كان مطلقا في الجنج والجرائم أما التنظيم القضائي التقليدي (الإسلامي) فلم يعد مستعملا إلا في الشؤون المدنية والتجارية وقد شمل هذا 358.7 ألف جزائري.

أما في المناطق العسكرية أين يعيش 1.9 مليون جزائري فإن عقوبة الجنج والجرائم تشبه لنظام القضاء العسكري الذي طبق في بداية الاحتلال.

أما منطقة القبائل فقد استمرت في إتباع نظامها التقليدي نظام الجماعة وقواعد العرف (الكانون kanouns)⁽¹⁾ أكثر من ذلك فإن تركيبة المحاكم كانت تعكس طبيعة الغلبة الفرنسية وسيطرتها على زمام الأمور، أما في المناطق المدنية فقد كان القضاء جزء لا يتجزأ من المستوطنين انخرطوا في العديد من الصفقات العقارية التي جعلتهم غير قابلين للنزاهة.⁽²⁾

إن أبعاد الجزائريين "الخطرين" عن الجزائر باتجاه كورسيكا أو غويانا (كاليدونيا بعد ثورة 1871) والعقوبات الجماعية التي مست القبيلة، الدوار، المشطة، العائلة والمعارضة للقانون الجنائي الفرنسي، إضافة إلى الغرامة الجماعية بسبب حرائق الغابات، والحجز بخصوص الأشخاص أو الجماعات قد ميزت النظام القضائي الفرنسي منذ الاحتلال عام 1830 وخاصة أمر 1845 الذي شمل ثلاثة تهم وهي:

- أعمال عدائية ضد فرنسا.

- هجرة الأملاك للالتحاق بالعدو.

- حرائق الغابات المدرجة في خانة الأعمال الثورية.

إن هذه التهم الثلاثة تؤدي إلى مصادرة الأملاك بعد فترة سنتين، وبعد انقضاء هذا الأجل فإن الأراضي تصبح ملكا لدومين الدولة au domaine de l'Etat.⁽³⁾

على أن ما سوف تعرفه الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة 1870 بقيادة الحاكم العام دو غيدون سوف يكون أدهى وأمر حيث تميز عهده (1871/03 - 1873/06) الذي

(1) Ibid. PP35-36.

(2) Ibid. P36.

(3) Ibid. P38.

اندلعت فيه ثورة 1871 والتي شملت مناطق واسعة تكاد تمثل نصف البلاد تقريبا من شرشال غربا إلى القل وعنابة وسوق أهراس شرقا ومن البحر شمالا إلى أعماق الصحراء جنوبا (ورقلة)⁽¹⁾، تميز عهد دوغيدون بمصادرة أراضي الثوار وحتى أولئك الذين لم يقدموا سوى بعض "الأنصار" للثوار "عوقبوا" بنفس الوسيلة و الأسلوب، فانترعت منهم أراضيهم الجيدة الجملة... وخربت قراهم، وأخذت منهم قطعانهم مواشيهم، وقطعت أشجار تينهم وزيتونهم ونخيلهم، وقتل أبناؤهم في المعارك.⁽²⁾ كما أرغم السكان على دفع تعويض جائر عن خسائر الحرب 38.3 مليون فرنك كما أقيمت المحاكم العسكرية، وفتحت السجون أمام الثوار، وكانت المحاكمات تجري في مدينة قسنطينة، ولكن المستوطنين قد نصبوا محاكمهم الخاصة، وقد صدرت أحكام الإعدام والنفي والمصادرة والتغريم والسجن بالآلاف.⁽³⁾

أخيرا فإن السياسة التي انتهجتها فرنسا للقضاء على الجهاز القضائي الجزائري القائم على الشريعة الإسلامية تدخل في إطار إستراتيجية عامة تبنتها منذ دخولها عام 1830 - بالرغم من توقيع معاهدة 05 جويلية 1830 التي لم تكن سوى لعبة الحرب بحسب تعبير الجنرال كلوزيل - هدفها **تحطيم وتفكيك الجزائر دولة ومجتمعاً** وذلك من خلال القضاء على بنية المجتمع الجزائري الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فبعد أن قضت على وحدة المجتمع الجزائري من خلال تفكيك القبيلة والعرش ومن ثم إنشاء الدوار ثم البلدية الفرنسية مكانها، وبعد القضاء على البنية الاقتصادية من خلال مصادرة الأراضي وتحويل الاقتصاد الجزائري القائم على إنتاج الغذاء (الحبوب، الأشجار المثمرة، الرعي...) إلى اقتصاد رأسمالي خاضع للشركات والبنوك ورؤوس الأموال الأجنبية (زراعة الكروم، الزراعات التجارية...) وما أدى إلى ذلك من نتائج وخيمة على مستوى المعيشة وانتشار الفقر والبؤس والحرمان ثم سوء التغذية والأمراض والأوبئة والمجاعة (1867-1869)، وبعد القضاء على الأنساب والأصول

(1) يحي بوعزيز، ثورة 1871، ص349.

(2) نفس المرجع، ص311، نقلا عن:

- Colonel Robin : L'insurrection de la Grande Kabylie en 1871 . PP510-528.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائري الثقافي، ج4، ص456.

بإنشاء الحالة المدنية على الطريقة الفرنسية، جاء دور القضاء والدين الإسلامي، والتعليم العربي- الإسلامي وذلك من خلال القضاء على اللغة العربية وتحويلها إلى لغة أجنبية ولغة غريبة في ديارها، ومحاربة الدين الصحيح من خلال تشجيع الحركة التنصيرية وتشجيع الدروشة والخرافة والتدجيل، وتشجيع كل عمل من شأنه أن يبعد الفرد عن مجتمعه، مثل الأكل في رمضان، وشرب الخمر، والتجنس بالجنسية الفرنسية... كل ذلك يدخل في إستراتيجية عامة سعت فرنسا لتحقيقها عبر انتهاج سياسية المرحلية والخطوة خطوة، والتي استطاعت بعد فترة زمنية أن تحدث انقلابا جذريا في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية والسياسية في الجزائر.

المبحث الثالث: التنصير(التبشير)

لقد كان لظهور الإسلام في القرن 7م وانتشار دعوته بعد ذلك التي عمّت العديد من البلدان والأقاليم في آسيا وإفريقيا وأوروبا أن أحدثت انقلابا جذريا على المستوى الجيو- استراتيجي في العالم، فانتشار الإسلام السريع وإقبال العديد من الشعوب على اعتناقه باعتباره عاملا محررا لها من ربقة سيطرة الكنيسة والإقطاع والثقافات الهدامة، جعل الكنيسة تستشعر الخطر الداهم الذي حال دون انتشار النصرانية إلى العديد من البلدان، وهذا ما جعل المستشرق الألماني كارل بيكر يرى "أن الإسلام لما انبسط في العصور الوسطى، أقام سدا في وجه انتشار النصرانية، ثم امتد إلى البلاد التي كانت خاضعة لصولجانها."⁽¹⁾

وعليه فقد رأى زعماء الغرب بشقيهم الديني (الكنيسة) والسياسي (الحكومات) أن ظهور الإسلام وامتداده الجغرافي الكاسح في وجه انكماش الحضارات القائمة يومئذ: الحضارة الفارسية، اليونانية، الرومانية، ووقوف المسيحية خائفة تترقب⁽²⁾ خطرا وجوديا على الديانة المسيحية التي رأت في الإسلام عقبة في وجه انتشارها في إفريقيا وآسيا، بل في تراجعها في العديد من البلدان والأقاليم: الشام والعراق ومصر وشمال إفريقيا...

(1) عمر فروخ، التبشير والاستعمار، مرجع سابق، ص36.
(2) أحمد اسميلوفيتش، فلسفة الاستشراق، مرجع سابق، ص109-110.

ثم إن انتشار والإسلام وقيام دولته قد أدى إلى انقلاب جذري في ميزان القوى في البحر المتوسط، فبعدما كان الساحل الجنوبي الإفريقي - الآسيوي يخضع كلية للساحل الشمالي، أصبحت السيطرة للساحل الجنوبي على نقط كثيرة من الساحل الشمالي... وهكذا لم تتحطم نظرية وحده البحر المتوسط بمفهومها اللاتيني الاستعماري فحسب، بل تحوّل البحر جميعا إلى بحيرة عربية شبه خالصة.⁽¹⁾

أمام هذه التحولات والانقلابات الجذرية في موازين القوى، دقت الكنيسة ناقوس الخطر بزعامة البابوية التي راحت تستنهض الدول والحكومات بضرورة الوقوف في وجه الخطر الداهم القادم من الجنوب، حيث سعت لاسترجاع الأقاليم والبلدان التي فقدتها أمام انتشار الإسلام.

وقد لعبت إسبانيا والبرتغال دورا كبيرا فقي الحملات الصليبية التي شنت على منطقة شمال إفريقيا منذ القرن 15م و16م وخاصة في الفترة الممتدة من 1492 إلى 1571، حيث تعرضت منطقة المغرب العربي لسلسلة من الهجمات العسكرية التي طالت مدنها الساحلية المطلة على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط.

"إن حرب إفريقيا (بالنسبة لإسبانيا) قد أخذت أشكالا صليبية خاصة بالنظر للدور الذي لعبه رجال الدين في ذلك، فالكنيسة الإسبانية قد تحمّست واهتمت بهذه المعركة ضدّ مسلمي إفريقيا، بل إنها اعتبرت هذه المعركة معركة... إن خمينيس (أسقف طليطلة) قد قدم من ماله الخاص لتمويل الأرمادا. كما استنجد كرم الكنائس في إسبانيا.... لهذا نستطيع أن نقول أن حملة خمينيس كانت صليبية، أنه يعتبر بكل صدق آخر عظماء الصليبين.⁽²⁾

وقد نالت الجزائر من البطش الإسباني، حصّة الأسد منذ 1505 تاريخ احتلالها للمرسى الكبير و إلى غاية 1511 تاريخ احتلال صخرة الجزائر، حيث سعى الراهب

(1) جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار، ص24.

(2) Fernand Braudel, Les espagnols et l'Afrique du nord in Revue Africaine n°69 année 1928. P202.

خمينيس إلى "إنقاذ شمال إفريقيا من الوحشية الإسلامية، لكي تنتصر فيها المسيحية والحضارة".⁽¹⁾

إلا أن تحطّم المشروع الصليبي ومن خلاله الأوروبي في الجزائر بهزيمة شارل كان عام 1541 قد أكسب الجزائر مكانة خاصة، جعلها بمثابة القلعة الأمامية في مواجهة المد الصليبي الذي كان يهدّد سواحل المغرب فاستحققت بذلك تسمية "دار الجهاد" و"قلعة الإسلام" الصامدة في وجه القوة المسيحية المعادية.⁽²⁾

على أن فشل إسبانيا والبرتغال في مشروعهما أمام دول المغرب العربي، لم يُثْنِ دولا أوروبية أخرى صاعدة لإتمام المشروع، وهذا ما نستشفه من الدور الذي لعبته فرنسا بعد ذلك وهي "البنت البكر" للكنيسة التي تزعمت ودعت إلى الحروب الصليبية من قبل البابا أوربان الثاني (وهو فرنسي الأصل) من خلال نداء كليرمون (بفرنسا) في 27 نوفمبر 1095 الذي دعى فيه "المؤمنين بالتوجه نحو القدس لتخليصها من الكفار" والملك لويس التاسع (1214-1270) الذي قاد حملتين صليبيتين على بلاد المسلمين: الأولى عام 1248 (الحرب الصليبية السادسة) والثانية عام 1270 (الحرب الصليبية السابعة).

وبالرغم من فشل الحروب الصليبية فشلا ذريعا أمام قوة صمود الإسلام و المسلمين في وجه المشروع الصليبي وأطماعه الاستعمارية، فإن أوروبا المسيحية: الكنيسة بقيادة البابوية والدول والحكومات الأوروبية لم تياس من تحقيق مشروعها وذلك باستخدام أساليب وتقنيات أخرى للتوغل في العمق الإسلامي: مشرقا ومغربا، وذلك من خلال اعتماد أسلوب هداية البشر وإنقاذ أرواحهم، دون الدخول في حروب دينية مكشوفة ومفضوحة مع العالم الإسلامي، لأن ذلك يؤدي إلى تحقيق الوحدة الإسلامية، وهذا ما توصل إليه لويس التاسع (القديس لويس) عندما وضع خطوطا رئيسية لمشروعه الذي تبنته الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابوية والذي يقوم أساسا على:

(1) أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، ص82.

(2) بشير سعيدوني، صفحات من ماضي الجزائر، المجيد، البحرية الجزائرية، مجلة الدراسات التاريخية العدد 10 سنة 1997، ص29.

- تحويل الحملات الصليبية العسكرية إلى حملات صليبية سلمية⁽¹⁾ ذلك "أن الحملات الصليبية المسلحة الداعية إلى التنصير لم تؤت أكلها، ولم تصل إلى المراد منها، فكان أن اتجهت البعثات التنصيرية لنشر مبادئ النصرانية بين المسلمين عن طريق الإقناع لا عن طريق الحرب والتدمير.⁽²⁾

أمام هذه التفاعلات بين العالمين المسيحي والإسلامي، سوف تلعب فرنسا دورا استراتيجيا في سعيها لإعادة صياغة خريطة المغرب العربي عامة، والجزائر خاصة. وقد كان لاحتلالها للجزائر عام 1830 فرصة مواتية لتحقيق ما لم يحققه نداء كليرمون لعام 1095 الذي وجهه البابا أوربان للقضاء على الإسلام والمسلمين وإتمام مشروع القديس لويس والمتمثل في اعتماد أسلوب الحملات الصليبية السلمية بدل الصليبية العسكرية.

- فما هي السياسة الدينية التي انتهجتها فرنسا في الجزائر بعد 1830؟

- ما هي أغراضها من ذلك؟ ما هي الوسائل والأساليب التي اعتمدتها لتغيير معالم الخريطة الدينية في الجزائر؟

- إلى أي مدى حققت مشروعها الديني؟

- ما موقف الجزائريين من هذا المشروع؟ وكيف قاوموه؟

1- السياسة الدينية الفرنسية في الجزائر بعد احتلالها عام 1830:

بالرغم من تعهد فرنسا "بأن الشعائر المحمدية سوف تُحترم... ولن يصيب الديانة أي أذى"⁽³⁾ وهذا ما ورد في البند الخامس من معاهدة الاستسلام الموقعة بين الجنرال دو بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر و الداي حسين في 05 جويلية 1830:

(1) محمد الغزالي، معركة المصحف في العالم الإسلامي، ص154.

(2) أكرم كساب، التنصير، مرجع سابق، ص143.

(3) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص540.

"ستبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن يلحق أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأموالهم، ولا تجارتهم، وصناعاتهم، وستكون نساؤهم محل احترام، والقائد العام يلتزم على ذلك بشرفه."⁽¹⁾

فإن الذي سوف تشهده الجزائر بعد 1830، كان نقيض ذلك، بالرغم من العديد من التبريرات والمسوغات التي حاول العديد من المؤرخين والمفكرين والعلماء الفرنسيين تسويقها والتي تصب في خانة: أن فرنسا احترمت الديانة الإسلامية واعترفت بها ودفعت أجور القائمين عليها وعيّنت علماء الدين وأشرفت على شؤون الحج..⁽²⁾ فإن واقع الحال قد دلّ بما لا يرقى إليه الشك أن مصير هذا البند كان كمصير بقية البنود بل والمعاهدة كلها التي لم تحترم غيرها من المعاهدات التي وقعتها فرنسا مع الطرف الجزائري: معاهدة دو ميشال 1834، ومعاهدة التافنة 1837، حيث أنها تصرفت نقيض ما جاء في هذه المعاهدات وذلك من خلال ما يلي:

- إقامت فرنسا لاحتفال ديني ضخم في الساحة الرئيسية للقصابة في 11 جويلية 1830 بحضور جنرالات وضباط وجنود الجيش الفرنسي يتقدمهم قائد الحملة الجنرال دو بورمون، وهذا بعد رحيل الداي حسين من الجزائر، حيث رتلوا كلمات الإنجيل في الأماكن التي ما زالت تعجّ بذكرىات الإسلام، أمام آيات القرآن الميته التي كانت تغطي كل الجدران. وبذلك أصبحت الجزائر حاضرة الإسلام في إفريقيا، المدينة المقدسة المدينة المجاهدة، التي ظلت لفترة طويلة رعب المسيحية، لفرنسا، لقد دانت للحضارة المسيحية.⁽³⁾

- استيلاء الدوق دو روفيغو القائد العام للجيش الفرنسي (1831-1833) على جامع كتشاة في 18 ديسمبر 1831 بعد رفض الجامع الجديد قائلا "لا أريده (الجامع الجديد) أريد أجمل جامع، نحن الأسياء، نحن المنتصرون، لا أريد أن أكون أضحوكة" وهو بذلك أول من خالف ضمانات دو بورمون، محدثا أول تظاهرة رسمية للمسيحية في

(1) عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر، ص 69-70.

(2) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسمون وفرنسا، ص 539-540.

(3) Stéphen d'Estry. Histoire d'Alger. Tours 1843. PP 214-216.

الجزائر وذلك باحتلال جامع وطررد مرتادييه بالقوة⁽¹⁾، وقد حوّل هذا الجامع إلى كاتدرالية كاثوليكية.

- الاستيلاء على العديد من المساجد والمؤسسات الدينية والتعليمية التي هُدمت أو سُلمت للجيش أو بيعت كأَمْلاك للأوربيين. حيث تمّ تحويل جامع القصبة إلى كنيسة الصليب المقدس، كما تم تحويل جامع بتشين إلى كنيسة سيدة النصر ومسجد القائد الذي سلم لجمعية أخوات القديس جوزيف، أما مسجد السيدة والذي كان من أجمل مساجد الجزائر فقد هُدم بهدف إنشاء ساحة الحكومة ونفس المصير لقيه جامع الباديستان وجامع الرابطة وجامع الصبّاغين وجامع القبائل، أما بقية المساجد، باستثناء تلك التي احتلت من قبل مصالح الجيش أو المصالح المدنية، فقد حافظت على وضعها الديني ولم تهدم إلا بعد فترة.⁽²⁾

- تعرض العديد من الزوايا إلى نفس المصير: التهديم أو التحويل⁽³⁾ وأثار ذلك على العملية التعليمية وإيواء عابري السبيل والفقراء نظرا لارتباط الزاوية بالعملية التعليمية والتكافل الاجتماعي.

- الاعتداء على حرمة المقابر وعظام الموتى وتهريب عظام الموتى المسلمين نحو فرنسا لاستخدامها في فحم العظام وتبييض السكر⁽⁴⁾، والاستيلاء على الأحجار الكريمة من القبائر الإسلامية وسرقت المرمم من إحدى المقابر.⁽⁵⁾

على أن هذه النماذج من الجوامع والمساجد والزوايا والمقابر لم تمس عاصمة الجزائر لوحدها وإنما شملت جميع المناطق والمدن التي دخلتها فرنسا، سواء في وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، قسنطينة....

(1) Ch.A. Julien. Op cit . P91.

(2) Aumerat. La propriété urbaine à Alger. Revue Africaine n°42 année 1889. PP 177-181.

(3) Ibid. PP191-201.

(4) حمدان خوجة، المرأة، ص 347-369.

(5) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص86.

وحتى لا نتعمق أكثر في مدى انتهاك المقدسات والدّوس عليها، التي باشرت فرنسا بعد أن استتبت لها الأوضاع في الجزائر، والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى عدم احترام فرنسا لمعاهداتها ومواثيقها التي أبرمتها مع الجزائريين.

ولا يمكن فهم هذه السلوكيات من ظرف الجهة المنتصرة في الجزائر، إلا إذا وضعنا القضية في إطارها العام وفق المنظور الاستراتيجي للدولة الفرنسية، والمتمثل أساسا في الصراع والنزاع القديم المتجدد الذي شنتها على البلاد الإسلامية بهدف استئصال شأفة الإسلام والمسلمين، وعلى هذا الأساس فقد كانت فرنسا مستعجلة بعد أن دانت لها الجزائر في إعادة اسم الخريطة الجزائرية وذلك من خلال إعادتها إلى الحظيرة المسيحية تحت ظلال الصليب، فالجزائر كانت أرض مسيحية خلال العهد الروماني والوندالي والبيزنطي وهو ما يساوي 8 قرون تقريبا، ثم جاء الإسلام فانتزع هذه الأرض من برائين المسيحية، غصبا، وقد آن الأوان لإعادة غرس الصليب في إفريقيا⁽¹⁾ أي الجزائر باعتبارها مدخلا للقارة الإفريقية التي لا يمكن تحريرها من ربقة الإسلام انطلاقا من الجزائر التي تعتبر البوابة الرئيسية لهذه القارة، وعليه فإن استرداد الجزائر من الإسلام لصالح فرنسا ومن خلالها للمسيحية وللثقافة الغربية ذات الأصول اليونانية - الرومانية والروح اليهودية - المسيحية في صراعها مع الثقافة العربية الشرقية ذات الأصول الإسلامية.

لقد عودنا الكثير من مؤرخي العهد الاستعماري أن فرنسا دولة لائكية وأنها كانت تميز العمل السياسي والعمل الديني، وأن هذه الحقيقة لم يدركها الجزائريون الذين ثاروا ضد فرنسا يحركهم في ذلك تعصبهم الديني، إلا أن الواقع قد بيّن أن هذه التبريرات ما هي إلا ذرّ الرماد في العين، ذلك أن فرنسا اللائكية قد تصرف في الجزائر من منطلقات دينية وثقافية وحضارية وأن السلطة الزمنية والسلطة الدينية لدى القادة العامون للجيش الفرنسي بالجزائر من 1830-1834 أو الحكام العامون بعد صدور المرسوم الملكي في 22 جويلية 1834 والذي اعتبرت فيه الجزائر "ممتلكات فرنسية في إفريقيا" كانت غير محدّدة لديهم انطلاقا من كليرمون تونير وزير حربية شارل

(1) Stéphen d'Estry. Op cit. P215.

العاشر الذي سعى لإقناعه بالموافقة على الحملة ضدّ الجزائر، حيث كان للدافع الديني دفعا قويا في المشروع الكولونيالي لا يقل عن الروح التي كانت تقود إيزابيلا وفيرديناند في الأندلس ثلاثة قرون قبل ذلك.⁽¹⁾

وقد سار على خُطى كليرمون تونير، دو بورمون و كلوزيل، و دو رفيغو وفالي وبيجو، و راندون وماكماهون... حيث كانت الجذوة الدينية مثقّدة عندهم، من خلال تصريحاتهم وأعمالهم وإشرافهم على الشؤون الدينية إلى غاية إنشاء أسقفية الجزائر على يد الأسقف دو بوش Dupuch عام 1838 ومن جاء بعده إلى غاية الأسقف لافيغري ابتداء من 1866 والذي ترك أثرا واضحة على الجزائر، ومنه نستنتج أن ممثلي فرنسا في الجزائر لم يكونوا لائكيين كما يحاول العديد من المؤرخين والعلماء إقناعنا بأن هؤلاء فكوا الارتباط بين العامل الديني والسياسي ومباشرة السلطة السياسية اللائكية وصايتها أو إشرافها على السلطة الدينية.⁽²⁾

إن فرنسا قد تحركت في الجزائر وفق منظور إستراتيجي أساسه تغيير المعادلة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وإعادة صقل الجزائر وفق منظور غربي - مسيحي، وعلى هذا الأساس، فقد سعت لتحقيق الاستيطان في الجزائر بعد إبادة الجزء الأعظم من الشعب الجزائري (الأعمال العسكرية) والاستيلاء على الأراضي والممتلكات التي سُلّبت ونُهبت منهم ووضع يدها على أملاك الأوقاف/ الحبوس، وتفكيك المجتمع الجزائري بدأ بالقبيلة والعرش وصولا إلى الدّوار.

وفي الوقت نفسه فقد عملت فرنسا على تغيير المعادلة الثقافية، وذلك من خلال القضاء على التعليم العربي - الإسلامي والقضاء الإسلامي، إذ لم تكن "السلطة الإسلامية، أمرا ممكنا في ظل السيطرة الأجنبية الغربية المسيحية".⁽³⁾

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص106.
(2) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص 540-541.
(3) نفس المرجع، ص540.

على أن القضاء على التعليم العربي - الإسلامي والمنظومة القضائية الإسلامية، لا يكفي إن لم تحقق فرنسا القضاء على الإسلام في نفوس الجزائريين، هذا الدين الذي وقف سدا منيعا وعائقا كبيرا في وجه التوغل الفرنسي في الجزائر.

ففي الوقت الذي كانت فيه الآلة العسكرية الفرنسية (جيش إفريقيا، فيلق الزواف، الصبائية...) تحصد مئات الآلاف من الأرواح عبر الغزوات والهجمات العسكرية الكبيرة التي قامت بها الفرق الخاصة والطوابير الجهنمية (جيوش لوسيان دو مونتانيك، وسانت آرنو، بيليسي، شانغارنييه، لاموريسيار، بيجو، بيدو، يوسف...) وسلب ونهب الجزائريين وحرقت محاصيلهم وقطعت أشجارهم وقتل نساءهم وأطفالهم... وفي الوقت الذي اضطلعت المصالح المدنية والمالية بالتنسيق مع السلطات العسكرية في الاستيلاء على أملاك الأوقاف/ الحبوس وتحويلها عن أهدافها وما أحقه ذلك من تفجير وتفكيك للمجتمع الجزائري وتحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد رأسمالي لعبت فيه رؤوس الأموال والبنوك والشركات الدور الأساسي، فقد لعبت المؤسسة الدينية بموازرة السلطات السياسية والعسكرية دورا لا يقل خطورة في تغيير ملمح الوجه الجزائري عن وجهته من الاتجاه العربي - الإسلامي، إلى الاتجاه الفرنسي - المسيحي وذلك من خلال اتباع سياسة دينية، جريئة، تمثلت في **تمسيح الجزائريين وقولبتهم وفق منظور كولونيالي** ويمكن شرح ذلك من خلال:

أ- التنصير (التبشير):

إن خرق فرنسا لمعاهدة 05 جويلية 1830 ولا سيما البند الخامس منها:

- الاستيلاء على المساجد والمؤسسات الدينية وتحويلها إلى كنائس وثكنات أو هدمها أو بيعها للمستوطنين...

- استيلائهم على الأوقاف/ الحبوس والزوايا.

- نبش القبور لاستخراج العظام والمجوهرات...⁽¹⁾

جعل العديد من الجزائريين وعلى رأسهم العلماء والمفتيين و الأعيان و على رأسهم حمدان خوجة يحتجون أمام السلطات الاستعمارية منبّهين إياها بأنها خرقت معاهدة 05

(1) حمدان خوجة، المرأة، الوثيقة رقم (1) و(2)، ص 281-307.

جويلية 1830، مما جعل ممثل الحكومة الفرنسية القائد العام الجنرال كلوزيل يردُّ على حمدان خوجة: "بأنها فرنسا غير مجبرة على احترام الاتفاق لأنه لم يكن في نظرها سوى لعبة حرب".⁽¹⁾

والحقيقة أن فرنسا كانت تريد أن تخلق الفراغ حول الجزائريين لتقيم صرح ثقافتها ودينها وتنظيماتها السياسية الاقتصادية، والاجتماعية.

وفي هذا الإطار عبّر وزير الحربية الفرنسي كليرمون تونير وهو بصدد التحضير لاحتلال الجزائري عام 1827 عن آماله في تنصير الجزائر بقوله: "يمكن لنا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نُمدّن الأهالي ونجعلهم مسيحيين".⁽²⁾

إن الدول والحكومات لا تباشر سياسة ما حتى تخلق لها ظروف نجاحها، والسبل التي تؤدي إلى تحقيقها، وانطلاقا من هذا المنظور، فقد سعت فرنسا لخلق جو جديد في الجزائر بعد احتلالها، يساعدها على تغيير المعادلة الدينية واسترداد الجزائر إلى حضيرة المسيحية، وقد تضافرت في سبيل تحقيق ذلك السلطة الرسمية بباريس والعسكرية بالجزائر والروحية بروما على إحياء الكنيسة الإفريقية التي كثيرا ما حلموا بعودتها.⁽³⁾

- وبعد الإطاحة بالملك شارل العاشر إثر ثورة 1830 وترجع لويس فيليب على عرش فرنسا، فرغم تخوف البابا بيوس الثالث وفتور علاقاته بالملك الجديد إلا أنه سيطلق عليه لقب **الملك الشديد المسيحية**⁽⁴⁾، حيث صرح لويس فيليب خلال انعقاد مجلس وزرائه: "يجب أن يكون هناك حسن تدبير في العمل على تنصير العرب الذين لا يمكن أن يكونوا فرنسيين إلا إذا تنصروا".⁽⁵⁾ أما رئيس وزرائه جيزو فقد كتب مقالا في المجلة الفرنسية في جانفي 1830 قال فيه:

(1) G.Yver, Si Hamden ben Ottman Khodja. Revue africaine n°57 année 1913. P138.

(2) Grussen Meyer Mgr. Vingt cinq années d'épiscopat en France et en Afrique. Alger 1882, tome1. P173.

(3) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، ص34.

(4) نفس المرجع، ص42.

(5) نفس المرجع.

"لا بدّ من خلق توازن ووافق بين الدين والسياسة."⁽¹⁾

إلا أن المشروع الكولونيالي الفرنسي الساعي لإقامة مستعمرة استيطانية في الجزائر سوف يصادم بمقاومة عنيفة تجلت في المقاومة العسكرية والاجتماعية، الاقتصادية وهذا ما سوف يجعل العامل السياسي يستتجد بالعامل الديني (نظرا للعلاقة التكاملية والعضوية بينهما) وذلك بهدف الزج به في المعركة المحتدمة بين الطرفين الجزائري (المقاوم) والفرنسي (المهاجم) حيث كان على رجال الدين والكنيسة من خلال الدور المنوط بها هو:

- احتكاكهم بالمجتمع الإسلامي والوقوف على عاداته وتقاليده ودراساتها بعمق وتمعن بهدف فهم العقلية الجزائرية وتحديد ضوابطها ومرجعياتها.
- معرفة اللغة العربية، باعتبارها أداة وصل بين الطرف الفرنسي والطرف الجزائري وأداة تيسير لنشر رسالتهم.

إلا أن سياسة التردد التي ميّزت الأداء الفرنسي في الجزائر إلى غاية 1834، تاريخ صدور المرسوم الملكي بالاحتفاظ بالجزائر من جهة، والمشاكل الداخلية التي عرقلت هذا المشروع إضافة إلى سوء التفاهم الذي دبّ بين الملك لويس فيليب والبابا حول تعيين النائب البابوي في الجزائر، حيث سعى البابا إلى إنشاء كنيسة في الجزائر، متخلصة من الكونكوردية "وهي اتفاق تعاقدية بين البابا - بصفة الروحية - وبين السلطة الزمنية للدولة لحسم النزاع بين الكنيسة والدولة، وكان يحدد طريقة تعيين الأساقفة ووضع المدارس والطوائف والممتلكات الدينية."⁽²⁾ كل ذلك سوف يؤجل تجسيد هذا المشروع لمدة طويلة.

وفي انتظار بلورة سياسة دينية واضحة المعالم والتوجه، خدمة للمشروع الاستعماري الذي كما رأينا في الفصل الأول يتماشيان مع بعضهما البعض، ظهرت في الجزائر في الفترة الأولى من الاحتلال العديد من المبادرات التبشيرية الفردية التي لقيت تشجيعا وتجاوبا من قبل السلطات السياسية والعسكرية في فرنسا والجزائر وهي:

(1) نفس المرجع.

(2) نفس المرجع، ص 72.

1- إميلي دو فيلار ومساعدتها الخيرية:

لقد أدرك البارون أوغسطين دو فيلار عقم الاحتلال عن طريق القوة، ووجوب اعتماد الوسائل السلمية، لذا فقد راح يجمع المساعدات بهدف إنشاء مركز طبي في الجزائر (بوفاريك) هدفه معالجة المرضى المسلمين، مستعينا في ذلك بخدمات أخته إميلي دو فيلار مؤسسة فرقة القديس يوسف في 1832 التي حلت بالجزائر في أوت 1835، رفقة مجموعة من الراهبات، حيث تجنبت إميلي دو فيلار القيام بعملية التبشير بطريقة مكشوفة، وفي هذا الصدد نصحت الراهبات اللواتي كن يشتغلن معها بما يلي:

"أنا نعمل أولا على تحبيب ديننا للسكان وعلى احترامه" لأن العمل الخيري - في نظرها - يؤثر على قلوبهم ويجعلهم يتقربون إلى المسيحية.⁽¹⁾

لم تكتف إميلي دو فيلار على تخصيص نشاطها التبشيري من خلال المستشفى المدني بمدينة الجزائر، بل تعدى نشاطها ذلك عبر فتح مدرسة للبنات عام 1836، ومستوصفا لمعالجة المرضى، وملجأ للأطفال الأيتام كما فتحت مراكز كبيرا لتدعيم فرقتهما الدينية والذي عيّنت فيه الأب بورغاد Bourgade مرشدا دينيا، حيث أظهر حماسا شديدا في التبشير سمح له بأن يكون محل ثقة كبيرة عند إميلي دو فيلار... كما نال عطف الماريشال فالي Valée الذي سلم له مسجدا كان تابعا لمستشفى الداوي ليقوم فيه.⁽²⁾

استغلت إميلي دو فيلار وفرقتها حالة المسلمين المرضى وضعفهم لتتصيرهم، بل دلت التقارير أنهم كن يغتنمن إلى جانب القسيس بورغاد (المرشد الديني) الظروف الحرجة للمرضى، فيُعَمِّدُهم وهم في حالة الاحتضار.⁽³⁾ إلا أن ذلك لا يعني أنها وفرقتها قد نجحن في كل الحالات، حيث أنها في إحدى رسائلها إلى البابا غريغوار

(1) نفس المرجع، ص 44-48.

(2) نفس المرجع، ص 48-49.

(3) نفس المرجع، ص 49.

السادس ذكرت له بمرارة أنه بعد أن تنصرت إحدى الزنوجيات وتعمدت أخرى، إلا أنهما "... أخطأتا حينما ارتدتا وعادتتا إلى ديانتها الأصلية." (1)

وبالرغم من طرد إميلي دو فيلار من الجزائر عام 1841، نتيجة للصراع الذي دبّ بينها وبين دو بوش أول أسقف حل بالجزائر عام 1838، نظرا لرفضها أن تخضع له، وبالرغم من تحصر الجنرال بيجو على عدم إعانتها لتراكم المشاكل حوله، وتقديره للأعمال التي قامت بها رفقت راهباتها من أجل المسيحية، فإن ذلك لم يضع حدا للنشاط التنصيري (التبشيري) في الجزائر.

2- أسقفية الجزائر ودورها التنصيري (التبشيري) في أواسط الجزائريين:

أدار العسكريون بالجزائر الشؤون الدينية منذ 1830 من خلال الاستيلاء على أملاك الأوقاف/الحبوس، والمساجد والزوايا والمقابر، وإحياء المناسبات... ذلك أن معظم القادة العسكريون والحكام العامون بعدهم قد تركوا بصمات في الجزائر من خلال هدم المساجد أو تحويلها إلى كنائس ومستشفيات وإسطبلات... وقد كان للبعد الديني دورا مؤثرا في اتخاذ مثل هذه القرارات ذلك أن الجزائر وهي أرض مسيحية منذ العهد الروماني، قد سُلّبت من قبل المسلمين في القرن السابع غصبا وبالتالي كان لا بد من استرجاعها للحظيرة المسيحية واستكمال ما بدأه الرومان عبر غرس الصليب في إفريقيا. "لأنه يكفي أن نحفر الأرض لنجد أنفسنا في قلب المسيحية". (2)

وفي الوقت الذي كان فيه قادة فرنسا العسكريين في الجزائر يلعبون الدور الديني على أكمل وجه بالرغم من الضمانات التي أعطيت للجزائريين في البند 5 من معاهدة 05 جويلية 1830 والمتعلقة باحترام الدين الإسلامي والمساجد وضمان الحرية الدينية للمنهزمين، فإن الحكومة الفرنسية كانت تتفاوض مع الفاتيكان على فتح أسقفية لها في الجزائر، وهذا ما سوف يتحقق ابتداء من عام 1838 وذلك بتعيين الأسقف دو بوش Mgr Dupuch ، الذي لعب دورا كبيرا في التمكين للمسيحية على أرض الجزائر من

(1) نفس المرجع.

(2) T.W.M. Marshall. Les missions chrétiennes, traduit par Louis de Waziers, t1. Paris 1865. P479.

خلال إنشاء الكنائس والمعابد والمؤسسات الدينية وإنشاء ملاجئ اليتامى وحلقات
الدرس les séminaires وهذا منذ وصوله إلى الجزائر في 31 ديسمبر 1838 وإلى
غاية مغادرته لها في 22 جويلية 1846.⁽¹⁾

حيث شهدت الجزائر في عهد دو بوش 1838-1846 إنجاز ما يلي:

- بناء 60 كنيسة ومعبد.

- 16 مؤسسة دينية (وبعض هذه المباني كانت مساجد).

- 91 قسيسا.

- 140 إطارا من النساء والرجال في الشؤون الدينية وملجأ للأيتام، وحلقة درس.⁽²⁾

سعى الأسقف دو بوش لاستعادة الكنيسة الإفريقية القديمة، كما تعاون مع الحكام
العامون من أجل تحقيق ذلك وخاصة مع الجنرال بيجو الذي رأى فيه وسيلة لضرب
المقاومة الإسلامية، كما أنه أرسل خليفة عنه إلى قسنطينة هو القسيس سوشيه الذي
كان مثل سيده يتحدى المشاعر الإسلامية ويدعو إلى النصرانية جهارا⁽³⁾ ذلك أن
الاعتقاد الذي آمن به حكام فرنسا في الجزائر وزعمائها الدينيون كان يقوم على أنه
لكي نجعل من العرب شعبا وفيما لفرنسا لا بدّ من جعله شعبا مسيحيا، وعليه كان لا بد
من ترك المبشرين يقومون بدورهم بحرية مطلقة.⁽⁴⁾

شهدت أسقفية الجزائر في عهد الجنرال فالي 1837-1841 نشاطا مركزا تمثل
أساسا في تحويل العديد من المساجد إلى كنائس كجامع البليدة الذي تم تحويله إلى
كنيسة كاثوليكية وقد أقيم احتفال كبير بمناسبة رفع الصليب على أعلى الجامع حضره
أسقف الجزائر دو بوش، ومسجد أحمد باي بقسنطينة وجامع المشور بتلمسان.

كما قام بإنشاء ملجأ (الترابيست) في سطاولي وتنصيب الإخوة لاتراب La Trappe
حيث وقعت أول معركة بين الجزائريين والفرنسيين (معركة اسطاوالي في 19 جوان
1830).

(1) Documents relatif à la position de monseigneur Dupuch. Bordeaux 1851. P VIII.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص108.

(3) نفس المرجع، ص109.

(4) T.W.M. Marshall. Op.cit. P 480.

ضف إلى ذلك سعي الأسقفية لاسترجاع الكنائس القديمة في مناطق الجزائر، والبحث والتنقيب عن الغابر منها وتعيين القساوسة على المكتشف منها. ولعل أكبر مشروع قام به دو وبوش كان في استعادة بقايا القديس أوغسطين في 30 أكتوبر 1842 إلى الجزائر (عنابة) في حفل ديني ضخم تعبيراً على استمرارية الكنيسة المسيحية، وعودة عنابة تحت حماية العلم الفرنسي.⁽¹⁾

ولما كان الأسقف دوبوش يتفق مع الملك لويس فيليب في أن تنصير العرب أمر لا بدّ منه، فقد لجأ إلى إغراء المسلمين عن طريق إعطائهم 20 فرنكا أسبوعياً لكل من جاء ليستمتع التلاوة الدينية بالكنيسة، ويعد خمسين فرنكا لكل من يقبل التعميد، وقد شغلته ظروف البغايا فأقبل على تنصير بعضهن أيضاً، وخصص يومي الاثنين والخميس ليتصدق فيها بالخبز على المعوزين أمام الأسقفية.⁽²⁾

ولما كان الأسقف دوبوش يعلم بصعوبة تنصير الكبار، فقد ركزّ على الصغار حيث باعت تجربته بالفشل كذلك وهو ما سوف يدفعه إلى التوجه نحو المستشفيات مستعيناً في ذلك بالراهبات والممرضات، لأن الممرضة في نظرهم لا تعمل على تخفيف الألم فحسب بل تحمل إليهم رسالة السيد المسيح.

كما استدعى الأسقف دوبوش اليسوعيون les jésuites إلى الجزائر بالرغم من كونهم كانوا من المغضوب عليهم في فرنسا منذ الثورة الفرنسية، وقد حلّ هؤلاء بالجزائر، حيث أسسوا ملجأ للأطفال في بوفاريك وآخر في بن عكنون عام 1843.⁽³⁾

3- لويس بافي Louis Pavy:

وهو خليفة دوبوش في الجزائر 1846-1866، سعى لاستكمال ما بدأه سلفه الذي مهّد له الطريق بإنشاء الكنائس وتكوين الرهبان وحلقات الدراسة وإقامة الملاجئ للأيتام... وإذا كان خلفه قد تميّز بالاندفاع والعناد حيث دخل في صراع مع العسكريين في الجزائر، فإن الأسقف لويس بافي قد تفادى ذلك من خلال اعتماد أسلوب دبلوماسي

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص111-112.

(2) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، ص53.

(3) نفس المرجع، ص56-61.

وربط علاقات حسنة مع السلطة العسكرية بهدف تسهيل عملية تنصير الجزائريين خاصة وأنه كان يرى مدى استعداد وتفاني الجنرال بيجو في سبيل تنصير المسلمين في الجزائر وهو الذي أخذ معه مجموعة من الأطفال المسلمين إلى ملجأ بن عكنون وسلمهم للأب بريمولت قائلا: "حاول يا أبت أن تجعلهم مسيحيين، فإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار" وهو الذي كان يقول "علينا جلب قلوب العرب بعد أن أخضعناهم بقوة السلاح".⁽¹⁾

ولئن كان الأسقف بافي قد اعتمد أسلوب الدبلوماسية مع العسكريين في الجزائر، فإنه اعتمد أسلوب محاربة الدين الإسلامي من خلال مهاجمة القرآن الكريم والمسلمين ونبينهم محمد صلى الله عليه وسلم في خطابه بكاتدرائية الجزائر عام 1853 على الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الذي اتهمه بالدجل والكذب وأنه كان يمارس السلب ويريق الدماء ويزرع الموت.

وأنه عكس المسيح - الذي تميز بالرقّة واللفظ والتواضع - يتميز بالقسوة، وروح الانتقام، وحب المتعة والغرور... وأنه كان يقلد المسيح - عليه السلام - ويأخذ عنه وبالتالي فهو "غشاش".

وأن القرآن الكريم بالرغم من دعوته إلى الأفكار الكبرى والفضائل الطبيعية فإنه يدعو إلى العنف والحروب، وأن إله الإسلام كائن حقير وأنه لو عثرت عليه السلطة الأخلاقية لاعتقلته، وأن الأخلاق في الإسلام هي رابطة شهوة الدم والحرب على المشركين إلى غاية إفنائهم أو إجبارهم على دفعه الجزية... ليصل في النهاية إلى أن قراءة القرآن لم تعلمه شيئا وأن المسلم كذلك لم يتعلم إلا ترديد العبارات الجوفاء والفارغة.⁽²⁾

إلا أن تحمس الأسقف بافي في نشر المسيحية في أواسط المسلمين قد أقلق السلطات العسكرية نظرا لما أحدثته من مخاوف في أواسط المسلمين، ثم إن مشروع نابليون

(1) نفس المرجع، ص 62.

(2) M. Ribolet. Un grand évêque, vingt ans de l'église d'Afrique sous administration de M. Pavy. Alger 1902. PP 268-269.

الثالث والمتعلق بإيجاد مملكة عربية في الجزائر تركز على "ترك الأهالي بعيدين إداريا ودينيا عن الأوروبيين" وإعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين والفرنسيين، قد أثرت سلبا على مساعي الأسقف بافي الذي قام يدافع عن المعمرين المعارضين للملكة العربية في الجزائر، فأصدر منشورا جاء فيه: "تريد فرنسا أن تترك دم أحرارها الفياض وذهبها بالملايير، وعرق أبنائها الكولون بين أيدي الذين كانوا نكبة على المسيحية لمدة اثني عشر قرنا".⁽¹⁾ وقد كان لدعوته هذه وتحالفه مع المستوطنين ضد "المملكة العربية" أثر في فشل هذا المشروع الذي نادى به نابليون الثالث.

4 - لا فيجيري Lavigerie :

وقد تم اقتراحه لتولي مهام أسقف الجزائر من قبل الحاكم العام بالجزائر الماريشال ماكماهون، وذلك بعد وفاة الأسقف بافي في نوفمبر 1866.

يعتبر شارل لا فيجيري (1825-1895) من أهم دعاة التنصير في الجزائر وذلك من خلال إيمانه بمشروع تنصير المجتمع الجزائري على نطاق واسع في إطار تنصير القارة الإفريقية كلها، وعليه فإن الجزائر بالنسبة له: "ما هي إلا باب مفتوحة بفضل العناية الإلهية على قارة بربرية تتكون من مائتين مليون روح وأنه في هذا المكان الذي يتوجب فيه حمل المشروع التبشيري الكاثوليكي"⁽²⁾ وعلى هذا الأساس فقد لُقّب بـ "أبو التبشير في الجزائر وإفريقيا".⁽³⁾

عمل لا فيجيري في المشرق العربي من خلال مشاركته في توزيع المساعدات على النصاري أثناء أحداث سوريا عام 1860، كما عمل على توسيع النشاط الكاثوليكي في المشرق، حتى قيل أن الحكومة الفرنسية عجزت عن الحد من نشاطه الديني هناك، وقد كوّن مع غيره سلسلة من المدارس تسمى (مدارس الشرق) وظل على صلة بها حتى بعد أن أصبح أسقفا في الجزائر.⁽⁴⁾

(1) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، مرجع سابق ذكره، ص 70-71.

(2) Karima Direche-Slimani. Chrétiens de Kabylie 1873-1954. Editions Edif 2000. P10.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، ص 119.

(4) سعدي مزيان، النشاط التبشيري للكاردينال لا فيجيري في الجزائر 1867-1892، مرجع سابق، ص 16.

على أنه لا يمكن فهم التوجه الديني والسياسي للافيجري بالجزائر ومن خلالها إفريقيا ما لم نوضح العلاقة الوطيدة بين نشاطه الديني والمتمثل في تنصير المجتمع الجزائري عامة ومنطقة القبائل خاصة والمشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر الذي يركز أساسا على تغيير المعادلة العامة في الجزائر من خلال تحويلها إلى مستوطنة فرنسية خالصة تدين بالتبعية والولاء المطلقين، ولا يتم ذلك إلا من خلال ما يلي:

- تحويلها إلى مستعمرة استيطانية وذلك من خلال تشجيع الهجرة الأوروبية والفرنسية نحو الجزائر لخلق توازن بين العنصر العربي والعنصر الأوروبي يكون فيه الامتياز لصالح العنصر الثاني باعتباره الدعامية الأساسية لارتكاز الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ضد أي مقاومة شعبية مناهضة للاستعمار من جهة وجعلها وسيطا بين الأمم المسيحية (أوروبا) والأمم البربرية المتوحشة (إفريقيا) وهذا انطلاقا من الآية الانجيلية التي تأمر المسيحيين قائلة: "أذهبوا وعلموا جميع الأمم" وعلى هذا الأساس، فقد قام بإنشاء البؤر الاستيطانية بواسطة القرى العربية المسيحية بسهولة الشلف وذلك في إطار مواصلة سياسة بيجو الاستيطانية على نقيض سياسة نابليون الثالث (سياسة المملكة العربية) وقد كان الهدف من وراء ذلك هو: انسياق الأهالي نحو مساهمة التقدم الحضاري للمستوطنين⁽¹⁾ واستعمال المسيحيين العرب في تسريب الأفكار المسيحية في المنطقة والبرهنة على أن الاندماج يمكن أن يُنجز بعملية التبشير المسيحي.⁽²⁾

- إيجاد مراكز تبشيرية متقدمة في العمق الجزائري ونقصد بذلك الصحراء، التي لم تكن يومئذ خاضعة كلها لفرنسا بهدف جمع المعلومات والوقوف على طبيعة المنطقة وسكانها وإقامة مراكز تبشيرية في الواحات والصحراء الكبرى كمقدمة لبداية إرسالية تبشيرية واسعة نحو السودان وبلاد إفريقيا السوداء المحيطة بمنطقة البحيرات الكبرى، وفي هذا الصدد صرّح لافيجري: "إن هذه المنطقة هي هدف إرساليتنا المستقبلية، إننا نريد انطلاقا من الجزائر أن نعمل عملا مثيلا لما قام به الدكتور لفنغستون

(1) نفس المرجع، ص 297.

(2) نفس المرجع، ص 297.

Livingstone فمهمته الاستكشافية الجغرافية ومهمتنا نحن تركز على غزوة الأنفس وإدخالها المسيحية".⁽¹⁾

هذا وقد لعبت فرقة الآباء البيض (وهي فرقة دينية رجالية اعتبرت بمثابة طلائع الحضارة الأوروبية بإفريقيا وناشرة للمسيحية ومقيمة لمراكز تبشيرية متقدمة لبسط النفوذ الفرنسي بين المتوسط والأطلسي)⁽²⁾ التي تأسست في أواخر 1868 بالجزائر على يد لافيغري بهدف الوقوف في وجه الزحف الإسلامي، حيث تخرجت أول دفعة في فيفري 1869، لعبت هذه الفرقة دورا في التمكين للسلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر من إقامة علاقات ودية مع سكان الصحراء، وذلك من خلال التعرف على عاداتهم وتقاليدهم ونمط معيشتهم، حيث كتبوا عن ذلك تقارير ضمتها دراساتهم الإثنوغرافية ودراساتهم في مجال اللسانيات على وجه الخصوص مما كان سنداً علمياً قويا له وزنه في ميدان كتابة تاريخ قبائل الصحراء والتي استغلها جيش الاحتلال الفرنسي في بسط نفوذه في أقاصي الصحراء الجزائرية، وهذا ما ينطبق مع الفكرة القائلة تلازم التبشير والاستعمار خدمة للحركة الاستعمارية الأوروبية طيلة القرن التاسع عشر.⁽³⁾

- اعتماد سياسة التفرقة العنصرية وذلك من خلال سياسة "فرق لكي تسود" التي اعتمدتها فرنسا في الجزائر والتي تبناها لافيغري حيث كان هذا الأخير كغيره من العلماء والمفكرين والسياسة والمنظرين الفرنسيين يرون أن المجتمع الجزائري يتكون من فئتين من الناس وهم: العرب والبربر، وأن هناك اختلافا جذريا بينهما وأن البربر "أرواحهم مفتوحة لنا وليس مستحيلا علينا دخولها"⁽⁴⁾ وأنهم ينحدرون من أصول لاتينية ومسيحيين قدامى وأن العرب فرضوا عليهم القرآن وتعاليمه"⁽⁵⁾ وأنهم نتيجة لذلك فإنهم يكرهون العرب الذين سيطروا عليهم بالقوة، بل إن لافيغري ذهب إلى أبعد من ذلك عندما صرّح بأن القبائل والفرنسيين ينحدرون من سلالة واحدة وهي سلالة

(1) نفس المرجع، ص339.

(2) نفس المرجع، ص75.

(3) نفس المرجع، ص341.

(4) ألكسي دو طوكفيل، نصوص، مرجع سابق، ص22.

(5) سعدي مزيان، مرجع سابق، ص251.

الرّومان، وأنهم يمثلون الأغلبية الساحقة في الجزائر وأنهم تعرضوا للاضطهاد على يد الأتراك يؤازرهم في ذلك العرب⁽¹⁾ وانطلاقاً من ذلك كان لا بد من استغلال هذه الفجوة بين العرب والبربر، ذلك أن البربر يعتبرون خير هدف للتنصير لأن أهلها - بحسب لافيجري- كانوا رقيقي الدين ومن السهل حينئذ أن يتخلوا عن الإسلام ويعتقوا المسيحية.⁽²⁾

إن عقيدة:

- الدكتور وارنييه Warnier من خلال كتابه: "الجزائر أمام الإمبراطور" 1865 « l'Algérie devant l'empereur ».

- وكتاب الكولونيل كاريت Carette: أبحاث حول أصل وهجرات القبائل الأساسية في إفريقيا الشمالية Recherche sur l'origine et les migration des principales tribus de l'Afrique septentrionale لعام 1853.

- والكولونيل هانوتو colonel Hanotaux "القبائل والعادات القبائلية" 1872 La Kabylie et les coutume kabyles

- إضافة إلى علاقاته المميزة بالعديد من الضباط الكبار للجيش الفرنسي بالجزائر وعلى رأسهم، ماكماهون، ونيفن، دو سونيس، وولف، شانزي، دو غيدون...

قد بلورة عقيدة لافيجري التي سوف يبني عليها سياسة ومشروعه في الجزائر عامة ومنطقة القبائل خاصة، ذلك أنه كان سعى إلى التركيز على خصوصية المنطقة التي يصف سكانها بأنهم "مجتمع مثابر، بسيط شجاع مستثنى من تعصب لدين سلط عليه بالقوة، انفصل العرب من جراء امتعاض المضطهد، لم يخضع لقوانين الأتراك، حافظ على التقاليد المسيحية كإشارة للصليب وحتى في قوانينه المسيرة لحياته المدنية، إن القبائل مقدور عليه التحالف معنا والرجوع إلى مصاف حضارتنا.⁽³⁾ وبناء على ذلك

(1) A. Warnier. L'Algérie devant l'empereur. Paris 1865. P04.

(2) أبو القاسم سعد الله، التاريخ الجزائري الثقافي، ج6، ص121.

(3) سعدي مزيان، مرجع سابق، ص253.

فقد سعى لإنشاء الكيان القبائلي بهدف تغليب العنصر البربري على العنصر العربي حتى يتسنى لهم (فرنسا) صهر الثاني في الأول وذوبانه نهائيا في الجزائر.⁽¹⁾

فحسب لافيغري فإن إفريقيا الشمالية كانت كلها مسيحية وأن البربر كانوا كلهم مسيحيون خلال العهد الروماني، وبناء على ذلك فإن على فرنسا أن تعيد إحياء جذوه المسيحية في هذه المنطقة، وبناء على الإحصائيات التي نُشرت في ستينات القرن 19 والتي اعتبرت لفترة طويلة مرجعا، فقد قُدِّر أنه يوجد بالجزائر 1.200.000 بربري معرَّب و 1.000.000 بربري محافظ على بربريته و 500.000 عربي وعليه فإن البربر هم الأغلبية والعرب هم الأقلية.⁽²⁾ وواضح من خلال هذا الطرح الذي ساد في النصف الثاني من القرن 19، مدى تأثير طروحات الدكتور فارنييه التي قدّمها وشرحها في كتابه ذائع الصيت "الجزائر أمام الإمبراطور" عام 1865.

- النشاط التنصيري (التبشيري) في عهد لافيغري:

تزامن وصول لافيغري إلى الجزائر في 16 ماي 1867 مع دخول البلاد في أخطر مجاعة هدّدت كيانها ووجودها نتيجة للسياسة الاستعمارية المنتهجة بصفة منظمة ومستمرة منذ 1830 والتي ارتكزت على سياسة الأرض المحروقة التي شنتها فرنسا على الجزائر بهدف تطويعها وإخضاعها وإدماجها، وحرب الإبادة التي ارتكبها الجيش الفرنسي في الجزائر بقيادة: بيجو، سانت - آرنو، لاموريسيار، شانغارنييه... والتي أدت إلى انخفاض محسوس في تعداد السكان العام، إضافة إلى الكوارث الطبيعية التي عرفت الجزائر ابتداء من 1866 والمتمثلة أساسا في: هجوم الجراد، زلزال البليدة، الجفاف والكوليرا⁽³⁾ وهو ما سوف يؤدي إلى هلاك جزء كبير من المواشي وهلاك أعداد كبيرة من البشر نظرا لارتفاع معدلات الوفيات التي بلغت 55 % في الفترة الممتدة من 1867-1872 مقارنة بنسبة الولادات 23 %⁽⁴⁾ حيث خسرت الجزائر خلال هذه الفترة الحالكة 0.5 مليون نسمة، الشيء الذي جعل العديد من الجهات تتنبأ

(1) نفس المرجع، ص 259.

(2) Karima Direche-Sliman. Op.cit. P10.

(3) Annie Rey Golzeiguer. Op cit. P693.

(4) Kamel Kateb. Européens « indigènes » et juifs en Algérie. Op cit. P p32.

بذوبان تدريجي للجزائريين، كما حدث لسكان جزر بولينيزيا نتيجة لاحتكام الحضاري بين الفرنسيين والمسلمين⁽¹⁾ بل إن بعضهم ذهب إلى أن عدد الجزائريين الذين ماتوا جوعا خلال هذه الفترة هو مليون نسمة وليس خمسمائة ألف نسمة كما عودتنا الكتب التاريخية الاستعمارية.⁽²⁾

وفي الوقت الذي كان فيه الجزائريون المسلمون يموتون من الجوع والأمراض والإعياء الذي سببته السياسة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر من جراء سعي فرنسا لتغيير المعادلة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال سياسة التقتيل والتجويع ومصادرة الممتلكات ونهبها، وفي الوقت الذي عملت فيه فرنسا على دمج الجزائر في المسارات الاقتصادية الدولية والتعديلات التي أدخلها النظام الاستعماري على البنى القائمة⁽³⁾ في الجزائر، وفي الوقت الذي انتشر فيه البؤس إلى درجات خطيرة، جعلت الجائعين يتقاتلون من أجل الفضلات détritiques حيث أن هناك مُدنا أصبحت فيها عملية إزالة القاذورات غير مُجدية، لقد نبشوا الأرض وأخرجوا الحيوانات، كما ذكرت حالات أكل لحوم بشرية⁽⁴⁾...

في هذه الأوقات العصبية والخطيرة والمهددة لمستقبل الجزائر، ظهر "أبو التبشير في الجزائر وإفريقيا" لافيغري الذي سوف يستغل هذه الظروف المأسوية استغلالا فظيحا ليطلق العنان لليسوعيين لنشر النصرانية بين الأطفال والجوعى والمرضى وكل من كان بحاجة إلى عناية ومساعدة إنسانية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- تجميع اليتامى الذين تركهم أولياءهم، أو ماتوا نتيجة للجوع والمرضى الذي شهدته الجزائر في الفترة الممتدة من 1867 إلى 1869 أو نتيجة للمقاومة التي عرفتتها العديد من المناطق الجزائرية: جنوب غرب الجزائر (ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864-1865، ثورة 1871... حيث وُضع هؤلاء اليتامى في ملاجئ بسانت أوجين (بولوغين حاليا) والأبيار وابن عكنون بالجزائر العاصمة، كما كتب العديد من الرسائل إلى كنائس

(1) EF.Gautier. L'évolution de l'Algérie. Op cit. P26.

(2) جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، مرجع سابق ذكره، ص180.

(3) Ch. A. Julien. Op cit. P439.

(4) Ibid.

أوروبا: فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، بريطانيا... يحثهم فيها على جمع المال لأيتام الجزائر بهدف تكوينهم ليصبحوا عمّالا مفيدون وسندا وأصدقاء لمستعمرتنا الفرنسية وبعبارة أوضح عربا مسيحيين".⁽¹⁾

وقد كان لافيغري يركز كثيرا على الأطفال باعتبارهم يجهلون تعاليم الإسلام ولا يحملون أية خلفية فكرية أو دينية عن الفرنسيين وبالتالي فإنهم غير محصّنين وإذا عرفنا كيف نعلمهم ديننا فإنهم سوف يطلبون منا مستقبلا أن نعمّدهم وسيكون ذلك بمثابة بداية تجديد هذا الشعب، وأنه بفضل هذا الإدماج الحقيقي الذي نبحت عنه والذي لم نجده أبدا، لأننا نبحت عنه مع القرآن، وأنه مع القرآن فإنه بعد ألف سنة، كما هو عليه الحال الآن، سوف نبقى دائما "المسيحيون الكلاب" وسوف يكون أجدر بنا ومن المقدس أن نذبح أنفسنا وأن نلقي بأنفسنا في البحر".⁽²⁾

كما قام لافيغري بإرسال العديد من الأطفال نحو فرنسا ودورها بهدف تعميدهم وبهدف التأثير عليهم ليتحولوا بعد ذلك إلى النموذج الذي يجب أن يُقتدي به في الجزائر، وقد حكي ذلك في إحدى رسائله لمسيحي فرنسا وبلجيكا والمتعلقة بطفلين جزائريين وهما: عبد القادر بن محمد وحامد بن عائشة اللذان وصلا معه إلى روما واستقبلا من قبل البابا بيوس التاسع وطلبا منه أن يعمّدهما.⁽³⁾

ويروي لافيغري في رسالته الموجهة لمسيحي فرنسا وبلجيكا عن مجاعة 1867 التي دفعت بأحد أبناء المسلمين أن يتوجه إليه لطلب الخبز، حيث استغل لافيغري جوع هذا الطفل ليطلق عليه اسم شارل ويضعه في ملجأ الأيتام سانت أوجين (بولوغين حاليا) في أكتوبر 1867، حيث عبّر عن فرحه بجواب الطفل عندما سأله هل يريد أن يذهب إلى أمّة، فأجاب: "لا لأنني وجدت أبا خيرا من أمي".⁽⁴⁾

هذا وقد ضمّ ملجأ بن عكنون وحده 1753 طفلا بين الثامنة والعاشرة من السنين، وكان يسهر عليهم حوالي خمسين شخصا، وأرسل إليه الجيش بعض الجنود ليساعدوه

(1) Lavigerie, Recueil de lettres sur l'œuvres et missions africaines. Paris, 1869. P41.

(2) Ibid.

(3) Lavigerie, Les orphelins arabes d'Algérie, leur avenir. Paris 1870. PP 02-04.

(4) Ibid. PP 06-07.

في التنظيف، وأرسلوا إليه أيضا الخيام والأغطية.⁽¹⁾ وأمام إصرار عائلات و دواوير هؤلاء الأطفال على استرجاع أبنائهم الذين كان مشروع لافيغري وخطته تقضي بتنصيرهم وإبقائهم عنده وإقامة قرى خاصة بهم تسمى القرى العربية - المسيحية، بهدف تزويج البنات والبنين لتكون نواة لجالية يسوعية جزائرية تحت المظلة الفرنسية على غرارها وقع ما وقع في لبنان.⁽²⁾ فقد رفض لافيغري ردّهم إليهم، مما جعل أولياء هؤلاء الأطفال ينقلون قضيتهم إلى باريس بعد تردد الكنيسة. غير أن الحاكم العام، وقد تخوّف من تكرار أزمة سابقة مع لافيغري، فضّل عدم "مضايقه" مهمة رئيس الأساقفة أو شلّ جهوده"، فرفض إقحام الإدارة في الموضوع، مما اضطر المسلمين إلى اللجوء إلى العدالة، إلا أنهم سوف يصطدمون بسوء نية مبيتة على مستوى السلطات المحلية، ولم يعد إلى أهليهم سوى مائتا ولد، في حين مات منهم قرابة 600 ... وفي سنة 1871، لم يبقَ له سوى 378 طفلا و 342 بنتا ممن وضعوا هناك وهناك، سواء في فرنسا (أرسل 300 منهم إلى فرنسا في أوت 1871) أو في الحراش maison carrée أو في قريتين تمّ إنشاؤهما في العطاف، القديس سان سيبريان والقديسة سانت مونيكا.⁽³⁾

- إنشاء فرقة الآباء البيض والأخوات البيض في أواخر 1868، حيث تخرجت أول دفعة منهم في فيفري 1869 وقد كان الغرض منها نشر تعاليم الإنجيل والدعاية في أوساط المسلمين والوثنيين الأفارقة، والوقوف في وجه الزحف الإسلامي ومقاومته، وكان على هؤلاء أن يتقنوا اللغة العربية وأن يتكلموا لهجة المنطقة التي سيبشرون فيها وأن يعيشوا معيشة الأهالي وأن يناموا على الأرض، وأن يأكلوا مأكلمهم ويلبسوا ملابسهم.⁽⁴⁾

أما الخطوات العملية التي سطرها لهم لافيغري فقد تمثلت في:

- عدم البحث عن إقامة دعاية تبشيرية على إنفراد.

(1) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص123.

(2) نفس المرجع، ص124.

(3) شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ص555 - 556.

(4) سعدي مزيان، مرجع سابق، ص75-77.

- إحلال وإيجاد علاقات ثقة مع الأهالي وإرساء روح الأخوة وإثبات التفوق لجلب الاعتراف ورجح الثقة مما يسمح بإحداث التأثير ولو مبدئياً.
 - إسقاط الأحكام المسبقة وتركها للزمن الذي سيفعل فعلته.
 - التجدر (prendre racine) في المنطقة المراد التبشير بها.⁽¹⁾
- هذا وقد كان لافيغري يوصي بإيلاء الأطفال أهمية قصوى فهي الثمرة التي ستقطف مستقبلاً.⁽²⁾

وعموماً فقد تمثلت مهام هذه الفرقة فيما يلي:

- التنصير
- التمدين: أي إدخال المنصرين على الحضارة الأوروبية.
- العلاج.
- التعليم.
- التهذيب الأخلاقي: أي تكوين جيل من المنصرين يكون بمثابة غرس جديد للمسيحية في البلاد.⁽³⁾

أما فرقة الأخوات البيض، فقد تأسست في 02 سبتمبر 1869، نتيجة لإدراك لافيغري لمقام المرأة الجزائرية، حيث وجه اهتمامه إليها بهدف التأثير عليها، فالمرأة هي مدار الحياة الاجتماعية والوصول إليها وصول إلى الأسرة كلها، وفي هذا الصدد كان يقول: "عند المسلمين لا توجد سوى المرأة التي يمكن أن تجابه المرأة وتوصل إليها تعاليم المسيحية وأنوارها الحضارية"⁽⁴⁾ وهذا ما أقرته المؤسسة الدينية للدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه الأخوات المسيحيات في زرع بذور التواجد الفرنسي في المناطق الذي يشتغلن به، وذلك من خلال تركيزهن على العنصر النسوي المحلي، باعتبار المرأة مدرسة، وفي هذا الصدد يقول غابريال شارماس Gabriel Charmes الذي كان يتجول في منطقة البحر الميت (فلسطين) والذي طلب من إحدى النساء العربيات البدويات أن تدله على الطريق فأجابته باللغة الفرنسية بطلاقة كبيرة،

(1) نفس المرجع، ص 81.

(2) نفس المرجع، ص 82.

(3) نفس المرجع، ص 83.

(4) نفس المرجع، ص 85.

فلما سألها كيف تعلمت اللغة الفرنسية، أجابت بأن أخوات القديس جوزيف هن اللواتي علّمنها فعقّب على ذلك بقوله:

"إن اللغة التي تعلمتها (البداية العربية) سألها الآن لأبنائها، فالخدمات التي قدّمتها هاته الأخوات الصغيرات للقديس جوزيف للنفوذ الفرنسي، واللواتي بالكاد يُعرفن في أوروبا لا تحصى. في كل مكان استطعن أن يُحبّبن أمتنا، في الوقت الذي علّمن فيه لغتهنّ، إن الأهالي يحكمون علينا من خلال بعض المتديّنين والمتديّنات الذين يعملون طوال حياتهم على نشر الفوائد حولهم.⁽¹⁾

حدّد لافيغري مهام الأخوات البيض وفق ما يلي:

- التبشير عن طريق التعليم الابتدائي الديني للنسوة.
- الاهتمام باليتامى الجزائريين خاصة الإناث منهم.
- الإشراف على المدارس والملاجئ والدور.
- الإشراف على المستشفيات والمستوصفات.
- القيام بالزيارات الميدانية لتقديم الإسعاف لأهالي المرضى حتى في بيوتهم.
- المواظبة على الصلوات لتسهيل التبشير وتحويل الأهالي عن دينهم وبخاصة العنصر النسوي.⁽²⁾

أما عن كيفية مباشرة العمل التبشيري في وسط الجزائريين المسلمين فقد اتخذ العديد من المظاهر والعناوين ظاهرها الأعمال الخيرية والتعليمية وباطنها التمكين للنفوذ الفرنسي واللغة الفرنسية وللديانة المسيحية... إذ أن الهدف هو خلق جالية مسيحية خاصة في منطقة القبائل والقرى العربية المسيحية التي أنشأها لافيغري في سهول العطّاف والشلف، لأن هؤلاء كانوا في الأصل مسيحيين وأن اعتناقهم الإسلام لم يكن إلا بصورة سطحية وأنهم أكثر استعدادا للعودة التامة إلى الدين المسيحي.⁽³⁾ وكذا

(1) G.Picot, Le cardinal Lavigerie et ses œuvres dans le bassin de la méditerranée et en Afrique. Paris 1889. P 02- 03.

(2) سعيدي مزيان، مرجع سابق ذكره، ص 87.

(3) شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق، ص 499-500.

القضاء على المقاومة الجزائرية الشرسة والمستمرة منذ 1830 والتي كان الإسلام محرّكها الأوّل.

ويمكن إبراز كيفية مباشرة العمل التبشيري الذي باشرته الفرق المسيحية: الآباء البيض، والأخوات البيض في الجزائر على النحو التالي⁽¹⁾:

- **التطبيب:** وذلك من خلال حمل الآباء البيض والأخوات البيض لصناديق الإسعاف والتجول في القرى والمداشر والدواوير ليعالجوا المرضى ويؤانسوهم، ففيهم المُسلم في ضميره الباطن أو في قرارة نفسه أن المسيحية دين الرحمة والحب والخير وجبر الخواطر وتطبيب الأبدان والنّفوس.

- **التعليم الفلاحي (الزراعي):** وهو عمل أساسي للأخوات البيض ودرس استمراري للجزائريين الذين يعاشرونهم أو يجمعونهم في الملاجئ والمراكز الخاصة، كما هو الحال عند إنشاء القرى العربية المسيحية بالشلف.

- **التزود بعدة علوم:** مثل الجغرافيا، التاريخ، اللسانيات، الإثنوغرافيا، علم النبات... فالمبشر أول من يصل المكان قبل المستكشف فيعرف خفاياه وطبيعته، ويمكث فيه ويعرف عادات أهله.

- **الجهرباقامة الشعائر التعبدية المسيحية:** خاصة الصلوات أمام الجزائريين لإبعاد فكرة عدم تدنّي الفرد الفرنسي ولا مبالاته في تطبيق الشعائر الدينية.

- **إحداث علاقات حميمة مع الأسر الجزائرية والتركيز على المرأة:** لكونها شخصية جدّ مؤثرة في المجتمع الجزائري.

إن لافيّجري الذي سعى إلى تمسيح الجزائر ومن خلالها إفريقيا، لم يكن ينشط بمعزل عن السلطات الفرنسية وإن تظاهرت بأنها تخالفه أو في أحسن الأحوال تعارضه على أساس أن عملية التنصير تضع العديد من الصعوبات والمشاكل في وجه التقدم الفرنسي نحو العمق الجزائري نظرا لتمسك الجزائريين بدينهم، وعقيدتهم

(1) سعدي مزيان، مرجع سابق ذكره، ص88-90.

الإسلامية.⁽¹⁾ فواقع الحال أن لافيجري قد حظي في إنجاز مشروعه بالجزائر والقاضي بتنصير المجتمع الجزائري بتأييد الإمبراطور نابليون الثالث "الذي أذن له بتنصير الأهالي" وبذلك يكون قد أخذ ورقة بيضاء على ذلك.⁽²⁾

وكذا وزير الحربية نيل وقساوسة فرنسا والبابا الذي نال بركاته وتأييده أيضا، وهكذا كان لافيجري مدعوما تقريبا من الجميع.⁽³⁾ بل إن الحاكم العام ماكماهون الذي كتب رسالة إلى مجلس الدولة الفرنسي - بشأن مصير الأطفال الأيتام الذي رفض لافيجري أن يعيدهم إلى أوليائهم- ليعلمهم أن لافيجري أصبح يهدّد مصالح فرنسا لأن الجزائريين ستثيرهم دعايته الدينية، سوف يتراجع عن موقفه نحوه وأخذ يقدم له المال والرعاية للأيتام وغيرهم.⁽⁴⁾

وهذا ما سوف يزيد في إصرار لافيجري وتشبثه بمواقفه الرامية إلى تنصير الجزائريين فقد كان يرى أن هذا التنصير ينبغي أن يتم ولو بالقوة، وحتى بالتفرقة بين الجزائريين من أجل القضاء على تأثير القرآن والإسلام.⁽⁵⁾ أما المستوطنين فقد كانت صحفهم مثل (الأخبار) و(صدى وهران) تهاجم الجزائريين إذ لا يمكن دمج هؤلاء وهم على إسلامهم.⁽⁶⁾

وفي المحصلة فإن لافيجري لم يكن يعمل بمفرده في الجزائر، وإنما حظي بمساعدة جميع الجهات: السياسة والعسكرية والدينية (البابا) وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن العامل السياسي والعسكري والديني والثقافي في الجزائر كانوا كلهم يدا واحدة في سبيل تحقيق المشروع الفرنسي والمتمثل في إقامة مستوطنة تدين بالولاء المطلق لفرنسا، وأنه لا يمكن تحقيق ذلك دون تحقيق الإدماج الكلي لها في فرنسا من جميع الجوانب: الاقتصادية، والاجتماعية، الثقافية، الدينية... وهذا ما عملت فرنسا عليه منذ احتلالها للجزائر عام 1830.

(1) J.Silvestre, Le maréchal Mac, Mahon duc de magenta, 1808- 1896. Paris 1960. PP 204-211.

(2) يحي بو عزيز، ثورة 1871، مرجع سابق ذكره، ص 92-93.

(3) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، ص 126.

(4) نفس المرجع، ص 126.

(5) يحي بو عزيز، ثورة 1871، مرجع سابق ذكره، ص 93.

(6) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، ص 127.

ب- موقف الجزائريين من سياسة التبشير:

لقد واجه الجزائريون المشروع الاستعماري الفرنسي في شقه العسكري: المقاومات الشعبية، والاقتصادي والاجتماعي: إعادة شراء الأراضي التي سلبت منهم، قدر المستطاع والتكافل الاجتماعي بين الجزائريين في وجه التعسف والظلم الاستعماري، وكذا في شقة الثقافي والديني من خلال تشبهم بثقافتهم ودينهم ومورثهم الحضاري.

فبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي حظيت به سياسة التبشير في الجزائر وخاصة في عهد لافيجري (1867-1892) سواء تمثل ذلك في دعم الإمبراطور، الوزراء، الحكام العامون، البابا، المستوطنون... إلا أن النتائج التي حققتها كانت هزيلة جدا، نظرا لوقوف الإسلام سدا منيعا في وجه انتشار النصرانية⁽¹⁾ إذ أنه لم يتمكن هؤلاء المبشرون من استقطاب ألف جزائري رغم الوسائل الكبرى التي سخرها لافيجري ورغم مساندة الإدارة الاستعمارية الفرنسية له واستغلاله للمجاعة والأوبئة في سبيل تحقيق برنامجه التبشيري⁽²⁾.

ويرجع العديد من المؤرخين والكتاب الفرنسيين، فشل سياسة التبشير إلى العديد من الجهات وهي:

1- الزوايا: والدور الذي لعبه شيوخها وفقهائها في معالجة وإسعاف المرضى والمعوزين ودعوة الجزائريين إلى الجهاد وعدم موالاته الكفار... وهي بذلك قد جمعت بين النشاط الديني والثقافي والاجتماعي والسياسي، كما أنها حافظت على الشخصية العربية الإسلامية من التفسخ والذوبان في بوتقة التبشير وذلك من خلال تعليم القرآن وتحفيظه ونشره بين الأجيال وتعليم الدين واللغة العربية، كما أنها أوتت المساكين وقدمت لهم العون والمساعدات المجانية الممكنة ماديا وثقافيا، وفي هذا الصدد يقول توفيق المدني: "لبعض الطرق الصوفية بقطرنا هذا الجزائر مزرية تاريخية لا يستطيع أن ينكرها حتى المكابر، تلك هي أنها استطاعت أن تحفظ الاسلام لهذه البلاد، و عمل رجالها على إرجاع الضالين إلى سواء السبيل، و تعلي الناشئين و بث العلم في صدور

(1) عمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، مرجع سابق، ص36.

(2) سعدي مزيان، مرجع سابق ذكره، ص383 نقلا عن:

-Jacques Berque, Le Maghreb entre deux guerre édition du seuil. Paris 1962. P231.

الرجال، و لولا تلك الجهود العظيمة التي بذلوها و التي نقف أمامها موقف المعترف المعجب لما كنا نجد الساعة في بلادنا أثرا للغة العربية و لا للعلوم الدين.⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس سعت فرنسا إلى تهديم الزوايا أو مراقبة ما تبقى منها إلا أنها عجزت عن تحقيق ذلك وهذا ما جعل الحاكم العام ماكماهون يعترف عام 1851 بالعجز أمامها قائلا: "إن مراقبة الزوايا، أمر صعب فنحن نقوم بها تقريبا دون أن نحقق نتائج إذا كان على المرء أن يقضي حياته في القيام بذلك حتى يعرف بالضبط ما الذي كان يجري فيها ويقال" وهو في ذلك يلخص رأي ضباط المكاتب العربية التي كانت ترى "أن مراقبة الزوايا تشكل صعوبات لا يمكن تخطيها" ليعترف راندون الحاكم العام في تقريره الشامل عام 1852: "إن داخل الزوايا مجهول لدينا".⁽²⁾

2- المساجد: وقد لعبت دورا أساسيا في الحفاظ على الشخصية الوطنية الجزائرية من التفسخ والذوبان، فإلى جانب دورها التعبدي ونقصد بذلك الصلاة، فقد كانت تقدم فيها دروس الإرشاد والوعظ وتدرس الأطفال القراءة والكتابة وملتقى للعباد ومجمعا للأعيان ومنشطة للحياة العملية والاجتماعية، وهي قلب القرية والريف وروح الحي في المدينة، إذ حولها كانت تنتشر المساكن والأسواق والكتاتيب، وكانت أيضا الرابطة بين أهل القرية والمدينة أو الحي لأنهم يشتركون جميعا في بنائها كما كانوا جميعا يشتركون في أداء الوظائف فيها.⁽³⁾

3- الكتاتيب القرآنية: وقد ارتبطت بتحفيظ القرآن الكريم وترتيليه، وهي من تأسيس حفظة القرآن الكريم للارتزاق والحصول على لقمة العيش، لعبت دورا في مواجهة ومقاومة سياسة التنصير والتمسيح الفرنسية وحماية الشخصية الوطنية الجزائرية ومقاومة سياسة التجهيل التي اتبعتها فرنسا بعد الاحتلال الجزائر عام 1830،

- أهم نشاطاتها:

- تحفيظ القرآن الكريم للأطفال.

(1) سعيد مزيان، مرجع سابق ذكره، ص386-387.

(2) ايفوان تيران، مرجع سابق ذكره، ص145.

(3) سعيد مزيان، نفس المرجع، ص389.

- تعليم القراءة والكتابة.

وبالرغم من المظهر المزري أحيانا لهذه الكتاتيب القرآنية وفقر أصحابها، ورغم الأساليب العتيقة المختلفة التي كانت تطبق وتنبّع داخلها، فإن دورها هام جدا في المحافظة على القرآن الكريم وعلى الطابع الإسلامي للجزائر شكلا ومحتوى وفي مقاومته وإفشاله سياسة التبشير والفرنسية.⁽¹⁾

4- الأعيان والأمناء: وقد لعبوا دورا محوريا في الوقوف في وجه المشروع التنصيري (التبشيري) في الجزائر، انطلاقا من قناعاتهم الدينية والوطنية، وهذا ما نستشفه من موقف العديد منهم وعلى رأسهم:

- ابن علي الشريف باشاغا شلاطة الذي كتب للحاكم العام ماكماهون الرسالة التالية: "لقد قرأت رسالة الأسقف (لافيجري) التي عبّر فيها عن نيّته في إحلال الإنجيل محل القرآن لتمدين العرب، إنّ هذه الرسالة قد أساءت للمسلمين كثيرا، إنني رجل دين، وإن كل المسلمين من جبلي يشاطرونني نفس الشعور، إنّنا نفضل أن نرى أبناءنا أموتا على أن نراهم قد تحولوا إلى النصرانية، إنه لا توجد مساومة على هذه النقطة، لقد وعدتمونا ووعدا صريحا باحترام حرية الضمير (العقيدة)، فإذا تخليتكم عن كلمتكم فلن يبقى لنا التزام معكم".⁽²⁾

- رفض بني فرح وبني بو ذراع وبني بّني ببرج نابليون ببلاد زواوة لدعوات الأب كروزا التنصيرية، حيث كان الأمين الحاج لونيس نايت علي واعمر، أمين قرية بني فراح بالقبائل الكبرى (تيزي وزو) من أشد المعارضين لنشاط الأب كروزا الذي بعثه لافيجري للمنطقة حيث جمع سكان القرية بمحضر الكولونيل مارتان وخاطب السكان قائلا: "هل ترغبون في اعتناق الديانة المسيحية؟ وهل تسمحون لهذا الأب البقاء بينكم؟ نعم أو لا؟ فكان جوابهم: "إذا كانا أحرارا في التصرف، حسب ما تمليه علينا مشاعرنا، فإننا لن نتخلى أبدا عن ديننا ولن نعتنق دينكم أبدا، بل إنّنا نفضل الموت على تغيير ديننا، أما بشأن أن يقيم بيننا راهب، فالله يحفظنا من قبول ذلك، الهم إلا إذا

(1) نفس المرجع، ص392.

(2) أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص120.

أجبرتنا الحكومة عليه وفي هذه الحالة لن نقيم نحن معه أبدا⁽¹⁾، وأما هذا الردّ المفحم غادر الأب كروزا بني فرح متجها نحو بني يّتي، حيث انضم سكان هذه القرية اجتماعا أعلنوا فيه عن لرفضهم لأعمال الأب كروزا، كما حدّر شيخ هذه القرية الضابط الفرنسي الذي استدعاه من العواقب قائلا: "إن البلاد لن تعرف هدوء إذا جاءها رجال الدين."⁽²⁾

5- **المرابطون والمواطنون:** اعترف رجال الكنيسة بالمقاومة المعنوية والحصانة الدينية التي كان يتمتع بها الجزائريون نظرا لرسوخ العقيدة وحب الوطن الذي أمدّ الشعب الجزائري قوة الإيمان وأن العاطفة الدينية هي التي كانت على الدوام عامل المقاومة ضدّ سياسة التبشير.⁽³⁾

وللتدليل على ذلك فقد وصل الأمر إلى حدّ إهانة رجال الدين المسيحيين الذين سعوا إلى الدعوة إلى تنصير الجزائريين، على غرار ما حدث للأب كروزا في قرية بني فراح الذين أرادوا أن يجعلوا حدا لدعوته، حيث قاموا بوضع أوساخا على المقعد الحجري الذي كان يجلس عليه دائما وغطوا ذلك بأوراق الشجر، فجلس الأب ولما نهض وجد ثيابه ملطخة بالأوساخ، الأمر الذي أثار ضحك وسخرية الحاضرين.⁽⁴⁾

بل وصل الأمر إلى حدّ قتل الآباء البيض: بولمييه Paulmier ، مينوري Minoret وبوشارد Bouchard بالقرب من حاسي إينغل بالصحراء وبمنطقة الطوارق وهم الأب: ريشارد Richard وكيرمابون Kermabon على يد المرابطين المسلمين والناهيين الصحراويين.⁽⁵⁾

بل إن أولئك الجزائريين الذين أدخلوا إلى القريتين المسيحيين بسهولة الشلف قد هربوا وعادوا للعيش في الوسط الإسلامي الجزائري في الدوار ومن أمثلة ذلك

(1) خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية، مرجع سابق ذكره، ص 143- 144.

(2) نفس المرجع.

(3) سعدي مزيان، نفس المرجع، ص 411 نقلا عن : M.Emrit , « Le problème de la conversion des musulmans d'Algérie sous le second empire » R.H janvier-mars, 1960. P84.

(4) خديجة بقطاش ، مرجع سابق ذكره، ص 143.

(5) O.Meynier, La pacification du Sahara et la pénétration saharienne (1852-1830). Publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Strasbourg 2003. P14.

ليوبولدين باخدو Henriette Léopoldine Bakhadou وزوجة شارل بن يوسف وأرملة
سليستان طاهر.⁽¹⁾

أما أولئك الأمراء الذين كانوا على علاقة حسنة برجال الدين في بعض المناطق أو الذين سمحوا لهم بالقدوم إلى قراهم، فقد لقوا تعنيفا وسخطا من قبل مواطنيهم كما كان الحال في قرية تالة نتزارت ببني بوذراع (منطقة القبائل ببرج نابليون) وقرية بني منقلات بنفس المنطقة⁽²⁾ وهذا ما جعل الكولونيل هانوتو رئيس المكتب العربي بذراع الميزان ومؤلف كتاب: **منطقة القبائل والعادات القبائلية** يصرح: أن التبشير سيجد حاجزا لا يمكن اجتيازه، وهو يتمثل في التضامن الذي يربط الفرد بالعائلة، وبالخروبة وبالقرية، أما الفرد الذي يريد أن يتصل من الإسلام أو العائلة التي تنتصر فعلية أن تغادر البلاد طوعية أو بالقوة.⁽³⁾ ضف إلى ذلك أن المواطنين الجزائريين رفضوا التنصير من خلال عدم المصاهرة وتهديد المتنصرين.⁽⁴⁾

وعموما فقد كان لعملية التنصير (التبشير) التي باركها البابا وشجعتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة وحمتها الجيوش الفرنسية ووفرت لها الغطاء علاقة بالاستعمار تمثلت في سعي التبشير والمبشرين في توطيد النفوذ الفرنسي بالجزائر، وتبادل الأدوار معه، فإذا كان الجيش هو الوجه القبيح للاستعمار نظرا للدمار الذي أحدثه، ونظرا للقتل الجماعي الذي اقترفه في حق الجزائريين، فإن المبشرين هم الوجه الحسن للاستعمار من خلال الوسائل التي استخدموها: التطبيب، التعليم، الخدمات الاجتماعية...
لقد سعى المبشرون إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف الروح المعنوية للشعب الجزائري من خلال انتهاج سياسة "فرق لكي تسود" وخلق النعرات القبلية والعرقية، وذلك بهدف إضعاف اللحمة الوطنية التي كانت السد المنيع في وجه التوسع الاستعماري.

(1) سعيد مزيان، نفس المرجع، ص 414-415.

(2) خديجة بقطاش، نفس المرجع، ص 149.

(3) نفس المرجع، ص 145-147.

(4) نفس المرجع، ص 419-420.

وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي لقيهُ المبشرون في الجزائر، فإنه لم تسجل أية حالة تنصير ولو فردية من سنة 1863 إلى 1870 بالرغم من الإعلانات الجماعية إلى "التنصير الجماعي"⁽¹⁾ وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على فشل مشروعاتهم أمام صمود الشعب الجزائري وتمسكه بدينه وموروثه الحضاري العربي - الإسلامي.

(1) شارل روبيير أجبيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص515.



خاتمة

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتحليل ومناقشة المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر والسياسة التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية في الفترة الممتدة من 1830-1871 باعتبارها أهم وأخطر فترة في التاريخ الاستعماري الفرنسي في الجزائر نظرا لكون فرنسا رمت بكل ثقلها المادي والمعنوي في هذه الفترة بهدف تحويل الجزائر عن وجهتها وقبلتها بدرجة 180° يتبين لنا أن القانون رقم 2005/158 والصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان) في 23 فيفري 2005 والقاضي بتمجيد الاستعمار الذي مارسته فرنسا في حق شعوب دول كانت آمنة ومستقلة وذلك من خلال "تولي برامج البحث الجامعي لتاريخ التواجد الفرنسي فيما وراء البحار خاصة بإفريقيا الشمالية المكانة التي تستحقها واعتراف البرامج المدرسية خاصة بالدور الإيجابي للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار، خاصة بإفريقيا الشمالية، وتولي لتاريخ وتضحيات مكافحي القوات الفرنسية المنبثقة من هذه الأقاليم، المكانة البارزة التي يستحقونها".

هو في الحقيقة أن فرنسا ما زالت وفيه لتاريخها الاستعماري ومتشبثة به إلى التُّخاع بالرغم من المحاولات القليلة والمتقطعة التي حاولت أن توجه انتقادا له.

فقانون 2005/158 الممجد للاستعمار يتحدث عن "التواجد الفرنسي فيما وراء البحار" وليس عن الاستعمار الفرنسي، وكأن فرنسا تريد أن تفهمنا أنها جاءت للجزائر بناء على دعوة وُجِّهت لها أو استغاثة من الحكومة الجزائرية أو الشعب الجزائري لها بضرورة تقديم المساعدة والنجدة من خطر داهم يومئذ، ناسية أو متناسية الحقائق التاريخية التي سُجلت بأقلام فرنسية فاعلة وقيادات عسكرية ميدانية كتبت الكثير وافترخت بالإنجازات التي حققتها في الجزائر.

إن التاريخ لا يمكن أن يكتبه القوي ولا أن يعبث به المستعمر، لأن الاستعمار كان وما زال وسيظل وصمة عار في جبين الدول القوية الأوروبية بالخصوص بعد الانقلاب الجذري الذي شهدته البشرية بعد الثورة الصناعية ابتداء من منتصف القرن

18 والذي سوف يجعل الدول الأوروبية الصاعدة ومن خلال منطلقات فكرية وثقافية ودينية مقرونة بالتطلعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، تنظم هجمة على بلدان وشعوب آمنة ومستقلة في إفريقيا وآسيا وأمريكا بهدف صناعة عالم يكون فيه المحيط مجالا حيويا للمركز وبهدف إقرار علاقات دولية أساسها تبعية الضعيف للقوي والرجل الملون للرجل الأبيض وللثقافات والديانات المتنوعة للثقافة والحضارة اليونانية - الرومانية، ذات الروح اليهودية والمسيحية، إن التاريخ يكتبه الوقائع والأحداث والشهادات والإنجازات التي تمت في أرض الواقع، وعلى هذا الأساس، وانطلاقا من قانون تمجيد الاستعمار الذي تحاول فرنسا الرسمية ومن خلالها فرنسا الثقافة والدين والمنظومة الفكرية مجسدة في ما كُتب على مرّ العصور ليصبح الموروث الحضاري والفكري للنخبة الفكرية والسياسية والعسكرية الفرنسية انطلاقا من هذا القانون 2005/158 الذي من خلاله تريد فرنسا أن تتخلص من مسؤولياتها التاريخية وممارسة التمويه والتعمية على جرائمها وفضائحها التي ارتكبت في المستعمرات عموما والجزائر خصوصا نظرا لقيام أركان الجريمة المعنوية والمادية: سبق الإصرار والرصد وارتكاب الجرائم على المستوى العسكري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي... فإن فرنسا تكون قد ارتكبت في الجزائر جرائم في حق الإنسانية وإبادة في حق الشعب الجزائري من خلال ما يلي:

- أنها انطلقت في جرائمها في الجزائر (والكلام يطبق على بقية المستعمرات) من خلال المرتكزات الفكرية والثقافية والدينية التي لازمة العمل السياسي لها في هذه البلدان والأقاليم ولا سيما الجزائر.

أو لم يصرح سكرتير المارشال بيجو: "إن العرب لا يقبلون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين، ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين" وهذا ما عملت فرنسا على تحقيقه منذ 1830 تاريخ احتلال الجزائر بالرغم من الضمانات التي قدمتها في معاهدة 05 جويلية 1830، ذلك أن فرنسا سوف تعمل هذه الفترة الممتدة من 1830-1871 وهي الفترة التي ركزنا عليها في هذه الدراسة باعتبارها أخطر فترة نظرا لما ألقت من مجهود مادي ومعنوي بهدف تطويع الجزائر وتحويلها إلى مقاطعة فرنسية،

وذلك من خلال تغيير المعادلة الفكرية والثقافية في الجزائر وهذا ما أوضحتها العديد من تقاريرها التي نصت على ما يلي: "إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يتقنون في ساحته بهذه اللغة، وبهذه اللغة يجب أن تكتب جميع العقود، وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن أهم الأمور التي ينبغي أن يعتني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذي عقدنا العزم على استمالتهم إلينا، وإدماجهم فينا وجعلهم فرنسيين".

إذا فالهدف كان واضحا، ففرنسا تريد إلحاق الجزائر بها ليس فقط إداريا، وإنما فكريا ودينيا وثقافيا من خلال إعادة صياغتها وبلورتها وعجزها لتصبح حقيقة جزء لا يتجزأ منها وذلك من خلال ما يلي:

- تطويعها عسكريا وذلك من خلال قهرها وإلحاق الهزيمة العسكرية بها، بعدما استفحلت المقاومات الشعبية بقيادة الأمير عبد القادر وأحمد باي وابن زعموم والشيخ محي الدين بن مبارك وابن السعدي... وهذا بعد استسلام الداي حسين وتوقيع معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830، وقد كان ذلك مقدمة لظهور زعماء وقادة آخرون بعد الأمير عبد القادر وأحمد باي، حيث شهدت الجزائر ظهور عشرات القادة الذين قادوا الثورات الشعبية في كل منطقة وفي كل شبر من الجزائر من أقصاها، وهذا ما أذهل العدو وجعله يدق ناقوس الخطر حيث سيلجأ الجيش الفرنسي إلى توظيف أقصى طاقاته المادية والبشرية لتركييع الجزائر والجزائريين، عبر إتباع أخطر أنواع الحروب ضدّ الشعب الجزائري ألا وهي:

الحرب الشاملة التي شملت الأخضر واليابس وذلك من خلال حرب الإبادة التي هدّدت بدورها الوجود الجزائري، إن ما ألحقته القوات الفرنسية أو "جيش إفريقيا" الذي تمنى الكسي دو توكفيل أن لا يحكم ضباطه فرنسا نظرا لغلظتهم وشدّتهم وقساوتهم التي اكتسبوها من محاربة ومطاردة الجزائريين والقضاء عليهم، إن كتب التاريخ والدعاية الاستعمارية قد درجت على ترويح أكذوبة مفادها أن تعداد الشعب الجزائري عند الاحتلال عام 1830 كانت أقل من مليون نسمة أو ربما وصلت إلى 3

مليون نسمة في أحسن الأحوال، وأن عدد الجزائريين قد بلغ 2.1 مليون نسمة عام 1872، وهي بذلك قد قفزت على الرقم الذي قدّمه أحد أهم المسؤولين الجزائريين والعارف بأسرار وخفايا الجزائر والمطلع على شؤونها المالية والبشرية والتي مكّنه من الوقوف على العدد الصحيح للجزائريين والذي حدّده - ولا أقول قدره - بـ **10 مليون نسمة**، ألا وهو حمدان بن عثمان خوجة في كتابه "المرآة"، فهذا الرقم الذي كان مبينا على أدلة وشواهد: عدد المنازل، عدد الخيول، عدد الخيام، عدد القبائل، الضرائب التي كانت تدفع إلى خزانة الدولة الجزائرية... إن فرنسا ومن خلال القفز على الرقم الذي قدمه حمدان بن عثمان خوجة ألا وهو 10 مليون نسمة، قد أرادت أن تتستر على ما عرفته الجزائر في الفترة الممتدة من 1830 إلى **1871 من جرائم وإبادة وتقتيل جماعي في حق الجزائريين** وهو الذي يمكن وصفه بعملية إبادة ممنهجة ذهب ضحيتها عدّة ملايين من الجزائريين، لأن الهدف من الاحتلال كان فرض استعمار كامل على الجزائر وإقامة مستوطنة والمجيء بالمستوطنين بكميات كبيرة ليسقروا في الجزائر، مع العلم أن الجزائر لم تكن شاغرة وغير مؤهولة، وعليه فإن الذي نذهب إليه وما تدعّمه الأرقام هو أن **المجتمع الجزائري قد تعرّض إلى حملة إبادة ممنهجة في الفترة 1830-1871 وعلى نطاق واسع وخاصة بعد مجيء بيجو 1841-1847 والمشروع الذي حمّله معه للجزائر "بالسيف والمحراث"** والذي سوف يستكمّله بعده خلفائه وتلاميذته الذين جاؤوا بعده إلى غاية 1871، وهو ما جعلنا نتوصل في هذه الدراسة إلى أن الشعب الجزائري قد انخفض تعداده من 10 مليون نسمة عام 1830 إلى 2.1 مليون نسمة عام 1872 وهو ما يعني ببساطة تعرضه إلى **الإبادة الجماعية** التي أدت إلى فقدانه لـ 7.9 مليون نسمة، وما يدعم هذا التوجه هو سعي فرنسا إلى إنشاء مستوطنة وإحلال العنصر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة محل العنصر الجزائري وما هذا ما يقتضي إبادة الثاني للتمكين للعنصر الأول ليحل محله.

إن تعرض المجتمع الجزائري للإبادة في الفترة الممتدة من 1830-1871 **ثابتة وموثقة، وأكيدة**، وهذا من خلال العديد من الكتابات والشهادات التي سجلها السفاحون بكل فخر واعتزاز: لوسيان دو مونتانيك، سانت آرنو، الكونت دو هيرسيون، العقيد

بان Pein ثم إنه لا يمكن إحلال المستوطنين محل الجزائريين دون إبادتهم والقضاء عليهم خاصة وأن الدافع الثقافي والديني والفكري موجود، وعلى هذا الأساس فإن الجزائر كدولة ومؤرخين وباحثين مدعويين لتسليط مزيد من الضوء على هذه الفترة الخطيرة بهدف الوقوف على الحقيقة.

- إن فرنسا ومن خلال مشروعاتها الاستعمارية عملت بعد تطويع الجزائر عسكريا على تغيير المعادلة الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال تفتيت المجتمع الجزائري وتفكيكه عبر ضرب نواته: القبيلة باعتبارها خزاناً للمجاهدين وعنواناً للمقاومة ضد الاستعمار، نظراً لوقوفها كسد منيع في وجه الاستعمار طيلة الفترة الممتدة من 1830-1871 وهو ما جعل المستعمر يصل إلى نتيجة مفادها أنه للقضاء على هذه المقاومة يجب أن تفكك القبيلة وتُحطَّم "... عليكم أن تفضلوا الاتجاهات الطبيعية والتي بحضور حضارتنا المتفوقة، فإن القبيلة عليها أن تتفتت، بهدف إدماجها في تنظيمنا الإداري" وهذا ما سوف يجعل القبيلة في عين الإعصار، نظراً لإعاقتها للعملية الاستعمارية وتهديدها لوجوده.

على أن تفتيت القبيلة وتفكيكها لا يكفي إن لم يكن مدعماً بإحلال المستوطنين محل الجزائريين وتمكينهم من جميع الوسائل والإمكانيات لإدارة الجزائر وفق المشروع الاستعماري، لأن هدف كان بعد تغيير المعادلة الاجتماعية، هو تغيير المعادلة الاقتصادية وذلك بضرب النظام الاقتصادي الذي كان قائماً يومئذ ألا وهو النظام الاقتصادي الزراعي الذي حقق الاكتفاء الذاتي الغذائي ووضع الجزائر في مأمن من تقلبات الاقتصادية العالمية، وإقامة نظام اقتصادي رأسمالي يخضع للنظام الاقتصادي الفرنسي ومن وراءه الشركات الأوروبية ورأس المال الأجنبي.

- إن تغيير المعادلة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر، لا يكفي إن لم يكن مقروناً بتغيير المعادلة الثقافية، وهذا ما سعت فرنسا لتحقيقه منذ 05 جويلية 1830 وذلك من خلال القضاء على المنظومة التعليمية السائدة يومئذ والتي بالرغم من محدوديتها وبساطتها إلا أنها ساهمت مساهمة معتبرة في القضاء على الأمية والجهل وجعلت الجزائريين ذكورا وإناثا بشهادة الفرنسيين أنفسهم يعرفون القراءة والكتابة والحساب.

ثم إن القضاء على هذه المنظومة تزامن مع فرض منظومة تعليمية مناقضة ومعادية للانتماء الثقافي والديني والفكري للجزائر.

"إن الاستعمار جاء إلى هذا الوطن حسب محمد البشير الإبراهيمي (عيون البصائر، ج2، ص165) بثلاثة أشياء ليمحوا بها ثلاثة أشياء: جاء باللاتينية ليغمر بها العروبة، و جاء باللغة الفرنسية ليقضي بها على اللغة العربية و جاء بالمسيحية لينسخ بها الإسلام..... وما عمله في إحياء النزعات البربرية إلا مثال من مبدأ الأول، وما ضغطه على التعليم العربي إلا مثال من القاعدة الثانية، وما تشجيعه للضلالات والبدع... ومشروع الإسلام الجزائري إلا أمثله من المبدأ الثالث ولقب مسلم فرنساوي... مقدمته وخاتمته مسيحي فرنساوي".

ثم إن الاستعمار الفرنسي حسب محمد البشير الإبراهيمي جاء إلى هذا الوطن، كما تجيء الأمراض الوافدة، تحمل الموت وأسباب الموت... وقطع قاداته وأئمة العهود على أنفسهم وعلى دولتهم ليكون الحامين للموجود المشهود من عقائد ومعابد وعوائد ولكن عملوا في الباطن على محوها بالتدريج.... وهو في هذا الوطن قد أدار قوانينه على نسخ الأحكام الإسلامية وعبث بحرمة المعابد وحارب الإيمان بالإلحاد والفضائل بحماية الرذائل، والتعليم بإفشاء الأمية والبيان العربي بهذه البلبلة التي لا يستقيم معها تعبير ولا تفكير.

ومهما يكن نجاح الاستعمار فما هو بالنجاح الذي يشرف فرنسا، أو يمجّد تاريخها، بعد أن أبقى جروحا دامية في نفوس المسلمين... (عيون البصائر، ج2، ص 21-22).

وبناء على ما سبق فقد استطعنا من خلال هذه الدراسة أن نتوصل إلى النتائج التالية:

1- أن هناك علاقة وطيدة بين العامل الثقافي والعامل السياسي وذلك من خلال دور العامل الثقافي في تحديد ملامح إستراتيجية الدول الاستعمارية ذلك أن الإمبراطورية تقوم على الفنون والعلوم، أزلهما أو حُط من قدرتهما تختفي الإمبراطورية، إن الإمبراطورية لتتبع الفن لا العكس بحسب العديد من العلماء والمفكرين والمنظرين وعلى رأسهم وليام بليك، وهذا ما يمكن استخلاصه من العديد من الأمثلة والنماذج الاستعمارية التي باشرت الدول الأوروبية في إفريقيا وآسيا، حيث كان الفاعلون

السياسيون الأوروبيون - وما زالوا- يؤمنون أنه لا مستقبل للعالم دون استمرار ثقافة وحضارة الرجل الأبيض تلك الثقافة ذات الأصول اليونانية - اللاتينية والمسيحية- اليهودية، وهذا ما دعم الاستعمار والتوجه الإمبراطوري من خلال إظهار **دونية الآخر**، بالنسبة لبريطانيا، وفرنسا... وهذا ما تجلى في أبعاد السياسة النابوليونية بعد غزو مصر عام 1789 وأبعاد السياسة الفرنسية بعد غزو الجزائر عام 1830، ففي حين أكد العلماء لنابليون بونابرت تفوق كل ما هو أوروبي وأن الشرق بما يحتويه من ثقافة وإنسانية ما هو إلا سقوط خارج أطواق التاريخ المحتضر (هشام جعيط، صدام الثقافة والحداثة، ص 10-30) فقد أكدت المدرسة الأنثربولوجية (دو غوبينو- دولابوج...) والمدرسة التاريخية (ألكسي دو توكفيل...) والرحالة والمدرسة الاستشراقية والتنصيرية (التبشيرية) لفرنسا على أحقيتها في احتلال الجزائر وتحويلها إلى مستوطنة لها في شمال إفريقيا بهدف إحياء الكنيسة الكاثوليكية التي انطفت منذ القرن 7 م أمام انتشار الإسلام وذلك حتى لا تضيع جهود أوربان الثاني ولويس التاسع (القديس لويس) وشارل الخامس وحتى القضاء على الجزائر "رعب المسيحية" وافتها.

- إن احتلال فرنسا للجزائر منذ 1830 وسعيها للتوسع وإنشاء مستوطنة لها في شمال إفريقيا وتحقيق الاستعمار الكامل، قد جلب للجزائر: **حملة إبادة منظمة وممنهجة أدت إلى القضاء على أعداد كبيرة من الجزائريين بفعل ضربات "جيش إفريقيا" وقادته الذين تفتنوا في إبادة هذا الشعب وتقتيله الجماعي وخاصة في الفترة الممتدة من 1830-1871** وهو ما أدى إلى تناقض تعداده من 10 مليون نسمة (حمدان خوجة) إلى 2.1 مليون نسمة في عملية إحصائية عام 1872، وهو ما يعني فقدان الجزائر لـ 7.9 مليون نسمة في الفترة 41 سنة أي حوالي 80% من سكان الجزائر، وبالرغم من خطورة هذه الحقائق ودلالة هذه الأرقام: فإن الملاحظ أنه لم تسلط الأضواء على هذه الفترة الخطيرة جدا على الكيان الجزائري و التهديد الوجودي الذي تعرض له الشعب الجزائري والذي كاد أن يؤدي إلى انقراضه واختفائه.

- إن ما تم استحداثه في الجزائر من إنجازات اجتماعية: تعليم، صحة، نقل... واقتصادية: زراع، صناعة، تجارة، خلال فترة 1830-1871 في الجزائر، لم يكن بأي

حال من الأحوال في صالح الجزائريين، كما تدعي ذلك الدعاية الاستعمارية وقانون 2005/158 الممجد للاستعمار، وإنما كان المستفيد من ذلك المستوطنون الذين حلوا محلّ الجزائريين، فسكنوا مساكنهم، واستولوا على أراضيهم، وأصبحوا هم الأسياد في حين طُرد الجزائريون إلى الجبال وأطراف الصحراء، وتحولوا إلى عبيد وخدم وحشم في خدمة المشروع الاستعماري من خلال استغلالهم استغلالاً بشعاً في المزارع والمراعي وقطاع البناء...

- لقد أصيب الجزائري في الفترة الممتدة بين 1830-1871 في ممتلكاته وذلك بالمصادرة أو الحرق، أو السلب والنهب - بحسب الظرف والمقتضيات- كما أصيب في واقعه المعاشي: الفقر، المرض، الجوع، الأمية، الجهل... وهي كلها توابع ونتائج السياسة الاستعمارية التي طبقت في الجزائر، ليتحول بذلك الجزائري إلى رمز للفقر والمرض والجهل وهو ما يمكن أن نطلق عليه وصف "الثالوث الأسود" الذي كان نتاجاً للاستعمار الذي حرص قانون 2005/158 الممجد للاستعمار على وصف "بالوجود الفرنسي فيما وراء البحار وخاصة بإفريقيا الشمالية"، كما تحولت الجزائر بموجب هذه السياسة إلى مستوطنة فرنسية هدفها تحقيق رفاهية المستوطنين وخدمتهم ليس إلا. في الوقت الذي تدرج فيه المستوى المعيشي، وانتشرت الأمراض والأوبئة و تراجع التعليم إلى درجات خطيرة فتحت المجال للأمية والجهل لتنتشر.

إن المستفيد الأول والأخير من المشروع الاستعماري الفرنسي للجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1871 هو المستوطن ومن خلاله فرنسا، التي أخذت أملاك الجزائريين وصادرتها وحولتهم إلى عبيد في خدمة مشروعها، وأن أي حياة للجزائري خارج هذه الأطر كانت الموت.

- إن فرنسا كانت مدركة للواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب والخطير الذي كان يعيشه المجتمع الجزائري، ولم تتحمل مسؤولياتهم التاريخية اتجاهه، وهذا ما يدينها تاريخياً وقانونياً وأخلاقياً لأن الجرائم لا تسقط بالتقادم.

إن هذه الدراسة قد بينت أن فرنسا لم تحترم موثيقها وعهودها وما وقعت مع الداي حسين في 05 جويلية 1830، حيث أنها ضربت بعرض الحائط كل ذلك، فلم تحترم ديننا

ولا مقدسات، ولم تحترم ملكية ولا أرواح بل اعتدت على كل ذلك و مدت لها يدها بالتقتيل و التدمير و المصادرة و هذا ما أقرته فرنسا من خلال تقاريرها وتصريحاتها زعمائها وقادتها وبعض مفكرائها و علمائها فهأ هو ملك فرنسا لويس فيليب يرسل يوم 07 جويلية 1833 لجنة بحث للإطلاع على حالة الجزائر المحتلة والوقوف على واقعها، حيث رفعت هذه اللجنة تقريرها للملك ومما جاء فيه:

"إذا فحصنا الأعمال التي قمنا بها نحو الأهالي وجدنا أنها لم تكن غير منطبقة على أسس العدل فحسب، بل إنها كانت غير منطبقة على أصول العقل والمنطق أيضا، فنحن رغما عن وجود معاهدة تسليم علنية، وانتهاكا لكل الحقوق المبدئية البسيطة التي لكل شعب، قد تجاهلنا كل حقوقهم، وامتنها عوائدهم وكيانهم.

"... ضمنا إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف، واستولينا على أملاك طبقة من السكان تعهدنا برعايتها وحمايتها.

".... بلغ بنا الأمر إلى درجة أننا كنا نغتصب الأملاك ثم نجبرها مالكيها على دفع المصاريف اللازمة لهدمها، أو كُنا نجبر الناس على دفع مصاريف هدم المساجد.

"لقد انتهكنا حرمة المعاهد الدينية، ونبشنا القبور، واقتحمنا المنازل التي لها حرمتها عند المسلمين...

"... ثم أرسلنا إلى التعذيب والقتل بدون محاكمة ولمجرد الظنون- جماعة من الذين لن تثبت إدانتهم إلى الآن، وحجزنا أملاكهم، ومنعناهم من ورثتهم، فإن كانت حكومتنا قد أرجعت من بعد الأملاك لمستحقيها - فإنها لا تستطيع إرجاع الحياة إلى الأنفس التي أزهقت بدون حق.

"... لقد ذبحنا جماعة من الناس كانت تحمل جواز المرور منا، ولمجرد ظنون قمنا بإعدام سكان جهات واسعة ثم ثبتت براءتهم فيما بعد، وأوقفنا أمام المحاكم رجالا من ذوي النفوذ الديني، ما كان ذنبهم إلا أن تجرأوا على الوقوف أمامنا بإخلاص يسألوننا الشفقة على أبناء ملتهم، فوجدنا حكما يستطيعون أن يصدروا على هؤلاء الرجال حكم الموت، ووجدنا رجالا متمدينين يستطيعون تنفيذ هذا الحكم، والخلاصة أن وحشيتنا

كانت تفوق كثيرا وحشية الذين ذهبنا نحملُ إليهم المدنية (توفيق المدني، عثمان باشا، ص16-17).

وهذا شاهد آخر يصرح: "أن الأهالي، وجدوا أنفسهم مجبرين على التواجد تحت أشواك المسيحيين واليهود لأنهم لم يبقَ فيهم أي غني بورجوازي، وحُولت مساجدهم إلى كنائس واضطر الكثير منهم إلى الهجرة إلى المغرب وتونس" ليضيف "بأن الذي يوجد في الجزائر عند الأهالي هو: السخرة، والثورات، والغارات والضرائب والجفاف والسلب والنهب، والربا وكروب الجوع..." (بوعزيز ثورة 1871، ص37-38).

في حين صرح ستانداال أنه يفضل أن يكون عربي القرن الخامس على أن يكون فرنسي القرن التاسع عشر... (نوشي، الجزائريين الماضي والحاضر، ص217).

إن الاستعمار، قبل أن نتصور أي إيجابية أو سلبية نتجت عنه، هو جريمة في حد ذاتها، جريمة في حق الإنسانية، جريمة في حق الحضارة، والثقافة والتاريخ وجريمة لا يقرها أي منطق أو دين أو شريعة.

ثم إن صدور قانون 2005/158 الممجد للاستعمار ولا سيما مادته الرابعة لا يعني أنه سلط الضوء على الحقيقة، إذ أن الحقيقة لا تُقيدُ بقانون وأن الدعاية لا تصنع الحقيقة.

فالواقع والأحداث قد دلت بما لا يرقى إليه الشك أن فرنسا قد ارتكبت الجرائم في الجزائر في حق شعب حُرَم من أبسط حقوقه المادية والمعنوية طيلة 132 سنة، شعب تعرّض للإبادة، التقتيل الجماعي، مسح شخصيته الوطنية، سلب ونهب ممتلكاته، تسخير له للخدمة لصالح المستوطنين...

لقد كان على فرنسا التي اعترفت علانية بالإبادة الجماعية للأرمن على يد العثمانيين عام 1915 أن تعترف بالإبادة الجماعية للجزائريين في الفترة الممتدة من 1830-1871 وفي 8 ماي 1945 وخلال الثورة الجزائرية المباركة 1954-1962 وبجرائمها التي اقترفتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتي أعاقَت النمو والتطور الطبيعي للجزائر.

أخير فإن الجزائر مدعوة اليوم أكثر من وقت مضى أن تواصل مسيرتها في بناء الدولة الجزائرية التي تحدّدت معالمها في بيان 01 نوفمبر 1954 وذلك من خلال إقامة العدالة الاجتماعية ومحاربة رواسب الاستعمار الثقافية، الاقتصادية والاجتماعية، حتى لا تضيع جهود وأرواح الملايين الذين ماتوا من أجل الحرية والاستقلال من عام 1830 إلى 1962.

الملاحق

Loi no 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés ⁽¹⁾

L'Assemblée nationale et le Sénat ont adopté,

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1^{er}

La Nation exprime sa reconnaissance aux femmes et aux hommes qui ont participé à l'œuvre accomplie par la France dans les anciens départements français d'Algérie, au Maroc, en Tunisie et en Indochine ainsi que dans les territoires placés antérieurement sous la souveraineté française.

Elle reconnaît les souffrances éprouvées et les sacrifices endurés par les rapatriés, les anciens membres des formations supplétives et assimilés, les disparus et les victimes civiles et militaires des événements liés au processus d'indépendance de ces anciens départements et territoires et leur rend, ainsi qu'à leurs familles, solennellement hommage.

(1)Le Journal officiel de la république Française du 24 février 2005 - Edition numéro 0046.

Article 2

La Nation associe les rapatriés d’Afrique du Nord, les personnes disparues et les populations civiles victimes de massacres ou d’exactions commis durant la guerre d’Algérie et après le 19 mars 1962 en violation des accords d’Evian, ainsi que les victimes civiles des combats de Tunisie et du Maroc, à l’hommage rendu le 5 décembre aux combattants morts pour la France en Afrique du Nord.

Article 3

Une fondation pour la mémoire de la guerre d’Algérie, des combats du Maroc et de Tunisie est créée, avec le concours de l’Etat.

Les conditions de la création de cette fondation sont fixées par décret en Conseil d’Etat.

Article 4

Les programmes de recherche universitaire accordent à l’histoire de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, la place qu’elle mérite.

Les programmes scolaires reconnaissent en particulier le rôle positif de la présence française outre-mer, notamment en Afrique du Nord, et accordent à l’histoire et aux sacrifices des combattants de l’armée française issus de ces territoires la place éminente à laquelle ils ont droit.

La coopération permettant la mise en relation des sources orales et écrites disponibles en France et à l’étranger est encouragée.

Article 5

Sont interdites :

- toute injure ou diffamation commise envers une personne ou un groupe de personnes en raison de leur qualité vraie ou supposée de harki, d'ancien membre des formations supplétives ou assimilés ;
- toute apologie des crimes commis contre les harkis et les membres des formations supplétives après les accords d'Evian.

L'Etat assure le respect de ce principe dans le cadre des lois en vigueur.

Article 6

I.– Les bénéficiaires de l'allocation de reconnaissance mentionnée à l'article 67 de la loi de finances

rectificative pour 2002 (n° 2002-1576 du 30 décembre 2002) peuvent opter, au choix :

- pour le maintien de l'allocation de reconnaissance dont le taux annuel est porté à 2 800 € à compter du 1er janvier 2005 ;
- pour le maintien de l'allocation de reconnaissance au taux en vigueur au 1er janvier 2004 et le versement d'un capital de 20 000 € ;
- pour le versement, en lieu et place de l'allocation de reconnaissance, d'un capital de 30 000 €.

En cas d'option pour le versement du capital, l'allocation de reconnaissance est servie au taux en vigueur au 1er janvier 2004 jusqu'au paiement de ce capital. A titre conservatoire, dans

l'attente de l'exercice du droit d'option, l'allocation de reconnaissance est versée à ce même taux.

En cas de décès, à la date d'entrée en vigueur de la présente loi, de l'ancien supplétif ou assimilé et de ses conjoints ou ex-conjoints survivants lorsqu'ils remplissaient les conditions fixées par l'article 2 de la loi n° 94-488 du 11 juin 1994 relative aux rapatriés anciens membres des formations supplétives et assimilés ou victimes de la captivité en Algérie, une allocation de 20 000 € est répartie en parts égales entre les enfants issus de leur union s'ils possèdent la nationalité française et ont fixé leur domicile en France ou dans un Etat de la Communauté européenne au 1er janvier 2004.

Les personnes reconnues pupilles de la Nation, orphelines de père et de mère, de nationalité française et ayant fixé leur domicile en France ou dans un Etat de la Communauté européenne au 1er janvier 2004, dont l'un des parents a servi en qualité de harki ou membre d'une formation supplétive, non visées à l'alinéa précédent, bénéficient d'une allocation de 20 000 €, répartie en parts égales entre les enfants issus d'une même union.

Les modalités d'application du présent article, et notamment le délai imparti pour exercer l'option ainsi que l'échéancier des versements prenant en compte l'âge des bénéficiaires, sont fixés par décret en Conseil d'Etat.

II. – Les indemnités en capital versées en application du I sont insaisissables et ne présentent pas le

caractère de revenus pour l'assiette des impôts et taxes recouverts au profit de l'Etat ou des collectivités publiques.

Article 7

I. – Aux articles 7, 8 et 9 de la loi no 94-488 du 11 juin 1994 relative aux rapatriés anciens membres des formations supplétives et assimilés ou victimes de la captivité en Algérie, la date : « 31 décembre 2004 » est remplacée par la date : « 31 décembre 2009 ».

II. – Le deuxième alinéa de l'article 7 de la même loi est remplacé par deux alinéas ainsi rédigés :

« Cette aide est attribuée aux personnes précitées destinées à devenir propriétaires en nom personnel ou en indivision avec leurs enfants à condition qu'elles cohabitent avec ces derniers dans le bien ainsi acquis. « Elle est cumulable avec toute autre forme d'aide prévue par le code de la construction et de l'habitation. »

III. – Au premier alinéa de l'article 9 de la même loi, les mots : « réalisée avant le 1er janvier 1994 » sont remplacés par les mots : « réalisée antérieurement au 1er janvier 2005 ».

Article 8

Après le septième alinéa (4o) de l'article L. 302-5 du code de la construction et de l'habitation, il est inséré un alinéa ainsi rédigé :

« Sont considérés comme logements locatifs sociaux au sens du troisième alinéa ceux financés par l'Etat ou les collectivités locales occupés à titre gratuit, à l'exception des logements de fonction, ou donnés à leur occupant ou acquis par d'anciens

supplétifs de l'armée française en Algérie ou assimilés, grâce à une subvention accordée par l'Etat au titre des lois d'indemnisation les concernant. »

Article 9

Par dérogation aux conditions fixées pour bénéficier de l'allocation de reconnaissance et des aides

spécifiques au logement mentionnées aux articles 6 et 7, le ministre chargé des rapatriés accorde le bénéfice de ces aides aux anciens harkis et membres des formations supplétives ayant servi en Algérie ou à leurs veuves, rapatriés, âgés de soixante ans et plus, qui peuvent justifier d'un domicile continu en France ou dans un autre Etat membre de la Communauté européenne depuis le 10 janvier 1973 et qui ont acquis la nationalité française avant le 1er janvier 1995.

Cette demande de dérogation est présentée dans le délai d'un an suivant la publication du décret

d'application du présent article.

Article 10

Les enfants des personnes mentionnées à l'article 6 de la loi no 94-488 du 11 juin 1994 précitée, éligibles aux bourses nationales de l'éducation nationale, peuvent se voir attribuer des aides dont les montants et les modalités d'attribution sont définis par décret.

Article 11

Le Gouvernement remettra au Parlement, un an après l'entrée en vigueur de la présente loi, un rapport

faisant état de la situation sociale des enfants d'anciens supplétifs de l'armée française et assimilés et recensera les besoins de cette population en termes de formation, d'emploi et de logement.

Article 12

I. – Sont restituées aux bénéficiaires des indemnisations ou en cas de décès à leurs ayants droit les sommes prélevées sur les indemnisations par l'Agence nationale pour l'indemnisation des Français d'outre-mer et affectées au remboursement partiel ou total des prêts au titre des dispositions suivantes :

1o L'article 46 de la loi no 70-632 du 15 juillet 1970 relative à une contribution nationale à l'indemnisation des Français dépossédés de biens situés dans un territoire antérieurement placé sous la souveraineté, le protectorat ou la tutelle de la France ;

2o Les troisième, quatrième et cinquième alinéas de l'article 3 de la loi no 78-1 du 2 janvier 1978 relative à l'indemnisation des Français rapatriés d'outre-mer dépossédés de leurs biens.

II. – Sont aussi restituées aux personnes ayant bénéficié d'une indemnisation en application de l'article 2 de la loi no 87-549 du 16 juillet 1987 relative au règlement de l'indemnisation des rapatriés ou à leurs ayants droit les sommes prélevées, en remboursement de prêts professionnels, sur l'aide brute définitive accordée lors de la cession de biens agricoles dans le cadre des protocoles franco-tunisiens des 13 octobre 1960 et 2 mars 1963.

III. – Les restitutions mentionnées aux I et II n'ont pas le caractère de revenus pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés

au profit de l'Etat ou des collectivités publiques. Elles n'entrent pas dans l'actif successoral des bénéficiaires au regard des droits de mutation par décès.

IV. – Un décret en Conseil d'Etat fixe les conditions d'application du présent article, notamment les

modalités de versement des sommes restituées ainsi qu'un échéancier prenant en compte l'âge des bénéficiaires de l'indemnisation.

V. – Les demandes de restitution sont présentées dans le délai de deux ans à compter de la publication du décret mentionné au IV.

Article 13

Peuvent demander le bénéfice d'une indemnisation forfaitaire les personnes de nationalité française à la date de la publication de la présente loi ayant fait l'objet, en relation directe avec les événements d'Algérie pendant la période du 31 octobre 1954 au 3 juillet 1962, de condamnations ou de sanctions amnistiées, de mesures administratives d'expulsion, d'internement ou d'assignation à résidence, ayant de ce fait dû cesser leur activité professionnelle et ne figurant pas parmi les bénéficiaires mentionnés à l'article 1er de la loi no 82-1021 du 3 décembre 1982 relative au règlement de certaines situations résultant des événements d'Afrique du Nord, de la guerre d'Indochine ou de la Seconde Guerre mondiale.

L'indemnité forfaitaire mentionnée au précédent alinéa n'a pas le caractère de revenu pour l'assiette des impôts et taxes recouvrés au profit de l'Etat ou des collectivités territoriales.

Un décret en Conseil d'Etat détermine le montant de cette indemnité qui tient compte notamment de la durée d'inactivité justifiée ainsi que les modalités de versement de cette allocation.

Cette demande d'indemnité est présentée dans le délai d'un an suivant la publication du décret d'application du présent article.

La présente loi sera exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Paris, le 23 février 2005.

JACQUES CHIRAC

Par le Président de la République : *Le Premier ministre,*

JEAN-PIERRE RAFFARIN

Le ministre de l'éducation nationale, de l'enseignement supérieur et de la recherche,

FRANÇOIS FILLON

La ministre de la défense,

MICHÈLE ALLIOT-MARIE

Le ministre de l'économie, des finances et de l'industrie,

HERVÉ GAYMARD

*Le ministre délégué au budget et à la réforme budgétaire,
porte-parole du Gouvernement,*

JEAN-FRANÇOIS COPÉ

Le ministre délégué aux anciens combattants,

HAMLAOUI MÉKACHÉRA

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- قائمة المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب و المؤلفات العامة:

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - عبد الله إبراهيم، المطابقة و الاختلاف، بحث في نقد المركزيات الثقافية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 2004.
- 3 - محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر.
- 4 - ابن منظور، لسان العرب، ج4، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.
- 5 - ابن منظور، لسان العرب، ج5، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت، بدون تاريخ.
- 6 - البخاري في الجنائز، رقم (1353) ومسلم في القدر رقم (2655) عن أبي هريرة.
- 7 - عبد الجليل التميمي، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، منشورات المجلة التاريخية المغربية تونس 1980.
- 8 - أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشرف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع الجزائر 1980.
- 9 - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.
- 10 - أحمد سعد الدين البساطي، التبشير و أثره في البلاد العربية و الإسلامية، دار أبو المجد للطباعة بالهرم 1989.
- 11 - عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم و الأخبار، إعداد و تحقيق عبد العزيز جمال الدين، الجزء 4، مكتبة مدبولي، القاهرة 1997.
- 12 - جبور عبد النور و سهيل إدريس، المنهل قاموس فرنسي - عربي، دار الآداب و دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1972.
- 13 - أنور الجندي، الفكر العربي دراسة نقدية، الكويت 1987.
- 14 - أنور الجندي، الإسلام و الدعوات الهدامة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1982.

- 15 شارل روبير أجرون الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919 الجزء الأول (نقل إلى العربية م. حاج مسعود و أ. بكلي)، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007.
- 16 مصطفى الخالدي و عمر فروخ، التبشير و الاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت 1986.
- 17 حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي، مكتبة نهضة مصر، ط 25، القاهرة، د.ت.ن.
- 18 مصطفى السباعي، الإستشراق والمستشرقون ما لهم وما عليهم، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق 1983.
- 19 مصطفى الشكعة ، مواقف المستشرقين من الحضارة الإسلامية الأندلس ، مناهج المستشرقين، الجزء 2، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، إدارة الثقافة ، 1985.
- 20 -علي محمود إسلام الفار، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الدراسات الحقلية في المجتمعات البدائية و القروية و الحضرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية 1978.
- 21 -عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، دار الثقافة، بيروت. لبنان 1983.
- 22 أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة العربية ، بيروت 1999.
- 23 جلال العالم، قادة الغرب يقولون، دمرُوا الإسلام أبيدوا أهلَهُ، دار الأرقم، عمان 1982.
- 24 -إسماعيل العربي، العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.
- 25 -إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر.
- 26 محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792- 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر 1984.
- 27 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، القاهرة 1960.
- 28 محمد الغزالي، معركة المصحف في العالم الإسلامي، نهضة مصر، الطبعة الخامسة، 2005.
- 29 عبد العزيز الكحلوت، التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 1992.
- 30 نجيب العقيقي، المستشرقون، ج1، دار المعارف، القاهرة 1980.

- 31 عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت 1985.
- 32 أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر الجزائر 2008 .
- 33 أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع- الجزائر دون تاريخ.
- 34 أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986.
- 35 مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، بيروت، لبنان، 1964.
- 36 علي إبراهيم النملة، التنصير، دار الصحوة للنشر والتوزيع. القاهرة 1993.
- 37 إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، الجزء 1، الطبعة الثانية، دار الفكر سوريا 1972.
- 38 رودى بارت، الدراسات الإسلامية و العربية في الجامعات الألمانية، ترجمة مصطفى ماهر، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة 1967.
- 39 كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، (ترجمة نبيه أمين فارس و منير البعلبكي) ، دار العلم للملايين، ط11، بيروت 1988.
- 40 خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830-1871، دحلب دون تاريخ.
- 41 مولاي بلحميسي، موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائر في العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخامس، السنة 1988.
- 42 محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر، شرح وتعليق ممدوح حقي، دار اليقظة العربية 1964.
- 43 محمد بن عبد الكريم، حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، دار الثقافة ط1 بيروت، 1972.
- 44 مالك بن نبي، إنتاج المستشرقين و أثره في الفكر الإسلامي الحديث، دار الإرشاد للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت 1969.
- 45 مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، دار الفكر، ط2، دمشق 1981.
- 46 عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، دار البصائر الجزائر، الطبعة الثالثة 2008.
- 47 محمد أمين حسن محمد بني عامر، المستشرقون و القرآن الكريم، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن 2004.

- 48 يحيى بوعزيز، الأمير عبد القادر، رائد الكفاح الجزائري، دار البصائر، الجزائر 2009.
- 49 يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، الطبعة2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.
- 50 يحيى بوعزيز، ثورة 1871 (دور عائلتي المقراني والحداد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1978.
- 51 شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر 1982.
- 52 -إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين، 1830-1888، ترجمة محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبية للنشر، الجزائر 2007.
- 53 هشام جعيط، أوروبا و الإسلام، صدام الثقافة و الحداثة، دار الطليعة، بيروت 1995.
- 54 ألكسي جورافسكي، الإسلام و المسيحية (ترجمة خلف محمد الجراد) ، عالم المعرفة، العدد 215، الكويت نوفمبر 1996.
- 55 شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية ج2 (تعريب محمد مزالي و البشير بن سلامة) ، الدار التونسية للنشر، تونس 1978.
- 56 ممدوح حسين، مدخل إلى حركة التنصير، دار عمار، عمان ط1، 1995.
- 57 فليب حتي و آخرون، تاريخ العرب، دار غندور للطباعة و النشر و التوزيع، ط9، توزيع دار احياء العلوم، بيروت لبنان 1994.
- 58 أديب حرب، التاريخ العسكري و الإداري للأمير عبد القادر، ج2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1983.
- 59 محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- 60 جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار و التحرير، دار الشروق، القاهرة 1983.
- 61 عمار حمداني، حقيقة غزو الجزائر، ترجمة لحسن زغدار، منشورات ثالة، الجزائر 2007.
- 62 حمدان بن عثمان خوجة الجزائر، المرأة، لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1972.
- 63 م محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الثقافة، جامعة الكويت 1993/1994.

- 64 عبد العظيم رمضان، الصراع بين العرب وأوروبا من ظهور الإسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية، القاهرة، دار المعارف 1983.
- 65 حمود حمدي زقزوق، الاستشراق و الخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، مصر 1997.
- 66 عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1900)، المجلد الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2010.
- 67 لوثرروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، نقله إلى العربية عجاج نويهض، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت 1971.
- 68 أبو القاسم سعد الله، أبحاث آراء و في تاريخ الجزائر ج1، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1981.
- 69 أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار المغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 2005.
- 70 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، 1860-1900، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.
- 71 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 1، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1992.
- 72 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.
- 73 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الحديث، بداية الاحتلال، معهد البحوث والدراسات العربية 1970.
- 74 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر الهجري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 75 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، 1830 – 1954، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 2005.
- 76 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، 1830 – 1954، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 2005.
- 77 أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، 1830 – 1954، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت 2005.
- 78 أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي المتوفى 1850. ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

- 79 أبو القاسم سعد الله، شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.
- 80 إدوارد سعيد، الإستشراق، المفاهيم الغربية للشرق، ترجمة محمد العناني، رؤية للنشر و التوزيع، القاهرة 2006.
- 81 إدوارد سعيد، الثقافة و الامبريالية، ص 86، (ترجمة كمال أبو ديب)، دار الآداب، بيروت 2004.
- 82 إدوارد سعيد، تغطية الإسلام، (ترجمة محمد عناني) ، رؤية للنشر و التوزيع، 2006.
- 83 إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أو سلو و ما بعدها، دار الآداب للنشر و التوزيع، بيروت لبنان 2002.
- 84 ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وأفاق، ط2، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- 85 ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985.
- 86 ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، دار المغرب الإسلامي، بيروت 2001.
- 87 ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، الجزء 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.
- 88 أحمد سمايلوفتش، فلسفة الإستشراق و أثرها في الأدب العربي المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة 1998.
- 89 عبد الله يوسف سهر محمد، مؤسسات الإستشراق و السياسة الغربية اتجاه العرب والمسلمين، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية العدد 57، الإمارات العربية المتحدة، 2001.
- 90 ر.د.ج.سيمونز، لون البشرية و أثره في العلاقات الإنسانية (ترجمة علي عزت الأنصاري) سلسلة الألف كتاب عن الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم، مركز نشر الشرق الأوسط 1964.
- 91 وليام شالر، مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر 1816 – 1824، تعريب اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982.
- 92 إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، النظرية العامة و المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بيروت 1985.
- 93 عبد الجليل شلبي، الإرساليات التبشيرية، منشأة المعارف الإسكندرية.

- 94 عبد الجليل شلبي، معركة التبشير والإسلام، حركات التبشير والإسلام في اسيا وإفريقيا وأوروبا، مؤسسة الخليج العربي 1989.
- 95 محمود شلتوت، الإسلام عقيدة وشرعية، دار الشروق ط8، القاهرة، بيروت 1975.
- 96 الجيلالي صاري الكارثة الديمغرافية 1867 – 1869، ترجمة عمر المعراجي، منشورات A.N.E.P. الجزائر 2008.
- 97 ألكسي دو طوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان (ترجمة إبراهيم صحراوي)، الجزائر 2008.
- 98 يوسف عبد، دراسات في التبشير و الاستشراق ، مطبعة الحسين، 1992.
- 99 أحمد درويش، الاستشراق الفرنسي والأدب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1997.
- 100 عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المغاربة في مصر في العهد العثماني 1517 - 1798، منشورات المجلة التاريخية المغربية، تونس 1982.
- 101 محمد عبد الشفيق، قضايا التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت لبنان 1981.
- 102 بوجي غارودي، حوار الحضارات، ص 65 (تعريب عادل العوا)، عويدات للنشر والطباعة، بيروت 1999.
- 103 عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 - 1830، A.N.E.P، الجزائر 2007.
- 104 صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844-1871، منشورات باجي مختار، عنابة، 2006.
- 105 غاروق عمر فوزي، الإستشراق و التاريخ الإسلامي، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن 1998.
- 106 يوهان فوك، تاريخ حركة الإستشراق ، الدراسات العربية و الإسلامية في أوروبا حتى بداية القرن العشرين، نقله عن الألمانية عمر لطفي العالم ، دار المدار الإسلامي، ط2، بيروت 2001.
- 107 فرانسوا دي فونتيت، العنصرية ، ترجمة عاطف علبي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، بيروت 1999.
- 108 قاسم عبده قاسم، ماهية الحروب الصليبية، سلسلة عالم المعرفة العدد 149، مايو 1990.
- 109 محفوظ قداش، الأمير عبد القادر الجزائري، فن و ثقافة، وزارة الإعلام، الجزائر 1982.

- 110 محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P 2008 .
- 111 جمال قنان ، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 - 1830، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.
- 112 جمال قنان، وثائق في تاريخ الجزائر 1500-1830 المؤسسة الجزائرية للطباعة 1987.
- 113 جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1987.
- 114 أكرم كساب، التنصير، مركز التنوير الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ.
- 115 أندري كلو، سليمان القانوني، تعريب محمد الرزقي، دار التركي للنشر، تونس 1991.
- 116 بول كيندي ، نشوء و سقوط القوى العظمى (ترجمة مالك البديري) الأهلية للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، 1994.
- 117 لميل لودفيغ ، البحر المتوسط (ترجمة عادل زعير)، دار المعارف، مصر 1952.
- 118 أوليفي لوكور غرانمزيون، الاستعمار الإبادة، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب الجزائر 2007.
- 119 كلود ليوزو، جيل منصور، الاستعمار و القانون و التاريخ، مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار، ص 199-201، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، دار القصة للنشر، الجزائر 2007.
- 120 محمد عبده محجوب، مقدمة في الأنثروبولوجيا، المجالات النظرية و التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1987.
- 121 وحيم محياوي، دراسة مستقبلية، الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار - عنابة 2006.
- 122 سعيدي مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لا فيجير في الجزائر، 1867-1892، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
- 123 إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول و النظريات، منشورات ذات السلاسل، ط 4، الكويت 1985.
- 124 احسان نراغي، من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، من مقدمة لمحمد أركون، دار الساقى، بيروت لبنان 1993.

- 125 محمد حسين هيكل، الشرق الجديد، مكتبة النهضة المصرية 1962.
- 126 محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل، دار الشروق، ط 10، القاهرة - بيروت، 2001.
- 127 تييري هنش، الشرق المتخيل، رؤية الغرب إلى الشرق المتوسطي، ترجمة غازي برّو و خليل أحمد خليل، دار الفارابي، المجلس الأعلى للثقافة، بيروت لبنان 2004.
- 128 كيث وايتلام، اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني (ترجمة سحر الهندي)، سلسلة عالم المعرفة، العدد 249، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، سبتمبر 1999.
- 129 محمد فريد وجدي، دائرة المعارف القرن العشرين، ج9، دار المعرفة للطباعة والنشر، ط3، بيروت.
- 130 عاطف وصفي، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، د س ن.
- 131 محمد العربي ولد خليفة، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، مقاومة القبائل للإدماج والتفكك ومشاريع التنصير والتجنيس، دار ثالة، الجزائر 2002.
- 132 جون ب. وولف، الجزائر و أوروبا (ترجمة أبو القاسم سعد الله)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.
- 133 عبد الله يوسف محمد، مؤسسات الإستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية العدد 57. سنة 2010.
- ثانيا - المقالات و الدراسات:**
- 1- عبد الجليل التميمي، التفكير التبشيري والديني لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، عدد 1 سنة 1974.
- 2 - سيد محمد الشاهد، " الإستشراق و منهجية النقد عند المسلمين المعاصرين "، في الإجتهد ، السنة السادسة، شتاء 1414هـ/1994م.
- 3 - إسماعيل العربي، حكومة الأمير عبد القادر إدارتها ومهامها، مجلة الثقافة، عدد خاص (الذكرى المئوية لوفاة الأمير عبد القادر) عدد خاص، العدد 75 السنة الثالثة عشرة جوان 1983 .
- 4 - بوعزة بوضرياسة و آخرون، الجزائر الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م، منشورات الحركة الوطنية للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954. الجزائر 2007.

5 - شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، مجلة الدراسات التاريخية، العدد العاشر سنة 1997. جامعة الجزائر بوزريعة.

6 - ماكسيم رودنسون، " صورة العالم الإسلامي في أوروبا " ، مجلة الطليعة، فبراير 1970، القاهرة.

7 - مكسيم رودنسون، " الصورة الغربية و الدراسات العربية الإسلامية "، في تراث الإسلام القسم الأول، العدد 08 سنة 1985، تصنيف شاخت و موزورت .

8 - ناصر الدين سعيدوني، صفحات من ماضي الجزائر المجيد البحرية الجزائرية ، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 10، سنة 1997.6 .

9 - ميكائيل طومبسون و آخرون، نظرية الثقافة، (ترجمة علي سيد الصاوي)، عالم المعرفة، العدد 223، جويلية 1997.

10 - إبراهيم لونيبي، أوضاع التعليم في الجزائر في منتصف القرن التاسع عشر من خلال جريدة المبشر، مجلة المصادر، العدد 19 السداسي الأول 2009.

ثالثا- الوثائق الرسمية:

- قانون 23 فيفري 2005 الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية تحت رقم 158/2005.

2- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

:-Listes des ouvrages :

- 1- Ferhat Abbas, La nuit coloniale. Edition A.N.E.P Alger 2005.
- 2- Ch.R. Agron, Genèse de l'Algérie algérienne. Edition bouchene, Paris 2005.
- 3- Ch. Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, P.U.F 1964.
- 4- Ch. R. Ageron, Les algériens musulmans et la France, 1871-1919. T1. Chapitres X. XI. Editions Bouchene. Paris 2005.
- 5- Henri Alleg , la guerre d'Algérie, tome 1, éditions Messidor, Paris 1981.
- 6- R. Ayoun et B. Cohen. Les juifs d'Algérie, deux mille ans d'histoire, édition Rahma. Alger 1994.
- 7- Paul Azan, Les grands soldats de l'Algérie. Publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie. Strasbourg 2003.
- 8- E.Bliss, The missionary entreprise in Revue du Monde Musulman, novembre 1911.
- 9- L.de Baudicour. La guerre et le gouvernement de l'Algérie. Paris 1853.
- 10- Bodichon, de l'Humanité, tome premier. Bruxelles 1866.
- 11- Bodichon, Etude sur l'Algérie et l'Afrique. T1. Alger 1847.
- 12- Bodichon, Etude sur l'Algérie et l'Afrique, T2. Alger 1847.
- 13- Bodichon, le vade mecum de la politique française, Alger, typographie et lithographie A. Bouyer. 1883.
- 14- J.Ch. Boudin , Histoire statistique de la colonisation et de population en Algérie. Paris 1853.
- 15- J. Bournichon, L'invasion musulmane en Afrique, Tours, Alfred Gatier, éditeur 1890.

16- Boutin, aperçu historique, statistique et topographique sur l'Etat d'Alger, troisième édition, Paris 1830. p.vj.

17- L.J. Bresnier. Chrestomathie arabe. Alger 1867

18- Bugeaud l'Algérie des moyens de conserver et d'utiliser cette conquête, Paris, Alger 1842.

19- Bugeaud, Instructions pratiques du maréchal Bugeaud. Paris 1854.

20- J.J. Clamageron. , L'Algérie impression de voyage. Paris 1874.

21- Carette et Warnier, Description et dévision de l'Algérie. Paris 1847.

22- Corinne Chevellier, Les trente premières années de l'Etat d'Alger 1510-1541. O.P.U. Alger 1988.

23- P. Christian, l'Afrique Française l'empire du Maroc et les déserts du Sahara, publié par A. Barbier éditeur 1846.

24- Eugène de Civry, Napoléon III et Abdelkader, charlemagne et witikind, étude historique et politique, Paris, P.Martinon, libraire- éditeur 1859.

25- Albert Colliards, les institutions internationales, Dalloz, Paris 1967.

26- Claude Collot, Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale, (1830-1962), Paris. C.N.R.S et Alger O.P.U. 1987.

27- E. Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie, édition Sindabad. Paris 1988.

28- Vacher de Lapouge, Race et milieu social, essais d'anthroposociologie, Paris, librairie Marcel Rivière, 1909.

29- V. Démontes, Le peuple algérien, essais de démographie Algérienne. Alger 1906.

30- V.A. Dieuzaide, Histoire de l'Algérie de 1830-1878, t1, Oran 1880.

31- E. Douffé. L'islam algérien en l'an 1900. Alger Mustapha 1900.

32- Ed.D'aault Dumesnil, Relation de l'expédition d'Afrique en 1830, 2eme éditions, Paris 1868, p 330. A.M.Perrot, p61, et R.B.Description de l'Etat d'Alger.

33- Hartmut Elsenhans, la guerre d'Algérie 1954 – 1962, la transition d'un France à une autre, Publisud, Paris 1999.

34- Marcel Emrit, l'Algérie à l'époque d'Abdelkader, édition Bouchene. Paris 2002.

35- G. Esquer. Histoire de l'Algérie 1830-1960 P.U.F. 1960.

36- Stéphane d'Estry. Histoire d'Alger. Tours 1843.

37- M. Ferenel, compagne d'Afrique en 1830, seconde édition, Paris 1831.

38- Achille Fillias, Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie (1830-1860) Paris 1860.

39- Paul Gaffarel, l'Algérie. Paris, imprimerie de l'institut.1883.

40- Paul Gaffarel, la conquête de l'Algérie jusqu'à la prise de Constantine paris 1888.

41- E.F. Gautier. L'évolution de l'Algérie 1830 à 1930. Publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie. Strasbourg. France 2003.

42- Arthur Girault. Principes de colonisation et de l'égislation coloniale.Paris 1938.

43- Arthur Girault, Principes du colonialisme et de législation coloniale, Paris 1921, p1921.

44- Annie Rey- Golzeiguer, Le royaume arabe, édition Enag. Alger 2010.

45- De Gobineau, essai sur l'inégalité des races humaines, tome 1, librairie de Firmin- Didot et cle, Paris 1884, chapitre XI , XII , XIII, XIV, XV et XVI et notament chapitre XVI.

46- Grussen Meyer Mgr. Vingt cinq années d'épiscopat en France et en Afrique. Alger 1882, tome1.

47- Michel Habart, Histoire d'un parjure, éditions A.N.E.P, Alger 2002.

48-

49- Henri Harris Jessup, Fifty three years in Syria N.Y 1910.

50- Diego de Haedo, Topographie et histoire générale d'Alger, traduit de l'espagnol par Monnerau et Berbrugger 1870.

51- Le comte d'Hérisson, La chasse d'l'homme, guerres d'Algérie, Paris 1891.

52- O.Houdas, Ethnographie de l'Algérie. Paris 1886

53- S.Jouin, M. Lesue, L. Rigaud, J. Simon. L'école en Algérie 1830-1962. Publisud. France 2001.

54- Ch.A. Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, édition Casbah. Alger 2005.

55- Kamel Kateb, Européens, « indigènes » et juifs en Algérie (1830-1962). Editions Maafifa. Alger 2010.

56- Kamel Kateb. Population et société en Algérie. Harmattan. Paris 2005.

57- Alfred Kroeber and Clyde Kluchhohn and others, Culture, A critical Review of concepts and Definitions, Museum, 1952.

58- J.L.Lanessen. Les principes de colonisations, Paris 1897 p63.

59- Robert Larousse. Grand Larousse universel, tome11, 1874.

60- Lavigerie, Les orphelins arabes d'Algérie, leur avenir. Paris 1870.

61- Lavigerie, Recueil de lettres sur l'œuvres et missions africaines. Paris, 1869.

62- Paul Lesord, L'œuvre civilisatrice et scientifique des missions catholiques. Paris 1931.

63- Alain. Mahé, Histoire de la grande Kabylie XIX - XX siècles. Edition Bouchène ; Edif 2000 première édition 2001.

64- Jean Manlaù, Les états barbaresques, P.U.F, 1964.

65- T.W.M. Marshall. Les missions chrétiennes, traduit par Louis de Waziers, t1. Paris 1865.

66- Mattarer, la prise d'Alger, récit d'un officier français 1830, édition Attabyin-Al djahidhiya, Alger 2000.

67- Guy de Manpassant, sur les chemins d'Algérie, textes rassembles et présentés par Jean Emmanuel, Magellan et cie, Paris 2003.

68- J.T.Merle, anecdotes historiques et politiques de la conquête d'Alger en 1830, Paris 1831.

69- O.Meynier, La pacification du Sahara et la pénétration saharienne (1852-1830). Publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Strasbourg 2003.

70- Jean Mirant, la France et les œuvres indigènes en Algérie, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie. Strasbourg, France 2003.

71- E.de Montagnac, Lettres d'un soldat, neuf années de campagnes en Afrique, Paris librairie Plon, 1885.

72- Pierre Montagnon, la guerre d'Algérie, pygmalion Gérard Watelet, Paris 1984.

73- Napoléon, compagnes d'Egypte et de Syrie, 1798-1799 : mémoires pour servir l'histoire de Napoléon (Paris, Comou, 1843).

74- A .Nettement. Histoire de la conquête d'Alger. Paris 1867.

75- Venture de Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècle. Editions Sindbad. Paris 1983.

76- Pierre Péan, Main basse sur Alger, édition Chihab, Alger 2005.

77- E. Plantet, Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France 1579 – 1833, Paris 1889. volume 2.

78- A.M. Perrot, Alger esquisse topographiques et historique, Paris 1830.

79- Pichon, Alger sous la domination française, son état présent et son avenir. Paris 1833.

80- G. Picot, Le cardinal Lavigerie et ses œuvres dans le bassin de la méditerranée et en Afrique. Paris 1889.

81- A. Ponroy, Le maréchal Bugeaud, récit des champs, des camps et de tribune, Paris 1849.

82- M. Poujoulat, Voyage en Algérie, études africaines, Paris.

83- André Raymond, Grande villes arabes a l'époque ottomane. Edition Sindabad. Paris 1985.

84- Ernest Renan, Avertissement (rédigé en 1861) à Averroès et l'Averroïsme, œuvres complètes, Paris, calmann- lévy 1949, tome III.

85- Ernest Renan, " de la part des peuples sémitiques dans l'histoire de la civilisation" in œuvres complètes vol II, Paris 1948.

86- Ernest Renan, Histoire générale et comparée des langues sémitiques, œuvres complètes tome VIII, Paris 1948.

87- Ernest Renan, l'Islamisme et la science, Paris, calmann- lévy 1883.

- 88- Pattier René, Le cardinal Lavigerie. Paris 1974.
- 89- Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, t1, Alger-Maerseille 1836.
- 90- Pellissier de Reynaud, Annales Algériennes, tome1, Paris librairie militaire, oct 1854.
- 91- Pellissier de Reynaud, Annales algériennes, t1. Paris librairie militaire, Alger librairie Bastide 1854.
- 92- M. Ribolet. Un grand évêque, vingt ans de l'église d'Afrique sous administration de M. Pavy. Alger 1902.
- 93- Louis Rinn. Histoire de l'insurrection, de 1871 en Algérie. Alger 1891.
- 94- Louis Rinn. Marabouts et Khouans. Etude sur l'islam an Algérie. Alger 1884.
- 95- Robin (N. colonel), l'insurrection de la grande Kabylie en 1871. Paris 1901.
- 96- Léon Roche. Trente deux ans à travers l'islam (1832-1864) Tome premier. Paris 1884.
- 97- Léon Roche. Trente deux ans à travers l'islam (1832-1864) Tome deuxième. Paris 1884.
- 98- J.J.E.Roy Histoire de l'Algérie.Tours 1859.
- 99- C.A. Rozet. Voyage dans la régence d'Alger. Paris 1833
- 100- Sainte Beuve, Lettres de Saint Arnaud, 1832 – 1854. Deuxième édition. Tome premier, Paris 1858.
- 101- The scourge of Christendom, annals of British relations with Algiers of the French conquest (Londres 1884).
- 102- J.Silvestre, Le maréchal Mac, Mahon duc de magenta, 1808- 1896. Paris 1960.

103- Karima Direche-Slimani. Chrétiens de Kabylie 1873-1954. Editions Edif 2000.

104-

105- Jean Thévenot, voyage de levant, introduction choix de textes et notes de Stephane Yerasimos, Paris FM/ la découverte 1980.

106- Alexis de Tocqueville, De la démocratie en Amérique in œuvres complètes, tome premier et second, Paris, Michel Levy frères 1864.

107- Alexis de Tocqueville, œuvres complètes d'Alexis de Tocqueville, tome5, Paris Michel Lévy, libraire éditeur 1866.

108- Alexis de Tocqueville, œuvres complètes d'Alexis de Tocqueville, tome9. Paris Michel Lévy, libraire éditeur 1866.

109- C. Trumelet, Les français dans le désert. Paris 1887.

110- Un officier de l'armée française, Quelques mot sur le trésor d'Alger, Paris 1830.

111- De Vattel, le droit des gens, ou principe de la loi naturelle, tome 1, Londres 1758.

112- Louis Vignon, l'expansion de la France, librairie Guillaumin et cle 1891.

113- Volney, voyage en égypt et en syrie , Paris et la Haye, Mouton 1959.

114- A.Warnier. L'Algérie devant l'empereur. Paris 1865.

115- E.M.Wherry, S.M.Zwemer and C.G Myirea, Islam and missions. N.Y 1911.

116- M. Worms. Recherche sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans et subsidiairement en Algérie. Paris 1846.

- REVUES :

1 - Aumerat. La propriété urbaine à Alger. Revue Africaine n°42 année 1889.

2 - F.Braudel. Les espagnoles et l'Afrique du nord.1492-1577. Revue africaine n° 69. Année 1928.

3 - le Général de Bourmont Proclamation en arabe adresse aux habitants de la ville d'Alger , traduction M. Bresnier in Revue Africaine n° 6 année 1862, O.P.U Alger 1985.

4 - Marcel Emrit , La lutte entre les généraux et les prêtres aux débuts de l'Algérie française. Revue Africaine n°97. Anné 1953. . O.P.U , Alger.

5 - M. Emrit et H. Pèrès : Le texte arabe du traité de Tafna. Revue africaine n°94 année 1950. O.P.U. Alger 2000.

6 - Le Chatelier, revue du monde musulman, la conquête du monde musulman, volume XVI, n° X, Novembre 1911.

7 - De. Roux, Un coup de chasse mouche, Historia, spécial Algérie, juin 1987.

8 - Ernest Watbled , Aperçu sur les premiers consulats français dans le levant et les états barbaresques, Revue Africaine N° 16 Année 1872.

9 - X .Yacono, Peut - on évaluer la population de l'Algérie en 1830, Revue Africaine n°98, année 1954.

10 - G.Yver Si Hamdan ben Khodja, Revue africaine,n° 57 année 1913.

- Documents :

1- Procès verbaux de la commission d'Afrique, Paris 1834.

2- Le Journal officiel de la république Française du 24 février 2005 - Edition numéro 0046.

3- Documents relatif à la position de monseigneur Dupuch. Bordeaux 1851.

الفهرست

الفهرست

- كلمة شكر و تقدير: ص05.
- الإهداء: ص06.
- مقدمة: ص07.
- الفصل الأول: المرتكزات الثقافية و الدينية للاستعمار عامة و الإستعمار الفرنسي خاصة ص23.
- مدخل: ص24.
- قانون 23 فيفري 2005: ص28.
- المبحث الأول: المرتكزات الثقافية ص46.
- المبحث الثاني: المدرسة الأنثروبولوجية ص60.
- المبحث الثالث: المدرسة التاريخية ص65.
- المبحث الرابع: المدرسة الاستشراقية ص93.
- المبحث الخامس: المدرسة التنصيرية (التبشيرية) ص125.
- الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1871: الأعمال العسكرية ص151.
- المبحث الأول: سقوط الجزائر 1830/07/5 وبداية المقاومة الشعبية ص166.
- المبحث الثاني: الأعمال العسكرية التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر 1830-1871: ص187.
- المبحث الثالث: المبحث الثالث- مشروع بيجو في الجزائر "باسيف و بالمحراث" ص208.
- الفصل الثالث: الأعمال الاجتماعية و الاقتصادية وآثارها على المجتمع الجزائري 1830-1871 ص274.
- المبحث الأول: تحطيم بنية المجتمع الجزائري وتفكيك أواصره ص277.

- المبحث الثاني: إفقار السكان - المجاعة.....	ص 321.
- المبحث الثالث: الهجرة الجزائرية نحو الخارج 1830-1871.....	ص 341.
- المبحث الرابع: تدفق المستوطنين ليحلوا محل الجزائريين.....	ص 350.
- المبحث الخامس: تغيير المعادلة الاقتصادية بما يلبي حاجيات السوق الفرنسية.....	ص 367.
- الفصل الرابع: تغيير المعادلة الثقافية 1830-1871	
.....	ص 384.
- المبحث الأول: القضاء على ثقافة المنهزم.....	ص 387.
- المبحث الثاني: الشؤون الدينية و القضاء.....	ص 419.
- المبحث الثالث: التنصير (التبشير).....	ص 466.
- الخاتمة:.....	ص 500.
- الملاحق:.....	ص 512.
- المراجع:.....	ص 522.
- الفهرست:.....	ص 542.